مايكل شوارتز

حرب بلا نهاية
سياق حرب العراق

ترجمة

نصر محمد علي — سحر جعفر الكيشوان

مراجعة

حسن ناظم



حرب بلا نهاية

سياق حرب العراق

حرب بلا نهاية

سياق حرب العراق

مايكل شوارتز

ترجمة:

نصر محمد علي

سحر جعفر الكيشوان

مراجعة:

حسن ناظم

الطبعة الأولى، بيروت/ لبنان، 2019

First Edition, Beirut/Lebanon, 2019

First published in the United States by Haymarket Books



ISBN: 978- 1- 989660- 03- 4

مايكل شوارتز

حرب بلا نهاية

سياق حرب العراق

ترجمة

نصر محمد علي   سحر جعفر الكيشوان

مراجعة

حسن ناظم



الفهرس

مقدمة المركز

وقع اختيار مركز الرافدين للحوارRCD، في مشروعه الخاص بترجمة الكتب الأجنبية إلى العربية ولا سيما في الموضوعات التي تتعلق بالعراق، على كتاب «**حرب بلا نهاية: سياق حرب العراق**»، وذلك لما لحرب العراق 2003 من تداعيات مهمة على العراق في مختلف الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية. فضلاً عن ذلك، فإن التعرف على وجهة نظر الباحثين الأمريكيين في تلك الحرب، وتحليلهم لها، وطبيعة دراستهم للعراق بعد 2003، سيغني القارئ العربي المهتم بالشؤون العراقية بالكثير من المعلومات وطرق التحليل والفهم المبني على الحقائق والاستقصاء الميداني.

مؤلف الكتاب، مايكل شوارتز (Michael Schwartz)، واحدٌ من أهمّ الباحثين الأكاديميين في الحقل السياسي، لما له من تحصيل علمي رصين، فهو حاصل على شهادة الدكتوراه في العلوم الاجتماعية من جامعة هارفرد سنة 1971، ومارس التدريس في أرصن الجامعات العالمية منها أدنبره في المملكة المتحدة، وستوني بروك في نيويورك في الولايات المتحدة.

إن حرب العراق ليست من النوع التقليدي من الحروب؛ أي أنها لم تكن تهدف فقط إلى هزيمة العدو ـ النظام الدكتاتوري في العراق قبل 2003 فقط ـ بل تبنت هدفاً آخرَ، هو تأسيس نظام ديمقراطي جديد، ووضع أسس اقتصادية جديدة، فضلاً عن إعادة إعمار بناه التحتية.

يدرك مؤلف الكتاب حقيقة أن الحرب في الوقت الحاضر هي امتداد للعمل السياسي، فهي توظف لتحقيق غاياته، ولذا فإننا نجده من خلال قراءة فصول الكتاب أنه قد حاول أن يحيط بكل جوانب تلك الحرب التي عدها بلا نهاية. لذلك، فقد ابتدأ بتوضيح الجذور السياسية التي دفعت الولايات المتحدة لخوض تلك الحرب، مستعرضاً صعود المحافظين الجدد ووصولهم إلى هرم السلطة في الولايات المتحدة الامريكية، الذي ترافق مع هجمات أيلول الإرهابية، وما تلاها من إعلان الحرب على الإرهاب، وغيرها من التفصيلات التي أدت

إلى غزو العراق، ومنها موضوع إمدادات الطاقة. اهتمّ الكاتب بالمصالح الاقتصادية النفطية للولايات المتحدة، وما يمكن أن تحقق حرب العراق من مكاسب لتلك المصالح.

تطرق المؤلف في فصول الكتاب المتأخرة، إلى الهدف الآخر لغزو العراق، أي عمليات إعادة الإعمار، وتناولها بشيء من التفصيل، مع ذكر الأمثلة على الفشل الذي رافق بعض تلك العمليات، وبيّن أسباب ذلك الفشل، وتناول تأثير الحرب على التعايش بين المكونات الإثنية في العراق، والصراع الطائفي، وعمليات التهجير القسري، وغيرها من الأحداث.

يمكن القول إن هذا الكتاب هو كتابٌ تحليلي توثيقي لمرحلة مهمة من حرب العراق، يجد فيه القارئ معلوماتٍ مهمةً، وتفصيلات دقيقة عن مختلف جوانب تلك الحرب.

المقدمة

من الغريب أن نرى أمريكا، الولايات المتحدة، تنظر لنفسها، أولاً، بوصفها صانع سلام طبيعياً، ثم بوصفها بطلاً أخلاقياً في هذا الوقت العصيب. لا توجد أمة أقلّ ملاءمة لهذا الدور مثلها. فعلى مدى قرنين أو أكثر سارت أمريكا بفخر في مركب الكراهية الإنسانية ـ لتصنع مشاعل من اللحم البشري، وضحكت عليها على نحو مخيف، وجعلت إهانة الملايين أكثر من مجرد كراهية ـ هي ليست ديناً عظيماً بل كراهية عالمية.

وليام إدوارد بورغاردت دو بويز (W. E. B. Du Bois,) 1919

في الأيام التي تلت أحداث 11 أيلول / سبتمبر 2001 مباشرة، وعندما أيدت الولايات المتحدة الرئيس جورج دبليو بوش (George W. Bush)، وحربه على الإرهاب التي دشنها حديثاً، تصور العديد من الناس أن استخدام القوة العسكرية الأمريكية قد تكون الطريقة السريعة والفعالة التي يمكن من خلالها حل هذه القضية المستعصية من المؤامرات الدولية، التي توفر الحماية للقاعدة وجماعاتها الإرهابية المتواطئة معها.

كانت الفكرة إبان تلك الحقبة هي استخدام التفوق العسكري الأمريكي من أجل الإطاحة بالأنظمة السياسية المارقة، التي وفرت الملاذات الآمنة الضرورية للتخطيط للهجمات الإرهابية الحتمية القادمة على الأراضي الأمريكية. وكما قيل، فإن بعض التركيز الناجح سيقضي على نحو مباشر على «الدول التي ترعى الإرهاب»، وسيعمل على تصفية الإرهابيين التي كانت تؤويهم بسرعة. وقد حددت إدارة بوش ما يصل إلى 60 دولة آوت خلايا القاعدة، وأعلنت: أن المسؤولين الأمريكيين قد أعطوا لكل واحدة منها رسالة شديدة «معنا أو ضدنا»، أي الانضمام إلى «التحالف الدولي ضد الإرهاب» أو دفع الثمن.... الانضمام إلى القتال ضد القاعدة أو «كن مستعداً للقصف». كن مستعداً للعودة للعصر الحجري»[1].

---

(1) قبسةُ هذا الفصل مأخوذة من كتاب: m Neil Smith, The Endgame of Globalization (New York: Routledge, 2005), 53.York: Routledge, 2005), 53.

وهكذا شنّت الولايات المتحدة سلسلة من الهجمات السريعة والفعالة على البلدان المعتدية المختلفة، ومن شأن عملية التنظيف الداخلي الدولي أن تفضي إلى اجتياح البلد تلو الآخر، حتى بعد تصفية القاعدة، إذ أكد وزير الخارجية كولن باول (Colin Powell) إلى العالم، أن الولايات المتحدة ستستمر في «الحرب العالمية على الإرهاب» التي ستستمر ما دام كان ذلك ضرورياً لاحتواء أي تهديد «للوطن الأمريكي أو القضاء عليه[1]. وكان طوق النجاة لهذه العملية التي لا نهاية لها هي فاعلية الأداة العسكرية الصارمة، التي من شأنها أن تجعل من كلّ معركة سريعة الحسم وغير مؤلمة بالنسبة للولايات المتحدة.

ويلوح من الصورة المستمدة لحقبة ما بعد أحداث 11 أيلول / سبتمبر، أن غزو أفغانستان جسد القوة الدافعة الأولى الناجحة كونها تمخضت عن تنحية حكومة طالبان وتفكيكها، ومن ثم قضت على الملاذ الآمن الأكثر أهمية للقاعدة. وكان من المتوقع أن تتواصل عملية إعادة بناء أفغانستان، بوصفها حليفاً قوياً لواشنطن، على نحو تلقائي تقريباً، ومن دون صراع أو استثمارات كبيرة.

وبعد مرور عام، أضحى الهجوم على العراق هو الزخم القادم لهذه التوجهات العسكرية، وكان الهدف من هذا الهجوم القضاء على الرأس الثاني للثعبان، صدام حسين وهو خصم الولايات المتحدة العتيد. وعلى وفق الرواية الأمريكية، في تلك الأيام، فإن الهدف من الحرب على العراق كان من المفترض أن تكون حلقة متممة للحرب في أفغانستان من حيث: الكفاءة، والدقة إلى حد كبير، والأهم من ذلك كله السرعة. وفي غضون بضعة أشهر، ومع «انتهاء العمليات القتالية الرئيسة» بنجاح في العراق، كان من المزمع إنجاز المهمة، وأن يتم اختيار الهدف التالي ربما إيران أو سوريا.

لقد حدث خطأ معين في تلك المعركة الثانية. فقبل الغزو، قدم قادة إدارة بوش سبب

Tom Engelhardt, «The $100 Barrel of Oil vs. the Global War on Terror,»Tom-Dispatch, January 8, 2008, http://www.tomdispatch.com/post/174878/if_the_ gwot_were_gone. Internal quotes are to Jane Perlez, «After the Attacks: U.S. Demands Arab Countries 'Choose Sides,'»New York Times, September 15, 2001, «US 'Threatened to Bomb' Pakistan,» British Broadcasting Corporation, September 22, 2006, http://news.bbc.co.uk/2/hi/south_asia/5369198.stm.

(1) R. W. Apple, Jr., «After the Attacks: No Middle Ground,» New York Times, September 14, 2001, quoted in Engelhardt, «The $100 Barrel of Oil.»

المنطق الكامن وراء خيارهم في سياق «الحرب العالمية على الإرهاب»، الذي مفاده: إذا تُرك صدام حسين وحدهُ فإنه، سيقوم بتزويد إرهابيي القاعدة بأسلحة الدمار الشامل، أو سيستخدم هذه الأسلحة بنفسه لمهاجمة الولايات المتحدة أو حلفائها. وقد أفصحت مستشارة الأمن القومي كونداليزا رايس (Condoleezza Rice) عن هذا الأمر على نحو ملحٍّ عندما علقت لبرنامج الطبعة الأخيرة لوكالة سي أن أن CNN بالقول «نحن لا نريد أن ننتظر الدليل الدامغ حتى يكون سحابة الفطر»[1]. كان الرئيس بوش أكثر حدة في خطاب حالة الاتحاد لعام 2003، والذي ألقاه قبل شهرين من الغزو عندما أكد قائلاً: «ان هدف الولايات المتحدة هو... وضع حد للتهديدات الرهيبة للعالم المتحضر. الدول الحرة كلها لها مصلحة في منع وقوع الهجمات المفاجئة والمأساوية»[2].

وبعد عام من بدء حرب العراق، توقف الحديث عن أي تهديد قد يكون موجود عن أسلحة الدمار الشامل، وبدلاً من أن تنتهي الحرب في الموعد المقرر، إلا انها تصاعدت من هدف تغير النظام بالقوة العسكرية، إلى مشروع لإحداث تحول أو صيرورة تأريخية، وهو «الحرب المركزية على الإرهاب». وتضمنت أهدافها الجديدة غرس الديمقراطية في العراق (ونشرها بسرعة في بقية أنحاء الشرق الأوسط)، وتحقيق الهزيمة النهائية للقاعدة (محاربتهم هناك حتى لا نضطر لمحاربتهم هنا)، وتحقيق الاستقرار «لقوس عدم الاستقرار» الممتد من حدود الصين إلى القرن الأفريقي.

تساوقاً مع هذا التغيير في الوضع، تحولت الحرب في العراق من عرض مسرحي لأداء الصدمة والترويع إلى دراما طويلة يمكن أن تستمر إلى الألف سنة القادمة، مع الصور التي كانت تبثها وسائل الإعلام يومياً تقريباً لمشاهد التفجيرات، وقطع الرؤوس، والتعذيب. ومما زاد الطين بَلّةً، فإن الحرب في أفغانستان، التي كانت ناجحة في السابق، وتحقق فيها نصراً سريعاً بدأت تشكل عبئاً، وأضحت حرباً ثانية بلا نهاية.

(1) Top Bush Officials Push Case Against Saddam,» CNN, September 9, 2002, http://archives.cnn.com/2002/ALLPOLITICS/0908//iraq.debate/.

(2) George W. Bush, «State of the Union Address,» January 20, 2003, http://www.whitehouse.gov/news/releases/200319-20030128/01/.html.

تبرير حرب بلا نهاية

بحلول موعد خطاب بوش عن حالة الاتحاد للعام 2004، احتل منطق جديد مكان الصدارة في خطابه. إذ انحسرت صورة الحرب العالمية على الإرهاب، وحل محلها مصير الولايات المتحدة بوصفها دولة حاملة لواء الديمقراطية في العراق والشرق الأوسط «ان الديمقراطية أخذت تترسخ في العراق، إلاّ أن أعداء العراق سيعملون ما بوسعهم لنشر العنف والخوف، انهم يحاولون زعزعة إرادة بلدنا وأصدقائنا، لكن الولايات المتحدة لن تخاف مطلقاً من المجرمين والقتلة. سيفشل القتلة، وسيعيش الشعب العراقي بحرية»[1] ولم تمض ثلاث سنوات حتى فقدت الحكومة التي ترعاها الولايات المتحدة بريق الديمقراطية، فقد كانت غارقة، على نحو واضح، في الفساد، وكانت منخرطة على نحو لا لبس فيه بالحرب الطائفية. لذا فقد عاد التسويغ المنطقي للحملة العسكرية الجارية ليركز على الإرهاب. لكن النداء هذا المرة خلا من الصورة المتفائلة المتمثلة بالقوة التي لا تقهر والقدرة على تحقيق النصر السريع. وبدلاً من تصور القضاء على التهديد الوشيك سريعاً، أشار خطاب حالة الاتحاد لعام 2007 الذي ألقاه بوش، إلى أنّ احتمال وجود عسكري مستمر (ربما لانهاية له) في العراق كان ضرورياً في سبيل الحيلولة دون التطور، الذي لا مفر منه، لأشكال جديدة من الإرهاب وأكثرها خطورة بكثير:

عواقب الفشل واضحة: طالما بدا جلياً أن المتطرفين الإسلاميين ستزداد قوتهم ويكسبون مجندين جدد. كما سيكونون في وضع أفضل للإطاحة بالحكومات المعتدلة، وخلق الفوضى في المنطقة، واستخدام عائدات النفط لتمويل أطماعهم. كما ستتشجع إيران للحصول على أسلحة نووية. وسيكون لأعدائنا ملاذ آمن يمكن من خلاله التخطيط لشن هجمات على الشعب الأمريكي[2].

وقد كان تحويل الأهداف لمواصلة الحرب يعد مؤشراً واضحاً على عدم وجود أي مبررات معلنة حقيقية تقف وراء تصميم واشنطن المتعنت على غزو العراق. فلو كانت أسلحة الدمار الشامل الدافع الرئيس للحرب، فإن تأكيد عدم امتلاك العراق لمثل هذه الأسلحة كان ينبغي أن يؤدي إلى الانسحاب (وربما يكون هذا محرجاً)، أو على الأقل تعديل الإستراتيجية على الأرض.

---

(1) Ibid.

(2) Ibid.

لكن بدلاً من ذلك استمرت الحملة العسكرية من دون تعديل مع تغيير التبرير فقط.

وقد شرح نائب وزير الدفاع بول وولفويتز (Paul Wolfowitz) هذه التبريرات إلى الرأي العام التي تم تغييرها في العام 2001، عندما أخبر سام تانينهاوس (Sam Tannenhaus) من شركة فانيتي فير (Vanity Fair) ان هناك العديد من الأسباب للغزو، ولكن ـ للإستهلاك المحلي ـ «استقروا على قضية واحدة يمكن للجميع الاتفاق عليها، والتي كانت أسلحة الدمار الشامل»[1]. أي أن إدارة بوش استخدمت الحجة التي توقعت أنها ستكون أكثر فاعلية في كسب الرأي العام. ومن الواضح انه في كل مرحلة قاموا بإعادة تطبيق المنطق ذاته ـ وتزويد الرأي العام بأكثر الحجج جاذبية التي يمكنهم حشدها في ذلك الوقت، مع التزام الصمت حيال الدوافع الأخرى التي تبدو أقل جاذبية.

تم تصميم هذا الكتاب من أجل التمعن في المدى الكامل لطموحات إدارة بوش في العراق. وعندما يتم كشف النقاب عن الجوانب المخفية في السياسة الأمريكية وإظهارها، فإنها تتيح لنا فهم على ما كان يبدو بطريقة أخرى أفعالاً متناقضة ومتضاربة. وبدلاً من رؤية هذه التناقضات بوصفها تعبيرات عن حالة نفسية ملتوية لجورج دبليو بوش، أو أخطاء تستند إلى معلومات استخباراتية محدودة، يمكننا أن نكتشف عوضاً عن ذلك أنّ الخيارات التي تم تبنيها في كل مرحلة تقف خلفها الطموحات الدائمة له.

ومن أجل فهم هذه السياسات نحتاج إلى النظر إلى ما هو أبعد من العروض المسرحية الدورية، وتدقيق الأحداث اليومية التي تعكس الأهداف الموضوعة، والتي تتمخض عنها تداعيات طويلة الأجل. ومن أجل فهم مثل هذه الأحداث نحن بحاجة للنظر إلى ما هو أبعد من التأثير واسع النطاق الذي يخلفه الاحتلال العسكري الوحشي، وهو النظر بالقدر نفسه للتأثير الاقتصادي واسع النطاق.

وقد ذكر خطاب بوش عن حالة الاتحاد لعام 2007 النفط بطريقة ملتوية لكن مفيدة، الأمر الذي يوحي بأن السيطرة على النفط كانت محدداً حاسماً في حملة واشنطن الرامية إلى تحويل العراق من خصم إقليمي إلى موقع نفوذ أمريكي.

(1) Paul Wolfowitz, «Wolfowitz Interview with Vanity Fair's Tannenhaus,»United States Department of Defense (Press Release, May 30, 2003), http://www.defenselink.mil/transcripts/2003/tr20030509-depsecdef0223.html.

يُفصحُ تأكيد بوش أن الانسحاب الأمريكي سيسمح للمتطرفين الإسلاميين «باستخدام عائدات النفط لتمويل أطماعهم» عن حقيقة لا يمكن تجاهلها في القرن الواحد والعشرين: وهي أن الوقت قد حان لأن يؤدي النفط دوراً مماثلاً لدور الذهب في الحقبة السابقة. وفي عصر الاستكشاف، أنفقت العديد من البلدان والأفراد العاديين موارد ثمينة، وخاضت حروباً وحشية، ولاسيما في أمريكا الشمالية والجنوبية، من أجل الوصول إلى الذهب والتحكم فيه، على أمل ان النجاح في ذلك الدأب لن يسفر عن حيازة الثروة فحسب، بل القوة على المسرح العالمي أيضاً. وبعد قرون حان الوقت ليؤدي النفط الدور نفسه، وبحلول القرن الواحد والعشرين، ظهر الشرق الأوسط الغني بالنفط ـ الذي لم يكن على مدى عدة مئات من السنين سوى محطة صغيرة في الشؤون الدولية ـ وكأنه نقطة محورية في سياسات القوى الكبرى. وكما علق رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي آلان غرينسبان (Alan Greenspan) بالقول: «لقد كان الاهتمام الكبير الذي أولاه العالم المتقدم في الشؤون السياسية للشرق الأوسط مرتبطاً على الدوام بأمن النفط»[1].

وفي هذا السياق، لم يكن غزو العراق يختلف عن كل المرات السابقة للتدخل الغربي في الشرق الأوسط، إذ كانت السيطرة على النفط هدفاً أساسياً للغزو، ولا يمكن تحقيق هذه السيطرة إلا إذا تم تحقيق ثلاث نتائج على المدى المتوسط وهي: مراجعة شاملة للطريقة التي أدار بها العراق اقتصاده (بحيث يمكن استخراج النفط بسرعة وكفاءة)، ورغبة الشعب العراقي المشاركة في هذا التحول (بصرف النظر عن القدر الذي تتضرر فيه حياتهم أو تتدهور)، ووجود عسكري مستمر مهيمن (لتوفير الحماية من المقاومة الداخلية والخارجية لهذه التغييرات أو غيرها من التغييرات التي تأمل واشنطن تنفيذها). وفي الوقت نفسه كانت السيطرة على العراق ونفطه هدفاً متوسط الأجل في سياسة خارجية أكثر شمولاً وهو: أن تكون قوة بارزة في الشرق الأوسط.

مفارقة الصدمة والرعب

بدأت الحرب بما وصفه الإستراتيجيون العسكريون بحملة «الصدمة والرعب»، التي صورتها وسائل الإعلام الأمريكية على أنها نوع من عروض الألعاب النارية، التي تضم صوراً

(1) Alan Greenspan, The Age of Turbulence: Adventures in a New World (New York: Penguin, 2007), 463.

مذهلة للتفجيرات في بغداد وحولها. فيما عاشها سكان بغداد بوصفها كابوساً دائماً، وبمقدار أسوأ من حرب لندن الخاطفة سيئة الصيت[1].

إنّ المنطق العسكري لمثل هذه الإستراتيجية يكمن في قدرتها على إضعاف الروح المعنوية لجنود الدولة المعادية ومواطنيها. وفي ظل الظروف التي سبقت الغزو مباشرة ـ إذ كان معظم العراقيين حاقدين مناهضين للحكومة، وكان الجيش على شفير الانهيار ـ فان استخدام مثل هذه الإستراتيجية كان يبدو في أحسن الأحوال غير ضروري، وفي أسوأها كان هناك خطر قد يتأتى من التفاف العراقيين حول حكومتهم التي كرهوها ومن ثم اشتداد المقاومة.

لكن إذا ما نظرنا إلى طموحات السياسة الخارجية الأمريكية يمكننا أن نفهم المنطق الكامن وراء الهجوم على نحو أفضل. إذ كما وثقت ناعومي كلاين (Naomi Klein) بدقة، فقد تم تكريس منطق معين في التفكير الاقتصادي، والسياسي، والعسكري لصناع السياسة في واشنطن. هذا المنطق يؤكد صراحة أن الصدمة المدمرة المفاجئة ـ سواء أكانت كارثة طبيعية واسعة النطاق على صعيد المجتمع ككل تؤثر على الأمة بأكملها أو تصيب الفرد بالصدمة ـ ستجعل الجماعات والأفراد أكثر امتثالاً للاضطرابات والتدهور في حياتهم[2]. وبالنظر إلى النية في إحداث ثورة في المجتمع العراقي، فإن إضعاف معنويات العراقيين قد يثبت أنه مخدر مفيد.

ومن خلال النظر من هذه الزاوية، تغدو حملة الصدمة والرعب التي سبقت الغزو منطقية، إذ يمكن عدّها عملية تليين من شأنها أن تحفز إشاعة الامتثال في صفوف المواطنين العراقيين للتحول الجذري لمجتمعهم من الدكتاتورية التي تسيطر عليها الدولة البعثية إلى حليف الولايات المتحدة المعولم بالكامل، والمدفوع بقوى السوق. لذا فإن استعراضاً موجزاً لأحداث تلك الحملة من شأنه أن يعرّفنا على حقيقة «الصدمة والرعب» وارتباطها بمحاولة التدخل في الثورة الاقتصادية في حقبة مابعد الغزو مباشرة.

(1) Jeremy Earp and Sut Jhally, Highjacking Catastrophe: 911/, Fear and the Selling of the American Empire (Immediate Pictures, Media Education Foundation, 2005), documentary film.

(2) Naomi Klein, The Shock Doctrine: The Rise of Disaster Capitalism (New York: Metropolitan Books, 2007), especially 7–9.

الصدمة والرعب

وضعت إستراتيجية الصدمة والرعب في تسعينيات القرن الماضي من قبل هارلان ك. اولمان (Harlan K. Ullman)، قائد البحرية الأمريكية، والأستاذ الناشط في كلية الحرب القومية، بوصفها طريقة «للتحكم بإرادة الخصم» [1]. الذي أكد قائلًا: «إن الدمار المادي والبشري الساحق من شأنه أن يؤدي إلى إحداث ما يكفي من الصدمة والرعب لجعل العدو عاجزاً» [2]، وعندما أصبح مفهوم الصدمة والرعب جزءاً من الخطاب العام إبان الحقبة التي سبقت غزو العراق، سأل ديفيد مارتن (David Martin) مراسل صحفية سي بي أس، أولمان بشأن انطباعه عن الدور المتوقع لإستراتيجية الصدمة والرعب في الهجوم الوشيك على العراق، فقد أكد قائلاً «إن الاحتلال الناجح للعراق سيعتمد على إبادة كل من البنية التحتية للبلاد وقدرتها العسكرية. وقارن الصدمة والرعب بالهجوم على هيروشيما بالقول:

«نريدهم أن يستسلموا لا أن يقاتلوا» وأكد أولمان لشبكة سي بي أس، موضحاً أن هذا المفهوم يعتمد على «تأثير متزامن، يشبه إلى حد ما في الأسلحة النووية في هيروشيما، لا يأخذ أياماً وأسابيع ولكن في دقائق.... أنت جالس في بغداد وفجأة، أنت جنرال، وتم القضاء على 30 من مقرات ألويتك. أنت أيضاً ستسلم المدينة. بهذا أعني أن تتخلص من الطاقة الكهربائية، والمياه لديهم. وفي غضون يومين، أو ثلاثة، أو أربعة، أو خمسة أيام سيكونون مستنزفين جسدياً وعاطفياً ونفسياً»[3].

بعض المكونات المبتكرة من هذه الإستراتيجية جديرة بالملاحظة. أولاً، يجب أن نأخذ

(1) قد وصفه كولن باول، الذي تتلمذ على يدي أولمان، بأنه «عملة نادرة، فهو باحث في الزي العسكري، وضابط صف مؤهل للقيادة في البحرية، كما أنه يملك واحداً من أفضل العقول التي واجهتها، وأكثرها إثارة على الإطلاق».

Quoted in John T. Correll,«What Happened to Shock and Awe?»Air Force Magazine 86 (November 2003), http://www.afa.org/magazine/nov20031103/shock.asp.

(2) Quoted in Eduardo Mendieta, «The Axle of Evil: SUVing Through the Slums of Globalizing Neoliberalism,» City 9 (July 2005): 223. See also James Wade and Harlan Ullman's influential book, Shock and Awe: Achieving Rapid Dominance (Washington, D.C.: Center for Advanced Concepts and Technology, 1996), and Jeremy Earp and Sut Jhally, Hijacking Catastrophe: 911/, Fear, and the Selling of American Empire (Northampton, MA: 2004).

(3) Quoted in Correll, «What Happened to Shock and Awe?»

بالحسبان عدم التمايز بين الفضاء العسكري والمدني. ولم يعد اختيار الأهداف يخضع لقيمتها العسكرية، بل لأن لديها القدرة على إحداث الاستنزاف البدني، والعاطفي، والنفسي. ومن هنا يمكن لأيّ هدف مأهول أو غير مأهول، وظيفي أو لأغراض الزينة، عام أو خاص، حضري أو ريفي، أن يلبّي هذا الغرض[1].

عادة ما يُعد هذا الاستهداف العشوائي انتهاكاً للقانون الدولي الراسخ الذي يحظر ضرب الأهداف المدنية، إلا أن الابتكار الثاني لمنظري الصدمة والترويع يتجاوز هذه القضية. ففي المجتمع الحديث، يتم استخدام معظم البنية التحتية (من قبيل شبكة الطاقة الكهربائية، وشبكة الطرق السريعة ونظام تنقية المياه، ومناطق المكاتب التجارية)، للأغراض المدنية والعسكرية في آن واحد (المعروفة في المصطلحات العسكرية مرافق ذات الاستخدام المزدوج). وهذا من حيث المبدأ يضفي عليها شرعية بوصفها أهدافاً عسكرية.

وقد علق المقدم كينيث ريزر (David Martin)، وهو مخطط إستراتيجي في القوة الجوية، بأن مناصري الصدمة والرعب يستغلون هذا الغموض لتبرير الهجمات على الروح المعنوية للمدنيين، يقول: «إن وجهة نظر سلاح الجو الأمريكي هي عند مهاجمة مصادر الطاقة، والنقل، والشبكات، وأنظمة الاتصالات فان التمييز بين الأوجه العسكرية والمدنية لهذه المرافق يكاد يكون مستحيلاً.... وبما ان هذه الأهداف تبقى مراكز عسكرية مهمة... ينظر لها بوصفها أهدافاً عسكرية مشروعة».

ومن خلال إعلان الأهداف ذات الاستخدام المزدوج بوصفها أهدافاً عسكرية مشروعة، يمكن للقوات الجوية أن تستهدف مباشرة الروح المعنوية للمدنيين. وبالمحصلة ما دام سلاح الجو يدرج الروح المعنوية للمدنيين هدفاً عسكرياً مشروعاً، فإنه سيحتفظ بحق مهاجمة الأهداف ذات الاستخدام المزدوج[2].

وهذا بدوره يفضي إلى وجود وجهٍ ثالثٍ للصدمة والرعب: وهو أن السكان المستهدفين

(1) This point is brilliantly made by philosopher Eduardo Mendieta in «The Axle of Evil,» 224. Mendieta cites Paul Virilio as the source of this argument (Paul Virilio, Strategy of Deception [London: Verso,2000], 15.)

(2) Kenneth Rizer, «Bombing Dual-Use Targets: Legal, Ethical, and Doctrinal Perspective,» Air and Space Power Chronicles 5 (January 2001): 176–77, http://www.airpower.maxwell.af.mil/airchronicles/cc/Rizer.html.

يواجهون خراباً كبيراً على مدى أشهر بل سنوات بعد الهجوم. وكما قالت روث بلاكيلي (Ruth Blakeley)، إنها بالفعل سياسة «اقصف الآن، مت غداً»[1] ما دامت البنية التحتية المتدهورة بيئة حاضنة لتدني نوعية الحياة.

سيؤدي تقويض توليد الكهرباء إلى تقويض كل جوانب الحياة الاجتماعية. المياه الملوثة تفضي إلى انتقال الأمراض عبر المياه وتدمير المحاصيل. وتؤدي الهجمات المباشرة على المحاصيل وعرقلة الري إلى انخفاض الإمدادات الغذائية. النظام الصحي المتهالك إلى جانب تدهور الصحة العامة، يؤدي إلى وجود جميع أشكال أزمات الرعاية الطبية، بما في ذلك الزيادة الحادة في معدلات وفيات الأطفال. ومن دون إعادة إعمار واسعة شاملة، يمكن أن يستمر تأثير الصدمة والرعب عميقاً لسنوات عدة.

أخيراً، إن التلازم بين الدمار الأولي مع انهيار البنية التحتية يقوض القابلية الاقتصادية للبلد المستهدف. ويتمخض عن ذلك ما يمكن وصفه بشكل أفضل، محو الطابع العصري عن ذلك البلد، إذ تفقد المناطق الحضرية قدرتها على الحفاظ على أنواع المرافق التي تؤسس للمجتمع الحديث، وستتحول على نحو سريع أو بطيء إلى «مدن فقيرة» التي تميز معظم عالم الجنوب[2]. وقد جادل ستيفن غراهام (Stephen Graham) بان هذا التأثير هو سمة رئيسة من سمات حروب الصدمة والرعب:

يظهر محو الطابع العصري القسري للمدن والمجتمعات الحضرية من خلال حرب البنية التحتية بوصفه مكون أساسي في الإستراتيجية العسكرية المعاصرة....إذا تزود جهود البحث والتطوير العسكري الهائلة نطاقاً واسعاً من الأسلحة المضادة للبنى التحتية «الصعبة» و«الرخوة»... وهي مصممة بعناية لتدمير، أو تعطيل، العديد من شبكات البنية التحتية التي تتيح مجتمعة للمدن العمل ضمن «الشبكات الاجتماعية» العصرية[3].

(1) Ruth Blakeley, «Bomb Now, Die Later,» Commentary, 2003, http://www.geocities.com/ruth_blakeley/bombnowdielater.ht (quoted in Graham, «Switching Cities Off,» 174).

(2) Mike Davis, «Planet of Slums: Urban Involution and the Informal Proletariat,»New Left Review 26 (March/April, 2004): 5–34; Mike Davis, Planet of Slums,(New York: Verso,2006).

(3) Stephen Graham, «Switching Cities Off: Urban Infrastructure and U.S. airpower,» City 9 (July 2005), 169. See also Stephen Graham, «Cities and the 'War on Terror,'» International Journal of Urban and Regional Research 30 (June 2006): 255–76.

كانت هذه العواقب المدمرة تتعارض مع الأهداف المعلنة للحرب وهي: التنحية الجراحية لصدام حسين (الذي يكرهه شعبه)، وإنشاء حكومة مسؤولة لا تهاجم مواطنيها، ولا أيّ من جيرانها. وكان من الممكن معالجة نتائج مثل هذه الاستئصال الجراحي على أتم وجه (وربما بهذه الطريقة فقط) إذا ما تسبب بالحد الأدنى من الضرر المادي، الأمر الذي يسمح للحكومة الجديدة أن تصبح فعالة بسرعة مع تقليل الضرر النفسي، بحيث يتسنى للمواطنين العراقيين التصرف بإرادتهم بعد عقود من القمع.

ولكن إذا ما نظرنا إلى الحرب في ضوء الأهداف السياسية، والاقتصادية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، فان الدمار المادي، والنفسي لحملة الصدمة والرعب سيبدو منطقياً. وكما سنناقش بالتفصيل في الفصول من 1 ـ 4، فان أهداف واشنطن الكبرى تركزت على تحويل العراق من نظام تسيطر عليه الدولة، إلى خصخصة الاقتصاد جذرياً، الأمر الذي سيزيد من إنتاج النفط عن طريق تحويل استثمار حقول النفط وإدارتها إلى الدول الغنية بالنقد والشركات النفطية المتقدمة تكنولوجياً. ومن المؤكد أن هذا النوع من التحول سيولد مقاومة شرسة من جميع مستويات المجتمع العراقي. علاوة على ذلك، سيولد ذلك مقاومة من البلدان المجاورة أيضاً، التي ترى حكوماتها أن هذا التغيير ينذر بمطالبة الولايات المتحدة بإجراء إصلاحات مماثلة فيها.

لذا فإن الصدمة والرعب ثبطت من إمكان تلك المقاومة على نحو كبير. إن الحملة العسكرية الوحشية التي تركت الشعب العراقي منهكاً مادياً، وعاطفياً، ونفسياً، من شأنها أن تمهد الطريق للقبول الطوعي بالتحول الاقتصادي الراديكالي. وفي الواقع هذا الطموح يتناسب تماماً مع ما طرحته المحللة الاجتماعية ناعومي كلاين باسم «عقيدة الصدمة»، وهي إستراتيجية الإصلاح الاقتصادي التي أعلنها بالأصل الاقتصادي ميلتون فريدمان (Milton Friedman) الذي حصل على جائزة نوبل للسلام، ومفادها «الأزمة فقط، سواء أكانت فعلية أم متصورة، تفضي إلى تغيير حقيقي»[1].

وبما أن كلاين أجرت مسحاً لتأريخ أواخر القرن العشرين، فقد وجدت أن أفكار فريدمان قد تم تطبيقها مراراً وتكراراً في سبيل إدخال نمط الإصلاح الاقتصادي الذي تسعى واشنطن إلى تبنيه في العراق. وعلى مدى ثلاثة عقود التي بدأت في السبعينات من القرن المنصرم ـ

(1) Milton Friedman, Capitalism and Freedom (Chicago: University of Chicago Press: 1962, 1982), 2, quoted in Klein, Shock Doctrine, 6.

في تشيلي، ومن ثم بولندا، والصين، وبريطانيا العظمى، وروسيا، وجنوب أفريقيا، والعديد من البلدان التي تأثرت في تسونامي عام 2004 ـ قد تم إدخال العلاج بالصدمة الاقتصادية في أعقاب الاضطرابات السياسية، والاقتصادية، والطبيعية. وفي العام 2003 أضحى العراق مثالاً جديداً لهذا الإستراتيجية من حيث الأمور الآتية:

إن الحرب، التي تم تصميمها على وفق مؤلفي عقيدة الصدمة والرعب العسكرية، جاءت أولاً «من أجل السيطرة على إرادة الخصم، ومدركاته، وفهمه، وجعل العدو عاجزاً تماماً عن القيام بفعل أو ردّ فعل». ثم جاء بعد ذلك العلاج بالصدمة الاقتصادية الراديكالية التي فرضها كبير المبعوثين الأمريكيين بول بريمر(Paul Bremer) حين كان البلد محترقاً[1].

وهكذا فإن الهجوم الأولي، ربما جعل من عملية الغزو العسكري أكثر صعوبة، إلا أنه صمم من أجل تمهيد السبيل أمام التحول الاقتصادي من دون اعتراض، وهو مثال لما تسميه كلاين بـ«رأسمالية الكوارث». حتى دمار البنية التحتية على المدى الطويل كان فعالاً: إذ نجحت في إزالة المعدات الموجودة، وعمل على تيسير استبدالها بالمرافق «لأحدث ما تمّ التوصل إليه» التي تفضلها الشركات التي ستضطلع بعملية بناء العراق الجديد وتطويره.

فشل الصدمة والرعب

من المفارقات هنا إن حرب العراق لم تشهد في البدء هجوماً مضاداً للبنية التحتية متطور تماماً من النوع الذي شعر به أولمان بأنه ضروري ليعمل على شل العدو وترويعه[2]. وفي الوقت الذي كان فيه هناك أضرار واسعة النطاق في قطاع النقل، والصرف الصحي، والاتصالات إلا أنه لم يكن ممنهجاً. فالولايات المتحدة لم تقم، على سبيل المثال، باستهداف محطات تنقية المياه في أثناء الغزو الأولي، إذ ظلت الأغلبية العظمى منها سليمة، وما تزال الكهرباء تعمل في بغداد[3]. أولمان نفسه اشتكى قائلًا: «لم تسفر عن صدمة ورعب

(1) Klein, Shock Doctrine, 7–8. Internal quote is to Ullman and Wade, Shock and Awe, xxviii.

(2) This account of initial U.S. strategy is taken from Graham, «Switching Cities Off,»180–88; and Correll, «What Happened to Shock and Awe?»

(3) United States General Accountability Office (USGAO), Rebuilding Iraq: Enhancing Security, Measuring Program Results, and Maintaining Infrastructure Are Necessary to Make Significant and Sustainable Progress, (GAO-06179-T) (Washington, D.C.: U.S.

كبيرين كالتي كنا نتوخّاها»[1].

ربما كنتيجة لتخفيف وطأة الخطة الأصلية، لم يكن هناك سوى القليل من القسوة الظاهرة عندما وصل الجيش الأمريكي إلى بغداد والمدن الأخرى التي تعرضت لحملة الصدمة والرعب بصيغتها المعدّلة. إذ شملت الجولة الأولى من أعمال العنف، أعمال نهب وأعمال أخرى قصدت أهدافاً أخرى غير قوات الاحتلال.

ومن ناحية أخرى، بدأت المقاومة في النمو بمجرد الشعور بالتأثير الاجتماعي والاقتصادي للاحتلال، إذ كان العراقيون يرتابون على نحو متزايد في أن واشنطن تنوي احتلال البلاد وإفسادها عوضاً عن تحريرها وإعادة بنائها. ونظراً إلى هذا الوضع، فإن الحملة، من وجهة نظر المدافعين عن الصدمة والرعب، أثبتت أنها غير كافية لتمهيد الطريق أمام الإصلاحات الاقتصادية التي سعى بول بريمر إلى اعتمادها في الوقت الذي كان فيه «الخصم» ما يزال عاجزاً عن الفعل أو رد الفعل[2].

ومع مرور الوقت وبعد أن ألقت الإصلاحات الاقتصادية بظلالها شديدة الوطأة على الوضع، زاد التمرد اتساعاً، وعمقاً، واستعداداً لتبنى أساليب عنيفة ومدمرة على نحو متزايد في سبيل طرد قوات الاحتلال. هذه المقاومة، سواء أكانت في المناطق السنية التي تشهد تمرداً نشطاً، أم في المناطق الشيعية الأكثر هدوءاً لكنها بقيت متمردة، أحبطت الجهود الرامية لتنفيذ الإصلاح الاقتصادي وزيادة إنتاج النفط.

وفي نهاية عام 2003، أصبح التمرد قوياً بما فيه الكفاية لإجبار إدارة بوش على خيار سياسي صعب وهو: أما التخلي عن خطة إصلاح العراق، وبقية الشرق الأوسط، أو «الاستمرار في النهج». وفي تلك اللحظة المبكرة في الحرب ضد التمرد، وفي كل مرحلة أعقبتها، اختارت إدارة بوش الركون إلى الاستخدام الكامل للقوة العسكرية لإنقاذ الخطة الأكبر. ولم تألُ كل إستراتيجية جديدة جهداً في سبيل تحقيق ما أخفق فيه الهجوم الأولي وهو: «إدخال ما يكفي من الصدمة والرعب لجعل العدو عاجزاً»، ومن ثم جعل الشعب يمتثل لسياسة واشنطن[3].

Government Accountability Office, October 18, 2005), 5.5, http://www.gao.gov/htext/d06179t.html.

(1) Quoted in Correll, «What Happened to Shock and Awe?»

(2) Mendieta, «The Axle of Evil,»223.

(3) Mendieta, «The Axle of Evil,»223.

وبهذه الطريقة، فقد كانت الطموحات السياسية الاقتصادية الأساسية لإدارة بوش هي التي حددت بوصلة الإستراتيجيات التي تبناها الجيش الأمريكي في العراق. إذ كان من الضروري بمكان تكرار اللجوء إلى الحملات العسكرية في كل مرة، لأنها كانت السبيل الوحيد الممكن لتحقيق الأهداف السياسية، والاقتصادية. ولذلك فان الحجج المتغيرة التي استخدمت لتبرير الحملات العسكرية لم تعكس الأهداف المتغيرة، بل كان اختيارها يكمن بوصفها أفضل الخيارات لكسب الرأي العام المتغير.

مكمن الخطأ؟

في الذكرى الثالثة لغزو العراق، عندما كانت الصحف والتقارير الإخبارية التلفزيونية حبلى باستعادة الأحداث المتصلة بشأن أسباب حرب العراق، وكانت الإجابة عن مسألة «مكمن الخطأ» في العراق، يجمع عليها الجميع تقريباً وهي على النحو الآتي:

في البدء كان الغزو ناجحاً، إلا أن خطة السلام كانت معيبة وغير مجدية. إذ أخطأ مسؤولو إدارة بوش في تقدير حجم المقاومة التي سيواجهونها في أعقاب سقوط بغداد، لذا لم ينشروا عدداً كافياً من الجنود للقضاء التام على الهجمات التي تشنها بقايا نظام صدام حسين. هذا الخطأ سمح لتمرد متواضع أن ينمو إلى مستويات هائلة، وفي هذه المرحلة واجه مسؤولو الاحتلال عواقب خطأ آخر ألا وهو، حل الجيش العراقي الذي كان بالإمكان نشره لقمع التمرد.

كان رئيس أركان الجيش، الجنرال إيريك شينسكي (Eric Shinseki)، على حق عندما أوصى قبل الحرب بأن تنشر الولايات المتحدة الآلاف من الجنود لتأمين البلاد. لو تم ذلك، لتم قمع التمرد بسرعة، ولكان الاحتلال الأمريكي مثله مثل احتلال اليابان وألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية[1].

كانت المشكلة في هذه النظرية، وبنظرية الصدمة والرعب التي استبدلتها ـ هي أنها قلّلت من شأن المقاومة النهائية للتحولات التي حاولت واشنطن تطبيقها في العراق. وإذا ما كانت هاتان النظريتان صحيحتين، فان عدم وجود القوات الأمريكية، والفوضى العميقة

(1) For a well-reasoned example of this argument, see Paul D. Eaton, «For His Failures, Rumsfeld Must Go,»New York Times (March 20, 2006) On Shinseki, see Thomas Ricks, Fiasco: The American Military Adventure in Iraq (New York: Penguin, 2006), 68–74.

الناجمة عن غياب القانون في البدء، والنهب الجماعي، كان ينبغي أن يؤدي إلى تعبير فوري وعنيف عن الشعور المناهض للاحتلال. إلا أن حقيقة عدم وجود هجمات على الأغلب ضد الجيش الأمريكي في البدء، ولم يشرع التمرد بتوليد الزخم اللازم إلا في خريف عام 2003، يشير إلى وجود عوامل أخرى غير عسكرية أخذت بالتطور إبان تلك الحقبة المبكرة، وهي عوامل لم تك موجودة حين تولت الولايات المتحدة مقاليد الحكم.

لذا ومن أجل فهم المقاومة القوية التي ظهرت في البدء بعد تلك المدة الهادئة ومن ثم استمرت بالتصاعد لسنوات بعد ذلك، يجب أن نبحث عن مجموعة العوامل غير العسكرية التي عملت على تنشيط تطور الفوضى الاجتماعية إلى حرب عصابات تهدف إلى طرد الجيش الأمريكي من العراق. كما ويجب أن نتأمل على نحو خاص حجم التمرد وقدرته على المواجهة، الذي استمر وزاد من حجمه على الرغم من تصاعد استخدام قوة النيران المضادة.

هنا أصبحت الحكمة المقبولة في وسائل الإعلام الأمريكية غير دقيقة على الإطلاق. إذ لم تنشأ المقاومة جراء عدم كفاية القوات أو بسبب غياب وجود خطة متماسكة، بل عوضاً عن ذلك، بسبب تطبيق صيغة مألوفة صممت لتحويل العراق إلى قاعدة لتحقيق التفوق الأمريكي السياسي والاقتصادي في الشرق الأوسط. وقد كان محور هذا التحول هو حزمة من السياسات المألوفة آنذاك، والمعروفة في أوساط التنمية الدولية باسم «التكيف الهيكلي الليبرالي»، التي إستغرقت عقوداً لاستكمالها في بلدان أخرى. لقد كان لمحاولة أجراء عملية التحول هذه آثاراً كارثية على المجتمع العراقي، ففي غضون بضعة أشهر كانت المدن العراقية ـ كما وصفها المؤرخ الحضري مايك ديفيس (Mike Davis) «الرجوع بسرعة إلى عصر ديكينز» ـ وفي غضون ثلاث سنوات وصلوا بالفعل إلى ذلك العصر[1].

بحلول عام 2006 تعرضت الزراعة في العراق إلى الدمار، وغمرت معظم المدن العراقية بمهاجرين جدد بحثاً عن العمل. المدن من جانبها فقدت جاذبيتها التأريخية الاقتصادية. ومع تعطل أو تداعي قطاع الصناعات التحويلية، لم تتمكن نسبة كبيرة من سكان المناطق الحضرية من إيجاد وظائف أو الاحتفاظ بها. وقد عانى أولئك الذين كانوا يعملون، من انخفاض كبير في الدخل جعلهم غير قادرين على توفير المنتجات والخدمات المستوردة التي باتت تهيمن على الاقتصاد. بإختصار، كانت المدن مأهولة بسكان هامشيين اقتصادياً، غارقين في دوامة

(1) Davis, «Planet of Slums,»16-17.

من الفقر واليأس. وأصبح العديد منهم عائمين ـ عاطلين عن العمل و/أو مشردين ـ وغادروا إلى بلدان أو مدن عراقية أخرى سعياً وراء بداية جديدة.

كانت هذه العملية هي التي أنتجت الحرب الحقيقية في العراق ـ تلك التي وقعت بعد إعلان الرئيس بوش «انتهاء العمليات القتالية الرئيسة في العراق»[1].

ولفهم مكمن الخطأ، لماذا أضحى الغزو السريع، الذي كان من المفترض أن يكون المعركة رقم 2 في الحرب العالمية على الإرهاب، حرباً غير ناجحة لانهاية لها من تلقاء نفسها، نحن بحاجة للتمعن بما قاله الرئيس بوش وبدأ باقتباسه الكثيرين مباشرة بعد خطاب النصر. وكانت هي الجملة التي مفادها: «والآن ينخرط تحالفنا في تأمين ذلك البلد وإعادة بنائه». في الواقع كانت عملية «تأمين العراق وإعادة بنائه» هي التي أنتجت حرباً بلا نهاية.

(1) President George W. Bush, «Remarks by the President from the USS Abraham Lincoln At Sea Off the Coast of San Diego, California,»White House press release, May 1, 2003, http://www.whitehouse.gov/news/releases/200315-20030501/05/.html.

الجزء الأول

الأهداف شبه الخفية في الحرب على العراق

الفصل الأول

الدوافع النفطية للحرب على العراق

أشعر بالحزن لأنه من غير المعقول سياسياً الاعتراف بما يعرفه الجميع وهو: إنّ حرب العراق تتعلق بالنفط إلى حد كبير.

ألان جرينسبان، الرئيس السابق للاحتياطي الفيدرالي.

إنّ إسقاط صدام حسين بقيادة الولايات المتحدة، واستبدال الدكتاتورية البعثية المتطرفة بحكومة جديدة على نحو أكثر انسجاماً مع الولايات المتحدة، من شأنه أن يضع على عاتق الولايات المتحدة مسؤولية أكبر من أي سلطة منذ العثمانيين أو ربما حتى الرومان.

ديفيد فروم (David Frum)، كاتب خطابات رئاسية

نظرت الولايات المتحدة إلى نفط الشرق الأوسط بوصفه جائزة ثمينة قبل حرب العراق بوقت طويل[1]. إذ بدأ الاهتمام الشديد بالمنطقة، من العالم الغربي بأكمله، مع اكتشاف حقول نفطية ضخمة يسهل الوصول إليها، في الوقت الذي أصبح فيه النفط مصدراً رئيساً في الحياة الصناعية. ونتيجة لذلك، فإنّ الشرق الأوسط أصبح مسرحاً مهماً للعمليات خلال

(1) Greenspan, Age of Turbulence, 463.
George Packer, «Dreaming of Democracy,»New York Times Magazine, March 2, 2003, 49; quoted in Anthony Arnove, Iraq: The Logic of Withdrawal (New York: The New Press, 2006), 7.
This account is largely based on Michael Klare's Blood and Oil: The Dangers and Consequences of America's Growing Dependency on Imported Petroleum (New York: Metropolitan Books, 2004). See also his Resource Wars: The New Landscape of Global Conflict (New York: Metropolitan Books, 2001).

الحرب العالمية الأولى، تساوقاً مع ظهور بريطانيا العظمى بوصفها أكبر حاملي أسهم في مكامن الشرق الأوسط من «الذهب الأسود»، وكذلك هي الحكم الفصل في التسوية السلمية التي أسست العراق بوصفه دولة مستقلة. ومنذ ذلك الحين أضحت المنطقة نقطة محورية مستمرة للمؤامرات الاقتصادية، والسياسية، والعسكرية (بالإضافة إلى الحرب المفتوحة)، مع احتلال العراق الجزء الأساسي من المعادلة[1].

الولايات المتحدة، والمملكة العربية السعودية، وأوبك

بحلول الحرب العالمية الثانية كان هذا الاهتمام في أعلى مستوياته. عندما أعلن المسؤولون البريطانيون أن نفط الشرق الأوسط «جائزة حيوية لأي قوة مهتمة بالتأثير على العالم أو الهيمنة عليه»، تبنى المسؤولون الأمريكيون الفكرة ووصفوها بأنها «مصدر هائل للقوة الإستراتيجية وأحد أعظم الجوائز المادية في تأريخ العالم».[2] هذا الاهتمام بالسيطرة على نفط الشرق الأوسط، أدى إلى التدافع في سبيل الوصول إليه أثناء الحرب وبعدها. وقد راهنت الولايات المتحدة بالحصول عليه بوصفها القوة البارزة للمستقبل عندما نجح الرئيس فرانكلين روزفلت(Franklin Roosevelt) بالتفاوض على اتفاق «النفط مقابل الحماية» مع الملك عبد العزيز بن سعود في المملكة العربية السعودية.[3] كان ذلك في العام 1945. ومنذ ذلك الحين، أصبحت الولايات المتحدة منغمسة وبشدة (في كثير من الأحيان على نحو سري) في معظم الأحداث الكبرى في المنطقة، بما في ذلك الاطاحة بحكومة إيرانية منتخبة ديمقراطياً في العام 1953 لإلغاء تأميم حقول النفط الإيرانية، وكذلك التأسيس المشؤوم لحزب البعث الدكتاتوري في العراق في أوائل الستينات من القرن المنصرم للحيلولة دون وصول اليساريين الذين كان يخشى منهم جعل البلد حليفاً للاتحاد السوفيتي، الأمر الذي ينذر بوضع نفطه في خانة الكتلة السوفيتية.

بدأ تأثير الولايات المتحدة يتضاءل في السبعينات من القرن الماضي، عندما أثبتت منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) قدرتها على تنسيق إنتاج النفط والتحكم بأسعاره على أساس

(1) Tariq Ali, Bush in Babylon (New York: Verso,2003), chapters 2-3.

(2) Greg Muttit, «Crude Designs—The Rip Off of Iraq's Oil Wealth,» Platform November 2005, 7, http://www.carbonweb.org/documents/crude_designs_large.pdf.

(3) Klare, Blood and Oil, xv.

عالمي[1]، وتعززت قوة أوبك مع تأميم العديد من الدول نفطها وانتزعوا صنع القرار المتصل بالسياسة النفطية من أيدي شركات النفط الغربية العملاقة، التي كانت تسيطر في السابق على عمليات التنقيب، والاستخراج، والتسعير، والمبيعات من النفط الأسود.

وبمجرد انضمام كل مصدري النفط الرئيسين إلى منظمة «أوبك»، حتى بدأوا في تحديد كميات النفط التي سيتم استخراجها وبيعها في الأسواق الدولية. وبعد أن أثبتت المنظمة ان جميع أعضاءها على استعداد لتبني قرارات جماعية ـ لأنه حتى منشق واحد من الأعضاء الرئيسيين قد يقوض وعلى نحو قاتل القدرة على فتح «الصنبور» أو غلقه ـ أضحى بالإمكان استخدامه للتهديد بوضع قيود على الإنتاج أو الوعد بتوسيعه من أجل المساومة مع أقوى الشركاء التجاريين. وفي الواقع ظهرت بوصفها كتلة جديدة على الساحة الدولية وكان بإمكانها انتزاع تنازلات ملموسة حتى من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، وهما القوتان العظميان إبان تلك الحقبة.

صحيح أن الولايات المتحدة كانت تتمتع بقدر كبير من الاكتفاء الذاتي من النفط إبان تشكيل أوبك، إلاّ أن اقتصادها مازال مرتبطاً بالشركاء التجاريين، ولاسيما اليابان وأوروبا، اللتين تعتمدان على نفط الشرق الأوسط. كما وأظهرت أزمات النفط في السبعينات من القرن المنصرم، بما في ذلك خطوط الغاز التي لاحصر لها على مايبدو في الولايات المتحدة، قوة أوبك.

وعزّز صعود أوبك إلى حد كبير أهمية التحالف طويل الأجل مع العائلة المالكة السعودية. وبحيازة الأخيرة على أكبر الاحتياطيات النفطية على هذا الكوكب، والقدرة الإنتاجية الأكبر من بين أعضاء أوبك، كانت قادرة على تشكيل سياسة أوبك بما يتوافق مع رغبتها. واستجابة إلى هذه الحقيقة البسيطة والضرورية، فقد عزز الرؤساء المتعاقبون تحالف روزفلت، الأمر الذي عمق العلاقات الاقتصادية والعسكرية بين البلدين. فيما عملت المملكة العربية السعودية بدورها على استخدام نفوذها داخل أوبك لجعل سياساتها تنسجم مع الإطار العام للسياسة الأمريكية وأهدافها، بعبارة أخرى، اكتسبت الولايات المتحدة أفضلية في سياسات أوبك من خلال تسليح النظام السعودي ودعمه، مادام يبدو ضعيفاً على نحو دائم.

(1) For a lucid account of the activities of OPEC, see Dilip Hiro, Blood of the Earth: The Battle for the World's Vanishing Oil Reserves (New York: Nation Books, 2006), 111–37. See also Greenspan, Age of Turbulence, 444–49.

وبدعم من نخبة صغيرة استخدمت عائداتها النفطية الهائلة لخدمة مصالحها الضيقة، أخضع أفراد العائلة المالكة السعودية شعبهم الفقير إلى واحد من أكثر الأنظمة الاستبدادية استبداداً على هذا الكوكب. لذا لاغرابة ان الولايات المتحدة قدمت المساعدات العسكرية المتزايدة بالإضافة إلى الدعم السياسي في أوضاع كانت في الأغلب غير مريحة بل وغير مقبولة في بعض الأحيان بالنسبة لواشنطن. فيما وجدت المملكة العربية السعودية، من جانبها صعوبة في مناصرة السياسات الأمريكية علناً ولاسيما في عصر تنمو فيه النزعة القومية، فضلاً على الضغوط التي تعرضت لها من شركائها في أوبك ومن سكانها أيضاً.

عُدّ عام 1979 عاماً حاسماً في السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، وذلك عندما قام الإيرانيون، الذين فقدوا حكومتهم في العام 1953 بانقلاب دبرته الولايات المتحدة وبريطانيا، بالخروج الإسطوري إلى الشوارع للإطاحة بمحمد رضا شاه المدعوم من الولايات المتحدة، الحاكم المطلق الذي تعامل بوحشية مع شعبه. وخلف الشاه آية اللّه روح اللّه الخميني، الذي تزعم أول نظام إسلامي صريح في المنطقة[1]. ومن هنا قد أضافت الثورة الإيرانية عنصراً جديداً قابلاً للاشتعال في المعادلة المعقدة وغير المستقرة بالأساس. وأشعل عود الثقاب، إلى حد ما، بالقرب من خط الأنابيب. إذ أصبح النظام المعادي لواشنطن، وغير الخاضع للضغوط السعودية في أوبك على نحو خاص، عضواً نشطاً في منظمة «أوبك»، ويطمح إلى استخدام المنظمة لتحدي الهيمنة الاقتصادية لواشنطن.

في هذه اللحظة أضحت عسكرة السياسة الأمريكية حيال الشرق الأوسط ماثلة للعيان[2]. ففي العام 1980، أعلن الرئيس جيمي كارتر(Jimmy Carter)، استجابة للثورة الإيرانية والغزو

(1) On the coup, see Hiro, Blood of the Earth, 92–98; on the revolution, see Misagh Parsa, Social Origins of the Iranian Revolution (Brunswick, NJ: Rutgers University Press, 1989).

(2) In addition to Klare, Blood and Oil, an excellent treatment of the pre-2000 foundations of the Bush policy toward Iraq can be found in a series of articles by James A. Paul: «Iraq: the Struggle for Oil,» Global Policy Forum, August 2002 (revised December, 2002), http://www.globalpolicy.org/security/oil/200208/jim.htm; «Oil in Iraq: the Heart of the Crisis,»Global Policy Forum, December 2002, at http:// www.globalpolicy.org/security/oil/200212/heart.htm; and «The Iraq Oil Bonanza: Estimating Future Profits,» Global Policy Forum, January 28, 2004, http://www .globalpolicy.org/security/oil/20040128/oilprofit.htm.

السوفيتي لأفغانستان، ما عرف فيما بعد بـ«عقيدة كارتر»: إن نفط الخليج العربي «حيوي» للمصالح الوطنية الأمريكية، وأعلن أن واشنطن «ستستخدم أي وسيلة ضرورية، بما في ذلك القوة العسكرية» لضمان الوصول إليه. ولتأكيد هذا الوصول، أعلن كارتر تشكيل قوة الانتشار السريع المشتركة، وهي قيادة عسكرية جديدة من شأنها أن تتيح للولايات المتحدة إيصال أعداد كبيرة في من الأفراد من كل الأجهزة العسكرية، إلى جانب الجيش المتطور، والمعدات، إلى أي مكان في الشرق الأوسط[1].

وقد نجح الرؤساء الذين أعقبوا كارتر من المشارب السياسية المختلفة في تعزيز عقيدة كارتر وتوسيعها، فقد سعت إدارة ريغان (Reagan) باستمرار، إضافة إلى الزيادة الهائلة في المساعدات العسكرية الأمريكية إلى النظام السعودي الهشّ، إلى إعادة فرض نفوذ الولايات المتحدة على إيران. وقد أدى ذلك إلى دعم نظام صدام حسين خلال حربه مع إيران، فضلاً على إبرام مفاوضات واتفاقيات سرية مع إيران أدت إلى فضيحة إيران ـ كونترا.

وقد تطورت قوة الانتشار السريع، إبان إدارة ريغان، لتصبح القيادة المركزية للولايات المتحدة (Centcom)، التي إضطلعت بمسؤولية النشاطات العسكرية في الشرق الأوسط والمناطق المحيطة بها كافة، ولكن ما إن تسنم جورج بوش الأب الرئاسة، حتى لجأ إلى التمسك بمبدأ كارتر فقط من أجل تبرير التأهب العسكري.

لكن تغير الحال مع قرار بوش خوض حرب الخليج في العام 1991. وعلى الرغم من عدم تأكيد مبدأ كارتر آنذاك، عُدّت حرب الخليج تطبيقاً جوهرياً له، إذ نفذ ولأول مرة الافتراض القائل بوجوب استخدام «أي وسائل ضرورية» لضمان «الوصول» إلى نفط الشرق الأوسط[2]. هذه الحرب بدورها أقنعت العائلة السعودية المرعوبة ـ التي رأت القوات العراقية تصل إلى حدودها ـ من أجل فرض وجود عسكري دائم داخل بلادهم[3].

ولم يغير ارتقاء بيل كلينتون(Bill Clinton) البيت الأبيض، بعد إثنتي عشرة سنة من حكم الجمهوريين، مسار السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط أو التخفيف من مبدأ كارتر. إذ

(1) Klare, Blood and Oil, 46

(2) Michael Klare, «The Pentagon as an Energy-Protection Racket,» Tom Dispatch, January 14, 2007, http://www.tomdispatch.com/index.mhtml?emx=x&pid= 157241.

(3) For the oily foundations of the Gulf War,see Klare, Blood and Oil, 49–50.

واصلت إدارة كلينتون تطوير القيادة الأمريكية المشتركة، وعززت من الوجود الأمريكي القوي في المملكة العربية السعودية، وفرضت عقوبات الأمم المتحدة على نظام صدام التي أدت إلى تدهور الظروف المعيشية في العراق. وأضاف كلينتون في العامين 1997 و1998 لمساته الخاصة لتحسين الإرث المتنامي لعقيدة كارتر. وفي الوقت الذي كانت فيه حرب الخليج رد فعل على العدوان العسكري العراقي في الكويت، جاءت «سلسلة من الضربات الجوية القوية والمستمرة» التي أمر بها كلينتون، لرفض النظام العراقي الامتثال لبروتكولات التفتيش التي وضعتها الأمم المتحدة. وفي سياق تبرير كلينتون الاستخدام الصارم للقوة العسكرية في المنطقة، استحضر مبدأ الضربة الوقائية التي استخدمها خلفه بوش الثاني، قائلاً إن الضربات «صممت لتقليل قدرة صدام على تطوير أسلحة الدمار الشامل وإطلاقها»[1].

وفي العام 2000، قبيل تسنم جورج دبليو بوش الرئاسة مباشرة، قيّم نائب وكيل وزارة الدفاع للسياسة الدفاعية في إدارة كلينتون جيمس بودنر(James Bodner)، بفخر قيام إدارته بتوسيع مبدأ كارتر، معلناً، «أن الولايات المتحدة اليوم أفضل استعداداً من أي وقت مضى للحيلولة دون تعرقل إمدادات الطاقة في الشرق الأوسط». وأشار بنحو خاص إلى «الاتفاقيات الثنائية الجديدة التي منحت الجيش الامريكي إمكان الوصول إلى المنشآت في جميع دول مجلس التعاون الخليجي». ففي الوقت الذي اضطرت فيه الولايات المتحدة إلى نقل القوات المقاتلة إلى مسارح عمليات من قواعد بعيدة إبان حرب الخليج، أتاحت هذه الاتفاقيات الجديدة لقيادة العمليات المشتركة توفير حضور دائم لـ25 ألف جندي عسكري و30 سفينة في الشرق الأوسط[2].

لحظة القطبية الأحادية

إن تفكك الاتحاد السوفيتي في أواخر الثمانينات، الذي منح الولايات المتحدة تفوقاً عسكرياً بلا منازع، قد دشن قوة دافعة لسياسة أخرى فرضت نفسها على سياسات الشرق

(1) «President Clinton Explains Iraq Strike,» Cable News Network, December 16, 1998, found at http://www.cnn.com/AL LPOLITICS/stories/199816/12// transcripts/clinton.html; «Clinton Manufactured Iraq Crisis, Violated Constitution,» The Wisdom Fund, January 4, 1999, http://www.twf.org/News/ Y199819981222-/IraqAttack.html.

(2) Baker Institute, «Running on Empty? Prospects for Future World Oil Supplies,» Baker Institute for Public Policy (Rice University), November 2000, http://www.bakerinstitute.org/publications/study_14.pdf.

الأوسط. وقد ثار نقاش في الأوساط السياسية لواشنطن بشأن كيفية استثمار «لحظة القطبية الأحادية» والحفاظ عليها[1]. كان الأعضاء، الذي أصبحوا في إدارة جورج دبيلو بوش فيما بعد، على وجه الخصوص من غلاة المدافعين عن الاستخدام الصارم لهذا التفوق العسكري لتعزيز قوة الولايات المتحدة في جميع أنحاء العالم، وعلى الشرق الأوسط على نحو خاص[2]. وفي نهاية المطاف شكلوا جماعة ضغط سياسية وهي، مشروع القرن الأمريكي الجديد PANAC، من أجل تطوير رؤاهم والضغط لتروجيها، وهي أنّ الولايات المتحدة يجب أن تستخدم موقعها المواتي من أجل تمديد لحظة القطبية الأحادية إلى أجل غير مسمى، وإنشاء ما وصفوه بـ«السلام الأمريكي»، الذي يستند على التفوق العسكري الأمريكي الساحق، زعماً منهم أن ذلك سيضمن «ازدهار» العالم إلى أجل غير مسمى[3].

وكتبت هذه الجماعة التي تضم في عضويتها ريتشارد تشيني(Richard Cheney)، ودونالد رامسفيلد(Donald Rumsfeld)، وبول وولفويتز، وعشرات الأفراد الفاعلين الذين تسنموا مناصب مهمة في السلطة التنفيذية عند تولي جورج دبليو بوش المنصب، رسالة مفتوحة إلى الرئيس كلينتون في العام 1998، تحثه على «لفت انتباه إدارتك إلى تنفيذ إستراتيجية لتنحية نظام صدام حسين من السلطة». واستشهدوا بالعدائية العسكرية للدكتاتور العراقي وسيطرته على «جزء كبير من إمدادات النفط في العالم». ولو تم تبني هذه الاقتراح، كان ليشكل توسيعاً مذهلاً لعقيدة كارتر بحيث يتجاوز التوسع الكبير الذي تبنته بالفعل إدارة كلينتون[4].

وبعد مرور عامين، أصدرت الجماعة بياناً سياسياً رناناً تضمنت دعوة الرئيس كلينتون لتأطير تغيير النظام بقانون، لتكون نصوصه موجهة لخلفه بالرئاسة. ودعت وثيقة أخرى تحت عنوان «إعادة بناء الدفاعات الأمريكية»، إلى استخدام التفوق العسكري الأمريكي «لتأمين وتوسيع»

(1) Charles Krauthammer, «The Unipolar Moment,» Foreign Affairs: America and the World 70 (No. 1, 199091/).

(2) Klare, Blood and Oil, 67f.

(3) Project for a New American Century (PNAC),«Letter to the President,» January 26, 1998, http://www.newamericancentury.org/iraqclintonletter.htm; Project for a New American Century, Rebuilding America's Defenses: Strategy Forces and Resources for a New Century (Washington D.C.: PNAC, September 2000), http:// www. newamericancentury.org/RebuildingAmericasDefenses.pdf, 4, 75, passim.

(4) Project for a New American Century, «Letter to the President.»

نفوذ الولايات المتحدة في العالم، بما في ذلك ـ حالات كوريا الشمالية والعراق ـ «من أجل إزاحة هذه الأنظمة عن السلطة، والشروع بعمليات الاستقرار بعد العمليات القتالية[1]. حتى الوثيقة علقت على احتمال المعارضة الواسعة التي يبديها الأمريكيين لهذا الاستخدام القوي للجيش، أشارت إلى احتمالية أن لاتحضى هذه الوثيقة على تأييد الرأي العام من دون حدث «كارثي ومحفز ـ مثل بيرل هاربور(Pearl Harbor) جديد»[2].

ان إدارة كلينتون لم تكن غير متجاوبة مع مطالب جماعة مشروع القرن الأمريكي الجديد PANAC وغيرهم ممن اشتركوا معهم، والذين أصبحوا يعرفون بتيار المحافظين الجدد في السياسة الخارجية. لكن وعلى الرغم من أن إدارة كلينتون لم تتبنَّ التوصية بشأن غزو العراق، التزمت بالحفاظ على لحظة الأحادية القطبية والإطاحة بصدام حسين. كما سعت إلى الحفاظ على التفوق العسكري الأمريكي وتوسيعه من خلال الموازنات العسكرية السخية. وفي الوقت الذي استخدمت فيه الإدارة القوة العسكرية في التعامل مع قضايا عدة، بما في ذلك تدخل الناتو(NATO) في كوسوفو(Kosovo) وضرب العراق في العام 1998، إلاّ أن ناشطي مشروع القرن الأمريكي الجديد PANAC لم يكونوا راضين تماماً بل كان عليهم الانتظار حتى وصول جورج دبليو بوش من أجل تبني المبادئ الأكثر تشدداً للمحافظين الجدد.

نضج أزمة النفط

شهد عقد التسعينات من القرن المنصرم أيضاً نضوج أزمة الطاقة، وهي القوة الدافعة الثالثة التي ستفضي في نهاية المطاف إلى غزو العراق. أول إشارة واضحة على نطاق واسع كان الركود الاقتصادي الذي تزامن مع حرب الخليج، التي بدأت في العام 1990 وانتهت عام 1992.

ورداً على غزو العراق للكويت عام 1990، قامت الولايات المتحدة بتنظيم مقاطعة دولية للنفط العراقي والكويتي[3]. وعلى مدى الأشهر السبعة التالية، كان كل من رد العراق الانتقامي على المقاطعة، والحرب الدائرة، والحاجة لإعادة بناء البنية التحتية لصناعة النفط التي تضررت خلال الحرب، يعني أن الأسواق العالمية كانت تفتقر إلى مالا يقل عن أربعة ملايين برميل نفط في اليوم الواحد كان يجهزها البلدان.

(1) Ibid.; PNAC, Rebuilding America's Defenses, 2, 11.

(2) PNAC, Rebuilding America's Defenses, 2, 11.

(3) This account based on Hiro, Blood of the Earth, 127–31.

خلال كل حقب النقص السابقة، مهما كان مصدرها، تمكنت المملكة العربية السعودية ـ مع مساعدة متكررة من أعضاء آخرين في منظمة أوبك ـ من زيادة الإنتاج لتغطية الطلب على النفط، ومن ثم تثبيت كل من العرض والأسعار. غير أن هذا لم يحدث في العام 1991، إذ أدى الطلب المتزايد على النفط في السوق العالمية أصلاً إلى إرهاق قدرة منظمة أوبك ككل، ولم تستطع المملكة العربية السعودية تعويض سوى ثلثي هذا النقص. وكانت النتيجة ارتفاعاً هائلاً في أسعار النفط ونقص في الإمدادات، والتي أصبحت عوامل رئيسة أدت إلى الركود. هذا التباطؤ الاقتصادي تجلى على نحو واضح في هزيمة جورج بوش الأب لصالح بيل كلينتون.

وقد استقرت الأسعار والعرض بمجرد أن عاد النفط الكويتي إلى وضعه الطبيعي، على الرغم من وجود أوقات انخفضت فيها الأسعار إلى ما دون أهداف أوبك. ومع ذلك فقد تعلم العالم من حرب الخليج بان الطاقة الإنتاجية الفائضة للمملكة العربية السعودية، ودول أوبك الأخرى قد أستنفدت وعلى نحو فعال. ومع تزايد المخاوف من ان الزيادة المستمرة في الطلب ستولد ضغطاً حقيقياً على موارد النفط حتى من دون اضطراب الإنتاج، بدأت الدول الأعضاء في أوبك بالمطالبة بمجموعة من التنازلات السياسية والاقتصادية مقابل التوسع في إنتاج الطاقة. وبحلول ذلك الوقت، انضمت الولايات المتحدة إلى صفوف الدول التي تعاني من النقص في الطاقة والاعتماد عليها، إذ ارتفع النفط المستورد إلى ما يربو على 50 % درجة[1].

وبحلول أواخر تسعينات القرن المنصرم، وحتى في الوقت الذي كانت فيه أسعار النفط في أدنى مستوياتها خلال العقد، لم يعد هناك أي شك في أن الطلب المتزايد قد أضعف قدرة أوبك على تغطية حتى الاضطرابات الصغيرة، الأمر الذي زاد من احتمالية أن البلدان التي تعتمد على النفط ستواجه شبح الارتفاع المزمن بالأسعار وعلى نحو متزايد النقص المفاجئ المتكرر الناجم عن الاضطرابات الصغيرة في السوق[2]. وقد أشار ألان جرينسبان إلى أن

(1) U.S. imports came mainly from non–Middle East producers. Nora Macaluso, «Imported Oil Dependency Reaches Record 51 % of U.S. Consumption,» Oklahoma City Journal Record (Bloomberg Business News), January 16, 1997.

(2) David Strahan, «Slippery Slope,» Guardian (UK), October 3, 2007, http://www.truthout.org:80/issues_06100307/EA.shtml.

«البون بين العرض والطلب ضاق لدرجة يتعذر على أوبك استيعابه، من دون نتائج تترتب على الأسعار، وغلق جزء صغير من الإنتاج العالمي» [1].

وفي غضون ذلك، ازداد ضعف المملكة العربية السعودية بسبب صعود تنظيم القاعدة، الذي كان هدفه الرئيس الإطاحة بالعائلة المالكة، وكذلك الهدف المهم المتمثل بوجود آلاف الجنود الأمريكيين المتمركزين في القواعد هناك في السنوات التي تلت حرب الخليج الأولى. وقد بدا أن وجود تلك القواعد هو تأكيد «المظلمة الأساسية» لأسامة بن لادن وغيره من المنشقين السعوديين التي مفادها: إن العائلة المالكة قد أصبحت في الواقع أداة للإمبريالية الأمريكية. وهذا بدوره جعل العائلة المالكة السعودية تتردد وعلى نحو متزايد في استضافة تلك القوات وبدت أكثر تردداً في دعم السياسات الموالية لواشنطن داخل أوبك[2].

وقد ازداد الوضع تعقيداً بسبب النفوذ المستقبلي المحتمل الذي قد يمارسه كل من العراق وإيران ـ على نحو فردي أو جماعي ـ في أوبك. بوجود ثاني وثالث أكبر احتياطات نفطية يمتلكها البلدين على التوالي (كما تمتلك إيران ثاني أكبر احتياطي للغاز الطبيعي)، وقد تعززت قوتهما بسبب تضييق السوق النفطية. وكان العراق على وجه الخصوص قد تعاظم دوره بشكل كبير في أواخر التسعينيات من القرن المنصرم، عندما تم تعديل عقوبات الأمم المتحدة بحيث سمحت لصدام حسين بالسيطرة، ولو على نحو جزئي على الأقل، على كمية النفط المستخرجة والمصدرة. وكما علّق ديليب هيرو (Dilip Hiro) بالقول «أعطى بغداد دوراً لم تؤديه من قبل في تثبيت أسعار النفط»[3]. علاوة على ذلك، إذا استطاع العراق تخليص نفسه من القيود المتبقية التي فرضتها عقوبات الأمم المتحدة في حقبة مابعد حرب الخليج (التي حالت دون تطوير حقول نفطية جديدة أو تطوير البنية التحتية للطاقة المتردية)، فلا غرو أن تأثيرها سيزيد.

وعلى الرغم من أن قادة كل من العراق وإيران كانوا أعداء، بعد أن خاضوا حرباً مدمرة في ثمانينيات القرن العشرين، اتفقوا على سياسات تهدف إلى إحباط الرغبات أو المطالب الأمريكية، وهو موقف تعزز في العام 1998 عندما قام مواطنو فنزويلا، العضو المهم جداً

(1) Greenspan, Age of Turbulence, 440.

(2) Barbara Starr,«U.S. to Move Operations from Saudi Base,»Cable News Network, April 29, 2003, http://www.cnn.com/ 2003/WORLD/meast/0429//sprj.irq.saudi.us.

(3) Hiro, Blood of the Earth, 134.

في أوبك من خارج الشرق الأوسط، بانتخاب هوغو تشافيز (Hugo Chávez) رئيساً، الذي اشترك بوجهات النظر مع العراق وإيران.

وبحلول كانون الثاني / يناير عام 2001، عندما تولى جورج دبليو بوش منصبه، يمكن أن تتطلع إدارته إلى التفاوض على السياسة النفطية ليس فقط مع العائلة السعودية الجديدة المقاومة، بل مع القوى المعادية في منظمة أوبك التي تزايدت قوتها.

وقد تعاظمت هذه التطورات السلبية بسبب التناقض الهيكلي الرئيس بين الولايات المتحدة (التي إنحدرت إلى حالة الدولة المستهلكة المعتمدة على النفط) وأعضاء أوبك، الذين سعوا إلى استخدام الطاقة البترولية المتنامية لخدمة مصالحهم الخاصة. سعت الولايات المتحدة والدول الأخرى المعتمدة على النفط إلى تحقيق أقصى قدر من التطوير والإنتاج لاحتياطيات النفط الحالية، إلى جانب الجهود الحثيثة لإيجاد حقول نفط جديدة في الشرق الأوسط وتطويرها. بيد أنّ منتجي أوبك لم يتشاطروا تلك المصالح، إذ إنّ ارتفاع الأسعار إبان تلك الحقبة قد أعطى لهم إيرادات وفيرة، الأمر الذي جعلها مترددة في زيادة الإنتاجية. علاوة على ذلك، أجبرت أسواق العمل الدولية بشكل أو بآخر منتجي أوبك على استثمار جزء كبير من عائداتهم النفطية في الأوراق المالية الأمريكية، وهي الإستراتيجية التي أضحت مشكلة على نحو متزايد مع تعثر الاقتصاد الأمريكي، طالما ستتطلب الزيادة في الإنتاج المزيد من الاستثمار في تلك الأوراق المالية المضطربة. علاوة على ذلك ظهرت إلى جانب تلك المشاكل مشكلة أكبر وهي ان الزيادات في الإنتاج التي تطلبها الولايات المتحدة والعملاء الآخرون قد لاتكون ممكنة، إذا كانت أكثر التوقعات تشاؤماً حيال الاحتياطيات الفعلية صحيحة[1].

وحتى لو كانت بلدان أوبك تتمتع بالقدرة على زيادة الإنتاج على نحو كبير، لم تكن هناك فرصة كبيرة للقيام بذلك طواعية. كما سيكون هذا التوسع مكلفاً للغاية كما أنها ليست مغرية، إذ إن استنفاد احتياطيات النفط على نحو بطيء وثابت من شأنه أن يضمن الإيرادات في المستقبل مع تأكيد أن العائد الإجمالي سيكون أكبر، ما دامت الندرة المتزايدة تؤدي إلى ارتفاع الأسعار.

وبانتهاء عقد التسعينات من القرن المنصرم، بدا من الواضح أنه حتى المملكة العربية السعودية، وهي الأكثر امتثالاً من بين أعضاء أوبك، لن تقوم بتوسيع الإنتاج الناجم عن الطلب

(1) Matthew Simmons, Twilight in the Desert (Hoboken, NJ: Wiley, 2006).

الدولي المتزايد. لذلك هناك حاجة إلى شكل آخر من أشكال النفوذ، أو يتعين على العالم أن يبدأ بالتحرك بسرعة صوب الحفاظ على الطاقة ومصادر الطاقة البديلة. وقد عبر عن هذا الرأي بقوة معهد بيكر في تقريره الصادر في تشرين الثاني / نوفمبر عام 2000 الموسوم «السعي وراء السراب»، والذي حذر من أنه لا يمكن الاعتماد على أوبك لتوسيع مستويات الإنتاج تلقائياً بالقول:

يتعين على صناع السياسة التركيز على البعد السياسي لتنمية الموارد في الوقت المناسب عوضاً عن الافتراض ان قوى السوق ستدفع دائماً هذه الموارد بطريقة فعالة وفي الوقت المناسب. وقد ساهمت الإعتبارات السياسية في تباطؤ تنمية الموارد في السنوات الأخيرة وأدت في العديد من الحالات، على مدار التصحيح النفطي، إلى فشل السوق. لاشك في أنّ العوامل السياسية ماتزال قادرة على إعاقة القدرة على التطوير الكامل لقدرة لإنتاج النفط اللازمة لتلبية الطلب المتزايد بسرعة في السنوات المقبلة[1].

تغيير النظام بوصفه سياسة طاقة

من غير المفاجئ إذن أنّ إدارة جورج دبليو بوش التي تسنمت المنصب حديثاً ـ قد ركبت موجة عقيدة كارتر الدائبة التوسع، ومالت صوب القطبية الأحادية، وحلمت بـ«السلام الأمريكي العالمي» ـ ولم تضيع وقتاً في سبيل تنفيذ السياسات المتشددة التي دعمها بيان مشروع القرن الأمريكي الجديدPANAC. وعلى وفق لوزير الخزانة آنذاك بول اونيل (Paul O'Neill)، فإن العراق كان في ذهن وزير الدفاع دونالد رامسفيلد في أول اجتماع لمجلس الأمن القومي في 30 كانون الثاني / يناير عام 2001، قبل سبعة أشهر ونصف من هجمات 11 أيلول / سبتمبر. في ذلك الاجتماع ذهب رامسفيلد إلى ضرورة التخلي وبسرعة عن نهج إدارة الرئيس كلينتون في الشرق الأوسط الذي ركز على إسرائيل ـ فلسطين. وتفيد التقارير أنّه قال «ما يجب أن نفكر فيه فعلاً هو ملاحقة صدام». وأضاف ان تغيير النظام في العراق سيعزز قوة الكورد الموالية للولايات المتحدة، وسيعمل على توجيه العراق صوب اقتصاد السوق، وضمان سياسة نفطية ملائمة[2].

---

(1) Baker Institute, «Running on Empty,»10; see also pages 2, 6, passim.

(2) Ron Suskind, The Price of Loyalty (New York,2004), 85; quoted in Hiro,«It's the Oil, Stupid.»

وقد تم إحالة البت في توصية رامسفيلد إلى جماعة تطوير سياسة الطاقة القومية الغامضة التي شكلها نائب الرئيس ديك تشيني بمجرد تولي بوش السلطة[1]. وسرعان ما قررت فرقة العمل هذه ان تعزيز التأثير على إنتاج النفط وبيعه في الشرق الأوسط يجب أن يكون «التركيز الرئيس لسياسة الطاقة الدولية للولايات المتحدة»، الأمر الذي من شأنه صرف الانتباه عن تطوير مصادر الطاقة البديلة وتدابير الحفاظ على الطاقة المحلية وجعلها الاهتمام فيها مستوى ثاني أو حتى ثالث.[2]

قررت فرقة تشيني للطاقة أن الهدفين الرئيسين في الشرق الأوسط هما، إقناع دول الشرق الأوسط أو حتى إجبارها على مضاعفة إنتاجها من النفط، وهو مقترح باهض التكلفة عارضته جميع دول الشرق الأوسط النفطية منذ عدة سنوات، ومن أجل تمويل هذا المشروع وإدارته يتعين فتح «مجالات من قطاعات الطاقة الخاصة بهم أمام الاستثمار الأجنبي»، أي استبدال سيطرة الحكومة على صنبور النفط ـ حجر الزاوية في قوة أوبك ـ وسلطة اتخاذ القرارات، بالشركات المتعددة الجنسيات التي مقراتها في الغرب والتي تستجيب لمطالب السياسة الأمريكية[3]. وإذا كان مثل هذا البرنامج يمكن أن يمتد حتى إلى أقلية مهمة من حقول نفط الشرق الأوسط، فإنه سيحول دون اتخاذ القرارات المنسقة، ويقيد قوة أوبك إن لم يكن القضاء عليها، وهي طريقة مغرية نظرياً لإيقاف خسارة القوة الأمريكية في المنطقة.

وقد شرعت فرقة العمل، بعد تحديد أهدافها، إلى وضع إستراتيجية لاستثمار التفوق العسكري الأمريكي لإنجازها. وقد لخص مايكل كلير Michael Klare منطق هذا القرار في كتابه الموثوق الموسوم: الدم والنفط بالقول:

استطاع فريق بوش ـ تشيني أن يستخلص استنتاجاً واحداً مفاده: أنّ دول الخليج العربي، بمفردها لا تملك الإرادة أو القدرة على زيادة إنتاجها النفطي وحماية تدفقه إلى الخارج.

(1) For a very useful account of the group's secret deliberations by a participant (Treasury Secretary Paul O'Neill), see Suskind, The Price of Loyalty, especially 143–56. For an excellent analysis of the task force's role in developing U.S. Middle East policy, see Mark LeVine,«Waist Deep in Big Oil,» Nation, December 12, 2005 (posted November 22, 2005). See also Paul, «Oil Companies in Iraq.»

(2) Muttit, «Crude Designs,»7–8.

(3) Antonia Juhasz, «Whose Oil Is It Anyway?» New York Times, March 13, 2007; Klare, Blood and Oil, 75–84.

وإذا أريد لخطة الطاقة الخاصة بالإدارة النجاح، يتعين على الولايات المتحدة أن تصبح القوة المهيمنة في المنطقة، وأن تتحمل مسؤولية الإشراف على السياسات، والأمن، والناتج النفطي للبلدان المنتجة الرئيسة[1].

ووفقاً لجين ماير (Jane Mayer) من صحيفة نيويوركر(New Yorker)، فان أهم ابتكار تم تنفيذه لتحقيق هذا الهدف كان التعاون الوثيق بين طاقم الطاقة التابع لتشيني ومجلس الأمن القومي. ومن الواضح ان مجلس الأمن القومي وافق على التعاون الكامل مع فريق عمل الطاقة لأنه عد من الأهمية بمكان «دمج» حقلين من السياسات ليست ذات صلة على ما يبدو وهما: مراجعة السياسات العملياتية حيال الدول المارقة: مثل العراق، وكذلك الإجراءات المتصلة بشأن الاستحواذ على حقول النفط والغاز الحالية والجديدة[2].

وعلى الرغم من أنّ كل هذه المداولات كانت سرية، فإن الكثير من الأحداث التي ظهرت في تلك السنوات الأخيرة يعد كافياً لإثبات ان عملية «الدمج» كانت ناجحة. وعلى وفق رأي أونيل، الذي كان عضواً في كل من مجلس الأمن القومي وفريق عمل الطاقة، فإنه بحلول آذار / مارس عام 2003 كانت هناك «خطط فعلية... قد تم مناقشتها بالفعل للسيطرة على العراق واحتلاله ـ بالتكامل مع التصرف في حقول النفط، وقوات حفظ السلام، ومحاكم جرائم الحرب ـ التي تحمل في ثناياها عقيدة غير معلنة للحرب الوقائية[3].

كما ذكر أونيل أنه بحلول وقت هجمات 11 أيلول / سبتمبر على مركز التجارة العالمي والبنتاغون، تم الانتهاء من وضع خطة كاملة لغزو العراق. وقد حث وزير الدفاع الأمريكي رامسفيلد على تفعيل الخطة في أول اجتماع لمجلس الأمن القومي بعد 11أيلول / سبتمبر. وبعد عدة أيام من المناقشة، تم تأجيل الهجوم على العراق إلى مابعد طرد طالبان من السلطة في أفغانستان. ولم يستغرق الأمر حتى كانون الثاني / يناير عام 2002 «حتى عاد تركيز الإدارة على العراق. إذ لم يكن الأمر كذلك حتى تشرين الثاني / نوفمبر عام 2002، مع ذلك سمع أونيل الرئيس نفسه يؤيد خطط الغزو»[4].

(1) Klare, Blood and Oil, 82.

(2) Jane Mayer,«Contract Sport: What did the Vice-President Do for Halliburton?» New Yorker, February 16, 2004.

(3) Suskind, Price of Loyalty, 129.

(4) Ibid, 184–91, 204, 306–07.

خطة غزو العراق

من خلال ما تقدم، يمكننا أن نفهم وعلى نحو أفضل موجة الجدل التي تفجرت بشأن جملة واحدة في الكتاب الموسوم «عصر الاضطراب»، وهي المذكرات الأكثر مبيعاً، وتقع في 500 صفحة، والتي نشرها آلان جرينسبان، رئيس مجلس إدارة الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي لمدة طويلة، في العام 2007. لقد كتب ببساطة، كما لو كان هذا واضحاً تماماً: «أنا حزين لأنه من غير المناسب سياسياً الاعتراف بما يعرفه الجميع: حرب العراق تتعلق بالنفط إلى حد كبير»[1]. وبوصفه أول مسؤول حكومي كبير يدلي بمثل هذا التصريح، فقد سئل مراراً وتكراراً عن تفسير فكرته، ولاسيما بعد أن تنصل من تعليقه على الفور العديد من المسؤولين الحكوميين، بما فيهم المتحدث بإسم البيت الأبيض توني فراتو (Tony Fratto)، الذي وصفه بأنه «تحليل حفلة كوكتيل جورج تاون (Georgetown)»[2].

ويحوي الكتاب نفسه على هذا التفسير الموجز للمنطق القابع وراء التعليق «يجب أن يكون واضحاً أنه إذا بقيت الولايات المتحدة معتمدة على المصادر غير الودية، على الأرجح، للنفط والغاز، فحن عرضة للأزمات الاقتصادية التي لانملك سوى القليل للسيطرة عليها»[3]. وفي وقت لاحق، تحدث جرينسبان أكثر إلى كاتب في صحيفة الواشنطن بوست(Washington Post)، بوب وودورد(Bob Woodward)، فأخبره ان بسبب عداء النظام العراقي للولايات المتحدة، فان إخراج صدام يعد أمراً ضرورياً من أجل ضمان ان النظام الحالي [لأسواق النفط] يواصل العمل[4]. وفي وقت لاحق قام بتوضيح هذه النقطة في مقابلة لبرنامج الديمقراطية الآن، إذ أوضح قائلاً ان دعمه للإطاحة بصدام حسين «لاعلاقة له بأسلحة الدمار الشامل»، بل

(1) Greenspan, Age of Turbulence, 463.

(2) «Bush vs. Greenspan: White House Fires Back,»ABC News, September 16, 2007.

لقد إنضم الجنرال جون أبي زيد قائد القيادة الوسطى من العام 2003 إلى العام 2006، في وقت لاحق من العام 2007، إلى جرينسبان، الذي قال أمام جمهور جامعة ستانفورد» بالطبع الأمر يتعلق بالنفط، لايمكننا إنكار ذلك». إلا ان ذلك التعليق لم يجذب إنتباه وسائل الإعلام.

Gerry Shih and Susana Montes, «Roundtable Debates Energy Issues,» Stanford Daily, October 15, 2007.

(3) Greenspan, Age of Turbulence.

(4) Bob Woodward, «Greenspan: Ouster of Hussein Crucial for Oil Security,» Washington Post, September 17, 2007.

بالأحرى يتصل بـ«التهديد الاقتصادي الذي يمكن أن يخلفه لبقية أنحاء العالم» من خلال سيطرته على النفط[1].

إن حجة جرينسبان تجسد المنطق الذي أفصح عنه مشروع القرن الأمريكي الجديد PNAC وغيره من المدافعين استخدام القوة العسكرية الصارمة لمواجهة قوة أوبك. وأعرب عن قلقه من أن صدام حسين، الذي كان منذ عام 1991 خصماً لدوداً في الشرق الأوسط، سيسيطر على منابع النفط الرئيسة. وهذا بدوره قد يتيح له ممارسة نفوذ سياسي واقتصادي على الولايات المتحدة وحلفائها. وإذا ماكان قادراً على إعاقة تدفق النفط بما فيه الكفاية لتهديد الصحة الاقتصادية للولايات المتحدة، فقد يضع صدام حسين واشنطن في موقف لاتحسد عليه والذي ينطوي على تقديم تنازلات لن تقبل بها الإدارة.

ثم تطرق جرينسبان إلى أكثر من ذلك، بالقول إنه يمكن القضاء على التهديد «بوسيلة أو بأخرى»، أما عن طريق إخراجه من منصبه أو إخراجه من موقع السيطرة الذي كان فيه». ومن ثم بدا استبدال صدام حسين بحكومة صديقة، بطبيعة الحال، كأنه أمر مسلم به. إذ مهما يكن من امر لماذا يكون مثل هذا الرجل في «موقع السيطرة» على النفط؟ فمن الأفضل، كما قال فريق عمل تشيني المعني بالطاقة، فتح مجالات من قطاع الطاقة العراقي للاستثمارات الأجنبية»، وقد اعتقد جرينسبان، كما هو الحال لأعضاء فريق العمل، ان إزالة السيطرة على النفط ليس فقط من قبل صدام حسين، بل من قبل أي حكومة عراقية، سيعمل على إبعاد شبح إمكان أن تمارس أي حكومة عراقية نفوذاً اقتصادياً على الولايات المتحدة على نحو دائم.

وكشف جرينسبان، وعلى نحو وافٍ، عن أن غزو العراق كان عملاً تبناه المحافظون الجدد يرمي للوصول غير المقيد إلى ما يكفي من نفط الشرق الأوسط. وفي ظل عالم لديه مثل هذه المتطلبات من الطاقة، وازدياد عطش الاقتصاديات الصاعدة في آسيا للنفط، يبدو ان الحصول المستمر على ما يكفي من نفط الشرق الأوسط يتطلب انتزاع القوة الاقتصادية والسياسية الرئيسة من الشرق الأوسط، ومن ثم استخراج النفط بوتيرة أسرع بكثير من الدول التي تعد نفسها حكيمة.

(1) Alan Greenspan and Naomi Klein, «Alan Greenspan vs. Naomi Klein on the Iraq War, Bush's Tax Cuts, Economic Populism, Crony Capitalism and More,» Democracy Now!, September 24, 2007.

وبعبارة أخرى فان الرغبة المحافظة لجرينسبان المتصلة بضمان وصول الولايات المتحدة إلى نفط الشرق الأوسط، تنطوي بالضبط على إحداث تغييرات ثورية ـ وكارثية ـ في المعادلة السياسية والاقتصادية التي حاولت إدارة بوش تبنيها في العراق في آذار / مارس 2003. ومن الجدير بالذكر أيضاً ان العراق كان مجرد محطة توقف في الشرق الأوسط، بوصفه علامة سهلة للغزو والاحتلال. وكانت العيون التي تغذيها جماعة مشروع القرن الأمريكيPANAC الجديد ترنو بالفعل صوب إيران. أحد هذه التهكمات، التي تردد أنها شاعت في أوساط المحافظين الجدد في واشنطن، عبرت عن هذه الرؤية الموسعة. «الكل يريد الذهاب إلى بغداد. فيما يريد الرجال الحقيقيون الذهاب إلى طهران»[1]. وعلاوة على ذلك، فان التوسع في الطلب في عام القرن الحادي والعشرين سيجتاز، عاجلاً أم آجلاً، توسيع الإنتاج حتى لو ضاعف الشرق الأوسط الإنتاج. ومن هنا فإنّ سيطرة الولايات المتحدة على نفط الشرق الأوسط ستحرم، في نهاية المطاف، دولاً أخرى من النفط الكافي عندما يصل إلى مرحلة العجز المزمن. لذلك فإنّ الدأب ذي الصبغة المحافظة التي قام به جرينسبان لضمان الوصول إلى النفط الكافي من شأنه أن يضمن لواشنطن زيادة هائلة في تأثيرها على جميع البلدان التي اعتمدت على النفط من أجل رفاهها الاقتصادي.

مع ملاحظة ان هذه القرارات استندت إلى رؤية الولايات المتحدة الإمبريالية من شأنها أن تمكن الولايات المتحدة، بل وستمكنها، من أداء دوراً مهيمناً فريداً في حل المشاكل العالمية. وبطبيعة الحال فان جميع البلدان الأخرى ستظل «عرضة للأزمات الاقتصادية» التي لاتملك سوى القليل من القدرة للسيطرة عليها. وللولايات المتحدة فقط القدرة على استخدام القوة العسكرية الساحقة أو التهديد بها لمشكلة الطاقة. كما ان للولايات المتحدة فقط القدرة إخضاع أي بلد يحاول خلق أزمة طاقة أو يستغلها. وللولايات المتحدة فقط القدرة على استخدام قوتها العسكرية لتبني هجمات وقائية ضد أي بلد لديه نية أو عداوة لاستخدام النفط بوصفه سلاحاً سياسياً[2]. وقد أوضح نائب الرئيس ديك تشيني (Cheney) المنطق ذاته لمقابلة مع شبكة أن بي سي قبل الغزو بقليل، عندما أخبر تيم روسرت (Tim Russert) أن الولايات المتحدة لديها «القدرة على فعل أي شيء حيال» الدول المارقة مثل العراق[3].

(1) Paul Krugman, «Things to Come,» New York Times, March 18, 2003.

(2) For a clear statement of this intention, see PNAC, Rebuilding America's Defenses, passim, and 4, 11–12, 30, 61, 75.

(3) «Interview with Vice-President Dick Cheney,»Meet the Press, transcript for March16,2003,»http://www.mtholyoke.edu/acad/intrel/bush/cheneymeetthepress.htm

لم يكن أي شيء من هذا غائباً عن المسؤولين الداعمين للقطبية الأحادية الذين صنعوا قرار غزو العراق وقاموا بتنفيذه ـ والذين كانوا أكثر استعداداً من أي إدارة سابقة للتعبير عن أسلوب الصدمة والرعب، وهي نسخة أقوى عن عقيدة كارتر. ووفقاً لوزير الخزانة بول أونيل، فقد عرض رامسفيلد رؤية أفصح فيها عن جسامة الأهداف في اجتماع مجلس الأمن القومي الأول لإدارة بوش بالقول: «تخيلوا كيف ستبدو المنطقة من دون صدام حسين ومع نظام ينسجم مع مصالح الولايات المتحدة. إن ذلك من شأنه تغيير كل شيء في المنطقة وخارجها»[1].

وقد تم تقديم رؤية أكثر جسامة لصحيفة نيويورك تايمز من قبل كاتب خطابات الرئيس بوش ديفيد فروم بعد بضعة أسابيع بالقول: «ان إسقاط الولايات المتحدة لصدام حسين، واستبدال الراديكالية البعثية المتطرفة بحكومة جديدة متحالفة مع الولايات المتحدة على نحو وثيق، من شأنه أن يضع على عاتق الولايات المتحدة مسؤولية عن المنطقة أكثر من أي قوة من العثمانيين وربما الرومان[2].

ترك الطلب العالمي المتزايد على المواد الهيدروكربونية التي تهدد بإرباك الإمدادات، لإدارة بوش ثلاث خيارات سياسية: الأول، ينطوي على إمكان قيادة جهد وطني أو عالمي للجمع بين مصادر الطاقة البديلة، والحفاظ الصارم على الموارد المحلية من أجل تقليل استهلاك الطاقة على نحو كبير، والخيار الثاني، القبول بالنفوذ الذي أسند لأوبك جراء أزمة الطاقة ومحاولة التفاوض على كل من زيادة الإنتاج من جهة والحصول على حصة كافية من ما قد يصبح قريباً في عداد الإمدادات غير الكافية، أما الخيار الأخير فيتضمن إمكان استخدام القوة العسكرية في محاولة لإجبار موردي الشرق الأوسط على زيادة الإنتاج مع ضمان أسبقية وصول الولايات المتحدة على حساب أي طرف آخر محتمل. وقد اختار خمسة رؤساء أمريكيين، بدءاً من جيمي كارتر، الإستراتيجية القسرية، إذ قرر جورج دبليو بوش في نهاية المطاف ان هناك حاجة لتغيير النظام بالعنف، والاحتلال المطول كان مطلوباً لإنجاح ذلك.

(1) Suskind, Price of Loyalty, 85.

(2) George Packer,«Dreaming of Democracy,» New York Times Magazine, March 2, 2003, 49, quoted in Anthony Arnove, Iraq: The Logic of Withdrawal (New York: New Press, 2006), 7.

أسلحة الدمار الشامل، والديمقراطية، والنفط

إنّ أولوية النفط لاتعني ان التبريرات للحرب في العراق التي سيقت للرأي العام كانت تمارين على الخطابة الرنانة الجوفاء. وكما قال نائب وزير الدفاع، وولفويتز، فان الإدارة شددت في بادئ الأمر على أسلحة الدمار الشامل لأنها كانت «القضية الوحيدة التي يتفق عليها الجميع»[1]. إذن كيف تتلائم بعد ذلك التبريرات التي سيقت للرأي العام مع الدافع لنفط الشرق الأوسط مع بعضها الآخر؟

إنّ الإجابة تكمن في اتباع منطق استخدام التفوق العسكري الأمريكي لفرض حلول اقتصادية في الشرق الأوسط وأماكن أخرى. وكما جاء في برنامج مشروع القرن الأمريكي الجديد PANAC، إن هذه الإستراتيجة الخاصة بعمل القوات الأمريكية يجب أن ينظر إليها جميع الخصوم المحتملين على أنها «قوة جبارة للغاية» التي يمكنها أن تجتاح البلد ثم تقوم «بواجبات حفظ الأمن» ـ وهذا يعني، التغلب بسرعة على أي مقاومة عسكرية أو عنيفة، ومن ثم البقاء بوصفها قوة شرطة لحين تجنيد السكان المحليين الموثوق بهم[2]. وفي هذا السياق، أصبحت أسلحة الدمار الشامل قضية مثارة، لأن أي بلد يمتلك أسلحة دمار شامل سيكون قادراً على الأرجح مقاومة مثل هذا الهجوم. وقد أوضح مشروع القرن الأمريكي الجديد هذه النقطة بالتحديد التي مؤداها بأنه لا يجوز السماح لأي خصم ماثل أو محتمل بالحصول على أسلحة الدمار الشامل، لأنه ذلك من شأنه أن يردع على نحو فعال القيام بالغزو، بالقول:

إن الدول الضعيفة التي تمتلك ترسانات صغيرة من الصواريخ الباليستية البسيطة، المزودة برؤس نووية أساسية أو غيرها من أسلحة الدمار الشامل، ستكون في وضع قوي لردع الولايات المتحدة عن استخدام القوة التقليدية، بغض النظر عن المزايا التكنولوجية أو غيرها من المزايا التي تتمتع بها. وحتى لو كان لدى الأعداء مجرد القدرة على تهديد حلفاء الولايات المتحدة لا مواطنيها، فان قدرتها على إظهار قوتها سيكون خطراً للغاية[3]. [تأكيد إضافي].

وتساوقاً مع هذا المنطق، لم يكن الأمر مهماً بالنسبة للخبراء الإستراتيجيين الرئيسين في إدارة بوش، ما إذا كان صدام حسين يمتلك أسلحة الدمار الشامل، أو يحاول امتلاك

(1) «Wolfowitz Interview,»I.S. DOD press release

(2) PNAC, Rebuilding America's Defenses, 11, 10–12.

(3) Ibid., 12.

مثل هذه الترسانة، أو ما إذا كانت لديه خطط لتطويرها من عدمها. إذ إنهم بمجرد كانت لديهم النية لاستخدام القوة العسكرية للإطاحة بصدام حسين ووضع حكومة صديقة، فهم تعهدوا أيضاً بمنعه من حيازة أي سلاح يمكن أن يردع مثل هذا الهجوم. فإذا ما كان العراق يمتلك أسلحة الدمار الشامل، فإن الولايات المتحدة حينها ستحتاج لغزوه قبل أن يطور النظام نظام إطلاق صواريخ فعال. وإذا لم يكن هناك أسلحة دمار شامل عندئذ يتعين على الولايات المتحدة أن تغزو العراق قبل أن يطورها بوصفها دفاعاً ضد الهجوم الوشيك. وهكذا شكلت أسلحة الدمار الشامل، حتى في حال عدم وجودها، سبباً لاتخاذ إجراء فوري بمجرد تبني الالتزام بتغيير النظام.

وكان إقامة وجود عسكري طويل الأمد في الشرق الأوسط بمجرد تنحية نظام صدام لا يتصل بتلك المخاوف الأمنية فحسب، بل يُعدّ عنصراً أساسياً للخطة الأكبر. إذ تم الإعلان وبوضوح عن هذا الطموح في وثيقة مشروع القرن الأمريكي PANAC الرئيسة، «إعادة بناء الدفاعات الأمريكية»[1]، والتي أعاد التأكيد عليها دونالد كاجان (Donald Kagan)، رئيس مشارك في مشروع القرن الأمريكي الجديد PNAC، في سياق رده على سؤال الصحفي جي بوكمان (Jay Bookman) في جريدة أتلانتا جورنال (Atlanta Journal) ـ الدستور بشأن القواعد العسكرية في العراق بالقول: «اعتقد ان ذلك ممكن للغاية... ربما نحتاج إلى تركيز كبير للقوات في الشرق الأوسط لمدة طويلة من الزمن. صحيح أن ذلك سيكون له ثمن، لكن فكر في ثمن عدم امتلاكه. عندما نواجه مشاكل اقتصادية، التي تحدث بسبب الاضطرابات في إمدادات النفط لدينا. إذا كانت لدينا قوة في العراق، لن يكون هناك أي تعطيل في إمدادات النفط[2]». لذلك، فور إسقاط صدام حسين، قد تم إنشاء منشآت عسكرية دائمة، على الرغم من إنكار كبار المسؤولين الأمريكيين، بشكل ما يعرف بإسم «قواعد دائمة» (ينظر الفصل السادس). هذه القواعد العسكرية الضخمة ـ التي تزخر بخطوط الحافلات والمطاعم على غرار الموجودة داخل الولايات المتحدة، والمرافق الترفيهية المتنوعة ـ كانت مبررة، كما أكد ذلك زلماي خليل زاد قبل الغزو مباشرة، عندما

(1) Ibid., 14, 74, and passim.

(2) Jay Bookman, «The President's Real Goal in Iraq,»Atlanta Journal-Constitution, September 29, 2002.

أشار إلى مسؤولية واشنطن في «الدفاع الإقليمي عن العراق وأمنه بعد التحرير»[1]. إلّا أن هذا الهدف متوسط المدى ينطوي على رؤية أوسع نطاقاً، التي عبر عنها الجنرال مارك كيميت (Mark Kimmitt) (نائب رئيس العمليات في العراق)، عندما أكد قائلاً: إنّ القواعد كانت «نموذجاً لكيفية عملنا في الشرق الأوسط»[2]. هذا النموذج الذي تم تكريسه جعل من العراق محور الوجود العسكري والاقتصادي الأمريكي في الشرق الأوسط، وهو الهدف الذي أجاد بتلخيصه الكاتب توم إنغلهارد (Tom Engelhardt) بالقول:

منذ حرب الخليج الأولى، كانت المملكة العربية السعودية، أكبر منتج للطاقة على وجه هذه البسيطة، وقد تم إعدادها لتكون معقلاً عسكرياً أمريكاً في الشرق الأوسط. كان السعوديون يشعرون بعدم الارتياح ـ فكروا هنا، بإداعاءات أسامة بن لادن ورفاقه التي مؤداها بان القوات الأمريكية تتحدى المملكة وأماكنها المقدسة ـ لوجود معسكرات البنتاغون الواسعة على أراضيها. كان لابد من التضحية ـ ولن يكون ذلك بالوجود العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط. بدت الإجابة واضحة بما يكفي لدى كبار المسؤولين في إدارة بوش. وكما أكد ذلك أحد الدبلوماسيين الأمريكيين، من دون الكشف عن هويته، لصحيفة صنداي هيرالد الإسكتلندية (Sunday Herald of Scotland)، في تشرين الأول/ أكتوبر عام 2002 بالقول: ان إعادة تأهيل العراق هو البديل الإستراتيجي الناجع الوحيد البعيد المدى للسعودية، وهي ليست مجرد تبديل بالخطة في هذا الوقت الحرج، بل ان تغيير الولايات المتحدة الوشيك للنظام في بغداد هو ضرورة إستراتيجية».

وكما تصور هؤلاء المسؤولون ـ وكما تنبأ نائب وزير الدفاع بول وولفويتز ـ أنه بحلول خريف عام 2003 كان من الممكن إعادة تنظيم العمليات العسكرية الأمريكية الرئيسة حول العراق، حتى مع تقليص عدد القوات الأمريكية إلى 30,000 جندي يتمركزون على نحو دائم في تلك «المعسكرات الدائمة»[3].

(1) David E. Sanger and Eric Schmitt, «Threats and Responses: A Plan for Iraq; U.S. Has a Plan to Occupy Iraq, Officials Report,»New York Times, October 11, 2002.

(2) Ibid.

(3) Tom Engelhardt, «A Basis for Enduring Relationships in Iraq,» TomDispatch, December 2, 2007, http://www.tomdispatch.com/post/174869/a_basis_for_ enduring_relationships_in_iraq. For a discussion of Saudi Arabia as an unreliable hub of U.S. influence, see Klare, Blood and Oil, 86f.

كما شكلت هذه القواعد الأساس التي عقدت واشنطن عليه آمالها بأنها ستغنيها عن غزو ما بين50 ـ 60 دولة من الدول التي قد تشكل عقبة في طريق الأحادية القطبية التي تسعى لتأسيسها. إذ تم تصميم الحرب في العراق ومابعدها ليعلن وبوضوح ان الوقوف بوجه الادعاءات الجيوإستراتيجية الأمريكية كانت بلا جدوى. ووفقاً لمراسل واشنطن بوست رون سوسكند (Ron Suskind)، فقد كان الموضوع الرئيس لاجتماعات مجلس الأمن القومي التي تم الانتهاء فيها من وضع خطط غزو هي ان غزو العراق سيكون «نموذجاً عملياً ليكون هادياً لسلوك أي طرف لديه القدرة على الحصول على أسلحة دمار شامل أو يستخف بأي شكل من الأشكال بقوة الولايات المتحدة»[1].

كانت مخاوف بناء ديمقراطية في العراق أكثر تعقيداً. وكما أثبتت ناعومي كلاين في عقيدة الصدمة، ان المسؤولين في واشنطن كانوا حريصين على إقامة حكومة يدعمها الرأي العام العراقي، لكن فقط في حالة عدم تعارض الأخير (الرأي العام العراقي) مع أهداف الاحتلال[2]. وقد عبر عن ذلك جيداً بول بريمر، رئيس حكومة الاحتلال، عندما أبلغ الواشنطن بوست عن موقفه من نقل السلطة إلى حكومة عراقية منتخبة ديمقراطياً: «أنا لا أعارضها، لكني أريد أن أفعلها بطريقة تأخذ بالحسبان مخاوفنا». ثم أردف قائلاً إنّ الانتخابات المبكرة قد تفضي إلى منح السلطة لأولئك الذين يرفضون البرنامج الأمريكي و/ أو يدعمون حكومة ذات أسس دينية، وكلا النتيجتين مرفوضة.» ففي وضع ما بعد الحرب على هذا النحو، إذا ما بدأ إجراء الانتخابات، فان الرافضين سيميلون إلى الفوز.... إذ غالباً ما يكون ذوو التنظيم الأفضل هم الرابحين، والمنظمون جيداً هم البعثيون السابقون وإلى حد ما الإسلاميون» [3]. وقد لخص نائب الرئيس تشيني بإيجاز موقف واشنطن حيال الانتخابات عندما قال لبريمر في آيار / مايو انه لايمكن عقدها في ذلك الوقت، إذ: «لم نصل بعد إلى المرحلة التي يتسنى فيها للأشخاص الذين نرغب فيهم الظهور»[4].

(1) Ron Suskind, The One-Percent Solution (New York: Simon and Schuster, 2007), quoted in Mark Danner, «Taking Stock of the War on Terror,»TomDispatch, March 25, 2008, http://www.tomdispa tch.com/post/174910/mark_danner_ generals_bin_laden_and_bush.

(2) Klein, Shock Doctrine, Part 6, especially 361–65.

(3) William Booth and Rajiv Chandrase karan, «Occupation Forces Halt Elections throughout Iraq,» Washington Post, June 28, 2003, quoted in Klein, Shock Doctrine, 363.

(4) Thomas E. Ricks and Karen DeYoung, «Ex-Defense Official Assails Colleagues Over Run-Up to War,» Washington Post, March 9, 2008.

ولذلك وخلال مدة الاحتلال، دأب ممثلو واشنطن في العراق على تجاهل الرأي الشعبي العراقي من خلال اتخاذ إجراءات أحادية الجانب تتعارض مع الرغبات التي أعلنها الشعب العراقي و/ أو قادتهم. ففي السنة الأولى، قبل الانتقال الرسمي للسيادة، غالباً ما انطوى ذلك النهج على إلغاء الانتخابات المحلية والوطنية أو تأجيلها، ولاسيما عندما بدا من المرجح أن تفضي إلى نتائج غير مواتية، وقامت بتعيين مسؤولين محليين شعر المسؤولون الأمريكيون أنه يمكنهم «العمل معهم»[1].

وتساوقاً مع طموح رامسفيلد في شن غزو ناجح، سعت الولايات المتحدة ـ عن طريق التعيين بدايةً، ومن ثم خلال الانتخابات في وقت لاحق ـ إلى تنصيب «نظام متوافق مع مصالح الولايات المتحدة»، ومن ثم إقناع الشعب العراقي أو إجباره على دعمه. وقد أصبح هذا التعريف العملي لـ«الديمقراطية»، وكان من المنطقي التخلي عن أعمال وحجج لا معنى لها، كتلك التي طرحها المقدم الكولونيل ناثان ساسمان (Nathan Sassaman)، الذي قاد حصاراً مدمراً للغاية على قرية سنية بالقول: مع جرعة كبيرة من الخوف والعنف، والكثير من المال للمشاريع، اعتقد أنه بإمكاننا إقناع هؤلاء الناس بأننا هنا لمساعدتهم» [2].

وفي السنوات التي أعقبت الغزو، أشار منتقدو الحرب إلى طرق كثيرة أفصحت عن أن القيادة السياسية والعسكرية الأمريكية كانت غير مستعدة لما واجهته بعد تنحية صدام حسين. مع ذلك هذا الافتقار للتخطيط، مهما كان عميقاً، إلا انه لم يمتد إلى مستوى الرؤية الإستراتيجية. إذ كانت إدارة بوش واضحة للغاية بشأن أهدافها النهائية، وكانت مصممة على «مواصلة المسار» لإنجازها. ومع تطور الموقف، عمدت القيادة العسكرية والسياسية الأمريكية إلى تعديل الإستراتيجية مع أخذ هذه الأهداف بالحسبان: «وضع نظام (سياسي) يتوافق مع المصالح الأمريكية» ولإعادة بناء النظام الاقتصادي العراقي ليتوافق مع طموحات واشنطن للتصرف في نفط الشرق الأوسط، واستخدام العراق بوصفه مثابة للنفوذ والهيمنة في الشرق الأوسط. وبصرف النظر عن مدى تعقيد الوضع، الذي تجلى بتدخل الظروف غير المتوقعة في الإستراتيجيات الأصلية، ظلّت عينُ إدارة بوش شاخصة صوب الجائزة.

---

(1) Booth and Chandrasekaran, «Occupation Forces Halt Elections Throughout Iraq»; Klein, Shock Doctrine, 363–65.

(2) Quoted in Dexter Filkins, «Tough New Tactics by U.S. Tighten Grip on Iraq Towns,»New York Times, December 7, 2003.

الفصل الثاني

الاقتصادات السامة

الكثير من دول العالم المتحضر... تندفع إلى الوراء إلى عصر ديكينز

مايك ديفيس

لقد تغير العراق على نحو جوهري صوب الأفضل

بول بريمر

بحسب ما رأينا في الفصل الأول، دخلت الولايات المتحدة العراق بهدف تحويل البلد من عدو لدود إلى طليعة التفوق الأمريكي في المنطقة. ولتحقيق ذلك سيحتاج الاحتلال إلى بناء حكومة تتماشى مع مصالح واشنطن. كما ستحتاج على انتزاع السيطرة على نفط العراق من أيدي الحكومة، حتى الصديقة، كما ستحتاج إلى إيجاد بيئة مواتية لشركات النفط المتعددة الجنسيات التي تستثمر مليارات الدولارات الضخمة التي ستكون ضرورية لزيادة إنتاج النفط العراقي للضعف أو حتى إلى لأربعة أضعاف. ويتطلب تحقيق هذه الأهداف الطموحة إجراء إصلاح جذري وشامل للحكومة العراقية والاقتصاد. ومن المؤكد أن الإصلاحات المطلوبة ستمتد إلى ما هو أبعد من قطاع النفط، فالمؤسسات السياسية والاقتصادية الحالية تستمد قوتها من قطاع النفط المؤمم، ومن ثم من المرجح أن تقاوم الإصلاحات التي فرضتها الولايات المتحدة.

وقد استنتج مراسل صحيفة الواشنطن بوست توماس ريكس (Thomas Ricks) في التأريخ الذي صاغه بعناية للحرب، ان الولايات المتحدة سعت إلى «تغيير السياسات والاقتصاد وحتى ثقافة العراق»، وكانت الخطوة الأولى «تحويل العراق ومن ثم الشرق الأوسط[1]. ففي العراق

(1) Mike Davis, «Planet of Slums: Urban Involution and the Informal Proletariat,» New Left Review 26 (March/April 2004), pp.1617-.

كان الهدف هو إدارة إعادة الإعمار من خلال السوق، ومع دور قليل أو من دون أي دور يذكر من جانب الحكومة العراقية في الإشراف أو تنظيم الشركات الأجنبية التي ستغدو قلب الاقتصاد العراقي الجديد. وقد عبر بول بريمر، الرجل المسؤول عن هذا التحول ـ عن هذا الالتزام المزدوج عندما وعد مجلس الشيوخ الأمريكي بانه سيستبدل «الدكتاتورية الاشتراكية الوحشية» لصدام حسين، بـ«حكومة ديمقراطية واقتصاد مفتوح» [1].

ولتحقيق هذا الجزء الاقتصادي من هذا المشروع، سعى بريمر وموظفوه إلى تفكيك النظام المرتكز على الدولة، والذي تطور على مدار أكثر من 50 عام مع استخراج النفط تقريباً، الذي شكل ثلث الاقتصاد العراقي. وقد عد المسؤولون في إدارة بوش ان هيمنة الحكومة هي المصدر الرئيس للقوة والفساد اللتان كانتا السمة المميزة لنظام صدام حسين. وبدلاً منها سعو إلى تشييد اقتصاد السوق (بعد انتقال قصير ولكن صادم)، الذي من شأنه الترحيب بالتجارة والاستثمار غير المقيد من قبل الشركات متعددة الجنسيات.

كان أحد العناصر المبتكرة في هذا الطموح الواسع هو الاعتماد على الجيش بوصفه أداة للتغيير الاقتصادي، وربما تم التعبير عنه بأفضل شكل بالقرار الذي أوكل إلى وزارة الدفاع مسؤولية إعادة الإعمار بعد الغزو. وقد استنتج ستيفن غراهام (Stephen Graham)، بعد مراجعة الإصلاح العسكري الهائل في الولايات المتحدة في السنوات الخمس عشر التي تلت سقوط الاتحاد السوفيتي، ان إعادة الهيكلة هذه صممت خصيصاً لمهمة تحويل القوات المسلحة إلى أداة للتحول الاقتصادي[2]. وقد استنتج ريكس، مراسل صحيفة الواشنطن بوست، ان هذه العلاقة العسكرية ـ الاقتصادية بالضبط هي التي تم تنفيذها على نحو سيء في بداية احتلال العراق، بالقول «ان خطة الحرب.... خلطت بين تنحية النظام العراقي وبين المهمة الأصعب بكثير المتمثلة بتغيير البلد بأكمله»[3]. وعلى أية حال، فان «فان الخلط» بين

Quoted in Smith, Neil Smith, The Endgame of Globalization (New York: Routledge, 2005), 178.

Ricks, Fiasco, 128, 212, see also 87, 118.

(1) Rajiv Chandrasekaran, «Mistakes Loom Large as Handover Nears,»Washington Post, June 20, 2004.

(2) Graham, «Switching Cities Off,» 175. The internal quote is to Thomas Barnett, The Pentagon's New Map (New York: Putnam, 2004).

(3) Ricks, Fiasco, 128.

الميادين العسكرية والاقتصادية هي التي كانت الأساس في الهجوم على العراق، واستمر إلى حقبة ما بعد انتهاء «العمليات القتالية الرئيسة».

الإرث الليبرالي الجديد

على الرغم من ان برنامج الإصلاح، مثيراً في أهدافه ومبتكراً في وسائله، إلاّ أن برنامج الإصلاح الذي خطط له صناع السياسة الأمريكيين لم يكن مألوفاً. إذ اختارت إدارة بوش تجميل ما يسمى بالاستراتيجية الليبرالية الجديدة التي تم تطبيقها في العديد من البلدان. الصبغة النيوليبرالية ـ التي تبدو متناقضة في البداية، مع الأخذ بالحسبان الطابع المحافظ جداً للتغيرات التي تم إجراؤها ـ مشتقة من هذه الجهود، التي قادتها ثالوث المؤسسات العالمية المالية (البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، منظمة التجارة العالمية)، لـ«تحرير» الاقتصادات المختلفة عن طريق استبدال سيطرة الدولة على السلع والخدمات الاقتصادية بالسوق الحر[1].

وابتداءً من سبعينيات القرن المنصرم، تبنت العديد من البلدان سياسات التحول الاقتصادي الليبرالية الجديدة، في البداية في أفريقيا وأمريكا اللاتينية، وفي وقت لاحق في روسيا ودول أخرى كانت جزءاً من الاتحاد السوفيتي. فيما شهدت معظم البلدان الأخرى ـ بما في ذلك الولايات المتحدة، وكوريا الجنوبية، والصين ـ إصلاحات أقل شمولية. بينما قاومت هذه التغييرات أقلية صغيرة ـ بضمنها العراق وإيران ودول أخرى تحكمها أنظمة معادية للولايات المتحدة وحلفائها الاقتصاديين ـ وذلك لأن عائداتها النفطية جعلتها أقل اعتماداً على القروض التي حفزت هذه الإصلاحات. وطالما اعتقد العديد من صناع السياسة الأقوياء منذ وقت طويل ان استمرار سيطرة الحكومة على الاقتصاد هو السبب الرئيس الكامن وراء فشل دول الشرق الأوسط في زيادة إنتاج النفط ولاسيما العراق وإيران.[2]

(1) For a lucid discussion of the trajectory of neoliberal reform as a global expression of U.S. policy, see David Harvey, The New Imperialism (New York: Oxford, 2003); Harvey, A Brief History of Neoliberalism (New York: Oxford, 2005); and Smith, Endgame of Globalization.

(2) Alan Greenspan, head of the very powerful U.S. Federal Reserve, held firmly to this belief. See his Age of Turbulence, chapter 24. For an analysis of this position, see Klare, Blood and Oil, chapter 4.

وقد وضع المؤرخ نيل سمث (Neil Smith) في كتابه «نهاية العولمة» هذه السياسات في الإطار الأوسع نطاقاً للسياسة الخارجية الأمريكية منذ الحرب الأهلية[1]. إذ دخلت الولايات المتحدة رسمياً النادي الإمبريالي على وجه التحديد خلال الحرب مع أسبانيا أواخر القرن التاسع عشر. وعلى الرغم من ان الولايات المتحدة حازت السيطرة على مجموعة من المستعمرات الرسمية (بورتر ريكو (Puerto Rico)، وغوام (Guam)، والفلبين (Philippines)، وهاواي(Hawaii)) وكان هدفها الرئيس تحرير اقتصادات الدول المستقلة سياسياً لكنها بلدان متخلفة اقتصادياً.

كان التحرير، سابقاً وحالياً، يعني أن النظام الاقتصادي سيرحب ـ مع القليل من القيود التي يمكن تحقيقها سياسياً ـ بالسلع والاستثمارات المستوردة من البلدان الصناعية المتقدمة. ومن الناحية العملية، تعني هذه التغييرات فتح الاقتصادات المحلية أمام الشركات متعددة الجنسيات التي يقع مقرها خارج البلاد، الأمر الذي يؤدي إلى اعتمادها على التجارة والاستثمار الأجنبي على المدى الطويل، وإنشاء تدفق روتيني للمنتجات والأرباح من المناطق النائية إلى المركز[2].

(1) Smith, Endgame of Globalization.

(2) Harry Magdoff, The Age of Imperialism (New York: Monthly Review Press, 1969).
يمكن العثور على مثال حي للكيفية التي عملت بها عملية التحرير هذه في تأثير الإصلاحات الليبرالية الجديدة على إنتاج الحليب في جامايكا خلال التسعينات من القرن المنصرم. ففي العام 1987، وضعت الحكومة الجامايكية تعريفات عالية على الحليب المستورد، بإستخدام العائدات لدعم المنتجين المحليين الذين يعتمدون على بقر هجين نادر، وهي جامايكا هوب، والتي بإمكانها إنتاج ثلاثة أضعاف حليب الأبقار الأخرى في الجزيرة. وحقق الإنتاج المحلي، الذي زاد من 15 إلى 20 مليون لتر خلال الجزء الأول من العقد، نمواً هائلاً في إطار البرنامج الجديد، مسجلاً زيادة بنسبة 95 في المئة إلى 39 مليون لتر في السنوات الخمس المقبلة. ولسوء حظ صناعة الألبان المحلية، فقد تفاوضت جامايكا على مايسمى بقرض التكييف الهيكلي مع البنك الدولي في العام 1990. وفي مقابل الحصول على الأموال اللازمة لتغطية المشاكل الاقتصادية الملحة، وافقت جامايكا على حزمة شاملة من الإصلاحات المصممة لتحرير الاقتصاد- أي إستبدال السيطرة الحكومية بقوى السوق غير المنضبط. وكان من بين التغييرات التي فرضتها اتفاقية القرض، إزالة تعريفات الحليب والإعانات المقدمة لمزارع الألبان المحلية بحلول نهاية عام 1992. غمر السوق بمنتجات الألبان الرخيصة من الاتحاد الأوربي، والتي من المفارقات أنها كانت مدعومة بشدة من حكوماتهم المحلية، وإنهارت مزارع الألبان المحلية. بعد عدة سنوات، حيث ألقى المزارعون المحليون كميات كبيرة من الحليب، أتلفوا كميات كبيرة من الحليب، انحسر الإنتاج على نحو حاد، حيث إنخفض إلى أكثر من 60 بالمئة من 39 مليون إلى 14 مليون لتر في المدة بين عامي 1992 والعام 2005. وقد ذبح المزارعون أبقارهم التي انخفضت قيمتها مقابل الغذاء، وانخفض عدد مزارع بصورة كارثية، وانخفض

ويشير سمث إلى أن الهدف الرئيس من وراء أكثر من 100 تدخل عسكري قام بها الجيش الأمريكي في القرن الماضي يكمن في حماية وصول الشركات المتعددة الجنسيات إلى الأسواق الخارجية أو تعزيز وصولها إليها. فعلى سبيل المثال قامت وكالة المخابرات المركزية CIA بإسقاط الحكومة الإيرانية المنتخبة لإحباط تأميم حقول النفط الإيرانية، وكذلك الإطاحة بالحكومة المنتخبة في غواتيمالا (Guatemalan) عام 1956 لتمنع تأميم مزارع الموز المملوكة للشركات الأجنبية، وسعت الحرب الطويلة في فيتنام من دون جدوى إلى وقف انتشار الشيوعية في

عدد مزارع الألبان من مما يزيد قليلاً عن أربعة آلاف إلى مايزيد عن مئة في ثلاثة عشر عاماً. وقد انضمّ المزارعون النازحون وعمالهم إلى جيش كبير من العاطلين عن العمل في جامايكا، غير قادرين على الأغلب على شراء الحليب الذي كانوا يستخدمونه. ومع وجود أعداد كبيرة من العاملين في مجال الألبان العاطلين عن العمل، خفضت حفنة المزارع الكبيرة المتبقية أجور قوتها العاملة المتضائلة، ولكنها لم تحرز تقدماً كبيراً في مطابقة أسعار الواردات. ولعل أشد مؤشر على تدمير صناعة الألبان في جامايكا حصل في العام 2005، عندما إرتفعت أسعار الحليب المستورد بحدة، وهو أمر شائع جداً عندما تتضاءل المنافسة المحلية للواردات. وقبل خمسة عشر عاماً كانت هذه الزيادات في الأسعار ستغذي الحياة في الصناعة المحلية، الأمر الذي سيزيد الإنتاج وحصة السوق والأرباح. بيد أن الصناعة المحلية المحتضرة في حالة الضعف سجلت خسارة أخرى في الإنتاج والحصة السوقية. ومن وجهة نظر المدافعين عن التحرير الاقتصادي، كان من المتوقع أن يقابل الانكماش الحاد في قطاع آخر أكثر تنافسية، مثل السياحة. ومع إزالة الحواجز الحكومية التي تحول دون الإستثمار، ينبغي أن يكون القطاع من حيث التكلفة مثل السياحة قادراً على جذب كميات ضخمة من رؤوس الأموال الأجنبية التي لم تك متوفرة في السابق، الأمر الذي يخلق فرص عمل جديدة، وأفضل، وأكثر وفرة، وفرص تنظيم المشاريع. لكن للأسف في جامايكا (كما هو الحال في البلدان الأخرى)، لم يتقرب التوسع في السياحة من تعويض الخسائر في صناعة الألبان وغيرها من المناطق المتدهور- على الأقل ليس في السنوات الخمس عشر الأولى من السياسات الليبرالية الجديدة. وبعد ذلك، في العام 2005، بدأت الزيادات في أسعار منتجات الألبان تحجم من الإنحسار المتواضع في الأسعار، وهي كانت الفائدة الوحيدة التي جنتها جامايكا من التكيف الهيكلي. وكانت النتيجة الدائمة للإصلاح الليبرالي الجديد هي زيادة حصة السوق وأرباح شركات منتجات الحليب التابعة للاتحاد الأوربي.

This account is based on Jamaica Dairy Development Board, Dairy Facts and Figures, 2005–2006 (Jamaica, 2006), http://www.moa.gov.jm/statbod/data/dairy_facts_figures_05_06.pdf; Jamaica Dairy Development Board, Dairy Facts and Figures, 2002–2003 (Jamaica, 2003), http://www.moa.gov.jm/statbod/data/ dairy_facts_figures_02_03.pdf; European Solidarity Towards Equal Participation of People, «Dumping in Jamaica,»Eurostep, November 1999, http://eurostep.antenna.nl/detail_pub.phtml?page=pubs_position_coherence_jamaicad; Zadie Neufville, «GLOBALISATION: Dairy Farmers Pit 'Jamaica Hope' Against Subsidies,» Inter Press Service, March 17, 2004, http://ipsnews.net/interna.asp? idnews=22910.

جنوب شرق آسيا. وكان الغزو الأمريكي للعراق، الذي صمم من أجل «فتح أبواب» حقول النفط العراقية أمام الاستثمار الأجنبي، متوافقاً تماماً مع الإرث الطويل للتدخل العسكري والاقتصادي حول العالم. وباستخدام عبارة سميث، فقد تم تصميم السياسة التي أدت لغزو العراق «لفرض الرأسمالية العالمية التي تنكرت بزيّ الليبرالية الديمقراطية» في الشرق الأوسط[1].

أهداف الولايات المتحدة للنظام العراقي الجديد

ربما تكون سلطة الائتلاف المؤقتة CPA، الجهاز الإداري الذي وضعته الولايات المتحدة لإدارة العراق بعد الإطاحة بنظام صدام حسين، قد ركزت على نحو ضيق على الأهداف النفطية لفريق عمل الطاقة التابع لتشيني. وقد فضل العديد من المسؤولين، بما في ذلك رئيسها السابق، الجنرال جي غارنر (Jay Garner)، مثل هذا النهج. إذ سعى جي غارنر للحفاظ على الجيش العراقي وعلى البنية الحكومية بالكامل، واستخدم المؤسسات التي تملكها الحكومة في سبيل إعادة تشغيل الاقتصاد العراقي بسرعة[2].

فضّلت المستويات العليا في إدارة بوش إدخال حزمة كاملة من الإصلاحات الليبرالية الجديدة في المجتمع العراقي. وكان هدفهم جعل العراق في صلب نموذج التغيير الجذري، وطليعة التحول الاقتصادي الذي سيحقق طموح وزير الدفاع رامسفيلد في «تغيير كل شيء في المنطقة وما وراءها»[3]. وقد قال بول بريمر، الذي حلّ محلّ جي غارنر في الشهر الثاني من الاحتلال، أمام المنتدى الاقتصادي العالمي في حزيران / يونيو عام 2003، ان استبدال الجهاز الحكومي الضخم بالسوق الحرة المفتوحة سيكون محور إعادة إعمار العراق وأكد ذلك بالقول: «تقوم الأسواق بتوزيع الموارد على نحو أكثر كفاءة من السياسيين». لذا، فإن هدفنا الإستراتيجي في الأشهر المقبلة هي وضع السياسات التي سيكون لها أثر في إعادة توزيع الأشخاص والموارد من المؤسسات الحكومية إلى الشركات الخاصة الأكثر إنتاجية [4].

---

(1) Smith, Endgame of Globalization, 193. For a list of interventions, see Zoltan Grossman, «A Century of US Military Interventions,» ZNet (September 20 2001), http://www.zmag.org/crisescurevts/interventions.htm.

(2) The best treatment of Garner's ideas about reconstructing Iraq can be found in Charles Ferguson's film, No End in Sight (Magnolia Pictures and Red Envelope Entertainment, 2007).

(3) Suskind, Price of Loyalty, 85.

(4) Chandrase karan, «Mistakes Loom Large.»

الآليات المحددة التي استخدمها بريمر كانت شاملة، إذ سعى إلى جانب حل الجيش وجهاز الدولة، إلى تنفيذ كل الإصلاحات الليبرالية الجديدة تقريباً التي تم تبنيها في بلدان أخرى خلال الثلاثين سنة الماضية. وشملت هذه الإصلاحات على الفور إغلاق جميع المؤسسات (غير النفطية) التي تديرها الدولة (التي عدت غير فعالة وغير مربحة وفاسدة)، وبيع تلك التي يحتمل أن تكون صالحة (بأسعار بخسة إذا لزم الأمر)، وإنهاء الحواجز الكمركية والحواجز الضريبية التي منعت دخول المنتجات والشركات الأجنبية (التي من المتوقع ان تطرح منتجات متفوقة، وتكنولوجيا حديثة، وأساليب فعالة في الاقتصاد)، وإلغاء قوانين الدولة والإعانات التي تحمي الشركات المحلية (التي كانت متهمة ببيع سلع رديئة بأسعار أعلى من المنافسين الأجانب)، وإضعاف بعض النقابات العمالية وحظر الأخرى (لأنها أنتجت أو قامت بحماية الأجور والفوائد، ومن ثم خلقت مناخ أعمال غير مربح)، وإلغاء القوانين التي تقيد استخدام العمال الأجانب (الذين كان من المتوقع أن يعموا بجهد أكبر للحصول على أجور أقل، وإلغاء الدعم الحكومي عن الغذاء والوقود (الذي يعطي العمال العاطلين عن العمل موارد كافية للمطالبة بالأجور التي يمكن أن تقوض الربحية)[1].

وبعد عشرة أشهر، وفي الوقت الذي ترك منصبه في العراق، أخبر بريمر بفخر صحيفة الواشنطن بوست أن هذه الإصلاحات هي أهم إنجازاته عندما أكد قائلاً:

«إن العراق قد تحول بصورة جذرية نحو الأفضل». وأردف قائلاً إن سلطة الائتلاف المؤقتة CPA وضعت العراق على الطريق صوب حكومة ديمقراطية واقتصاد مفتوح بعد ثلاثة عقود من الدكتاتورية الاشتراكية الوحشية. وقال إن من بين أكبر الإنجازات التي حققها، تخفيض معدل الضرائب في العراق، وتحرير قوانين الاستثمار الأجنبي، وتخفيض رسوم الاستيراد[2].

ويشير تعليق سميث بشأن تلك الحزمة من السياسات إلى أهمية أعمق وهي: «تأكيد بريمر على تحرير قانون الضرائب والتجارة وقوانين الاستثمار... يذهب إلى صلب جهود البناء، وأكثر من ذلك، يتحدث عن الأسباب الأوسع نطاقاً للحرب... إذ أرادت واشنطن أولاً وقبل كل شيء خصخصة الاقتصاد العراقي»[3].

(1) For more detailed discussions of these policies, see Naomi Klein, «Baghdad: Year Zero,» Harper's (September 24, 2004); Klein, Shock Doctrine, part 6; Susan Roberts, Anna Secor,and Matthew Sparke,«Neoliberal Geopolitics,» Antipode 35 (2003): 887–97; Barnett, Pentagon's New Map.

(2) Chandrasekaran, «Mistakes Loom Large.»

(3) Smith, Endgame of Globalization, 178.

هذه النية الثورية هي التي ميزت إعادة إعمار العراق عن إعادة إعمار حقبة مابعد الحرب العالمية الثانية في ألمانيا واليابان والتي تتم مقارنة بينهما في بعض الأحيان، ففي تلك البلدان كان الهدف إعادة تشكيل اقتصاد ماقبل الحرب، وترك أقصى عدد من المؤسسات الرئيسة سليماً. وما ميز العراق عن التدخلات العسكرية السابقة كان يكمن في استخدام الجيش لفرض التغيير الاقتصادي، بدلاً من منعه من القيام بذلك. ففي غواتيمالا، وإيران، وفيتنام، وعدد كبير من التدخلات السابقة الأخرى، كان الهدف هو الحيلولة دون تأميم الموارد أو تأسيس الاشتراكية. أما في العراق كان الهدف هو تنفيذ ثورة ليبرالية جديدة ـ تثبيط تأميم الموارد وإزالة ما عده بريمر اشتراكية.

التراكم عن طريق نزع الملكية

أظهر ديفيد هارفي (David Harvey)، في سلسلة الكتب التي تدرس أثر الإصلاح الليبرالي الجديد في مجموعة من البلدان، أن عملية الخصخصة الواضحة (جوهر الإصلاحات التي قام بها بريمر) كان لها عواقب اجتماعية لاتعد ولاتحصى. إذ وجد هارفي ان الليبرالية الجديدة قد أعادت توزيع كل من السلطة والثروة تصاعدياً، مع تركيزها في أيدي الملاك ومدراء الشركات الكبيرة، الأمر الذي أدى إلى وجود عدداً أقل من الشركات الكبيرة تحصل على نسبة متزايدة باستمرار من الثروة العالمية، وكشف النقاب عن «العناصر الأقل حظاً في أي مجتمع ـ سواء أكان ذلك في إندونيسيا أو المكسيك أو بريطانيا ـ هي تلك التي عصفت بها رياح التقشف والمصير البائس للتهميش المتزايد». كما كتب هارفي «ان الإنجاز الرئيس لليبرالية الجديدة هو «إعادة توزيع الثروة والدخل بدلاً من توليدهما»[1]. وان سجلها «ليس سوى وجه سيء» عندما تقاس بمعيار التنمية الاقتصادية المستدامة. وفي أحسن الأحوال، تعمل الليبرالية الجديدة على توليد «طفرات من النمو يتبعها انهيار اقتصادي»[2].

ويمثل أحد الأنماط الثابتة الجهنمية لليبرالية الجديدة في أنها تؤدي على نحو منتظم إلى زيادة عدم المساواة. ويصف هارفي العملية التي تنتج هذا النمط البائس بـ«التراكم عن طريق نزع الملكية[3]. إذ يحدث «نزع الملكية» لأن المالكين (الدولة والقطاع الخاص) للصناعات

(1) Harvey, Brief History, 118, 159. See also Harvey, New Imperialism.

(2) Harvey, Brief History, 159.

(3) Harvey, New Imperialism, chapter 4 (137–82).

المحلية غير المحمية يتم فصلهم عن ممتلكاتهم، أما طريق البيع أو الإفلاس. فيما يحدث «التراكم» لأن الشركات متعددة الجنسيات تستغل الفرص الجديدة للربح، أما عن طريق بيع المزيد من منتجاتها الأجنبية في الأسوق المحلية أو من خلال شراء مشاريع محلية منخفضة القيمة وتشغيلها بأرباح كبيرة، عادة من خلال دفع أجور منخفضة للعمال المحبطين.

وبالنظر للتداعيات الاقتصادية لليبرالية الجديدة، يجب أن نضيف انحسار الديمقراطية الحقيقية. وكما أوضحت ذلك عالمة الاجتماع جاكي سمث (Jackie Smith) بالتأكيد على أن الخصخصة، أينما طبقت ستقلل قدرة الدول على الحكم، لأنها تنقل عملية صنع القرار الاقتصادي من الحكومة إلى أيدي القطاع الخاص الذين يعملون من خلال السوق. علاوة على ذلك، إذا كان هؤلاء الملاك الجدد للقطاع الخاص خارج البلاد، فانهم بعيدون عن متناول حتى أكثر الحكومات فاعلية. ومن ثم فان الخصخصة في نهاية المطاف تؤدي إلى تقويض الواقع المتمثل بالديمقراطية (أو إمكان حصولها)، لأن الانتخابات لا يمكن أن تصل إلى أبعد من قدرة الحكومة. وعندما تفقد الحكومة القدرة على التحكم بصنع القرارات التجارية والمسارات الاقتصادية، فإن المواطنين يفقدونها أيضاً. وتستنتج سميث من مسحها لأثر الخصخصة في العديد من البلدان على مدى عقود بأنّ الليبرالية الجديدة «تقوض كلاً من الشرعية والفاعلية السياسية للدول»[1].

في العراق تم تطبيق الليبرالية الجديدة في زمن قياسي. فعندما دخلت الولايات المتحدة البلاد في العام 2003، كان للعراق اقتصاد شبه صناعي، صحيح انه كان يستند على بنية تحتية ضعيفة، لكن ماتزال هائلة، وكان موئل لعدة مناطق صناعية ناجعة. وكان ينبغي أن تكون هذه المؤسسة قادرة ـ مع استغلال موارد النفط العراقية المناسبة ـ على دعم الاقتصاد الحديث. لكن بدلاً من ذلك أنتج المزيج القاتل للاحتلال العنيف والإصلاح الليبرالي الجديد تراكماً سريعاً للغاية من خلال نزع الملكية، وتقويض قدرة الحكومة، والإفقار، وفي الوقت نفسه تحفيز القدرة على التمرد وتوسيعها.

(1) Jackie Smith, «Economic Globalization and Strategic Peacebuilding,» in Daniel Philpot and Gerard Powers, eds., Strategies for Peace (New York: Oxford, forth-coming).

الفصل الثالث

المشروع الليبرالي الجديد في العراق

ما فعلناه خلال الأشهر الستة الماضية في الأنبار كان وصفة لعدم الاستقرار....ومن خلال عملية اجتثاث البعث القاسية، وتسريح الجيش، وإغلاق المصانع، خلف التحالف عشرات الآلاف من الأفراد خارج الحياة الاقتصادية والسياسية للبلاد.

كيث ماينز (Keith Mines)، وزارة الخارجية الأمريكية، خريف عام 2003

أدى الإصلاح الجذري الذي حاول بول بريمر تنفيذه بوصفة رئيساً لسلطة الائتلاف المؤقت إلى انحسار سريع وهائل في الاقتصاد العراقي. وقد كان حجر الزاوية في جهوده الشاملة هو تفكيك جهاز الدولة البعثية ثلاثي الأبعاد. هذا التفكيك تضمن اثنين من الإجراءات التي حظيت بتغطية إعلامية واسعة وانتقادات كثيرة على السواء وهي: حل جيش صدام، واجتثاث البعثيين من الحكومة. فقد ترك حل الجيش العراقي 500,000 ألف شاب من الشباب المدربين جيداً (والمسلحين تسليحاً جيداً) عاطلين عن العمل وبائسين. وقد فصل اجتثاث البعث 85 ألف مسؤول حكومي من الحكومة، وهم مستودع الخبرات الإدارية والفنية في البلاد، بما في ذلك الأغلبية العظمى من مخزون العراق النفيس من المهندسين والتقنيين ومدراء الأعمال العامة من ذوي الخبرة.

وعلى الرغم من ان عمليات التسريح هذه كان يروج لها على أنها محاولة لإبعاد تهديد عودة البعثيين، إلا أنها أنجزت غرضاً ليبرالياً جديداً مهماً. إذ إن تدمير الجهاز الإداري والعسكري البعثي سيضمن عدم قدرة أي حكومة عراقية جديدة على إعادة فرض السلطة على الاقتصاد، طالما ستختفي الخبرة الإدارية والتقنية لإدارة المؤسسات الكبيرة أو تنظيمها مع اختفاء البنية التقنية البعثية، كما وستختفي القدرة على تنفيذ مشاريع الأشغال العامة الكبيرة مع حل الجيش. في

الواقع، أبطل قرار بول بريمر للحلّ «خطة تفصيلية لاستخدام مايصل إلى مئة ألف جندي عراقي في مشاريع الإعمار ذات المستوى المنخفض من التكنولوجيا». وفي العراق الجديد ستنفذ مثل هذه المشاريع من قبل الشركات الخاصة، أو ـ مع تغير الأحوال ـ لم تنفذ على الإطلاق[1].

كان الجانب الثالث، الذي غالباً ما تم تجاهلة، وهو جانب من جوانب حل الحكومة من قبل بريمر، هو المحور الرئيس في برنامجه لإعادة هيكلية الاقتصاد الليبرالي الجديد ـ المعروف بإسم «العلاج بالصدمة» للعاملين في مجال التكييف الهيكلي[2]. وقد تم تعديل الخطة نفسها من خلال البرامج التي قام بها صندوق النقد الدولي IMF، والبنك الدولي في الثمانينات والتسعينات من القرن المنصرم، بما في ذلك تلك التي عمقت الأزمة الاقتصادية في روسيا وساهمت في إفلاس الأرجنتين[3]. دفعت شركة بيرنغ بوينت (Bearing Point)، وهي

(1) Quoted in Thomas E. Ricks, Fiasco: The American Military Adventure in Iraq (NY:Penguin, 2006), 165.
Ibid. For a full discussion of demobilization and de-Baathification, see chapter 8, especially 158–166. For a discussion of the deliberate erosion of state administrative capacity, see Paul Brinkley, «A Cause for Hope: Economic Revitalization in Iraq.»

(2) Brinkley, «A Cause for Hope: Economic Revitalization in Iraq,» Military Review 87, 4 (July/August 2007); 2–12. See Ricks, Fiasco, part II, for a comprehensive discussion of de-Baathification and dismantling the military. The best account of the early eco-nomic policies of the CPA can be found in Klein, «Baghdad: Year Zero»; See also Naomi Klein, Shock Doctrine, Part 6; Pratap Chatterjee, Iraq, Inc. (New York: Seven Stories Press, 2004), especially 175–82; Herbert Docena, «How the U.S. Got Its Neoliberal Way in Iraq,» Asia Times (September 1, 2005); and «The Economic Restructuring of Iraq: What Dreams May Come,» Al-Ahram Weekly, March 23–29, 2006; Antonia Juhasz, «The Economic Colonization of Iraq,» World Tribunal on Iraq, May 8, 2004, http://www.ifg.org/analysis/globalization/IraqTestimony.html; and Antonia Juhasz, The Bush Agenda: Invading the World, One Economy at a Time, (New York: Regan Books, 2006).

(3) On Russia, see Joseph Stiglitz, «The Insider: What I Learned at the World Economic Crisis,» New Republic (April 17, 2000); and Boris Kagarlitsky, Russia under Yeltsin and Putin: Neo-liberal Autocracy. (Sterling, VA: Pluto, 2002). On Argentina, see Guillermo Perry and Luis Serven, «La anatomía de una crisis múltiple: qué tenía Argentina de especial y qué podemos aprender de ella,» Desarrollo Economico—Revista de Ciencias Sociales Ides, Buenos Aires 42 (October–December,2002): 323–75 and Hector Schamis,«Argentina: Crisis and Democratic Consolidation,»Journal of Democracy 13, 2 (2002): 81–94.

شركة استشارية مقرها في ولاية فرجينيا، 250 مليون دولار من أجل التخطيط لإعادة الهيكلة، ووصفتها بأنها «عملية الانتقال من... الاقتصاد المخطط مركزياً إلى اقتصاد السوق». وأشارت إلى أن القانون العراقي الحالي «يعاني من نقص يرثى له من حيث تأسيس بيئة قانونية وتنظيمية صديقة للسوق»، واقترحت تغيير الممارسة القائمة بالتأكيد على:

ينبغي أن يكون مفهوماً على نحو واضح أنّ الجهود المبذولة ستصمم لوضع الإطار القانوني الأساسي من أجل تشغيل اقتصاد السوق، والاستفادة المناسبة من الفرصة الفريدة للتقدم السريع في هذا المجال التي يقدمها الوضع الراهن للظروف السياسية....ومن المتوقع إجراء إصلاحات في مجالات الإصلاح الضريبي، وإصلاح القطاع المالي، والتجاري، والقانوني، والتنظيمي، والخصخصة. [1].

كانت عبارة «الوضع الراهن للظروف السياسية» تشير إلى السيطرة المباشرة التي خططت الولايات المتحدة لممارستها على العراق، والتي من شأنها أن تسمح بتغيير جذري في الاقتصاد من دون مقاومة من القوى الاقتصادية والسياسية الداخلية العراقية.

وقد تم تسليط الضوء على المدى الكامل لرؤية شركة بيرنغ بوينت من خلال قائمة المجالات التي سيتم فيها إدخال قوى السوق وهي: من «المرافق الرئيسة مثل الغاز، والنفط، والمياه، والطاقة» إلى جميع العمليات المالية تقريباً، بما في ذلك مبيعات الموجودات (الأصول)، والامتيازات، وعقود الإيجار، وعقود الإدارة، ولاسيما تلك التي في النفط والصناعات الداعمة»[2]. تلك القطاعات كانت مملوكة للدولة أو منظمة بشدة في كل بلد صناعي متقدم، لكن في العراق كانت الخطة تؤول على نحو سريع إلى خصخصة غير مقيدة تقريباً.

تنفيذ السياسة الليبرالية الجديدة

بحلول صيف عام 2003، أصدرت سلطة الائتلاف المؤقتة CPA كل أنواع القوانين التي من شأنها تنفيذ خطة شركة بيرنغ بوينت الطموحة. وقد أكد جيمس ماكفرسون (James McPherson)، وهو لاعب رئيس في وضع تفاصيل ذلك البرنامج، لمجلس الشيوخ الأمريكي، أن الهدف من وراء ذلك كان إيجاد «الأساس لاقتصاد ثوري» الذي من شأنه أن «مواجهة السياسات الاقتصادية والسياسات في المنطقة برمتها.... [ستتم] إزالة جميع القيود التي تقف

(1) Juhasz, «Economic Colonization of Iraq.»

(2) Ibid.

أمام هدف الشركات الأجنبية شراء السيطرة الكاملة على الشركات العراقية، طالما لم تطالب تلك الشركات بإعادة استثمار أي نسبة من الأرباح في العراق[1].

وفي هذا الوقت، أغلقت الأغلبية العظمى من الشركات المملوكة للدولة (باستثناء قطاع النفط)، استناداً إلى المبدأ القائل بأن «الأسواق الحرة تظهر بسرعة في البلدان التي تركت دعم صناعة الديك الرومي البارد».[2]وقد منعت صراحة الشركات القليلة الباقية المملوكة للحكومة من المشاركة في إصلاح المرافق التي تضررت أثناء الغزو، وكذلك من المشاركة في أي من مشاريع إعادة البناء الطموحة التي طلبت الولايات المتحدة القيام بها في البداية. كانت هذه السياسة صارمة للغاية لدرجة ان الشركات ذات الخبرة الخاصة في العراق في مجالات الكهرباء، وخدمات الصرف الصحي، وتنقية المياه قد منعت من الحصول على عقود من الباطن من الشركات متعددة الجنسيات المكلفة بتجديد البنية التحتية للبلاد. كما استبعدت سلطة الائتلاف المؤقتة CPA مصانع الإسمنت والأسمدة، والفوسفات، والكبريت، ومصانع الأدوية من العمل إن لم يتم بيعها للقطاع الخاص، الأمر الذي أجبر مشاريع إعادة الإعمار على البحث عن الإمدادات من خارج البلاد.

وضع توماس فولي (Thomas Foley)، الذي كلف بمسؤولية «تطوير القطاع الخاص» للاحتلال، خطة لبيع 150 شركة تمّ إغلاقها من أصل 192، بما في ذلك شركات الإسمنت، والأسمدة، وعمليات استخراج الفوسفات، وشركات استخراج الكبريت، وشركات الأدوية، وصناعة إطارات الطائرات والسيارات». وقد تعثرت خطط البيع لأن الشركات كانت غير راغبة في مواجهة المخاطر الأمنية، ولأن أصحاب المشاريع المحليين كانوا يفتقرون إلى رأس المال الضروري لشراء الشركات وتنشيطها. وفي أعقاب الليبرالية الجديدة المتشددة، أمر بريمر بأن تظل المصانع مغلقة[3].

(1) Peter McPherson, «Financial Reconstruction in Iraq: The CPA View,» Middle Eastern Economic Survey Volume 46, 45 (November 10, 2003), (Report delivered to U.S. Senate Subcommittee on International Trade and Finance, November 4, 2003, http://www.menafn.com/qn_news_story_s.asp?StoryId=33852.

(2) Brian Mockenhaupt,«Kurdistan, the Iraq Worth Fighting For,»Esquire (online), September 25, 2007, http://www.esquire.com/features/esquire-100/kurdi stan 1007.

(3) Chatterjee, Iraq, Inc., 180; Juhasz, «Economic Colonization of Iraq»; David S. Cloud,«Top General in Iraq Aims to Shoot Less, Rebuild More,»New York Times, April 1, 2006.

وفي أحد الأمثلة الواضحة على السياسة الليبرالية الجديدة على أرض الواقع، هي عندما أوقف بريمر نظام مكافحة آفات نخيل التمر جوّاً، وأمر المزارعين بتوظيف خدمات القطاع الخاص لتحل محل ما كان في السابق خدمة مجانية تقدمها الحكومة البعثية. وقد أدى عدم قدرة المزارعين على الحصول على خدمات القطاع الخاص واطئة الكلفة إلى تفشي الإصابة بالآفات التي شلت المزارعين المحليين، وأدت إلى انخفاض كبير في إنتاج محصول كان يعد مربحاً في السنوات السابقة. وبعد ثلاث سنوات، ماتت العديد من الأشجار، التي استغرقت من 10 إلى 15 سنة لتؤتي أكلها، الأمر الذي ترك المزارعين في حالة فقر مدقع. وفي هذه المرحلة، على الرغم من اعتراضات وزارة الخارجية الأمريكية، التي أصرت على السماح للسوق بالعمل، إلا الجيش الأمريكي بدأ برش الأشجار بحجة ان الدمار الذي أصاب تجارة التمر كان سبباً بـ«تغذية التمرد». لكن في الحقيقة ان الحزمة الكاملة من الإجراءات الليبرالية الجديدة أفقرت السكان العراقيين ومن ثم غذت التمرد[1].

لنأخذ مثالاً أخراً، وهو مصنع الجرارات الزراعية الذي تمتلكه الدولة، يقع جنوب بغداد، وهو واحد من 192 شركة مملوكه للحكومة تم إغلاقها على نحو مفاجئ من قبل بول بريمر في صيف عام 2003 [2]. وقد تم طرد موظفي مصنع الجرارات، الذي كان يعمل بنصف طاقته قبل الحرب، البالغ عددهم3 آلاف موظف، الذين انضموا إلى مئات الآلاف من الموظفين الذين تم تسريحهم، والجنود، والإداريين الآخرين الذين تأثروا بسياسات بريمر. ولما لم يظهر أي مشتر من القطاع الخاص بقي المصنع بلا عمل مدة أربع سنوات.

وقد توقع السيناريو الليبرالي الجديد أن يكون هذا الإغلاق جزء من عملية التحول التي من شأنها «زيادة البطالة التي في طريقها إلى المزيد من فرص العمل والمزيد من الإنتاجية»[3]. إذ سيضطر المزارعون الذين يحتاجون إلى الجرارات إلى شرائها من المصنعين الأجانب في البداية. فقط المزارعين الأكثر ترفاً سيكون لديهم ما يكفي من المال أو الرصيد لدفع ثمن الجرارات، المستوردة (غير المدعومة). مع ذلك، بمجرد أن تتم عملية الشراء، فان الجرارات

(1) Cloud, «Top General In Iraq.»

(2) This account is based on Brinkley, «A Cause for Hope»; Cloud, «Top General in Iraq»; Rajiv Chandrasekaran, «On Iraq, U.S. Turns to Onetime Dissenters»; Washington Post, January 14, 2007; and Mockenhaupt, «Kurdistan.»

(3) Chandrasekaran, «On Iraq.»

المتفوقة والمستوردة، إلى جانب الطرق المحسنة الأخرى التي ستكون متاحة بفعل إزالة الحواجز التجارية، من شأنها أن تزيد من غلال المزارع.

هؤلاء المزارعون الذين لايمتلكون هذه الموارد سيضطرون للدخول في أوضاع غير تنافسية تؤدي إلى تدهور قيمة مزارعهم. كما سيجدون أنفسهم في أوضاع إضطرارية مشابهة فيما يتصل البذور، والأسمدة، واللوازم الأخرى التي كانت مدعومة قبل الخصخصة. وفي ظل هذه الظروف الخطرة، فان المزارع الأقل كفاءة ستتراجع أكثر وأكثر، ومن ثم ستكون أقل قيمة، الأمر الذي يجعل أصحابها العاجزين على استعداد لبيعها بأسعار بخسة للمزارعين الأكثر ترفاً أو للمستثمرين من الخارج، الذين لديهم رأس المال لشراء الجرارات الأجنبية وتطبيق أساليب ذات إنتاجية عالية. وسوف يستخدم هؤلاء المستثمرون الأجانب أنفسهم ـ إلى جانب المزارعين المحليين الذين يزدادون ترفاً على نحو متزايد ـ موقهم الأكثر فاعلية في السوق (مع تزايد البطالة الريفية) للبحث عن العمالة المحلية أو المهاجرة الأقل تكلفة، التي من شأنها أن تزيد من ربحية المزارع وإنتاجيتها. متى ما تؤدي هذه العملية إلى زيادة الربحية للمزارع المحولة ستعمل على خلق سوقاً قوية لصناعة الجرارات، حينها يمكن لشركة بموارد كبيرة أن تشتري المصنع المستهلك بالكامل أو إنشاء مصنعاً جديداً عالي الإنتاجية يتفوق على موردي الجرارات الأجانب.

إحدى المشاكل المتمثلة في هذه الرؤية تتمثل في النتائج الإيجابية للعملية الليبرالية الجديدة في نهاية المطاف، وهي ان الأرباح التي حققتها الشركات الأجنبية وشركات المزارعين ستبقى على نحو كبير في أيدي المستثمرين متعددي الجنسيات (أو الشركات المحلية ذات الروابط متعددة الجنسيات)، لذا فان زيادة الأرباح سيتم إعادة استثمارها على نحو أساسي خارج المجتمعات المحلية وعلى الأرجح خارج العراق. وباستثناء المزارعين العراقيين المترفين الذين لديهم ما يكفي لشراء جرارات زراعية أجنبية الصنع، فان الشريحة الأساسية من المزارعين نزحوا عن أراضيهم (الذين لم يبق لهم سوى القليل من العائدات الناجمة عن بيع مزارعهم المتردية)، وشرعوا بالبحث عن أعمال منخفضة الأجر في المزارع المكتظة، أو المدن المزدحمة في سوق العمل التي تشهد تدفقاً للعمال النازحين الآخرين. ولما كان عمال مصانع الجرارات عاطلين عن العمل في البدء بسبب إغلاق مصنعهم وربما يظلون كذلك، إذ حتى في حالة إعادة فتح المصنع، فانه سيعمل بعمالة أقل كلفة، بل وربما أجنبية. وهكذا، حتى لو تطور الوضع مثلما يأمل المخططون تماماً، فان المنافع ستتدفق إلى مستثمري

الشركات الأجنبية أو المحلية في المقام الأول، مع إقصاء المزارعين الصغار والعمال المحليين المنكوبين من المعادلة.

في الواقع كانت الموازنة العامة أكثر سلبية. إذ وفقاً لتقرير بالغ الأهمية أعده، نائب وزير الدفاع بول برينكلي (Paul Brinkley)، أحد المسؤولين المكلفين بإحياء الاقتصاد العراقي، فإن خطة الخصخصة قد عاثت فساداً في الزراعة العراقية وأسهمت في إفقار المدن. ان إغلاق مصنع الجرارات وتسريح الآخرين في القطاعات الزراعية الأخرى الموازية الداعمة مثل مكافحة آفات نخيل التمر جوّاً، أدى إلى إفلاس أعداد كبيرة من المزارعين، الأمر الذي أدى إلى زيادة نسبة البطالة إلى حد كبير. وحتى في ظل الأسعار البخسة لم يكن هناك سوى عدد قليل من المشترين المحليين مع غياب المشترين الخارجيين. لذلك انهار الإنتاج الزراعي، وانخفض إلى نصف مستوياته لمدة ما قبل الحرب. لذلك فقد أجبر كساد الزراعة الناس على شراء الأغذية المستوردة غالية الثمن في الوقت الذي كانت الدخول منخفضة، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع سوء التغذية إلى مستويات مثيرة للقلق[1].

وفي الوقت نفسه، وفقاً لبرينكلي، قد أدى «إغلاق الصناعات التي تديرها الدولة إلى شلل القطاع الخاص العراقي الحالي». إذ إن سنوات من العقوبات الدولية، التي منعت الشركات العراقية من شراء الإمدادات خارج البلاد، قد ولدت في الواقع بعض الآثار المفيدة. كان أحدها ضرورة إيجاد جميع المستلزمات تقريباً لقطاع التصنيع داخل العراق (طالما كان استيرادها محظوراً). ونتيجة لذلك، تم تزويد المصانع التي تملكها الدولة على وجه الحصر تقريباً من قبل الشركات التي يملكها القطاع الخاص العراقي، والتي يعتمد وجودها على عقود التوريد هذه. ومن ثم فإن عملية الإغلاق تحولت إلى الخارج بعيداً عن هؤلاء الموردين، الأمر الذي هدد بقاءهم وأدى إلى إفلاس نسبة كبيرة من رجال الأعمال في القطاع الخاص.

وكانت المفارقة الأخيرة التي سجلت في مسح برينكلي للخصخصة أن مصنع الجرارات ـ حاله حال العديد من المصانع الأخرى التي أغلقتها جهود بريمر الوحشية للخصخصة ـ لم يكن غير فعال كما هي الصورة النمطية المأخوذة عنها، بل كان مصنعاً حديثاً وكانت منتجاته قادرة على التنافس من حيث الأداء والسعر. ومن ثم فان عملية الإغلاق مهدت الطريق أمام

(1) Brinkley,«A Cause for Hope.»

الجرارات الأجنبية لتأسيس نفسها، في الوقت الذي كان من المحتمل أن تفضي المنافسة العادلة لصالح المصنع المحلي.

وهكذا لم تحقق برامج الخصخصة أي من وعودها الإيجابية. ولم تتحقق الرؤى المتصلة بجعل القطاع الزراعي أكثر تركيزاً وإنتاجية، ولم تستبدل المؤسسات الحكومية التي تفتقر إلى الكفاءة بمؤسسات القطاع الخاص الأكثر فاعلية، ولم يتسن للمستهلكين شراء سلعاً جديدة وأفضل.

وفي العام 2006، خرق برينكلي وعدد من المسؤولين سياسة بريمر وبدأوا حملة داخل إدارة بوش لإعادة فتح المصانع المغلقة. بيد أن هذا الجهد لم يحرز تقدماً كبيراً. إذ كانت إحدى المشكلات التي كانت تواجه ذلك الدأب، هي المعارضة المستمرة داخل كل من وزارتي الخارجية والدفاع. وحتى بعد أن غادر بريمر العراق، فإن قناعته التي مؤداها أن برنامج الخصخصة تحتاج إلى المزيد من الوقت ليؤتي ثماره، كان لها مدافعين أقوياء عارضوا أي تنازل عن الرؤية الأصلية للخصخصة الكاملة.

علاوة على ذلك، أضحت عملية الخصخصة، بعد عامين، لارجعة فيها على نحو كبير. وقد ترك تدمير المصانع المغلقة بسبب اللصوص والطقس الكثير منها غير قابل للإصلاح، وتم فصل الفنيين الماهرين المهمين. لا بل أكثر من ذلك فان الحكومة العراقية الجديدة، التي تم تشييد أركانها وفقاً للوصفات الليبرالية الجديدة للاحتلال، لم تكن مجهزة لبناء أو الحفاظ على أنواع الصناعات التي كان برينكلي يحاول إحياءها. وبعد ثمانية عشر شهراً من الجهد، حيث كان برينكلي يعمل في ظل موازنة محدودة وفي ظل وجود الكثير من القيود (بما في ذلك الشرط الذي يقضي أن تتضمن عملية إعادة فتح المصانع التي تتمتع بإمكان قوية لبيع ناجح لأصحاب المشاريع الخاصة فقط)، قد أعيد فتح سبعة عشر مصنعاً فقط، وباستخدام أقل من 5 % من العاملين الذين تم تسريحهم بسبب عمليات الإغلاق[1]. وكان مصنع الجرارات في بغداد حاله حال العديد من المصانع الأخرى التي تم إعادتها، يعمل بطاقة جزئية فقط. فيما ضاعت وعلى نحو دائم مايقرب من 150 منشأة أخرى[2].

(1) United States Department of Defense, Measuring Stability and Security in Iraq, December 14, 2007 (Report to Congress, Department of Defense Appropriations Act, 2007), http://www.defenselink.mil/pubs/pdfs/FINAL-SecDef%20Signed-20071214.pdf.

(2) Brinkley, «A Cause for Hope.» See also Stephen Farrell, «U.S. Market Seen for Iraqi-Made Clothes,»New York Times, August 13, 2007.

الغرق في الركود

وعلى الرغم من أن برنامج الخصخصة كان أبرز إصلاحات بريمر، أسهمت الجوانب الأخرى من محاولة الثورة الاقتصادية أيضاً في كارثة العراق الاقتصادية. وقد استكمل بريمر إغلاق المؤسسات المملوكة للدولة، بالأمر«رقم 39» والمتضمن إزالة جميع القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي والتسويق داخل البلاد على وجه الخصوص. الأمر الذي أدى إلى زيادة مفاجأة في المبيعات للطبقة الوسطى العراقية من السلع التي لا يمكن الحصول عليها سابقاً مثل مكيفات الهواء، والهواتف الخلوية، والأجهزة الألكترونية. وقد فسر الكثيرون ذلك على أنه علامة مبكرة على الازدهار القادم ـ وهو دليل على قوة «الاقتصاد المفتوح» بمجرد تحريره من «تركيز القوة الاقتصادية غير المبرر» المتمثل بملكية الدولة على الصناعات الرئيسة[1].

مع ذلك وكما حصل، فان الزيادة لم تستمر حتى خلال شتاء عام 2003. فالمشكلة هي قيام سلطة الائتلاف المؤقتة CPA بـ«فتح» الاقتصاد للمنافسة متعددة الجنسيات، قد أدت إلى إفلاس نسبة كبيرة من الشركات والمزارع المحلية التي يملكها العراق. وفقد مالكو المتاجر أعمالهم لصالح الشركات متعددة الجنسية التي تقدم بضائع ذات أسعار مخفضة على نحو كبير (أما لأن كلفتها كانت أقل في الواقع أو لأنها تباع بخسارة من أجل الاستحواذ على السوق). وقد اكتسح الركود قطاع الأعمال الصغيرة في العراق، تاركاً الأحياء من دون استكمال وضعها الطبيعي بوجود المحلات التجارية، وبلا دخل يمكّن تلك المحلات بالعودة إلى المجتمعات. ولم تكن هذه الآثار المدمرة على التجار العراقيين «نتائج غير مقصودة». وكما قال أحد المسؤولين في إدارة بوش «محل بقالة مجهزاً على نحو جيد يمكنه أن يدمر 30 متجراً عراقياً، ويمكن لشركة وول مارت(Wal-Mart) واحدة أن تسيطرَ على البلاد»[2].

وقد تضاعف هذا الركود في الأعمال المحلية بسبب تسريح الجيش وتهميش مؤسسات

(1) McPherson, «Financial Reconstruction in Iraq»; Klein, «Baghdad: Year Zero»; Juhasz,«Economic Colonization of Iraq»; Klein, Shock Doctrine, 339, Edmund L. Andrews, «After Years of Stagnation, Iraqi Industries Are Falling to a Wave of Imports,» New York Times, June 1, 2003.

(2) Thomas B. Edsall and Juliet Eilperin, «Lobbyists Set Sights on Money-Making Opportunities in Iraq,»Washington Post, October 2, 2003, quoted in Klein, Shock Doctrine, 340.

الدولة، الأمر الذي أدى إلى تصاعد مستمر في أزمة البطالة. وعلى الرغم من استمرار العديد من المؤسسات الحكومية في دفع نصف رواتب موظفيها، وقرار سلطة الائتلاف المؤقتة CPA بدفع رواتب جنود صدام حسين السابقين على نحو متأخر، لم تصل هذه الأموال على نحو منتظم إلى الجماعات المستهدفة، ويعود ذلك إلى حد كبير إلى تفكيك جهاز الدولة عن طريق اجتثاث البعث. وكانت الإدارة المتشظية التي أقامها الاحتلال غير فعالة في تقديم أي خدمات، بما في ذلك صكوك الرواتب، وتم اختلاس مبالغ كبيرة على نحو متزايد من قبل الفاسدين الموجودين في الجهاز الإداري. ونتيجة لذلك، أدى إلى وجود ملايين العاطلين عن العمل والجنود، الذي يفتقرون للمال لإطعام أسرهم، وكذلك الحال لدعم التجار المحليين.

تضافرت جميع هذه العمليات معاً لتدمير صناعة السلع الجلدية التي وظفت حوالي 15,000 عامل في حوالي 3500 مصنع خاص قبل الحرب. وقد كان لإغلاق مصانع الدباغة التي تملكها الدولة أول ضربة مدمرة، الأمر الذي أجبر الشركات المصنعة على استيراد المواد الخام بزيادة كبيرة في الأسعار. فيما مثلت الضربة المدمرة الثانية بإزالة حواجز الاستيراد، مما أدى إلى وجود «سيل من الواردات الرخيصة من الصين وسوريا». وجاءت الضربة الثالثة من الركود الاقتصادي، الذي أعاق بشدة سوق الأحذية العراقية الراقية، والتي لا يمكن للواردات أن تضاهيها في الجودة. وبحلول نهاية عام 2003، توقفت تقريباً جميع مصانع السلع الجلدية[1].

كانت هناك نكسة إضافية تتمثل في الفشل شبه الفوري لبرنامج إعادة الإعمار البارز الذي وعدت به الولايات المتحدة بعد الغزو مباشرة. وعندما خصص الكونغرس ما يقرب من 20 مليار دولار من الأموال التكميلية للمشروع، كانت التوقعات كبيرة لتوسيع الإنتاج الكهربائي، والإصلاح السريع للطرق السريعة، وأنظمة الصرف الصحي، وإعادة تأهيل المستشفيات والمدارس. لكن بدلاً من ذلك تحولت الوعود البارزة إلى إخفاقات كبيرة [2]. إذ انحسرت الخدمة الكهربائية بدلاً من زيادتها في بغداد، الأمر الذي أدى إلى مشاكل لاحصر لها للمواطنين (الذين لم يتمكنوا من تخزين الأغذية القابلة للتلف) والشركات (التي لم تتمكن من المشاركة في العديد من أنشطة الصناعات التحويلية أو التجارية). كما أدى فشل نظام

(1) James Glanz,«Devising Survival at Factory in Iraq,» New York Times, April 15, 2008.

(2) See below. For a vivid portrait of both the failure to reconstruct infrastructure and the angry reaction to it, see Zaid Al-Ali, «Iraq–The Lost Generation,» Open Democracy, July 10, 2004, http://www.opendemocracy.net/debates/article-22143-114-.jsp.

الصرف الصحي إلى وجود أخطار صحية، وإلى مجموعة من المشاكل الطبية الجديدة، وقد أدى الفشل في إعادة تأهيل المدارس إلى ترك الآباء والأمهات مع أطفالهم، الذين هم في سن الدراسة، للعناية بهم أثناء النهار. وقد أخبر أحد سكان بغداد صحيفة الديمقراطية الآن قائلاً:

لقد سمعنا الكثير من القصص بشأن إعادة الإعمار خلال الستة أشهر الماضية أو السنة الأولى بعد الحرب. وكنا نعيش داخل بغداد ونراقبهم، فحملة صيانة المدارس كمثال، لقد سمعنا بشأن ميزانية ضخمة للمقاولين من شركة بكتل والشركات الأمنية الأمريكية الأخرى. لكن الواقع على الأرض كان.... قاموا ببيعها [إلى] مقاولين من الباطن [الذين دفعوا] إلى مقاولين من الباطن، ومن ثم إلى مقاول من الباطن عراقي الذي أنفق 2000 دولار فقط على كل مدرسة ما يكفي لطلائها وإصلاح الزجاج المكسور. وهذا هو الشيء الوحيد الذي فعلوه[1].

ومن بين الأضرار الإضافية التي لحقت بالاقتصاد العراقي هي حقيقة أن القلة القليلة من العراقيين كانوا يعملون في إعادة إعمار العراق. إذ بلغ إجمالي التمويل المعلن عن إعادة الإعمار أكثر من70 مليار دولار (على الرغم من ان ماتم إنفاقه لم يشكل سوى جزء صغير على إعادة الإعمار)، إلا ان إبان نظام بريمر، كان أقل من 15 ألف عراقي يعملون في هذا الجهد، أي أقل من 2 بالمئة من العاطلين عن العمل جراء التسريح، واجتثاث البعث، والخصخصة[2].

ومع تفاقم هذه الأزمة، وجدت الشركات المتعددة الجنسيات نفسها أنها على وشك بيع جميع المعدات التي يمكن أن يتحملها السوق ولم تعد تحقق أرباحاً كافية كي تواصل جهود المبيعات في معظم أنحاء العراق. لذلك انسحبت من السوق العراقية التي أضحت غير مربحة، مخلفة وراءها المجتمعات مع محلات خالية من التجار المحليين، الذين أضحوا مفلسين، وخالية من المنتجات والخدمات المطلوبة. فيما وجد السكان الذين مايزال لديهم دخل صعوبة في الحصول على المنتجات المطلوبة. وبدأ التأثير العكسي المضاعف يضرب أطنابه طالما أجبر العراقيين الذين ظلوا ينعمون بالرخاء على العمل أو العيش خارج مجتمعاتهم السابقة، الأمر الذي أدى إلى استنزاف الكثير من الأحياء والضغط عليها.

(1) Faiza Al-Araji and Eman Ahmad Khamas, «Iraqi Women Make Rare Trip to U.S. to Tell Their Stories of Life Under Occupation,» Democracy Now!, March 6, 2006. On education, see below as well as Al-Ali, «Iraq–The Lost Generation,» and Ahmed Janabi, «Iraq's Education Setback,»Aljazeera.net (English-language), May 28, 2004.

(2) Klein, Shock Doctrine, 346, 355.

بحلول خريف عام 2003 فقد كان ماوصفه بريمر بـ«النتائج القاسية والفورية» لبرنامجه واضحاً على العراقيين. بوجود مئات الآلاف من الجنود المسرحين، والعاملين الحكوميين العاطلين عن العمل يكملها الموجات اللاحقة من النزوح الريفي والحضري، وارتفاع معدلات البطالة إلى مايربو على 50 بالمئة.[1] وكانت المصانع المغلقة والمؤسسات المحلية المفلسة بمثابة تذكير مستمر بالمصير المتردي للمواطنين المحليين. وقد تعثرت مشاريع الإعمار التي تم الإعلان عنها وفشلت بعد رفض توظيف العمال العراقيين. وأصبح الكفاح من أجل القوت اليومي مزرياً، إذ انخفضت الدخول ومن ثم اختفت، ونفدت المدخرات الأسرية ثم اختفت، وأضحت المتاجر خاوية ومن ثم اختفت.

كان تأثير هذه الكارثة الاقتصادية المزعجة واضحاً للعديد من المسؤولين الأمريكيين الأكثر ارتباطاً بالبرنامج. إذ أبلغ كيث ماينز، وهو دبلوماسي في وزارة الخارجية الأمريكية تم تعيينه في محافظة الأنبار، رؤساءه في تشرين الثاني / نوفمبر عام 2003 أن برنامج بريمر قد أوجد برميل بارود: «مافعلناه على مدى الستة أشهر الماضية في الأنبار كان وصفة لعدم الاستقرار... فمن خلال إجراءات اجتثاث البعث القاسية، وتسريح الجيش، وإغلاق المصانع، ترك التحالف عشرات الآلاف خارج الحياة الاقتصادية والسياسية للبلاد»[2].

والنتيجة كانت تصعيد الاحتجاجات. وأصبحت المطالب الفردية للمعونة الحكومية مشكلة إلى مسؤولي الاحتلال المعنيين بفرض سياسة الاحتلال الليبرالية الجديدة، ثم تطورت إلى احتجاجات محلية، تلتها احتجاجات على المستوى الوطني[3]. وخلال صيف عام 2003، كانت هناك مظاهرات شبه يومية تطالب باستعادة الوظائف المفقودة جراء إجراءات التسريح، واجتثاث البعث والخصخصة. وفي الوقت نفسه قامت الصحف ووسائل الإعلام الأخرى بالاحتجاج على ماوصفه بريمر بـ«النتيجة القاسية والفورية للتحديث الاقتصادي»[4].

(1) On unemployment, see Brinkley, «A Cause for Hope»; Klein, Shock Doctrine, 349–53; Joseph Stiglitz and Linda Bilmes, «The Three Trillion Dollar War,» Democracy Now!, February 29, 2008.

(2) Quoted in Ricks, Fiasco, 165.

(3) This account based on Klein, Shock Doctrine, 351–65. See also David Teather, «US Begins Iraq Crackdown as Soldiers Found Dead,»Guardian, June 30, 2003.

(4) L. Paul Bremer III, «New Risks in International Business,»Viewpoint: The Marsh and McLennan Companies Journal (No. 2, 2001).

وفي كل مكان في العراق، كان المواطنون ينتظمون سياسياً في سبيل إنشاء حكومة محلية أو تولي إدارتها، والمطالبة بإيجاد حكومة منتخبة على المستوى الوطني لمعالجة المشاكل المتنامية. وعندما رفض بريمر تحديد موعد للانتخابات، تم تنظيم احتجاجات وطنية، بما في ذلك مسيرة مكونة من مئة ألف متظاهر في بغداد.

والمفارقة أن هذه النتيجة توقعها بريمر نفسه عندما حذر في العام 2002 ـ قبل الغزو ـ من ان أي نوع من البرامج سيتم وضعه في العراق لاحقاً من شأنه أن «يخلق توترات حقيقية في الأسواق الناشئة» لأن «العواقب المؤلمة... تستغرق مدة طويلة حتى تكون فوائدها واضحة». ولم تتغير توصياته قبل تجربته في العراق وفي أثنائها وبعدها والتي كانت تتلخص: بمواصلة النهج لأن البرامج كانت «جيدة للاقتصاد والمجتمع على المدى الطويل»[1].

رداً على القمع الوحشي

أثرت الأزمة الاقتصادية على أجزاء مختلفة من العراق بدرجات متفاوتة من الشدة، وقد انعكس هذا التباين فيما بعد على مستوى الاحتجاجات في العراق. وبما ان بغداد، العاصمة، تضم نسبة كبيرة من الأجهزة الحكومية، وتجري فيها النسبة الأكبر من تجارة البلاد، فقد تعرضت نتائج كارثية بسبب ارتفاع معدلات البطالة[2]. وكانت المدن ذات الأغلبية السنية خارج بغداد، حيث توجد أكبر نسبة من منشآت الدولة والعديد من موظفي الحكومة قد تعرضت للدمار على نحو مماثل [3]. فيما كانت العديد من المدن ذات الأغلبية الشيعية في الجنوب شديدة التأثر، ولكن ليس بشدة وطأة تأثر المدن ذات الأغلبية السنية.

أما كردستان العراق ـ شمال بغداد ـ فقد كانت بمنأى عن سياسات بريمر على نحو كبير. وبما ان الإقليم طالما تعرّض للتمييز من قبل نظام صدام حسين، لم يكن هناك سوى القليل من الوظائف والمصانع الحكومية. إذ ترك الإقليم وعلى نحو كبير، خلال السنوات الاثنتي عشرة التي أعقبت حرب الخليج، يحكم نفسه ويقيم علاقات اقتصادية مع الدول

(1) Bremer,«New Risks.»

(2) Al-Ali, «Iraq—The Lost Generation.»

(3) Baiji, the oil refinery center discussed in chapters 6 and 8, was a typical example. See below and Ann Scott Tyson, «In Iraqi Oil City, a Formidable Foe: Airborne Soldiers Struggle to Break Grip of Insurgents,»Washington Post, January 19, 2006

المجاورة. هذا الانفصال عن الاقتصاد العراقي جعل الكورد بمنأى عن «العلاج بالصدمة» التي فرضها الاحتلال الأمريكي، على الرغم من أن كردستان تأثرت بالتدهور الاقتصادي على المدى الطويل. هذا التأثير المتفاوت، الذي تفاقم بسبب القرارات والأحداث اللاحقة، شكل بداية الانقسامات الطائفية التي أصبحت فيما بعد جزءا واضحاً من الحياة العراقية. وعلى الرغم من أن السُّنة والشيعة عاشوا معاً أكثر من ألف سنة، أصبح التمييز الاقتصادي الذي مارسه نظام صدام ظاهراً في ظل الاحتلال، إذ كان السنة الأكثر تضرراً ليس بسبب الركود الاقتصادي، بل أيضاً بسبب اجتثاث البعث وتسريح الجيش. ورداً على ذلك نظم السنة أولى الاحتجاجات ضد الاحتلال وأكثرها وضوحاً، والتي شجعت مسؤولي الاحتلال على استخدام القوة العسكرية على نحو أشد قسوة ضد السنة، وخلقت حلقة من العنف بين قوات الاحتلال والسنة التي ساهمت في نهاية المطاف إلى مزيد من الانقسامات الطائفية.

وتصاعدت حدة الغضب مع تغول الركود الاقتصادي، وتمثل ذلك بظهور أكبر الاحتجاجات وأكثرها ثباتاً في المدن ذات الأغلبية السنية والمناطق التي يسيطر عليها السنة في بغداد. وكان التمرد الأكثر وضوحاً هو ذلك الناجم عن بقايا الولاء لنظام صدام الذي تكنه العديد من المجتمعات السنية، وكذلك الذي تمخض عن التركيز العسكري للجيش الأمريكي على تلك المجتمعات في البدء، التي كان يتوقع منها أن تكون الأكثر مقاومة.

في البدء كانت معظم الاحتجاجات سلمية، حيث ركزت أما على القضايا الاقتصادية أو على الأوضاع العامة التي كانت تتفاقم في الأسابيع والأشهر الأولى للاحتلال. وكانت مطالب العراقيين عادة ماتتركز على الخدمات والوظائف من سلطة الائتلاف المؤقتةCPA. وفي الحقبة سبقت الاستعداد لأول معركة شرسة في الفلوجة في نيسان / أبريل عام 2004، كانت قد بدأت في الواقع بمظاهرة احتجاجية قبل عام كامل، أي بعد أسابيع فقط من سقوط نظام صدام حسين. عندما طلب مئتي متظاهر من الجيش الأمريكي بإخلاء مدرسة محلية حتى يمكن إعادة فتحها، إلاّ أن القوات الأمريكية ردت بالقوة المفرطة رداً على ما اعتقد بأنه إطلاق نار من الحشد، الأمر الذي أدى إلى مقتل ثلاثة عشر عراقياً، وجرح خمسة وسبعين آخرين[1]. بالنسبة للجنود والضباط المتورطين، أفصحت الحادثة عن سياسة وأد الاحتجاجات العنيفة

(1) Edmund Blair, «Anger Mounts after US Troops Kill 13 Iraqi Protesters,»Reuters, April 29, 2003.

قبل أن تكتسب الزخم، حتى لو كان مطلق النار محاطاً بالمدنيين. أما بالنسبة للمواطنين، فان الحادثة كشفت النقاب عن نية الولايات المتحدة عن استخدام أقصى درجات القوة للسيطرة على المؤسسات العراقية، حتى المدارس الإبتدائية.

كانت الحادثة نموذجاً مصغراً لمزيج من الاضطهاد المادي والقمع العنيف الذي أثار مايمكن أن يصبح تمرداً مستمراً. وقد عبر إثنان من سكان الفلوجة عن العلاقة السببية إلى مراسل رويترز إدموند بلير (Edmund Blair) بعد مدة قصيرة من عنف المدرسة إذ أكد الأول منهما، وهو شكر عبد اللّه حميد، إبن عم أحد الضحايا وهو تامر عبد الحميد البالغ من العمر 47 عاماً، قائلاً «إنهم يسرقون نفطنا ويذبحون شعبنا». أما الشخص الثاني الذي كان يرتدي ملابس بيضاء، أكد على «ان جميع خطباء الجوامع في الفلوجة وكل الشباب ينظّمون الآن عمليات استشهادية ضد المحتلين الأمريكيين» ليركز على المصطلح الذي غالباً ما يستخدم لوصف الهجمات الإنتحارية في النزاع الإسرائيلي ـ الفلسطيني. [1].

في العام 2003، حتى قبل تنامي الاستياء، وقبل أن يتحول إلى تمرد مسلح جيد التنظيم، حدد تقييم الاستخبارات القومية الأمريكية NIE، وهو خلاصة توافق في الآراء بين عدد كبير من الوكالات الاستخباراتية، رسمياً أن الصراع والتمرد بما يأتي: «إن بواعثه كانت عوامل محلية، وإستمد قوته من المظالم العميقة والعداء الواسع الانتشار لوجود القوات الأجنبية» [2]. تجاهلت إدارة بوش أساساً تقييم الاستخبارات القومية NIE»، وبدلًا من ذلك فسرت كلاً من المظاهرات السلمية والعنف المتصاعد على أنه محاولات بعثية مستمرة من أجل أن يعودوا إلى السلطة، بالقدر نفسه الذي صنفوا فيه كل من قاوم الاحتلال لاحقاً بوصفه عضواً في القاعدة. طبق الجيش الأمريكي أساليب (العقب الحديدية) للاحتلال، على أساس نظرية مفادها أن القمع القوي قد يهزم أو يضعف مقاصد القلة من «القتلة» الرامية إلى إعادة النظام القديم.

لذا فقد قوبل الاحتجاج السلمي بالاعتقالات، والضرب، والقوة العسكرية المفرطة بل والقاتلة على الأغلب. وأضحى اقتحام منازل المواطنين المشتبه بقيامهم بأنشطة مناهضة

(1) Ibid.

(2) Ali A. Allawi, The Occupation of Iraq: Winning the War, Losing the Peace (New Haven: Yale University Press, 2007), 186. The quote is Allawi's paraphrasing of the report's findings.

للاحتلال ـ أو تم الاشتباه بهم بسبب معلومات من المخبرين الذين استخدمتهم القوات الأمريكية لشن حملاتهم الانتقامية ـ أمراً مألوفاً، الأمر الذي أدى إلى آلاف الاعتقالات، وإلى العديد من الاشتباكات. وقد كان الاعتقال والتعذيب في سجن أبو غريب وغيره من السجون التي تسيطر عليها الولايات المتحدة جزء من إستراتيجية تهدف إلى الحصول على المعلومات بشأن المقاومة المتنامية ومن ثم تسهيل الضربات القاسية والفتاكة في كثير من الأحيان. عموماً أدرك العراقيون أن مقاومة الاحتلال الأمريكي ـ بصرف النظر عن الطريقة التي تتم بها ـ ستقابل بالقمع الوحشي. هذه السياسة كان من الممكن أن تنجح لو كان ادعاء المسؤولين في إدارة بوش، بأن المقاومة لم تكن سوى بقايا نظام صدام حسين المتعطشة للعودة للسلطة، صحيحاً. وكانت تلك السياسة لتنجح حتى لو استندت المقاومة فقط على الغضب الذي شعر فيه الناس إزاء احتلال وطنهم من قبل جيش أجنبي وحشي. لربما قرر المتظاهرون، في ظل هذه الظروف، أن يمضوا وقتهم في مواجهة إظهار القوة المفرطة، منتظرين أما انسحاباً طوعياً أو انخفاضاً في مستوى القمع بمجرد أن يشعر المحتلون بأمان في حكمهم. وربما شعروا، على أي حال من الأحوال، بأن الإصابات التي يتعرضون لها ستكون أكثر جسامة مقارنة بالإصابات التي تلحق بهم إذا ما تعرضوا للهيمنة.

لكن في سياق الكارثة الاقتصادية العميقة، لم يكن أمام العراقيين خيار سوى الاحتجاج لأن الموقف السلبي سيفضي غداً إلى وضع أسوأ مما هو عليه اليوم، وسيظل أسوأ في الأشهر القادمة. إن الخضوع يعني العوز. إذ شعر المواطنون العراقيون أنهم مضطرون لمحاولة تدارك تدهور اقتصادهم المستمر، لذا جنح العديد منهم صوب الاحتجاجات، مع تبني عدد متزايد منهم الاحتجاج العنيف.

تجاهل الحقائق الثابتة

لقد جادل الكثيرون بأن الإدارة على نحو أفضل للاحتلال من شأنها أن تؤدي إلى قمع هذه المشاكل. لكن مع ذلك هذه الحجة لا أساس لها من الصحة. إذ هل كان بإمكان الولايات المتحدة قمع هذه التمرد ذي الدوافع الاقتصادية إذا ما غمرت، على سبيل المثال، البلاد بمئات الآلاف من الجنود كما أوصى رئيس أركان الجيش الجنرال إيرك شينسكي؟ إن توصية شيسنكي استندت إلى تجارب الحرب العالمية الثانية، عندما تم تكليف قوات الاحتلال بقمع بقايا الأنظمة السابقة في اليابان وألمانيا، لكن ليس لمواجهة ثورة كبيرة ضد العوز الاقتصادي

كما هو الحال في العراق. لربما كان المزيد من القوات الأمريكية قد أخر التمرد الاقتصادي، لكن ما دام المسؤولون في واشنطن عازمين على خصخصة البلاد فإن الاستياء ـ والأشكال المختلفة من الاحتجاج ـ كان لابد لها من الاستمرار في التصاعد. وكان لابد لدورة الاحتجاج، والقمع، والتصعيد النجاح في نهاية المطاف.

لكن ماذا بشأن الإبقاء على جيش صدام واستخدامه لقمع الثورة المتنامية؟ ربما كان لهذا الأمر بعض التأثير، لكن إصرار بريمر وغيره على أن جيش البعث لايمكن الاعتماد عليه كان له مبررات معقولة. إذ خشي مسؤولو سلطة التحالف المؤقتة CPA من مقاومة كبيرة من جميع المؤسسات التي يدعمها النظام القديم، بما في ذلك الجيش، الذي استفاد من الشركات التي كانت تملكها الحكومة بقدر ما استفاد منه أي جزء آخر من المؤسسة. وربما كان الجيش ليرفض قمع المتظاهرين الاقتصاديين ولربما دعم جهود العمال الرامية إلى إعادة فتح المصانع المغلقة، وربما قد وفر العمل من أجل المساعدة في إعادة تأهيل المرافق الحكومية المتضررة. علاوة على ذلك، لم يطلب من الجيش البعثي، في ظل حكم صدام حسين، قمع الاحتجاجات السنية. ولم يكن هناك ما يضمن أنه سيفعل ذلك في ظل حكم واشنطن، وكانت هناك الكثير من الأسباب ما يدعو للخوف من انه قد يصبح دعامة للمقاومة المناهضة للاحتلال. وفي ضوء تلك الشكوك، كان للقيادة العسكرية والسياسية الأمريكية أسباباً منطقية لعدم المخاطرة بالإبقاء على جيش صدام حسين.

وبعد أن أجبرت الإدارة الأمريكية على فرض النظام على نحو مباشر، تبدى لها أن سياسة القمع تمخض عنها نتائج عكسية، الأمر الذي أجج مقاومة أكثر احتداماً من ذي قبل، وأكثر شعبية، وأكثر انتشاراً، وأفضل تجهيزاً. وبحلول عام 2004 وصل الحال إلى ما أطلق عليه قادة الاحتلال بـ«التمرد» مستوى خطر، الذي يتركز في المناطق ذات الأغلبية السنية، ولكنه في الوقت نفسه كان قابل للانتشار في بغداد والمدن ذات الأغلبية الشيعية جنوب البلاد. إذ كانت المقاومة تشن أقل من عشرين هجوماً كل يوم صيف عام 2003 إلا انها بلغت معدلاً قدره مئة هجوم يومياً في العام اللاحق [1].

(1) John Murtha, «Representative Murtha Holds a News Conference on the War in Iraq,» Washington Post Online, November 17, 2005; Brookings Institute, Iraq Index, August 30, 2007: 8.

دخل جيش أجنبي للعراق، ودمر سيادته، وأثار مشاعر الاستياء الوطنية[1]. وأدت الوحشية الصارمة على المجتمعات المقاومة إلى زيادة غضب الشعب العراقي وهياجه. ولكن لم يكن لأي من هذه الأعمال الاستفزازية، منفردة كانت أم مجتمعة، أن تعمل على إثارة مثل هذه المقاومة الشرسة في عموم البلاد باستثناء كردستان. إذ إن الرغبة في القتال والموت تتطلب شيئاً أكثر من الإهانة أو الإصابة، فهي غالباً ماتكون مدفوعة بالاقتناع بأن الأمور ستزداد سوءاً. وكان ذلك هو التوجه المتدهور للاقتصاد العراقي، وارتفاع مستويات البطالة ما دامت أبواب الحكومة والقطاع الخاص قد أوصدت، وتقليص الأجور مع توطيد الإصلاح الليبرالي الجديد، والفشل المستمر للاقتصاد الزراعي، وإن تبدد الأمل للجيل القادم على نحو مضطرد بأيام أفضل، كانت كفيلة بضمان ومواصلة التمرد العراقي.

(1) Michael Schwartz, «A Government with No Military and No Territory: Iraq's Sovereignty Vacuum (Part 1),» Tom Dispatch, March 9, 2006, http://www.tom dispatch.com/index.mhtml?pid=66969.

الفصل الرابع

الصراع على نفط العراق

يعارض الرأي العام العراقي وبشدة تسليم السلطة على النفط والسيطرة عليه إلى الشركات الأجنبية التي تهدف إلى تحقيق أرباح كبيرة على حساب الشعب. وهي تهدف إلى سرقة الثروة الوطنية للعراق بموجب عقود نفطية غير عادلة وطويلة الأجل تقوض سيادة الدولة وكرامة الشعب العراقي.

مقتطفات من البيان المشترك للنقابات العمالية في العراق

خلال الأيام الأولى للحرب، اقترح بعض المراقبين أن «إدارة بوش يجب أن تعلن النصر وتعيد القوات إلى الوطن». على الرغم من أن هذه الفكرة لم ينظر لها بجدية في واشنطن، كانت فكرة جذابة. ونظراً لأن الأسباب الرسمية للحرب هي القضاء على حكومة صدام بوصفها تمثل تهديداً لجيرانها وتوفر ملاذاً للإرهابيين الدوليين، لذا فإن تغيير النظام جعل لإعلان النجاح مصداقية. وعندما أظهرت الأخبار عدم وجود أسلحة دمار شامل وعدم وجود ملاذ إرهابي، احتلت الفكرة أهمية أكبر وذلك لإنتفاء سبب وجود الحرب. لماذا إذن سعت إدارة بوش إلى إخضاع الشعب العراقي بدلاً من البحث عن طريقة لحفظ ماء الوجه والرحيل؟ كانت المشكلة، التي ازدادت وضوحاً مع مرور الوقت، هي أن الانسحاب لن يحقق الأهداف الجيوسياسية من الحرب وهي: تحويل العراق نقطة انطلاق للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط. وتتطلب هذه الأهداف أن يقوم العراق بنقل إنتاجه النفطي من الحكومة إلى شركات النفط الدولية، وأن يحكم العراق نظام مستقر وقوي وصديق، وأن يكون العراق قاعدة أساسية للوجود العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط.

وفي سياق هذه الأهداف الكبيرة بدا سيناريو «إعلان النصر والانسحاب» متسبعداً. وفي وقت لاحق، عندما ولدت جهود إحلال السلام مقاومة متزايدة، كان الانسحاب يمثل نكسة

أكبر. لذا أصبح العراق اختباراً أساسياً لقدرة الولايات المتحدة على فرض إرادتها، ليس في العراق فحسب بل على أيران وعلى أعضاء آخرين في منظمة أوبك. وفي هذا السياق الذي استجد، كان الانسحاب من العراق يعني التخلي عن هدف تحقيق الدور المهيمن في الشرق الأوسط الضروري لتنفيذ خطة تشيني للطاقة.

لقد تم الإفصاح عن تصميم إدارة بوش على رؤية ثمار خططها في كل من جهودها العسكرية وتلك الرامية لإخضاع التمرد، الأمر الذي سنتناوله في الفصلين 5 و8، وكذلك في جهودها السياسية والاقتصادية المتصاعد لتحويل صناعة النفط وهذا هو موضوع هذا الفصل.

الليبرالية الجديدة في الصناعة النفطية

عندما وصلت الولايات المتحدة إلى بغداد وقامت بحل قوة الشرطة، كان الجيش حريصاً على الالتزام برغبة وزير الدفاع دونالد رامسفيلد الذي أصر على السماح للعراقيين بالتمتع الكامل بحريتهم الجديدة: وهي «الحرية غير المنظمة والشعب الحر له الحرية في ارتكاب الأخطاء وارتكاب الجرائم والأشياء السيئة». وبموجب الأوامر التي أصدرها القادة العسكريين، تنحى الجنود الأمريكيون جانباً في الوقت الذي كان فيه اللصوص يستخدمون شاحنات كبيرة لسرقة كنوز مهد الحضارة من المتحف الوطني، وسرقوا مايكفي من المعدات، والمخدرات من المستشفيات، الأمر الذي هدد قدرتها على العمل، وتجريد المكاتب الحكومية من أي شيء يمكن بيعه في السوق السوداء ومن ثم انتقلوا إلى نهب منازل الأشخاص[1].

لكن الاستثناء الرئيس «للأمور التي حصلت» لهذا النهج كان صناعة النفط. إذ لم يسمح رامسفيلد في ترك العراقيين «يقومون بأعمال سيئة» للنفط العراقي. حتى قبل الغزو، وخلال الهجمات الجوية للصدمة والترويع التي وضعت لشل المقاومة العراقية، قامت المناطيد الجوية الأمريكية بدوريات في خطوط الأنابيب والمنشآت الأخرى المعرضة للخطر لمنع التخريب. وبمجرد بدء الهجوم البري، انفصلت ألوية مقاتلة من القوات الغازية لحراسة المنشآت النفطية في جنوب العراق. وعندما سقطت بغداد، انتشر جنود الاحتلال على الفور

(1) Iraqi Labor Union Leadership, «Iraqi Trade Union Statement on the Oil Law,» Platform, December, 14, 2006, found at http://www.carbonweb.org/showitem.asp?article=222&parent=4.

Sean Loughlin, «Rumsfeld on Looting in Iraq: 'Stuff Happens,'»CNN, April 12, 2003.

في وزارة النفط والممتلكات المرتبطة بها، الأمر الذي منع أي شخص من العبث بالسجلات، أو المعدات، أو بالنفط نفسه. فيما تحرك الآخرون بسرعة لحراسة المنشآت شمال المدينة وغربها. وقد تمت حماية بضعة مواقع أخرى (خاصة وزارة الداخلية التي كانت تحوي على سجلات ومبان سياسية تم تصنيفها بوصفها مرافق أمريكية محتملة). لكن بصرف النظر عن هذه الاستثناءات، فقد تم توجيه القوات الغازية إلى ان مهمتهم لاتتضمن حماية الممتلكات على وجه التحديد[1].

على الرغم من خصخصة الأعمال العراقية قد وضعت خطة لاستكمال استغلال النفط العراقي وتسهيله، إلاّ أن صناعة النفط لم تعامل مثل بقية الاقتصاد العراقي. والأهم من ذلك كله، كان أي تعطيل لإنتاج النفط غير مقبول. وكانت إدارة بوش متفائلة جداً بأن يقوم العراق، كما قال نائب وزير الدفاع ولفويتز، «بتمويل إعادة إعماره، وفي وغضون مدة وجيزة نسبياً»[2]. لذلك، كان لواشنطن سبب وجيه لتفادي هذا النوع من التغييرات الجذرية، التي من شأنها أن تقلل الإنتاج الحالي لصالح زيادة قوية في الإنتاج مستقبلاً. علاوة على ذلك، فان صناع السياسة الأمريكيين اعترفوا علنا بمخاوفهم المتصلة بهشاشة أسواق النفط الدولية، والتي يتوقع أن تشهد ارتفاعات بالأسعار وربما زيادات دائمة في النفط بوصفها رد فعل لأي توقف في الإنتاج.

كل هذه العوامل أدت إلى معاملة صناعة النفط معاملة خاصة. وعلى خلاف الإغلاق الفوري لجميع مؤسسات الدولة الأخرى، تركت سلطات الاحتلال صناعة النفط العراقية سليمة في البداية، وأرجأت مؤقتاً إعادة ترميمها.

وربما الأمر الأكثر أهمية من الإلحاح الذي ارتبط بالحفاظ على النفط وزيادة إنتاجه، كان هو الخوف من ان الخصخصة الفورية والعلنية ـ الخطة التي تم تنفيذها للصناعات الأخرى ـ من شأنها أن تفجر احتجاجات كبرى وربما لايمكن السيطرة عليها. وكان العراقيون حالهم حال

(1) Joshua Holland, «Bush's Petro-Cartel Almost Has Iraq's Oil,»AlterNet, October 25, 2006. http://www.alternet.org/story/43045/ (Part I), http://www.alternet.org/waroniraq/43077 (Part II).

(2) Paul Wolfowitz, «Testimony,» U.S. House of Representatives, Committee on Appropriations, March 27, 2003, http://www.structuredmethods.com/drop/ wolfowitz.html.

مواطني الشرق الأوسط الأخرى النفطية، مرتبطين بشدة بنفطهم. فبعد أن دخلت القوات الأمريكية بغداد، أشارت استطلاعات الرأي إلى أن ما يقرب من 50 بالمئة من العراقيين يعتقدون ان الهدف الأمريكي هو «الحصول على النفط»، وازدادت أعداد المعتقدين بذلك على نحو منتظم في المدة اللاحقة[1]. وبدا من الواضح، ان أي جهد علني لخصخصة حقول النفط من شأنه أن ينذر بتوليد نوع من الاحتجاج الذي من شأنه أن يعطل الإنتاج على الأقل، وربما يرجئ أو يحول دون حصول عملية التحول في صناعة النفط على وفق ما تطلبه سياسة إدارة بوش.

أحد الاستثناءات المثيرة للإستراتيجية النفطية التي تبناها المحافظون هذه قد أماطت اللثام عن مدى ارتباط الإجراءات الخاصة بالعراق بمشروع أكبر لزيادة إنتاج النفط في الشرق الأوسط إلى أقصى حد تحت قيادة واشنطن. وخلال الهجوم الأولي، قصفت القوات الأمريكية خط الأنابيب الصغير بين العراق وسوريا، والذي كان منفذاً رئيساً للنفط العراقي[2]. هذا الهجوم جسد العداء الذي تكنه إدارة بوش حيال النظام السوري. وفي ظل عدم وجود تغيير على وضع سوريا بوصفها خصماً، مرت السنوات الثلاث التالية من دون أي جهد لاستعادة خط الأنابيب التأريخي. لم تحقق الإدارة الأمريكية للنفط العراقي، كما هو الحال السياسية التي هي جزء منها، نجاحاً ساحقاً (أو ربما حققته تماماً)، إذ أدى التدمير والتعطيل الذي أحدثه الغزو الأمريكي، وحل الشرطة، والجيش، والوكالات، والشركات الحكومية الأخرى، إلى توقف الإنتاج على نحو منتظم. وقد أدى الغموض الحاد بشأن نفط العراق مصحوباً بمشاكل أكبر في العرض (الذي حفز الغزو في المقام الأول) إلى إطلاق العنان لزيادة مستمرة بالأسعار. وعليه بدلاً من الانخفاض المأمول من 30 إلى 20 دولار للبرميل، اقترب سعر النفط في الأسواق الدولية من 100 برميل في أواخر عام 2007.

ومع استمرار الاحتلال، عكست إستراتيجية إعادة إنتاج النفط هذه التطورات السلبية من

(1) On Iraqi resistance to privatization, see Hiro, Blood of the Earth: The Battle for the World's Vanishing Oil Resources (New York:Nation Books, 2007), 144–48; for Iraqi public opinion, 145.

(2) Ben Lando, «Baghdad vs. Irbil Begins... Lukoil Getting Itchy for W. Qurna.. The Fate of Basra and Kirkuk... ,» Iraq Oil Report, December 12, 2007, http://iraqoilreport.com/200712/12//baghdad-vs-irbil-begins-lukoil-getting-itchy-for-w-qurna-the-fate-of-basra-and-kirkuk/.

دون أن تنحرف عن الهدف طويل الأجل المتمثل في زيادة الإنتاج الكبير تحت رعاية شركات النفط الدولية.

الجائزة

وفقاً لتقديرات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية في العام 2006، كان لدى العراق 115 مليار برميل من الاحتياطات النفطية المؤكدة ـ أي النفط المعروف بوجوده والذي يمكن استخراجه بالطرق المتاحة ـ وهو ثالث أكبر احتياطي في العالم (بعد المملكة العربية السعودية وإيران). ويقع نحو ثلثا هذه الاحتياطيات المعروفة في جنوب العراق ذي الأغلبية الشيعية، والثلث الأخير في الشمال في المحافظات الكردية الثلاث. وحتى لو كانت هذه التقديرات مبالغاً فيها، كما يعتقد بعض الخبراء المطلعين، فان حقول النفط العراقية ستكون بالتأكيد قادرة على إنتاج أكثر بكثير من 2.5 مليون برميل التي كان نظام صدام حسين يستخرجها كل يوم.

مع ذلك، تم استكشاف حوالي 10 % فقط من نفط البلاد بحلول عام 2003، وكانت هناك أسباب كثيرة للاعتقاد بأن الأساليب الحديثة ـ التي لم تطبق منذ بداية الحرب العراقية ـ الإيرانية في العام 1980 ـ قد تكشف كميات أكبر من النفط. وقد تراوحت تقديرات الاكتشافات الجديدة المحتملة التي قدمها المسؤولون من الحكومات المختلفة المعنية من 45 مليار إلى 214 مليار برميل إضافي، اعتماداً على المصدر، لكن بعض الخبراء غير الحكوميين يرون ان الاحتياطيات العراقية تتجاوز 400 مليار برميل. وإذا كان هذا الرقم الأخير صحيحاً، فمن المحتمل أن يصبح العراق أكبر مصدر للنفط في العالم. وحتى لو كانت الأرقام الأكثر تحفظاً صحيحة، فان العراق سيكون البلد الأكثر قدرة على توسيع الإنتاج لتلبية المتطلبات المتزايدة في السوق العالمية[1].

وقد اعترض بعض الخبراء على تلك التقديرات، إذ اعتقدوا ان جميع الأرقام الخاصة باحتياطيات النفط في الشرق الأوسط مبالغ فيها بشدة بسبب المزايا التي تعود على البلدان التي أعلنت أن لديها كميات كبيرة من الموارد التي لم يتم استغلالها بعد. وكان هؤلاء الخبراء

(1) United States Energy Information Administration, «Country Analysis Briefs: Iraq,»(last updated June 2006) http://www.eia.doe.gov/emeu/cabs/Iraq/Full.html.

المتشائمون يميلون إلى تقدير الاحتياطات المؤكدة عند أقل من ثلث الكميات المزعومة، وبمثل، النسبة من التخفيض فيما يتصل بالاحتياطات التي لم تكتشف بعد[1]. ومع ذلك حتى إذا ما كان هذا التخفيض دقيقاً، فإن ذلك من شأنه أن يجعل من النفط العراقي أكثر قيمة، لأن أي نقص في العرض سيكون ذا وطأة أكثر شدة.

يعد النفط العراقي ذا جودة عالية جداً، بالنسبة للجزء الأكبر منه. علاوة على ذلك، فإن حقول النفط القائمة والمحتملة رخيصة للغاية. وقد أشار جيمس بول (James Paul)، وهو عضو في جماعة رصد السياسة الدولية، التابعة لمنتدى السياسة العالمية، إلى أنه «وفقاً لمجلة النفط والغاز، فإن شركات النفط الغربية تقدر أنها تستطيع إنتاج برميل النفط العراقي بكلفة أقل من 1.5 دولار وربما أقل من دولار واحد... وهذا مشابه لتكاليف الإنتاج في المملكة العربية السعودية وهي أقل من أي بلد آخر»[2].

قبل الحرب، كان سعر النفط الخام حوالي 30 دولار للبرميل، لكنه ارتفع وعلى نحو مضطرد بعد الغزو الأمريكي، مقترباً من 100 دولار في خريف عام 2007. وإذا ما كانت التقديرات الرسمية للاحتياطيات العراقية دقيقة، حينها ستكون الأرباح هائلة حتى من دون وجود اكتشافات جديدة، إذ ستبلغ القيمة الإجمالية للعائدات 3 ترليون دولار ـ عند سعر 30 دولار للبرميل الواحد. ومع الاكتشافات الجديدة تصل التقديرات الأكثر تفاؤلاً إلى قيمة 30 ترليون دولار ـ عند مستوى أسعار عام 2007.[3]

(1) See Matthew Simmons, Twilight in the Desert (Hoboken, NJ: Wiley, 2006); Jingyao Gong and Larry Gerken, «GIS in an Overview of Iraq Petroleum Geology,» Search and Discovery 10041 (2003), http://www.searchanddiscovery.net/documents/gong03/images/gong03.pdf.

(2) James A. Paul, «Oil in Iraq – The Heart of the Crisis,» Global Policy Forum, December 2002, http://www.globalpolicy.org/security/oil/200212/heart.htm. See also, James A. Paul, «The Iraq Oil Bonanza: Estimating Future Profits,» Global Policy Forum, January 28, 2004, http://www.globalpolicy.org/security/oil/ 20040128/oilprofit.htm.

(3) حتى لو صدقت التقديرات الأكثر تشاؤماً ولم يك للعراق خلا ثلث الاحتياطيات المدرجة رسمياً، فان هذه الأخبار مع الأخبار المتصلة بالاحتياطيات المخفضة في جميع أنحاء الشرق الأوسط، من شأنها أن تضمن زيادة هائلة في الأسعار تتجاوز تلك التي تم الوصول إليها بالفعل في العام 2007. وفي ظل هذه الظروف قد يرتفع سعر النفط إلى مستوى 100 دولار، وربما إلى مستوى 200 دولار للرميل الذي توقعه العديد من خبراء النفط. وفي هذه الحالة حتى الإحتياطي البالغ ثلث من الحجم المُعلن عنه سيكون بقيمة عدة ترليونات من الدولارات.

وبمجرد أن أطاح الغزو بنظام صدام حسين، أصبحت الأسئلة الرئيسة هي: من سيتحكم باستخراج النفط العراقي؟ من سيقرر أي العملاء سيحظون بالامتيازات؟ من سيجني الأرباح؟ وهل يمكن للعراق زيادة معدل إنتاجه على نحو كبير؟ من وجهة نظر الحكومة الأمريكية لاجدال في الأمر. إذ كان للولايات المتحدة الحافز كله في انتزاع السيطرة على النفط من الحكومة العراقية وتسليمها إلى شركات النفط. والأخيرة بدورها لديها الرغبة في الاستحواذ. في ظل السوق الذي كان ينمو على نحو أكثر غموضاً وتنافسية، فان أي شركة قادرة على المطالبة بجزء كبير من غنائم النفط العراقي يمكن أن تزيد من حصتها وأرباحها على نحو كبير في السوق.

وفي ظل حكم صدام حسين، لم يحقق النفط العراقي قدرات حقوله النفطية المؤكدة قط. فقد كان من شأن الهدف المتواضع لصناعة النفط في البلاد أن تستمر في الوصول إلى سقف إنتاج 3.5 مليون برميل في اليوم، وهو المستوى الذي أدركه في العام 1979، ولكن الاضطرابات الناجمة عن الحرب العراقية ـ الإيرانية في الثمانينيات من القرن العشرين، وعقوبات الأمم المتحدة بعد حرب الخليج في العام 1991، حدت بشدة من الإنتاج. منذ أواخر التسعينيات من القرن المنصرم وحتى الغزو عام 2003، بلغ معدل الإنتاج العراقي حوالي 2.5 مليون برميل في اليوم[1].

وبالتأكيد كانت المعرفة بهذا المستوى المتدني من الإنتاج أحد العوامل الكامنة وراء تنبؤات وزير الدفاع بول وولفويتز قبل الحرب، بأن غزو العراق واحتلاله سيكون مدفوع الثمن. إذ كان وولفويتز يأمل في زيادة سريعة في إنتاج النفط لحقبة ما بعد الحرب تصل إلى 3.5 مليون برميل في اليوم (بسعر 30 دولار للبرميل الواحد من النفط في ذلك الوقت، أي ما يقرب 40 مليار دولار سنوياً من الإيرادات)[2]. إن التوسع المتوقع في مستويات الإنتاج (بمجرد وصول عمالقة النفط إليه) سيصل إلى 6.5 مليون برميل، ومن خلال تطوير حقول نفطية جديدة أو الاستغلال الأكثر كفاءة للحقول الحالية، ستنطوي على إمكان تغطية التكاليف العسكرية على المدى القصير أكثر من المتوقع، فيما سيعطي إدارة بوش زخماً قوياً في مضاعفة إنتاج الشرق الأوسط من النفط ـ الأمر الذي من شأنه أن يضع هدف الجمع بين سياسة الطاقة والسياسة العسكرية، التي توخاها التحالف وفريق تشيني للطاقة والإدارة، موضع التنفيذ.

(1) Michael Klare, Blood and Oil, (New York: Holt, 2004), 94–7; Hiro, Blood of the Earth, 117–45.

(2) Wolfowitz, «Testimony.»

خطة الهجوم

في العام 2002 بعد عام واحد فقط من انتهاء فريق عمل الطاقة التابع لتشيني، وقبل إعلان الولايات المتحدة رسمياً قرارها بغزو العراق، أنشأت وزارة الخارجية «جماعة عمل بشأن النفط والطاقة» بوصفها جزء من مشروعها بشأن مستقبل العراق. جمعت بين كل من العراقيين المنفيين المؤثرين، والمسؤولين الحكوميين في الولايات المتحدة، والاستشاريين الدوليين المرتبطين بشركات النفط الكبرى. (وقد أصبح العديد من الأعضاء العراقيين في الجماعة، ليس من قبيل المصادفة، جزءا من الحكومة العراقية المدعومة من الولايات المتحدة). وكانت نتيجة المشروع «مسودة إطار عمل لسياسة النفط العراقية»، التي من شأنها أن تشكل الأساس لإستراتيجية الطاقة التي ستواصل إدارة بوش الضغط من أجل تبنيها في خلال السنوات القليلة الأولى من الاحتلال[1].

وقد كلفت وزارة الخارجية شركة بيرنغ بوينت، وهي شركة استشارية دولية لها صلات جيدة، بتطوير برنامجاً عملياً من شأنه ليس المحافظة على الإنتاج العراقي فحسب، بل وزيادة إنتاجه بعد الغزو مباشرة، وهذا من شأنه أيضاً أن يشجع شركات النفط الكبرى على استثمار مبالغ ضخمة من رأس المال التنموي في سبيل زيادة الإنتاج العراقي إلى الضعف أو ثلاثة أضعاف في المستقبل القريب. وكان الحل الذي توصلوا إليه هو استخدام اتفاقيات تقاسم الإنتاج (PSAs)، وهي شكل من أشكال الخصخصة المؤقتة التي نقلت جميع عمليات صنع القرارات المتعلقة بالتنمية ومعدل الإنتاج إلى أصحاب الاستثمارات الخاصة، فيما تركت الملكية التقنية في أيدي الحكومة المضيفة.

تم وضع اتفاقيات المشاركة في الإنتاج أصلاً للظروف التي تنطوي على احتمالية كبيرة بأن يكون التنقيب عن النفط مكلفاً للغاية أو حتى يفشل، و/ أو حيثما يكون من المرجح أن

(1) Greg Muttit, «When It Comes to Oil, the U.S. Administration Is Bypassing Democracy in Iraq,» Foreign Policy in Focus, August 28, 2006, http://www.car bonweb.org/showitem.asp?article=208&parent=39.
For an excellent discussion of PSAs, see Greg Muttitt, «Crude Designs: The Rip-Off of Iraq's Oil Wealth,»Platform (with Global Policy Forum), November 2005, http://www.globalpolicy.org/security/oil/2005/crudedesigns.htm; see also Muriel Mirak-Weissbach, «Cheney's Oil Law for Iraq Is Neocolonial Theft,» Global Research.ca, October 8, 2007, http://www.globalresearch.ca/index.php? context=va&aid=7008.

يكون الاستخراج باهظ الكلفة[1]. حيث تتعهد شركة المتعاقدة بتوفير رأس المال الاستثماري للمشروع واستيعاب جميع الخسائر إذا لم يتم العثور على النفط. وللتعويض عن المخاطر الضخمة في مثل هذا المشروع، عادة ماتعطى الشركة المتعاقدة عقد إيجار طويل الأجل (عادة بين خمسة عشر وثلاثين سنة) في حقل النفط، مع حقوق ملكية كاملة تقريباً. تقوم الشركة باتخاذ القرارات بشأن النهج المتبع في التنقيب والحفر، ومن ثم إذا ماتم العثور على النفط، فأنها تسيطر على عملية الاستخراج والبيع، وتتخذ القرارات البالغة الأهمية بشأن معدل الاستخراج، وتسعير النفط المستخرج، والعملاء الذين سيتسلّمون النفط المقدم.

يضمن لبلد الترخيص نسبة من الأرباح، إذا ماتم استخراج النفط وبيعه. وعادة ما تكون هذه النسبة منخفضة جداً، إذ غالباً ماتكون أقل من النصف إلى حد كبير، حتى تسترد الشركة المستثمرة تكاليف الاستكشاف والحفر. وبعد استيفاء هذه التكاليف، تزداد نسبة البلاد، على الرغم من انها لاتقترب من مستوى عائدات الصناعات النفطية المؤممة. وفي بيئة الإنتاج الحالية تظل معظم حقول النفط منتجة لحوالي ثلاثين عاماً. ومن ثم من المرجح أن تستمر اتفاقيات تقاسم العائدات PSA عادة خلال معظم الحياة الإنتاجية لحقول النفط، بحيث يعمل هذا النوع من الخصخصة المؤقتة في الواقع مثل امتيازات النفط القديمة التي قامت بالتوقيع بالتنازل عن الملكية، والتي أصبحت لعنة عليها من بين جميع أعضاء أوبك في السبعينيات والثمانينيات من القرن المنصرم.

وبالنسبة للمخططين الأمريكيين، فان اتفاقات تقاسم الإنتاج PSAs تعد بمثابة الأداة المثالية التي يمكن من خلالها تلبية جميع احتياجاتهم على المدى الطويل. قد يترك الاحتلال حقول النفط الحالية ـ على المدى القصير على الأقل ـ في أيدي الشركات المملوكة للحكومة، ومن ثم الحفاظ على الإنتاج وتجنب الاحتجاجات الشعبية. وبما الحقول الحالية لا تملك سوى جزء صغير من الاحتياطات المؤكدة، فان اتفاقات تقاسم الإنتاج PSAs يمكن أن يتم إبرامها مع الشركات النفطية الكبيرة والثرية التي تستطيع الوصول إلى كميات هائلة من رأس المال

(1) For an excellent discussion of PSAs, see Greg Muttitt, «Crude Designs: The Rip-Off of Iraq's Oil Wealth,»Platform (with Global Policy Forum), November 2005, http://www.globalpolicy.org/security/oil/2005/crudedesigns.htm; see also Muriel Mirak-Weissbach, «Cheney's Oil Law for Iraq Is Neocolonial Theft,» Global Research.ca, October 8, 2007, http://www.globalresearch.ca/index.php? context=va&aid=7008.

الاستثماري (كأرباح محتجزة أو رؤوس أموال مستلفة بسهولة) لتطوير هذه الحقول المؤكدة الاحتياطيات لجعلها تعمل على خط الإنتاج بسرعة، ومن ثم تعزيز الإنتاج العراقي على نحو كبير في غضون بضع سنوات.

ومن المتوقع أن تحتضن صناعة النفط اتفاقات تقاسم الإنتاج PSAs، بمجرد أن يقوم الاحتلال بنجاح برعاية قبول تلك الاتفاقات من جانب الحكومة العراقية والشعب العراقي. كانت هناك العديد من المغريات للشركات، فالعقود ستكون مربحة للغاية، لأنها ستسمح للشركات بالحصول على حصة كبيرة من العائدات التي كانت تحتكرها الحكومة العراقية في السابق، كما لا يوجد هناك خطر كبير لأن حقول النفط العراقية كبيرة ومثبتة بالفعل، والنفط عالي الجودة ويسهل استخراجه، إذ سيكون للشركات سيطرة كاملة تقريباً على عمليات صنع القرار ومن دون قيود، الأمر الذي يضمن أقصى قدر من الأرباح، إذ ان طول مدة العقد يضمن أرباح طويلة، وسيحمي القانون الدولي العقود، بحيث لاتتمكن الحكومات المتعاقبة من تقويض مزاياها الإيجابية أو إلغائها، وأتاحت الإجراءات المحاسبية لهم إضافة الموارد النفطية التي جرت وفقا لاتفاقيات تقاسم الإنتاج PSAs، إلى خزينها من الاحتياطيات المؤكدة، بحيث يتم إدراجها في أسعار أسهم الشركات كما لو كانت مملوكة بالكامل. وبوجود هذا النوع من المكافآت، يمكن أن يتوقع من شركات النفط الضخمة أن تستثمر وبسخاء في التطوير السريع والمتطور لحقول النفط العراقية غير المستغلة.

تنفيذ الخطة

للأسف، فان الحكومة العراقية الجديدة، التي سيختارها مسؤولو الاحتلال الأمريكي بعد عام من الغزو بدا من المؤكد انها ستعارض خطة استخدام اتفاقيات تقاسم الإنتاج لتطوير الصناعة النفطية. ففي المقام الأول، إذ لا توجد جماعة حاكمة تتطلع إلى الحد من سلطتها. إذ بعد ثلاثين عاماً من سيطرة أوبك على النفط في الشرق الأوسط، اعتاد كل من النخبة العراقية والمواطنين على ممارسة هذه السلطة، لذا لن تكون متحمسة لنقلها إلى شركات النفط التي كانت تتولى صراحة استنزاف مصدر الثروة الرئيس للبلاد.

ثانياً، ان الأرباح المذهلة التي يتوقع أن تحصل عليها شركات النفط جراء سيطرتها على استخراج النفط، سيكون على حساب الحكومة العراقية. وفي الوقت الذي يستمر فيه جيران الحكومة العراقية جني الأرباح الناجمة عن استخراج النفط الخام وبيعه، إلا أنها (الحكومة العراقية) ستشارك الأرباح ـ التي غالباً ماتتنازل فيه عن حصة الأسد ـ لشركات النفط.

أخيراً، من شبه المؤكد ان الحكومة الجديدة ستعارض خطة إدارة بوش لزيادة الإنتاج على نحو كبير. ففي التسعينات من القرن الماضي أصبح جميع منتجي أوبك، وحتى حليف الولايات المتحدة الأكثر إخلاصاً، المملكة العربية السعودية، أكثر حساسية حيال إمداداتهم النفطية المحدودة، كما ان الطلب المتزايد سيزيد من الأسعار على أساس ثابت. ونتيجة لذلك فانه على المدى القصير، لم يكن لديهم اهتمام كبير في زيادة الإنتاج على نحو كبير، لأنه سيخفض الأسعار ومن ثم يقلل عوائدهم. كذلك الحال لم يكن لديهم اهتمام كبير في زيادة الإنتاج على المدى الطويل، لأن هذه الزيادات قد تعيق الاتجاه التصاعدي في الأسعار.

ونظراً لهذا الاهتمام بتأخير استخراج الاحتياطيات المحدودة، فان حكومات الشرق الأوسط لم تكن راغبة في استثمار الكميات الضخمة من رأس المال اللازم للحد الأقصى من عمليات الاستخراج. فهم يفضلون تطوير حقول جديدة بوتيرة معتدلة، ربما ببطء، ببساطة بالقدر اللازم لاستبدال الحقول القديمة التي ستنفد. حتى النظام العراق الأكثر امتثالاً من المحتمل أن يقاوم تنفيذ اتفاقيات تقاسم الإنتاج PSAs الذي يسمح لشركات النفط الخارجية بالمطالبة بنصيب أكبر من الأرباح، في الوقت الذي تستنزف احتياطاته وتقلص من عائدات نفطه على نحو كبير في المستقبل.

ولهذا السبب فإن الحكومات تبدي استعدادها لتنفيذ اتفاقيات تقاسم الإنتاج PSAs فقط عندما يكون استكشاف النفط واستخراجه محفوفاً بالمخاطر. وإذا لم يكن لدى البلد المضيف الخبرة أو الموارد المالية اللازمة للقيام بمثل هذا المشروع المحفوف بالمخاطر، فان اتفاقيات تقاسم الإنتاج PSAs ستستخدم لحث الشركات الخارجية على الاضطلاع بهذه المهمة.

على الرغم من ذلك ولاشرط من هذه الشروط مطبق في العراق. إذ ان المستودعات الضخمة من النفط يمكن الوصول إليها بسهولة بالإساس، ومن المرجح اكتشاف حقول جديدة وتطويرها بسهولة. وهذا السبب الكامن وراء عدم استخدام أي من جيران العراق قط اتفاقيات تقاسم الإنتاج PSAs سابقاً. إذ دفعت كل من المملكة العربية السعودية، والكويت، وإيران، والإمارات العربية المتحدة للشركات المتعددة الجنسيات سعراً ثابتاً من أجل استكشاف وتطوير حقولها النفطية وأصبحت جميع الأرباح عائدات حكومية.

وقد سوّغ المدافعون عن استخدام اتفاقيات تقاسم الإنتاج PSAs في العراق بحجة ان 20 مليار دولار ستكون ضرورية لتطوير الحقول النفطية على نحو كامل، وان إبرام اتفاقيات

تقاسم الإنتاجPSAs على نحو مناسب هي السبيل الوحيد لجذب مثل هذه الجرعات الكبيرة من رؤوس الأموال الاستثمارية في ظل الظروف الخطيرة بعد سقوط نظام صدام حسين[1]. علاوة على ذلك، فإنّ العراق لا يستطيع أن يولد الأموال من العوائد الحالية، ولا يستطيع كذلك الاقتراض بدل إيرادات نقدية لاحقة، لأن صدام حسين راكم ديون على العراق بقيمة 120 مليار دولار فضلاً على التعويضات المترتبة عليه جراء غزو الكويت. والطريقة الوحيدة لتوليد رأس المال تتمثل في منح شركات النفط متعددة الجنسيات اتفاقيات تقاسم الإنتاجPSAs التي من شأنها أن تجعل المشروع يستحق المخاطرة.

ومع ذلك، بدا هذا التوكيد ليس إلا تمويهاً[2]. إذ لم تك شركات النفط الكبرى مستعدة للاستثمار في العراق على الفور، بغض النظر عن مدى نجاح الصفقة، لأن لديها العديد من الأسباب للشك في ضمان حقوقها النفطية بمجرد استقرار الوضع في العراق. ومع ذلك حينما يستقر الوضع في العراق بما فيه الكفاية ليسمح بتطوير النفط على نحو منظم ـ أي عندما تكون الأمور هادئة بما يكفي لبدء العمل باتفاقيات تقاسم الإنتاج PSAs ـ لن تكون هناك حاجة إلى تلك الاتفاقيات PSAs، لأن الحكومة لن تواجه مشكلة في جذب رأس المال الاستثماري لتطوير احتياطيات يمكن أن تزيد قيمتها على 10 ترليون دولار.

هذا التعارض في المصالح الواضح جداً جعل المخططين في واشنطن غير متأكدين من أن أكثر الحكومات المتعاملة معهم امتثالاً ستكون مستعدة لمضاعفة الإنتاج واتباع نهج القيادة الأمريكية في بيعه. وإذا ما كان بالإمكان تنفيذ اتفاقيات تقاسم الإنتاج PSAs، فمن شأنها أن تحل هذه المشكلة، وسوف تقدم إجابة أيضاً ـ والأهم من ذلك بكثير ـ على النصف الثاني من حجة جرينسبان، بشأن أهمية استبدال صدام التي مفادها: إنه من الضروري بمكان إخراجه من «موقع السلطة» فهو يتحكم بإنتاج النفط[3]. ان اتفاقيات تقاسم الإنتاج PSAs ليس من شأنها تسليم الحقول النفطية في أيدي الشركات النفطية الغنية المتلهفة لاستخراج أكبر كميات من النفط بأسرع وقت ممكن فحسب، بل فانه سيسحب عملية صنع القرار من أيدي أي حكومة.

(1) Christian Parenti,«Who Will Get the Oil?,» Nation, March 19, 2007.

(2) Muttit, «Crude Designs.»

(3) Greenspan and Klein, «Alan Greenspan vs. Naomi Klein,» On the Iraq War, Bush's Tax Cuts, Economic Populism, Crony Capitalism and More,»Democracy Now!, September 24, 2007, http://www.democracynow.org/article.pl?sid= 071412226/24/09/.

الحملة الأولى للاستحواذ على النفط العراقي

في ضوء هذا التأريخ، لاغرابة أبداً في الطريقة التي انطلقت فيها الولايات المتحدة لوضع خطتها موضع التنفيذ بمجرد أن وصلت قواتها إلى بغداد[1]. بعد مدة وجيزة من إعلان الرئيس بوش «انتهاء العمليات القتالية الرئيسة في العراق»، أصدر بول بريمر سلسلة من القوانين المصممة، من بين أمور أخرى، لدفع عجلة تطوير النفط العراقي. وفي الوقت الذي ترك فيه آبار النفط التي تديرها شركة نفط الشمال وشركة نفط الجنوب، الشركتان الحكوميتان العراقيتان اللتان كانتا تديرانها خلال الثلاثين سنة الماضية، ترك ما تبقى من مصافي النفط وخطوط الأنابيب والشحن إلى شركة هاليبرتون (Halliburton) التابعة إلى شركة كي بي آر KBR. وبدأ التفاوض على اتفاقيات تقاسم الإنتاج التي من شأنها أن تضع الاحتياطيات الثمينة غير المطورة في العراق تحت سيطرة شركات النفط الأجنبية[2].

غير أنّ كل هذه الجهود سرعان ما أحبطت بسرعة، بسبب التمرد المتنامي والمقاومة المدنية. وسرعان ما توحد العمال العراقيون ـ على الرغم من ان بريمر مدد حظر صدام حسين على النقابات في الشركات المملوكة للدولة، ليكون أحد جوانب الدكتاتورية سعيداً بالبقاء سليماً. وسرعان قام العمال بإعادة حقول النفط الجنوبية وخطوط الأنابيب للعمل مرة أخرى حتى قبل وصول شركة كي بي آر KBR إلى الموقع. ثم قاوموا بنجاح نقل واجبات إدارة خطوط الأنابيب والموانئ إلى الشركات الأجنبية. وفي لحظة جديرة بالاهتمام، رفض عمال النفط في الواقع تلقي أوامر من مسؤولي شركة كي بي آر KBR، وأوقفوا أي صادرات من مركز البصرة النفطي. وبعد إضراب لمدة يومين، انسحب مسؤولو شركة كي بي آر KBR، ومن ثم حافظوا على وظائفهم (التي كانت مهددة بسبب سياسية شركة كي بي آر KBR الرامية إلى توظيف المدراء الغربيين والعاملين من جنوب شرق آسيا)، وعملوا كذلك على الحفاظ على سيطرة شركة نفط الجنوب المملوكة للدولة على العمليات في المنطقة. وفيما بعد تم إلغاء عقد إدارة شركة كي بي آر KPR وتخلى بريمر عن جهوده لنقل إدارة المنشآت إلى شركة خارجية[3].

(1) Holland, «Bush's Petro-Cartel Almost Has Iraq's Oil.»

(2) Klare, Blood and Oil, 99–105; Mirak-Weissbach, «Cheney's Oil Law for Iraq Is Neocolonial Theft.»

(3) David Bacon, «Oil for Freedom,»Progressive, October 2005.

وفي الوقت نفسه، فان التمرد المتنامي، القائم على الاعتقاد الذي ساد أصلاً بان الهدف الرئيس للاحتلال هو سرقة النفط العراقي، بدأ بشن هجمات ممنهجة على أنابيب النفط التي تمر عبر المناطق ذات الأغلبية السنية في البلاد. وفي غضون أشهر قليلة، توقفت جميع صادرات النفط في الجزء الشمالي من العراق ـ وظلت خطوط أنابيب التصدير الشمالية غير صالحة للاستعمال منذ ذلك الحين. فيما تم حماية خطوط الأنابيب في الجنوب من قبل العمال الذين لديهم علاقات جيدة مع المقاومة الشيعية الرئيسة في الجزء الجنوبي من البلاد، والذين دعوا إلى استمرار صادرات النفط طالما تولت الشركة المملوكة للدولة مسؤولية ذلك.

وكان اللاعب الرئيس الآخر في السياسة النفطية العراقية خلال هذه السنوات الأولى هو الشركات الأمريكية الكبرى المشاركة فيما يسمى بإعادة إعمار العراق، ولاسيما شركتي هاليبرتون وبكتل (Bechtel). وقد استلمت تلك الشركتين المقربتين بعلاقتيهما الوثيقة مع إدارة بوش أجوراً ضخمة لإعادة تأهيل منشآت النفط المخربة أو المتضررة[1]. ومن دون أي فشل تقريباً، اختارت تلك الشركتين عدم إصلاح المصانع القائمة محلياً أو التي توظف الفنيين العراقيين المهرة الذين حافظوا ببراعة على هذه المرافق خلال أكثر من اثني عشر عاماً من عقوبات الأمم المتحدة التي حرمت البلاد من قطع الغيار المطلوبة [2]. وبدلًا من ذلك عملت تلك الشركتين بموجب اتفاقيات الكلفة الإجمالية (المرابحة)، التي تضمن معدل ربح ثابت بغض النظر عن تكلفة العملية في نهاية المطاف، والتي في سياقها تفضل وضع معدات مكلفة وجديدة ومسجلة الملكية. ومن ثم في ظل غياب أي إشراف خارجي، قاموا بصرف نفقات ضخمة وفشلوا في كثير من الأحيان في إتمام عقودهم، تاركين منشآت النفط التي كانوا يقدمون خدماتهم لها، بلا إصلاح أو أصلحوها جزئياً ـ وتم تجهيزها بتكنولوجيا لايمكن للفنيين المحليين استخدامها. أما المنشآت النفطية المتضررة، ولاسيما في الشمال حيث لا يمكن لأي جهة حمايتها، فقد تركت من دون إصلاح.

وفي الوقت نفسه، رفضت شركات النفط الكبرى دعوة بريمر لاستثمار أموالها في المشاريع العراقية، مشيرة إلى ان التمرد ونشر الفوضى جعل قرار القيام مثل هذه الاستثمارات غير

(1) Michael Schwartz, «How the Bush Administration Deconstructed Iraq,» Tom-Dispatch, May 18, 2006, found at http://www.tomdispatch.com/post/84463/ michael_schwartz_on_dismantling_iraqi_life.

(2) Klein, Shock Doctrine, 347–49.

عقلاني. كما ان هذه الشركات تدرك تماماً ان نظام بريمر في بغداد يفتقر إلى صلاحية واضحة لتوقيع عقود معهم، إذ ان القانون الدولي يطلب من سلطات الاحتلال بعدم تغيير القوانين الأساسية في البلد الذي تحتله. إن رغبة بريمر بتجاهل قوانين البعثيين الموجودة سابقاً والتي أبقت كل الإنتاج النفطي بيد الدولة ولم تتقاسمه شركات النفط، لأنه حتى اتفاقيات تقاسم الإنتاج PSAs المُحكمة من الممكن إبطالها بوصفها غير قانونية في المحاكم الدولية التي كان من المتوقع أن تحميهم. وهذا بدوره يعني أن استثماراتهم قد تتعرض للخطر عندما تتولى الحكومة العراقية على السلطة الشرعية[1].

جزئياً على الأقل بسبب رفض شركات النفط هذه التوقيع على عقود تنموية- عينت الولايات المتحدة مجلس الحكم الانتقالي، الذي طُلب منه الموافقة على توجيهات بريمر، بما في ذلك برنامجه النفطي، ومن ثم المصادقة العراقية على السياسة الأمريكية. إلا أن هذا لم يطمئن شركات النفط بما فيه الكفاية، لذا في نهاية المطاف قام بريمر بنقل «السيادة»، في يونيو / حزيران 2004، إلى حكومة عراقية مؤقته عينتها الولايات المتحدة برئاسة عميل وكالة المخابرات المركزية السابق والمنفي العراقي إياد علاوي. تبني رئيس الوزراء الجديد سياسة بريمر، داعياً صراحة الشركات النفطية إلى توقيع اتفاقيات تقاسم الإنتاج PSAs، ولكن من دون جدوى. إذ لم تكن الشركات النفطية العالمية أكثر ثقة في مستقبل علاوي مما كانت عليه في عهد بريمر، ولم تكن راغبة في المخاطر برؤوس أموالها في مثل هذه الظروف الخطيرة والملتبسة قانونياً.

نتيجة لذلك، فشلت الجهود التي بذلتها إدارة بوش في العاملين الأولين لفتح صناعة النفط العراقية على نحو مخيف. وقد بقي خط أنابيب النفط الشمالي مغلقاً جراء التمرد، بواقع أكثر من 226 هجوم[2]. فيما بقي خط الأنابيب الجنوبي مفتوحاً ويضخ النفط، لكن منع أي تدخل مقاولين خارجيين إلى نظام الإنتاج القائم. وفشلت هاليبرتون وغيرها من المقاولين في إعادة

(1) Steve Quinn, «Safe Iraq Said Needed for U.S. Investment,» Associated Press, June 27, 2006. United States Energy Information Administration, «Country Analysis Briefs: Iraq,» (updated June 2006), http://www.eia.doe.gov/emeu/cabs/ Iraq/Full.html.

(2) Brookings Institution, Iraq Index: Tracking Variables of Reconstruction & Security in Post-Saddam Iraq, (Washington D.C.: Brookings Institution, August 30, 2007), http://www3.brookings.edu/fp/saban/iraq/index20070830.pdf, 29.

المرافق المغلقة إلى العمل. وإبان هذه الحقبة غير المستقرة، رفضت شركات النفط العالمية التوقيع على أي عقود تطوير جديد.

ونتيجة لذلك لم يقترب الإنتاج حتى من 2.5 مليون برميل التي تمكن نظام صدام حسين من استخراجها في أسوأ أيامه. وفي الواقع لم يكن هناك شهر واحد تجاوز فيها الإنتاج 2 مليون برميل. وفي السنة الثالثة والرابعة من الاحتلال، تحسن الإنتاج نوعاً ما، لكن لشهر واحد فقط وصل فيها الإنتاج إلى 3.5 مليون برميل التي توقعها وولفويتز أن تتحقق بوصفها معدلاً للإنتاج على الفور[1].

التعامل مع الحكومة العراقية

من الصعب الحكم على مدى مساهمة عجز بريمر فرض الخطط الموضوعة لصناعة النفط العراقية في قرار إدارة بوش بالتخلي عن خططها لبريمر ليكون ـ كما قال المؤرخ خوان كول (Juan Cole) ـ «ماك ارثر (MacArthur)[2] في بغداد لعدة سنوات». لم يتم القيام بأي شيء جوهري على صعيد النفط حتى كانون الثاني / يناير عام 2005، عندما تم الانتهاء من أول انتخابات لحكومة عراقية مؤقتة. وعلى الفور تقريباً، بدأ المسؤولون الأمريكيون حملة جديدة «للاستحواذ.... على حقول النفط والغاز الموجودة والجديدة» في العراق[3]. وخشية من أن ينظر إليها على أنها تفرض خصخصة النفط على الشعب العراقي، فقد أعدت إدارة بوش إستراتيجية من شأنها أن تجند المجتمع الدولي في الضغط على الحكومة العراقية الجديدة، والسلطات الإقليمية، وفي المحافظات في سبيل تبني برنامجها.

انطوت هذه الإستراتيجية على جعل صندوق النقد الدولي IMF لاعباً رئيساً في السياسة النفطية العراقية[4]. ومن خلال القروض في الثمانينيات والتعويضات المفروضة على غزو

(1) Ibid., 39, see also Brookings, Iraq Index, October 29, 2007, 39.

(2) دوغلاس ماكارثر (26 يناير 1880 - 5 أبريل 1964) كان جنرال أمريكي. كان قائد جيش الولايات المتحدة الأمريكية في ثلاثينات القرن العشرين ولعب دوراً بارزاً في حرب المحيط الهادي أثناء الحرب العالمية الثانية. ساعد ماكارثر اليابان على بناء نفسها ووضع أسس نظام ديمقراطي فيها، كما كان له دور كبير في إصدار الأوامر لهيئته بوضع مسودة دستور اليابان. المترجم.

(3) Juan Cole, «A Mixed Story,» Informed Comment, January 30, 2005, http://www.juancole.com/200501//mixed-story-im-just-appalled-by.html.

(4) This account based on Zaid Al-Ali, «The IMF and the Future of Iraq,»Middle East

الكويت عام 1990 راكم صدام حسين ديناً داخلياً، وهو أكبر دين فردي في العالم، الأمر الذي يحتمل أن يكون عقبة كأداء محتملة أمام التعافي الاقتصادي، حتى في العراق الغني بالنفط. لذا كان أحد الخيارات المتاحة أمام الحكومة الجديدة هو الإعلان عن أن هذا الدين دين «بغيض[1]»، وهو مصطلح تقني في القانون الدولي يشير إلى الديون المتراكمة من قبل الحكام المستبدين بسبب مطامعهم الشخصية أو السياسية.

حرب صدام التوسعية ضد إيران، واستخدامه المال العام لبناء النصب والقصور المتفاخرة، ونقله المليارات إلى حساباته الشخصية، وفشله في الحفاظ على البنية التحتية للبلاد، كلها كانت أدلة واضحة على أنّ الدين كان بغيضاً بالفعل. وقد زعمت الولايات المتحدة أنّ لديها مايقرب من 40 مليار دولار منها، تحتفظ بها تسع عشرة دولة صناعية تعرف باسم نادي باريس للمقرضين. مع ذلك، بدلاً من السعي لإلغاء هذا الدين (والمبلغ المتبقي البالغ 80 مليار دولار) بالكامل، أرسلت إدارة بوش جيمس بيكر (James Baker)، وزير الخارجية في عهد جورج بوش الأب، إلى نادي باريس للتفاوض بشأن الإعفاء المشروط. وقد تمخّض الاتفاق عن إعفاء مبلغ 12 مليار دولار على الفور، إلا أنّه ترك 28 مليار دولار من ديون نادي باريس محجوزاً. وسيتم العفو عن 12 مليار أخرى إذا وقعت الحكومة العراقية على «البرنامج المعياري لصندوق النقد الدولي IMF» في حين سيتم إلغاء 8 مليارات دولار إضافية بعد ثلاث سنوات، إذا أكد صندوق النقد الدولي امتثال العراق. وحتى لو كان «ناجحاً» فإن ما يقرب من 8 مليار دولار ستظل مستحقة لنادي باريس ـ مع 80 مليار دولار غير مشمولة في الاتفاقية.

Report Online, December 7, 2004, http://www.merip.org/mero/mero120704.html, and Basav Sen and Hope Chu,«Operation Corporate Freedom: The IMF and World Bank in Iraq,»50 Years Is Enough Network, May 17, 2006, http://www.50years.org/ cms/ updates/story/320.

(1) الدين البغيض كما عرفه علماء الاقتصاد وعلماء القانون الدولي بأنه دين غير شرعي يكون عندما تتعرض دولة ما لدين عام أو دين وطني باسم الدولة ككل، حيث يكون قد اقترضه النظام لأغراض لا تخدم مصالح الأمة، وفي تلك الحالة لا يجوز الوفاء به، والقانون الدولي يعتبر هذه الديون ديونا شخصية للنظام يتحملها هو وليست الدولة ككل، وهو مفهوم يشبه كما في الحياة اليومية بعض العقود الباطلة التي يتم توقيعها تحت الإكراه. ومن أهم مبررات هذا الدين أنه عندما يكون هناك أحد الأنظمة الديكتاتورية الفاسدة المستبدة التي تحكم دولة ما، ثم تقرر منفردة أن توقع عقود دين لا يكون ذلك لتلبية احتياجات أو مصالح الدولة، بل يستخدم لتقوية النظام وقمع الانتفاضات الشعبية ويكون هذا الدين مكروها من كل أفراد شعب الدولة؛ حينها يكون هذا الدين غير ملزم للأمة بل هو دين للنظام فقط لا غير، أي أنه دين شخصي تعاقد عليه الحاكم ليس إلا؛ وبالتالي فإنه يسقط بسقوط النظام. المترجم

لم يكن من المفاجئ أن يشمل البرنامج المعياري لصندوق النقد الدولي على شرط أن تقر الحكومة العراقية تشريعات تتصل بسياسة الولايات المتحدة المألوفة فيما يتعلق بالنفط العراقي، بما في ذلك استخدام اتفاقيات تقاسم الإنتاج PSAs، بالإضافة إلى مجموعة من الأحكام الأخرى التي ستفرض الاستمرار ببرنامج الخصخصة لبريمر. وكان من بين أكثر العقوبات تعقيداً لأحكام صندوق النقد الدولي هي ما أعلنها بريمر وفشل في تنفيذها وهي: إنهاء سلة الخبز الاقتصادي التي تضمن لجميع الأسر العراقية أسعاراً مخفضة للوقود وبعض المواد الغذائية الأساسية. ففي أي مكان في العراق كان معدل البطالة يتراوح بين 30% و70% اعتماداً على المصدر، فيما كان معدل الأجور تحت 100 دولار شهرياً، ويشهد تصاعد في معدلات التضخم، والإعانات المقدمة في عهد صدام حسين تعني الفرق بين مستوى الكفاف الأساسي والكارثة بالنسبة لنسبة كبيرة من العراقيين. وقد لاحظ الصحفيان المستقلان باساف سين (Basav Sen) وهوب شو (Hope Chu): إن التحركات كما تبدو في الظاهر ان من شأنها أن تكون مفيدة للعراق ـ إلغاء الديون ـ إلا أنها في الواقع تستخدم بوصفها أداة لسيطرة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والدول الدائنة الغنية. لابل الأكثر من ذلك، إنهاء أداة تحكم ستستمر لمدة طويلة بعد انسحاب القوات المقاتلة الأمريكية»[1]. وقد وصف زيد العلي، وهو محام دولي يعمل في قضايا التنمية في العراق، الاتفاق بأنه «خير دليل على الكيفية التي يستخدم فيها العالم الصناعي الديون بوصفها وسيلة لإجبار الدول النامية على تسليم السيادة على اقتصادتها»[2].

وقد نددت الجمعية الوطنية، المنتخبة في كانون الثاني/ يناير عام 2005 بالاتفاقية، فور تفعيل عقد صندوق النقد الدولي، ووصفتها بأنها «جريمة جديدة ارتكبها الدائنون الذين مولوا القمع الصدامي». هذا التصريح القوي يعكس آراء ناخبي الجمعية، إذ أظهرت استطلاعات الرأي أن 76 بالمئة من العراقيين يعتقدون ان السبب الرئيس في غزو إدارة بوش للعراق كان «السيطرة على النفط العراقي»[3]. كما ندد المتمردون بصندوق النقد الدولي والولايات المتحدة.

إن الاحتجاج الذي أبداه البرلمان، والرأي العام السلبي، والمعارضة الشديدة للمتمردين لم تمنع الحكومة العراقية من المصادقة على الصفقة. ببساطة لأنها واجهت نفوذاً مؤسساتياً

(1) Sen and Chu, «Operation Corporate Freedom.»

(2) Al-Ali, «The IMF and the Future of Iraq.»

(3) Holland, «Bush's Petro-Cartel Almost Has Iraq's Oil.»

كبيراً للغاية. إذ بصرف النظر عن احتكار الولايات المتحدة العنف المؤسسي (فقد كانت قوات الشرطة والقوات العسكرية ضعيفة وغير فعالة في ظل سلطة الاحتلال)، فقد كان للولايات المتحدة السيطرة العملية على المالية العراقية. فإذا عارضت الحكومة العراقية حينها يمكن للولايات المتحدة ببساطة أن تستحوذ على معظم العائدات النفطية لخدمة الدين، ومن ثم إفلاس الحكومة. وعندما تم الإعلان عن الاتفاقية، احتج وزير النفط المؤقت ثامر الغضبان، وهو تكنوقراط مدرب في بريطانيا، علانية على الأحكام التي تقضي بإلغاء دعم الوقود والغذاء. وقد تم طرده في وقت لاحق.[1]

ثم بدأت الولايات المتحدة بالضغط على الحكومة العراقية لإعداد مسودة قانون النفط الذي يتفق مع المبادئ التوجيهية لصندوق النقد الدولي. ونظراً للمقاومة الكبيرة للفكرة ذاتها، تم إجراء هذا العمل سراً وقد وصف الصحفي المستقل جوشوا هولاند (Joshua Holland) هذه العملية بالقول:

بعد أشهر قليلة من انتخاب العراقيين أول حكومة دستورية، أرسلت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID (وكالة المساعدات الخارجية الرسمية الأمريكية) مستشار شركة بيرنغ بوينت (الشركة الاستشارية التي وضعت خطة الولايات المتحدة لسياسة النفط العراقية) لتزويد وزارة النفط العراقية بـ«المشورة القانونية والتنظيمية في صياغة مسودة إطار لقانون البترول والأمور المتعلقة بالطاقة بما في ذلك الاستثمار الأجنبي».... ولم يشهد البرلمان العراقي حتى الآن مشروع قانون النفط (حتى تموز / يوليو 2006)، لكن في ذلك الوقت... قد تم بالفعل مراجعتها والتعليق عليها من قبل وزير الطاقة الأمريكي سام بودماند (Sam Bodman)، الذي قام أيضاً «بالترتيب للدكتور الشهرستاني للاجتماع مع تسع شركات نفط كبرى بضمنها شركة شل (Shell)، وأكسون موبيل (ExxonMobil)، وشيفرون تاكساكو (ChevronTexaco)، وكونوكو فليبس (ConocoPhillips) ـ لإبداء الرأي على المسودة»[2].

ولم يقتصر الضغط من واشنطن على إدارة بوش وممثليها فحسب، بل كذلك مجموعة دراسة العراق ISG، التي عينها الكونغرس وهي مكونة من الحزبين الجمهوري والديمقراطي لتقييم الحرب على العراق، التي أيدت بالكامل الجهود المبذولة لإجبار العراق على الامتثال لمطالب صندوق النقد الدولي. وقد خصص تقرير مجموعة دراسة العراق ISG ثلاث صفحات

(1) Al-Ali, «The IMF and the Future of Iraq.»

(2) Holland, «Bush's Petro-Cartel Almost Has Iraq's Oil.»

لتقديم مقترحات لسياسة الولايات المتحدة فيما يتعلق بالنفط العراقي والتي تسعى إلى إصدار مبادرتين رئيستين وهما» تشجيع شركات الطاقة الدولية على الاستثمار في قطاع النفط العراق»، و«مساعدة القادة العراقيين على إعادة تنظيم صناعة النفط الوطنية بوصفها مشروعاً تجارياً»[1]. لذا لا غرابة في هذا الدعم الخصخصة، إذ شارك وزير الخارجية السابق جيمس بيكر في رئاستها، الذي توسط في أصلاً في التخفيف من «الدين البغيض» الذي حفز المبادئ التوجيهية لصندوق النقد الدولي.

وفي صيف عام 2006، تم تقديم مشروع قانون النفط والغاز المقترح، والذي يتوافق تماما مع متطلبات الولايات المتحدة وصندوق النقد الدولي، إلى مجلس الوزراء العراقي، حيث واجه المعارضة المتوقعة، بيد ان النفوذ المؤسسي الذي مارسه الاحتلال كان هو الأعلى صوتاً. إذ تم تشكيل تحالف هش بين الوزراء الشيعة والأكراد والسنة وقد تم تقديم مشروع القانون إلى البرلمان في أوائل عام 2007.

مشروع قانون البتروكيمياويات المقترح

بدءاً من خريف عام 2006، تم تسريب الأحكام الخاصة بالقانون إلى الرأي العام العراقي. ويمكن للمراقبين الفطنين أن يروا مرة أخرى، انها خطة شركة بيرنغ بوينت الأصلية، التي تم وضعها قبل الغزو والتي لم تنجح عندما أصدرتها سلطة الائتلاف المؤقتة CPA بوصفها سياسة إبان عهد بريمر، والحكومة المؤقتة بقيادة إياد علاوي. وكل عنصر في المجتمع العراقي تقريباً باستثناء كبار المسؤولين في الحكومة العراقية عارضوا القانون على الفور. إذ عارض ذلك القانون أغلبية أعضاء البرلمان، ومجموعة كبيرة من المسؤولين الحكوميين، وقيادات الأحزاب السياسية السنية الرئيسة، واتحاد عمال النفط (الذي كان يدعم الحركة النقابية بأكملها)، وقيادة كل من الجماعات المتمردة السنية والشيعية. وتعهدت باستخدام كل الوسائل المتاحة لمعارضة تشريعه وتنفيذه[2].

(1) Iraq Study Group (James A. Baker III and Lee H. Hamilton, Co-chairs), The Iraq Study Group Report (New York: Vintage Books, 2006); for an account of the re-port and its impact, see Linda McQuaig,«U.S. Troops Should Leave Country, but How Will America Then Keep Control of Oil Fields?» Toronto Star, December 18, 2006.

(2) For more information on resistance to the proposed law see Mirak-Weissbach, «Cheney's Oil Law for Iraq Is Neocolonial Theft»; Parenti, «Who Will Get the Oil?»; and Tina Susman,«Iraqis Resist US Pressure to Enact Oil Law,» Los Angeles Times, May 13, 2007.

كل هذه المعارضة أدت إلى عدة تعديلات على القانون حتى قبل تسليمها إلى البرلمان العراقي وإلى الرأي العام في 18 شباط / فبراير عام 2007. وقد نصت النسخة المعدلة على أن شركة النفط تتحكم بالإنتاج في ظروف مماثلة لاتفاقيات تقاسم الإنتاج PSAs، ولكن تم إزالتها من الصيغة الفعلية للقانون[1]. كما أزال النص الصريح الفقرة المتصلة بان شركات النفط ستحصل على 70 في المائة من الأرباح من النسبة المئوية المطوّرة حديثاً بعد ذلك. وهذا من شأنه أن يضمن لها مرات عديدة من هامش الربح النموذجي خلال السنوات الأولى، ثم على الأقل ضعف هامش الربح المعتاد لبقية العقد. أما في النسخة الأخيرة لم يتم تحديد مثل هذا التقسيم لكن لم يستبعد، إذ تم ترك التقسيم ليتم التفاوض عليه في العقد.

لذا فان العديد من العناصر الأخرى للقانون الأصلي، والتي عدها أغلبية العراقيين نقض للاتفاق، قد بقيت في القانون المعدَل[2].

- فيما يتعلق باتفاقيات تقاسم الإنتاج PSAs أو أي قانون يماثلها يتم تشريعه، فإن شركات النفط المستثمرة، وليس الحكومة العراقية، هي التي ستحدد مستوى الإنتاج والوجهة النهائية للنفط.
- سيسمح القانون لشركات النفط بتحويل جميع أرباح مبيعات النفط إلى موطنها، مع ضمان عدم إعادة استثمار العائدات في الاقتصاد العراقي.
- لن يكون للحكومة العراقية سيطرة على عمليات الشركة داخل العراق. إذ ستتم إحالة أي نزاعات إلى هيئات تحكيم دولية مؤيدة للصناعة. الأمر الذي يعني أن مستويات الأجور، وظروف العمل، وحماية البيئة ستكون خارج نطاق سلطة الحكومة العراقية.
- ستكون عقود النفط وثائق سرية، الأمر الذي يحرم الرأي العام العراقي وحتى البرلمان من الحصول على معلومات بشأن شروط التفاوض.

(1) For an English translation of the law, see Iraq Government, «Draft Hydrocarbon Law,»(translated by Raed Jarrar), posted February 18, 2007, http://www.box.net/public/2y7kkf4tzn. For analysis, see Raed Jarrar,«The New Oil Law Will Increase Violence in Iraq,» posted on Raed in the Middle (blog), April 23, 2007, http://raedinthemiddle.blogspot.com/200704//new-oil-law-will-increase-violence-in.html.

(2) Platform, «Cabinet Readies Iraqi Oil for Privatisation,»ZNet, February 27, 2007, http://www.zmag.org/content/showarticle.cfm?ItemID=12248; Holland, «Bush's Petro-Cartel Almost Has Iraq's Oil.»

- لن تكون الشركات المتعاقدة ملزمة بتوظيف عمال عراقيين، الأمر الذي يتيح استمرار شركة هالبيرتون وغيرها من الشركات الأجنبية العاملة في العراق بتوظيف الفنيين الغربين والعمال المتخصصين في جنوب آسيا.

كان هذا القانون المقترح مؤشراً واضحاً على التزام إدارة بوش الثابت بالخطة الأصلية التي تم إعدادها للشرق الأوسط. إذ إن جميع أحكام مشروع القانون ترمي إلى تعزيز هدف واشنطن المتمثل في انتزاع السيطرة على النفط العراقي من سيطرة الحكومة مع زيادة الإنتاج على نحو كبير. ورغم أكثر من ثلاث سنوات الفشل في إرساء أساس تحويل إنتاج النفط العراقي من الحكومة إلى أيدي الشركات الأجنبية، ورغم فشل الاحتلال في زيادة إنتاج النفط العراقي على نحو كبير، إلاّ أن الإدارة قد اختارت الاستمرار في نهجها على وفق شروط السياسة النفطية، تماماً مثلما اختارت الاستمرار في النهج العسكري.

وفي الواقع لم يكن التماهي بين الإستراتيجيتين النفطية والعسكرية من قبيل الصدفة. إذ كان من المتوقع أن يؤدي الغزو بالأساس إلى مضاعفة إنتاج النفط العراقي من خلال السماح لشركات النفط بتطبيق خبراتها ومواردها على الاحتياطيات العراقية غير المطوّرة، ومن تزويد الولايات المتحدة بقاعدة عسكرية للتأثير على دول نفطية أخرى في الشرق الأوسط ـ الأكثر أهمية إيران ـ لتحذو حذوه. وبعد ثلاث سنوات من الإحباط، فان التخلي عن تحويل النفط العراقي يعني التخلي عن الطموحات الأكبر للشرق الأوسط. لأنه من دون وجود حكومة عراقية قوية، ووجود عسكري أمريكي قوي، للضغط على إيران، ولتوفير الحوافز للمملكة العربية السعودية والكويت والدول الأخرى وحمايتها، ستواجه الولايات المتحدة نكسة كبيرة في تنفيذ سياسة الطاقة التي إهتدت بها السياسة الأمريكية منذ عهد الرئيس كارتر ـ عندما عالج النقص في الطاقة من خلال ضمان الوصول إلى ما يكفي من النفط لتلبية كل من الطلب المتزايد محلياً، وكذلك للشركاء التجاريين الأساسيين للولايات المتحدة. ولما كانت السياسة الخارجية قد بنيت على نحو كبير على هذا الهدف، فإن أسس السياسة الخارجية الأمريكية ستكون عرضة للخطر.

المقاومة

ان المقاومة للقانون الذي ترعاه الولايات المتحدة ـ وعلى نطاق أوسع لأي مخطط للخصخصة ـ أخذت تنتشر في عموم المجتمع العراقي. حتى في الأيام الأولى للاحتلال، قام

العراقيون بتخريب خطوط النفط في محافظة الأنبار وغيرها من معاقل التمرد. ومع مرور الوقت، أصبحت المقاومة موحدة على نحو متزايد وهددت بقهر قوة الاحتلال المتناقصة[1].

وعندما صيغ القانون الرسمي في النهاية من الحكومة العراقية في العام 2006، كان البرلمان العراقي من أبرز المعارضين له. فقد واجه البرلمان، من دون جدوى، الاتفاق الأصلي لصندوق النقد الدولي، ومن ثم تم تمريره ـ حتى قبل أن يتم إعطاؤهم نسخة رسمية من القانون المقترح ـ وتم تجاوز أي تحرك يعارض أي شكل من أشكال الخصخصة ما في ذلك اتفاقيات تقاسم الإنتاج PSAs. وبمجرد وصول مشروع القانون، قام البرلمان بتأجيل مناقشته شهراً تلو الآخر، حتى تم تأجيلها أخيراً في صيف عام 2007 من دون أخذه في الحسبان بوصفه تشريعاً رسمياً مقترحاً مطلقاً. وبذلك فقد تحدى البرلمان الموعد النهائي لإصدار القانون وهو آذار/ مارس 2007، الذي أعلنه السياسيون في واشنطن من كلا الحزبين الديمقراطي والجمهوري بوصفه «معياراً» مهماً، حتى إياد علاوي الذي حاول، بوصفه رئيساً للوزراء، تنفيذ القانون، قد انضمَّ إلى المعارضة البرلمانية[2].

بالإضافة إلى ذلك، شكّل المسؤولون عن إدارة صناعة النفط معارضة قوية داخل البيروقراطية الحكومية. وقد قال رفيق لاتا (Rafiq Latta)، وهو محلل نفطي في لندن، لمراسل صحيفة نيشن (Nation) كريستيان بارنتي (Christian Parenti): «ان ثقافة الوزارة بأكملها تعارض [القانون]... هؤلاء الرجال أداروا الصناعة على نحو جيد طوال سنوات العقوبات. لقد كان عملاً رائعاً، وهم يفتخرون بنفطهم»[3].

وربما كان الأمر الأكثر روعة هو اتحاد نقابات النفط، بعضويته التي تضم 26 ألف عضو وحلفاؤه من الاتحادات العمالية الأخرى في العراق. إذ أبطل عمال النفط في عامي 2003 و2004 العقود التي كانت ستضع منشآت نفطية كبيرة تحت سيطرة الشركات متعددة الجنسيات، وبدأت حملة قوية ضد برنامج النفط الذي ترعاه الولايات المتحدة في حزيران

---

(1) On resistance to the oil law, see Parenti, «Who Will Get the Oil?»; Mirak-Weissbach, «Cheney's Oil Law For Iraq Is Neocolonial Theft;» and Susman, «Iraqis Resist US Pressure to Enact Oil Law.»

(2) «Satterfield: Iraq Oil Law Will Pass,» United Press International, March 28, 2007, http://www.earthtimes.org/articles/show/45126.html.

(3) Parenti, «Who Will Get the Oil?»

/ يونيو عام 2005، وبعد وقت قصير من إعلان خطة صندوق النقد الدولي، دعوا إلى مؤتمر لمعارضة الخصخصة حضره العمال، والأكاديميون، والمجتمع المدني الدولي. وفي كانون الثاني / يناير عام 2006، عقد الاتحاد مؤتمراً مكوناً من الجماعات النقابية العراقية الرئيسة كافة في عمان/ الأردن. أصدرت المؤتمر بياناً يعارض البرنامج الليبرالي الجديد للولايات المتحدة كاملاً في العراق، بما في ذلك أي تنازل بشأن السيطرة على إنتاج النفط[1].

وفي اجتماع آخر في عمان في كانون الأول / ديسمبر 2006، أعلن اتحاد نقابات العمال معارضته للقانون المرتقب وجاء فيه: «إن الرأي العام العراقي يعارض وبشدة تسليم السلطة والسيطرة على النفط إلى الشركات الأجنبية التي تهدف إلى تحقيق أرباح كبيرة على حساب المواطنين، انهم يهدفون إلى سرقة الثروة الوطنية العراقية بحكم عقود النفط غير العادلة طويلة الأجل التي تقوض سيادة الدولة وكرامة الشعب العراقي»[2]. وعندما تم الإعلان عن مشروع القانون، أدان رئيس نقابة النفط حسن جمعة ذلك في اجتماع احتجاج آخر، قائلاً «إن التاريخ لن يغفر لمن يعبثون بثروتنا... نحن نعد القانون الجديد غير متوازن ولاينسجم مع تطلعات أولئك الذين يعملون في صناعة النفط. لقد تم صياغة المسودة بسرعة كبيرة وفي ظل ظروف قاسية».[3]

ثم دعا جمعة الحكومة إلى التشاور مع خبراء النفط العراقيين الذين لم يشاركوا في صياغة القانون بالقول «خذ رأيهم قبل أن يغرق العراق في محيط مظلم من الظلم».[4] أعقب هذه الكلمات إضرابان عماليان قصيران في محافظة البصرة خلال آذار / مارس عام 2007، والتي تضمنت أن يكون لهم رأي في الصياغة النهائية لقانون النفط.

---

(1) Ewa Jasiewicz,«Iraqi Workers Kick Out KBR! Begin Autonomous Reconstruction,» Infoshop News, December 12, 2003, http://www.infoshop.org/inews /article.php?story=031992450/12/12/; Lotte Folke Kaarsholm, Charlotte Aagaard, and Osama Al-Habahbeh, «Iraqi Port Weathers Danish Storm,» Corp Watch, January 31, 2006, http://www.corpwatch.org/article.php?id=13196; Greg Muttit, «Iraq's Other Resistance: Oil Workers in Basra Are Ready to Fight Privatisation,» Guardian, June 3, 2005.

(2) Iraqi Labor Union Leadership, «Iraqi Trade Union Statement on the Oil Law,» Platform, December 14, 2006 http://www.carbonweb.org/showitem.asp?article= 222&parent=4.

(3) Chip Cummins and Hassan Hafidh, «Iraqi Oil Wealth Stays Locked Up,» Wall Street Journal, February 21, 2007.

(4) Emad Mekay,«Iraq: New Oil Law Seen as Cover for Privatization,» Inter Press Service, February 27, 2007, http://ipsnews.net/print.asp?idnews=36754.

وأخيراً سجلت المقاومة المسلحة معارضتها، وأبرزها بمحاولة اغتيال نائب الرئيس عادل عبد المهدي، وهو من كبار المدافعين عن القانون المنتظر، في اليوم الذي تم فيه الإعلان عن مشروع القانون[1]. وبحلول أيلول / سبتمبر عام 2007، كان التأخير والنزاعات في البرلمان قد أخرتا تمرير القانون على نحو فعال[2]. وقد أشر إعلان الحكومة الإقليمية للمحافظات الكردية توقيع اتفاقية مع شركة هنت اويل (Hunt Oil)، التي مقرها في تكساس على تطوير حقل نفطي في كردستان، انهيار لأي اتفاقية اتحادية. وقد أعلنت وزارة النفط العراقية ان الصفقة الكردية باطلة، متذرعة بقانون البتروكيمياويات الذي لم ينظر فيه البرلمان بعد. وقد أدى الجدل الذي تلا ذلك إلى انهيار التحالف الهش أصلاً بين الوزراء الشيعة، والأكراد، والسنة ولم يتم تمرير مشروع القانون أبداً.

في خضم هذا الجدل بين الفصائل تكمن المعارضة لخطة الولايات المتحدة. إذ أعلن الكورد بأنهم بحاجة إلى البدء في تطوير أراضي النفط الغنية جداً داخل حدودهم الإقليمية، وان الوقت قد حان لهم كي يتوقفوا عن انتظار قيام الولايات المتحدة أما بتنفيذ خطتها أو التخلي عنها. وقد كان قرار الكرد بالتوقف عن الانتظار هو احد تجليات الواقع الميداني في العراق. إذ لم يعد تنفيذ الخطة الأمريكية من خلال إجراء تشريعي ممكناً في أي وقت قريب. وعلى نحو أعم، لم تك هناك أي فرصة لقيام أي حكومة عراقية، حتى لو بأصغر الطموحات الوطنية أو الديمقراطية، بتطبيق مثل هذه الاتفاق. وان المعارضة ـ التي أبداها المسؤولون الرسميون، والنقابات، والتمرد، والمواطنون العاديون، من شأنها أن تؤخر أو تعطل أي برنامج من هذا القبيل، على الأقل طالما بقيت أرض العراق متنازع عليها.

وعليه فان نجاح برنامج إدارة بوش استلزم تفكيك المعارضة المؤسساتية وهزيمة التمرد، من أجل فرض إرادة الولايات المتحدة بالقوة على المجتمع العراقي الذي أظهر توافقاً إزاء تلك القضية. لذا ومع تقدم الحرب، كان الانسحاب من العراق يعني التخلي عن سياسة الطاقة الأمريكية، وسياستها حيال الشرق الأوسط، ومحاولتها الرامية لإطالة أمد اللحظة الأحادية التي حدثت عندما إنهار الاتحاد السوفيتي. وفي كل مرحلة من مراحل الحرب، واجهت إدارة بوش

(1) Pepe Escobar, «US's Iraq Oil Grab Is a Done Deal,» Asia Times, February 28, 2007; Parenti, «Who Will Get the Oil?»

(2) James Glanz, «Compromise on Oil Law in Iraq Seems to Be Collapsing,» New York Times, September 13, 2007.

خياراً خطيراً: أما التخلي عن الزخم الرئيس للطاقة الأمريكية والسياسة الخارجية منذ إدارة كارتر، أو الاستمرار في نهجها في العراق، باستخدام أي وسيلة ضرورية لوضع نظام صديق الذي من شأنه أن يسمح لشركات النفط الدولية بتطوير النفط العراقي وضخه.

الجزء الثاني

القتال في سبيل الاستحواذ على العراق والسيطرة عليه

الفصل الخامس

العقاب الجماعي

«هل تعرف لماذا قتل هؤلاء الناس؟ السبب هو أنهم يسمحون للمتمردين بالاختباء في منازلهم».

جندي من البحرية الأمريكي

لقد قضي الأمر في العراق بمجرد أن بدأ برنامج إعادة البناء الراديكالي، الذي دشنه بول بريمر، يأخذ مفعوله. وقد أنتجت التوليفة الناجمة عن حل الجيش العراقي، وقوة الشرطة، والحكومة المفككة، عاصفة هوجاء من الفوضى الاجتماعية في المجتمعات في جميع أنحاء البلاد.

وقد أدت البطالة واسعة النطاق، التي بلغت 70 % في العديد من المناطق التي شهدت سيطرة المرافق الحكومية فيها على الاقتصاد، إلى خلق أزمات بالنسبة لأولئك الذين تأثروا على نحو مباشر، والمجتمع المحيط بها، وللبلد بأسره عندما حاولوا استيعاب الموجات الأولى من العائلات النازحة[1]. وقد أدى توقف الخدمات الحكومية إلى إضافة معاناة من الدرجة القصوى جراء فقدان الوظائف بسبب تعطل الخدمات الاجتماعية، التي استهدفت الفقراء والعاطلين عن العمل على وجه الخصوص. وقد أدى إغلاق المؤسسات الحكومية إلى تسريع وتيرة تدهور البنية التحتية العامة واضمحلالها ـ على نحو مباشر الكهرباء، والماء، والصرف الصحي التي تضررت بشدة جراء الحرب. إن التزام الاحتلال بالتحول الفوري صوب القطاع الخاص أدى إلى حرمان المؤسسات المحلية الممولة من القطاع العام، بما في ذلك المستشفيات، وصيانة الطرق، والدعم الزراعي، الأمر الذي تركها في حالة تردٍّ كبير. وقد

(1) David Swanson,«A Peace Movement Demanding the Rule of Law,»Truthout, January 7, 2006, http://www.truthout.org/docs_2006010706/G.shtml.
See chapters 2–4 for a detailed discussion of the economic impact of the occupation.

أدى غياب الشرطة إلى حدوث موجة من الجرائم على مستوى البلاد، التي بدأت بنهب المباني العامة المهجورة وانتشرت إلى المحال التجارية والمنازل والأفراد، إذ أصبح اختطاف المواطنين الأثرياء وعوائلهم، المصدر الرئيس لدخل الجريمة المنظمة[1].

وفي كل مدينة سعت المنظمات القائمة أو المشكلة حديثاً، التي ترتبط أغلبيتها بالمساجد المحلية، إلى وقف موجة الفوضى وذلك بتبني تدابير موقتة. وقاموا بتوزيع سلال طعام بسيطة، ووفروا وظائف غير كافية، ونقلوا أسرهم النازحة إلى مساكن مؤقتة. وعملوا على تنظيم توزيع أي موارد التي وفرتها الحكومة المعطلة في السابق. والأهم من ذلك، شكلت الجماعات الدينية أو العلمانية، في كل مدينة تقريباً، مليشيا محلية لفرض حد أدنى من النظام عوضاً عن الشرطة المنحلة.

وقد احتج المواطنين في جميع أنحاء البلاد على أي ممثل عن الاحتلال (وفي وقت لاحق الحكومة العراقية) وجدوه أمامهم. ونتيجة لذلك، واجهت الوحدات العسكرية الأمريكية ـ وهي المؤسسة الوحيد الممثلة في أغلب المناطق ـ شكاوى مستمرة، تُسجَّل على نحو فردي تارة، وتارة يسجّلها رجال الدين وزعماء القبائل والسياسيون، أو عن طريق الاحتجاج الجماعي، وغالباً ماتكون غاضبة وأحياناً عنيفة.

وقد كان بريمر والقيادة العسكرية للاحتلال يدركون جيداً ان الاستياء لن يتبدد قريباً، طالما كان برنامج الولايات المتحدة للتحول الاجتماعي والسياسي ينطوي على مدة من المعالجة بالصدمة الاقتصادية قبل أن تصل فوائدها المنشودة إلى الجيران الساخطين. ولم يؤخذ الحسبان أبداً في إمكان التخلي عن الثروة الاقتصادية لصالح تحسين الأزمات المحلية على المدى القصير، ومن ثم أضحت من مسؤولية الجيش قمع جميع الاحتجاجات حتى تكتمل عملية التحول. وفي حزيران/ يونيو عام 2003، تم اتخاذ القرار بالفعل، كما أشار بريمر لمراسل البي بي سي BBC بيتر سيسونز (Peter Sissions) بالقول: «سنقاتلهم ونفرض إرادتنا عليهم وسنحتجزهم أو نقتلهم إذا لزم الأمر إلى أن نفرض النظام والأمن في هذا البلد.... نحن نسيطر على المشهد وسنمضي في فرض القانون والنظام وفرض إرادتنا على هذا البلد»[2].

(1) On looting, see Thomas E. Ricks, Fiasco: The American Military Adventure in Iraq(New York: Penguin, 2006). On kidnapping, see Naomi Klein, The Shock Doctrine The Rise of Disaster Capitalism (New York: Metropolitan Books, 2007), 373.

(2) Paul Bremer, interview by Peter Sissons, Breakfast with Frost, BBC, June 29, 2003.

وقد يبدو أن حل الجيش والشرطة في العراق، وهو من أكثر إجراءات بريمر التي تعرضت للنقد على نطاق واسع، قد جعل من الصعب فرض القانون والنظام، لأن الاحتلال تجرد مما يكمن أن يكون أفضل أداة للعمليات المحلية. لكن الإستراتيجية طويلة الأمد قد دعت إلى وجود عسكري أمريكي دائم، وأن يصبح العراق مركزاً عسكرياً وسياسياً لهيمنة واشنطن في الشرق الأوسط. وبمجرد قيام الاحتلال رسمياً، بدأ العمل على بناء أربع قواعد «دائمة»، تحفل بالمرافق الكاملة للحياة العسكرية الأمريكية (الوجبات السريعة، دور سينما، نوادي ضباط، متاجر ألكترونيات مخفضة الكلفة، وصالات رياضية، وأحواض سباحة). وعلى الرغم من ان خطة الاحتلال الأصلية قدرت القوة الإجمالية للقوات ان تصل إلى حوالي خمسين ألف جندي، والذين سيتم استخدامهم بوصفهم قوة انتشار سريعة على أساس إقليمي، إلا أن القواعد قد تم تعديلها بسهولة تساوقاً مع حملة أكبر لتتحول صوب تهدئة العراق نفسه[1]. وبحلول نيسان / أبريل من العام 2004، توسع عدد القواعد الأمريكية الكبيرة إلى أربعة عشر، مع القدرة على الاحتفاظ بمئة ألف جندي. وقد وصف المتحدث بإسم الاحتلال الجنرال مارك كيميت هذه القواعد بأنها جزء من «نموذج لكيفية عملنا في الشرق الأوسط»[2].

وبطلب من بريمر، قام الجيش، الذي يعمل في الأساس في قواعد ضخمة وأكثر من مئة منشأة صغيرة في جميع أنحاء البلاد، بتطبيق طرقاً مجربة ومضمونة وهي: القوة الساحقة لقمع أي علامة للمقاومة العنيفة [3]. وفي أعقاب الاحتجاجات الشرسة والعنيفة، أرسلوا دوريات إلى المجتمعات المعتدية من أجل الاستجواب، أو الاعتقال، أو قتل المتمردين المشتبه بهم أو مؤيديهم. كان نير روزون (Nir Rosen)، وهو مراسل أمريكي يتحدث اللغة العربية، ضمن

(1) For the first report on these bases, see Thom Shanker and Eric Schmitt, «Pentagon Expects Long-Term Access to Four Key Bases in Iraq,» New York Times, April 19, 2003. For more complete analyses of their purpose, develop-ment, and evolution, see Tom Engelhardt's reporting, including «A Permanent Basis for Withdrawal?,» Tom Dispatch, February 14, 2006, http://www.tom dispatch.com/index.mhtml?pid=59774, and «A Basis for Enduring Relationships in Iraq,» Tom Dispatch, December 2, 2007, http://www.tomdispatch.com/post/ 174869/a_basis_for_enduring_relationships_in_iraq.

(2) Naomi Klein, «Let's Make Enemies,»Nation, April 9, 2004.

(3) Graham, Bradley, «Commander's Plan Eventual Consolidation of U.S. Bases in Iraq,»Washington Post, May 22, 2005.

وحدة سلاح الفرسان الثالثة في الحصيبة، وهي بلدة صغيرة تقع بالقرب من الحدود السورية، حيث تشتبه الولايات المتحدة في المقاتلين الأجانب يعبرون الحدود من خلالها ومن ثم الانضمام للمتمردين المحليين. ووصف دوريات ليلية قامت بها الوحدة التي استضافته والتي كانت تهدف للقبض على 62 شخصاً قد صنفتهم الاستخبارات الأمريكية بوصفهم لاعبين رئيسيين في التمرد المحلي وهم «الرجال الذين يطلقون النار بالفعل»، بالقول:

وبعد مرور نصف ساعة من العبور في الظلام، إقترب الرتل من المنزل الأول وتم إطفاء أضواء المركبات، ليتم إضاءة المنطقة المستهدفة حيث إخترقت الدبابة الجدار الحجري. صرخ أحد الرقباء «اللعنة نعم!»، مرحباً عزيزي، أنا في المنزل!». ومر الفريق من فوق الركام الذي خلفه الجدار، وتم اقتحام الباب من خلال مطرقة ثقيلة، وتم سحب العديد من الرجال خارجاً. ونهض السجناء الحفاة في حالة ذهول من مهاجعهم، وساروا بقوة على الصخور والأرض الصلبة. وقد أصيب رجل قصير القامة في منتصف العمر، على نحو واضح، ويمشي متعرجاً بصعوبة من شدة الألم، وتم دفعه بعنف إلى الأمام بقضة جندي ضخم الذي قال «ستتعلم كيف تمشي». وقد تم سؤال كل واحد منهم عن ذكر اسمه، ولا أحد منهم يطابق الأسماء الواردة في القائمة[1].

وبمساعدة الأبرياء المذعورين، تم العثور على السكن الصحيح للهدف الأول ومن ثم الإغارة عليه. وعندما طلب ابن المشتبه به أن يتم أخذه بدلاً من والده المسن، قام الجنود بالقبض عليهما كليهما وساقوهما خارجاً. وقد استمرت هذه الحوادث التمهيدية لبقية الليل، وقد تم نهب معظم المنازل المستهدفة ـ سواء أكانت تحتوي على مشتبهين مدرجين ضمن القوائم أم لا ـ مع تحطيم الأبواب، وتكسير خزانات الملابس وتفريغ محتوياتها على الأرض. وقد تم ترويع العائلات، بسبب الاقتحامات العنيفة، والأوامر الغاضبة الصادرة باللغة الإنكليزية، والإعتداءات الجسدية التي كانت توجه للسكان. وتم اعتقال الرجال من دون تمييز، سواء أكانوا مدرجين في القائمة أم لا.

وقد ظل السجناء، الذين تم وضع أشرطة على عيونهم وأيديهم مكبلة للخلف «برباط»

(1) Nir Rosen, «The Occupation of Iraqi Hearts and Minds,» Truthdig, June 28, 2006, http://www.commondreams.org/views06062820/.htm. For a more complete description of this patrol and others by American soldiers during the early part of the war, see Rosen's book, In the Belly of the Green Bird, (New York: Free Press, 2006), chapter 3.

من البلاستيك، جالسين في الجزء الخلفي من الشاحنة لساعات من دون مياه. وظلوا يحركون برؤوسهم نحو الأصوات، بارتباك وخوف، لمحاولة فهم مايحدث من حولهم. وفي أي وقت يتحرك فيه السجين أو يرتعش كان الجندي يصرخ عليه بغضب وزجر. وقد كان من بين الرجال المزدحمين بشدة في شاحنة من الشاحنات صبي لا يزيد عمره عن 15 عاماً وكانت عيناه مفتوحة يتطلع برعب حيث تم وضع الشريط عليها.

وتحدث الجندي الذي كان يحرسهم عن أهمية ترويع العراقيين وزرع الخوف فيهم. «إذا كان لديهم شيء يخبروننا به، بدلاً من أن يظلوا خائفين». كما تم إيقاف شرطي عراقي تحت تهديد السلاح حيث كان يقود سيارة بيضاء ذات دفع رباعي وكانت تحمل علامة «الشرطة» بوضوح، ووجهت له الأوامر بعدم التحرك أو التحدث حتى إكتمال المداهمة. ومن بين 34 اسم ورد في القائمة، جلبت القوات التي كنت معها 16 رجلاً تم التعرف عليهم على نحو مؤكد، إلى جانب 54 رجلاً كانوا جيران، أو أقارب، أو كانوا على مقربة بالصدفة...

وفي بغداد أعلن مسؤولو التحالف أن 112 مشتبهاً قد تم اعتقالهم في مداهمة كبيرة بالقرب من الحدود السورية، بما في ذلك مسؤول رفيع المستوى في الحرس الجمهوري السابق[1].

كان ختام ذلك، والعديد من المداهمات والدوريات الأمريكية الأخرى، هو اعتقال المشتبه بهم واحتجاز الآخرين الذين يشتبه بأن لديهم معلومات بشأن المشتبه بهم ـ أو من يتعاطف معهم. وقد أوضح روزن هذه الصورة الساخرة لنتيجة المداهمة بالقول:

في تلك الليلة كان السجناء يظهرون في حقل قذر كبير في ساحة مسيجة بالأسلاك الشائكة. تحت أضواء كاشفة ضخمة وبالقرب من مولدات صاخبة، ناموا على الأرض، بحراسة الجنود. وتفاجأ أحد الرقباء من العدد الكبير من السجناء الذين جلبتهم القوات التي كنت معها، قائلاً «هل قاموا بالقبض على كل رجل عثروا عليه؟». كما تساءل «لقد جعلنا من 300 شخص آخراً يكرهنا»[2].

واستناداً إلى روايات 24 جندياً أمريكياً، قدم مراسلي صحيفة نيشن، كريس هيدجز (Chris Hedges) وليلى العريان وصفاً أكثر عمومية لهذه المداهمات بالقول:

(1) Rosen, «The Occupation of Iraqi Hearts and Minds.»

(2) Ibid.

إن القوات الأمريكية، التي تتخبط بالمعلومات الاستخباراتية الضعيفة، تغزو الأحياء التي ينشط فيها المتمردين، وتندفع لمداهمة المنازل على أمل مفاجأة المقاتلين أو العثور على أسلحة. لكن مثل هذا الصيد نادر، كما يقولان. كانت القصص الأكثر تواتراً هي اعتداء الجنود على المنازل، وتدمير الممتلكات في بحثهم غير المجدي، وترك المدنيين المذعورين يكافحون في سبيل إصلاح الأضرار، وكذلك لبدء مرحلة العذاب الطويل في محاولة العثور على أفراد العائلة الذين تم احتجازهم بعيداً بوصفهم مشتبهاً بهم[1].

وخلص هيدجز والعريان إلى أن هذه الأعمال التي تتم من منزل لآخر أصبحت «حقيقة قاسية» في المناطق ذات الأغلبية السنية. ومن بين الجنود الذين أجريت مقابلات معهم، أفاد الكثيرون أنهم داهموا عدة مئات من المنازل، وادعى أحدهم أنه شارك في «الآلاف» من مداهمات المنازل. وقد كانت العديد من المداهمات المنزلية تتخللها أعمال وحشية لا مبرر لها، بما في ذلك قتل الكلاب العائلية، وإفراغ محتويات الثلاجات على الأرض، وتدمير الأرائك وغيرها من الأثاث. وفي الأغلبية الساحقة من الحالات، استنتج الجنود ان السكان لم يكونوا متورطين في التمرد.

كانت نتيجة هذه الحملة بلورة المقاومة المتزايدة، القائمة بالأساس ضد الاحتلال، في شكل تمرد منظم، بدعم من المنظمات المدنية نفسها التي نشأت استجابة لفوضى مابعد الغزو. وان المليشيات التي أسست بالأصل لاستعادة القانون والنظام، باتت قوة منظمة ضد الجيش الأمريكي، وإزدات وتيرة نصب الكمائن والهجمات التي صممت لإحباط المداهمات الأمريكية، واعتراض قوافل الإمدادات، والإعتداء على القواعد التي تتمركز فيها القوات الأمريكية. وفي غضون بضعة أشهر، كانت جيوش حرب العصابات الهائلة تعمل مناطق عدة في جميع أنحاء البلاد، وتبنت أسماء مثل جيش المهدي، والجيش الإسلامي في العراق، وجيش المجاهدين، وأنصار السنّة، وجيش الفاتحين، والجبهة الإسلامية العراقية للمقاومة، وحماس العراقية، وكتائب ثورة العشرين[2].

وكما هو متوقع فقد رد الجيش الأمريكي باستخدام قوته الفائقة لقمع مقاتلي حرب العصابات المنتظمين تواً. وقد تضمنت التكتيكات تطبيق تكتيكات أسلوب الصدمة والرعب ـ

(1) Chris Hedges and Laila Al-Arian, «The Other War: Iraq Vets Bear Witness,» Nation, July 30, 2007.

(2) Ewen MacAskill, «Sunni Insurgents Form Alliance Against U.S.,» Guardian, October 12, 2007.

بمضمنها الضربات الجوية على المجتمعات المزدحمة. إنّ هذه الهجمات الساحقة، التي دمرت في كثير من الأحيان منزلاً أو أكثر، لم تكن تهدف إلى قمع أولئك الذين يعارضون الاحتلال فحسب، بل أيضاً لردع الآخرين في المجتمع المستهدف من المتمردين الداعمين أو «الذين يأوونهم» وما بدا ماثلاً للعيان بوصفه عنفاً بلا تمييز هو جزء من إستراتيجية الولايات المتحدة للعقاب الجماعي للمجتمعات التي تأوي المتمردين[1].

كل ذلك بقي بعيداً عن أنظار الصحافة الأمريكية، لأن هذه المواجهات جرت في أحياء غامضة مع وحدات صغيرة من قوات الاحتلال تواجه ثلة من المتمردين العراقيين، بعيداً عن المنطقة الخضراء حيث يتجمع الصحفيون الأمريكيون. لكن حوادث المواجهات القاتلة الصغيرة ـ التي تتخللها عمليات البحث والتدمير واسعة النطاق على مستوى المدينة ـ كان في صميم العملية التي سينجم عنها ستين ألف قتيل أمريكي في الأربعة عشر شهراً الأولى، وهذا من شأنه أن يساهم بنصيب غير متكافئ لأكثر من مليون قتيل في خمسين شهراً.[2]

ولمعرفة كيف حصل كل هذا علينا أن ننظر إلى المعارك الصغيرة التي شكلت الواقع اليومي للحرب في العراق.

واقعة حديثة

في 19 تشرين الثاني / نوفمبر عام 2005، في قرية / مدينة حديثة، وهي مدينة صغيرة تضم مئة ألف نسمة، تقع على بعد حوالي مئة ميل غرب بغداد، انفجرت عبوة ناسفة يدوية الصنع IED تحت قافلة تموين عسكرية أمريكية، الأمر الذي أسفر عن مقتل شخص وجرح عضوين من شركة كيلو (Kilo)، الكتيبة الثالثة، فوج البحرية الأولى. وفي اليوم التالي لذلك اليوم، أمرت دورية تابعة لشركة كيلو بالتحقيق بالانفجار، بحثاً عن مرتكبي الهجوم. أدى ذلك إلى تبادل إطلاق نار ربما لم يتم الإبلاغ عنه لولا وجود موظف عراقي في مجال حقوق الإنسان الذي قام بتصوير الحادث، وقد قام فريق من واشنطن بوست، بقيادة إلين نكمير (Ellen Knickmeyer) بالتحقيق في اتهامات السكان المحليين، التي أكدت بان جنود

(1) See below. Dahr Jamail, in Beyond the Green Zone: Dispatches from an Unembedded Journalist in Occupied Iraq (Chicago: Haymarket Books, 2007), 7–100, has an excellent discussion of collective punishment as the American strategy in the war.

(2) See below, chapter 8.

البحرية الأمريكية قاموا بإعدام ـ بطلقة بالرأس من مسافة قريبة ـ تسعة عشر إمرأة غير مسلحة، وأطفال، ورجال كبار في السن في غرفة واحدة، على ما يبدو انتقام من الهجوم السابق بالعبوات الناسفة [1]. هذه التهم المروعة، مدعومة بالصور المروعة لـ19 جثة مدنية لا تخطئها العين ملقاة في غرفة واحدة، جعلت الحادث يستحق النشر ودفعت إلى إجراء تحقيق شامل ومحاكمات لاحقة.

هذه في الواقع رواية وزارة الدفاع عن القصة ـ وشهادة مختلف الضباط الذين دعموا مشاة البحرية المتهمين ـ الأمر الذي يجعل واقعة حديثة مفيدة في فهم الكيفية التي تحولت فيها الدوريات الأمريكية إلى عقاب جماعي تمخض عنه الآلاف من الوفيات العراقية. وعند الأخذ بالحسبان الشهادة الأساسية للملازم أول وليام ت. كالوب (William T. Kallop) الضابط الذي أرسل الدورية بأمر «تطهير» المبنى الذي كان المصدر الواضح لهجوم العبوة الناسفة[2]. قد ذكر لجلسة الاستماع العسكرية انه تفقد المبنى بنفسه بعد أن عاد جنود مشاة البحرية المارينز (marines) إلى القاعدة، وصدم حين اكتشف أن المدنيين فقط قد تم قتلهم. هنا قصة نيويورك تايمز عن شهادته التي جاء فيها:

تفقد أحد المنازل برفقة عريف من مشاة البحرية، هيكتور ساليناس (Hector Salinas)، وعثر على نساء، وأطفال، ورجال مسنين قتلوا عندما ألقى جنود مارينز قنبلة يدوية داخل الغرفة.

«ماذا حدث بحق الجحيم، لماذا لم يكن أي متمردين هنا؟ وقد قال الملازم أول كالوب في شهادته انه سأل بصوت عال. «نظرت إلى العريف، وبدا انه مصدوم كما هو الحال أنا»[3].

يجب أن نلاحظ أنّ الملازم أول كالوب شهد أنّ المدنيين ماتوا بقنبلة يدوية، وليس جراء

(1) Rosen, «The Occupation of Iraqi Hearts and Minds»; Ellen Knickmeyer, «In Haditha, Memories of a Massacre,»Washington Post, May 27, 2006. See also Dahr Jamail, «How to Control the Story, Pentagon-Style,» TomDispatch, November 26, 2007, http://www.tomdispatch.com/post /174866/tomdispatch_dahr_jamail_ how_to_control_the_story_pentagon_style.

(2) Paul von Zielbauer, «Officer Says Civilian Toll in Haditha Was a Shock,» New York Times, May 9, 2007.

(3) Ibid.

طلقة في الرأس، ومن هنا فان الروايتين للحادث تختلف في هذا الجانب الهام. مع ذلك فان الجانب الأكثر أهمية هو ملاحظة ان الملازم الأول كالوب، لم يكن مصدوماً أو مندهشاً جراء مقتل العديد من المدنيين. فقد كان منزعجاً من المذبحة نتيجة لغياب المتمردين من بين القتلى. وما جعل الوضع إشكالياً هو ان جميع القتلى كانوا من المدنيين، الأمر الذي أدى إلى احتمال ان وحدة التي كلفتها شركة كيلو لم تقم بمطاردة جادة للمقاتلين الأعداء.

لكن وفي وقت لاحق بعد استجواب الرقيب أول فرانك د. ووتريتش (Frank D. Wuterich) (الذي قاد الدورية وقيادة العمليات العسكرية)، قرر الملازم أول كالوب بان الحادث لم يتضمن سوء تصرف من جانب قواته: «لقد أخبره الرقيب ووتريتش انهم قتلوا الناس [في المنزل] بعد الاقتراب من باب داخله حيث تم سماع صوت معدني متميز صادر عن بندقية هجومية من طراز أي كي ـ 47 استعداداً لإطلاق النار. وقال الملازم أول كالوب «اعتقد ان ذلك كان ضمن قواعد الاشتباك لأن قائد الوحدة كان يعتقد انه على وشك ان يركل الباب ليواجه بندقية آلية»[1].

ومن ثم وفقاً لكالوب، فان الجنود كانوا يتبعون قواعد الاشتباك، لأن قائد الفرقة «اعتقد» بصدق (ولكنه أخطأ) أنه سيتعرض إلى هجوم (استناداً إلى تمييز الضوضاء من خلال باب مغلق)، لذا فانه كان مخول لاستخدام القوة المميتة الكاملة للدورية (في هذه الحالة كانت القنبلة اليدوية)، والتي كانت كافية لقتل جميع من في المنزل.

وقد أكد هذا الأمر الملازم أول ماكس دي فرانك (Max D. Frank)، الذي أرسل للتحقيق في الحادث بعد وقوعه، عندما قال للمدعي العام البحري، المقدم شون سوليفان (Sean Sullivan): «كان من المؤسف ماحدث... ولكن لم يكن لدي أي سبب للاعتقاد بأن ماقاموا به كان ناجماً عن سابق قصد»[2].

لاحظ أنّ القصد هو عامل حاسم لقواعد الاشتباك. فإذا كان الجنود قد عرفوا ان المدنيين فقط هم وراء الباب، فإن أفعالهم غير مبررة. لكن إذا اعتقدوا ان هجومهم قد ينجم عنه أسر متمرداً مسلحاً أو قتله ـ وهو مر يمكن أن تدعيه القوات الأمريكية في أي وضع يمكن تصوره

(1) Ibid.

(2) Paul von Zielbauer, «Two Marines Deny Suspecting Haditha War Crime,» New York Times, May 3, 2007.

تقريباً، نظراً لظروف الاحتلال ـ فإن قواعد الاشتباك تبرر أفعالهم وتفوضها، بما في ذلك مقتل تسعة عشر مدنياً.

لنلاحظ هنا أنه لم يتم النظر في البدائل الأخرى. إذ كان بوسع الجنود أن يقرروا أن هناك احتمالاً كبيراً أن يتضرر المدنيون في هذه الحالة، ومن ثم يتراجعون من دون ملاحقة المتمردين المشتبه بهم. صحيح أن ذلك من شأنه أن يسمح للمقاتلين (إن كانوا موجودين بالفعل) أن يلوذوا بالفرار، إلاّ أنهم كانوا في الوقت نفسه سيحمون سكان المنزل. لكن لم يتم اختيار هذا البديل، على الرغم من العديد منا قد يشعر بان السماح لمتمرد أو إثنين أو ثلاثة بالفرار (في مدينة مليئة بالمتمردين) قد يكون مقبولاً، بدلاً من المخاطرة (وفي نهاية المطاف) إنهاء حياة الكثيرين من المدنيين الذين كانوا مجتمعين خلف الباب المغلق.

وفي وقت لاحق من جلسة الاستماع، أكد الجنرال ريتشارد هوك (Richard Huck) المسؤول عن قوات مشاة البحرية (المارينز) في حديثة، ان قواعد الاشتباك هذه على نحو أكثر عمومية القول: [الموت] حصل خلال عملية قتالية ولم يكن من غير المألوف بالنسبة للمدنيين الموت في مثل هذه الظروف. وقد أردف هوك بشهادته قائلاً «عندما أرى في خيالي، نيران المتمردين، ونيران شركة كيلو،... «أستطيع أن أرى كيف يمكن قتل 15 مدنياً في هذه الظروف[1]».

بالنسبة للجنرال هوك، والقادة الآخرين في العراق، بمجرد وجود «إطلاق نار للمتمردين» ـ أو حتى التهديد بوجود إطلاق نار من المتمردين ـ أدخلوا هذه القصة (كما فعلوا بصوت المعدن الحقيقي أو المتصور خلف الباب)، لذا فان الأفعال التي أفاد بها جنود مشاة البحرية (المارينز) في البيت في حديثة لم تكن غير شرعية فحسب بل وغير مثالية أيضاً. وطالما انهم لم يكذّبوا ماحدث، وتأكيد أنهم كانوا يستجيبون على نحو مناسب للوضع الذي فرفضته ساحة المعركة، الأمر الذي يجعل من موت 15 مدنياً ليس مبرراً تماماً فحسب بل «وليس بالأمر غير المألوف». وربما كان هذا الجزء الأكثر أهمية في القصة: كان القادة الضباط معتادين على السماع، والمصادقة من دون إجراء المزيد من التحقيقات، بمقتل 12 مدنياً أو مايربو على ذلك.

وهذا المنطق نفسه ينطبق على القتل الروتيني للعراقيين في نقاط التفتيش العسكرية

---

(1) Paul von Zielbauer,«US General Says His Staff Misled Him on Haditha Killings,» New York Times, May 11, 2007.

الأمريكية. فلما كانت جميع السيارات تخضع للتفتيش قبل المرور عبر الحواجز الموضوعة على الطرق بحراسة القوات الأمريكية أو العراقية، فقد كانت نقاط التفتيش نفسها أهدافاً لإطلاق نيران القناصة أو السيارات المفخخة من بين السيارات المقتربة للتفتيش. ولهذا السبب، فان أي سلوك مشتبه به عند نقاط التفتيش أو بالقرب منها ـ وهي غالباً ماتكون السيارات التي أخفقت في التباطؤ أو التوقف وفقاً للاتجاهات ـ قد يؤدي إلى ردود فعل قاتلة من الجنود الذين لا يريدون ارتكاب خطأ قد يفضي إلى وقوع هجوم من قبل قاتل أو مهاجم انتحاري.

وتقضي قواعد الاشتباك بإطلاق طلقات تحذيرية، وفي حالة عدم وقوف السيارة، حينها يتم «إطلاق النار للقتل». وفي حالة واحدة اعتيادية للغاية، إقتربت حافلة تنقل العمال إلى مصرف الرشيد من نقطة تفتيش «سيارات فقط» ولم تتوقف الحافلة عند إطلاق طلقات تحذيرية. لذا أسفر نتيجة لذلك عن مقتل أربعة ركاب وجرح عدد آخر[1].

وفي العديد من الحالات، فقد كان موقع نقطة التفتيش و/ أو الأحداث المربكة في مكان قريب يعني ان السيارات القادمة قد تم إطلاق النار عليها قبل أن تدرك أنها تقترب من الجنود الأمريكيين. وكان هذا النوع من الارتباك هو السبب في الهجوم، الذي حظي بتغطية إعلامية واسعة، على نقطة تفتيش بالقرب من المطار، على سيارة كانت تحمل المراسلة الإيطالية جوليانا سغرينا (Giuliana Sgrena)، والتي تم إطلاق سراحها بعد احتجازها لمدة شهر بوصفها رهينة[2]. وقد تم الإبلاغ عن حادثة عادية جداً من النوع نفسه، من قبل مراسل صحيفة رولينج ستون (Rolling Stone)، إيفان رايت (Evan Wright)، خلال السنة الأولى من الحرب عند حاجز طريق بالقرب من مدينة الناصرية بالقول:

لأن هذه المواقع تميل لأن تكون غير محددة بوضوح، فإن العديد من سائقي المركبات العراقيين يفشلون في التوقف عندها. وعندما يطلق الجنود الأمريكيون طلقات تحذيرية غالباً ما يسرع العراقيون. ونتيجة لذلك يقتل الكثيرون. وفي إطلاق نار على سيارة ذهب أحد أفراد مشاة البحرية، يدعى جريفز (Graves) لمساعدة فتاة صغيرة ترتجف خوفاً في

(1) «U.S.: At least 5 killed at Iraq roadblocks,»Associated Press, November 27, 2007.

(2) Giuliana Sgrena, Friendly Fire: The Remarkable Story of a Journalist Kidnapped in Iraq, Rescued by an Italian Secret Service Agent, and Shot by U.S. Soldiers (Chicago: Haymarket Books, 2006).

المقعد الخلفي، وعيناها مفتوحتان. وبينما يذهب لأخذها «فكرت بشأن اللوازم الطبية التي قد تحتاجها لمعالجتها... كان الجزء العلوي من رأسها منزوع ودماغها خارج رأسها»... وبينما تراجع جريفز مرعوباً انزلق حذاؤه في دماغ الفتاة». ويقول «هذا الحدث سيحصل لي عندما أعود إلى المنزل»[1].

ومن ثم فإن نقاط التفتيش بالتوازي مع الدوريات: فإذا كان هناك تصور لخطر محتمل (على سبيل المثال، عندما لم يتوقف الباص عند تحذيره) فان الاستجابة المناسبة هي استخدام القوة المميتة. مئات الآلاف من السيارات التي تمر عبر نقاط التفتيش أدت إلى آلاف الحوادث كل يوم. وعلى الرغم من أن قلة ضئيلة فقط من هذه المواجهات أسفرت عن وفيات، إلا أنها ساهمت في تصاعد معدلات حوادث الموت في جميع أنحاء البلاد. والمنطق نفسه ينطبق على حماية العدد الكبير من القوافل الأمريكية التي تنقل الناس، والإمدادات عبر الأرياف والمدن العراقية. وقد تم تفويض الجنود ومتعاقدي القطاع الخاص، المكلفين بحماية هذه القوافل من الهجوم أو الإختطاف، باستخدام القوة المميتة في وضع ينطوي على تهديد. وفي حالة القوافل، فان ذلك يعني انه تم تخويلهم بإطلاق النار على المشاة على الذين قد يعطلون أو يبطئون من المرور والسيارات التي تدنو على نحو قريب خلف القافلة، والسيارات على جانب الطريق التي من المحتمل ان تقترب من القافلة. وفي معظم الأحيان، كانت مثل هذه الحالات ترتبط بمدنيين عراقيين من دون سوء نية، إلا على أفراد الأمن أن يقرروا مثل هذه الأمور بأجزاء من الثانية، حينها يفرض موقف السلامة خير من الندامة، إطلاق النار.

وقد تفجرت فضيحة دولية عندما قام موظفو بلاك ووتر (Blackwater)، وهي شركة أمنية خاصة إستأجرتها الولايات المتحدة لأداء واجبات عسكرية في العراق، بإطلاق النار في ساحة مزدحمة في 2007 أيلول / سبتمبر، وهي بعيدة البعد عن النموذج المعتاد لإطلاق النار[2]. وقد وصف جندي مصاب بالحزن حادثاً شنيعاً، وهو من الأمثلة الأكثر شيوعاً، في

(1) Michael Massing, «Iraq: The Hidden Human Costs,» New York Review of Books 54 no. 20 (December 20, 2007). Internal quotes are to Evan Wright, Generation Kill: Devil Dogs, Iceman, Captain America, and the New Face of American War (New York: Penguin, 2005).

(2) Jeremy Scahill, «A Very Private War,»Guardian, August 1, 2007. For a comprehensive discussion of Blackwater and other private contractors, see Scahill, Blackwater: The Rise of the World's Most Powerful Mercenary Army (New York: Nation Books, 2007).

مدونة عملية الحقيقة الألكترونية، وهو موقع ألكتروني مخصص نشر أوصاف يقدمها أفراد عسكريون أمريكيون بشأن الأحداث اليومية في العراق بالقول:

في الليلة الماضية كان لدينا فتاة شابة مرت من أمام سيارتي الهمفي. اصطدمت بها وسقطت جثتها وانزلقت على الأرض. كنا نسير بسرعة حوالي 55 ميلاً في الساعة. استدرت فوراً وشاهدت 8 شاحنات من القافلة خلفنا مباشرة تسحق جسدها ومزقته إلى أشلاء. رأسها اختفى وكنت أحاول جاهداً جعل الشاحنات تتنحى جانباً، إلا أنها استمرت بالقدوم. فقفزت من برجي وسحبت ما تبقى منها على جانب الطريق. لأني لم أستطع الوقوف ورؤيتها تداس كالكلب أكثر من ذلك.

آسف للقصة التصويرية، لأني متوتر قليلاً في الآونة الأخيرة. سأكون بخير. هذه طبيعة التعرض للهجوم[1].

إن المفارقة المأساوية في هذا الحادث هي أن الجندي خضع للتأديب بسبب التوقف وسحب جسدها. نظراً لوجود الكثير من الحالات الموثقة كانت قد توقفت فيها القوافل لتفادي إصابة المشاة (بما في ذلك الأطفال الذين يلعبون في الشارع) في أثناء ذلك التوقف تعرضوا للهجوم، لذا فان الجنود كانوا يخضعون لأوامر صارمة بعدم التوقف لأي شخص. ومن هنا بسبب توقفه كان سائق العربة الهمفي قد خرق القواعد، وكان من الممكن أن يخضع للمحاكمة العسكرية بسبب تعريض القافلة لخطر الهجوم [2].

وبوجود قوافل تجوب العراق تحمل مواد غذائية، وإمدادات، وأسلحة، وذخيرة، وموظفين كانت هناك على الدوام فرصاً ليضل المشاة طريقهم في الشارع، أو أن تكون السيارات خلف القافلة على نحو قريب جداً، أو أن تشتط السيارات في الشوارع الجانبية صوب القوافل. هذه الأخطاء الصغيرة يمكن أن تتحول مواجهات مميتة مع الجنود الأمريكيين أو المتعاقدين الخاصين، لتشكل سبباً آخر للقتل في العراق.

(1) Anonymous, «Last Night,» Operation Truth, downloaded January 23, 2005, http://www.optruth.org/main.cfm?actionId=globalShowStaticContent&screenKey=hear&htmlId=1234. The author withheld his name from the blog.

(2) Ibid.

فوضى في بيجي

ان الاشتباكات التي اندلعت من الدوريات العسكرية في الأحياء، ومن نقاط التفتيش تحت تهديد القناص، وهجوم السيارات المفخخة، ومن القوافل خشية الكمين، تشير كلها إلى جانب رئيس في السياسة العسكرية الأمريكية في العراق ألا وهي: سلامة القوات الأمريكية كانت تحتل أهمية قصوى، الأمر الذي يبرر استخدام القوة النارية القاتلة جراء أدنى إشارة للخطر. كان هذا المنطق هو الذي دفع جنرال هوك إلى قبول مقتل «15 مدني» في حديثة لأنه وفقاً «لرأيه» إن جنوده كانوا في خطر[1].

لكن الجانب الآخر لهذه السياسة، والتي تحتل الأهمية ذاتها المتصلة بحماية الجنود الأمريكيين وهي: ان قتل بعض المتمردين المشتبه بهم، أو القبض عليهم كان له أهمية قصوى أيضاً، وكانت الفرصة للقيام بذلك تبرر قتل العديد من المدنيين، حتى لو لم تك أرواح الأمريكيين في خطر. وقد ضمنت هذه السياسة في صلب سياسة واشنطن في العراق.

حادث (لا تستحق التغطية في الصفحة الأولى لصحيفة نيويورك تايمز أو واشنطن بوست) تقدم دليلاً واضحاً على ان المخاطرة (وسلب) حياة المدنيين في سبيل قتل المتمردين المشتبه بهم أو القبض عليهم كانت سمة أساسية لسياسة إدارة بوش [2].

وقع هذا الحادث في بيجي، وهي مدينة صغيرة تبعد 130 كيلومتر شمالي بغداد، وقد عانت من تدهور اقتصادي حاد بعد إغلاق منطقتها الاقتصادية بسياسة بريمر القاضية بإغلاق جميع المؤسسات الصناعية التي تملكها الدولة [3]. وقد قوبلت الاحتجاجات ضد الإغلاق بالقوة الساحقة، والتي ردت على ذلك بتغذية تمرد قوي سرعان ما سيطر على العديد من الأحياء في المدينة.

وفيما يلي التقرير الأولي لرواية صحيفة نيويورك تايمز بشأن ماحدث في 3 كانون الثاني / يناير عام 2006، في أحد هذه الأحياء، استناداً إلى مقابلات مع مسؤولين «أمريكيين مجهولين»:

عثرت طائرة استطلاع من دون طيار على ثلاثة رجال يزرعون قنبلة على جانب الطريق

(1) Paul von Zielbauer,«US General Says His Staff Misled Him on Haditha Killings.»

(2) Richard A. Oppel Jr. and Omar Al-Neami, «U.S. Strike on Home Kills 9 in Family, Iraqi Officials Say,»New York Times, January 4, 2006; Ellen Knickmeyer and Salih Saif Aldin, «U.S. Raid Kills Family North of Baghdad,» Washington Post, January 4, 2006.

(3) See chapter 8 for an account of the insurgency in Baiji.

حوالي الساعة التاسعة مساء. وقد قال الجيش في بيان إن الرجال «قد حفروا حفرة على غرار النمط الشائع في وضع القنابل على جانب الطريق» وقد «تم تقييم الأفراد على أنهم يشكلون تهديداً للمدنيين العراقيين وقوات التحالف، وأن موقع الرجال الثلاثة قد تم إرساله إلى طياري الدعم الجوي القريب».

وأكد الجيش أيضاً أنه قد تم تعقب الرجال من موقع الطريق إلى مبنى مجاور والذي تم قصفه بعد ذلك بـ«ذخائر موجهة بدقة»، ولم يوضح البيان ما إذا كان قد تم العثور على القنبلة في جانب الطريق في الموقع. وفي بيان عسكري إضافي قال إن سلاح البحرية أف 14 قد «مشطت الهدف بـ100 طلقة مدفعية» وقامت بإسقاط قنبلة واحدة[1].

ومن الأمور المهمة في هذا التقرير هو عبارة «الذخائر الموجهة بدقة»، الأمر الذي يؤكد أن القوات الأمريكية قد استخدمت التكنولوجيا الأقل احتمالاً بأن تخطئ الهدف مقارنة بالذخائر القديمة. وهذه الدقة هي التي أتاحت لنا أن نلاحظ ان استهداف المدنيين جزء لايتجزأ من الإستراتيجية العسكرية الأمريكية في العراق.

لقد كان الهدف «بناء مجاور» تم تحديده من قبل الضباط الذين شاهدو تسجيل الفيديو الخاص بالطائرة المسيرة بوصفه مكاناً يختبئ فيه المتمردون. ووفقاً للسكان المحليين الذين شهدوا الهجوم وتحدثوا إلى مراسلي واشنطن بوست، فان الهجوم الجوي هدم المبنى وألحق أضراراً بستة مبان محيطة بها. في الحالة المثالية تفترض أن لا تتضرر الأبنية المحيطة، لكن الأضرار البشرية المبلغ عنها (وهي إصابة شخصين) تشير إلى أنه، في هذه الحالة على الأقل، كان ادعاءات «الدقة» صحيحة إلى حد ما، أي أن القنبلة دمرت هدفها المحدد وغيره.

تكمن المشكلة في ما حدث داخل المبنى المستهدف، وهو بيت تسكنه عائلة عراقية كبيرة. وقد توصل مراسلو النيويورك تايمز بعد جمع شهادة السكان المحليين، إلى ان 14 من أفراد العائلة كانوا في المنزل وتم قتل 9 منهم[2]. وأفاد الصحفيان من الواشنطن بوست وهم كل من ايلين نيكماير (Ellen Knickmeyer) وصالح سيف، بأن عدد القتلى كان 12 قتيلاً، وعرضا وصفاً مرعباً للمشهد جاء فيه» كان من بين القتلى نساء وأطفال تم تغطية جثثهم بملابس النوم والبطانيات التي كانوا ينامون فيها على مايبدو». وقد شاهد المراسل الخاص

(1) Oppel and Al-Neami, «U.S. Strike...»

(2) Ibid.

لصحيفة الواشنطن بوست انتشال جثث ثلاث نساء وثلاثة صبية يبدو أنهم أقل من 10 سنوات من المنزل يوم الثلاثاء[1].

العامل الأهم هنا أنه لم يكن هناك قوات برية مشتركة في الحادث، إذ أشر غيابهم ـ على خلاف واقعة حديثة ـ ان المبنى لم يكن يشكل تهديداً ماثلاً للجنود الأمريكيين، ومن ثم فان الخيار غير المعلن هو انه كان من الممكن السماح للمتمردين الفرار من دون تعريض حياة الأمريكيين للخطر. علاوة على ذلك ان اتخاذ قرار الهجوم اتّخذه ضابط بعيد عن مسرح الأحداث، وليس من قبل الجنود الذين ربما يكونون قد تأثروا بموقف خطير أو بموت رفيقهم في وقت سابق من اليوم. لذا فان هجوم بيجي، على خلاف واقعة حديثة، كان ينمّ على تبني «سياسة» خالصة.

لأنه في هذه الحالة كانت هناك تقارير ميدانية من قبل الصحف الأمريكية تفيد أن القيادة العسكرية الأمريكية طلبت تفسيراً لهذا «الضرر الجانبي»، على الرغم من استخدام «القصف الدقيق». ومن دون الإقرار بأن الوفيات قد حدثت بالفعل، أوضح المقدم باري جونسون (Barry Johnson)، مدير مركز المعلومات الصحفية لقوات التحالف في بغداد قائلاً: «ما زلنا نرى الإرهابيين والمتمردين يستخدمون المدنيين في محاولة لحماية أنفسهم»[2].

هذا التعليق يفصح لنا عن السبب الكامن وراء استهداف القنابل الدقيقة عمداً مبنى يضم على الأقل 14 مدنياً، وهذا السبب هو أن سياسة الولايات المتحدة كانت تقضي بالهجوم على المبنى الذي قد يختبئ فيه المسلحون بين المدنيين. (تم الاستشهاد بالسياسة نفسها في قضية حديثة: فقد أوصى ضابط التحقيق المقدم بول جي وير (Paul J. Ware)، بمقاضاة الرقيب ووتريتش لأنه «ينبغي النظر إلى القتل في سياق القتال ضد عدو يستخدم المدنيين بلا رحمة بوصفهم غطاء»[3].

لاحظ هنا ان ـ في سياق حادثة بيجي ـ هذا التبرير المبني على استخدام المدنيين بوصفهم دروعاً بشرية يبرز حقيقة لا يعيها الكثير وهي ان: «الذخائر الموجهة بدقة» لم تستخدم لتفادي وقوع إصابات في صفوف المدنيين، بل بالأحرى ضرب الموقع الدقيق للمتمردين الذي يزعم أنهم «يتحصنون» بالمدنيين.

---

(1) Knickmeyer and Aldin, «U.S. Raid...»

(2) Ibid.

(3) Paul von Zielbauer,«Investigator Said to Find Case Against Marine Weak,»New York Times, October 5, 2007.

لاحظ أيضاً انه في بيجي، كما هو الحال في حديثة، كانت هناك بدائل لم يتم اختيارها. ففي المقام الأول، كان بإمكان القادة الأمريكيين إلغاء الضربة الجوية. ثانياً، لم يصدروا تحذيراً من شأنه السماح بإجلاء المدنيين قبل تدمير المبنى. كان من شأن هذا التحذير ـ أو أي تأخير في شن الهجوم ـ أن يمنح المتمردين فرصة للهروب، أما متنكرين في صورة مدنيين أو من خلال طرق هروب مرتبة سلفاً في المبنى. وفي الواقع كانت التأثيرات غير المعلنة لتصريح المقدم جونسون هي أن أي تهاون من هذا القبيل لن يؤدي إلا إلى تشجيع المتمردين على «يحصنوا أنفسهم» في أوساط المدنيين في المستقبل. وبذلك الهجوم، ربما يتعلم المتردون أن مثل تكتيكات «الدرع البشري» هذه لن تنجح، أو أن المدنيين سيرفضون السماح باستخدامهم دروعاً بشرية بهذه الطريقة.

إذن، في المستويات العليا في جيش الاحتلال، كانت الحوادث في بيجي وحديثة جزء من إستراتيجية الولايات المتحدة. صحيح ان هذه الإستراتيجية البربرية العلنية لم تدع إلى اختيار الأهداف المدنية، إلا انها دعت إلى الهمجية المستترة المتمثلة باستهداف المتمردين حتى عندما إذا كان ذلك يعني قتل المدنيين.

وبهذا المنطق على مستوى من القيادة، يجب أن لانتفاجأ بأن نجد بأن المقاتلين الجنود كانوا على دراية بتجربة قتل المدنيين. ففي أوائل كانون الأول / ديسمبر عام 2003، أجرى فريق من أطباء مستشفى والتر ريد (Walter Reed) دراسة على ثلاثة ألوية مقاتلة عسكرية وبحرية لدى عودتهم من الخدمة في العراق. في تلك المرحلة المبكرة من الحرب، عندما بلغ معدل الاشتباكات أقل من ثلاثين اشتباك في اليوم، ذكر 21 % منهم انهم «مسؤولون عن مقتل شخص واحد من غير المقاتلين» [1]. وعلى الرغم من عدم جمع أي إحصائيات لاحقة بشأن هذه القضية، ازدادت الاشتباكات اليومية إلى خمسين، ومن ثم إلى مئة، وأخيراً على نحو أعلى إبان إستراتيجية الاندفاعة في العام 2007 ـ ومع عودة عملية نشر الجنود الثانية، والثالثة، والرابعة، والخامسة فان هذه النسب ارتفعت لتشمل الأغلبية العظمى من الأفراد المقاتلين[2].

---

(1) Charles W. Hoge et al., «Combat Duty in Iraq and Afghanistan, Mental Health Problems and Barriers to Care,» New England Journal of Medicine 351 (July 1, 2004): 13–22.

(2) Brookings Institution, Iraq Index: Tracking Variables of Reconstruction & Security in Post-Saddam Iraq (Washington D.C.: Brookings, August 30, 2007), 7–12; Nicolas J. S.

إن قواعد الاشتباك التي تعاقب بالقتل المدنيين الذين يشتبه بهم متمردين، وقتل العوائل، والأصدقاء، والجيران هي تجربة مألوفة لملايين العراقيين. وبحلول أواخر عام 2007، أفاد ربع (اي نسبة 22 بالمئة) من جميع الأسر ان أحد أفرادها على الأقل قد قتل «جراء النزاع في العراق منذ العام 2003»، مع وجود عدد مماثل (26 بالمئة) بلغوا عن وقوع إصابات[1]. صحيح أن هذه الأرقام شملت الوفيات الناجمة عن السيارات المفخخة، وفرق الموت، وغيرها من أعمال العنف الطائفية، إلا أن الوفيات الناجمة عن الذخائر الأمريكية كانت هي الراجحة[2].

لقد انعكس هذا الواقع اليومي المروع في المواقف العراقية حيال الاحتلال. ففي استطلاع أجرته الشبكة الأمريكية ABC وشبكة BBC البريطانية في آب / أغسطس عام 2007، سئل العراقيون عن رأيهم «بشأن الطريقة التي نفذت فيها القوات الأمريكية وقوات التحالف الأخرى مسؤولياتها في العراق.» أعطى 80% ممن شملهم الاستطلاع تقييماً سلبياً، وارتفع الرقم إلى 98% في أوساط السنة، الذين يعيشون في الأحياء شهدت على الأرجح دوريات الاحتلال ونقاط التفتيش. ولعل الأهم من ذلك كانت المواقف من إستراتيجية الاندفاعة للرئيس بوش، التي بدأت قبل ستة أشهر، والتي أعلن عنها بوصفها محاولة لتحقيق الأمن في الأحياء ذات الأغلبية السنية في بغداد حيث كان التمرد الأقوى. إذ أكد 70% من العراقيين ان زيادة القوات جعلت الأمن أسوأ لا أفضل، وارتفع العدد إلى 89 في أوساط السنّة[3].

المدنيون: الأضرار الجانبية للعقاب الجماعي

لكن تلك الأرقام المروعة تركت سؤالاً واحداً بلا إجابة وهو: لماذا تبنى القادة العسكريون الأمريكيون سياسة التضحية بالمدنيين ما دامت تولد عداء واسعاً في أوساط العراقيين؟ في

Davies, «Setting the Record Straight on the U.S. Invasion and Destruction of Iraq,»Z Magazine (September 2007), 22.

(1) Opinion Research Business, «More than 1,000,000 Iraqis Murdered,» Opinion Research Business, September 2007, http://www.opinion.co.uk/Newsroom_details.aspx?NewsId=78. Tables 1, 3.

(2) Michael Schwartz, «Is the United States Killing 10,000 Iraqis Every Month?» After Downing Street, July 5, 2007, found at http://www.afterdowningstreet.org/?q=node/24310.

(3) ABC News/BBC/NHK, «Iraq: Where Things Stand,»ABC News, September 10, 2007, http://abcnews.go.com/images/US/1043a1IraqWhereThingsStand.pdf.

الوقت الذي كان فيه مسؤولو إدارة بوش وكبار ضباط الجيش الأمريكي كثيراً مايشيرون إلى ان سكان مجتمعات مثل حديثة وبيجي بوصفهم ضحايا أبرياء لإرهاب المتمردين والإرهابيين، إلاّ أن الحقيقة هي ان معظمهم لم يكونوا غير مستعدين في أن يكونوا دروعاً للمقاتلين. كانوا يأوون المتمردين ويؤيدونهم على نحو فعال، وهم كانوا في أغلب الأحيان أقرباء أو أصدقاء أو جيران. علاوة على ذلك عدت القيادة العسكرية، والسياسية الأمريكية هذه الحماية عقبة كأداء ـ ربما العقبة الأساسية ـ في نجاح مكافحة التمرد.

ويمكننا الحصول على وجهة نظر بشأن هذا الوضع (ورد الفعل العسكري الأمريكي عليه) من المدونة التالية التي أدخلها الجندي الأمريكي أليكس هورتون (Alex Horton)، واصفاً ماحدث في بعقوبة إبان إستراتيجية الاندفاعة في ربيع عام 2007، عندما أوقفت عبوة ناسفة، قوية جداً وقاتلة، عمليتهم الأولى في حي معادي. وجاء فيها:

بعد ساعتين من المهمة الأولى، قتل زميلي في انفجار عبوة ناسفة ضخمة IED فتحت الجحيم في وجه قائد الفرقة، الأمر الذي أسفر عن إصابات مؤلمة في الدماغ وجراحة لإعادة بناء الوجه. وقد مزقت مركبة القائد رباطه الصليبي ACL جراء الإرتجاج، وقد تناثرت الشظايا في داخل الشاحنة وأصابت أحد الرفاق في ركبته، ولما خرج مسرعاً من الباب الخلفي بارتباك، أصيب بكدمات في ظهره، فيما ألقى الآخر بنفسه على نحو كامل خارج المركبة. لقد بقي ساكناً منذ ذلك الحين وقد تم إعادته على بلاده بعد مدة وجيزة.

ولما قمنا بالرد بإطلاق النار وقامت البرادلي[1]. بقتل عدد هائل من الأطفال الذين لم يحالفهم الحظ بما فيه الكفاية ليكونوا في المدرسة إلى جانب موقعنا.

وقد تم إرسال عربة إنقاذ لانتشال العربة السترايكر المدمرة إلا أنها كانت الضحية الثانية لانفجار عبوة ناسفة أخرى، الأمر الذي أسفر عن مقتل رجلين في الداخل. وقد تم إرسال عربتي إنقاذ أخريين واحدة لسحب عربة السترايكر (Stryker)، والأخرى لسحب عربة التي تحطمت كلياً الآن.

وعندما انسحبنا ذلك المساء، رقص العراقيون المحليون رجالاً ونساء وأطفال احتفالاً بالحفرة الكبيرة التي كانت بها العربة السترايكير[2].

(1) أم\أم32 برادلي هي مركبة مشاة قتالية أمريكية الصنع، وهي تحمل اسم الجنرال عمر برادلي. وهي في طور الخدمة في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية).

(2) Alex Horton, «One Angry Dude in Iraq: Stupid Shit of the Deployment Awards!» Army of Dude (blog), August 27, 2007, http://armyofdude.blogspot.com/200708//stupid-shit-of-deployment-awards.html.

على الرغم من أن الوفيات والإصابات الرهيبة للجنود الأمريكيين كانت في مقدمة هذه الرواية، كان هورتون نفسه يدرك بألم الكارثة التي عانى منها الحي، والتي تم التقاطها من خلال إشارته الساخرة إلى «قتل عدد مهول من الأطفال». كما كان يدرك بألم أن السكان المحليين لم ينظروا إلى القوات الأمريكية بوصفها محررة بل غازية (إذ استدل على ذلك بـ«احتفالهم بالحفرة الضخمة التي كانت فيها العربة السترايكر»).

وفي وقت لاحق وفي السياق نفسه، أظهر هورتون أنه كان يدرك أن احتفال المواطنين المحليين يعني أن جنود الاحتلال غير مرحب فيهم في هذا الحي، ومن ثم، وفقاً لتقديره، لا يوجد سبب مشروع لوجودهم هناك. وفي الواقع وعلى الرغم من التضحيات المرعبة التي قدمتها وحدته في ذلك اليوم، فقد نحا باللائمة في هذا الحادث على الجيش الأمريكي بالقول: «في المستقبل أريد أن ينشأ أطفالي على الاعتقاد بأني ما فعلته هنا كان خطأ، في مجتمع لا يعد تلك الفكرة غير وطنية.»

لكن الجنرالات الذين وضعوا قواعد الاشتباك استخلصوا درساً مختلفاً تماماً عن مثل هذه الاحتفالات، والعديد من المؤشرات الأخرى التي تدل على ان العراقيين دعموا الجهود العنيفة للمتمردين لطرد الولايات المتحدة من مجتمعاتهم، ومن العراق على نحو عام، وهي حقيقة أظهرتها مراراً وتكراراً استطلاعات الرأي العام، التي كشفت عن ان الأغلبية العظمى من السنة (في وقت مبكر من صيف عام 2005)، والأغلبية من العراقيين، كانوا يؤيدون الهجمات العنيفة ضد الجيش الأمريكي[1]. ومن وجهة نظر القادة الضباط، فان هذه المعارضة لـ«التهدئة» كانت العنصر الحاسم في الفشل في اجتثاث المتمردين، وان هذا التحيز النشط كان السبب الرئيس وراء الأوامر بشن هجمات التي تعرض المدنيين للخطر والإصابة.

وخلال جلسة الاستماع بشأن مجزرة حديثة، فقد نحا الملازم ماكس دي فرانك، الضابط الأول للتحقيق في الحادث، باللائمة على نحو مباشر على المدنيين، واصفاً الوفيات بأنها «نتيجة مؤسفة وغير مقصودة لسماح السكان المحليين للمقاتلين المتمردين باستخدام منزل العائلة لإطلاق النار على الدورية الأمريكية المارة.» وقد ذكر أحد جنود البحرية الأمريكية، الذي دُعي إلى برنامج إذاعي حواري، هذه الحجة على انحو أدق بالقول: «هل تعرف لماذا قتل هؤلاء الناس؟» هذا لأنهم يسمحون للمتمردين بالاختباء في منازلهم»[2]. وبتعميم هذا

(1) Juan Cole, «Iraq and Vietnam,» Informed Comment, March 21, 2005, http://www.juancole.com/200503//iraq-and-vietnam-although-martin-van.html.

(2) David Swanson, «A Peace Movement Demanding the Rule of Law,»Truthout, January 7, 2006, http://www.truthout.org/docs_2006010706/G.shtml.

المنطق، اعترض الملازم أول آدم ب. ماثيس (Adam P.Mathes)، المسؤول التنفيذي في الشركة المتورطة في حديثة، على الاعتذار للسكان المحليين في حديثة عن شيء بدا من الواضح انه خطأهم. ودعا ماثيس عوضاً عن ذلك بضرورة إصدار تحذير بان الحادث «شيء مؤسف عندما تسمح للإرهابيين باستخدام منزلك لمهاجمة قواتنا»[1].

جاء التعبير عن هذه النظرة، أي أن الهجمات على المدنيين كانت ضرورية من أجل تلقين العائلات المدنية في معاقل المسلحين درساً، بوصفها جزءاً من سياسة «التعامل بقسوة» التي أعلنها جنرال ريكاردو سانشيز (Ricardo Sanchez)، القائد الأعلى للقوات الأمريكية في العراق، عندما أظهرت المعارضة مرونة وعمقاً لأول مرة في أواخر عام 2003.

وقد ذكر مراسل صحيفة نيويورك تايمز ديكستر فليكنز (Dexter Filkins)، نقلاً عن «ضباط أمريكيين» لم يذكر أسماءهم، أن السياسة الجديدة صممت لاستخدام القوة العسكرية لمعاقبة المقاتلين، إلا أنها في الوقت نفسه توضيح للعراقيين العاديين مغبة عدم التعاون مع عمليات الولايات المتحدة لمكافحة التمرد[2]. وقد عبر عنها على نحو مباشر أكثر مسؤول في البنتاغون لم يكشف عن اسمه عندما أكد لمراسلي صحفية النيويورك تايمز مايكل هيرش (Michael Hirsh) وجون باري (John Barry) بالقول، «أن السكان السنّة لايدفعون ثمن الدعم الذي يقدموه للإرهابيين... من وجهة نظرهم بلا ثمن. يجب علينا تغيير تلك المعادلة»[3].

ولعلّ أفضل مقياس لالتزام الجيش الأمريكي بهذه الإستراتيجية، هو مأسسة عملية بيجي التي نفذتها طائرة من دون طيار، تحت اسم قوة المهام أودين ODIN (المراقبة، والكشف، وتحديد الهوية، وإبطال المفعول»). وقد تم تكريس هذه الحملة العسكرية «لمطاردة زارعي العبوات الناسفة EID باستخدام الطائرات بدون طيار، والمروحيات الهجومية، ومحددي المواقع في الطائرات C - 12». وقد أكد «مسؤول رفيع المستوى في الجيش لصحيفة الواشنطن بوست ريك أتكينسون (Rick Atkinson) أن طائرة قوة المهام أودين ODIN قامت بقتل واحد وسبعون

(1) Zielbauer,«Two Marines...»

(2) Dexter Wilkins, «Tough New Tactics by U.S. Tighten Grip on Iraq Towns,»New York Times, December 7, 2003.

(3) Michael Hirsh and John Barry, «The Salvador Option: The Pentagon May Put Special-Forces-Led Assassination or Kidnapping Teams in Iraq,» Newsweek, January 8, 2005.

تقريباً من «المشتبه بهم» في كل أسبوع خلال العام 2007. ولم يقدم أي تقديرات لعدد المدنيين (الذين سمحوا «للمتمردين بالاختفاء في منازلهم») الذين قتلوا أيضاً[1].

هناك طريقة أخرى لقياس أهمية العقاب الجماعي لإستراتيجية الولايات المتحدة في العراق وهي القائمة التي تتضمن العديد من الأساليب المبتكرة التي تم وضعها في سبيل ضمان ان السكان السنة كانوا «يدفعون ثمن الدعم الذي يقدموه للإرهابيين». وقد شملت تلك القائمة تجريف المنازل والمحاصيل (بما في ذلك أشجار النخيل التي تستغرق 15 عاماً لتؤتي أكلها) بوصفها رداً انتقامياً جراء رفضهم الإبلاغ عن المتمردين المحليين، وكذلك قطع إمدادات الطعام، والماء، لإجبار السكان على الإبلاغ عن المتمردين أو إجلائهم، واعتقال معظم أو جميع الرجال المتهمين بإخفاء مقاتلي المقاومة في حي معين[2].

العقاب الجماعي والإرهاب

في أي حرب، يحوز كلا الطرفين على أنصار يقدمون الدعم من دون أن يشاركوا في العنف نفسه. وتفرض قواعد الحرب على الأطراف المتحاربة أن تتقيد باستهداف المقاتلين الأعداء فقط. ويُحظر على الجنود استهداف المدنيين (الأفراد الذين هم ليسوا جزءاً من القوة المعارضة المقاتلة)، بصرف النظر عن مدى مساندتهم للجانب الآخر.

إن اتفاقيات جنيف (التي تتمتع بقوة القانون في الولايات المتحدة، على الرغم من وصف المدعي العام ألبرتو غونزاليس (Alberto Gonzales) لها بأنها «بالية») [3]، تشمل على نحو خاص نوع الهجمات التي قامت بها الولايات المتحدة في حديثة وبيجي. بعد أن نصت أولاً

(1) Rick Atkinson, «If You Don’t Go after the Network, You’re Never Going to Stop These Guys. Never.»Washington Post, October 3, 2007.

(2) James Paul and Celine Nahory, War and Occupation in Iraq (London: Global Policy Forum, June 2007), http://www.globalpolicy.org/security/issues/iraq/occupation/ report/full.pdf; Eulàlia Iglesias, «U.N. Food Expert Condemns U.S. Tactics in Iraq,» (Inter Press Service,) November 12, 2005, http://www.commondreams.org/ headlines0502-1112/.htm; Gareth Porter, «US Military Still Runs with Dreaded Wolf Brigade,» Inter Press Service, January 2, 2006, http://www.ipsnews.net/news.asp?idnews=31639. See also Massing, «Iraq: The Hidden Human Costs,» and Hedges and Al-Arian, «The Other War».

(3) Marjorie Cohn, «The Quaint Mr. Gonzales,» Truthout, November 13, 2004, http://www.truthout.org/docs_04111304/A.shtml, and John Barry, Michael Hirsh, and Michael Isikoff, «The Roots of Torture,» Newsweek, May 24, 2007.

على: «يتعين على أطراف النزاع في كل الأوقات التمييز بين السكان المدنيين والمقاتلين... [و] وتوجيه العمليات فقط ضد الأهداف العسكرية»، بعد ذلك أكدت اتفاقيات جنيف أن «وجود أفراد في صفوف المدنيين الذين لايندرجون ضمن تعريف المدنيين لايجردهم من وصف المدنيين». لذا فهي أوضحت ببساطة، من غير القانوني قتل مجموعة من المدنيين لأن أحد المقاتلين يختبئ بينهم، سواء أكان القتل مقصوداً أم لا[1].

عندما يخضع المقاتلون لمثل هذا العنف، فان هذا هو «العقاب الجماعي»، وهو مصطلح يرتبط بالممارسات النازية المتمثلة في إعدام الناس المحليين لعدم الكشف عن هويات مقاتلي المقاومة في أوربا الشرقية والاتحاد السوفيتي. ويعرف قاموس مريام وبستر (Merriam - Webster) الإرهاب بأنه «أعمال عنيفة ومدمرة (مثل القصف) ترتكبها الجماعة من أجل ترهيب السكان»[2]. وفي الوقت الذي كان فيه هناك الكثير من اللغط الأكاديمي والسياسي بشأن الطريقة الدقيقة لتفسير تلك النصوص، لكن لايوجد أي خلاف على ان استخدام العنف لترهيب السكان المدنيين هو إرهاب[3]. صحيح أن الحوادث في حديثة وبيجي كانت تدخل في سياق الجهود الرامية للقبض على المتمردين أو قتلهم، إلا أنه من الصحيح أيضاً انهم، وأكد مراسل النيويورك تايمز فليكنز، يحاولون «التوضيح للعراقيين العاديين مغبة عدم التعاون». وهذا يعني، أنها كانت تهدف إلى «تخويف» السكان المدنيين المحليين من أجل سحب دعمهم للمتمرد. لذلك كان ذلك من أعمال الإرهاب.

بحلول العام 2007، عندما قتل فرد واحد من كل خمس أسر جراء العنف بعد انتهاء الحرب، كان جوهر الإرهاب لهذه السياسة واضحاً لدى أغلبية العراقيين. وقد أكد ذلك أبو تيسير، من سكان بعقوبة، الذي تحدث بلسان أغلبية العراقيين، الذين كانوا حينها يدعمون الهجمات ضد القوات الأمريكية، عندما قال للمراسل المستقل أحمد علي:

في البداية المبكرة للاحتلال، لم يدرك الشعب العراقي الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة. هذه الإستراتيجية القائمة على الدمار والمجازر. ولا يتوانون عن فعل أي شيء في سبيل تحقيق

(1) Geneva Conventions, Protocol Additional to the Geneva Conventions of 12 August 1949, and relating to the Protection of Victims of International Armed Conflicts (Protocol I), June 8, 1977 (Geneva: International Committee of the Red Cross), http://www.icrc.org/ih l.nsf/WebList?ReadForm&id=470&t=art; Articles 43,50.

(2) Merriam-Webster Online Dictionary, http://m-w.com/dictionary/terror.

(3) Jeff Goodwin, «A Theory of Categorical Terrorism,» Social Forces 84 (No. 4, 2006): 2027–46.

أجندتهم والآن يعرف العراقيون ان الإبتسامة الأمريكية تخفي الكراهية والعنف. انهم يصفون الآخرين بالإرهابيين في حين مايقومون به في العراق وبلدان أخرى هو أصل الإرهاب وجوهره [1].

ان سياسة العقاب الجماعي، التي تمخض عنها الكثير من الحوادث التي شملت نقاط التفتيش، والقوافل، والغارات على المنازل، أدت إلى تضخيم التمرد من خلال خلق المزيد من المتمردين بدلاً من تخويفهم. كانت هذه الدينامية جلية لبعض الجنود الأمريكيين المشاركين في الحرب، كما ذكر نير روزن (Nir Rosen) في صيف عام 2003، عندما كان ضمن الوحدة الثالثة لسلاح الفرسان في الحصيبة بالقرب من الحدود السورية. وفي نهاية يوم من عمليات تفتيش المنازل والاعتقالات المشبعة بالعنف، كان يجلس مع الجنود الذي يلاحظون العقوبة التي تم إنزالها على المشتبه بهم الذين تم إلقاء القبض عليهم مؤخراً، وأكد قائلاً:

يمكن رؤية عشرات السجناء وهم يسيرون في دائرة خارج مركز الاحتجاز، محاطين بأسلاك شائكة. وقال أحد الجنود الذين كانوا يحرسونهم وهو يبتسم ابتسامة عريضة: كانوا يصرخون «الولايات المتحدة الأمريكية، الولايات المتحدة الأمريكية! مراراً وتكراراً. «كانوا يتحدثون عندما لا نطلب منهم ذلك، جعلناهم يتحدثون بشيء نحب سماعه». فيما يلوح الآخر بيده، ليعرف [السجناء] أن عليهم رفع أصواتهم. وقد قال أحد الرقباء انه بعد هذه المعاملة، فإن أولئك الذين لم يكونوا مذنبين «سوف يكونون مذنبين في المرة القادمة».[2]

كان للرقيب بعد نظر. إذ رد العراقيون، تحت ضغط برنامج الجنرال ريكاردو سانشيز لتطبيق قرار بول بريمر «فرض القانون والنظام وفرض إرادتنا على هذا البلد»، بعنف أكبر وأكبر من تلك التي تبنوها[3]. إذ زادت الهجمات التي يشنها المسلحون كل شهر من أقل من 250 هجوم خلال حزيران / يونيو عام 2003 إلى مايقرب من 1000 هجوم بحلول كانون الأول / ديسمبر وتجاوزت1500بحلول نهاية ربيع عام 2004. كانت جميع الهجمات تستهدف الأمريكيين وشركاءهم في «تحالف الراغبين» والعراقيين الذين التحقوا بالجيش والشرطة المعاد تشكيلهما. والقليل من التفجيرات الإنتحارية تم توجيهها إلى الجيش او الموظفين المعنيين بإنفاذ القانون، ولم تظهر فرق الموت إلى مكان الصدارة إلا بعد عام آخر[4].

(1) Quoted in Dahr Jamail, «Missing Voices in the Iraq Debate,» TomDispatch ,January 27, 2008, http://www.tomdispatch.com/post/174886/dahr_ jamail_ missing_voices_in_the_iraq_debate.

(2) Nir Rosen, In the Belly of the Green Bird (New York: Free Press, 2006), 92.

(3) L. Paul Bremer (interviewed by Peter Sissons), «BBC Breakfast with Frost Interview with Paul Bremer,»Breakfast with Frost, December 7, 2003.

(4) Brookings Institute, Iraq Index.

الفصل السادس

معاقل المتمردين

إن الوضع لن يتحسن حتى ننظف الفلوجة. ومن المهم أن نبيّن جدّيتنا في الأشهر الثلاثة القادمة.

بول بريمر

بحلول أوائل العام 2004، واجهت إدارة بوش الخيار الذي ستواجهه مراراً وتكراراً على مدى السنوات الأربع المقبلة. لقد بات التمرد، الذي تغذيه الأزمة الاجتماعية والاقتصادية المستمرة وتذكيه محاولات الجيش الأمريكي بالقمع، يشكل عائقاً كبيراً أمام الثورة الهشة أصلاً التي كان يحاول بريمر القيام بها. إذ لا يمكن للعراق أن يصبح المركز الاقتصادي والسياسي والعسكري لوجود أمريكي مهيمن في الشرق الأوسط ما لم يهدأ التمرد وعلى نحو تام.

وقد كانت القرارات السياسية والاقتصادية التي اتخذت خلال العام 2004 ـ لنقل السيادة، وتحديد موعد لإجراء الانتخابات، وطلب مساعدة صندوق النقد الدولي ـ كلها كان جهود ترمي لإنقاذ الاحتلال من الفشل المبكر. وهكذا كان هناك موقف عسكري عدواني جديد الذي تجسد بتطبيق مبادئ الصدمة والرعب على الأحياء المتمردة. وكذلك كانت حملة تهدئة الفلوجة، المعروفة لدى العراقيين بإسم مدينة المساجد، والتي تشتهر بالكباب المميز الذي يقدم في المقاهي على الهواء الطلق.

الفلوجة تصبح مركزاً للمقاومة

رحبت الفلوجة، حالها حال معظم المدن السنية، بسقوط صدام حسين، واستسلمت للجيش الغازي من دون هجوم بري. مع ذلك كان معظم السكان مرتابين في حسن نوايا الولايات المتحدة بسبب التجربة التاريخية لهجمات الولايات المتحدة على البنية التحتية إبان

حرب الخليج عام 1991، عندما أدى الهجوم الجوي الأمريكي على جسر محلي إلى أكثر من 100 حالة وفاة في الأحياء المجاورة[1].

وقد تبلور هذا التناقض في شكل غضب عندما قامت وحدات الفرقة 82 المحمولة جواً بالاستيلاء على مدرسة القائد وجعلها قاعدة عملياتها في المدينة. وبعد ثلاثة أيام من النداءات المحمومة من قبل الزعماء الدينيين والقبليين المحليين، فشلوا في التأثير من أجل إخلاء المدرسة في الوقت المناسب نظراً لبدء الدوام في المدرسة في الأسبوع القادم[*]، وقد تم التعبير عن هذا الغضب في مسيرة في 28 نيسان / أبريل التي بدأت وسط المدينة حيث يوجد مقر قيادة الجيش الأمريكي وانتهت بثلاثمائة متظاهر يهتفون لا لصدام لا لأمريكا! أمام المدرسة. وفي حادث طبيعي جداً، اعتقد فيه أعضاء الوحدة الأمريكية انهم سمعوا نيران قناص أو رأوا ومضات إطلاق نار من الحشد. وفي أعقاب قواعد الاشتباك التي وضعتها القيادة العسكرية الأمريكية، أطلق الجنود النار على الحشود وقتلوا، وفقاً لشهود عيان عراقيين وأفراد الكادر الطبي، سبعة عشر متظاهراً غير مسلح وجرح خمسة وسبعين آخرين. واحتشدت مظاهرة ثانية شارك فيها أكثر من ألف متظاهر أمام مقر قيادة الجيش بعد يومين من الاحتجاج الذي حصل فيه إطلاق نار. فتحت القوات الأمريكية النار مرة أخرى على المتظاهرين، الأمر الذي أدى إلى مقتل شخصين وإصابة 12 آخرين.

وقد ترددت أصداء هذه الوفيات من خلال الشبكات القبلية والدينية شديدة الترابط في أرجاء الفلوجة. وبفضل التغطية المكثفة لوسائل الإعلام باللغتين العربية والإنكليزية، أضحت هذه الحوادث إيذاناً ببدء التمرد في بداية الاحتلال، إذ سلطت الضوء على الفلوجة لأول مرة، وأثارت عملية لا مهرب منها على ما يبدو التي تحول فيها العداء إلى الاحتلال إلى حرب عصابات[3].

(1) Scahill, Blackwater, 82.
This history of Fallujah until summer of 2004 is based on Dahr Jamail, Beyond the Green Zone: Dispatches from an Unembedded Journalist in Occupied Iraq (Chicago: Haymarket Books, 2007), 127–41; Michael Schwartz, «Why the U.S. is Losing the War in Iraq,» Contexts 3 (January, 2005): 1–12; and Jeremy Scahill, Blackwater: The Rise of the World's Most Powerful Mercenary Army (New York: Nation Books, 2007), 50–60, 90–115.

(*) من الجدير بالذكر ان السبب الحقيقي وراء المطالب بإخلاء المدرسة هو انها كانت مشرفة على منازل مجاورة وكان الجنود الأمريكيين يراقبون البيوت من خلال المناظير، الأمر الذي أثار حفيظة المجتمع المحافظ هناك.

(3) Jamail, Beyond the Green Zone, 131–33; Rosen, In the Belly of the Green Bird, chapter 5, esp. 139f.

وكانت هناك قوتان أخريان أقل بروزاً ارتبطتا مع هذه اللحظات العنيفة لتعزز من مصير الفلوجة بوصفها مركزاً للتمرد. الأولى، كانت إنشاء حكومة محلية داخل الفلوجة في أعقاب الإطاحة بنظام صدام حسين. إذ تساوقاً مع إلغاء الاحتلال الأمريكي جميع الحكومات الرسمية، تحرك زعماء القبائل المحلية، ورجال الدين بسرعة من تلقاء أنفسهم لتشكيل مجلس إدارة مدني بقيادة رئيس البلدية ومدير المدينة. وسرعان ما تبعت بنى حكومية أخرى للمؤسسات المحلية، بما في ذلك مليشيا مخصصة، بقيادة شيوخ القبائل والزعماء الدينيون، وأيدتها الحكومة، عملت على حفظ السلام، وحدت من النهب الذي عصف بالمدن العراقية الأخرى. تم تشكيل هذه المليشيا في الوقت نفسه الذي كانت فيه أزمة مدرسة القائد تتطور. ومع تصاعد الغضب المحلي رداً على الحادثتين، أصبحت المليشيا المأوى التنظيمي للتمرد. وفي وقت لاحق، عندما سعى الجيش الأمريكي إلى تجنيد جيش عراقي لمحاربة التمرد، كان المرشحون الأكثر ترجيحاً للانضمام إلى ذلك الجيش قد تم تجنيدهم بالفعل في المليشيات المحلية وتحالفوا مع المقاومة[1].

ربما كان من الممكن لهذه التطورات المحلية أن تتراجع في أعقاب موجات العنف القصيرة من الانتقام العنيف، لولا تفاقم الكارثة التي طالت الاقتصاد والبنية التحتية. وعندما قام الصحفي المستقل كريستيان بارنتي (Christian Parenti) بزيارة الفلوجة في كانون الثاني / يناير عام 2004، أكد ان المواطنين المحليين كانوا «غاضبين من النقص المزمن للمياه والكهرباء. وما تزال محطات الكهرباء، والاتصالات الهاتفية، وأنظمة الصرف الصحي تتعرض للنهب والقصف[2].

وقد أظهر استطلاع أجرته اليو أس أي توداي USA Today في بداية نيسان / أبريل عام 2004 دليلاً بالأرقام على هذا التراجع اليومي. وفي آذار/ مارس عام 2004، عانى أكثر

(1) Scahill, Blackwater, 50–60; Rosen, In the Belly of the Green Bird, chapter 5, esp. 139f; see also Rosen's other accounts of Fallujah, «Letter from Falluja: Home Rule, A Dangerous Excursion into the Heart of the Sunni Opposition,» New Yorker, June 28, 2004; «Falluja: Inside the Iraqi Resistance,» Asia Times (seven-part series beginning July 15, 2004), www.atimes.com/atimes/Front_Page/FG16Aa02.html.

(2) Quoted in Tom Engelhardt, «Dreaming of George: Optimism Then, Optimism Now,» TomDispatch, April 16, 2004, http://www.tomdispatch.com/post/print/ 1384/ Dreaming%2520of%2520George (Originally posted on AlterNet.org, April 13, 2004).

من نصف سكان المدن العراقية من انقطاع التيار الكهربائي إلى مايتجاوز عمليات القطع المبرمج، واضطرّ الثلث بالكامل إلى تنقية مياه الشرب الملوثة، وحرم ربعهم من المستلزمات الطبية فيما بقي الربع يتضورون جوعاً. وبصريح العبارة شكلت الحياة اليومية للعراقيين إدانة للاحتلال، وخلقت مستودعاً ملتهباً من العداء للوجود الأمريكي الذي يمكن أن ينفجر عندما تشعله حوادث كما هو الحال في مدرسة القائد.

إحدى المشاكل المعتادة التي أثرت على الفلوجة، كما هو الحال العديد من المدن الأخرى، كانت تردي حالة المستشفيات، التي لم تكن قادرة على الحفاظ على الإمدادات أو إصلاح المعدات خلال حقبة ماقبل الحرب، الأمر الذي أدى إلى انحسار حاد في مستوى الصحة العامة من العام 1991 إلى العام 2003. ومن ثم وبعد أن أطاح الغزو بصدام حسين، أطلق قرار بريمر في حل الشرطة والجيش المجرمين الذين قاموا بنهب ممنهج للمعدات باهظة الثمن والصيدليات المتبقية.

وبدلاً من استخدام النظام الحالي لتجهيز المستشفيات وإصلاحها، قامت إدارة بريمر بحل البيروقراطية التي كانت تديرها الدولة، وتفاوضت على عقود مع شركات أمريكية من أجل تولي إعادة تأهيل نظام الرعاية الصحية. وبحلول أوائل عام 2004، لم يتم القيام بأي عمل يذكر في أي مستشفى، ولم يتمكن وزير الصحة العراقي، على الرغم من تعيينه من قبل مسؤولي الاحتلال، من إخبارهم بشأن الإمدادات أو التجهيزات. ثم بعد ذلك في آذار/ مارس 2004، وقد زاد وزير الصحة والخدمات الإنسانية تومي تومسون (Tommy Thompson) الطين بلة عندما أعلن أن المستشفيات العراقية ستكون على مايرام «إذا ما قام الموظفون بغسل أيديهم وتنظيف القذارة الموجودة على الجدران». وقد تم بث هذا التعليق لجميع العراقيين من خلال أكثر قناتين فضائيتين مشاهدة في الشرق الأوسط، العربية والجزيرة[1].

ولدت هذه المشاكل احتجاجات متزايدة على المستويات كافة، وأدت الأهداف الأوسع للاحتلال إلى استبعاد أي تدابير إصلاحية من شأنها نزع فتيل الغضب. إذ إن البرنامج الاقتصادي للمعالجة بالصدمة يملي على العراقيين الانتظار حتى تعمل الليبرالية الجديدة في سبيل تحسين فرص العمل، والمستشفيات، والطاقة الكهربائية. وفي ظل عدم وجود أي حكومة

(1) Bremer, «BBC Breakfast with Frost interview with Paul Bremer»; Naomi Klein,»Let's Make Enemies,» Nation, April 9, 2004.

وطنية عراقية، ومع تطور الحكومات المحلية في الفلوجة ومناطق أخرى إلى مراكز للمقاومة، كان جيش الاحتلال هو الأداة الوحيدة الفاعلة لإخماد الاحتجاجات التي تخرج عن السيطرة على نحو متزايد.

وبالمجمل، فان طابع الحياة اليومية ـ المقترن برد الفعل السلبي والعنيف للاحتلال على أي شكاوى ـ أعطى انطباع بان الاقتصاد العراقي سيستمر في التدهور طالما بقيت الولايات المتحدة في العراق. وبتشجيع من الزعماء الدينيين ، وبتنظيم من الحكومات المحلية شبه الرسمية، أضحى التمرد هو الحل المقبول للأزمة المستمرة.

وقد أوضح أبو محمد، أحد سكان الفلوجة البارزين، وهو مسؤول بعثي سابق، صعود التمرد إلى المراسل المستقل نير روزن بالقول:

لقد توقعنا أن تتحسن الأمور، لكن كل شيء أصبح أسوأ ـ الكهرباء، والمياه، والصرف الصحي، والمجاري ـ لذلك تحدث خطباء المساجد علناً عن الجهاد، وشجعوا الناس على الانضمام إلى [التمرد] بعد شهر من الاحتلال.... لم يعارض المقاومة أي أحد في الفلوجة، وظهرت العديد من جماعات المقاومة. الأسلحة كانت جداً متاحة. إذ أخذ جميع الجنود وأفراد الأمن أسلحتهم إلى المنازل [عندما تم تسريحهم بعد حل الجيش]، كما وزع حزب البعث أسلحة أيضاً[1].

حتى أن أجهزة الاستخبارات الأمريكية كانت تدرك أن إخفاق الاحتلال في مواجهة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية المتصاعدة باستمرار سيكون محركاً للتمرد. وقد خلص تقرير استخباراتي، تم تسريبه إلى مراسل صحيفة نيويوركر سيمور هرش (Seymour Hersh)، إلى أن «الكارثة هي أن إعادة إعمار العراق كانت هي السبب الرئيس للتمرد»[2].

المتمردون يستولون على الفلوجة

لم يصبح أغلبية العراقيين متمردين. ففي أوائل عام 2004 وجد استطلاع برعاية الاحتلال انه في الوقت الذي أراد فيه نسبة 80 % من العراقيين مغادرة الولايات المتحدة العراق في غضون

(1) Rosen, In the Belly of the Green Bird, 152–53.

(2) Seymour Hersh,«The Gray Zone: How a Secret Pentagon Program Came to Abu Ghraib,»New Yorker, May 24, 2004; see also Seymour Hersh, Chain of Command: The Road from 911/ to Abu Ghraib (New York: HarperCollins, 2004),59.

ستة أشهر، إلاّ أن نسبة 13 % فقط كانوا «يدعمون على نحو كامل» القوة المسلحة بوصفها وسيلة لإتمام انسحاب الولايات المتحدة. مع ذلك فان هذا المزيج من المواقف يلبي الشرط الأساسي لحرب العصابات الناجحة: وهذا يعني يكاد لايوجد أحد على استعداد للإبلاغ عن أنشطة المتمردين. وبالإضافة إلى دعم أهداف مقاتلي حرب العصابات، فان معظم السكان في المدن مثل الفلوجة يعرفون الذين قاموا بوصفهم ميليشيا محلية، بوصفهم أقراب، وأصدقاء، أو جيران، حينما قاموا بحماية المجتمع من المجرمين، وعملوا على فض العديد من النزاعات المحلية. وكما قال أبو محمد لنير روزن، «لم يعارض أي أحد المقاومة في الفلوجة...[1]».

وقد تم وصف العلاقةَ بين متمردي الفلوجة، الذين أطلقوا على أنفسهم اسم المجاهدين، والسكان المحليين خلال قتال لاحق، المراسلُ المستقلُّ راهول ماهاجان (Rahul Mahajan)، أحد المراسلين اللذين شهدا حصار نيسان / أبريل من داخل المدينة بالقول:

من بين المزاعم الأكثر إثارة للضحك التي ساقتها إدارة بوش هي أن المجاهدين مجموعة صغيرة من «المتطرفين» المعزولين الذين يتنكر لهم أغلبية سكان الفلوجة. هذا أبعد ما يكون عن الحقيقة. بطبيعة الحال، المجاهدون لا يضمون النساء أو الأطفال الصغار جداً (رأينا فتى في الحادية عشر من العمر يحمل رشاشة كلاشنكوف)، وكبار السن، وليس بالضرورة أن يكون أغلبية الرجال في سن القتال. إلاّ أنهم من المجتمع ويحضون بدعمه على نحو كامل. تم إحضار العديد من الجرحى [إلى المستشفى] من قبل المجاهدين ووقفوا وهم يتحدثون علناً مع الأطباء وغيرهم. لقد اتفقوا معاً بشأن المسائل التنظيمية، لم أرى مرة واحدة المجاهدين يهددون الناس بالكلاشينكوف التي يحملوها في كل مكان.

تحدثت مع شاب يدعى علي، الذي كان من بين الجرحى الذين نقلناهم إلى بغداد. وقال أنه ليس من المجاهدين لكن عندما سئل عن رأيه فيهم ابتسم ورفع إبهامه إلى الأعلى[2].

وبعد حادثين قاتلين في نيسان / أبريل عام 2003، انسحبت القوات الأمريكية إلى قاعدة خارج الفلوجة ونادراً ماكانوا يغامرون بالدخول إلى المدينة[3]. وقد اصبحت المواجهات العنيفة

(1) Rosen, In the Belly of the Green Bird, 153.

(2) Rahul Mahajan, «Report from Fallujah—Destroying a Town in Order to Save it,» Common Dreams, April 12, 2004, http://www.commondreams.org/views0401-0412/.htm. See also Rosen, In the Belly of the Green Bird, 152f; Scahill, Blackwater, 80–90.

(3) Scahill, Blackwater, 81–2.

أحداثاً نادرة نسبياً، على الرغم من ان المتمردين حققوا قدراً من الشهرة على الصعيد الوطني خلال شتاء عام 2003 عندما أسقطوا طائرة هليكوبتر أمريكية من طراز شينوك (Chinook)، الأمر الذي أسفر عن مقتل ستة عشر جندياً[1]. وقد كان التمرد مهيمناً على نحو واضح داخل الفلوجة، سياسياً وعسكرياً. وقد تنافست الفصائل المختلفة على القوة والأفضلية، ولكن كل ذلك كان ينطوي على العداء لأي وجود للولايات المتحدة. كان الطريق الرئيس، وهو الطريق الرئيس الذي يربط بغداد بالحدود السورية، خطراً للغاية على الأجانب للسفر من دون قوافل مسلحة. أصبحت الفلوجة رمزاً وطنياً للمقاومة الناجحة للاحتلال.

هجوم المارينز على الفلوجة

أعلن الجنرال تشارلز سوانوك (Charles Swannock) في كانون الثاني / يناير عام 2004، قائد الفرقة 82 المحمولة جواً، ان عمله في الفلوجة «كان على طريق النجاح»[2]. لم يكن هذا التقييم مخادعاً تماماً: فالوحدات العسكرية الأمريكية في منطقة الفلوجة خاضت اشتباكات أقل بكثير مقارنة التجمعات السكانية التي كان الاحتلال يحاول وعلى نحو فعال إخضاع التمرد فيها. إذا كان الاحتلال على استعداد للاعتراف بشرعية الحكومة القائمة في الفلوجة، فكل ما تبقى هو التفاوض على نوع من الهدنة التي من شأنها أن تسمح لغير العراقيين المرتبطين بالاحتلال بالوصول من دون قيود إلى الطريق السريع الذي يمر عبر المدينة. شعر سوانوك بأن مثل هذه التسوية قابلة للتفاوض معلناً انه «غيرنا مجريات الأمور، والآن أصبح بإمكاننا أن نسرع في تنفيذ ذلك على الفور»[3].

مع ذلك منطق سوانك لم يأخذ بالحسبان الأهداف الأكبر للاحتلال. وجهة نظره كانت منطقية إذا كان الهدف النهائي للولايات المتحدة هو ترسيخ النظام أو الحكم الذاتي في المدن المختلفة، ونقل السيادة إلى أي حكومة وطنية منتخبة، وإزالة القوات الأمريكية. إلاّ أن بول بريمر كان ملتزماً بالمشروع الأكثر طموحاً المتمثل في وضع «الأساس لاقتصاد ثوري» الذي

(1) Rajiv Chandrasekaran and Anthony Shadid, «U.S. Targeted Fiery Cleric in Risky Move—As Support for Sadr Surged, Shiites Rallied for Fallujah,» Washington Post, April 11, 2004.

(2) Scahill, Blackwater, 92.

(3) Ibid.

من شأنه «مواجهة السياسات الاقتصادية والسياسات في المنطقة برمتها»[1]. ولم يكن يسمح أن يتم حكم المدينة، التي ذاع صيتها، بحكومة الفلوجة «شبه المستقلة»، التي يهيمن عليها زعماء القبائل، والزعامات الدينية الذين يؤيدون التمرد، أمّا الدوريات فتسيّرها المليشيات المحلية التي كان أعضاؤها من المقاتلين. وسيكون هذا عائقاً طويل الأمد للأهداف المرسومة، طالما ستواصل المدينة ككل مقاومة حملة الخصخصة، والاستمرار بتجديد الخدمات الحكومية وإدامتها، وزيادة عددها، ومعارضة الوجود العسكري للولايات المتحدة على المدى الطويل، والذي كان ضرورياً لفرض المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط. ولأن الفلوجة أصبحت منارة للتمرد، كانت سلطات الاحتلال مصممة ان تجعل من المدينة عبرة»[2].

ومن المهم تأكيد أن الحملة الأمريكية لتهدئة الفلوجة لم تكن محاولة للحد من العنف داخل المدينة. ففي الوقت الذي كان فيه بعض العنف بين الفصائل منذ الانسحاب الأمريكي في صيف عام 2003، إلاّ أن هذه المدة التي شهدت سيطرة المتمردين كانت أكثر هدوء بكثير من المدة السابقة عندما خاضت الولايات المتحدة نزاعاً للهيمنة عليها[3]. وان الجهود الرامية لاستعادة المدينة كانت تحدوها الرغبة في انتزاع السيطرة من التمرد، وليس للحد من العنف أو غياب القانون. وهكذا كان بول بريمر يفكر في الأهداف المتعثرة أصلاً للاحتلال عندما أعلن: «الوضع لن يتحسن حتى ننظف الفلوجة. ومن المهم أن نبيّن جدّيتنا في الأشهر الثلاثة القادمة»[4]. سيتم الآن تطبيق سياسة العقاب الجماعي على المدن بأكملها، بدلاً من الأسر والأحياء.

كما إتخذ المقاتلون قراراً مصيرياً ـ فقد قرروا ان لديهم القدرة والتفويض الشعبي لمقاومة أي توغل في المدينة. وقد أوضح زعيم قبلي بارز ذلك برسالة إلى قوات مشاة البحرية (المارينز) عبر صحيفة الواشنطن بوست بالقول: «إذا كانوا يريدون الحيلولة دون إراقة الدماء، فعليهم البقاء خارج المدينة وأن يتركوا للعراقيين تولي الأمن»[5].

(1) Peter McPherson, «Financial Reconstruction in Iraq: The CPA View,» Middle Eastern Economic Survey, 46 (No. 45 November 10, 2003), Report delivered to U.S. Senate Subcommittee on International Trade and Finance, November 4, 2003, http://www.menafn.com/qn_news_story_s.asp?StoryId=33852. See chapter 3.

(2) Scahill, Blackwater, 82.

(3) Rosen, In the Belly of the Green Bird, chapter 5.

(4) Quoted in Scahill, Blackwater, 82.

(5) Chandrasekaran and Shadid, «U.S. Targeted Fiery Cleric.»

بدأت المعركة في أواخر آذار / مارس، عندما حلت قوة التدخل السريع الأولى لمشاة البحرية محل الفرقة 82 الجنرال سوانوك المحمولة جواً، وشرعت على الفور بالقيام بدوريات هدفها القبض على المسلحين المشبوهين المشتبه بهم داخل المدينة. وقد واجهت واحدة من الدوريات الأولى مقاومة شديدة. وقتل مشاة البحرية الأمريكية خمسة عشر عراقياً في المواجهة التي أعقبتها، بضمنهم عدد قليل من المدنيين على أقل تقدير. وكان من الواضح للجميع أن هذه كانت البداية فقط.

وقد شهدت الأيام القليلة التالية مواجهات عنيفة متكررة، إذ ما زالت قوات مشاة البحرية (المارينز) هناك ومازال المقاتلين يقاومون. وخلال تلك الحقبة العصيبة، وقع الهجوم، الذي ذاع صيته دولياً، على أربعة من مرتزقة بلاك ووتر، وتبع ذلك تشويه أجسادهم. سواء أكان الهجوم مخطط له أم لا، إلا أنه كان منظم على نحو جيد، واعتمد على تنظيم المتمردين الذي تطور خلال العام الماضي.

كان عملاء بلاك ووتر يوفرون الأمن المسلح لقافلة كانت تسير عبر الفلوجة على الطريق السريع الذي يقطع وسط المدينة. وعلى ما يبدو ان للمتمردين جواسيس داخل بلاك ووتر، لأنهم كانوا يعرفون الطريق والوقت المتوقع لوصول القافلة. وقام المتمردون باللحظة المناسبة بتطهير الشارع، وهو تكتيك مشترك لحرب العصابات يرمي للحد من الإصابات في صفوف المدنيين. (أوقف أحد أصحاب المتاجر في طريقه إلى العمل من قبل شخص غريب يرتدي رداء أسود، الذي طلب منه الاستدارة قائلاً له «سيحدث شيء ما».) فعل ذلك، وعاد من جديد فقط عندما تم قتل المرتزقة. إن الاحتفالات وتشويه الجثث التي تلت العملية وضعت علامة تعجب على ما كان حدثاً جديراً بالملاحظة وهو: الموقف العام للمتمردين في الفلوجة بأنهم سيدافعون عن أرضهم ضد أي توغل خارجي[1].

وقد تم تصوير المعركة التي أعقبت ذلك عموماً وكأنها رد فعل قام به الجيش الأمريكي على الهجوم على «المتعاقدين المدنيين» في بلاك ووتر، وما تلا ذلك من تشويه وعرض شنيع لجثثهم المحترقة. قد تكون طبيعة الهجوم الأمريكي وتوقيته وشراسته رداً على حادثة بلاك ووتر، إلاّ أن المعركة نفسها قد بدأت في وقت سابق، وتصاعد وتيرتها أصبح حتمياً حالما قرر بريمر «تنظيف الفلوجة»[2].

(1) This account is largely based on Scahill, Blackwater, 82–104.

(2) Quoted in Ibid., 82.

خطة مشاة البحرية (المارينز) للمعركة

خطة المعركة كانت ـ تطبيق القوة الساحقة لهزيمة التمرد المدعوم ـ قد تم تنفيذها بالأساس عدة مرات في بلدات أصغر في العراق[1].

وقد لخص مراسل صحيفة الواشنطن بوست كارل فيك (Karl Vick) الإستراتيجية الأمريكية في سياق منطق العقاب الجماعي بالقول: إن العقيدة العسكرية التي تجمع القوة النارية المرعبة مع عدم السماح تقريباً لحدوث إصابات في صفوفها»[2]. وقد دعت الخطة إلى تطويق القرية، أو البلدة، أو المدينة المعادية لقطع جميع طرق الهروب للمتمردين. فيما سمح للنساء والأطفال وكبار السن بالإخلاء، لكن الرجال في سن القتال كانوا يعاملون جميعاً بوصفهم متمردين مشتبه بهم، ومن ثم رفضوا الخروج. وقامت القوات بتفتيش المنطقة، شارع شارع، ومنزل منزل، ورافق ذلك تحطيم الأبواب، والإغارة على المنازل، والبحث عن دليل الإدانة، إلى ان يتم القبض على جميع المقاتلين أو المشتبه بهم. وتم مواجهة أي مقاومة بالقوة الساحقة، بما في ذلك تدمير أي مبان كانت تأوي المتمردين، وكما أخبر أحد قادة الجيش المراسل فيك قائلاً: «إذا أطلق علينا النار منه، فإننا ندمر المبنى بأكمله»، باستخدام «الدبابات، ومدافع الهاوتزر، وطائرات المروحية من طراز أباتشي، والطائرات البحرية المقاتلة»[3].

إن وجود المدنيين لم يكن رادعاً لاستخدام القوة الساحقة. في الحقيقة، فان الوحشية المستخدمة حيال المدنيين قد تقنعهم بالكشف عن المتمردين بدلاً من استمرار معاناتهم. وفي إحدى القرى التي طبقت فيها هذه الإستراتيجية، فقد قال القائد المحلي لصحيفة النيويورك تايمز ديكستر فيلكينز إنه لن يسمح للقروين بالسفر إلى وظائفهم خارج المدينة مالم يكشفوا عن بعض المتمردين أولاً. وقد برر العميد مارك كيمت هذه التكتيكات، وكذلك الهجمات على المباني التي يشغلها المدنيون من خلال التذرع بحجة «الدرع البشري»، وإلقاء اللوم على ما أسماه «العقاب الجماعي» على «هؤلاء الإرهابيين، هؤلاء الجبناء الذين يحتمون

(1) This account of U.S. military strategy is based on Seymour M. Hersh, «Moving Targets: Will the Counter-Insurgency Plan in Iraq Repeat the Mistakes of Vietnam?» New Yorker, December 15, 2003; Dexter Filkins, «Tough New Tactics by U.S. Tighten Grip on Iraq Towns,» New York Times, December 7, 2003; Karl Vick, «Iraqi Holy City Left Broken by Urban Warfare,» Washington Post, August 27, 2004.

(2) Vick, «Iraqi Holy City Left Broken.»

(3) Ibid.

داخل المساجد والمستشفيات والمدارس واستخدام النساء والأطفال كدروع للاختباء ضد مشاة البحرية (المارينز)»[1].

وقد أفصح الكابتن تود براون (Todd Brown) عن الفرضية الأساسية لهذا الإستراتيجية على نحو صريح، والكابتن هو قائد السرية المكلف بتنفيذ الخطة في قرية ألبو حشمة، بالقول: «عليك أن تفهم العقل العربي... إن الشيء الوحيد الذي يفهمونه هو القوة ـ القوة، الكبرياء، وحفظ ماء الوجه»[2]. يفصح هذا التعليق على مدى العنصرية المتأصلة حيال العراقيين في حملات العقاب الجماعي، التي تجعل من الإرهاب حجر الزاوية في إستراتيجية مكافحة التمرد في الولايات المتحدة. وقد استهدفت الخطة العسكرية الجديدة ـ التي استخدمت لأول مرة في ألبو حشمة وغيرها من البلدات الصغيرة، ثم امتدت إلى مدينة الفلوجة، وطبقت بعد ذلك أثناء المعارك في العديد من المدن الأخرى ـ المجتمع أو المدينة ككل، إذ تعاملت مع الجميع بوصفهم أعداء ما لم يتركوا المدينة أو يساعدوا على هزيمة المقاتلين.

حصار الفلوجة الأول

في 4 نيسان / أبريل عام 2004، بدأت الولايات المتحدة عملية اليقظة والحزم، وهو الحصار الأول لمدينة الفلوجة منذ إعلان الرئيس بوش انتهاء «العمليات الكبرى» قبل عام[3]. وقد بدأت فرقتان من مشاة البحرية الأمريكية (المارينز) بإغلاق مدينة الفلوجة. في هذه العملية، أغلقوا الجسر فوق نهر دجلة، وقطعوا الطريق الوحيد للوصول إلى المستشفى التي تقدم الخدمات كاملة. ثم سيطروا على المستشفى ـ في تناقض مع اتفاقيات جنيف الخاصة بحماية الوحدات والمرافق الطبية ـ ومنع جميع العاملين في المجال الطبي معالجة أي متمردين جرحى. وقد أدت الصعوبة الكامنة وراء تمييز المدنيين المصابين عن المتمردين المحتملين، من المستحيل معالجة أي ضحايا جراء القتال في المستشفى، وفي نهاية المطاف لجأ الأطباء إلى إنشاء عيادات مؤقتة سيئة التجهيز على الجانب الآخر من النهر.

بدأ غزو الفلوجة بالهجمات الجوية على محطات الطاقة الكهربائية وغيرها من الخدمات

(1) Quoted in Scahill, Blackwater, 142.

(2) Filkins, «Tough New Tactics.»

(3) Excellent accounts of the first siege can be found in Jamail, Beyond the Green Zone, 127–42; Rosen, In the Belly of the Green Bird, chapter 5; Scahill, Blackwater, 134–44.

العامة، وهو أسلوب طبيعي للصدمة والرعب يهدف إلى حرمان المقاومة من الموارد اللازمة وتقويض معنويات المتمردين ومؤيديهم. ثم قامت قوات برية بالهجوم على الأحياء الثلاثة التي يعتقد المارينز أنها الأكثر دعماً للمقاتلين.

وقد قام مراسلو صحيفة النيويورك تايمز الذين كانوا مع قوات مشاة البحرية (المارينز)، وهم كل من جيفري غيتلمان (Jeffrey Gettleman)، وجون بيرنز (John Burns)، وإيان فيشر (Ian Fisher)، بإعداد هذا الوصف لقواعد الاشتباك المطبقة على الحصار المستمر وعلى النحو الآتي[1]:

1 ـ صدرت تعليمات للقناصة المنتشرين على قمة المباني بإطلاق النار على أي شخص يقترب من أي موقع من المواقع الأمريكية.

2 ـ فرض حظر للتجوال من المغرب إلى الفجر، وضع لمنع تحركات المقاتلين في الظلام. ووجهت أوامر للقوات «بإطلاق النار على أي رجل في عمر حمل السلاح في الشوارع سواء أكان مسلحاً أم لا»[2].

3 ـ كان من المتوقع أن يقوم جنود التحالف «بإطلاق النار على أي شخص يحمل بندقية»، ذكراً كان أم أنثى، صغيراً أم كبيراً، وسواء أكان حامل السلاح قد أطلق النار عليهم أم لا[3].

4 ـ إذا كانت هناك نيران معادية، فان القوات ترد بإطلاق النار، ومن ثم إستدعاء طائرات المروحية المقاتلة من طراز C ـ 130 لإبادة مواقع العدو. وإذا لم ينجح ذلك، فانهم يأمرون بضربات جوية، التي حصلت مايقرب من سبعمائة مرة على مدار المعركة. وقد عد كل واحد داخل المدينة مقاتلاً عدواً.

5 ـ لم يسمح لأي أحد بالدخول أو الخروج من المدينة من دون تفتيش دقيق في نقطة التفتيش. ولم يسمح لأي رجل بمغادرة المدينة على الإطلاق، لأنهم من الممكن أن يكونوا متمردين.

---

(1) Jeffrey Gettleman, «The Struggle for Iraq: Combat Marines in Falluja Still Face and Return Relentless Fire,» New York Times, April 14, 2004; Gettleman, «Marines Use Low-TechSkill to Kill 100 in Urban Battle,»New York Times, April 15, 2004»; John F. Burns and Ian Fisher, «U.S. Troops Shut Long Sections of 2 Main Routes to Baghdad,» New York Times, April 18, 2004. See also Scahill, Blackwater, 141–44. New York Times, April 17, 2004.

(2) Gettleman, «The Struggle for Iraq.»

(3) Ibid.

6 ـ لم يسمح بوجود المدنيين على الطرق السريعة الرئيسة خارج المدينة. ونشر الجيش الأمريكي تحذيراً على جميع الطرق المشمولة مفاده: «في حالة قيادة المدنيين في الأجزاء المغلقة من الطرق السريعة، فأنهم سيتعرضون إلى القوة المميتة» [1].

لقد استحضر الاحتلال القوة الكاملة للتفوق التكنولوجي ليضع المركبات المدرعة التي يمكن أن تسد الثغرات في أي غطاء يمكن أن يستخدمه المقاتلين، وقاذفات آلية من الطائرات المروحية من طراز 130 - C التي يمكن أن تطلق النار على جدران معظم المباني ـ عندما لايتم إخماد إطلاق النار من تلك الأسلحة ـ والضربات الجوية التي تستخدم قنابل (بعضها يصل إلى ألفي رطل) والتي بإمكانها تدمير بنايات كبيرة في ثواني معدودة.

وعلى الرغم من ذلك كان التقدم بطيئاً. إذ بعد ما يقرب من عام من الممارسة والتخطيط، عرف المجاهدون كيفية إستغلال الأدوات المتاحة لمقاتلي حرب العصابات في المناطق الحضرية ضد جيش غازي. وهم كانوا قد حفروا في الأساس مخابئهم قبل الهجوم، والتي كانت مموهة على نحو جيد في مباني مختارة سلفاً، وكانوا يعرفون الممرات من بناية إلى أخرى. كما يمكنهم ان يخبأوا أسلحتهم في مكان واحد، والانتقال إلى المكان الآخر من دون أي أسلحة ظاهرة، ومن ثم أخذ الأسلحة في الموقع الجديد.

ولم يحقق تقدم القوات الأمريكية أي نجاح دائم. إذ يعود المقاتلون من جديد إلى أي منطقة تحتلها القوات الأمريكية بمجرد خروجها منها. وكانت هناك حاجة إلى اعداد كبيرة للحفاظ على السيطرة حتى على الأحياء الصغيرة، وفي معظم الحالات كانت مكرسة للحيلولة دون عودة المقاتلين إلى المناطق التي تم تطهيرها بالفعل. والمفارقة، انه حتى الدمار الكامل لم يكن مؤشراً على النجاح. وكما قال المقدم بي بي ماكوي (B. P.McCoy) لصحيفة نيويورك تايمز: «نحن لا نريد أن نحول المدينة إلى ركام. هذا سيعطي للعدو المزيد من الأماكن للاختباء.[2]»

وقد اختار العديد من الناس مغادرة الفلوجة، إلاّ أن أولئك الذين وصلوا إلى حدود المدينة اكتشفوا انه لم يسمح للذكور أو المراهقين الخروج. الأمر الذي يعني ان العديد من العائلات بأكملها قد اتخذت قراراً قاسياً في البقاء بالمدينة بدلاً من الانقسام، فيما اتخذ آخرين القرار

(1) Burns and Fisher, «U.S. Troops Shut.»

(2) Gettleman, «Marines Use Low-Tech Skill.»

نفسه بترك الرجال والفتيان خلفهم، ليكونوا معرضين لمخاطر القتال. أولئك الذين فروا من المدينة لم يتمكنوا من السفر على الطرق الرئيسة إلى بغداد، إذ قضى العديد من اللاجئين أياماً طويلة حارة في عبور الصحراء بين المدينتين.

وتشير التقديرات إلى قتل ما لايقل عن سبعمائة قتيل، وآلاف الجرحى، وعشرات الآلاف من المشردين وهم من المعتدلين على مايبدو. وقد أثبت الصحفيان المستقلان ظاهر جميل وراهول مهاجان، اللذان خاطرا بالموت والإصابة ليروا الأضرار بنفسيهما، قصص اللاجئين وهي على النحو الآتي: ملعبان لكرة القدم مملوءان بمقابر جديدة (لأنه لم يكن بالإمكان الوصول إلى المقابر كونها تقع خارج طوق مشاة البحرية)، والنساء والأطفال الذين قتلوا برصاص القناصة التابعين لمشاة البحرية (لأنهم خرجوا بعد حظر التجوال أو كان يُعتقد انهم رجال مسلحون)، وسائقوا سيارات الإسعاف الذين أطلق النار على صدورهم عبر نوافذ سياراتهم (لأنهم كانوا من الرجال وخرجوا ليلاً، أو ربما كانوا ينقلون الأسلحة أو المتمردين بدلاً من الجرحى)، والأحياء السكنية التي في المدينة التي تم إبادتها بالقنابل (لأنها تأوي المتمردين الذين لايمكن إسكات مصادر نيرانهم من قبل مشاة البحرية)، والمصابين بجروح خطيرة الذين تم إخراجهم من المستشفيات لاستجوابهم (لأنهم قد يكونون متمردين ويمتلكون معلومات في الوقت المناسب عن الآخرين)[1].

لماذا انسحب الأمريكيون بعد معركة الفلوجة الأولى؟

في الوقت الذي كان يفكر فيه قادة الولايات المتحدة بإمكان تجديد تقدم قوات مشاة البحرية الأمريكية (المارينز) إلى المدينة، فان المراقبين الرسميين وغير الرسميين داخل الحكومة الأمريكية وخارجها، قالوا إن على الجيش الأمريكي استخدام قوته النارية الهائلة في سبيل القضاء على المقاومة، حتى لو كان ذلك يعني تدمير جزء كبير من المدينة. ومن بين المدافعين عن هذا الخيار كان المحلل العسكري(المتقاعد) المقدم تومي ماكلنيرني (TomMcInerney) لقناة فوكس نيوز، الذي دافع عن مهاجمة السكان المدنيين المتبقين،

(1) Jamail, Beyond the Green Zone, 127–14; Mahajan,«Report from Fallujah»; Rahul Mahajan, «Fallujah and the Reality of War,»CommonDreams.org, November 6, 2004, http://www.commondreams.org/views0422-1106/.htm. See also the excel-lent description in Scahill, Blackwater, 133–42.

ليحاكي أعمال إرهاب الدولة في روما الأكثر شهرة، وهي تدمير مدينة قرطاج المنافسة لها، بالقول: «يجب أن نكون عديمي الرحمة، ولاسيما فيما يتصل بالأضرار الجانبية... لا ينبغي أن نشعر بالقلق إزاء الأضرار الجانبية. لقد رحل كل المدنيين الجيدين. إذا كان يتعين علينا أن نجعل الفلوجة قرطاج، فلنعمل منها قرطاج[1].»

لقد كان محررو وول ستريت جورنال، الدورية المشهورة في الولايات المتحدة، أكثر عمقاً في التحليل في حجتهم التي مفادها» عاجلاً أم آجلاً»، كتب المحررون، «يجب هزيمة المتمردين، تحت تهديد السلاح، لا الدبلوماسية». أي شيء أقل من ذلك سيفسر على أنه «علامة ضعف» من شأنها أن تشجع المتمردين على تكثيف هجماتهم في [الفلوجة] وأماكن أخرى»[2].

مع ذلك اختار الجيش الأمريكي الانسحاب، لتتحقق تلك التنبؤات السيئة. إذ نظر معظم الناس في العراق، للانسحاب بأنه انتصارٌ لحرب حرب العصابات التقليدية، إذ حقّق المجاهدون السيطرة على المدينة بلا منازع، في الوقت الذي تسببوا فيه بخسائر كبيرة للجيش الأمريكي الأكبر والأفضل تجهيزاً. أما الخسائر في صفوف المقاتلين، على الرغم من كونها كبيرة، إلا أنه قد تم تعويضها بعملية تجنيد جديدة. وكما تنبأت صحيفة «وول ستريت جورنال»، وحتى قبل انتهاء المعركة، فقد بدأت مدن أخرى تحذو حذو الفلوجة، إذ قامت بهجمات مضادة عندما دخلت القوات الأمريكية المجتمع، وأسست حكومة بديلة تستند على القبائل ورجال الدين. وعلى مدى الأشهر القليلة الماضية، نجحت مدن سامراء، والرمادي، وبعقوبة، والموصل ذات الأغلبية السنّية والعديد من المدن الصغيرة في محاكاة الفلوجة. كما فعلت ذلك على الأقل ثمان مدن شيعية، بضمنها البصرة، ثاني أكبر مدينة في العراق، ومدينتا كربلاء والنجف المقدستان. ولعل الأكثر أهمية من ذلك هو مدينة الصدر الحي الشيعي الضخم في بغداد ـ وأصبحت دولة مدينة شبه مستقلة تحت قيادة رجل الدين الثوري مقتدى الصدر[3]. وقد لخص

(1) Quoted in Sheila Samples, «I Know Who I Am, and Who I May Be, If I Choose,» Allen L. Roland's Radio Weblog, Salon.com, http://blogs.salon.com/0002255/ 200410/12/.html.

(2) Editorial, «The Falluja Stakes,»Wall Street Journal, April 26, 2004.

(3) Thomas E. Ricks, Fiasco: The American Military Adventure in Iraq (New York: Penguin, 2006), 335–6,343–6; Ashley Smith, «The Invasion and Occupation of Iraq: Anatomy of an Imperial War Crime,» International Socialist Review 55, (November–December 2007); Michael Schwartz, «Guerrilla Warfare in Sadr City,»Against the Current 20 (January/February 2005), 26–40; Michael Schwartz, «What Triggered the Shia Insurrectio n,» TomDispatch, April 12, 2004 http://www.tomdispatch.com/index.mhtml?pid=1371.

مراسل صحيفة واشنطن بوست توماس ريكس الأثر والواسع للمعركة بالقول: «إن الفلوجة، التي كان مشاة البحرية (المارينز) يأملون في تقديم عرض لكيفية القتال بطريقة أكثر ذكاء وأفضل في العراق، إلا أنها بدلاً عن ذلك أصبحت بؤرة دولية لتحشيد المناهضين للولايات المتحدة». وقد كان الملازم جون تولين (John Toolen)، قائد فوج ميداني لمشاة البحرية (المارينز)، أكثر حذراً عندما قال: «الفلوجة كانت مثل صفارات الإنذار، التي تدعو المتمردين[1].»

وبالنظر إلى هذه العواقب الوخيمة التي توقعها خبراء إستراتيجيون مرموقون داخل الحكومة وخارجها، لماذا إذن اختارت الولايات المتحدة الانسحاب؟ لقد لفتت صحيفة «وول ستريت جورنال» إلى أسباب ذلك عندما أعلنت: «لاشك في ان قوات مشاة البحرية (المارينز) تستطيع استعادة المدينة بالقوة، إلا الخوف من قناة الجزيرة / ووسائل الإعلام الأخرى المناهضة للولايات المتحدة ستصور الحملة في أسوأ صورة ممكنة، الأمر الذي ينذر بظهور ثورات سريعة في أماكن أخرى في العراق[2]».

وعلى الرغم من ان تحليل صحيفة الوول ستريت جورنال قد أعطت قدراً من التأثير أكثر من اللازم لوسائل الإعلام الداعمة للتمرد، كانت محقة بالتأكيد في أن القتال الوحشي والمدمر من منزل لآخر الذي تتلطبه استعادة مدينة الفلوجة من شأنه أن يفجر» انتفاضات في أماكن أخرى من العراق». في الواقع، لقد بدأ هؤلاء العصيان بالفعل قبل أن تتنبأ بذلك الصحيفة. إذ بمجر أن نجى المقاتلين من الزخم الأول للمعركة، سرعان ما بدأ التمرد ينتشر. فقد بدأ بشجب الهجوم الأمريكي (الذي امتدّ حتى إلى مسؤولي مجلس الحكم العراقي المعين من قبل الولايات المتحدة) وتوسعت إلى إعلانات دعم للمتمردين ـ من داخل العراق وخارجه، ومن قبل السنة والشيعة على حد سواء. وسرعان ماتطورت إلى حملات جمع الطعام والدم، لمساعدة سكان الفلوجة المحاصرين والمسلحين، والتي تم تسلميها من قبل قوافل استطاعت الإفلات من نقاط التفتيش الأمريكية. وفي غضون أسبوعين، أفرز التمرد انتفاضات في جميع أنحاء البلاد، وكانت أكثرها إثارة للقلق بالنسبة إلى قوات الاحتلال هي تلك التي في المناطق الشيعية التي كانت هادئة في السابق[3].

(1) Ricks, Fiasco, 345.

(2) «The Falluja Stakes,» Wall Street Journal.

(3) Jamail, Beyond the Green Zone, chapter 8–11; Rosen, In the Belly of the Green Bird, chapter 5. Ricks, Fiasco, 335–36, 343–46; Smith, «The Invasion and Occupation of Iraq.»

وفي العديد من المدن، اكتسح التمرد الشرطة العراقية أو استقطبوا للتمرد. وانسحبت الثكنات الأسبانية، والبولندية، والبريطانية في الجنوب الشيعي إلى قواعدهم خارج المدن. وفي مدينة النجف المقدسة، دارت معركة رئيسة ثانية ـ بدأتها الولايات المتحدة أيضاً ـ بين القوات الأمريكية وجيش المهدي، وهي مليشيا شيعية نظمتها الحركة الصدرية[1].

وأخيراً، هاجمت جماعات المتمردين بصورة ممنهجة الحلقة الأضعف في الوجود الأمريكي وهي: الطرق السريعة البرية التي تجلب الأسلحة والإمدادات العسكرية من الكويت، ومن ثم نقلها إلى الوحدات القتالية. وقد «فقدت الولايات المتحدة السيطرة على أجزاء طويلة من الطريق السريع الذي يبلغ طوله 375 الذي يربط بغداد بالأردن غرباً». وهو الطريق السريع نفسه المار عبر الفلوجة. ثم امتدّت الاضطرابات إلى الطريق السريع من الكويت، والذي يتم من خلاله نقل جميع الإمدادات القادمة إلى العراق. وفي نهاية المطاف، استهدف العراقيون الشريان الرئيس الثالث، الذي يمتد شمالاً إلى الحدود التركية. وقد وصف المتحدث العسكري الأمريكي الجنرال مارك كيميت هذه الهجمات بأنها «جهد منسق من جانب العدو لمحاولة عرقلة خطوط الاتصال الخاصة بنا، وهي طرق الإمداد الرئيسة لدينا»[2]. كان هذا الجهد ناجحاً على الأقل حتى تم تفعيل النقل الجوي والقوافل المسلحة. وفي منتصف نيسان / أبريل قام القادة «بترشيد استخدام المخزونات الأساسية» حتى في القواعد «الدائمة» شديدة الأمان في أنحاء البلاد كافة[3].

وبمجرد أن أوقف المتمردون الهجوم الأولي في الفلوجة، وقع الضرر. هنا كان أمام قوات الاحتلال خياران؛ أما قبول قوات الاحتلال بالهزيمة في الفلوجة، وتحاول أن تعرف كيف تكسب المعركة القادمة (وهو الخيار الذي اختارته)، أو من الممكن أن تستمر في القتال في الفلوجة، وتولد دوائر مترابطة من الغضب، والتمرد الجديد الذي من الممكن أن يصبح خارج السيطرة على الفور (نظراً للعدد المحدود من قوات التحالف المتاحة). وفي هذا السياق، ليس من المستغرب أن يختار الخبراء الإستراتيجيون العسكريون الانتظار. وبذلك تمكنوا من تحديد وقت المواجهة الكبرى التالية ومكانها (التي ستأتي بعد خمسة أشهر فقط)، وفي غضون ذلك، تم وضع إستراتيجيات قد تكون أكثر فاعلية.

(1) Michael Schwartz, «What Triggered the Shia Insurrection?» Tom Dispatch, April 12, 2004; Burns and Fisher, «U.S. Troops Shut.»

(2) Burns and Fisher,«U.S. Troops Shut.»

(3) Ibid.

وفي الفلوجة كان الجيش الأمريكي الهائل في السابق عانى فجأة من نقص في الأيدي العاملة والإمدادات. صحيح ان الولايات المتحدة كان بإمكانها غزو الفلوجة، لكنها ربما خسرت مالايقل عن خمسة عشر مدينة أخرى. لذا اختارت القيادة الأمريكية التراجع الإستراتيجي بدلاً من الهزيمة الإستراتيجية. بيد ان هذا القرار الحكيم لم يكن حائلاً أمام جهود المدن الأخرى لتحذو حذو إستراتيجية الفلوجة. وأضحت مدينة تلو الأخرى «محظورة» حسبما أسمتها القوات الأمريكية.

الفصل السابع

التعذيب، فرق الموت، ومعركة الفلوجة الثانية

أرض مقفرة من بقايا هياكل البنايات، وصهاريج المنازل الذائبة، وأسلاك الكهرباء المقطوعة، وأشجار النخيل المقطوعة.

مراسل النيويورك تايمز إيريك إيلكوم (Erik Eckholm) يصف الفلوجة بعد الغزو

وصفت سلطة الائتلاف المؤقتة CPA انسحاب قوات مشاة البحرية (المارينز) في الفلوجة، بأنه تفاوض لوقف إطلاق النار، مع نقل مسؤولية الأمن في المدينة رسمياً من الجيش الأمريكي إلى لواء الفلوجة الذي تشكل حديثاً. لقد صورت وسائل الإعلام الأمريكية هذا التطور كأنه هدنة من دون وجود فائز واضح، على الرغم من ان تشكيل لواء الفلوجة يشير إلى خلاف ذلك ـ إذ تم تجنيد أفراده من سكان مدينة الفلوجة حصراً، وكان على رأسهم قائد الجيش البعثي السابق اللواء جاسم محمد صالح.

عدّ أهل الفلوجة ذلك انتصاراً هائلاً من قبل داوود الفلوجي ضد جالوت الأمريكي. ظاهر جميل، الصحفي الوحيد الذي يتحدث الإنكليزية بقي في المدينة بعد مغادرة آخر وحدات مشاة البحرية (المارينز)، قد وصف رد فعل السكان بالقول:

ان المراسلين المتجمعين معاً في مؤخرة عربة سترايكر، وهم يراقبون من تحت خوذاتهم السود، قد رأوا المشهد فقط من منظور الجنود الأمريكيين الذين اعتمدوا عليهم في حمايتهم. لذا لم يتمكنوا من رؤية ماكنت على وشك أن أشاهده بعد أن غادروا مع الجنود.

وبعد أن تلاشت الدوريات، إنطلقت احتفالات عفوية، وهرعت حشود من السكان إلى الشارع. وظهرت الأعلام العراقية في كل مكان. وبدأ الناس يهتفون ولوحوا بالأعلام بقوة. وقد شارك في الاحتفال أعضاء كل من الشرطة العراقية وفيالق الدفاع المدني العراقي ICDC

[الجيش العراقي الذي ترعاه الولايات المتحدة] يلوحون بأسلحتهم في الهواء ويعطون إشارة النصر. وقد تم تشيكل موكب بسرعة. واصطفّت الشاحنات التي تحمل على ظهورها الأولاد والرجال، بأبواقها المدوية.

والشرطة الذين كانوا هناك لحراسة قوات مشاة البحرية سرعان ماتحولوا لمرافقة العرض والمشاركين أيضاً. وقد صرخ رجل كبير من الفلوجة يركب في مؤخرة شاحنا يلوح بعلم عراقي ممزق، قائلاً «اليوم هو اليوم الأول للحرب ضد الأمريكيين! هذا هو نصر لنا على الأمريكيين!» وكان المجاهدون يلوحون بقذائف RPGs [وهي قاذفات قنابل صاروخية]، وبنادق الكلاشنكوف، والقنابل اليدوية على الشاحنات بينما بدأ الآلاف من السكان بالتحرك صعوداً ونزولاً في الشارع الرئيس في موكب النصر. وإنطلقت الموسيقى الصاخبة من مآذن المساجد....

استمرت الاحتفالات طوال اليوم. وبعد ساعات تفرق العرض، إلاّ أن مجموعة صغيرة من السيارات بالأصوات التي تطلقها وهي مليئة بالمتنصرين الذين يلوحون بالأعلام العراقية، استمرت بالظهور بالشوارع. وركض الأطفال حاملين الزهور إلى الجوامع. وقد خطط الناس لمزيد من الاحتفالات في المساء»[1].

كان هناك بالتأكيد عدد قليل من أهل الفلوجة لم يرحب بانتصار المتمردين، إلاّ أنهم كانوا أقلية صغيرة جداً، ودورهم كان أما تثبيط الحماس أو التأثير على الأحداث اللاحقة.

وقد تميزت الأشهر الخمسة التالية ـ حتى الهجوم الأمريكي الثاني ـ بمناورات سياسية معقدة وعنيفة في بعض الأحيان بين مجموعة من الاتجاهات السياسية داخل المدينة، إلاّ أن الإجماع على مناهضة الاحتلال كان يوحد الأطراف المتنازعة. وقد وصف علي عبد الأمير علاوي، وزير الدفاع العراقي، الحكومة المحلية بأنها «شكل من أشكال الحكم الإسلامي»، التي إنبثقت من «الإندماج بين المتمردين ولواء الفلوجة والشرطة والأئمة» وقد وصف الصحفي نير روزن، الصحفي الوحيد الذي قدم تقارير من المدينة خلال هذه المدة بين المعركتين، بأنها مدينة تديرها المقاومة العراقية»[2].

(1) Erik Eckholm, «Residents Trickle Back, but Fallujah Still Seems Dead,» New York Times, January 6, 2005.
Dahr Jamail, Beyond the Green Zone: Dispatches from an Unembedded Journalist in Occupied Iraq (Chicago: Haymarket Books, 2007), 169–70.

(2) Ali A. Allawi, The Occupation of Iraq: Winning the War, Losing the Peace (New Haven: Yale University Press, 2007), 279; Nir Rosen, In the Belly of the Green Bird: The Triumph of the Martyrs in Iraq (New York: Free Press, 2006), 152–73.

لقد كانت معركة الفلوجة الأولى تتويجاً لأزمة متنامية في الإستراتيجية الأمريكية لتهدئة العراق. ففي وقت مبكر من خريف عام 2003، بدأت القيادة العسكرية والمدنية للولايات المتحدة تدرك أنها لاتقاتل بقايا النظام البعثي السابق، بل على العكس من ذلك فقد كان البعثيون مكروهين من العراقيين العاديين على مدى سنوات البؤس التي أسهموا في فرضها عليهم. بدلاً من ذلك كان التمرد عبارة عن تمرد شعبي مدعوم من قبل سكان المجتمعات التي كانت نشطة فيها، وسرعان ماتوسعت شعبيتها لتشمل الشعب العراقي ككل.

هذا الدعم الشعبي تسبب بمشكلتين رئيستين للاحتلال. الأول كانت مشكلة الاستخبارات، وهي مشكلة كانت واضحة حتى قبل معركة الفلوجة الأولى. لأن المقاتلين كانوا مندمجين في المجتمعات الداعمة ـ وكان من المستحيل تقريباً أن يحصل الاحتلال على معلومات استخباراتية مفيدة عن النشطاء والقادة وإستراتيجية التمرد. لذا كان لزاماً على الجيش أن يبتكر طريقة لاستخراج مثل هذه المعلومات إذا كان يروم استهداف الأفراد الذين قاموا بتركيب العبوات الناسفة يدوية الصنع IEDs، أو الذين يطلقون النار على القوات الأمريكية، أو الذين قدموا الدعم اللوجستي لهذه العمليات على نحو فعال.

أما المشكلة الرئيسة الثانية فقد تبلورت في معركة الفلوجة الأولى. وهي ناجمة عن ان مشاة البحرية الأمريكية كانوا غاضبين لعدم السماح لهم بإكمال غزوهم المدينة وكان بإمكانهم القيام بذلك[1]. تم إلغاء الحصار لأن إتمامه ربما يثير ثورات متعددة في عموم العراق، ولاسيما في المناطق الشيعية في الجنوب. ومن أجل إخضاع الفلوجة بنجاح، كان لابد من اتخاذ خطوات لمنع نشوب انتفاضات في أي مكان آخر بغض النظر عن مدى سوء الوضع في الفلوجة.

وفي مواجهة هذه التحديات، حققت القيادة السياسية والعسكرية الأمريكية هدفها بوصفها قوة احتلال من خلال الدمج بين نوعين من إرهاب الدولة ـ التعذيب، وفرق الموت ـ بوصفها ملامح أساسية لإستراتيجية السلام.

المنطق الحتمي للتعذيب

في أواخر ربيع عام 2004، تماماً في الوقت الذي غزا فيه الأمريكيون الفلوجة، ظهرت صور تعذيب في سجن أبو غريب في تقرير على شبكة سي بي أس CBS الإخبارية، على برنامج

(1) Allawi, The Occupation of Iraq, 277.

60 دقيقة الجزء الثاني60 Minutes II[1]. وقد أثار الجدل الذي تلا ذلك، والذي استمر أكثر من عام ولم يتم تسويته قط، عدداً من القضايا الخطيرة بشأن معاملة المعتقلين في سجن أبو غريب وغيره في العراق. ترك الكشف الأولي عن مشاهد التعذيب تلك انطباعاً لايمحى من ذاكرة العراقيين والجمهور العالمي، وهو ان الولايات المتحدة جعلت التعذيب جزء محورياً من عملية جمع المعلومات الاستخباراتية في العراق. وبالنسبة للكثير من الذين تابعوا الجدل عن كثب، فانه كشف النقاب عن الطرق التي أصبح بها إرهاب الدولة محور السياسة الأمريكية في العراق وفي أماكن أخرى[2].

لايصعب فهم أسباب التطور البشع وهي: ان قوات الاحتلال التي تقاتل تمرداً شعبياً ستلجأ لامحالة إلى التعذيب. والعوامل المسببة لذلك هي مأساوية على نحو واضح[3]. في حرب العصابات الناجحة، يخوض المتمردين المعركة ثم سرعان مايذوبون في السكان. ومن ثم لاتستطيع قوة الاحتلال التعرف عليهم من خلال المواقع خلف الحواجز، أو من خلال زيهم العسكري أو لأنهم يحملون أسلحة. ولن يتسنى معرفة المتمردين إلا من خلال الأصدقاء والجيران. وفي كثير من الأحيان لاتعرف الوحدات أخرى من جيش حرب العصابات هويات رفاقهم الذين يعيشون في الأحياء المجاورة.

وإذا ماكان هناك جزء كبير من السكان المحليين يكرهون رجال العصابات، فسيقومون بالإبلاغ عنهم بصمت إلى سلطة الاحتلال، الأمر الذي يتيح القبض عليهم أو تسهيل الهجمات على منازلهم الآمنة. تلك الهجمات عامة ما تكون أهدفها دقيقة ومن ثم لا تضر السكان الآخرين ضمن المجتمع. ولكن عندما يقوم السكان بحماية العصابات ودعمهم مثلما فعلوا

(1) «Use of Iraqi POWs by GIs Probed: 60 Minutes II Has Exclusive Report on Alleged Mistreatment,»60 Minutes II, CBS, April 28, 2004.

(2) The key evidence documenting torture as a policy can be found in two articles and a subsequent book by Seymour Hersh: «Moving Targets: Will the Counter-Insurgency Plan in Iraq Repeat the Mistakes of Vietnam?» New Yorker, December 15, 2003; Seymour Hersh, «The Gray Zone: How a Secret Pentagon Program Came to Abu Ghraib,» New Yorker, May 24, 2004; and Seymour Hersh, Chain of Command: The Road from 911/ to Abu Ghraib (New York: HarperCollins, 2004).

(3) An earlier version of this argument about the dynamics of torture appeared in Michael Schwartz, «Why the Abu Ghraib Torture Should Be No Surprise,»ZNet, May 11, 2004, http://www.zmag.org/content/showarticle.cfm?ItemID=5505.

بالفلوجة ومعظم المدن العراقية الأخرى، حينها يتعين على قوات الاحتلال، أما الاستسلام للفشل في بحثها عن المقاتلين، أو استخدام أساليب عشوائية تنفّر غير المقاتلين، مثل الغزوات البيوت الوحشية التي استخدمها الأمريكيون منذ بداية الاحتلال.

وفي ظل هذه الظروف، غالباً مايجد الاحتلال، كما فعل في الفلوجة وفي أماكن أخرى، ان مكافحة التمرد لم تؤدي إلا إلى تزايد عدد المقاتلين أكثر من الذين يتم القبض عليهم. ترك الاحتلال مع خيار التنازل عن السيطرة المحلية ـ وإيجاد تسوية مع ـ المتمردين، أو مهاجمة أحياء بأكملها أو حتى المدن، أو إيجاد طريقة لإجبار الناس على الإبلاغ عن المتمردين. في العراق لم يك القادة الأمريكيون مستعدين للانسحاب. كما أنهم لم يكونوا على استعداد للتوصل إلى تسوية مع المتمردين، كما اقترح الجنرال تشارلز سوانوك في الفلوجة[1]. إذ اختاروا عوضاً عن ذلك تنفيذ الخيارين الأخيرين، وهي التعامل مع جميع السكان في الأحياء والمدن على أنهم أعداء، وإجبار الناس على الإبلاغ عن المتمردين.

وعلى الرغم من أن استخدام التعذيب يتعارض مع الناحية الأخلاقية للجيش الغازي نظرياً، من المرجح أن يقتنع المسؤولون، عن تحديد قواعد الاشتباك والاستجواب، بالسماح بالتعذيب لأن ذلك يعد منطقياً ومن مقتضيات الحرب[2]. وإذا كان بالإمكان إجبار الأسير على الاعتراف، فإن ذلك يفضي إلى القبض على المزيد من الأعداء أو قتلهم فيما يقل عدد القتلى أو الجرحى «من جانبنا». وعلى الرغم من أن الأساليب القسرية تنطوي على وحشية لا تصدق، فإن الحجة المسيطرة هنا هي أن من الأفضل أن يعاني العدو أكثر من «معاناتنا». لذلك إذا نجح التعذيب ـ أو من المحتمل أن ينجح ـ فإن ذلك أمر يستحق القيام به لأنه «ينقذ الأرواح»، أي «قد ينقذ أرواحنا». ويغدو ضمان تجريد «العدو» من إنسانيته ـ عادة ما يكون في سياق عنصري ـ مبرراً لهذا التكتيك «الضروري» (على سبيل المثال «الشيء الوحيد الذي يفهمونه هو القوة» [3]).

(1) See chapter 7, and Jeremy Scahill, Blackwater: The Rise of the World's Most Powerful Mercenary Army (New York: Nation Books, 2007), 92.

(2) Unless otherwise indicated, this discussion of the development of the torture sys-tem is based on Hersh's «Moving Targets» and «The Gray Zone,» and on Naomi Klein, The Shock Doctrine: The Rise of Disaster Capitalism (New York: Holt, 2007), 365–74. For a more general history of the development of U.S. torture tech-niques, see Greg Grandin, Empire's Workshop: Latin America, the United States, and the Rise of the New Imperialism, (New York: Metropolitan Books, 2007).

(3) Dexter Filkins, «Tough New Tactics by U.S. Tighten Grip on Iraq Towns,»New York Times, December 7, 2003.

وبعد هذا المنطق تأتي خطوة أخرى، وهي اعتقال وتعذيب الأفراد الذين لا يشكلون جزءاً من المقاومة، وهذه الخطوة في الحقيقة إستراتيجية ناجعة. إذ ان مثل هذه الوحشية، ولاسيما إذا ماتم الإعلان عنها على نحو جيد، تحمل في ثناياها إمكان إقناع مجتمعات المتمردين بوقف «التستر» على المقاتلين. وقد استنتج المؤرخ من أمريكا اللاتينية، غريج غراندن (Greg Grandin)، الذي وثق تطوير عملاء الاستخبارات المركزية لما أسماه «الثالوث المقدس» لإرهاب الدولة ـ التعذيب، والإخفاء، وفرق الموت ـ ان أحد الأهداف الأساسية لمثل هذه التكتيكات هو «جعل المتعاطفين المحتملين مع المتمردين في حالة من الخوف والقلق». في امريكا اللاتينية، وجد غراندين، سبب اختيار هذه الأساليب على وجه الخصوص لأنها من المتوقع أن تولد» آثاراً مضاعفة سلبية» على المتعاطفين مع التمرد[1].

في حالة سجن أبو غريب وغيره من مرافق الاعتقال الأمريكية، تم تصميم آليات التعذيب تطويرها ونشرها في واشنطن، وتم تنفيذه من قبل موظفين مدربين من مختلف وكالات الاستخبارات الأمريكية.

فرق الموت

بدأت العملية الفعلية في صيف عام 2003 مع إدراك ان المدنيين العراقيين لم يكونوا مستعدين للإبلاغ عن هويات المقاتلين بين صفوفهم. وقد ذكر تقرير إستراتيجي مهم بان المشكلة بصراحة هي: «ان الاستخبارات البشرية ضعيفة أو معدومة» لأن المجتمع والشرطة «يعجان بالمتعاطفين مع المتمردين»[2]. وقد تم تعيين وكيل وزير الدفاع لشؤون الاستخبارات ستيفن كامبوني (Stephen Cambone) بتولي مسؤولية معالجة الوضع، وقد قرر بمعالجة برنامج وكالة الاستخبارات المركزية CIA القائم بالفعل، والذي تبنى استجواباً «محسناً» أو «قاسياً» أو عدوانياً» لعدد صغير من المعتقلين ذوي «الأهمية العالية» الذين يعدون قادة في القاعدة ومنظمات جهادية دولية أخرى. وكان هذا البرنامج يعمل في عدد من المواقع السرية في جميع أنحاء العالم، وفي مركز الاعتقال في خليج غوانتنامو، حيث أصبحت معاملة السجناء

(1) Greg Grandin, «The Unholy Trinity,» TomDispatch, December 11, 2007, http://www.tomdispatch.com/post/174873/greg_grandin_on_the_torturable_and_the_untorturable.

(2) Hersh, «The Gray Zone.»

القائمة بالأساس موضع جدل كبير. وقد تم فضح هذا البرنامج إلى الجمهور غير المرغوب فيه في أواخر عام 2007 عندما ظهرت أخبار بصدد تدمير جهاز الاستخبارات المركزية CIA التسجيلات المصورة لمحتجزين اثنين، بضمنهم قائد تنظيم القاعدة المشتبه به أبو زبيدة، على ما يبدو لحماية عملائها من الملاحقة القضائية بسبب استخدامهم للتعذيب [1].

كان ابتكار كامبون هو تطبيق أساليب البرنامج على نطاق واسع، في محاولة لتحديد «القطاع الواسع من البعثيين السريين»[2]. وجلب الجنرال جفري ميلر، القائد في غوانتنامو، «من أجل جعل نظام السجن في العراق على غرار غوانتنامو، ليركز أكثر على الاستجواب» باستخدام الأساليب التي من شأنها أن تتضمن «الحرمان من النوم، والتعرض لأقصى درجات الحرارة والبرودة، ووضع السجناء في «أوضاع مرهقة» لمدة من التعذيب طويلة». وبعد مدة وجيزة بعد ذلك، تم تفويض منتسبي أبو غريب بتوسيع أساليبهم إلى أقصى مدى من الأساليب التي تستخدمها وكالة الاستخبارات المركزية CIA مع السجناء المهمين جداً[3].

كان من الضروري التعامل مع عقبة أخيرة وهي: لم يكن هناك مايكفي من ضباط المخابرات للتعامل مع العدد الهائل من السجناء في سجن أبو غريب. وكان الحل الذي قدمه كامبون لتلك العقبة هو إشراك ضباط الشرطة العسكرية MPs العاديين في التحقيقات، وتعليمهم الأساليب المختلفة التي تم تطويرها، وإضافة عناصر جديدة تتناسب مع السياق العراقي. ووفقاً لأحد مصادر معلومات سيمور هيرش (Seymour Hersh)، فإن الصور التي تم نشرها على نطاق واسع لمعتقلين عراة في أوضاع جنسية غريبة ربما كان جزء من خطة لاستخدام التهديد بالفضيحة أمام الجمهور في سبيل تجنيد جواسيس ضد التمرد، الذي أكد:

وقال المستشار الحكومي كان هناك هدف جدي، في البداية، وراء الإذلال الجنسي والصور المعروضة. كان يُعتقد أن بعض السجناء سيفعلون أي شيء ـ بما في ذلك التجسس على

(1) On the controversy over clandestine torture, see Mark Mazzetti,«CIA Destroyed Two Tapes Showing Interrogations,» New York Times, December 7, 2007; Dan Froomkin, «Did Torture Work?» Washington Post, December 11, 2007. On various names for the methods used, see Tom Engelhardt, «Greg Grandin, On the Torturable and the Untorturable,» Tom Dispatch, December 11, 2007, http://www.tomdispatch.com/post/174873/greg_grandin_on_the_torturable_ and_the_untorturable.

(2) Hersh, «Moving Targets,»«The Gray Zone.»

(3) Hersh, «The Gray Zone»; Klein, Shock Doctrine, 365–74.

شركائهم ـ لتجنب نشر الصور المشينة للعائلة والأصدقاء. وقال المستشار الحكومي: «قيل لي إن الغرض من هذه الصور هو إنشاء جيش من المخبرين، والناس الذين يمكن زجهم من جديد في المجتمع». وقال المستشار ان الفكرة ستكون مدفوعة بالخوف من الفضيحة، وجمع المعلومات بشأن أنشطة التمرد الجارية.

ثم علق هيرش قائلاً: «إذا كان الأمر كذلك فإنه لم يك فعالاً، طالما استمر التمرد بالتنامي.»[1].

وقد تم تطبيق الخطة في بداية صيف عام 2003 وغيرت مسار الاستخبارات على الفور. وقد أخبر أحد ضباط المخابرات السابقين المشاركين في العملية في الوقت السابق واللاحق على القصة، مراسل صحيفة نيويوركر سيمور هيرش قائلاً: «لم يحصلوا على أي شيء جوهري من المعتقلين في العراق.... لا أسماء. لاشيء يمكن مسكه».

وأكد كامبون: «يتعين علي أن أحل هذا الأمر، وقد سئمت من العمل من خلال التسلسل العادي للقيادة. سأتولى أمر هذا الجهاز ـ وهو برنامج الولوج الخاص الأسود ـ سأخوض موقفاً محتدماً». لذا لقد انقلبت الطاولة لصالحنا، وبدأت الكهرباء بالتدفق في الصيف الماضي. وهي تعمل. ولدينا تصور عن التمرد في العراق[2].

وسرعان ما مولد النظام مقاومة من قيادة جهاز الاستخبارات المركزية CIA، التي عارضت تحويل برنامجهم لممارسة التعذيب إلى أداة للاستجواب الجماعي. ووفقاً لهيرش، فان وكالة الاستخبارات المركزية CIA قد انسحبت من البرنامج بعد أن تم تنفيذه مباشرة، في خريف عام 2003 الذي أكد ذلك بالقول: «وفقاً لمسؤول استخبارات سابق، فان القيادة العليا لوكالة الاستخبارات المركزية CIA كان لديها مايكفي. «قالوا، لايمكن. لقد صادقنا على البرنامج الأساس في أفغانستان ـ لقد تمت الموافقة عليه مسبقاً لعمليات ضد أهداف إرهابية مهمة جداً ـ والآن أنت تريد استخدامها مع سائقي الأجرة، وإخوانه الذين انسحبوا من الشوارع»[3]. وقد استمر البرنامج من دون وكالة الاستخبارات المركزية وأصبح جزءاً لا يتجزأ من الاحتلال.

(1) Hersh, «The Gray Zone.»

(2) Ibid.

(3) Ibid

فرق الموت

لا يمكن توقع ان الدوريات العسكرية والغارات المنزلية أن تؤدي إلى القبض أو حتى قتل نسبة صغيرة من مقاتلي المقاومة المشتبه بهم من الذين كان الجيش الأمريكي يحددهم من خلال أساليب تحقيق مطورة. إذ بمجرد ظهور الوحدات الأمريكية في الحي يذوب المتمردين النشطين، تاركين وراءهم المدنيين الذين يتم تجميعهم في حملات التفتيش. وعلاوة على ذلك، ومع نمو التمرد، كانت الدوريات الأمريكية تتعرض مراراً وتكراراً للكمائن. وقد تؤدي هذه المعارك إلى قتل أو القبض على البعض من المتمردين ممن يضعون القنابل ويتولون عمليات القنص على الدوريات، إلاّ أنهم أعاقوا غارات المنازل أو أجهضوها، الأمر الذي جعل عملية القبض على المشتبه بهم المستهدفين أو قتلهم أكثر صعوبة.

وقد وصف مستشار الولايات المتحدة في العراق الإجابة التي قدمها العقل المدبر الإستراتيجي الموثوق وهو ستيفن كامبون، بعبارات مثيرة على النحو الآتي: «إن الطريقة الوحيدة التي يمكننا من خلالها النصر هي تبني وسائل غير تقليدية. سنضطر للعب لعبتهم. وهي حرب العصابات بإزاء حرب العصابات. والإرهاب بإزاء الإرهاب»[1].

الخطة كانت بسيطة. من خلال التزود بأسماء النشطاء المشتبه بهم وقادة التمرد والمعلومات الأخرى عنهم، ستقوم الوحدات السرية بملاحقة أهدافها والقبض عليهم أو قتلهم من خلال التمويه، والظلام لاختراق المجتمعات المعادية. أول هذه الوحدات كانت القوات الخاصة الأمريكية التي أسندت لها مهمة ملاحقة صدام حسين وغيره من القادة البعثيين البارزين. مع ذلك في العام 2004، تم توسيع المهمة. أولاً، فقد أدى فشل الغارات المنزلية إلى أن يقوم القادة باستهداف المتمردين العاديين بفرق الموت، الأمر الذي أدى إلى زيادة كبيرة في نطاق العملية. ثانياً، وبإزاء العقبة الكأداء أمام استخدام الجنود الأمريكيين في عمليات سرية في أحياء عراقية متماسكة، بدأوا بتجنيد وحدات عراقية للقيام بمهمة «اعتقال الموالين لصدام وغيرهم من المتمردين في أنحاء العاصمة»[2]. وقد تم استقطاب أعضاء هذه الوحدات العراقية، على نحو كبير من فيلق بدر، المليشيا المرتبطة بالمجلس الأعلى للثورة الإسلامية

(1) Hersh, «Moving Targets.»

(2) Rajiv Chandrasekaran, «U.S. to Form Iraqi Paramilitary Force: Unit Will Draw from Party Militias,»Washington Post, December 3, 2003.

في العراق ـ أقرب حليف إلى واشنطن داخل الحكومة العراقية ـ وكان من المقرر أن تتألف القوة من حوالي ثمان مئة من قوات النخبة الذين تم تدريبهم والإشراف عليهم ودعمهم من قبل القوات الخاصة الأمريكية. وحالها حال غيرها من البرامج السرية سرعان ما اختفت فرق الموت من وسائل الإعلام الرئيسة[1].

بعد مرور عام عادت هذه الوحدات إلى الظهور من خلال فورة بسيطة من التغطية الإخبارية، وأبرزها في مقالة لمجلة نيوزويك (Newsweek) التي وصفت الوحدات العراقية بأنها «فرق اغتيال وخطف تقودها القوات الخاصة». وبحسب مجلة نيوزويك، فقد تم إيواءهم في وزارة الداخلية العراقية التي شكلت حديثاً، وتم تكليفهم بقتل الرجال السنة في الأحياء السنية المشتبه بتخطيطهم لهجمات الإنتحاريين أو دعمهم. في ذلك الوقت كان البرنامج معروف على نحو غير معروف بإسم «خيار السلفادور (Salvador)»، الأمر الذي يعكس تشابه مع فرق الموت التي كانت تعمل تحت إشراف وكالة المخابرات المركزية إبان التمرد في السلفادور في الثمانينات من القرن المنصرم[2].

وقد وصف سيمور هيرش هذا البرنامج بأنه إستراتيجية «تصاعدية (من القاعدة إلى القمة)»، إذ تسعى إلى هزيمة التمرد من خلال البدء من القاعدة وهم: المتعاطفين مع النشطاء المحليين، ثم استخدام أساليب «التحقيق المتقدمة» في سبيل تحديد القادة المهمين، الذين سيتم القبض عليهم بعد ذلك واستجوابهم ـ أوقتلهم ـ من قبل وحدات القوات الخاصة، أو من قبل أتباعهم العراقيين. ومن خلال البدء من المستويات الموجود في قاعدة التنظيم وشق الطريق إلى المستويات الأعلى, كانت الفرق تأمل بالوصول إلى قمة التنظيم، ومن ثم القضاء على الهيكل بأكمله في مدينة، أو منطقة، أو في نهاية المطاف بالبلد بأكمله.

وفي الوقت الذي كانت فيه هذه الإستراتيجية ستنطوي حتماً على اعتقال العديد من الأفراد

(1) Nir Rosen, «On the Ground in Iraq: The Roots of Sectarian Violence,» Boston Review, March/April 2006.

(2) Michael Hirsh and John Barry,«The Salvador Option,»Newsweek, January 8, 2005. For background on the Latin American origins of U.S. death squad development, see Grandin, Empire's Workshop, and «The Unholy Trinity.»For death squads in Iraq, see Jamail, Beyond the Green Zone, 244–47; Mussab al-Khairalla, «UN Raises Alarm on Death Squads and Torture in Iraq,»Reuters, September 8, 2005.

غير المتورطين أو المشاركين بطريقة هامشية وقتلهم وتعذيبهم، إلاّ أن مثل هذا الضرر الجانبي كان، كما رأينا، يعد مفيداً في إيجاد «تأثير تموجي» على المتعاطفين مع التمرد[1]. ويبدو أن المشاركين في البرنامج قد فهموا هذا الجانب من العملية على نحو جيد. فقد أكد أحد مصادر معلومات (مخبري) سيمور هيرش قائلاً: «لابد لنا من إخافة العراقيين من أجل إخضاعهم»[2].

وكما هو الحال مع الإستراتيجيات الأخرى التي تم وضعها وتنفيذها من قبل المنظرين العسكريين الأمريكيين، لم يؤد استخدام التعذيب، وفرق الموت إلى تحقيق التأثير المتوقع. إذا ان هذه الأساليب التي تم تطبيقها على نحو عام، أدت إلى تنامي الدعم للتمرد، كما أدت إلى زيادة كبيرة في عدد المعارك بين القوات الأمريكية والمقاتلين.

خطة الهجوم

هذه الخطط الجديدة من التحقيق المتطور والعمليات الخاصة، لم تتمكن، حتى مع أفضل نتائجها، من استبعاد الحاجة إلى ضربات واسعة النطاق على معاقل المتمردين مثل الفلوجة. إذ لايمكن لأي قدر من المعلومات أو عمليات الاغتيال الهادفة إلى إسقاط الأنظمة الراسخة في تلك المدن. مع ذلك أظهرت معركة الفلوجة الأولى ان الهجوم المباشر على معاقل المتمردين كان محفوفاً بالمخاطر غير المقبولة، المتمثلة في انتشار المعركة في مدن جديدة وبعيدة فضلاً على خلق تحشيد وطني ضد الاحتلال. وقبل مواجهة مقاومة الفلوجة للمرة الثانية، سعى الجيش الأمريكي لإثبات ان بإمكانه شن هجوم كبير على الفلوجة ـ أو أي مدينة أخرى مستهدفة ـ من دون أن يؤدي ذلك إلى إشعال الثورات في مدن كثيرة أخرى، ولاسيما في المدن التي تضم أغلبية شيعية في البلاد. وخلال صيف عام 2004، ساعدت العديد من التطورات، بعضها صمم لهذا الغرض، الجيش الأمريكي على تحقيق هذا الهدف.

وكان من أبرزها نقل السيادة في 28 حزيران / يونيو عام 2004، من سلطة الائتلاف المؤقتة CPA بقيادة بول بريمر إلى حكومة عراقية مؤقتة بزعامة إياد علاوي. وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة قد عينت علاوي، إلاّ أن إدارة بوش كانت تأمل في أن «الوجه العراقي» في الحكومة سيعمل على توفير إطار للالتزامات العسكرية بوصفه دعماً عسكرياً أمريكياً لجهود

(1) Grandin, «The Unholy Trinity.»

(2) Hersh, «Moving Targets.»

حكومة البلد الرامية لاستعادة النظام، بدلاً من السمعة التي يكاد يجمع عليها الجميع (التي كانت سائدة في كل مكان باستثناء الولايات المتحدة) التي تصور الوضع بان الجيش الغازي يسعى إلى سحق مقاومة الاحتلال الأجنبي. ومنذ بداية نظام علاوي، أدى هذا الدور على نحو جيد، واصفاً التمرد، بأنه الدأب الذي يرمي من وراءه البعثيين المهزومين في استعادة السلطة، وتعهد مراراً وتكراراً في سحقها. وفي معركة الفلوجة الثانية، تولى علاوي مهمة إصدار الأمر بالهجوم، بحيث كانت المعركة من الناحية الفنية هي تنفيذ لسياسته[1].

وفي الوقت نفسه الذي كان يتولى فيه علاوي قيادة الحكومة المؤقتة التي أنشئت حديثاً، بدأت التوترات الطائفية بين الشيعة والسنة تأخذ منحى عنيفاً. فمنذ بداية المقاومة السنية، كان هناك نفر جهادي صغير، بما في ذلك عدد قليل من المقاتلين الأجانب، قالوا بان الوجود الأمريكي قد تم تسهيله، إذا لم يتم الترحيب به، من قبل الأغلبية الشيعية. والمفارقة أن هذه الادعاء كان يردد التوقعات العامة لأغلب المسؤولين في واشنطن، بما في ذلك نائب الرئيس ديك تشيني، الذي علّق قبل الغزو مباشرة ـ من المحتمل انه أخذ في الحسبان الأغلبية الشيعية ـ بالقول «في اعتقادي أننا سنستقبل، في الواقع، كمحررين»[2]. وفي الوقت الذي كان الإستقبال أكثر بكثير مما توقع تشيني وغيره، إلاّ أن العديد من السنة كانوا يشعرون بالقلق من ان الجهاديين وتشيني كانوا على حق أي: ان الشيعة سيدعمون الوجود الأمريكي ومن ثم يوفرون مصدراً مهماً لإدامة الاحتلال وإحلال السلام[3].

وقبل معركة الفلوجة كانت هناك بعض الاشتباكات الطائفية العنيفة، إلاّ أن تلك الحوادث طغى عليها التضامن الناجم عن المعارك مع القوات الأمريكية. إذ أحضر السكان، من جميع أنحاء البلاد، الطعام والأدوية وغيرها من المساجد المحلية العائدة للسنة والشيعة على السواء، لنقلها إلى الفلوجة، فيما أرسل جيش المهدي، أبرز الميليشيات الشيعية، وحدة رمزية للقتال مع مقاومة الفلوجة[4].

(1) Allawi, Occupation of Iraq, 340.

(2) «Interview with Vice-President Dick Cheney,»Meet the Press (Tim Russert, interviewer), March 16, 2003.»

(3) Reuel Marc Gerecht, a key scholar at the American Enterprise Institute, fre-quently argued for the importance of Shia support for the occupation. See, for example, «Getting It Right, Despite Ourselves,»Weekly Standard, June 7, 2004.

(4) Rosen, In the Belly of the Green Bird,» 130–45. Jamail, Beyond the Green Zone, 152–60.

وقد أصدر مقتدى الصدر، زعيم أهم حركة مقاومة شيعية وقائد جيش المهدي، بياناً رناناً للاحتفال بالوحدة بالقول: «أنتم تشهدون الوحدة بين السنة والشيعة نحو عراق مستقل خال من الإرهاب والاحتلال هذا هو هدف نبيل.... مشاعرنا نفسها، هدفنا واحد، وعدونا واحد، نقول نعم نعم للوحدة، نعم لرص الصفوف، ومحاربة الإرهاب، وإخراج الغرب الكافر من أراضينا المقدسة[1].»

وقد عبّر سكان الفلوجة والمدن السنية الأخرى عن المشاعر نفسها باللافتات والكتابات التي تحمل شعارات تدعو صراحة إلى الوحدة ـ مثل السنة + الشيعة= الجهاد ضد الاحتلال ـ أو تلك التي جمعت مراكز التمرد السنية والشيعية، مثل «شهداء الفلوجة والنجف والبصرة هم سارية العلم الذي يحمل اللّه أكبر»[2].

وقد أدركت القيادة العسكرية الأمريكية بالكامل خطورة هذه الوحدة العابرة للطائفية على مستقبل الاحتلال. فقد أكد الجنرال ريكاردو سانشيز (Ricardo Sanchez)، قائد القوات الأمريكية في العراق، هذه المشكلة صراحة بالقول: «اننا نعتقد ان الخطر يكمن في ان هناك رابطة قد تحصل على أدنى المستويات بين السنة والشيعة... علينا أن نعمل بجد لضمان أن يبقى ذلك على المستوى التكتيكي.»[3]

أثبتت هذه الوحدة بأنها قصيرة [4]. إذ انحسر الدعم للفلوجة مع بدء القتال بعد المعركة الأول، تاركين أهل الفلوجة يعيدون بناء حياتهم من دون مساعدة من باقي أنحاء البلاد. إذ لم تنضج صورة الكفاح الموحد التي أثارتها التصريحات لتتبلور في تحالفات رسمية.

وقد أسهمت هذه التطورات في جهود الجهاديين الرامية لاستقطاب المؤيدين لحملاتهم المناهضة للمجتمعات الشيعية. كان نداؤهم مباشراً، وربما عبر عنه على نحو أفضل أيمن

(1) Anthony Shadid, Night Draws Near: Iraq's People in the Shadow of America's War (New York: Picador, 2007), 449, quoted in Ashley Smith, «The Invasion and Occupation of Iraq—Anatomy of an Imperial War Crime,» International Socialist Review 55 (November–December 2007).

(2) Rosen, In the Belly of the Green Bird, 149, and Patrick Cockburn, The Occupation (London: Verso,2006), 144, quoted in Smith, «The Invasion and Occupation of Iraq.»

(3) Allawi, The Occupation of Iraq, 275, quoted in Smith, «The Invasion and Occupation of Iraq.»

(4) Rosen, In the Belly of the Green Bird, 118–36; Smith, «The Invasion and Occupation of Iraq.»

الظواهري، قائد القاعدة الثاني بعد أسامة بن لادن. في سياق رده على سؤال بشأن أسباب العنف الطائفي في العراق، وصف الظواهري الشيعة بأنهم «المعتدون» لأنهم تعاونوا مع «المحتل الصليبي» وقاتلوا جنباً إلى جنب معه. وشمل سرده للتأريخ المبكر من الحرب الذي تضمن هذا الاتهام للقوى السياسية الشيعية الرئيسة بوصفهم عملاء لأمريكا وإيران في الوقت نفسه بالقول: «ان المليشيات الشيعية التي دربتها ومولتها وسلحتها إيران لسنوات قد تقدمت بعنف وبسرعة في العراق في أعقاب انهيار نظام صدام. وتم دمجهم في الجيش العراقي، وأجهزة الأمن العراقية الأخرى. وكانوا وما يزالون أذرع المحتلين الصليبين التي يستخدمونها لضرب المسلمين في العراق»[1].

وقد ترجم ذلك الاتهام إلى تبرير الهجمات على المدنيين الشيعة التي ركزت عل حكومة علاوي التي شكلت حديثاً، التي يرعاها الأمريكيون، ولكن أغلبية قيادتها من الشيعة المرتبطين بالمليشيات، والتي تم تدريب العديد منها في إيران قبل سقوط صدام حسين. ومن وجهة نظر الجهاديين، فان هذا التحالف بين الحكومة العراقية الجديدة والاحتلال الذي تقوده الولايات المتحدة لم يتمكن من البقاء من دون دعم الشيعة. وإذا كان من الممكن جعل الشيعة أن يسحبوا هذا الدعم، فان الحكومة ستضطر إلى معارضة سياسة الولايات المتحدة الاقتصادية، وهجماتها العسكرية، والعمل من أجل إنهاء الاحتلال. لذا على الشيعة «أن يدفعوا الثمن» لقاء دعمهم الهجمات المدمرة على الفلوجة والمدن الشيعية الأخرى. وبمجرد أن يدركوا ان سلامتهم وأمنهم وحياتهم على المحك، فانهم سيبتعدون عن حكومة علاوي[2]. وقد عبر الظواهري عن هذا المنطق بإيجاز، عندما قدم صيغة لإنهاء العنف الطائفي في العراق بالقول: «أولئك الذين يتعاونون مع «المحتل الصليبي» يجب أن يتوقفوا عن فعل ذلك وأن ينخرطوا في الجهاد ضد الصليبيين»[3].

(1) Video by Zawahiri, summarized and posted (in Arabic) by the United States Government Open Source Center, translation by Juan Cole, posted at Juan Cole, «Zawahiri: Iraq Main Field of Jihad Attacks Iran, Muqtada, Nasrallah,»Informed Comment, December 18, 2007, http://www.juancole.com/200712//usg-open-source-center-summarizes-main.html.

(2) Michael Schwartz, «Contradictions of the Iraqi Resistance: Guerilla War vs. Terrorism,»Against the Current 120 (January/February 2006): 19–26.

(3) Summarized by U.S. Government Open Source Center, quoted in Cole, «Zawahiri....»

ولم يكن المنطق مختلفاً عن ذلك الذي طبقه الاحتلال في مهاجمة المجتمعات المتمردة. فمثلما توقع الإستراتيجيون العسكريون بان الهجمات على الأحياء التي تقطنها أغلبية سنية ستقنعهم بسحب الدعم عن المقاتلين، توقع الجهاديون أيضاً ان العنف ضد الشيعة من شأنه إقناع المجتمعات الشيعية بسحب الدعم من حكومة علاوي والاحتلال الأمريكي. وكلا المنطقين ينطبق عليهما تعريف الإرهاب بسهولة وهو: أي هجمات على المدنيين لإجبارهم على تغيير سلوكهم السياسي[1].

لقد تزامن ظهور الهجمات الجهادية ضد المدنيين الشيعة ـ التي عادة ماتكون تفجيرات إنتحارية كبيرة في الأماكن العامة المزدحمة ـ مع الجهود الجديدة التي يبذلها الجيش الأمريكي لاستقطاب الجنود العراقيين للمشاركة في حملات التهدئة. وعلى الرغم من ان المعركة الأولى في الفلوجة قد تمت بعد عام تقريباً من حل الجيش البعثي، إلاّ أن الولايات المتحدة وجدت انه لايمكن الاعتماد على الجيش العراقي. إذ كان التجنيد صعباً، لكن عندما بدأت هجمات نيسان / أبريل عام 2004، فقد كان هناك مايقرب ألف جندي عراقي، كان من المقرر أن يقدموا دور الدعم في الوقت الذي تخوض فيه قوات المشاة البحرية الأمريكية (المارينز) قتال عنيف. بيد أن الدور المتواضع لم يتحقق قط[2]. إذ اختفت القوات العراقية، التي تم تجنيدها على نحو رئيس من مدن قريبة من الفلوجة، قبل بدء المعركة، وتمردت عندما تم توجيه الأمر لها بالسير إلى الأمام، أو هربت خلال المعركة. وقال المجندون للقادة الأمريكيين: «نحن لن نشارك في قتال العراقيين»[3].

وقد تكرر هذا النمط في أماكن أخرى، وعلى نحو أكيد، بسلوك لواء الفلوجة، القوة العسكرية المشكلة حديثاً والتي كان من المفترض أن تحافظ على النظام في الفلوجة في أعقاب تراجع قوات مشاة البحرية الأمريكية (المارينز) إلى تخوم المدينة. وقد دمج هذه القوة، التي تم تجنيدها أيضاً من أنحاء المنطقة، بسرعة في المليشيات المحلية، وأصبحت في الواقع جزء فاعلاً من التمرد ومعارضة الاحتلال على نحو علني[4].

---

(1) Jeff Goodwin, «A Theory of Categorical Terrorism,» Social Forces 84 (2006), 2027–46.

(2) Ricks, Fiasco, 338–341; Allawi, Occupation of Iraq, 276.

(3) Reported by Major General Paul Eaton, who was in charge of training Iraqi military forces during 2003, 2004; quoted in Ricks, Fiasco, 339.

(4) Rosen, In the Belly of the Green Bird, 143–85.

ومع تنصيب حكومة علاوي، أضحى تجنيد وحدات عسكرية مدربة للقتال إلى جانب الولايات المتحدة أكثر أهمية، إذ تم طرح جهود التهدئة بوصفها مشروعاً حكومياً يتطلب قوة عسكرية حقيقية. وقد كرس مسؤولو الاحتلال المزيد من الموارد للمشروع، ونقلوا مبالغ كبيرة من موازنات إعادة الإعمار ضمناً، وبحثوا عن السبل الكفيلة لمواجهة هذا النوع من التمرد الذي حدث في الفلوجة. إحدى السوابق التي أثرت على طريقة تفكيرهم كانت التجربة خلال معركة النجف ضد جيش المهدي الشيعي. فعلى الرغم من أن وحدات الجيش والشرطة الشيعية تم تجنيدها محلياً قد تلاشت، إلاّ أن قوات البيشمركة الكردية، التي أتت من المحافظات الشمالية، قد قاتلت بفاعلية[1].

وكان الأثر المنطقي لهذه التجربة هي أن القوات الشيعية قد تقاتل بفاعلية في المناطق ذات الأغلبية السنية. إذ وفر العنف الجهادي المتصاعد في المجتمعات الشيعية أداة تجنيد، طالما كان ذلك يعطي فرصة للشيعة الغاضبين للثأر جراء إصاباتهم، والحيلولة دون المزيد من الهجمات، من خلال الخدمة في المجتمعات السنية التي كانت مصدراً للتفجيرات الإنتحارية بالسيارات المفخخة.

ومن ثم باندلاع معركة الفلوجة الثانية لم يستخدم الجيش الأمريكي أي جنود محليين. إذ كان هناك ألفان من الجنود العراقيين يـتألفون من البيشمركة الكردية، والوحدات الجديدة المكونة من المجندين الشيعة في المناطق الجنوبية من العراق. وبهذه الطريقة، تم فصل جميع الجنود الذين مادياً وطائفياً عن أولئك الذين يقاتلونهم.

وقد قدمت المعركة الثانية في النجف، التي وقعت في آب / أغسطس عام 2004، بعض الأدلة على أن التطورات المختلفة خلال الصيف قد أضعف الوحدة السنية ـ الشيعية. ففي الوقت الذي لم يكن فيه لدى الجيش الأمريكي وحدات سنية لمحاربة جيش المهدي الشيعي، نجح مرة أخرى في استخدام البيشمركة الكردية في الهجوم. والأهم من ذلك، أنه خلال الحصار المستمر الذي انطوى على طرد جيش المهدي من ضريح الإمام علي (الوجهة الرئيسة للزوار الشيعة)، لم يكن هناك تدفق للدعم من المناطق السنّية ولا انتشار كبير للانتفاضة إلى مدن أخرى، ولاسيما المدن السنية. وهكذا تم إعداد المسرح لمعركة الفلوجة الثانية.

(1) Michael Schwartz, «Guerrilla Warfare in Sadr City,» Against the Current 20 (January–February 2005), 26–40.

معركة الفلوجة الثانية

في تشرين الثاني / نوفمبر عام 2004، وبعد ثلاثة أسابيع من الهجمات الجوية على الأحياء التي صنفتها المخابرات الأمريكية بأنها معاقل للمتمردين، قام عشرة آلاف جندي أمريكي، برفقة ألفي جندي من الحرس الوطني العراقي بالزحف إلى الفلوجة[1]. وبحلول كانون الأول / ديسمبر كانت المدينة أرضاً قاحلة. وقد وصفها مراسل صحيفة نيويورك تايمز بأنها أرض مقفرة من بقايا هياكل البنايات، وصهاريج المنازل الذائبة، وأسلاك الكهرباء المقطوعة، وأشجار النخيل المقطوعة[2]. إذ تم تدمير مالايقل عن ربع المنازل، فيما أصيبت معظم المنازل الأخرى بأضرار جسيمة. وأظهرت النوافذ المهشمة، والأثاث المدمرة، وثقوب القصف التي أحدثت هوة لثلاثة أقدام في الجدران، والأبواب المحطمة، ان القوات الأمريكية قد طبقت بلا هوادة ما أسمته إستراتيجية فيش (FISH) (والتي تعني القتال في منزل شخص ما)، والتي تنطوي على رمي قنبلة يدوية في كل غرفة قبل التحقق من وجود قوات معادية». لأنه على حد تعبير قائد أمريكي «كل بيت» تم تفتيشه، لذا كان هناك عدد قليل من المنازل صالحاً للعيش بعد ذلك[3].

وبتنفيذ بعض التحسينات على إستراتيجية المعركة الأولى، حاصرت القوات الأمريكية المدينة ومنع دخول الجميع. ولم يسمح بالدخول حتى لموظفي الطواقم الطبية بالدخول خلال الشهرين التاليين. ثم دعا قادة الحصار النساء، والأطفال، والرجال كبار السن جميعهم على المغادرة من خلال عدد قليل من نقاط التفتيش التي تخضع لحراسة مشددة. وحظر على جميع الرجال في سن القتال الخروج، لأنهم قد يكونون مقاتلين متنكرين. ويقدر عدد

(1) Earlier versions of this analysis of the destruction of Fallujah were published in Michael Schwartz, «Fallujah–City Without a Future?» Tom Dispatch, January 14, 2005, and Michael Schwartz, «Neo-Liberalism on Crack: Cities Under Siege in Iraq,» City: Analysis of Urban Trend 11 (April 2007): 21–69. For a portrait of the battle from the point of view of the resistance, see Abhay Mehta,«Fallujah: the End of Warfare,» Outlook India, December 20, 2004, http://www.outlookindia.com/ full.asp?fodname= 20041220&fname=Fallujah&sid=1.

(2) Erik Eckholm, «Residents Trickle Back, but Fallujah Still Seems Dead,»New York Times, January 6, 2005.

(3) Doug Sample, «Fallujah Secure, But Not Yet Safe, Marine Commander Says,» American Forces Press Service, November 19 2004, http://209.157.64.200/focus/ f-news/1283788/posts.

المدنيين الذين ظلّوا في المدينة خلال القتال، بنحو خمسين ألف من أصل مائتي وخمسين ألف ساكن، قد وجدوا أنفسهم في منطقة إطلاق نار على أي شيء يتحرك فيها[1]. وقد أكد الكابتن بول فاولر (Paul Fowler)، وهو قائد فرقة أثناء القتال قائلاً» أنا أكره حقاً انها يجب تدميرها، ولكن هذا كان هو السبيل الوحيد للقضاء على هؤلاء الرجال... فالسبيل الوحيد هي تدمير كل شيء في طريقك[2]».

وعندما تم السماح للفرق الطبية الأولى بالدخول في نهاية المطاف إلى منطقة واحدة من المدينة في كانون الثاني / يناير 2005، قاموا بجمع أكثر من سبعمائة جثة غير مدفونة ومتعفنة (أشيع ان بضمن هؤلاء كان هناك خمسمائة إمرأة وطفل). وذلك العدد لم يتضمن القتلى المدفونين أو المختفين تحت الحطام[3]. وأفادت الجزيرة: «أن رائحة الجثث داخل المباني المدمرة تسود الجو[4].»

ويقدر أن هناك أكثر من مائتي ألف قد فروا من المعركة، والكثير منهم لم يغيروا ملابسهم مع بدء الشتاء في العراق. وتزاحم المحظوظون منهم في بيوت الأصدقاء والأقارب في المدن الأخرى، ليصل العدد إلى ثلاثين شخص في منزل صغير. فيما بقي الذين لم يحالفهم الحظ في مخيمات مخصصة للاجئين وعشوائيات في أي مكان تقريباً يمكنهم حيازته، ومعظمهم من دون أي تسهيلات. انتقلت إحدى الأسر إلى السكن في ساحة لتصادم السيارات لمتنزه ترفيهي مهجور[5]. وقد أفاد الصحفي المستقل ظاهر جميل ان الحياة اليومية لهؤلاء اللاجئين تتلخص بـ«البحث عن الطعام، والعناية الطبية، والدفء، والماء النظيف». وقال أحد اللاجئين لجميل: «نحن نعيش مثل الكلاب»[6].

(1) Allawi, Occupation of Iraq, 339–40.

(2) Ann Barnard, «Inside Fallujah's War: Empathy, Destruction Mark a Week with US Troops,»Boston Globe, November 28, 2004.

(3) IRIN (Integrated Regional Information Networks), «Death Toll in Fallujah Rising, Doctors Say,» United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, January 7, 2005.

(4) Al–Jazeera, «Falluja's Destruction Continues,» Al–Jazeera (English language), January 2, 2005, http://english.aljazeera.net/NR/exeres/23FBDBB2-C1044-E69-BA80-F476CC64C4A1.htm.

(5) Ali Fadhil, «City of Ghosts,»Guardian, January 11, 2005.

(6) Dahr Jamail, «Iraq Is Burning with Wrath, Anger, and Sadness,»Electronic Iraq, November 12, 2004, http://electroniciraq.net/news/1705.shtml.

وفي لحظة من التأريخ، تم نقل الفلوجة، كما قال مايك ديفيس، «إلى الوراء إلى عصر ديكينز»[1]. المدينة التي قام اقتصادها على سمعتها بوصفها «مدينة المساجد»، حيث يمكن شراء الكباب الشهير في مطاعم مضيافة تقدم وجباتها على نهر جميل، تحولت إلى ركام. وقد تحولت المدينة، التي كانت في السابق قادرة على إيواء قاصديها وإطعامهم وتوظيفهم، إلى وضع سياسي ـ اقتصادي يائس، مع وجود أعداد كبيرة من المشردين وعدم وجود مرافق ورعاية طبية.

كانت معركة الفلوجة الثانية لاتقل وحشية عن المعركة الأولى إن لم تكن أكثر، إلا انها لم تولد الغضب الوطني والتمرد الذي أحدثته المعركة الأولى. ففي الوقت الذي استفادت فيه المدن ذات الأغلبية السنية من التركيز الهائل للقوات الأمريكية في الفلوجة، لتقوم بتنظيم انتفاضات في جميع أنحاء محافظة الأنبار، إلاّ أن التطورات السياسية العديدة في الصيف كان لها أثرها على التضامن العراقي، إذ أسكتت الغضب في المناطق الشيعية الشاسعة في الجنوب. وقد استجاب مقتدى الصدر، الذي خاض منذ مدة وجيزة جيشه جيش المهدي معركة كبيرة ضد الأمريكان في النجف، من دون أي دعم من المتمردين السنة، الجميل من خلال عدم تقديم دعم خطابي، أو لوجستي، أو مادي. كما بقيت الجماعات الشيعية الأخرى صامته ـ أو حتى تبنت موقف أسوأ من ذلك ـ دعمت على نحو صريح حكومة علاوي، التي صورت المعركة بوصفها خطوة ضرورية للقضاء على الإرهابيين المناهضين للشيعة في المدينة التي آوتهم ورعتهم[2].

لم تسفر معركة الفلوجة عن الانشقاقات العسكرية الواسعة التي ميزت المعركة الأولى. ويعود الفضل إلى قوات البيشمركة الكردية التي قاتلت ضد جيش المهدي الشيعي في النجف تارة وفي الفلوجة السنية تارة أخرى. أما الوحدات الشيعية، التي تم تجنيدها من الجنوب حيث كانت التفجيرات الجهادية، كانت على الأقل من بين أقلية كبيرة من الشباب الذين تحدوهم الرغبة في الانتقام من السنّة. لذا على الرغم من ان تلك الوحدات كانت أقل فاعلية، إلا أنها لم تتمرد ولم تهرب بأعداد كبيرة. وفي أعقاب المعركة، كانت على استعداد للانضمام إلى قوات شرطة الاحتلال التي تم تجميعها بسرعة لإدارة المدينة، واعتمدت على الولايات

(1) Mike Davis, «Planet of Slums: Urban Involution and the Informal Proletariat,»New Left Review 26 (March/April 2004): 16–17.

(2) Jamail, Beyond the Green Zone, chapter 15.

المتحدة في نهاية المطاف على نحو كامل في التنفيذ الصارم للنظام في محاولة فاشلة للحيلولة دون تجدد التمرد.

ونتيجة للمعركة، فقد دمرت المساكن، وسبل العيش، والحياة لعدة مئات الآلاف من سكان الفلوجة وتعرض مالايقل عن خمسمائة طفل بعاهات دائمة[1]. كان سكان الفلوجة يشعرون بالسخط على نحو دائم إزاء الولايات المتحدة ووجودها في العراق، وسرعان ماعزز التمرد صفوفه وجدد من هجماته، على الرغم من الخسائر المدمرة التي مني بها. ومع ذلك، فقد عدت القيادة العسكرية والسياسية الأمريكية غزو الفلوجة نجاحاً مدوياً، نظراً لأن هدفها الرئيس ـ الإبادة المذهلة لأبرز مراكز المقاومة ـ دون إثارة التمرد العام الذي تسبب في إجهاض الجيش في الجهد السابق. وكما قال المقدم بول نويل (Paul Newell)، قائد إحدى الكتائب خلال المعركة، لقد أوصلوا رسالة إلى سكان الفلوجة وجميع المدن العراقية الأخرى في العراق مفادها «هذا ما يحدث إذا كنت تؤوي الإرهابيين»[2].

تدمير الفلوجة

مع سيطرة الاحتلال الكاملة على الفلوجة، أصبحت المدينة المختبر الأمثل للبرنامج الاقتصادي الذي كانت الولايات المتحدة تحاول تنفيذه في العراق. ان تصورات مخطّطي الليبرالية الجديدة، التي يجسدها المقولة التي مؤداها أن «العراق يشبه شركة تقوم بالعمل للمرة الأولى»[3]، تفترض أن الإصلاح الليبرالي الجديد سيعمل على نحو أفضل في المناطق التي بدأ فيها مسؤولو الاحتلال ببداية جديدة، والتي من الممكن أن تمضي قدماً من دون أعباء «الديكتاتورية الوحشية الاشتراكية لصدام حسين[4]».

وقد تم التعبير عن هذا الاعتقاد صراحة من قبل الأمريكيين المشتركين في معركة الفلوجة

(1) Omer al-Mansouri, «U.S. Offensives on Falluja Have Disabled 500 Children,» Azzaman, April 12, 2008, http://www.azzaman.com/english/index.asp?fname= news%5C2008-%5 12-04Ckurd.htm.

(2) Barnard, «Inside Fallujah'sWar.»

(3) Ken Gewertz, «Looking at Germany, Japan, Iraq: A Tale of Three Occupations,» Harvard Gazette, March 18, 2004.

(4) Rajiv Chandrasekaran, «Mistakes Loom Large as Handover Nears,»Washington Post, June 20, 2004.

وماتلاها. وقد قام ديريك أنطوني (Derrick Anthony)، وهو رجل في سلاح البحرية يبلغ من العمر واحد وعشرين عاماً، بتصوير مشهد الفلوجة البائسة بالقول: «من السيء أننا دمرنا كل شيء، لكننا منحناهم على الأقل فرصة لبداية جديدة»[1]. وقد أوضح هذه النقطة الكولونيل جون ر. بالارد (John R. Ballard)، أحد مخططي إعادة الإعمار، الذي قال لصحيفة نيويورك تايمز: «ان أفضل مكان لتنفيذ النموذج الكامل للمدينة هو الفلوجة». ووعد بأن تصبح الفلوجة مثالاً لبقية البلاد في الإعجاب والذوق ـ «مفخرة الهندسة الاجتماعية والمادية... التي تهدف إلى تحويل معقل المناهضة لأمريكا إلى حاضرة للخير والعمل»[2].

مع ذلك لم يتم تنفيذ هذه الرؤية أبداً. ففي أول شهرين بعد الغزو، كان البناء الجديد الوحيد في المدينة يتكون من سلسلة من نقاط التفتيش (حيث كان الجنود يقومون بتثبيت بصمات الأصابع، وشبكية العين للمقيمين العائدين)، والشوارع الرئيسة التي تم تجريفها حديثاً (التي كان استخدامها يقتصر على المركبات العسكرية الأمريكية). هذا العمل أعاد ترسيخ النظام الأمني الأكثر صرامة في أي مدينة في العراق قبل سقوط نظام صدام حسين أو بعده، ألا وهو نموذج الدولة البوليسية الذي جسد ما دعا إليه تشارلز هيس (Charles Hess)، مدير مكتب مشروع ومقاولات العراق والرجل المسؤول عن إعادة إعمار المدينة، بالقول: «على المدى القريب... يتعين التركيز على التدابير الأمنية العملياتية[3].»

لا تكمن المأساة في «المدى القريب» بل في المدى الطويل، إذ فشلت جهود إعادة البناء الموعودة، وتم إلغاؤها فيما بعد. وقد تزايدت الالتزامات النقدية التي ذكرها المسؤولون الأمريكيون من 50 مليون دولار في حقبة ماقبل الهجوم، إلى مايقدر بـ230 مليون دولار في أوائل كانون الثاني/ يناير عام 2005. إلاّ أن هذا الرقم الذي كان هيس يدعي انه كاف للعمل،

(1) Tony Perry, «After Leveling City, U.S. Tries to Build Trust,»Los Angeles Times, January 7, 2005.

(2) Robert F. Worth, «In Falluja's Ruins, Big Plans and a Risk of Chaos,» New York Times, December 1, 2004.

(3) Doug Sample, «Iraq Reconstruction Progresses,» American Forces Press Service, December 16, 2004, http://editorials.arrivenet.com/government/article.php/3095.html. For a full description of the security system installed in Fallujah, see Michael Schwartz, «The Sinister U.S. Plans in Falluja,» Tom Dispatch, December 17, 2004; and Schwartz, «Fallujah—City Without a Future?»

كان في الواقع جزء مما هو مطلوب لإعادة إنشاء مدينة عمل متواضعة وبنسبة ضئيلة من الإجمالي المطلوب لإنشاء «مدينة خيّرة وعملية»[1].

يمكن الحكم على عدم كفاية التخصيصات من خلال الأخذ بالحسبان ان التقدير الرسمي لإصلاح شبكات الصرف الصحي ومحطات معالجة المياه في الفلوجة يتطلب حوالي 250 مليون دولار. إلاّ أن هذا الإصلاح لوحده قد استنفد 320 مليون دولار وهي إجمالي التخصيصات التي وعد بها الاحتلال أصلاً [2]. النظام الكهربائي، الذي كان يحتاج إلى «تفكيكه وإعادة بنائه من الصفر»[3]، كان سيكلف على الأقل الكلفة نفسها لشبكات الصرف الصحي. وستكون كلفة استبدال أو إصلاح ثلاثين ألف منزل عدة مئات الملايين من الدولارات، في حين أن إصلاح المنشآت التجارية قد يضيف ربما 100 مليون أخرى. إن تجديد النظام الصحي وإعادة بناء المدارس وتطهير الشوارع وإعادة بنائها، كان من المرجح أن يتطلب على الأقل 300 مليون دولار على الأقل. بالإضافة إلى ذلك تضررت أثناء القتال العديد من المساجد الشهيرة في الفلوجة ـ وخاصة المآذن، التي كانت مواقع للقناصين الفعليين أو المشتبه بهم. وبالمجمل، فان الواقع على الأرض في الفلوجة يجعل من مبلغ 230 مليون دولار من الأموال الموعودة أقل من قيمة الضرر الحاصل على نحو سيء.

لكن لن يمر وقت طويل قبل أن يضاف الضرر إلى الإهانة، ففي غضون ستة أشهر ظهر ان الولايات المتحدة لن تقدم حتى المبالغ المتواضعة التي وعدت بها. وقد أضحى موقف عدم التدخل الجديد رسمياً عندما زار نائب وزير الخارجية روبرت ب. زويلك (Robert B. Zoellick) المدينة، وطلب من مختلف الزعماء المحليين «المشاركة» و«البدء بإعادة الإعمار على نطاق واسع». وقد أجاب زويلك ان «بإمكاننا المساعدة»، لكن «لإعادة المدينة إلى الحياة على السكان القيام بذلك»[4].

(1) Charlie Hess, «Special Defense Department Briefing on Iraq Reconstruction Update» U.S. Department of Defense (Office of the Assistant Secretary of Defense [Public Affairs]), December 15, 2004, http://www.dod.mil/transcripts/ 2004/tr200412151802-.html.

(2) These estimates are based on material from Schwartz, «Fallujah–City Without a Future?»; Worth, «In Falluja's Ruins»; and Stephan Said, «Iraq—A Silenced Majority,» Truthout, December 19, 2004, http://www.truthout.org/docs_04/ 122004Y.shtml.

(3) Worth, «In Falluja's Ruins.»

(4) Joel Brinkley «Closer Look at Fallujah Finds Rebuilding Is Slow,» New York Times,

وكان المعنى الضمني لهذا القول هو إن الفلوجة، كما هو الحال بالنسبة لبقية أنحاء العراق، كان يتوقع أن يتم إعادة إعمارها من خلال الاستثمار الخاص. ولن تصل أموال إعادة الإعمار، إلا اذا جعلت منها الفرص المربحة جذابة للمستثمرين المحليين أو الدوليين. ان سحر السوق الليبرالي الجديد الجديد سيقرر ما إذا كانت الفلوجة ستنتعش اقتصادياً أم لا. وقد قبلت الولايات المتحدة أن تأخذ على عاتقها مهمة إزالة خطر التمرد (على الرغم من أنها لم تنجح أبداً في تحقيق ذلك)، ومن ثم خلق مناخ استثماري موات، وهذا يعني ان مواطني الفلوجة يمكنهم أن يقوموا بدورهم من خلال رفض دعم هذا النوع من الاحتجاجات الذي أدى إلى تدمير المدينة. وبعد ذلك إذا كانت مدينة المساجد جذابة اقتصادياً، سوف يغمر رأس المال الخاص المدينة ومن ثم يخلق «حاضرة خيرة وعاملة».

ويعد هذا النهج تناقضاً حاداً مع مشاريع إعادة الإعمار في ألمانيا واليابان في حقبة مابعد الحرب العالمية الثانية، حيث وضعت خطة مارشال مبالغ ضخمة من المال في أيدي الحكومة لإعادة بناء المدن، التي كان الكثير منها أكثر تدميراً من الفلوجة. مع ذلك، في العراق، فان المذهب الليبرالي الجديد الجديد، الذي في ظله ستتم إدارة إعادة الإعمار، تطلب ان السوق، بدلاً من التدخل الحكومي، سيقوم بتحريك عملية إعادة الإعمار. وبناء على ذلك، فان الحكومة العراقية ستبنى من دون الموارد النقدية أو التنظيمية كي تقوم بالدور الفاعل الذي قامت به حكومة الاحتلال في اليابان وألمانيا. ومن ثم من المحتوم ان نهج إعادة إعمار الفلوجة سيتكرر في جميع المدن التي شهدت قتال، الأمر الذي يعني انه لا الاحتلال ولا الحكومة العراقية سيقدمان أي التزام جدي يتكفل بإعادة بناء البنية التحتية لهذه المدن أو إعادة تشكيل اقتصاداتها.

العودة إلى عصر «ديكنز»

بحلول صيف عام 2005، كانت المشاريع الجارية الوحيدة في الفلوجة هي الإجراءات القاسية التي تم تبنيها لمنع إعادة اندلاع المقاومة في أوساط المواطنين الحاقدين والمحبطين

April 14, 2005. See also Mike Whitney «The New York Times in Fallujah— You Call This Normal?» Peace, Earth and Justice News, April 18, 2005. http://www.pej.org/html/modules.php?op=modload&name=News&file=article&sid= 2380&mode=thread&order=0&thold=0; Ann Scott Tyson «Increased Security in Fallujah Slows Efforts to Rebuild,» Washington Post, April 19, 2005; and Andrew North «Falluja's Struggle for Recovery,»BBC, April 14, 2005.

والمعزولين اقتصاديا في المدينة[1]. كانت هناك نقطتي تفتيش تمر من خلالها جميع حركة المرور داخل المدينة وخارجها (كانت تعج بالانتظار لعدة الساعات، وعمليات فحص شبكية العين، وعمليات تفتيش اقتحامية مشحونة بالتهديد بالعنف والاعتقال). وقد قام خمسة آلاف من الجنود الأمريكيين (يضاف إليهم الشرطة الذين تم تجنيدهم من صفوف الشيعة الأكثر غضباً ورغبة في الانتقام) بدوريات في جميع أنحاء المدينة ليلاً ونهاراً، مزودين بقواعد الاشتباك التي تدعوا إلى استخدام الحد الأقصى من القوة النارية رداً على أدنى حد من الاستفزاز. وقد أوضح الرائد فرانسيس بيكولي (Francis Piccoli)، الناطق بإسم قوة الاستطلاع الأولى لمشاة البحرية الأمريكية التي أنشأت نظام السيطرة، لمراسلة وكالة أسوشيتد برس (Associated Press)، كاترينا اتوفاك (Katarina Kratovac) قائلاً: «قد يرى البعض ذلك بوصفها تجربة نظام دكتاتوري إلا انه في الواقع مجرد إجراء أمني للحيلولة دون عودة المتمردين»[2].

حتى قدرة أهل الفلوجة على الصمود باتت مترنحة بسبب ثقل الاحتلال[3]. وبعد مرور ثمانية عشر شهراً على غزو الولايات المتحدة، بقيت المدينة وكأنها معسكر اعتقال حقيقي، مع إمكان محدودة جداً للدخول للمدينة إلى درجة كانت فيها الحياة الاقتصادية العادية مستحيلة. وبعد أن وعدت الحكومة العراقية بمبلغ ضئيل قدره 100 مليون دولار لتمويل إعادة البناء، و180 مليون دولار لتعويضات السكن، إلاّ أن الحكومة العراقية حولت مابين 25 و30 بالمائة من الأموال إلى نفقات الأمن، في حين ان «أكثر من ذلك قد تم اختلاسه بسبب الفساد والعمولات من قبل المقاولين»[4]. وقد قدر متحدث بإسم حكومة المدينة ان حوالي 65 ألف من السكان السابقين لم يتمكنوا من العودة إلى منازلهم، فيما بقي أولئك الذين تمكنوا من العودة مع عدد قليل من الخدمات الأساسية وأقل من أربع ساعات من الكهرباء يومياً. وقد استنتج تقرير للأمم المتحدة بشأن الظروف التالي:

(1) Dahr Jamail «Life Goes On in Fallujah's Rubble,»Inter Press Service, November 24, 2005.

(2) Katarina Kratovac, «Security Checks to Greet Fallujah's Returning Residents,» Associated Press, December 10, 2004.

(3) This discussion is based on Jamail «Life Goes on in Fallujah's Rubble»; Dahr Jamail and Ali Fadhil, «Rebuilding Not Yet Reality for Fallujah,» Inter Press Service, June 25, 2006, http://www.dahrjamailiraq.com/hard_news/archives/ hard_news/000408.php. See also Jamail, Beyond the Green Zone.

(4) Jamail and Fadhil, «Rebuilding Not Yet Reality for Fallujah.»

هناك القليل جداً من إعادة الإعمار يمكن رؤيته بوضوح. فالمباني المدمرة في كل شارع تقريباً. وتقول السلطات المحلية تقول ان حوالي 60 بالمئة من إجمالي المنازل في المدينة تعرضت للتدمير الكامل أو لحق بها أضرار بالغة، وتم إصلاح أقل من 20 بالمئة منها حتى الآن... وما تزال أنظمة الكهرباء، ومعالجة المياه، والصرف الصحي لا تعمل كما يجب، والعديد من المناطق لا يوجد فيها مياه صالحة للشرب[1].

وقد عبّر أحمد علي البالغ من العمر سبعة عشر عاماً عن رأي الكثيرين عندما قال لوكالة إنتر برس (Inter Press): «لقد اتّهمنا الأمريكيون والعراقيون في السلطة بالإرهاب، وقتلوا الآلاف منا، وهم الآن يتحدثون فقط عن إعادة الإعمار. حسناً، انهم جميعهم لصوص إذ يهتمون فقط بسرقة الثروات العراقية. فقط أخبرهم أن يتركونا وشأننا لأننا لا نريد إعادة بنائهم المزيفة[2].»

وفي أوائل عام 2006 أدلى جندي أمريكي في الفلوجة بشهادته التي أكد فيها غياب الخدمات العامة في سياق تعليقه عن إحباط سكان المدينة بالقول:

القمامة في كل مكان. أكوام على أكوام من القمامة من كل نوع في كل شارع في كل اتجاه. رأيت العديد من المنازل حيث اعتقدت أن السكان كانوا يرمون أكياس القمامة من منازلهم مباشرة إلى الشارع. هذا جنون. هناك أيضاً الأنقاض والحطام في كل مكان. لست متأكداً كم من هذا هو نتيجة عملية الفجر (الفجر هي اسم معركة الفلوجة الثانية)، ولكن يمكنني القول إنه لا يوجد جهد من جانب المواطنين لإزالة الحجارة وقذائف الهاون من فنائهم[3].

وفي خريف عام 2007 بعد ثلاث سنوات بالكامل من المعركة، انضمّ أحد مراسلي مجلة إلايكونومست (Economist)، المتواجد في الحامية القوية التي تضم خمسة آلاف جندي في داخل المدينة وحولها، إلى دورية أمريكية وقدم صورة موجزة عن حالة المدينة قبل ثلاث سنوات من وعد القادة العسكريين، والسياسيين الأمريكيين بأن يجعلوا من مدينة الفلوجة «مدينة نموذجية»:

(1) Ibid.

(2) Ibid.

(3) Jeffrey D. Barnett, «Musings on Falluja,» New York Times (online) [Frontlines – Dispatches from U.S. Soldiers in Iraq], March 17, 2006, http://frontlines.blogs.nytimes.com/200617/03//musings-on-falluja/.

في منطقة النزال ـ واحدة من تسع مناطق الفلوجة، كل واحد منها مزودة مركز شرطة مشترك من الولايات المتحدة والعراق ـ يشاهد السكان المحليون بحذر العشرات من رجال مشاة البحرية الأمريكية (المارينز) الشباب وهم يعتمرون خوذهم، وأسلحتهم موجهة للأرض، يمشون ببطء، متحاشين برك مياه الصرف الصحي وأكوام القمامة (التي يفضلها المتمردون لزراعة القنابل على الطرق) ويبتسمون بوجه الأطفال بملابسهم الرثة الذين يصرخون (شكولاتة سيدي)، ويعطونهم أقلام الرصاص بدلاً من ذلك.

وبعد كل عشر خطوات أو نحو ذلك، يقوم مشاة البحرية (المارينز) بالدوران ويمشون إلى الخلف، الأمر الذي يمنحهم أقصى مدى من الرؤية, يرافق الدورية إثنين من المتطوعين العراقيين يرتدون الجينز ومن دون خوذات. ويتبادل السكان المحليين «السلام» بأدب، فيما تتراجع النساء المحجبات مع الأطفال بسرعة خلف الأبواب المعدنية العالية. إلاّ أن مشاة البحرية الأمريكية (المارينز) يقولون ان المزاج العام قد تغير. إذ لم يقتل أي جندي من مشاة البحرية الأمريكية في الفلوجة منذ إستراتيجية الاندفاعة في الصيف. وتتوقف هذه الدورية من حين لآخر، حيث يقوم قائدها، وهو عريف جديد من شيكاغو، بالاشتراك بالحديث مع المارة، من خلال ديف، وهو المترجم الذي تم تعيينه حديثاً من بغداد، بلطف وعلى نحو هزلي بعيد عن التكلف. فقد سئل صبي عن كرة القدم. فيما تحدث صاحب أحد المحال التجارية عن البرتقال الذي يبيعه، وكيف ان النشاط التجاري يتحسن ببطء. وان الاعتقاد السائد على نحو واضح ان الحكومة التي يقودها الشيعة في بغداد غير راغبة في تقديم الكثير من المساعدة للفلوجة، التي ارتبطت سمعتها بالتطرف السني.

وبعد الهجوم الأمريكي على الفلوجة الذي استمر عشرة أيام في تشرين الثاني / نوفمبر عام 2004، كان جزء كبير من المدينة في حالة من الفوضى، على الرغم من موجة البناء التي بدأت بالصيف، وبفضل إستراتيجية الاندفاعة، فان علامات الدمار ماتزال ظاهرة في كل مكان. إذ قتل مالا يقل عن 1500 متشدد إسلامي، معظمهم أعضاء في [تنظيم القاعدة في العراق]، وكثير منهم من الأجانب، الذين قيل انهم قتلوا في الحصار، لكن حتى هذا الربيع بقيت المدينة مركزاً ملتهباً للتمرد[1].

(1) «Can a Lull Be Turned into a Real Peace?,»Economist, December 13, 2007. On the strength of the U.S. garrison, see «Falluja Lacks Necessary Requirements to Rise,» Asumaria, December 21, 2007, http://www.alsumaria.tv:80/en/Iraq-News/111760--.html.

وقد أضاف مراسلو وكالة بي بي سي BBC البريطانية، مايك لانشين (Mike Lanchin) ومنى محمود لمسة إلى وصف الإيكونومست، ليجدوا روابط مباشرة بين الاحتلال المستمر، والتهديد المستمر بالعنف، والدمار الاقتصادي المستمر. واحدة من النقاط الجديرة بالاهتمام تعليق أحد زعماء المتمردين المحليين، الذي أكد لوكالة بي بي سي BBC ان توقف القتال سيكون مؤقتاً، إذا لم تكن هناك تحسينات في الظروف المحلية، عندما قال: «إذا لم يستجب المحتل لمطالبنا، عندئذ سيستمر القتال»[1].

وربما الأمر الأكثر أهمية هو إمكان أن يصل التدهور الاقتصادي الأساسي إلى نقطة اللاعودة. وعلى الرغم من ان تراجع العنف العلني كان يعود إلى حد كبير إلى استبدال الدوريات الأمريكية بالشرطة المحلية، إلا انه أيضاً كان نتيجة لمنع استخدام السيارات داخل المدينة. إذ كان هذا الحظر، مثله مثل الكثير من الأمور المتصلة بخطة الولايات المتحدة للتهدئة، قد أدت إلى تقويض التجارة. والأهم من ذلك، انها ساهمت في الركود الاقتصادي لمنطقة الصناعة، التي كانت ذات يوم منطقة مزدهرة للصناعات الصغيرة ومحلات العمل». ولم ير أحد زعماء القبائل المحلية أي أمل في إحياء حي قد يكون أساسياً لأي انتعاش اقتصادي في الفلوجة عندما أكد قائلاً: «الصناعة ماتت»[2].

ربما كان التعبير الأكثر مباشرة عن وضع الفلوجة بعد ثلاث سنوات من تعهد الأمريكيين بتأسيس مدينة نموذجية جاء هذا التقرير من منظمة الأيادي المسلمة الدولية، وهي منظمة إغاثة، والتي صنّفت المدينة كواحدة من أكثر المناطق بؤساً في البلاد، التالي: «استجابة للاحتياجات الأكثر إلحاحاً للعراقيين العاديين، يركز الكثير من عملنا على إيصال مساعدات الطوارئ إلى الفئات الضعيفة في بغداد والموصل والفلوجة وكربلاء والنجف»[3]. أو ربما وصف الصحفي المستقل باتريك كوكبيرن (Patrick Cockburn) للوضع على نحو أفضل الذي أفاد في مطلع عام 2008 قائلاً: «إن الفلوجة عزلت عن العالم الخارجي منذ اقتحامها

(1) Mike Lanchin and Mona Mahmoud, «Iraq Government ‘Failing Falluja,’» BBC, December 12, 2007, news.bbc.co.uk/go/pr/fr/-/2/hi/middle_east/7152991.stm.

(2) Lanchin and Mahmoud, «Iraq Government ‘Failing Falluja.’»

(3) «Muslim Hands Feedback 20062007/,» Muslim Hands International, December 7, 2007, http://www.reliefw eb.int/rw/RWB.NSF/db900SID/SSHN-79YHBT? OpenDocument.

من قبل مشاة البحرية الأمريكية في تشرين الثاني / نوفمبر 2004»[1]. وفي غضون أيام قليلة، حولت الآلة العسكرية الأمريكية مدينة الفلوجة إلى مدينة فقيرة ـ مماثلة لمدن الأحياء الفقيرة في جنوب العالم، والتي نتجت عن عقود من اليأس الاقتصادي. الفلوجة الجديدة، تعج المساكن الهشة التي تفتقر إلى المرافق الأساسية التي أقيمت على أنقاض المنازل الكبيرة سابقاً، وأضحى التعليم الابتدائي يجري في الخيام بعد أن كان في باحات المدارس، وضعف الصحة الناجم من الأمراض المعدية نتيجة للقذارة والتلوث الذي تسرب من المجاري المحطمة، كان كل ذلك في الواقع «إنجاز الهندسة الاجتماعية والمادية».

(1) Patrick Cockburn, «A Week in Iraq: 'People Say Things Are Better, but It's Still Terrible Here,'» Independent, February 3, 2008.

الفصل الثامن

الخسائر البشرية

لستُ هنا لكسب القلوب والعقول، بل لقتل العدو

ضابط في الجيش الأمريكي لم يذكر اسمه

منذ الأيام الأولى للغزو فصاعداً، لم يتم تقريباً الإبلاغ عن الخسائر البشرية للحرب في العراق في الولايات المتحدة. فقد أعطت منافذ الإعلام الرئيسة انطباعاً بان إدارة بوش تخوض «حرباً نظيفة» التي أدى فيها القصف الدقيق وقواعد الاشتباك المقيدة إلى خفض عدد الضحايا المدنيين إلى عدد ضئيل من الوفيات الناجمة عن الحوادث.

إلا ان الوضع الحقيقي كان مختلفاً تماماً. فمنذ البدء، عندما وضعت إستراتيجية استخدام القوة الساحقة لتثبيط الاحتجاجات التي ظهرت لأول مرة، ومن خلال غارات منزلية كثيرة تهدف إلى اعتقال المتمردين وقتلهم، ومن خلال العقاب الجماعي للأحياء السكنية، ومن خلال استخدام التعذيب وفرق الموت، وأخيراً إلى إبادة الفلوجة وأجزاء من مدن أخرى، كان شدة فتك الاحتلال الأمريكي تتناسب مع وحشية أسلافها في التأريخ.

وفي أواخر عام 2004 ذكرت جماعة من باحثي جامعة جون هوبكنز (Johns Hopkins) انه خلال الأربعة عشر شهراً الأولى من الحرب غير الشرسة نسبياً، قتل حوالي مئة ألف مدني عراقي ـ حوالي سبعة آلاف شخص كل شهر ـ على نحو عنيف، مع حوالي ستين ألفاً من الوفيات التي يمكن أن تعزى مباشرة إلى العنف العسكري من جانب الولايات المتحدة وحلفائها[1]. وقد طبقت الدراسة، التي نشرت في المجلة الطبية البريطانية «لانسيت» التي

(1) Nir Rosen, In the Belly of the Green Bird (New York: Free Press, 2006), 98.
Les Roberts, Riyadh Lafta, Richard Garfield, Jamal Khudairi, and Gilbert Burnham,«Mortality Before and After the 2003 Invasion of Iraq: Cluster Sample Survey» Lancet 364 (October 30, 2004 [posted October 28]).

تحظى بإحترام كبير، الأساليب الصارمة نفسها التي ثبت صحتها علمياً والتي استخدمها باحثوا جامعة جون هوبكنز في تقدير ان 1.7 مليون شخص قد ماتو في الكونغو في العام [1]2000. لكن على الرغم من ان دراسة الكونغو قد نالت إشادة إدارة بوش، وأصبحت الأساس لأعمال مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ووزارة الخارجية، إلاّ أن أرقام العراق سرعان ما أعلنت الحكومتان الأمريكية والبريطانية وأرباب الحرب الآخرون بطلانها.[2]

لم يكن هذا الاستبعاد مفاجئاً، نظراً لأن الدراسة نالت وبشدة من صورة إدارة بوش نفسها. وبعد موجة احتجاج قصيرة، حتى الحركة المناهضة للحرب (مع عدد من الاستثناءات البارزة) تخلت عن القضية[3].

وبعد عامين تقريباً في تشرين الأول / أكتوبر، نشر الفريق البحثي نفسه دراسة محدثة، وقد ذكر هذه المرة ان 600 ألف عراقي قد ماتوا بعنف بسب الحرب في العراق[4]. كان المعدل مايقرب من 15 ألف حالة وفاة شهرياً على مدار الحرب، وهو ضعف ماورد في التقرير السابق، الأمر الذي يعكس المسار التصاعدي المأساوي للعنف. والأمر الأكثر إثارة هو الزيادة الحاصلة خلال الأشهر الستة الأولى من عام 2006، والذي أظهر زيادة حادة في عدد القتلى العراقيين الذي بلغ ثلاثين ألف شهرياً. هذا التحول الدراماتيكي صوب الأسوأ يعكس الأحداث على الأرض على مايبدو: إذ أثار تفجير «القبة الذهبية» العسكرية في بداية ذلك العام عمليات القتل التي قامت بها فرق الموت حيال السنة، والهجمات الإنتحارية ضد

(1) لقد زاروا مجموعة عشوائية من المنازل وسألوا السكان عما إذا كان أحد من أفراد أسرهم قد توفي في السنوات القليلة الماضية، وقاموا بتسجيل التفاصيل والتحقق من شهادات الأغلبية العظمى الحالات. وبمقارنة معدلات الوفيات الناجمة عن العنف قبل الغزو وبعده، كان بوسعهم حساب عدد الوفيات جراء العنف (الوفيات جراء العنف)، التي حدثت منذ اندلاع الحرب مقارنة عما سيحدث فيما لو بقي صدام حسين في السلطة.

(2) Nicolas J. S. Davies, «Burying the Lancet Report... and the Children,» Online Journal, December 14, 2005, http://onlinejournal.com/artman/publish/article_ 333.shtml; Les Roberts, «Co-Author of Medical Study Estimating 650,000 Iraqi Deaths Defends Research in the Face of White House Dismissal,»Democracy Now!, October 12, 2006.

(3) Les Roberts, «Study Shows Civilian Death Toll in Iraq More Than 100,000,» Democracy Now!, December, 2005.

(4) Gilbert Burnham, Riyadh Lafta, Shannon Doocy, and Les Roberts, «Mortality After the 2003 Invasion of Iraq: A Cross-Sectional Cluster Sample Survey,» Lancet, early online publication October 12, 2006.

الشيعة، التي تضاءلت في الحقب سابقة، بينما بقي الجيش الأمريكي يفجر على نحو منهجي ويقصف ويشن الغارات ضد «معاقل المتمردين» من بغداد حتى الحدود السورية. واستمرت الفوضى من دون هوادة للسنة القادمة، إذ كان التفجير الثاني للقبة الذهبية وإستراتيجية الاندفاعة الأمريكية، عوامل مضافة إلى المزيج القاتل. وبحلول عام 2007، تجاوز عدد القتلى العراقيين المليون شخص بسبب الحرب، استناداً إلى البيانات المستقاة من تقارير لانسيت (Lancet) والمسح الجديد الذي أجرته[1].

وقد قبل باحثون موثوقون نتائج دراسة لانسيت على أنها صحيحة من دون وجود أي اعتراض تقريباً. ويلخص خوان كول (Juan Cole)، الباحث البارز المختص بشؤون الشرق الأوسط في الولايات المتحدة، هذا الأمر بتعليق واضح بالقول: «ان المغامرة الأمريكية في العراق هي المسؤولة [منذ مايزيد قليلاً على ثلاث سنوات] عن قتل أكثر من ضعف المدنيين الذين قام صدام بقتلهم في 25 سنة»[2].

وعلى الرغم من الإجماع العلمي، إلاّ أن إنكار حكومتي الولايات المتحدة وبريطانيا

(1) Joshua Holland, «Iraq Death Toll Rivals Rwanda Genocide, Cambodian Killing Fields,» AlterNet, September 18, 2007; for later studies, see Opinion Research Business, «More than 1,000,000 Iraqis Murdered,» Opinion Research Business, September 2007, http://www.opinion.co.uk/Newsroom_details.aspx?NewsId=78; and Opinion Research Business, «New Analysis Confirms 1 Million + Iraq Casualties,» Opinion Research Business, January 28, 2008, http://www.opinion. co.uk/Documents/Revised%20 Casulaty%20Data%20-%20Press%20release.doc. For an ongoing estimate of Iraqi deaths, as well as methodology for computing the estimates based on the Lancet study, see the Just Foreign Policy Web site. Estimates and explanations can be found at http:// www.justforeignpolicy.org/ iraq/iraqdeaths.html. In early 2008 another study using similar methods offered a much lower estimate of Iraqi violent deaths: Iraq Family Health Survey Study Group, «Violence-Related Mortality in Iraq from 2002 to 2006,» New England Journal of Medicine 358 (January 9, 2008): 484–93. The inconsistencies between the studies appear to be explained by the nexus of factors that led the NEJM study to severely underestimate mortality due to the use of government-employed interviewers. See Matthew Chavez, «Q & A: Les Roberts,»Daily Lobo, January 30, 2008, found at http://www.dailylobo.com:80/news/200830/01// Opinion/Qa.Les. Roberts-3176859.shtml.

(2) Juan Cole, «Hopkins Study,» Informed Comment, October 11, 2006.

كان مرة أخرى فعالاً للغاية في تثقيف وجهات نظر الجمهور، إذ تم وضع عدد قليل من الأخبار التي ذكرت دراسة لانسيت بين قوسين مع تفنيدها رسمياً. فعلى سبيل المثال، ذكر أحد تقارير وكالة بي بي سي BBC البريطانية، الرقم في مقالة بعنوان «الارتفاع الكبير في عدد القتلى العراقيين»، إلاّ أن بوش فنده علناً بإسهاب والذي قال فيه ان المنهجية «فقدت مصداقيتها»، وأضاف ان «ستمائة ألف أو أيا ما تم تخمينه... هو ليس ذا مصداقية»[1]. (وفي وثيقة لم يتم إصدارها للجمهور مطلقاً، اعترفت الحكومة البريطانية فيما بعد بان الدراسة قد استخدمت «طريقة مجربة ومختبرة لقياس معدل الوفيات في مناطق النزاع»، ولكن لم تقر علناً بصحتها[2]). ونتيجة لهذا النوع من التغطية، اعتقد أغلبية جمهور الولايات المتحدة أن الحرب كانت خالية من الضحايا من العراقيين. وفي استطلاع للرأي أجرته وكالة الأسوشيتد برس في شباط / فبراير 2007، علم الجمهور في أمريكا الشمالية ان ثلاثة آلاف من الأفراد العسكريين الأمريكيين قد لقوا حتفهم، إلاّ أنهم يعتقدون ان أقل من عشرة آلاف عراقي قد ماتوا أي أقل من إثنين بالمئة من العدد الإجمالي[3].

حساب عدد القتلى العراقيين الذين قتلتهم الولايات المتحدة

حتى من بين أولئك القلائل الذين قبلوا الرقم الذي بلغ مئة ألف وسمعوا به، لم يكن هناك سوى أقلية صغيرة تدرك ان أغلبية العراقيين الذين قتلوا، كانوا قد قتلوا على أيدي الجيش الأمريكي. هذه النقطة تستحق الإشارة إليها مرة أخرى ـ ربما تكون أقل حقيقة معلنة عن غزو العراق وهي أن الجيش الأمريكي كان مسؤولاً عن قتل العراقيين بمقدار يربو على جميع السيارات المفخخة، وفرق الموت، والأسباب الأخرى مجتمعة.

وإليكم كيف عرفنا ذلك: سأل القائمون على إجراء المقابلات التابعين لـ«لانسيت» العراقيين المشاركين في تلك المقابلات كيف مات أحبائهم ومن المسؤول عن قتلهم. وكان

(1) BBC, «Huge Rise in Iraqi Death Tolls,» BBC News, October 11, 2006; for Bush's estimates of Iraqi deaths, see CBS, «30,000 Iraqis Killed in War,»CBS News, December 12, 2005.

(2) Chalmers Johnson, «Tom Graham: Chalmers Johnson, Ending the Empire, «Tom Dispatch, May 15, 2007.

(3) «Americans Lowball Iraqi Death Toll,» Associated Press, February 24, 2007, quoted in Holland, «Iraqi Death Toll....»

أكثر من نصف الوفيات أي (56 %) بسبب الطلقات النارية، مع حوالي الثمن بسبب السيارات المفخخة أي (13 %)، و(13 %) بالضربات الجوية، و(14 %) بالعبوات الناسفة. و4 % فقط كانت نتيجة لأسباب وحوادث غير معروفة.

وفي كثير من الأحيان لم يتسن للعائلات التأكد بشأن من المسؤول عن وفاة أحبائهم. إذ كان نصفهم فقط متأكدين من ذلك، ولم يسجل القائمون على المقابلات آراءهم بشأن من المسؤول في حالة إذا «كان لدى الأسر أي التباس» من أطلق رصاصة الموت. لكن مع ذلك حتى هذه النتائج الجزئية مهولة: إذ ان من بين الحالات التي عرفت فيها عائلات الضحايا على وجه اليقين من هو الجاني، كانت القوات الأمريكية (أو تحالفها «تحالف الراغبين») مسؤولة عن 56 % عن عمليات القتل.

وعلى الرغم من ان العائلات لم تك متأكدة، يمكننا، باستخدام إحصائيات بسيطة، أن نستنتج ان الولايات المتحدة كانت مسؤولة عن أكثر من نصف الوفيات غير الموثقة[1]. نحن نعرف ذلك، لأن الأغلبية العظمى من جميع الوفيات غير الموثقة، وهي حوالي مائتي ألف منها، كان بسبب الطلقات نارية. ونظراً لأننا نعرف أيضاً ـ من العائلات التي عرفت مرتكبي الوفيات الناجمة عن أعيرة نارية ـ بان النشاط العسكري الأمريكي تسبب في أكثر من 80 بالمئة من الوفيات الناجمة عن إطلاق النار، يمكننا القول إنّ الولايات المتحدة مسؤولة عن حوالي مئة وستين ألفاً من الوفيات. يضاف إلى ذلك مئة وثمانون ألف حالة وفاة، التي عرفت عائلات الضحايا انها حدثت بسبب الولايات المتحدة، وأن ما لا يقل عن ثلاثمائة وأربعين ألف حالة وفاة، وكذلك ما لايقل عن 57 بالمئة من مجموع القتلى العراقيين، كان سببه الولايات المتحدة وحلفاءها.

يبدو أن هذا الاستنتاج يتناقض مع بعض الحقائق الواضحة عن الحرب. فمن ناحية كيف يمكن أن تكون الولايات المتحدة مسؤولة عن العديد من حالات القتل بالأعيرة النارية في الوقت الذي كنا بالكاد نسمع عن مثل هذه الوفيات، باستثناء الحوادث المنشرة في نقاط التفتيش والفظائع القليلة التي تم ملاحقتها قضائياً؟ ان الجواب يكمن في الطريقة التي اختارت بها إدارة بوش شن الحرب. إذ تطلبت تكتيكاتهم العسكرية الرئيسة التفتيش من منزل إلى آخر من قبل وحدات صغيرة في مناطق معاقل المتمردين. ولردع جيش الاحتلال عن

(1) These statistics gotten directly from the authors of the Lancet study.

القيام بهذه المهمات، قام المسلحون بزرع القنابل على جانبي الطريق وقاموا بالاختباء في سطوح المباني أو في دخلها، في انتظار تفجير العبوات الناسفة IEDs أو إطلاق النار على الدوريات لوقف تقدمهم.

وعندما حمي وطيس الحرب، انخرطت هذه الدوريات في معارك بالأسلحة النارية بمعدل مئة معركة في اليوم. وهذه المعارك عادة ماتحدث بعد انفجار عبوة ناسفة، أو إطلاق نار من القناص على الدورية. وهذه المعارك ولدت الأغلبية العظمى من الوفيات الناجمة عن إطلاق النار. وعلى الرغم من ان المقاتلين والجيش الأمريكي كانا يطلقان النار على نحو متكرر، إلاّ أن المتمردين أطلقوا النار على نحو عام في الشوارع الفارغة حيث كانت تتواجد الدوريات الأمريكية, فيما أطلق الجنود الأمريكيون 1.8 مليار رصاصة على المباني التي غالباً ما كان يشغلها المدنيون، في الوقت الذي كان فيه المقاتلون مختبئين[1]. وحتى لو تم استخدام المدنيين في تلك البنايات بوصفهم «دروعاً بشرية»، كما يدعي قادة الاحتلال، إلاّ أن الجنود والمدفعية أو القوة الجوية كانت تطلق أعيرة الموت.

ماذا بشأن العبوات الناسفة IEDs؟ أشارت عناوين الصحف الأمريكية إلى ان القنابل التي تزرع على جوانب الطريق ـ وهي أكبر قاتل لجنود الاحتلال ـ يجب أن تكون مسؤولة عن نسبة كبيرة من الوفيات في صفوف العراقيين. في الواقع أشارت الإحصائيات العسكرية الأمريكية، إلى انه بحلول منتصف عام 2006، تم تحديد حوالي ثمانين ألف عبوة ناسفة ـ ألفين كل شهر ـ تم وضعها من قبل المتمردين[2]. مع ذلك فان تلك القنابل كانت كلها تقريباً تستهدف الدوريات الأمريكية[3]. لقد تعلم العراقيون بسرعة كبيرة ان عليهم أن يتفرقوا عندما تدخل الدوريات الأمريكية المدرعة الحي، ليس فقط لتحاشي العبوات الناسفة IEDs، بل أيضاً لتجنب نيران الجنود الأمريكيين المذعورين. هذا الحذر المزدوج يعني ان الشوارع كانت مهجورة فعلياً عندما انفجرت القنابل أو عند فتح النار من جانب القناصة. وقد أشارت الواشنطن بوست، مستشهدة بمصادر عسكرية أمريكية التي كانت من المرجح أن تبالغ في

(1) Tom Engelhardt, «Escalation by the Numbers,» Tom Dispatch, August 13, 2007.

(2) Rick Atkinson, «'The Single Most Effective Weapon Against our Deployed Forces» Washington Post, September 30, 2007.

(3) Brookings Institution, Iraq Index: Tracking Variables of Reconstruction & Security in Post-Saddam Iraq (Washington, D.C.: Brookings Institution, March 29, 2007), 8.

تقديرها للتدمير الذي تسببه العبوات الناسفة، إلى مايقدر بـ11,000 من الخسائر البشرية في صفوف المدنيين العراقيين» جراء العبوات الناسفة التي تزرع على جوانب الطريق حتى منتصف عام 2007 [1]. ونظراً إلى نصف هذه الخسائر البشرية قد لقوا حتفهم، فان العبوات الناسفةIEDs كانت مسؤولة عن ستة آلاف من الوفيات العراقية، أي حوالي واحد في المائة من إجمالي الوفيات.

ماذا بشأن فرق الموت؟ احتل ضحايا فرق الموت، الذين تركوا في أماكن مكشوفة مع وجود علامات تعذيب، وعيارات نارية على غرار الإعدام من جهة الرأس، مكانة بارزة في وسائل الإعلام لمدة سنة ونصف بعد تفجير القبة الذهبية في أوائل عام 2006، وتم حسابهم بدقة كبيرة من موظفي المستشفى الذين كانوا يتسلّمون الجثث[2]. ارتفعت جرائم القتل هذه وعلى نحو مضطرد في ذلك العام، وقد بلغت ذروتها لتصل إلى أقل بقليل من ثمان مئة في تشرين الأول / أكتوبر، ثم انحسرت، ولم تتجاوز أكثر من خمسمائة في الشهر من العام 2007 [3]. ومن ثم لم تمثل، حتى في أشهر الذروة، أكثر من 15 % مما يقرب من خمسة عشر ألف حالة وفاة شهرياً خلال هذه الحقبة، وكانت النسبة المعتادة أقل بكثير من 5 بالمئة. وبالمجمل لم تتجاوز عمليات الإعدام من قبل فرق الإعدام عشرين ألف ـ أي حوالي 3 بالمائة من الوفيات العراقية.

أخيراً، فان انطباعنا ان سبب الكامن وراء استئثار السيارات المفخخة بعدد كبير من الوفيات، يعود إلى ظهورها الكبير في وسائل الإعلام المطبوعة والإلكترونية. لقد كانت بالتأكيد المصدر الأكثر دعاية للوفيات العراقية، ومصدر المجازر الأكثر إثارة، والتي تسببت في بعض الأحيان أكثر من مئة حالة وفاة في حادث واحد. مع ذلك خلال صيف عام 2006، كان هناك أقل من سيارة مفخخة في اليوم الواحد في جميع أنحاء البلاد، إذ سجلت في أعلى الشهور أقل من خمسة في اليوم الواحد. ووصلت القنابل المميتة، التي سجلت ثلاثة قتلى أو أكثر، إلى ذروتها شهرياً بواقع ست وأربعين في أيلول سبتمبر عام 2005، والتي وثقها المسؤولون الأمريكون بـ481 حالة وفاة. (إلا ان النسبة الأعلى من القنابل المميتة بواقع تسع وستين

(1) Atkinson, «The Single Most Effective Weapon.»

(2) Joshua Partlow,«Body Count in Baghdad Up in June,» Washington Post, July 5, 2007.

(3) Partlow,«Body Count in Baghdad Up in June.»

قنبلة و862 حالة وفاة تم تسجيلها في كانون الأول / ديسمبر عام 2006[1]. وحتى لو كانت الوفيات أكبر بعدة مرات من الأرقام الرسمية الأمريكية (على سبيل المثال ألفين في الشهر) فإنها ستظل قليلة، بالمقارنة مع عشرة آلاف شخص يقتل شهرياً بلا هوادة من جانب الولايات المتحدة وغيرها من أعضاء «تحالف الراغبين[2]».

وفي الواقع فان دراسة لانسيت توفر مقياساً دقيقاً لعدد الأشخاص الذين ماتوا بسبب السيارات المفخخة، لأن هذا كان أسهل مصدر للوفاة بين عائلات الضحايا تم التعرف عليه. إذ كانت السيارات المفخخة مسؤولة عن مقتل 14 بالمئة من الوفيات، أي حوالي 80 ألف شخص، بحلول منتصف عام 2006، ومن المؤكد انها قتلت عشرات الآلاف من الأشخاص أكثر من ذلك طالما وصل استخدامها إلى الذروة في العام التالي. كان ذلك عدد رهيباً، لكنه أقل من ربع إجمالي الوفيات التي تسببت بها الولايات المتحدة، والتي وصلت إلى ثلاثين ألفاً في تلك المرحلة من الحرب.

هذه الأرقام تبدو مستحيلة لمعظم الناس الذين يعتمدون في معلوماتهم بشأن الحرب على وسائل الإعلام الأمريكية الرئيسة. إذ من المؤكد ان عشرات الآلاف من العراقيين الذين قتلوا من قبل الولايات المتحدة كل شهر ـ حوالي ثلاثمائة كل يوم ـ كان يجب أن يكونوا على عناوين الأخبار، مراراً وتكراراً، في الولايات المتحدة وفي أماكن أخرى، إلاّ أن وسائل الإعلام الرئيسة ببساطة لم تخبرنا ان الولايات المتحدة كانت تقتل الكثير من الناس. بل بدلاً من ذلك كتبت وسائل الإعلام الرئيسة وبثت قصصاً عن السيارات المفخخة، وفرق الموت (على الرغم من أنها ضعيفة نسبياً مقارنة بالأعداد الإجمالية)، مع قلة التغطية الإعلامية بشأن العراقيين الذين تقتلهم القوات المسلحة الأمريكية.

---

(1) Brookings Institution, Iraq Index, August 30, 2007, 9–11.

حصلت هذه الأرقام على تأكيد من النوع بحيث عندما كشف الجيش الأمريكي، في أوائل عام 2008، عن تقديراته الخاصة بتفجيرات القاعدة في العراق إلى صحيفة الواشنطن بوست. ووفقاً لسلطات الإحتلال، فان تنظيم القاعدة في العراق، الذي إرتكب الأغلبية العظمى من تفجيرات السيارات المفخخة، كان مسؤولاً عن وفاة 3,880 مدنياً عراقياً في السنوات الأكثر غزارة في الهجمات، عام 2007. وعلى الرغم من أن هذا الرقم مذهل، يتضاءل بالإجمال الشهري للضحايا التي تسبب بها الجيش الأمريكي.

See Karen De Young, «Papers Paint New Portrait of Iraq's Foreign Insurgents,» Washington Post, January 21, 2008.

(2) في العام 2007، بلغت التفجيرات المتعددة القاتلة مستويات جديدة، الأمر الذي أسفر عن مقتل أكثر من 500 شخص في خمسة أشهر مختلفة من ذلك العام. وحتى مع ذلك، لم يكن سوى جزء صغير من الفئات في الولايات المتحدة الذين كانوا يتبنون عدد الضحايا أكثر من عشرة آلاف في الشهر.

ألف دورية كل يوم

لإكمال فهمنا لعدد الوفيات هذا ولماذا لم يتم الإبلاغ عنه، نحتاج إلى تدقيق إحصائية مذهلة أخرى، وهذه الإحصائية هي التي نشرها الجيش الأمريكي، والتي أوردها معهد بروكنجر المعتبر، وجاء فيها: في شباط / فبراير عام 2006، وقبل بدء إستراتيجية الاندفاعة الأمريكية، كان الجيش الأمريكي يرسل نحو ألف دورية في كل يوم إلى أحياء معادية، وبمجرد تدشين إستراتيجية الاندفاعة لبوش، بدء من أوائل عام 2007، تضاعف العدد إلى أكثر من ضعف، وزاد بعدد مماثل من الدوريات التي تقوم بها القوات العراقية التي تعمل تحت إشراف الولايات المتحدة[3].

وقد تمخض عن هذه الآلاف من الدوريات بإنتظام إلى الآلاف من الوفيات العراقية. وكما وصف الصحفي المستقل نير روزن بشكل في كتابه المهم الموسوم «في بطن الطائر الأخضر»، تلك الدوريات بأنها كانت تنطوي على وحشية لم يتم الإبلاغ عنها إلا من قبل الصحيفين الموجودين في الشركات الإعلامية. وقد وصف هذا النهج قائد فرقة في الجيش الأمريكي الذي أخبر روزن قائلاً: «لست هنا لكسب القلوب والعقول، بل لقتل العدو». وقد أمر أحد القادة الأمريكيين قواته بهدم أي منزل توجد عليه كتابات مؤيدة لصدام. وأعطى لستة عوائل بضع دقائق فقط لأخذ ماهو أكثر أهمية قبل أن يتم تسوية بيوتهم بالأرض»[4].

هذه الوحشية تبدو منطقية للغاية عندما نفهم أهداف هذه الدوريات وقواعد الاشتباك التي وجهت أنشطتها. منذ البداية المبكرة للاحتلال، ولد تسارع وتيرة الركود الاقتصادي المزيد من السخط، لتجد القوات الأمريكية ان الشعب العراقي بالكامل تقريباً يدعم التمرد. (ففي أوائل عام 2005، أيد 52 بالمئة من العراقيين الهجمات المسلحة على الجنود الأمريكيين)[5]. وغالباً ما كان لدى الجنود قائمة من بعناوين المشتبه بهم. وكانت مهمتهم البحث في المنزل عن أدلة لتجريمهم ـ ولا يقتصر الأمر على الأسلحة والذخيرة، بل والكتب أيضاً، ومعدات الفيديو، وغيرها من المواد التي استخدمها المتمردون في أنشطتهم السياسية والعسكرية. وكلفوا أيضاً باستجواب ممن يشتبه به، وإذا ما بدا مذنباً اعتقلوه، وإذا قاوم أو لاذ بالفرار قتلوه. وإذا لم يكن لديهم قوائم لأفراد مشتبه بهم، فانهم يجرون عمليات تفتيش من منزل لآخر، بحثاً عن أفراد مشتبه بهم.

(3) Brookings Institution, Iraq Index, 2007, 5.

(4) Rosen, In the Belly of the Green Bird, 98.

(5) Juan Cole, «Iraq and Vietnam,»Informed Comment (web site), March 21, 2005.

وفي هذا السياق، لم يكن أي رجل في سن القتال مشتبه به فحسب، بل وكان عدواً قاتلاً. وقد تم توجيه الجنود الأمريكيين بان لا يقوموا بأي مخاطرة، على سبيل المثال، فان طرق الباب قبل الدخول من الممكن أن يفضي إلى إطلاق النار من خلال الأبواب. لذا فان التعليمات في مثل هذه الأحوال كانت تؤكد على استخدام عنصر المفاجأة ـ لكسر الأبواب وإطلاق النار على أي شيء يشتبه به وإلقاء القنابل في الغرف أو المنازل، إذا مابدت أي علامة على المقاومة. أما اذا ما واجهت الوحدة مقاومة ملموسة، فانه من المتوقع أن يطلب من المدفعية أو المدرعات أو القوة الجوية إطلاق النار، بدلاً من المخاطرة بحياة الأمريكيين من خلال الإغارة على مبنى محصن.

وقد وصف مدنيان عراقيان هذه الدوريات إلى مراسل صحيفة آسيا تايمز (Asia Times) بيب اسكوبار (Pepe Escobar) بالقول: «عادة مايأتي الأمريكيون في الليل، وفي بعض الأحيان في النهار، تحت حماية المروحيات دائماً. وهم أحياناً يقصفون البيوت، وأحياناً يعتقلون الناس، وأحياناً يطلقون الصواريخ»[1].

وإذا لم تواجه الدوريات مقاومة عنيفة خلال دورية مدتها ثماني ساعات، فقد يتمكنوا من إلقاء القبض على ثلاثين مشتبهاً أو ماشابه، أو تفتيش عشرات المساكن. نتيجة لذلك، يمكن للألف دورية أو ماشابه أن تغير على ثلاثين ألف منزل في يوم واحد. ولكن إذا انفجرت عبوة ناسفة تحت سيارة همفي أو قناص أطلق النار عليهم من سطح مبنى قريب، فان روتينهم سيضطرب وتتحول المهمة الموجودة إلى العثور على مرتكبي الهجوم، أو اعتقالهم، أو قتلهم، وهي مهمة تستغرق عادة عدة ساعات. وعادة ما يضع المتمردون العراقيون هذه العبوات الناسفة أو يطلقون النار على الدوريات لإشغال الجنود عن دخول المنازل بالقوة. إذ ان ذلك يمثل بالنسبة للمتمردين، حماية للحي من غزو مدمر، حتى لو كان ذلك يؤدي إلى تبادل إطلاق النار يمكن أن تخاطر بحياة جيرانهم.

وغالباً ما تنشب المعارك بسبب العبوات الناسفة، ونيران القناصين، الذين غالباً ماينتشرون على المباني المحيطة بالحادث، لان هذه هي الأماكن التي يتحصن فيها المتمردون لتفادي الهجوم الأمريكي المضاد. وإذا كان من المحتمل أن يكون الجاني مختبئاً في مبنى، فإن قواعد الاشتباك قد أوضحت أن القبض على المتمردين أو قتلهم هو أمر بالغ الأهمية، لذلك فإن هذا مبرر كافٍ للمخاطرة بإصابة المدنيين.

(1) Pepe Escobar, «Roving in The Red Zone.»

الفصل التاسع

خلق الأحياء الفقيرة

قصفوا محطات الطاقة، ومرافق معالجة المياه، وأنابيب المياه. تم تدمير هذا المنزل وذاك. سترى الفقر في كل مكان. الأشياء التي يجب أن يمتلكها أبسط إنسان في العالم، لن تجدها هناك.

الشيخ مجيد الكعود، الرمادي

الكثير من المشاكل تحدث في المدينة...من أين أبدأ، الماء، الكهرباء، الأمن، البطالة، أم الصحة؟... هذه ليست حياة، هذا هو الجحيم.

محمد سرحان، منطقة الدورة، بغداد

إن تأريخ الحرب في القرن العشرين، كما لاحظ الفيلسوف إدواردو مينديتا (Eduardo Mendieta)، «كان تأريخ تدمير المدن»[1]. بعد بداية موفقة للهجوم الجوي للفالانج (Falange) على غرينكا (Guernica) خلال الحرب الأهلية الأسبانية، باتت الهجمات على المدن عاملاً مهماً في الحرب العالمية الثانية، وميزت «سحق» غيتو وارسو (Warsaw Ghetto)، و«اغتصاب» ناجنغ (Nanking)، وحرب لندن الخاطفة، وقنابل هامبورغ، وطوكيو، وفرانكفورت، والدمار النووي لهيروشيما وناكازاكي. أظهرت العديد من الحروب في وقت لاحق تدمير المدن، من فيتنام إلى الشيشان.

(1) Brian Conley, «Ramadi becomes another Fallujah,» Inter Press Service, June 5, 2006, found at http://www.ipsnews.net/news.asp?idnews=33489. Andy Mosher and Bassam Sebti, «Another Year of Living Misery in Baghdad,» Washington Post, June 23, 2005, found in http://www.washingtonpost.com/wp-dyn/content/article/200523/06//AR2005062301963.html.
Eduardo Mendieta,«The Axle of Evil: SUVing Through the Slums of Globalizing Neoliberalism,»City 9 (July 2005): 194–204.

ولكن حتى هذه الإبادة الممنهجة، مهما كانت فظيعة، كانت في بعض الأحيان قابلة للإصلاح. فقد بدأت المدن، بعد الحرب العالمية الثانية، حتى الأكثر تدميراً منها، من بينها هامبورغ وفرانكفورت وهيروشيما وناغازاكي، في الانتعاش حالما عاد السكان وشرعوا في إعادة البناء، وأحياناً قبل نهاية الأعمال العدائية. حتى في فيتنام، عالج صمود السكان المحليين في نهاية المطاف مسار التدهور الاقتصادي والاجتماعي بمجرد انتهاء الحرب.

لكن في العراق أضعفت الإستراتيجية الطموحة في القرن الحادي والعشرين هذه القدرة على الصمود هذه وربما هزمتها، والتي سعت لإحداث تغييرات دائمة بدلاً من إعادة الحياة للبلد. في ألمانيا واليابان، قامت الحكومة ـ بدعم من الاحتلال ـ بتأمين إعادة إعمار المدن المدمرة وتنظيمها، واستثمار أو تحشيد الموارد النقدية والبشرية الهائلة من دون الحاجة إلى جعلها مربحة جذابة للمستثمرين الأجانب الذين لايريدون المخاطرة. لكن في الفلوجة، لم يكن هذا النوع من الالتزام غير متاحاً فحسب، بل كان لعنة لسياسة الاحتلال. إذ سعت سياسة الولايات المتحدة التي استهدفت احتلال العراق إلى تحويل الاقتصاد السياسي للشرق الأوسط، وهذا يتطلب أن تكون الفلوجة متاحة بالكامل للمستثمرين الخارجيين.

ولضمان هذا الانفتاح، لم يسمح للمدينة بإعادة بناء مؤسساتها الاقتصادية القديمة، بالاعتماد على ما كانت عليه، على دعم الدولة والمشاريع الحكومية قوة التأثير الاقتصادية التي يمارسها الفنيين المؤهلين والعمال المهرة الملتزمين بالنظام الذي بنوه. لذلك حتى إعادة البناء التلقائي من قبل المواطنين المحليين يجب أن يتم التحكم فيه ومراقبته. وفي الفلوجة أسفرت هذه السياسة عن الآلاف من اللاجئين الذين لاحصر لهم، والذين حرموا من الموارد التي تمكنهم من إعادة بناء مدينتهم واستقروا في نهاية المطاف في أماكن أخرى.

وكما هو الحال في أزمات اللاجئين هذه، فمن الممكن أن يجد الأشخاص الأكثر ثراء، والأكثر مهارة، والأكثر إحتراماً، ظروفاً مناسبة أكثر في أماكن أخرى، لذا من المرجح أن يغادروا حاملين معهم رؤوس أموال مالية، وبشرية، واجتماعية قيّمة. وقد ساهمت هذه الخسائر في التزايد المستمر في حالة الغضب واليأس في أوساط أولئك الذين مازالوا مقيمين في المدينة، في انتظار بعض علامات الانتعاش الاقتصادي والاجتماعي. هذا الغضب واليأس بدورهما

حفز تجدد التمرد. ثم أصبح التمرد المتواصل هو الأساس المنطقي للاحتلال ليبقي الفلوجة «معزولة عن العالم الخارجي» ومنعها من أن تصبح مدينة فاعلة[1].

أصبح الوجود العسكري الأمريكي الواسع النطاق هو العائق الأكثر بروزاً لإحياء الاقتصاد. حتى بعد ثلاث سنوات على إعادة فتح الفلوجة، وكان يتعين على جميع الأعمال التجارية أن تنتظر ساعات للدخول للمدينة أو الخروج منها، أو حتى الانتقال من حي سكني مغلق إلى آخر[2]. وقد تم إجهاض جهود إعادة الإعمار جميعها ـ التي شرع بها، في الغالب تقريباً، ومولها سكان الفلوجة ـ بسبب نقاط التفتيش وغياب الحد الأدنى من الخدمات العامة، والافتقار إلى المهارات التي أخذها المنفيون معهم[3].

لذا ومع استمرار الاحتلال، تعرضت المدينة للخطر على نحو ممنهج. من الناحية المادية، أخذ تدهور البنية التحتية يتخذ منحى سرطانياً، إذ تدهورت كفاءة الصرف الصحي، ومعالجة المياه، والطاقة الكهربائية، والطرق، والمدارس، والمستشفيات على نحو متزيد، بمرور الأشهر والسنين من دون إعادة بناء. كما بدأت الضمور يصيب كل من الصناعة والتجارة التي يعتمد عليها اقتصاد الفلوجة، والجوامع والمؤسسات الأخرى التي وفرت أسس الحياة للمجتمع. وبمجرد أن انخفضت الموارد البشرية والاقتصادية اللازمة لإعادة البناء إلى ما دون المستوى الضروري اللازم، أخذت الفلوجة تناسب القالب الليبرالي الجديد وهو: مدينة فقيرة، تعيش في محيط المجتمع العالمي، في انتظار الانتعاش الاقتصادي من مستثمري القطاع الخاص الذين ليس لديهم حافز للمخاطرة برأس المال في المدن الفقيرة التي يقطنها المفلسون، والمستهلكون، والعمال العاطلون عن العمل.

الروتين المدمر للحرب في المناطق الحضرية

لقد تم رسم الإستراتيجية العسكرية الأمريكية في العام 2004 على أساس الافتراض القائل بأن تدمير الفلوجة سيكون رادعاً للتمرد في أماكن أخرى. وقد قال مسؤول في البنتاغون

(1) Patrick Cockburn, «A Week in Iraq: 'People Say Things Are Better, but It's Still Terrible Here,'» Independent, February 3, 2008.

(2) «Can a Lull Be Turned into a Real Peace?,»Economist, December 13, 2007.

(3) وقد أعاقت هذه العملية أيضاً استبعاد المنتجات الضرورية، ولاسيما الأدوات والمنتجات المعدنية الأخرى، التي عدّت «استخداماً مزدوجاً» للاحتلال الأمريكي – أي أنها قد تكون مفيدة للمقاومة العراقية المستمرة. مثل هذه المواد يتم مصادرتها عند نقاط التفتيش، لتتداخل مع مهام إعادة الإعمار المختلفة والحياة اليومية.

رفيع المستوى لمراسلي النيويورك تايمز، توم شانكر (Thom Shanker) وإيرك شميت (Eric Schmitt)، ان المنطق الأكبر للمعركة هو: «إذا كان هناك مدنيون يموتون في سياق هذه الهجمات، ومع الدمار، يتعين على السكان في وقت ما اتخاذ قرار. هل يريدون أن يأووا المتمردين ويعانوا من العواقب المترتبة على ذلك، أم يريدون التخلص من المتمردين ويجنون فوائد عدم إبقائهم هناك؟»[1]. وهكذا توقع الجيش الأمريكي أن يؤدي تدمير الفلوجة إلى إقناع سكانها، والعراقيين في مدن أخرى بعدم «إيواء» المقاومة، ومن ثم تجنب مغبة وقوع المزيد من الهجمات المدمرة. ومن ثم، هنا كان التطبيق المطلق لنظرية العقاب الجماعي (المحظور بموجب القانون الدولي)، والتي خضعت المدينة وفقها إلى الغزو العسكري بالكامل من منزل لآخر، بوصفها عقوبة لإيواء ما زعم الاحتلال أنه عدد صغير من الإرهابيين لا يحظون بشعبية. لقد كان في قاموس حرب القرن الواحد والعشرين، تطبيق الصدمة والرعب على مدينة واحدة.

إلا أن ضراوة الهجوم الأمريكي على الفلوجة لم يكن له هذا التأثير المروع، كما كان يأمل مسؤولو البنتاغون. إذ حتى مع الوجود المستمر لخمسة آلاف جندي أمريكي في المدينة وحولها، استمرت الفلوجة تؤوي نشاطاً كبيراً للمتمردين لمدة ثلاث سنوات على الأقل بعد المعركة[2]. والأهم من ذلك أن المعركة لم تؤد إلى إخماد المقاومة في مدن سنية أخرى. وفي الوقت الذي لم تستجب فيه المدن الشيعية لأي علامات الدعم والقيام بانتفاضات جانبية، استغل المتمردون السنة التركيز الأمريكي على الفلوجة، خلال المعركة وبعدها، للسيطرة على عدد من المدن بما في ذلك الموصل، ثالث أكبر مدينة في العراق. وهكذا بقي عدد هجمات المتمردين ضد القوات الأمريكية عند المعدل نفسه في الأشهر الستة التي أعقبت المعركة، وزادت على نحو ملموس بعد ذلك. وبحلول عام 2005، بلغ عدد هجمات المتمردين على جنود الاحتلال حوالي مئة في اليوم، مقارنة بحوالي خمسين في الأشهر التي سبقت الغزو[3].

وبمجرد اكتمال اجتياح الفلوجة وإغلاق المدينة، سحبت الولايات المتحدة نصف قواتها

(1) Thom Shanker and Eric Schmitt, «Terror Command in Falluja Is Half Destroyed, US Says,»New York Times, October 12, 2005.

(2) See chapter 8

(3) Brookings Institution, Iraq Index: Tracking Variables of Reconstruction & Security in Post-Saddam Iraq (Washington, D.C.: Brookings Institution, May 2006).

العسكرية، التي يبلغ قوامها عشرة آلاف جندي، واستخدمتها في شن عمليات كبيرة تهدف إلى الحفاظ على معاقل المتمردين الرئيسة في جميع المناطق السنية في العراق، أو استعادة السيطرة، أو السيطرة عليها. ودارت أكبر المواجهات في الرمادي، والموصل، وتلعفر، وحديثة[1].

في هذه المدن وغيرها من المدن والبلدات، أدى القتال إلى تحريك ديناميات الأحياء الفقيرة نفسها كما هو الحال في الفلوجة.

تدمير الرمادي

وصفت مراسلة الواشنطن بوست إلين نيكماير، الرمادي بالقول: إن «قتالاً عنيفاً» قد ترك المدينة «أنهكها القصف، مغمورة بالأعشاب، قالحة»[2]، الأمر الذي يوضح الدور المحوري الذي تؤديه الهجمات على البنية التحتية ـ التي تعد بالغة الأهمية لنظريات البنتاغون للحرب الحديثة ـ في الإستراتيجية العسكرية للاحتلال الأمريكي، وفي التهميش الاقتصادي اللاحق للمدن التي حدث فيها القتال.

لم تدخل القوات الأمريكية الرمادي خلال الأيام الأولى للاحتلال، وذلك بسبب اتفاق أبرم مع زعماء القبائل المحليين يسمح لهم بموجبه تشكيل حكومة محلية[3]. نتيجة لذلك، كان

(1) For accounts of various U.S. offensives, see Dahr Jamail, «Violence Leads Only to More Violence,» Iraq Dispatches, October 8, 2005, http://dahrjamailiraq.com/weblog/archives/dispatches/000293.php; Dahr Jamail,«Operation 'Steel Curtain,'» Iraq Dispatches, November 7, 2005, http://d ahrjamailiraq.com/weblog/ archives/dispatches/000315.php#more; IRIN (Integrated Regional Information Networks), «Thousand of Civilians Flee Military Offensive Near Syrian Border,» United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, October 4), http://www.irinnews.org/report.asp?ReportID=49327&SelectRegion=Middle_ East &SelectCountry=IRAQ; Jonathan Finer,«5,000 US and Iraqi Troops Sweep into City of Tall Afar,» Washington Post, September 3, 2005.

(2) Ellen Knickmeyer, Jonathan Finer, and Omar Fekeiki, «US Debate on Pullout Resonates as Troops Engage Sunnis in Talks,» Washington Post, November 30, 2005.

(3) This account of the war in Ramadi is based on Conley, «Ramadi Becomes Another Fallujah;» Dahr Jamail and Ali Fadhil,«Residents Struggle to Survive, in and out of Ramadi,» Inter Press Service, June 22, 2006; and Louise Roug and Peter Spiegel, «Hopes for Iraq Pullback Fading,»Los Angeles Times, May 31, 2006.

هناك القليل من عمليات السلب والنهب، في صيف عام 2003، إذ قامت القبائل المحلية بحراسة المدينة، كما حصلت القليل من النزاعات المسلحة مع بقاء الجيش الأمريكي على مسافة بعيدة. وفي نهاية المطاف، ومع بدء الركود الاقتصادي يأخذ مفعوله، بدأت أشكال مختلفة من الاحتجاج، وجهت على نحو رئيس صوب الاحتلال. وقد شكلت المظاهرة التي قام بها ثلاثون شخصاً من المعتدلين نسبياً ضد الاحتلال «اللحظة التي قرر فيها الاحتلال ان البعثيين كانوا يريدون استعادة السيطرة داخل المدينة. وصدرت الأوامر للدوريات بدخول المدينة وقمع الاحتجاجات، باستخدام مجموعة الأساليب العسكرية الأمريكية وهي: قوائم للمتمردين المشتبه بهم، والمداهمات الليلية المفاجئة على منازل المشتبه بهم، واستخدام القوة الساحقة لأي علامة على المقاومة أو الاشتباه بها. ووفقاً لمراسل وكالة الإنتربرس للأنباء برايان كونلي (Brian Conley) فقد أكد: «لقد قتل العراقيون، وفي أعقاب سياسات القبيلة في الانتقام، بدأت دوامة العنف»[1].

وبحصول التمرد على القوة والدعم سرعان ما أصبح القوة المهيمنة داخل المدينة. وبعد ثلاث سنوات، اعترف مسؤولو الاحتلال للصحفيين بأن المدينة كانت «تحت سيطرة المتمردين» وزعموا أن أبو مصعب الزرقاوي (الجهادي اللبناني[2]. الذي صوّره مسؤولو الاحتلال بوصفه زعيماً للمقاومة) قد جعل مقره هناك[3]. ولم تنجح الدوريات، على الرغم من كثافتها، من طرده أو القضاء على التمرد، لذلك بدأت الهجمات الجوية على «المنازل الآمنة» للمتمردين. وقد قال الشيخ مجيد الكعود، الذي زار على نحو متكرر المدينة المحاصرة، لكونلي: إن الرمادي كانت «مدينة يسيطر عليها المقاتلون إلى حد كبير... إنهم يمسكون بالأرض وهم واثقون

(1) Conley,«Ramadi Becomes Another Fallujah.»

(2) . كان الإرهابي أبو مصعب الزرقاوي أردني الجنسية، ويسهو الكاتب عن تدقيق هذه المعلومة. المترجم

(3) Roug and Spiegel, «Hopes for Iraq Pullback Fading.»Zarqawi was not a leader of the Ramadi resistance; at best he was an uncomfortable ally. In early 2006, reports from Iraqi sources indicated that local resistance fighters had become active enemies of Zarqawi's terrorist organization; and Al-Hayat newspaper on January 26, 2006, reported that «Six armed groups belonging to 'the Iraqi resistance' recently declared war on Zarqawi's 'terrorist' organization... in order to expel them to Syria.» Quoted in Gilbert Achcar (trans.), «Sunni Clans Take the Initiative of Launching a Campaign to Expel Zarqawi's Followers and 'Foreigners and Intruders,'» Al-Hayat (London), January 26, 2006, http://www.juancole.com/200601//split-in-sunni-guerrilla-movement.html.

بأنفسهم. فهم لايغطون وجوههم بأقنعة، والأمريكيون يهربون منها. لايستطيع الأمريكيون كسب حرب مشاة معهم لذلك بدأوا في استخدام القوة الجوية بكثافة لقصفهم»[1].

ولما أخفق الهجوم الجوي في حث المدنيين في الموصل على طرد المتمردين، عمد الجيش الأمريكي إلى توسيع هجومه، باستخدام إستراتيجية المحاور الأربعة، التي قاموا بتطبيقها في الفلوجة. أولاً: قطعوا المدينة عن العالم الخارجي، وأغلقوا جميع المداخل باستثناء نقطتي تفتيش، والبحث عن جميع الأشخاص والمركبات بحثاً عن علامات تعاطف مع المتمردين. وقد كان لهذا تأثيرات جانبية مدمرة تمثلت بخنق الحياة الاجتماعية والاقتصادية للمدينة. وقد وصف أحد اللاجئين الممر المشؤوم لكونلي بالقول: «من أجل الدخول للرمادي.... يتعين عليك عبور الجسر على نهر الفرات، ومحطة الكهرباء في الرمادي. وهذه المناطق محتلة من قبل القوات الأمريكية. هناك نقطة تفتيش، وهناك مصنع زجاج يحتله قناصون أمريكيون. هناك يقومون بتفتيش السيارات وستحتاج لأكثر من أربع ساعات لمجرد عبور الجسر[2].»

وبصرف النظر عن الانتظار لمدة أربع ساعات التي جعلت بعض الأعمال التجارية صعبة (مثل نقل البضائع السريعة التلف)، وجعلت كذلك الأعمال الأخرى متعذرة عملياً (مثل الانتقال إلى العمل)، مع ملاحظة ان الجنود احتلوا مصنع زجاج، ومن ثم عملوا على شل مصنع مهم. ومن شأن التأثيرات المتتابعة الناجمة عن ضياع أجور العمال هناك ـ وغيرهم ممن عملوا في السابق خارج المدينة ـ أن تساهم في انهيار اقتصاد الرمادي المعطل الأساس.

ثانياً، استهدف الهجوم الأمريكي البنية التحتية في الرمادي، وبناء على ملاحظة المنظّر العسكري كينيث ريز الذي أكد انه من خلال «إعلان الأهداف عسكرية ذات الاستخدام المزدوج، بوصفها أهدافاً عسكرية شرعية، أصبح بإمكان القوات الجوية استهداف معنويات المدنيين مباشرة»[3] في الرمادي، كان ذلك يعني انه بحلول منتصف عام 2006 «لم تكن هناك خدمات مدنية تعمل». وقد أكد الشيخ الكعود لكونلي: «لقد قصفوا محطات الطاقة، ومرافق

(1) Conley,«Ramadi Becomes Another Fallujah.»

(2) Ibid.

(3) Kenneth R. Rizer, «Bombing Dual-Use Targets: Legal, Ethical, and Doctrinal Perspectives,»Air & Space Power Journal, May 2001, http://www.airpower.maxwell.af.mil/airchronicles/cc/Rizer.html.

معالجة المياه، وأنابيب المياه. هذا المنزل مدمر وذاك مدمر. سترى الفقر في كل مكان. الأشياء التي يجب أن يمتلكها أبسط إنسان في العالم لن تجدها هناك[1].»

وقد أضاف أحد سكان الرمادي: «لقد هجمت القوات الأمريكية على محطة الهاتف، والآن تم تدمير البناية بالكامل. وكذلك محطة القطار، تدمرت بنسبة 100 %، إذ قصفتها طائرات F16 يوماً بعد يوم»[2]. ولم يُسمح للمستشفيات، على الرغم من عدم مهاجمتها مباشرة، بإحضار الإمدادات والتجيزات الطبية اللازمة، تدهورت فائدتها مع اتساع حالة الطوارئ الطبية. وقد أدى تدهور الخدمات العامة، حتى في الأحياء التي كان فيها قتال قليل أو منعدم، إلى خلف سيل من اللاجئين، الأمر الذي أدى إلى حدوث نوع من الاضطرابات سلبت المدن حيويتها الاقتصادية، والسياسية، والثقافية[3].

ثالثاً، طلب القادة العسكريون الأمريكيون من سكان الرمادي تسليم مقاتلي حرب العصابات أو مواجهة المزيد من الهجمات. وقد أخبر موريسيو ماسيا (Mauricio Mascia)، عامل إغاثة إيطالي، وكالة الإنتربرس للأنباء، بشان الخيار الذي عرض للسكان المحليين في الأحياء التي يقطنونها حي بعد آخر:

على غرار التكتيكات المستخدمة في الهجوم الأمريكي على الفلوجة في تشرين الثاني/ نوفمبر، واصل الجيش الأمريكي استخدام مكبرات الصوت لتطلب من الناس أما تسليم «المتمردين» الموجودين في أحيائهم، أو إخلاء منازلهم والفرار من المدينة. وقد أفادت تقارير وكالة الإتربرس للأنباء ICS ان بعض الرسائل قد أفصحت على وجه التحديد ماحدث في الفلوجة[4].

رابعاً، بعد أن غادر العديد من السكان، بدلاً من تسليم المقاتلين، قامت الولايات المتحدة بغزو الأحياء واحداً تلو الآخر باستخدام كل الإسلحة التي كانت تحت تصرفهم، بما في ذلك القناصة والقوات الجوية والدبابات والمدفعية. وقد أخبر أحد السكان، قاسم الدليمي كونلي

(1) Conley,«Ramadi Becomes Another Fallujah.»

(2) Ibid.

(3) Juan Cole, «Senate Rejects Withdrawal; Bombings in Basra, Baghdad, Diyala; 25 Executed at Mosul,» June 23, 2006, Informed Comment, http://www.juancole.com/200606//senate-rejects-withdrawal-bombings-in.html.

(4) Jamail and Fadhil, «Residents Struggle.»

كيف ان منزله كان تحت سيطرة القناصين الأمريكيين، بينما كانت أسرته رهينة في الداخل، على ما يبدو لردع الهجمات المضادة للمتمردين، الذي أكد قائلاً: «لقد سحقوا الباب الرئيس ودخلوا المنزل، خرجت من غرفتي وقلت بعض الكلمات باللغة الإنكليزية، نحن عائلة مسالمة، حسناً كل شيء على مايرام. ولكن تم حبس أفراد الأسرة في غرفة صغيرة في الطابق السفلي. وكنا نسمع من وقت لآخر إطلاق نار من سطح المنزل. لقد استخدموا منزلنا كأداة للقتل. في النهاية تم إطلاق سراح العائلة وتحركت القوات الأمريكية[1].

فيما وصف آخر كيف انتشر القناصون الأمريكيون في بنايات شاهقة على طول الشارع الرئيس في وسط المدينة ليحولوا الطريق إلى منطقة إطلاق نار بالقول: «تم حظر الشارع الرئيس، ليس بواسطة الكتل الكونكريتية، بل من قبل القناصين. سيتم قتل أي شخص يمشي في الشارع. ليس هناك مايشير إلى ان ذلك ممنوع، لكنه معروف لدى السكان المحليين. جاء الكثير من الأفراد لزيارتنا من بغداد لم يكونوا يعرفون بذلك وذهبوا على بعد أمتار قليل وقتلوا»[2]. مع تزايد الحصار على الرمادي، بدا من الواضح ان الجهد المبذول للعثور على المتمردين، أو القبض عليهم أو قتلهم لن ينجح. بعد التجربة في الفلوجة، اختار المسلحون التواري عن الأنظار بدلاً من القتال، وبالرغم من ان أفضل الجهود التي بذلتها الولايات المتحدة لاحتجازهم في المدينة، إلاّ أن ثلة منهم تمكنت من اختراق الطوق لينضموا إلى النازحين الآخرين خارج الطوق العسكري.

ونتيجة ذلك، فان الأمل الأمريكي في النجاح يعتمد على استخدام العقاب الجماعي لإضعاف معنويات السكان المحليين، أو إقناع المدنيين في الرمادي بطرد المسلحين، أو التخلي عن المقاومة. في سياق هذا الدأب كان المخططون العسكريون للاحتلال ينظرون إلى الأزمات التي تسببت بها البنية التحتية المدمرة، والاقتصاد المشلول، وانتشار الجوع، والأمراض والتشرد، على أنها مفيدة للتحشيد ضد دعم المدنيين للتمرد. لكن مع ذلك فان السكان لم يستسلموا للضغوط، وأجهض الغزو من دون أن يتمكن من أن يشق طريقه عبر المدينة بأكملها. وعلى الرغم من عدم إتمام الغزو، إلاّ أن أضرار البنية التحتية، والإجلاء، والاضطراب الاقتصادي بالمجمل قد حول الرمادي، كما هو الحال الفلوجة، إلى مدينة مختلة اقتصادياً

(1) Conley, «Ramadi Becomes Another Fallujah.»

(2) Ibid.

ومهمشة، التي وصفها في وقت لاحق مراسل صحيفة الواشنطن بوست، نيكماير، بأنها «أنهكها القصف، مغمورة بالأعشاب، قالحة[1].»

تدمير بيجي

تقدم مدينة بيجي وجهاً آخراً لعملية التدمير هذه، إذ إن الضرر المادي للحرب هو أقل الأجزاء أهمية في تراجع تلك المدينة[2]. وعند الأخذ بالحسبان أن أكبر موقع لتكرير النفط في العراق يقع في بيجي، لذا فهي تحتل أهمية إستراتيجية تتجاوز عدد سكانها المتواضع البالغ سبعين ألف نسمة. وخلال نظام صدام حسين، كانت نسبة السكان السنة 98% مدعومين بوظائف ذات رواتب جيدة في منطقة الصناعات التي تملكها الحكومة حول منشآت تكرير النفط. بيد أن بيجي مرت بأوقات عصيبة، عندما عمل برنامج الخصخصة الذي تبناه بول بريمر، المسؤول عن التحالف، على حل معظم الشركات المملوكة للحكومة. وعلى الرغم من أن صناعة النفط نفسها كانت بمنأى عن ذلك، أُغلقت الصناعات الأخرى، واكتسحت البطالة المدينة، الأمر الذي ولد مرارة في أوساط السكان المحليين، وكان مصدر إلهام لمجموعة متنوعة من الاحتجاجات ضد الوجود الأمريكي[3].

في أواخر عام 2003، دشنت الولايات المتحدة، في سياق استجابتها المعتادة للاستياء المتزايد، إجراءات العمليات المعيارية الخاصة بالدوريات، التي فوضها الجنرال سانشيز في المناطق التي

(1) Knickmeyer, Finer, and Fekeiki, «US Debate on Pullout.»

(2) This account of the war in Baiji is based on information found in Brian Conley and Isam Rashid, «Siniyah Isolated and Simmering,»Inter Press Service, February 9, 2006, http://ipsnews.net/news.asp?idnews=32100; Ellen Knickmeyer and Salih Saif Aldin, «US Raid Kills Family North of Baghdad,»Washington Post, January 4, 2006; Ryan Lenz,«Troops Build Wall of Sand to Keep Insurgents in Their Homes,» Army Times, January 9, 2006; Ann Scott Tyson, «In Iraqi Oil City, a Formidable Foe: Airborne Soldiers Struggle to Break Grip of Insurgents,» Washington Post, January 19, 2006; Oliver Poole, «Corrupt Iraq Officials 'Fund Rebels,'» Telegraph, February 7, 2006; «Developments in Iraq on April 9,» Reuters, April 9, 2006. An earlier version was published in Michael Schwartz, «The Campaign to Pacify Sunni Iraq: Iraq's Sovereignty Vacuum (Part 2),»TomDispatch, March 12, 2006.

(3) Tyson, «In Iraqi Oil City....» For analysis of U.S. plans to privatize all new oil development, see chapters 2 and 3.

تسكنها أغلبية سنية، مع وجود علامات مقاومة متطورة. ووصفتها مراسلة صحيفة الواشنطن بوست آن تايسون (Ann Tyson) بأنها «عمليات تفتيش عنيفة تقوم بها القوات الأمريكية في بيجي....التي تركت العديد من الناس غاضبين وخائفين ومذلولين». وقد أخبرها عادل فائز جيل، مدير مصفاة النفط في البلدة، ان هذه الحملات، إلى جانب الكساد الاقتصادي، عززت من الدعم المحلي للمقاومة المسلحة: «معظم الناس الذي يقاتلون الأمريكيين يقولون لي إنهم لا يفعلون شيئاً سوى تدمير المنازل واعتقال الناس... لا توجد وظائف، ولا مياه، ولا كهرباء[1].»

وبحلول أواخر عام 2004، كان مقاتلو بيجي أقوياء بما فيه الكفاية لتأكيد سيطرتهم على المدينة في الوقت الذي كانت فيه الولايات المتحدة منشغلة بالقتال في الفلوجة، وبذلك إنضمت إلى العديد من المدن الأخرى ذات الأغلبية السنية التي أصبحت مراكز المقاومة إبان تلك الحقبة. بالإضافة إلى المناوشات مع القوات الأمريكية والشرطة العراقية، قام المقاتلين بإغلاق خطوط الأنابيب من مصفاة النفط، وخطف الشاحنات التي تنقل النفط إلى بغداد وتلك المخصصة للتصدير. وقد وقعت أكبر معركة في وسط المدينة عندما شن المقاتلون هجوماً بمدافع الهاون ضد دورية مشتركة للجيش الأمريكي والحرس الوطني العراقي، الأمر الذي أدى إلى اندلاع معارك استمرت يومين. وقد قال طبيب في المستشفى المحلي لوكالة فرانس برس ان مالايقل عن عشرة مدنيين قتلوا وجرح ستة وعشرون آخرين[2].

وفي السنة التالية خرجت بيجي من الأخبار، ويعود ذلك إلى حد كبير إلى ان الجيش الأمريكي كان منشغلاً بعمليات عسكرية كبيرة في غرب محافظة الأنبار. إلاّ أن هذا الهدوء إنتهى في أواخر عام 2005 عندما عادت قوات الاحتلال إلى بيجي، والتي وصفها تايسون بأنها» المدينة السنية التي طالما أهملتها القوات الأمريكية وماتزال في قبضة المتمردين بقوة[3].»

ووفقاً لمصادر عسكرية أمريكية، فان المحاولة الجديدة لتهدئة الأوضاع قد أثارتها جزئياً الشكوك بشأن المقاتلين المحليين كانوا يريدون استخدام بيجي بوصفها نقطة انطلاق لشن الهجمات في الموصل وبغداد. لكن مع ذلك كان الدافع الأكثر إلحاحاً هو قرار انتزاع السيطرة

(1) Tyson, «In Iraqi Oil City....»

(2) Indy Bay, «Clashes Erupt in Iraqi Oil City of Baiji,»San Francisco Independent Media Center, November 11, 2004, http://www.indybay.org/news/20041704793 /11/.php.

(3) Tyson, «In Iraqi Oil City....»

على تجارة النفط في المدينة من المتمردين. وقد بدأ المقاتلون وعلى نحو ممنهج بتجريد الاحتلال والحكومة العراقية من النفط كله الذي يأتي من مجمع بيجي. وفي الوقت نفسه، كان المتمردون وحلفاؤهم من زعماء القبائل المحليين يستولون على حصة من إنتاج مصفى النفط ويبيعونه في السوق السوداء. ثم استخدمت العائدات لتمويل المشاريع المحلية التي يسيطر عليها زعماء القبائل، ولإمداد التمرد المستمر. وقد أفاد أحد مؤيدي المقاومة في مصفى بيجي لمراسلي وكالة إنتربرس للأنباء، براين كونلي وعصام رشيد، بان أنشطتهم كان محاولة لوقف سرقة النفط من قبل الولايات المتحدة، عندما أكد ذلك بالقول: «سيذهب هذا البنزين إلى تركيا وسيتم سرقته من قبل قوات الاحتلال، أو عندما تشتري تركيا هذا الوقود فان قوات الاحتلال هي التي تأخذ هذه الأموال[1].»

لقد بررت المقاومة الهجمات كل من الهجمات على خطوط الأنابيب والقوافل، وكذلك الاستيلاء على نسبة من النفط لأغراضها الخاصة، التي هي في نظرهم، خدمت المجتمع المحلي والشعب العراقي. ووفقاً لمراسل صحيفة التلغراف البريطانية (British Telegraph)، أوليفر بول (Oliver Poole)، على الصعيد الوطني كانت المقاومة تحصل على عشرات الملايين من الدولارات سنوياً من عمليات الاستيلاء تلك، مع حيازة جماعات أخرى مبالغ مماثلة من قبل جماعات أخرى، تمتد من العصابات الإجرامية إلى المساجد، التي قدمت العديد من الخدمات المحلية التي لم تعد الحكومة تقدمها[2].

وللحيلولة دون استيلاء المقاومة على النفط، احتلت قوات الاحتلال مصفاة بيجي، وأوقفتها عن العمل في أواخر عام 2005، وأرسلت الفرقة 101 المحمولة جواً التابعة للجيش الأمريكي لتأمين المدينة. وامتدت الحملة إلى صيف عام 2006 من دون حل، وكانت حبلى بالمعارك البرية الشرسة، والهجمات بالقنابل على المنازل والمجتمعات التي كان يُعتقد ان مقاتلي المقاومة يختبئون فيها. وقد عزا الرقيب أول داني كيد (Danny Kidd)، المقاتل الذي

(1) Conley and Rashid, «Siniyah Isolated and Simmering.»

(2) Poole, «Corrupt Iraq Officials 'Fund Rebels.'» Some Iraqi government officials claimed that the national black market in oil added up to «more than ?10 billion a year in direct losses and missed opportunities» with the proceeds split among criminal gangs, local and national political leaders, and the resistance. See Jim Muir, «Iraqi Oil Gangs Siphon off Billions,» Telegraph, April 28, 2006.

شارك في احتلال كل من أفغانستان والعراق، الصعوبة إلى حقيقة ان سكان بيجي دعموا مقاتلي حرب العصابات بالقول: «إن لديهم دعماً كاملاً. ليس لدينا تقريباً أي دعم من السكان المحليين. نتحدث مع 1000 شخص إلاّ أن واحداً فقط سيتقدم للتبليغ»[1].

أدت ضراوة المقاومة إلى تصعيد الهجوم رسمياً. ووفقاً لصحيفة آرمي تايمز (Army Times)، فان الإستراتيجية الجديدة قد تم تصميمها بعد «بناء الأسوار حول الفلوجة وسامراء في الأشهر الأخيرة]التي[قامت بقمع خلايا التمرد المسؤولة عن الاضطراب». إذ بدأ الهجوم ببناء حاجز ترابي حول حي الصينية، أكثر الأحياء تمرداً في المدينة، مع وضع نقاط تفتيش لفحص «جميع المركبات الخارجة والداخلة... إذا ما كانت تحمل متمردين معروفين، ومواد صنع القنابل والأسلحة غير المشروعة[2].»

وقد أنهت هذه الإجراءات التعسفية كل جوانب الحياة الطبيعية في الصينية. إذ لايمكن لأي شخص لديه عمل خارج الحي أن يجتاز نقطة التفتيش على نحو تلقائي، فقد توقف طلاب الجامعات عن التعليم، وفقد الموظفون وظائفهم، ولم تتمكن المؤسسات التجارية المحلية من العمل. وقد تحدثت سمية من الصينية، وهي ربة بيت عمرها 33 عام، عبر الهاتف لمراسلي وكالة إنتر برس للأنباء، بريان كونلي وعصام رشيد، ووصفت الوضع داخل الحي الذي يقطنه ثلاثة آلاف بالقول:

لقد أضحت الصينية ساحت معركة حقيقية الآن، فقد دمرت قوات الاحتلال العديد من بيوتنا.... لايوجد أمن داخل الصينية وهي الآن أسوأ مكان في العراق. لقد قامت قوات الاحتلال والحرس الوطني العراقي بمهاجمة منازل الصينية كل يوم واعتقلوا العديد من الأشخاص. هناك حظر تجول من الساعة 5 مساء إلى الساعة 5 صباحاً، بينما في بغداد الحظر يطبق بعد منتصف الليل حتى الساعة 5 صباحاً فقط[3].

وقد قال أحد السكان لكونلي ورشيد «إننا نعيش في سجن كبير يضم ثلاثة آلاف شخص». وقد قال رجل دين محلي للتايمز ان «الصينية» أصبحت «معسكر اعتقال»[4].

(1) Tyson, «In Iraqi Oil City.»

(2) Lenz, «Troops Build Wall.»

(3) Conley and Rashid, «Siniyah Isolated and Simmering.»

(4) Lenz, «Troops Build Wall.»

وكما هو الحال في معظم المدن السنية الأخرى، كان القتال في بيجي قد وقع على نحو عرضي، أثناء مدة الجهود الأمريكية للتهدئة، والتراجع في الحكم المحلي الذي ساد لمدة طويلة (المتحالف مع مقاتلي المقاومة)، بينما كانت الولايات المتحدة منشغلة في مكان آخر. إلاّ أن التدهور المادي والاقتصادي وتردي البنية التحتية للمدينة كان مستمراً. وفي ظل غياب وجود موارد لإعادة بناء المدينة، تركت كل مواجهات الكهرباء، والماء، ونظام المستشفيات في المزيد من التدهور. ولم يقتصر أثر الركود الاقتصادي على وأد إمكان البناء المادي فحسب، بل أعاق أيضاً وجود الحد الأدنى اللازم لأسباب وجودها.

وبالإضافة إلى الضرر المادي المستمر، هناك ثلاثة عناصر لقصة بيجي تحتمل المزيد من التدقيق لأنها تجسد الطرق التي أوجد من خلالها الاحتلال دينامية «المدينة الفقيرة». هذه العناصر كانت حل المنشآت الصناعية المملوكة للدولة في بداية الاحتلال (وهي جزء من الإصلاحات الليبرالية الجديدة الأصلية التي أنشأها الاحتلال)، وحملة الجيش الأمريكي التي نجحت في نهاية المطاف لإنهاء الاستيلاء على النفط (إذ تم إعادة فتح المصفاة في منتصف العام 2006 تحت سيطرة الاحتلال الصارمة)، والتطويق العسكري لحي الصينية. كل هذه الإجراءات مجتمعة قوضت نهائياً مقومات بقاء المدينة.

إن حل المصانع المملوكة للدولة في البدء لم يؤد إلى خلق بطالة خانقة فحسب، بل هدد بتدمير منطقة صناعية بأكملها التي يمكن أن تزود العراق بمجموعة متنوعة السلع المصنعة، وكان بإمكانها أن تشكل الأساس لتوسيع الإنتاج والتحديث. مثل هذ المناطق الصناعية ثمينة وحساسة. وكما وثق العديد من العلماء، فانها تشكل القلب النابض للتطور الصناعي[1]. وبمجرد أن استمر إغلاق تلك المنشآت أكثر من بضعة أشهر، بدأ الموظفون المهمّون في الرحيل بحثاً عن وظائف جديدة، فيما ضعفت المصانع العاطلة أو نهبت أجزائها (من قبل المجرمين و/ أو الموظفين السابقين). كما أصاب شبكة الدعم للمنطقة الصناعية الضمور ـ وهي الموردين والمؤسسات التعليمية، والموارد المالية. ومجرد وصول هذه العمليات إلى مرحلة معينة، ثبت أنها غير قابلة للإصلاح، حتى مع ضخ أموال ضخمة.

وقد كان استنزاف النفط يمثل الحل العراقي للصدمات الاقتصادية التي بدأت في ظل

(1) Michael Storper and Richard Walker, The Capitalist Imperative (New York:Basil Blackwell, 1989).

نظام صدام حسين[1]. (مثل العديد من الصناعات الأولية في جميع أنحاء العالم، فان صناعة النفط معرضة للسرقة المحلية، في ظل المجتمعات المنهكة اقتصادياً التي تستخدم هذه الأموال المتأتية بطرق غير مشروعة للتغلب على التحديات المالية) [2]. وخلال السنوات الأخيرة البائسة اقتصادياً من نظام صدام حسين، كان زعماء القبائل المحليون يسرقون النفط على نحو ممنهج، ويهربون من الانتقام الحكومي من خلال التهديد بمهاجمة خطوط الأنابيب إذا تحركت الحكومة لمنعهم من ذلك.

وقد أشار تقرير التلغراف البريطاني في شباط / فبراير عام 2006 إلى ان هذا النظام غير الرسمي كان يعمل في بيجي منذ بدء الاحتلال الأمريكي، وربما كان يخفف أو يحول دون عملية التدهور الاقتصادي المحتومة. وقد عُهد إلى أحد زعماء قبائل بيجي، وهو مشعان الجبوري، زعيم قبيلة الجبور وعضو في البرلمان العراقي، بتشكيل سبع عشرة كتيبة من ضباط الأمن لحراسة خط الأنابيب بالقرب من بيجي. وقد اتهمته الحكومة بأنه لم يقم بتشكيل قوة أمن، بل احتفظ بالأموال، وساعد في تنظيم هجمات على الشحنات الحكومية من النفط، في الوقت الذي «قام بتوجيه جزء من الأموال إلى جماعات المتمردين». وبعبارة أخرى فان قبيلة الجبور تستخدم النفط المحلي لإثراء نفسها، ولتغذية الاقتصاد المحلي ودعم المقاومة ضد الاحتلال[3]. وقد أدى نجاح الجهود الرامية إلى وقف تدفق الإيرادات (الجبوري نفسه فر خارج البلاد) في حرمان المدينة من شريان الحياة الاقتصادي الذي ربما ساعدها في الحفاظ على سكانها وإبقاء منشآتها في وضع تستطيع العمل فيه حتى يتسنى إحيائها بالكامل.

وأخيراً شكل تطويق الصينية ضربة قاضية أخرى للنظام الاجتماعي في المدينة. وعلى الرغم من ان الجدار العازل قد وفر للاحتلال إمكان احتواء المقاومة أو حتى هزيمتها عن

(1) James Glanz and Robert F. Worth, «Attacks on Iraq Oil Industry Aid Vast Smuggling Scheme,»New York Times, June 4, 2006.

(2) خلال حقبة الكساد الكبير في الولايات المتحدة، على سبيل المثال، قام عمال مناجم الفحم العاطلين بإستخراج الفحم من مناجم الفحم لاستخدامهم الخاص للبيع في السوق السوداء.

(See Alfred Winslow Jones, Life, Liberty, and Property (Akron, OH: University of Akron Press, 1993).

(3) During the occupation, the same siphoning process was also a fixture in the southern oil hub, Basra (Sabrina Tavernise and Qais Mizher, «Iraq's Premier Seeks to Control a City in Chaos,»New York Times, June 1, 2006.

طريق الحد من إمداداتها وحركتها، إلا انه قد سلب المجتمع الأكبر من الموارد الاقتصادية التي قدمها سكان الصينية. لايمكن لأي مدينة أن تعمل عندما يتم تسريح جزء كبير من مواطنيها المنتجين، ومن ثم فان بيجي، ـ التي أنهكت بالأساس جراء صدمات اقتصادية سابقة ـ قد تعرضت لضربة أخرى. إذ كانت العزلة، والبطالة، والكفاح اليومي من أجل البقاء يعني ان أفراد الأسرة الأساسيين في الصينية لا يستطيعون تقديم الدعم لبعضهم الآخر، وان المساجد المحلية كانت منهكة بشكل يتجاوز حدود مواردها الاجتماعية والشخصية، وان روتين الحياة اليومية في المدينة كان ممزقاً في الكامل.

لقد أوجدت هذه التطورات الثلاثة دينامية من الخنق الاقتصادي والاجتماعي، والتي ـ استمرت لمدة كافية ـ كانت كفيلة في أن تحول بيجي إلى الأرض القاحلة اليائسة نفسها مثل الفلوجة والرمادي، حتى وإن خفت حدة القتال. وبحلول منتصف عام 2006، بعد ثلاث سنوات من الاحتلال والحرب، أصبحت دينامية الأحياء الفقيرة، في أشكالها المختلفة، حقيقة يومية في العديد من المدن العراقية. محمد السرحان البالغ من العمر 50 عاماً، وهو بقال في حي الدورة جنوب بغداد، تحدث نيابة عن سكان العديد من المدن العراقية عندما قال لصحيفة الواشنطن بوست بالقول: «هناك الكثير من المشاكل تحدث في المدينة... من أين أبدأ، الماء، الكهرباء، الأمن، البطالة أم الصحة؟... هذه ليست حياة جديدة هذا هو الجحيم»[1].

(1) Mosher and Sebti, «Another Year of Living Misery in Baghdad.»

الجزء الثالث

التفكيك، لا إعادة للإعمار

الفصل العاشر

قصة خط أنابيب الفتحة

تبدو عملية إصلاح خط أنابيب «الفتحة» كأنها «إجراء عملية جراحية للقلب فشلت في النهاية.»

ـ جيمس غلانز (James Glanz)، نيويورك تايمز

تتشابه الفلوجة والرمادي وبيجي بمصيرها. حيث قام الاحتلال، مع بداية الحرب في العراق، بتقليص هذه المدن وتحويلها إلى مدن ديكنزية (مدن مهملة كما وصفها ديكنز)، يسكنها أناس معدمون اقتصادياً يقيمون في أكواخ خالية من مياه صالحة للشرب أو كهرباء أو خدمات اجتماعية. لكن العديد من مناطق العراق، مع ذلك، نجت من الدمار المباشر للأعمال العسكرية الكبرى. وتركز القتال خلال السنوات الثلاث الأولى، في المدن ذات الأغلبية السنية الواقعة غرب وشمال بغداد، والمناطق ذات الاغلبية السنية من العاصمة[1]. في حين كانت الاغلبية العظمى من الشيعة قلقة من مغادرة الولايات المتحدة ـ على الرغم من وجود هجمات عسكرية في المناطق الشيعية في مدينة الصدر والنجف ومحافظة ميسان ـ معظم المدن ذات الأغلبية الشيعية ـ تخضع لنوع من التدمير المركز الذي جلبته الحرب إلى المدن السنية[2]. وفي كردستان، والتي وسعت الحكم الذاتي الذي اكتسبته في عهد صدام حسين،

(1) James Glanz, «Rebuilding of Iraqi Pipeline as Disaster Waiting to Happen,» New York Times, April 25, 2006.
See Michael Schwartz, «A Government with No Military and No Territory: Iraq's Sovereignty Vacuum (Part 1),» TomDispatch, March 9, 2006, Michael Schwartz, «The Campaign to Pacify Sunni Iraq: Iraq's Sovereignty Vacuum (Part 2),» TomDispatch, March 12, 2006

(2) See Michael Schwartz, «Guerrilla Warfare in Sadr City,» Against the Current 20 (January/February 2005) 26–40. For accounts of Maysan province and Basra, see Schwartz, «A

كان هناك قتال أقل، بالرغم من أنّ كركوك، وهي المدينة الرئيسة التي يطالب بها الأكراد، كانت مسرحًا لمعارك خطيرة قادها المسلحون السنّة والتركمان ضد الحكومة المحلية التي يهيمن عليها الأكراد [1]. ومع مرور الوقت، امتد العنف إلى مناطق جديدة، بتحول البصرة إلى صراع رباعي بين البريطانيين وثلاث تشكيلات سياسية شيعية متنافسة، وأصبحت بغداد في أوائل عام 2006 مركزاً للعنف أيضاً في البلاد.

ولكن، حتى قبل أن ينتشر العنف في مناطق عديدة كالسرطان، تدهورت الحياة اليومية في العراق بكل أركانها. و لم يعمل الهدوء العسكري على عزل المناطق ذات الأغلبية الشيعية والكردية من منع انتشار العنف أيضاً؛ كان الهدوء يعني فقط أن التدهور كان أبطأ.

أما البنية التحتية العراقية فقد كانت المحور الرئيس للانحدار ـ وأكبر مصدر للأضرار التي لا يمكن إصلاحها. وأدى القصف الأمريكي الأولي والمدفعية إلى تدهور مماثل لما حققته الهجمات الأمريكية سابقا الهجمات الجوية الامريكية خلال حرب الخليج عام 1991 وبعدها، وأدت أيضاً عقوبات الأمم المتحدة إلى حظر استيراد المواد اللازمة لصيانة البنى التحتية وإصلاحها، اضافة إلى الإهمال الخبيث لنظام صدام حسين. ومع ذلك، فإن الانقلاب الذي يدار من قبل إدارة جورج دبليو بوش لإعادة الإعمار، والتي ـ رغم هدفها المعلن بتحديث وإحياء الاقتصاد العراقي ـ أدى إلى تدهور تدريجي للبلد حيث ليس هناك أمل في الاصلاح. في كثير من الحالات، كان الضرر الذي لحق باسم إعادة الإعمار أكثر تدميراً حتى من أكثر الهجمات المكثفة التي قام بها الجيش الأمريكي.

وربما كان أول دليل قاطع على أن عملية إعادة الإعمار أعيقت بدلاً من إحياء البنية التحتية العراقية هو تقرير ديسمبر 2004 الصادر عن مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية لمشروع اعادة الاعمار (Center for Strategic and International Studies' Post - Conflict Reconstruction Project)[2]. في ذلك الوقت، كانت مشاريع إعادة الإعمار

Government with No Military and No Territory,» Michael Schwartz, «Forgotten Iraq: The War in Maysan Province on What We Don't See in Iraq,» TomDispatch, November 2, 2005, and Sabrina Tavernise and Qais Mizher, «Iraq's Premier Seeks to Control a City in Chaos,» New York Times, June 1, 2006.

(1) Schwartz, «A Government with No Military and No Territory.»

(2) Frederick Barton and Bathsheba Crocker, «Estimated Breakdown of Funding Flows

الرئيسة واتفاق السلام الشامل الذي وضعته سلطة الائتلاف المؤقتة (CPA) برعاية بول بريمر على وشك الاكتمال، حيث من المتوقع أن يعمل نظام المياه وأنظمة التعليم والشبكة الكهربائية بمستويات تفوق مستويات نظام صدام حسين. و بدلاً من ذلك، تم تسجيل تقدم ملموس نوعا ما. و يبدأ التقرير: «من المتوقع أن يكون للتمويل الأمريكي الكبير لجهود إعادة الإعمار في العراق تأثير كبير على أرض الواقع. ومع ذلك، فإن تحليلنا يوضح أن هذا التأثير سيحدث بطرق عديدة». ثم أشار إلى أن 27 بالمائة فقط من التمويل الملتزم به حتى ذلك الوقت قد استثمر في إعادة الإعمار، في حين أنفق 30 بالمائة على الأمن، و12 بالمائة على التأمين والمرتبات الدولية غير المرتبطة بإعادة البناء، و10 بالمائة على النفقات العامة، و6 بالمائة على الأرباح. أما النسبة المتبقية البالغة 15 في المائة تبددت فيما وصفه المركز بأنه «الاحتيال والفساد وسوء الإدارة». ومع ذلك، عدّ مراقبون مستنيرون آخرون هذه الأرقام مبالغاً فيها في تقدير المبالغ المكرسة لإعادة الإعمار الفعلي.[1]

وتعطينا نظرة فاحصة إلى ديناميكيات إعادة الإعمار إحساسًا أفضل بهذا الفشل، كما أنها تسمح لنا برؤية كيف أن التواجد الاقتصادي الأمريكي ـ مثل العمليات العسكرية الأمريكية ـ خلق ديناميكية النزول نحو العشوائيات. وقد سارت عملية نقل السلطة هذه أسرع بكثير من العمليات الليبرالية الجديدة في أماكن أخرى من العالم، على الرغم من أنها لم تتطابق مع التدهور السريع في بيجي والرمادي والتدمير الأسرع في الفلوجة.

---

for Iraq's Reconstruction: How Are the Funds Being Spent?» Center for Strategic and International Studies: Post Conflict Reconstruction Project (December 2004), http://www.csis.org/isp/pcr/iraq_funds.pdf. CSIS is a wellconnectedWashington, D.C., think tank with a mandate to «advance global security and prosperity,» populated by former high-ranking government officials, and not given to criticism of government policy (http://www.csis.org/about/).

(1) See, for example, Pratap Chatterjee and Herbert Docena, «Occupation, Inc.: Southern Exposure Investigates the New War Profiteers,» Southern Exposure 31 (Winter 20032004/) http://www.southernstudies.org/reports/OccupationInc— WEB-2.htm, and Andrea Buffa and Pratap Chatterjee, «Houston,We Still Have a Problem: An Alternative Annual Report on Halliburton,» Corporation Watch, May 2005, http://www.corpwatch.org/downloads/houston.2005.pdf.

إصلاح خط أنابيب النفط في الفتحة

في ربيع عام 2006، صور المراسل جيمس غلانز من صحيفة نيويورك تايمز بدقة ديناميكيات هذا الانحدار اللولبي مع تقريره عن جهود الاحتلال لإصلاح أنبوب النفط غير القابل للتشغيل في الفتحة، وهي قرية على بعد 130 ميلاً شمال بغداد وعلى خط الانابيب الرئيس في بيجي[1]. كان خط الانابيب قد انكسر في بداية الحرب بهجوم جوي اميركي على الجسر الذي كان يحمله عبر نهر دجلة.

كانت سلطة التحالف المؤقتة(CPA) متلهفة للوصول إلى 5 ملايين دولار في اليوم من عائدات النفط من خط أنابيب أعيد ربطه، وبالتالي أصبحت واحدة من أولى مشاريع إعادة الإعمار. وتشير التقديرات الأولية إلى أن استعادة الجسر سيكلف 70 مليون دولار، ومن ثم سيكلف حوالي 5 ملايين دولار لإعادة تنشيط خط الأنابيب. وتم توقيع العقد المبرم مع شركة KBR، وهي الشركة الفرعية لشركة هاليبرتون المسؤولة عن المشروع، في نيسان / أبريل 2003 ونص على تاريخ الانتهاء في أوائل عام 2004.

في البداية بدأت المشاكل تظهر على الفور، لأن المسؤولين في سلطة التحالف المؤقتة قرروا أن إصلاح الجسر ليس مستعجلاً وأن إصلاح خط الأنابيب يجب أن يستمر وفق جدول زمني سريع. ولذلك، صرحت شركة KBR بأنها وضعت خطة بديلة لوضع خط الأنابيب عبر نهر دجلة. وتحول هذا المشروع إلى عمل شاق، وفي نهاية المطاف، أعيد تخصيص كامل للميزانية البالغة 75 مليون دولار والتي خصصت أصلاً لإصلاح الجسر وخطوط الأنابيب لمشروع خط الأنابيب. وقد تم تمديد الموعد النهائي إلى مايو 2004.

وعندما وصل روبرت ساندرز (Robert Sanders) من سلاح المهندسين في الجيش لتفقد العمل خلال يوليو 2004. وبعد شهرين من تاريخ إنتهاء العقد، كان المشروع في حالة من الفوضى. وما وجده ساندرز، بحسب غلانز، «بدا وكأنه مثل عملية جراحية للقلب باءت بالفشل في نهاية الأمر». قرر ساندرز أن المشروع بأكمله غير قابل للإصلاح وأنه يجب إعادة تصميمه. غير أن توصياته لم تنفذ، لأنه بحلول ذلك الوقت «أضاع المشروع مبلغ 75.7 مليون دولار

(1) Glanz, «Rebuilding of Iraqi Pipeline as Disaster Waiting to Happen.» See also Llewellyn H. Rockwell, Jr., «Don’t Let the Planners Take Charge of Energy,» Lew Rockwell.Com, April 29, 2006, http://www.lewrockwell.com/rockwell/energyplanners. html.

مخصص له، [و] توقف العمل.... وفي وقت لاحق، أخبر مراقب ساندرز أن طواقم المشروع كانوا على علم أن [خطة وضع الأنبوب] غير ممكنة، لكنهم تلقوا تعليمات من الشركة المسؤولة عن المشروع بالاستمرار في كل الأحوال».[1]

أصدر ساندرز تقريرًا لاذعًا يفصّل ما أسماه «الإهمال المتعمد» من جانب KBR وكان له تأثير ضئيل: على الرغم من أن فريق المهندسين لم يمنح المكافآت الصغيرة من شركة KBR، لم يتم فعل أي شيء لاسترداد الملايين المهدورة أو الإجبار على تكملة المشروع.

وتظهر خمس نقاط مهمة من هذه القصة: أولًا، إن الجسر وخط الأنابيب تم تدميره من قبل الجيش الأمريكي. وتم إصدار أمر الهجوم خلال القتال الأول في 3 أبريل / نيسان 2003، من قبل الجنرال الأمريكي تي. مايكل موسلي (T. Michael Moseley) «من أجل وقف العدو من عبور الجسر الذي تمر من خلاله خطوط الأنابيب الأصلية عبر فتحات أسفل الطريق»[2]. هذا هو نموذج الضرر البنيوي الذي سببته الولايات المتحدة في العراق. وخلال المعارك الأولية للاحتلال، وخلال عمليات التصفية اللاحقة ضد المقاومة العراقية، قامت الولايات المتحدة بتدمير أو إتلاف الطرق والجسور وناقلات الكهرباء والمنشآت النفطية وخطوط الصرف الصحي ومحطات معالجة المياه والمنشآت التجارية والصناعية، وحتى الجوامع والمستشفيات[3]. واستهدفت المقاومة هذه الهياكل أيضاَ، سيما خطوط أنابيب النفط وخطوط نقل الكهرباء، [4] وكانت قوة المقاومة التدميرية متواضعة بالنسبة لما دمرته قنابل القوة الجوية الأمريكية والتي تزن من خمسمائة إلى ألفي باوند.[5]

(1) Glanz, «Rebuilding of Iraqi Pipeline as DisasterWaiting to Happen.»

(2) Ibid.

(3) Michael Schwartz, «Fallujah—City Without a Future?» TomDispatch, January 14, 2005; Schwartz, «The Campaign to Pacify Sunni Iraq.»

(4) United Nations Environment Program, Report on Iraq, May 2005, (New York: United Nations, 2005), quoted in Joel Kovel, «Ecological Implications of the War,» World Tribunal on Iraq, June 24, 2005, http://www.worldtribunal.org/ main/popup/kovel_eco.doc; Brookings Institution. Iraq Index: Tracking Variables of Reconstruction & Security in Post-Saddam Iraq (Washington, D.C.: Brookings,May 18, 2006), www.brookings.edu/iraqindex:21.

(5) Tom Engelhardt, «Icarus (Armed with Vipers) Over Iraq,» TomDispatch, December 12, 2004.

ثانياً، وبمجرد إصلاح الضرر، أنشأت الولايات المتحدة نظاماً آخرَ كبيرًا لخطوط الأنابيب. واعترضت سلطات الاحتلال على الخطة الأصلية لإصلاح كل من الجسر وخط الأنابيب واستبداله بإغراق خط أنابيب جديد في حوض نهر دجلة، مما أدى إلى تصاعد تكاليف إصلاح خطوط الأنابيب من 5 مليون دولار إلى 75 مليون دولار. ولذلك، استبدلت شركة KBR الهندسة القديمة بطرق متطورة لا يمكن إلا للشركات المتعددة الجنسيات الأكثر تطوراً القيام بها. وعلاوة على ذلك، إذا تم تركيب خط الأنابيب المدفون بنجاح، فإن الصيانة والإصلاح يتطلبان أيضًا وسائل متخصصة وهذه لا يمكن أن تقدمها إلا شركة KBR أو شركة كبرى متعددة الجنسيات. دمج النجاح في إنجاز المشروع معبر الفتحة في صناعة النفط الدولية.

يعكس هذا القرار الاستراتيجي المشروع الأكبر للإصلاح الاقتصادي في العراق، والذي شمل تسريح المؤسسات الحكومية العراقية (بما في ذلك تلك التي لديها خبرة في هذا النوع من أعمال الإصلاح) وجلب الاقتصاد العراقي ـ والأهم من ذلك صناعة النفط ـ إلى النظام العالمي للابد[1] حيث يتعين على هذه الشركات ذاتها أن تحتفظ بالمعدات والهياكل الأساسية الحديثة، التي قدمتها إلى حد كبير شركات متعددة الجنسيات مملوكة للولايات المتحدة. كان هذا المشروع نموذجياً لمشاريع إعادة الإعمار التي أذنت بها سلطة الائتلاف المؤقتة.[2]

لخص العميد روبرت كرير(Robert Crear)، ضابط سلاح المهندسين بالجيش الأمريكي المسؤول عن إعادة إعمار صناعة النفط نهج «استبدال كل شيء» لمراسل هاوستن كرونيكل (Houston Chronicle) ديفيد إيفانوفيتش (David Ivanovich): «بأنه بناء الأمة. أمه تبدأ من الصفر.»[3]

ثالثاً، كان المقاول يعلم مسبقاً أن المشروع قد يفشل. وكان مشروع معبر الفتحة واحدًا

(1) للحصول على تحليل مفصل للنوايا الأمريكية لدمج الاقتصاد العراقي مع رأس المال المعولم, see chapters 1–3. See also Antonia Juhasz, The Bush Agenda: Invading the World, One Economy at a Time (New York: Regan Books: 2006), and Joshua Holland «The Great Iraq Oil Grab,» AlterNet,May 24, 2006.

(2) Naomi Klein, «Baghdad: Year Zero,» Harper's, September 24, 2004; Herbert Docena, «The Economic Restructuring Of Iraq: What Dreams May Come,» Al-Ahram Weekly, March 23–29, 2006, http://www.zmag.org/content/showarticle.cfm?SectionID=15&ItemID=9998.

(3) Houston Chronicle, April 29, 2003, quoted in Chatterjee, Iraq Inc., 48.

من العديد من المشاريع التي نفذتها شركة KBR، التابعة لشركة هاليبرتون والمنتشرة في كل مكان، دون تقديم عطاءات تنافسية. وفي إطار تنفيذ خطته الطموحة، تجاهل مسؤولو KBR ما لا يقل عن ثلاثة تقارير فنية خاصة بهم «حذروا من أن الجهد سيفشل إن لم ينفذ كما صمم». ولخص تحقيق لاحق أجراه مفتش عام الولايات المتحدة الخاص لإعادة إعمار العراق: «إن التعقيدات الجيولوجية التي تسببت في فشل المشروع لم تكن متوقعة فحسب، بل تم التنبؤ بها».[1]

إذن، لماذا تابعت شركة KBR المشروع بعد ثلاث تحذيرات؟ لا يجيب غلانز عن هذا السؤال، لكن الإجابة يمكن العثور عليها في التأثير المشترك لعنصرين في سياسة إعادة الإعمار في الولايات المتحدة: عدم تقديم العطاءات التنافسية والتنظيم الذاتي من قبل المقاولين. في غياب المناقصة التنافسية، هناك حافز لاقتراح وتنفيذ أكثر الإصدارات طموحاً وتكلفة من أي مشروع، وسحب الأموال غير المستخدمة أثناء تنفيذه. في هذه الحالة، أدى إلغاء مشروع إعادة بناء الجسر من قبل سلطات الاحتلال إلى إيجاد حافز مماثل، مما أدى إلى إعادة تخصيص ميزانية إصلاح الجسور إلى ميزانية إصلاح خط الأنابيب.[2]

إنّ الميل نحو الإفراط في الطموح والفساد المتأصل في المشاريع غير التنافسية يمكن عادة تقييده من خلال إجراءات الرقابة الصارمة. ويتطلب الإجراء المعياري للجيش الهائل من مقاولي وزارة الدفاع الذين يزودون الجيش الأمريكي في الأوقات العادية مراقبة مستمرة من قبل وكالة إدارة العقود الدفاعية(Defense Contract) Management Agency). إن موظفي وكالة إدارة العقود الدفاعية DCMA هم خبراء تقنيون في مجالات العقود المختلفة التي يشرفون عليها، ويقومون بتدقيق العقد الأصلي، ومن ثم يرصدون المشاريع وتقدمها، بحيث يتم تصحيح المواد الرديئة، وضعف منهجية البناء، والأجزاء الوسيطة المعيبة في الوقت المناسب. وقد تم تجهيز الوكالة بمجموعة متنوعة من العقوبات التي تجبر على الامتثال عندما تقرر وجود أو نشوء مشكلة.

---

(1) Glanz, «Rebuilding of Iraqi Pipeline as DisasterWaiting to Happen.»

(2) للاطلاع على مناقشة تفصيلية لانتشار هذه الأنواع من النفقات الزائدة غير الفعالة وغير المنتجة الناتجة عن التعاقد ذوالتكلفةالعالية، see Pratap Chatterjee, Iraq, Inc. (New York: Seven Stories Press: 2004), 25–60. See also Buffa and Chatterjee, «Houston, We Still Have a Problem,» and Ed Harriman, «Where Has All the Money Gone?» London Review of Books 27 ((July 7, 2005).

في العراق، لم يتم تنفيذ مثل هذا النظام الرقابي. كان من المتوقع أن يراقب المتعاقدون أنفسهم تحت تهديد «انضباط السوق» ـ أي التهديد بعدم وجود عقود أخرى في حالة وجود ضعف في العمل. وكان الاشراف النهائي، مثل ذلك الذي يديره روبرت ساندرز، هو الإشراف الوحيد، وقد حدث بعد دفع جميع المبالغ تقريبًا، مع عدم وجود أي بند للتطبيق. ونتيجة لذلك، لم تكن هناك طريقة فعالة لمعاقبة الشركات على الفشل في تنفيذ العقد كما وعد به. [1]

وبحلول الذكرى الثالثة للاحتلال، انعكست عواقب هذا النظام التعاقدي المعيب على جميع أنحاء العراق. كانت مشاريع غير لائقة أو غير كافية أو غير كاملة أو لم تبدأ أصلاً قد تراكمت؛ ومع ذلك، ففي جميع الحالات تقريباً، تلقى المقاولون تسديدًا كاملاً مقابل عقود باهظة التكلفة، بغض النظر عن النتيجة. و أشارت تقارير وسائل الإعلام إلى مثل هذه الحالات بأنها تمرد عنيف ضد التكلفة المتزايدة.وهناك رداءة في النوعية وفشل تام حتى في المناطق الخالية من عنف المتمردين. ووضع غلانز هذا التفسير في منظور صحيح: «على الرغم من أن فشل [إعادة الإعمار] ينسب بشكل روتيني إلى هجمات المتمردين، إلاّ أن دراسة هذا المشروع تُظهر أن اتخاذ القرارات والتنفيذ المضطرب قد لعبا أدوارًا متساوية الأهمية».[2]

قام مكتب المساءلة العامة في الولايات المتحدة، في تقريره إلى لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ في فبراير 2006، بتمديد استنتاج غلانز عن مجهود إعادة الإعمار بأكمله (بالرغم من لغته دبلوماسية):

> في حين أن الظروف الأمنية السيئة قد أدت إلى تباطؤ إعادة الإعمار وزيادة التكاليف كما أثرت مجموعة متنوعة من تحديات الإدارة سلبًا على تنفيذ برنامج إعادة الإعمار في الولايات المتحدة. في أيلول 2005، ذكرنا أن تحديات الإدارة مثل انخفاض تقديرات التكلفة الأولية والتأخير في التمويل ومنح أوامر المهام أدت إلى تقليل نطاق برنامج المياه والصرف الصحي والتأخير في بدء المشاريع. بالإضافة إلى ذلك، أشار مسؤولو الوكالات الأمريكية والمقاولون المتعاقدون إلى صعوبات في تحديد نطاق المشروع وجدوله الزمني وتكلفته في البداية، فضلا عن المخاوف المتعلقة بتنفيذ المشروع، حيث إنه يعيق التقدم ويزيد تكاليف البرنامج. وتشمل هذه

(1) Harriman, «Where Has All the Money Gone?»

(2) Glanz, «Rebuilding of Iraqi Pipeline as DisasterWaiting to Happen.»

الصعوبات على عدم الاتفاق بين الوكالات الأمريكية والمقاولين والسلطات العراقية وارتفاع معدل دوران الموظفين وبيئة تضخمية تجعل من الصعب تقديم أسعار دقيقة؛ شروط موقع المشروع غير المتوقعة.[1]

وأصبحت القاعدة العامة هي أن كل مشروع يخضع لنوع من التأخير، وأن الإنجاز الفعلي لا يمكن التنبؤ به وغالباً ما لا يتحقق أبداً، على الأقل من جانب المقاول الأول. وبدون إشراف كافٍ، كان هناك احتمال ضئيل بأن يصحح العمل غير الملائم قبل أن يتسبب في أضرار مميتة للمشروع ككل.

بالنسبة للمقاولين، كانت المشاريع الأكثر ربحية هي تلك التي وعدت بنتائج طموحة لأسعار مرتفعة للغاية، والتي دفنت أرباحاً إضافية في أسعار مضخمة للمواد، والعمالة المستوردة، وغير ذلك من التكاليف غير الخاضعة للمراقبة. غالباً ما كان المشروع الفاشل هو الأكثر ربحية، حيث أن الفشل قد يسمح للشركة إما بسحب الاموال الى الأرباح أو الحصول على عقد إضافي مربح للغاية لإعادة العمل أو إتمامه [2].

رابعاً، استغرق الأمر ست سنوات لإكمال المشروع. عندما وصل المفتش ساندرز في تموز 2004، كان المشروع قد تأخر بالفعل لمدة شهرين، بعد أن تم منحه تمديداً لمدة أربعة أشهر. عند هذه النقطة، حدد ساندرز أن المشروع مصيره الفشل، وأنه «مجرد مكان خاطئ للحفر الأفقي [التقنية المستخدمة]». ولكن بما أنه «تم إنفاق كل الأموال»، لم تكن هناك أموال متبقية لشركة KBR لتنفيذ استراتيجية جديدة.[3] ولم يبذل أي جهد لفهم اهمال KBR للأموال أو لاسترداد أي من الأموال المدفوعة بالفعل.

بعد مرور عامين تقريباً، في أبريل 2006، عندما قام غلانز بإعداد تقرير التحقيق الخاص به، تم تكليفه بمشروع جديد. لقد تجنب هذا المشروع، مثل سابقه، الخطة المباشرة لإصلاح الجسر وخط الأنابيب معاً، ربما باستخدام فنيين عراقيين أو حتى شركات مملوكة للدولة. وبدلاً من ذلك، سعت مرة أخرى إلى إغراق خط الأنابيب تحت النهر، باستخدام خبرات شركتين أجنبيتين أخريين بتكلفة إضافية قدرها 40 مليون دولار.[4]

---

(1) United States General Accountability Office (USGAO), Rebuilding Iraq: Stabilization, Reconstruction, and Financing Challenges (Washington, D.C.: U.S. Government Accountability Office, February 8, 2006), http://www.gao.gov/htext/ d06428t.html.

(2) Buffa and Chatterjee, «Houston,We Still Have a Problem.»

(3) Glanz, «Rebuilding of Iraqi Pipeline as DisasterWaiting to Happen.»

(4) Farah Stockman, «Success Is Elusive in Iraq's Oil Fields,» Boston Globe, January 22, 2006.

وفقا للكولونيل ريتشارد ب. جنكينز (Richard B. Jenkins)، ضابط الجيش المسؤول عن المشروع الجديد، فإن الترميم كان «مشروعًا منتهياً» وكان ذلك في أبريل 2006 عندما وصل غلانز إلى موقع المشروع. غير أن مسؤولاً في شركة نفط الشمال العراقية لم يوافق على ذلك. وأشار إلى أنه لم يتم بعد نقل النفط عبر خط الأنابيب. علاوة على ذلك، إذا ما تم الانتهاء من المشروع بالفعل، فسيظل عرضة للهجوم من قبل المقاومة. حتى أن المسؤولين الأمريكيين أقروا بأن زيادة الإنتاج «ستحدث فقط إذا استطاع العراقيون حماية خط الأنابيب بأكمله».[1]

وبذلك تم الانتهاء من الإصلاح في نهاية المطاف وتم جلب خط الأنابيب. وما ينطبق على الواقع العراقي، فإن مشروع خط الانابيب ظل يمثل خطراً أمام الحوادث والتخريب. في أواخر عام 2007، كان خط الأنابيب الشمالي ما يزال مفتوحًا بشكل متقطع. [2]

وكان السقف الزمني لـ«الفتحة»، الذي يتطلب أكثر من ثلاث سنوات لإكماله، أن ينتهي في غضون عدة أشهر عبر الشركات العراقية المؤهلة، المملوكة للدولة ـ وهذا يمثل نموذجاً لمخطط إعادة إعمار الاحتلال الأمريكي للعراق. على الرغم من أن الهدف الأساس كانت العودة السريعة لخط الأنابيب لفائدته، كان توقيته أولوية ثانوية أو حتى ثالثة. وكان الحل الأسرع استخدام المؤسسات العراقية المملوكة للدولة التلاعب في الجسر وخط الأنابيب لإعادة تشغيله مرة أخرى، لكن هذا سيخالف البرنامج الأكبر لإبعاد الحكومة العراقية عن مركز الاقتصاد. كان يمكن للخطة الأصلية لـKBR فيما يخص إصلاح الجسر وخط الأنابيب معاً، أن تكون أسرع من البرنامج الفعلي الذي تم تنفيذه، لكن هذا من شأنه أن يديم تكنولوجيا خط الأنابيب القديم التي كان العراق يستخدمها. لقد دعا البرنامج الاقتصادي الأمريكي للعراق إلى توسيع الإنتاج، وبالتالي كان من المنطقي استبدال التكنولوجيا القديمة على الفور بدلاً من إعادة العمل عندما تطلب الإنتاج المتزايد خط أنابيب أكبر.

كانت العودة السريعة للإنتاج، بعد ذلك، أقل أهمية من التوفير لأجل التحول الاقتصادي، وكانت الولايات المتحدة مستعدة للتضحية بإنتاج النفط قصير الأجل (وكذلك العمالة العراقية

(1) Stockman, «Success Is Elusive in Iraq's Oil Fields.»

(2) «Iraq Oil Pipeline Sabotaged,» Agence France Press, December 17, 2007; «At Least 34 Killed in Iraq Suicide Attacks,» Telegraph (UK), December 26, 2007.

وحتى الجدوى الاقتصادية) من أجل تنفيذ الإصلاح الليبرالي الجديد الذي كان نقطة تركيز البرنامج الأمريكي للعراق ما بعد صدام.

خامساً، ترك للعراقيين مشروع لا يمكن إصلاحه أو صيانته. لأن المهندسين العراقيين استبعدوا من المشروع من البداية، كون المتعاقدين مع الولايات المتحدة اختاروا تقنية جديدة أسقطت خط الأنابيب إلى قاع نهر دجلة (بدلاً من ربطه بجسر أعيد بناؤه)، ولأنه لم يكن هناك تدريب للفنيين المحليين لإتقان التكنولوجيا الجديدة (ولا توجد مؤسسات تعليمية تدرسها)، فإن العراقيين اعتمدوا على الخبرة الأجنبية في المستقبل المنظور للإصلاح والحفاظ على المعبر.

وأصبح هذا النوع من التبعية المصنعة جزءاً من سياسة الاحتلال. وبالنسبة للمشاريع التي لا تزال غير مكتملة، فحتى المقاول العراقي المتجدد لم يكن لديه الخبرة اللازمة لإنجاز المهمة. بالنسبة للمشاريع المنجزة، مثل خط الأنابيب، لم يكن لدى المهندسين العراقيين أي خبرة لمعالجة مشاكل الصيانة أو الإصلاح. وبدون أي خبرة من السكان الأصليين، اضطر العراق إلى استئجار مقاولين أجانب للصيانة بتكاليف باهظة في كثير من الأحيان، أو رأوا أن تكنولوجياتهم الجديدة في حالة سيئة ـ وهي نتيجة شائعة للغاية.

وفي غضون ذلك، غادر الفنيون العراقيون، الذين تركوا عاطلين عن العمل أو شبه عاطلين بسبب المشاريع التي ترعاها قوات الاحتلال أو الشركات الاجنبية والتي جعلت مهاراتهم بالية، تاركة المنطقة أو الصناعة أو البلد في بحث مستمر عن العمل، مما أدى إلى استنزاف مجموعة المواهب المتاحة لإعادة البناء.

كانت هذه الديناميكية دافعاً رئيساً لتردي البنية التحتية العراقية[1]. وفي جميع مجالات الحياة، حتى أولئك الأكثر عزلة عن الحرب ومن الوجود الأمريكي، فقد أحدث الاحتلال تغييرات لخلق اعتماد مستمر على الغرباء لبناء البنية التحتية الأساسية، مع الحد من مخزون الخبرة المفيدة داخل البلد. ومع تضاعف حالات الفشل في إعادة الإعمار، أصبح المجتمع العراقي أقل قدرة على التصدي للمشاكل التي ابتلي بها.

---

(1) للاستزادة من تحليل تأثيرات «الانغلاق» السياسي-الاقتصادي, seeVivek Chibber, Locked in Place: State-Building and Late Industrialization in India (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2004).

الفصل الحادي عشر

تدهور البنية التحتية العراقية

لا اعتقد أن أي شخص لديه مشكلة من حيث المبدأ بأن فكرة إعادة الناس إلى العمل هو شيء جيد... لكن السؤال هو ما هي تكلفة ذلك؟ وإذا كانت التكلفة تستهلك الكثير من الكهرباء من الشبكة، فقد ترغب في النظر إلى الاستخدامات البديلة لذلك.

ـ مسؤول وزارة الخارجية الأمريكية، يتحدث عن توفر الكهرباء لإعادة فتح مصانع الملابس العراقية.

حيث خصصت إدارة بوش في البداية 18 مليار دولار لإعادة الإعمار. وتعززت هذه بمبلغ غير معروف من عائدات النفط التي خلفها عهد صدام حسين وربما 5 مليارات دولار في التبرعات والقروض من بلدان أخرى.[1] كان هذا المجموع أقل بكثير من تقديرات الأمم المتحدة الأولية في الحاجة إلى 56 مليار دولار لاستعادة البنية التحتية للبلاد، وهو تقدير ازداد بشكل كبير مع استمرار القتال والحالة البالية للبنية التحتية والتي أصبحت واضحة

(1) Stephen Farrell, «U.S. Market Seen for Iraqi-Made Clothes,» New York Times, August 13, 2007.

ربما كان حجم عائدات النفط المتبقية يصل إلى 20 مليار دولار، على الرغم من أنه تم تخصيص جزء كبير منه لأغراض أخرى إلى جانب إعادة الإعمار. لم يتم حساب جزء كبير من الأموال من قبل سلطة التحالف المؤقتة، التي وضع الوصاية عليها عليها. لمناقشة مفصلة حول عائدات النفط الموروثة من نظام صدام حسين, seeEd Harriman, «Where Has All the Money Gone?» London Review of Books 27 (July 7, 2005). For statistics on U.S. allocations as well as pledges and actual payments from other countries, see Brookings Institution, Iraq Index: Tracking Variables of Reconstruction & Security in Post-Saddam Iraq. (Washington D.C.: Brookings Institution, May 18, 2006), http://www.brookings.edu/fp/saban/iraq/index20060530.pdf, 30–5.

تماماً[1]. على الرغم من أنه لم يتم الإعلان عن ذلك بصراحة، فإن حكومة الولايات المتحدة كانت تهدف إلى تعويض الفرق مع عائدات النفط، حيث أن خطتها الأصلية دعت إلى زيادة فورية ودراماتيكية في إنتاج النفط. كان هذا الهدف ضمنياً في شهادة نائب وزير الدفاع بول وولفويتز أمام لجنة المخصصات في مجلس النواب (House Appropriations Committee) بعد أسبوع من بدء الحرب: «إن عائدات النفط في ذلك البلد [العراق] يمكن أن تجلب ما بين 50 مليار دولار و100 مليار دولار على مدار سنتين أو ثلاث سنوات. الآن، هناك الكثير من المطالبات على هذا المال، ولكن... نحن نتعامل مع دولة يمكنها بالفعل تمويل إعادة الإعمار قريبًا نسبيًا». [2]

ومثل الكثير من الخطط الأمريكية المبتكرة، لم يتزايد الإنتاج النفطي، ومع تدهور الوضع العسكري، كانت هناك أجزاء كبيرة من إعادة الإعمار تم استخدام الأموال فيها لتغطية التكاليف المتزايدة للأمن والتأمين. ونتيجة لذلك، تم إنفاق حوالي ربع الميزانية المخصصة فقط على إعادة البناء داخل البلد. في حين أن تصاعد أسعار النفط سمح في نهاية المطاف للحكومة العراقية بتطوير ميزانية إعادة الإعمار.في السنوات الخمس الأولى من الحرب كانت الأموال كافية ومتاحة لإعادة العراق إلى الجدوى الاقتصادية والاجتماعية.

كانت العلامات واضحة لانحلال البنية التحتية وتراكم المشاكل فيها بعد خمس سنوات من المجهود الحربي.

الدائرة القصيرة في الطاقة الكهربائية

تعتبر الطاقة الكهربائية هي محور البنية التحتية الاقتصادية. وتعتمد الصناعة والتجارة تقريباً على الكهرباء. وتوفر الكهرباء التبريد الذي يسمح لساكني المدينة بالحفاظ على الطعام، وتوفير الاضاءة اللازمة التي تجعل الحياة بعد غروب الشمس ممكنة، وتغذي الاتصالات والنقل.

(1) United States General Accountability Office (USGAO), Rebuilding Iraq: Stabilization, Reconstruction, and Financing Challenges (Washington D.C., U.S. Government Accountability Office, February 8, 2006), http://www.gao.gov/ htext/d06428t.html.

(2) Paul Wolfowitz, Testimony to House Appropriations Committee, March 27, 2003, quoted in Ali A. Allawi, The Occupation of Iraq: Winning the War, Losing the Peace (New Haven, CT: Yale University Press, 2007), 114.

استهدف الهجوم الأمريكي خلال حرب الخليج عام 1991 المنشآت الكهربائية في جميع أنحاء العراق. واستعيدت معظم الخدمات الكهربائية بسرعة، بسبب العمل المكثف للفنيين والمهندسين والإداريين العراقيين العاملين في مختلف الشركات المملوكة للحكومة. غير أن الضرر الأساسي لم يتم إصلاحه بالكامل: الطبيعة الجشعة لنظام صدام حسين، بالإضافة إلى عقوبات الأمم المتحدة التي حظرت استيراد المواد «ذات الاستخدام المزدوج» (أي بنود يمكن، من حيث المبدأ، استخدامها للأغراض المدنية والعسكرية على حد سواء) ومنعت مهندسي الكهرباء من شراء الأجزاء والمواد اللازمة لإصلاح شبكة الطاقة والمحافظة عليها وترقيتها. لا يمكن تنفيذ أي مشاريع تحديث كبرى، رغم ان الموظفين الفنيين الذين لديهم نقص في الخبرة كرسوا أنفسهم للحفاظ على عمل نظام متداعي متهالك أو ضعيف في الأساس. خلال الوجود الأمريكي في عام 2003، كان النظام الكهربائي، بدءاً بالمولدات الكهربائية وانتهاءً بالتوصيلات المنزلية، هش للغاية ولم يستطع تلبية جميع احتياجات الاقتصاد العراقي.

كان القصف الجوي الذي سبق غزو عام 2003 أقل كثافة من الهجوم الجوي في حرب الخليج عام 1991، لكنه كان أكثر من كافٍ لتسريح الشبكة الكهربائية العراقية. علاوة على ذلك، لم يكن هناك حل سريع متوفر. إن إغلاق المؤسسات التي تديرها الدولة والتي كانت مسؤولة عن الإصلاحات، بالإضافة إلى فوضى النهب والحالة الهشة للنظام، كان يعني مرور أشهر قبل تنفيذ أي إصلاح حقيقي. عندما بدأ العمل، أصرت سلطات الاحتلال الأمريكية بأن الاصلاح يجب أن يتم ويصمم وينفذ من الشركات الأجنبية.

تم تلخيص وضع المحطات الكهربائية بعد الغزو بذكاء من قبل مراسل صحيفة واشنطن بوست أنتوني شديد (Anthony Shadid)، الذي كان في بغداد قبل وأثناء وبعد الغزو.

> فطوال أسابيع كانت محطتا الكهرباء العريقتان في العاصمة بالكاد تعملان، واستمرت فترة انقطاع التيار الكهربائي الطويلة في الحر الشديد. إن الكهرباء أساس كل شيء في الحياة. فهي الحجر الأساس في الحياة الحديثة. ومع غياب الكهرباء تتعطل شبكات المياه، والصرف الصحي، وتكييف الهواء والإضاءة في الليل التي تعطي شعوراً بالأمان. ومع وضع المحطات الكهربائية، كان هناك ايمان مطلق بما سيقوم به الأمريكيون، الأقوياء في الحرب، وبما هم على استعداد للقيام به بعد ذلك. [1]

(1) Anthony Shadid, Night Draws Near: Iraq's People in the Shadow of America'sWar (New York: Holt, 2005), 134.

بحلول ديسمبر 2007، عندما تم الإعلان عن الانتهاء من الأعمال الكهربائية المكلفة من الولايات المتحدة، لم يكن هناك أي تحسن ملموس في أداء الكهرباء[1]. بلغ معدل توليد الكهرباء في المتوسط 4,100 ميغاواط في عام 2007، وهو نفس المستوى الذي كان عليه قبل الحرب، وهو أقل بكثير من الهدف المحدد والذي بلغ 6 آلاف ميغاواط وهو ما وعدت الولايات المتحدة بتحقيقه قبل ثلاث سنوات. ولما كان الطلب قد ازداد بشكل ملحوظ، حيث بلغ متوسطه حوالي 8500 ميغاوات، فقد بلغ متوسط قيمة النقص خلال العام أكثر من 50 في المائة. عندما ضرب الطقس البارد بشكل غير معتاد البلاد في يناير 2008، ذكرت وزارة الخارجية الأمريكية أن العجز قد ارتفع بنسبة 65 في المائة ـ أي أن العراق كان ينتج حوالي ثلث الكهرباء اللازمة لتلبية احتياجات العامة.[2]

ولأن الأولية «للخدمات الأساسية»، تم تزويد المباني الحكومية والمرافق الرئيسة الأخرى بكامل طاقتها بالطاقة الكهربائية، في حين أن المواطنين العاديين والشركات الصغيرة لم تكن مجهزة بالكهرباء لأكثر من نصف يوم. كان هذا يمثل انخفاضاً كبيراً بالمقارنة مع سنوات ما قبل الحرب، وكان تذكيراً دائماً ومؤلماً بالوعد الأميركي بتوفير 24 ساعة من الكهرباء كل يوم لجميع العراقيين. تم تطوير صناعة منزلية من المولدات التي تعمل بالوقود النفطي في العديد من المدن، وتوفير الكهرباء على مدار الساعة للأسر الميسورة، ولكن هذه لم تقترب من سد الطلب الذي لم تتم تلبيته أصلاَ. وقد تم تقويض فائدتها أكثر عندما خفضت الإصلاحات التي فرضها صندوق النقد الدولي الدعم على أسعار الوقود، مما أدى إلى زيادة كبيرة في تكلفة تشغيل المولدات الكهربائية، وتسعيرها ولم تؤثر زيادة مستوى الانفاق هذا على المقيمين ممن يتمتعون بازدهار السوق[3].

ولعل أكثر تعبير عن مدى النقص المأساوي في الطاقة الكهربائية كان من خلال تأثيره

(1) This summary is based on USDOD, Measuring Stability and Security in Iraq, December 2007, and Brookings Institution, Iraq Index (December 21, 2007), 37.

(2) United States Department of State, Bureau of Near Eastern Affairs, Iraq Weekly Status Report, January 16, 2008 (Washington D.C., USDOS, 2008), http://www.state.gov/documents/organization/99563.pdf, 19; quoted in Ben Lando, «Analysis: Iraqis Without Fuel, Power,» United Press International, January 22, 2008.

(3) Ahmed Ali and Dahr Jamail, «Iraq: The Lights Have Gone Out, Who Cares,» Inter Press Service, February 15, 2008, www.ipsnews.net/news.asp?idnews=41217.

على التجارة والصناعة. وجد مراسل وكالة الأنباء الدولية إنتر بريس أحمد علي أن العديد من الشركات أغلقت أبوابها خلال الانقطاعات الكهربائية المزمنة. قال له جبار أمين، وهو حداد ببعقوبة، «إذا لم تكن هناك كهرباء، فليس هناك عمل....نعود إلى المنزل دون فعل أي شيء»[1]. تم ملاحظة تأثير انقطاع الكهرباء على الصناعة أكثر خلال صيف 2007، حيث واصل المسؤول بوزارة الخارجية بول برينكلي (Paul Brinkley)جهوده لإعادة فتح المصانع المغلقة المملوكة للدولة. كانت من بين مشاريعه إحياء مصانع الملابس العراقية، التي كانت يوماً قطاعاً أساسياً للاقتصاد. بالإضافة إلى المعارضة التي واجهها من موالي الخصخصة الذين رفضوا وجود مصانع مملوكة للدولة، واجه أيضاً شكوكاً من مسؤولين أمريكيين في وجود كهرباء كافية في تشغيل المصانع، التي تعتبر "مستهلك كبير للطاقة الكهربائية». وكما أوضح أحد المسؤولين لمراسل صحيفة نيويورك تايمز ستيفن فاريل (Stephen Farrell): «لا اعتقد أن أي شخص لديه مشكلة من حيث المبدأ مع فكرة ان بالإمكان اعادة الناس إلى العمل... ولكن إذا كانت التكلفة تستهلك الكثير من الكهرباء من الشبكة، فقد ترغب في النظر إلى بدائل اخرى.»[2]

وبما أن النظام الكهربائي في العراق كان قائماً على شبكة وطنية كانت فيها جميع القوى المصنعة، من حيث المبدأ، قابلة للانتقال إلى أي مكان في جميع أنحاء البلد، فقد تم تكليف الحكومة بتوزيع هذا المورد الشحيح بصورة منصفة[3]. ومع استمرار النقص في فترة ما بعد الغزو وتدهوره بدأت حكومات المقاطعات المختلفة، التي تواجه ازدياد من عدم الارتياح والغضب بين مواطنيها، بفصل محطات الكهرباء المحلية عن الشبكة الوطنية. ومن خلال القيام بذلك، قاموا بخزن جميع إنتاجهم لأنفسهم، ودمروا جميع المناطق الحاوية على عدد أقل من محطات توليد الطاقة وأهدروا حصتها من الكهرباء.

بحلول منتصف عام 2007، قامت خمس محافظات على الأقل في الجنوب الشيعي

(1) Ibid.

(2) Farrell, «U.S.Market Seen for Iraqi-Made Clothes.»

(3) ارتكزت هذه الدراسة على مفاهيم من كتاب Steven Hurst, «Power CutsWorsen as Iraqi Grid Nears Collapse,» Guardian, August 6, 2007; and James Glanz and Stephen Farrell, «Militias Seizing Control of Iraqi Electricity Grid,» New York Times, August 23, 2007. See also USDOD, Measuring Stability and Security in Iraq, December 14, 2007, 13, and .Allawi, The Occupation of Iraq, 257–59

والمحافظات الكردية الثلاث في الشمال بفصل محطات الكهرباء عن الشبكة. تفاقم النقص الناتج، بسبب التخريب وفشل خطوط النقل في العاصمة، تاركاً بغداد، التي لم يكن لديها سوى عدد قليل من محطاتها، مع ساعات كهرباء أقل بكثير من أي محافظة أخرى.

واشتكت الحكومة الوطنية بمرارة من هذا التمرد المحلي، لكنها في الوقت نفسه افتقرت إلى الوسائل لإيقاف هذا التمرد وتحسين الوضع. كان لدى المسؤولين الإقليميين سيطرة مادية على نظام التبديل، ويمكنهم مقاومة أي محاولة للإيقاع بهم، لأن قراراتهم المتعلقة بالادخار كانت مدفوعة أو مدعومة من قبل الميليشيات المحلية المسلحة والمتمردين الذين أثبتوا مراراً وتكراراً أنهم قادرون على مقاومة الجيش العراقي. وقال عزيز الشمري، المتحدث باسم وزارة الكهرباء، لصحيفة الغارديان (Guardian) ستيفن هيرست(Steven Hurst)، «إن العديد من المحافظات الجنوبية ـ مثل البصرة والديوانية والناصرية وبابل ـ قد فصلت محطات الكهرباء عن الشبكة الوطنية. وكانت المقاطعات الشمالية، بما في ذلك كردستان، تفعل الشيء نفسه.... ليس لدينا سيطرة مطلقة على بعض المناطق في الجنوب»[1].ثم أضاف الشمري تحذيرا شديد اللهجة: «إن الشبكة الوطنية تنهار ان لم تلتزم المحافظات بحصتها من الكهرباء.سيخسر الجميع ولن يكون هناك من رابح بحصته من الطاقة الكهربائية. »

كان هذا رد الشمري على مشكلة ملموسة: لقد عانى العراق من أربعة انقطاعات وطنية قصيرة خلال يومين في الأسبوع السابق. تم تأكيد التهديد بانهيار أكثر خطورة في 14 أغسطس 2007، عندما كان 60 % من الطاقة الكهربائية تضيع لثماني ساعات. بعد إجراء مقابلة مع وزير الكهرباء كريم وحيد، استنتج مراسلو نيويورك تايمز جيمس غلانز وستيفن فاريل إلى أن هذه الأحداث «تقوض بشدة الحكومة العراقية التي يكون دعمها الشعبي ضعيفًا بالفعل.»[2]

مع انسحاب الولايات المتحدة من مشروع إعادة الإعمار، سعت الحكومة العراقية إلى استعادة شرعيتها من خلال إيجاد طرق بديلة لإصلاح النظام وتوسيعه. في كانون الأول / ديسمبر 2007، أعلنت الحكومة (مدفوعاً بالزيادة الضخمة في أسعار النفط التي قدمت 3 مليارات دولار سنوياً من أجل صندوق إعادة الإعمار) عن عقود بلغ مجموعها مليار دولار مع الشركات الصينية والإيرانية لبناء قدرة توليد جديدة في بغداد ومحافظات واسط وكربلاء

(1) Hurst, «Power CutsWorsen as Iraqi Grid Nears Collapse.» See also Alexandra Zavis, «A Different Kind of Power Struggle in Iraq,» Los Angeles Times,March 24, 2008.

(2) Glanz and Farrell, «Militias Seizing Control of Iraqi Electricity Grid.»

والنجف رغم احتجاجات الولايات المتحدة. في حين أن هذه المشاريع وغيرها قد تكون قادرة على حل الأزمة في غضون ست سنوات أو نحو ذلك، إلاّ أن استخدام المتعاقدين الأجانب ترك أيضا إمكان زيادة الاعتماد الموهن للاقتصاد العراقي على التكنولوجيا التي لم يكن بوسعها الإدارة أو الحفاظ على الفاعلية.[1]

وقد برهنت الحكومة العراقية عن وجود مثل هذا الاحتمال المريع عندما تعاقدت مع شركات يابانية لتجديد وترقية محطة الطاقة الكهربائية في المثنى. على الرغم من أنه كان من المقرر انهاء المشروع خلال ثمانية عشر شهرًا في نوفمبر 2007، فقد تم إكمال 60 % من الأجهزة الأساسية بحلول ربيع عام 2008. مع انسحاب ياباني يلوح في الأفق على المصنع غير المكتمل، قال مسؤولون محليون للصحفيين اليابانيين إن العراقيين يفتقرون إلى «التدريب التقني اللازم لإكمال وتشغيل» محطة الطاقة.[2]

خطوة إلى الأمام، خطوتان إلى الوراء

بعد أن أعلن الرئيس بوش عن انتهاء «العمليات القتالية الرئيسة». في مايو 2003، وضعت الأمم المتحدة مجموعة أولية من التقديرات لإصلاح البنية التحتية في العراق.[3] أشار هذا الجرد الأولي إلى أن هناك حاجة إلى 12 مليار دولار لإعادة الشبكة الكهربائية العراقية إلى وضعها قبل الحرب والذي كان غير مرضياً أيضاً. خصصت الولايات المتحدة فقط حوالي الثلثين من الأموال المطلوبة، ثم خفضت إلى حد كبير المخصصات لتغطية التكاليف المتصاعدة للأمن والتأمين.[4]

(1) «Iran Commits to Iraq's Power Sector,»United Press International, January 3, 2008.

(2) Quoted in Ben Lando, «Japan-Iraq Relations: Investment and Presence,» Iraq Oil Report (blog), March 31, 2008, http://www.iraqoilreport.com/200831/03//basrabreak-in-violence-allows-oil-workers-to-leave-head-to-work %e2 %80 %a6/.

(3) UN & IMPDC, «Iraq Living Conditions Survey 2004.»

(4) كان التخصيص الأصلي 5.1 مليار دولار من صندوق إعادة البناء في الولايات المتحدة و3.8 مليار دولار من عائدات النفط المستردة من نظام صدام حسين. لم يتم تسجيل كل التسريب من المبلغ الأصلي. U.S. Cites Failures in Paying Iraq Tribes to Secure Power Grids,» Associated Press,» June 23, 2007; Brookings Institution, Iraq Index: Tracking Variables of Reconstruction & Security in Post-Saddam Iraq, (Washington D.C.: Brookings Institution, May 30, 2006), http://www.brookings.edu/fp/saban/iraq/index20060530.pdf, 35; Harriman, «Where Has All the Money Gone?»

تصاعدت التكاليف المقدرة بشكل كبير خلال عام 2004، حيث أصبح حجم المهمة أكثر وضوحاً، وأصبحت الكهرباء أهدافًا متكررة لكل من المقاومة والجيش الأمريكي، كل منهما يسعى إلى حرمان الآخر من السلطة المطلوبة. وكان الاحتلال سبباً في الجزء الأكبر من الدمار الحاصل في هذه المعارك جراء أو من أجل السيطرة على محطات الطاقة الكهربائية. وفي الوقت الذي قام به المتمردون بتخريب خطوط نقل الكهرباء وكانوا في بعض الأحيان قادرين على الهجوم على محطات التحويل، فإن الولايات المتحدة تستخدم القوة الجوية للهجوم على كبرى مرافق الكهرباء في المدن التي هيمنت المقاومة فيها، مما أدى إلى تدمير محطات الكهرباء في الفلوجة وتلعفر والرمادي ومحافظات أخرى.[1]

على الرغم من وجود تيار مستمر من الطاقة الكهربائية الجديدة على الشبكة، إلا أن القدرة الجديدة قد تمكنت من مواكبة التدمير المستمر وبالتالي فقد تراجعت بشكل كبير وراء الطلب المتزايد، والذي نتج عن مجموعة من الأجهزة الكهربائية الجديدة التي تنتمي إلى الطبقة الوسطى العراقية والوجود الهائل للاحتلال العسكري.[2]

لقد تدهورت قدرة الشبكة الحالية ليس فقط في مناطق النزاع، ولكن أيضاً في مناطق لم تتأثر بشكل كبير بالقتال. وحدثت حالة نموذجية في البصرة، وهي واحدة من أكثر المدن سلماً في العراق حتى بدأ العنف يتصاعد في أوائل عام 2006. في أواخر عام 2003، بدأت التوربينات القديمة في مصنع النجيبية ـ والتي حتى ذلك الحين لم تتأثر بالحرب ـ تتعرض للفشل.[3] ووفقاً لما قاله يعرب جاسم، مدير المصنع، كانت المشكلة عدم قدرة فريق العمل على الحصول على قطع الغيار، حيث تأخرت عملية الصيانة المجدولة في أكتوبر 2003 وأدت إلى حدوث عطل بعد ذلك بشهرين. إنّ بكتل، شركة المقاولات الأمريكية المسؤول عن تجهيز

(1) Sabah Ali «Behind the Steel Curtain: The Real Face of the Occupation,» Iraq Dispatches, December 19, 2005, http://www.truthout.org/docs_2005/ 121905Q.shtml.

(2) Nelson Hernandez, «New Iraqi Power Plant Feeds a Feeble Grid Rising Demand, Attacks on Infrastructure Limit Impact of U.S.-Funded Project.» Washington Post,May 1, 2006; James Glanz, «Rebuilding of Iraqi Pipeline as DisasterWaiting to Happen,» New York Times, April 25, 2006.

(3) This account is taken from Pratap Chatterjee, Iraq, Inc. (New York: Seven Stories Press: 2004), 61–62; and Herbert Docena «Iraq Reconstruction's Bottom-Line,» Asia Times, December 25, 2003.

وإعادة بناء المصنع، لم يستجب لطلبات جاسم: «لقد طلبنا من بكتل عدة مرات مساعدتنا، لكن الرد الوحيد كان تسليمًا خاطئًا لمكيفات الهواء.» [1]

في هذه الحالة كان عدم استجابة بكتل هو أن التوربينات في مصنع النجيبية قد بنيت في روسيا. كان الهدف الأساسي لشركة Bechtel هو تحديث المحطة، واستبدال التوربينات الروسية بتكنولوجيا خاصة بها. في غضون ذلك، أدى استثمار الأموال في صيانة الآلات في مصنع النجيبية إلى تقويض اقتراح بكتلللمشروع، والذي ما يزال ينتظر الموافقة.[2]

ولسوء الحظ، تضاعفت حوادث مماثلة عدة مرات في جميع أنحاء البلاد. بعد بدء الاحتلال، وجد مدراء المصنع صعوبة في الحصول حتى على أكثر لوازم الصيانة بدائية ومن المستحيل الحصول على قطع غيار للتوربينات وغيرها من المعدات المهمة، خاصة إذا كانت الأجزاء تأتي من دول لم تشارك في الاحتلال.[3] وكنتيجة، فكل شهر يمر كان يشهد فشل أكثر المعدات في الوقت الذي تمت به الموافقة على توقيع عقود طموحة لتعديل النباتات وراثياً.

كانت مشاريع إعادة الإعمار الكهربائية تتفشى فيها مختلف أنواع الفساد وعدم الكفاءة وهذا أيضاً ما ميز مشروع خط أنابيب نفط الفتحة.[4] في أوائل عام 2006، أعلن وزير الكهرباء العراقي محسن شلاش أن «بعض الأعمال التي نفذت كانت تساوي عُشر الأموال التي يتم إنفاقها». وقد قدر شلاش أنه على الرغم من شبه استنفاد مبلغ 8 مليار دولار، فإن هناك حاجة إلى 20 مليار دولار إضافية لإصلاح النظام وهذاما يقرب من ضعف التقدير الأصلي للأمم المتحدة[5].وفي الوقت نفسه، أعلنت إدارة بوش أنه لن يكون هناك أي استثمار أمريكي إضافي في إعادة الإعمار.[6]

وكان فشل الشركات الأمريكية سواء في إصلاح أو استبدال المرافق الكهربائية واضحاً مما

(1) Docena, «Iraq Reconstruction’s Bottom-Line.»
(2) Ibid.
(3) Ibid.; Chatterjee, Iraq, Inc., chapter 2, esp. 61–69.
(4) Ali, «Behind the Steel Curtain»; Harriman, «Where Has All the Money Gone»; USGAO, Rebuilding Iraq (February 8, 2006).
(5) Deborah Haynes, «Iraq Needs $20 Bln to End Chronic Electricity Crisis,»Middle East Online, January 18, 2006.
(6) Jonathan Finer, «Report Measures Shortfall in Iraq Goals: Shifting of Funds Blamed for Abandoned Projects,»Washington Post, January 27, 2006.

خلق انطباعاً بأن الاحتلال لا يمكنه إلزام أي مقاول بإنجاز ما يتوجب عليه من عمل. كان هذا، مع ذلك، جزء من الحقيقة. كانت هناك استثناءات عرضية لهذا السجل الكئيب الذي أوضح أن هذه الإخفاقات كانت مركزة في عوالم معينة، بينما تم الانتهاء من مشاريع أخرى في الوقت المحدد وبدون النظر إلى كفاءة المشاريع المنجزة التي أصابت معظم عمليات إعادة الإعمار. وكما علّق الصحفي المستقل براتاب تشاترجي (Pratap Chatterjee):

> لقد حصلت بعض مشاريع إصلاح البنية التحتية على ما هو أكثر من وعود جوفاء ـ فقد حصل حفر ميناء أم قصر ومطار بغداد على أولوية قصوى. تم تنفيذ هذه المشاريع بسرعة لأن الجيش كان بحاجة إلى جلب معدات للاحتلال. وفي غضون أسابيع في ربيع عام 2003، نشأت أبراج الهواتف المحمولة لتقديم الخدمة إلى المسؤولين الأمريكيين والمستشارين العراقيين المعينين. [1]

استخدام النفط في توربينات الغاز

إنّ العملية التي تدهورت بها البنية التحتية العراقية كانت أكثر وضوحاً في تركيب التوربينات الكهربائية التي تم تغذيتها.[2] مرة أخرى، نشأت المشكلة في الخطة الأمريكية الرئيسة للاقتصاد العراقي.

كان لدى العراق قدرة ضئيلة على نقل واستخدام الغاز الطبيعي. تم حرق معظم الغاز الموجود في حقول النفط العراقية ببساطة. ويعني غياب خطوط أنابيب الغاز أن أي نسبة صغيرة تم الحصول عليها يجب استخدامها بالقرب من مصدرها. وكان المخططون الأمريكيون يعتزمون معالجة هذا الوضع. وكان من المتوقع أن يصبح استخراج الغاز والشحن جزءًا من زيادة إنتاج الهيدروكربونات، مما يساعد على حل مشكلة نقص الطاقة في العالم مع توفير تدفق إيرادات لإعادة إعمار العراق.

عندما بدأت بكتل بالشروع بتنفيذ عقدها لإعادة تأهيل صناعة توليد الكهرباء في العراق،

---

(1) Chatterjee, Iraq, Inc., 68–69.

(2) استندت هذه الدراسة على مفاهيم من T. Christian Miller, «U.S. Missteps Leave Iraqis in the Dark,» Los Angeles Times, December 25, 2005. See also David Bacon, «NPR's Science Friday Used to Justify the Plunder of Iraq's Power Grid,» U.S. Labor Against the War, February 10, 2006, http://dbacon.igc.org/Art/ 2006sciencefriday.html.

اختارت تركيب ستة وعشرين توربيناً مدفوعاً بالغاز الطبيعي بدلا من النفط، على الرغم من أن الغاز الطبيعي كان متاحا فقط في عدد قليل من المرافق الجديدة. اعتمدت خطة بكتل على نية الاحتلال لتحفيز احتجاز الغاز الطبيعي أثناء تركيب نظام خط أنابيب من شأنه أن يوصل الغاز إلى كل من المدن العراقية والسوق العالمية. بالنظر إلى مشاركة شركة بكتل في تركيب التوربينات وخبراتها في الجوانب الأخرى لعملية الاستخراج والتسليم، فقد كانت الشركة في وضع جيد يمكنها المطالبة بحصة كبيرة من العمل المتوقع في هذا المجال أيضاً. كان من المنطقي بالنسبة لشركة بكتل أن تناسب عمل التوربينات هذه الخطة الطموحة، خاصة وأن التوربينات التي تعمل بالغاز كانت عالية الكفاءة.

إنّ توقعات الاحتلال الأمريكي وبكتل لم يتحقق. وإلى جانب الخطط الطموحة الأخرى لإنتاج الطاقة في العراق، ظل إنتاج الغاز المخطط له أملاً غامضاً للسنوات الأربع القادمة. ومع وصول التوربينات الست والعشرين إلى الخط، فقد واجهوا أزمة فورية: فسبعة منهم فقط والتي تقع بالقرب من الحقول النفطية ـ يمكن تزويدهم بالغاز الطبيعي.

لم يتطلب عقد شركة بكتل توفير الوقود للتوربينات، وبالتالي لم يكن مسؤولاً عن معالجة المشكلة، ولم يكن هناك أي تمويل أمريكي إضافي لإعادة توظيف بكتل للتعامل مع المشكلة الجديدة. لم تكن لدى الحكومة العراقية، التي كان من المتوقع أن تتحمل هذه المسؤولية، قدرة داخلية على حل الأزمة، لأن المهندسين الذين ما زالوا يعملون لدى المؤسسات الحكومية المتدهورة ليس لديهم خبرة في هذه المجالات. لذلك تدخل فيلق مهندسي الجيش الأمريكي ووفروا حلولاً بتزويد المياه: فقد أعيد تشكيل التوربينات عن طريق قبول نوع محدد من النفط المتوفر الجاهز، وهو «منتج ثانوي من المصافي العراقية البدائية». لسوء الحظ، أدى استخدام هذا الوقود البديل إلى خفض سعة التوليد بنسبة 50٪ وخلق مشاكل صيانة صعبة.[1] وكان الفنيون العراقيون غير كفوئين لإدارة هذه الأنظمة الغريبة، فقد انتقل الخبراء الأمريكيون الذين تعاملوا مع هذا التحدي الجديد إلى مشروع بكتل التالي. لم ينص العقد الأصلي على أي تدريب للفنيين العراقيين لإدارة المصنع في ظل ظروف مثالية، ناهيك عن هذه الظروف الأكثر تعقيدا.

بعد بضعة أشهر من بدء تشغيل التوربينات الغازية، أفاد مراسل صحيفة لوس أنجلوس

(1) Miller, «U.S.Missteps Leave Iraqis in the Dark.»

تايمز (Los Angeles Times) ت. كريستيان ميلر (T. Christian Miller) أن زيت الوقود «أحدث دمارًا في مولدات الغاز الطبيعي. إن توربين واحد تثبته الولايات المتحدة في مجمع بيجي للطاقة في شمال وسط العراق وبتكلفة 40 مليون دولار يحتاج بالفعل إلى الاستبدال.» وشيئاً فشيئاً، إما أن تكون المولدات قد خُفضت لتوليد جزء من قدرتها المأذون بها أو تم التخلي عنها تمامًا.

وتوضح هذه الحادثة التأثير المدمر لإدخال تكنولوجيات جديدة ليست مكملة أو لا تتفق مع الخبرات أو البنية التحتية الموجودة. وإلى جانب الكارثة الحالية، كانت مولدات التوربينات الغازية بحاجة إلى العراقيين لتطوير خبراتهم في تشغيل مثل هذه التوربينات، ثم إعادة تشكيل قطاع الطاقة الخاص بهم لتوصيل الغاز الطبيعي. وبالنظر إلى الاستحالة العملية، على الرغم من الخطط الطموحة الموضوعة لفريق عمل الطاقة لدى تشيني، من بين هذه التغييرات الشاملة، فإن الكارثة قصيرة الأجل ـ عدم الكفاءة التشغيلية، وزيادة الصيانة، وفشل المعدات ـ كانت نتيجة حتمية (ومتوقعة). قد لا تكون الكارثة طويلة الأجل ـ أي الخسارة المحتملة للنظام بأكمله ـ حتمية، لكنها كانت بالتأكيد متوقعة.

خاسرون وخاسرون أسوأ

عندما وافقت سلطات الاحتلال على خطط شركة بكتل للتوربينات التي تعمل بالغاز، توقع الطرفان أن يؤدي المشروع إلى زيادة كبيرة في توليد الطاقة في البلاد، وبالتالي وضع الأساس للإنتاج الصناعي الموسع وتحسين ظروف المعيشة. إن فشل هذا المشروع في تحقيق هذه النتائج المتوقعة كان بالتأكيد انتكاسة لمشروع إدارة بوش في العراق وللطموحات المالية لبكتل، حيث كانت ادارة بوش تأمل بالتأكيد في سلسلة من مشاريع المتابعة وعوائد الصيانة والإمداد على المدى الطويل التي من شأنها إضافة الكثير من الأرباح إلى مشاريعها. بهذا المعنى، فإن إخفاق التوربين الغازي كان كارثة يشترك فيها الشعب العراقي، الحكومة العراقية، بكتل، والاحتلال الأمريكي. وبذلك يكون الجميع خاسر.

لكن الخسائر كانت أكبر على الجانب العراقي أو الشعب العراقي. كانت العواقب الفاجعة للعراقيين واضحة للجميع خلال فصل الشتاء البارد غير المعتاد في 2007 ـ 2008، عندما

تركت أزمة النفط والطاقة المتداخلة ملايين العراقيين دون حرارة أو كهرباء.[1] حيث فشلت الشبكة الكهربائية بتزويد العراقيين بما يكفي من الطاقة بالإضافة إلى النقص في النفط اللازم لتزويد المولدات بالطاقة. اثنان من بين مصافي العراق الثلاثة ـ وهما مصدر كل من زيت التدفئة والجزء الأكبر من زيت الوقود للمحطات الكهربائية ـ تعانيان من نقص في الطاقة الكهربائية اللازمة لتشغيل الآلات. كما وصف أحد المسؤولين الأمريكيين لمراسل رويترز روس كولفين الحالة في العراق على أنه أشبه بـ«حلقة مفرغة»، وألقى كل من وزارة النفط والكهرباء اللوم على الآخر في الأزمة. [2] ولكن الأزمة المتداخلة تعكس كلا من هشاشة الأنظمة وخطورتها الحادة أو المفرطة أكثر من أي شيء اخر. وقد تم التأكيد على ذلك أكثر عندما أعلنت وزارة الكهرباء خلال الأزمة عن بدء خطة مدتها عشر سنوات لإضافة 1.5 ميغاواط إلى النظام الكهربائي؛ هذا المشروع، حتى لو تم إنجازه بنجاح، سيترك البلد بحاجة إلى 2.5 ميغاوات لسد عجز الكهرباء لعام 2008 فضلا عن عدم امكانيته لمواجهة الزيادات الحتمية خلال العقد القادم.[3]

كان تأثير الانقطاعات على عامة الناس من العراقيين رهيباً. جميع المحافظات شمال بغداد، أكثر من ثلث سكان البلاد، لم تكن لديهم طاقة كهربائية خلال شهر كانون الثاني، والعديد منها كان أقل من ساعتين في اليوم. وكان الكيروسين نادرا وارتفعت الأسعار من دولار واحد للتر الواحد. وبالتالي، يمكن أن يكفي متوسط الأجر الشهري (بالنسبة للعراقيين الذين لديهم وظائف) لتسديد حاجتهم للكيروسين لما لا يزيد عن اسبوع لتسخين الوقود والطهي. وصف جعفر ضياء علي، المقيم في بغداد، هذا التأثير على عائلته بعد زيادة عدد افرادها إلى عشرين شخصا بنزوح اثنين من اخوانه مع عائلتيهما إلى منزله: «لم يكن لدينا

(1) استندت هذه الدراسة على: Ross Colvin, «Power Cuts Plague Iraq, Hurt Oil Production,» Reuters, January 18, 2008; Abdulatif al-Mawsawi, «Production Halted at Two Major Iraqi Refineries,» Azzaman, January 18, 2008, http://www.azzaman.com/english/index.kurd.htm; Ben Lando, «Analysis: Iraqis Without Fuel,\17-01-asp?fname=news\2008 Power,» United Press International, January 22, 2008; Reuters, «Iraq Halts Oil Exports to Turkey Temporarily,» Guardian, January 28, 2008; Ben Lando, «Iraq Refineries Face .Perfect Storm,» United Press International, January 28, 2008

(2) Colvin, «Power Cuts Plague Iraq;» Glenn Zorpette, «Oil and Electricity MinistriesWon't Mix,» International Herald Tribune,March 10, 2008.

(3) Colvin, «Power Cuts Plague Iraq.»

كهرباء لمدة أسبوع حتى الآن واستغرق الأمر حوالي أربع ساعات لشراء الوقود لسيارتي». فقد انخفضت إمدادات الكيروسين بسرعة، وأدى ارتفاع الأسعار إلى جعل عمليات الشراء الجديدة مستحيلة [1]

وعلى الرغم من ذلك، كانت النتيجة مختلفة من قبل الجانب الأمريكي. فشلت بكتل في تحقيق ربط البنى التحتية على المدى البعيد بشبكة الكهرباء العراقية ولم يتم التعاقد معها لبناء نظام إمدادات الغاز الطبيعي. من ناحية أخرى، حقق المشروع ربحًا أكثر من كافٍ وبقيمة تزيد عن مليار دولار. ولأن بكتل لم تعتبر مسؤولة عن الكوارث اللاحقة، يمكننا أن نتوقع القيام بمزيد من الأعمال مع الحكومة الأمريكية في العراق أو في أي مكان آخر.

لقد عانت إدارة بوش من نكسة قاسية لطموحاتها في تطوير العراق لتصبح دولة مزدهرة في الشرق الأوسط، والتي ستكون موضع حسد، وبالتالي نموذج للبلدان الأخرى في المنطقة، والمشاكل المتعددة لنظام الوقود المرتجل تعني أن المشروع لن يعتبر أبدا ناجحاً. على الرغم من هذه النتائج السلبية، فإن إعادة بناء الطاقة الكهربائية ساهمت في انعاش اقتصاد العراق ودخوله في الاقتصاد الرأسمالي العالمي، وبالتالي دعم للأهداف طويلة الأجل للاحتلال.

ولقد تم تدمير شبكة الطاقة القديمة التي كانت تمثل الاقتصاد العراقي المعزول قبل الحرب. على الرغم من أن النظام الجديد كان مختلاً، إلا أنه متوافق مع الاقتصاد العالمي ويتوقف عليه. أي عمل أو تطوير إضافي للنظام ـ حتى من قبل الشركات الصينية والإيرانية التي ليس لها ولاء للتكنولوجيا الأمريكية ـ من المحتمل أن يكون مضطرًا للتوافق مع الإطار الذي وضعته. إن التهديد بإلحاق ضرر دائم بالتوربينات جراء سوء الاستخدام المستمر قد دفع الحكومة العراقية إلى بدء المفاوضات في أوائل عام 2008 مع شركة شل (**Shell**) للسيطرة على النفط وتسويق الغاز الطبيعي العراقي للاستهلاك الداخلي والخارجي.[2]

وكان هذا المنطق هو الذي يفسر تسامح سلطات الاحتلال لمواجهة الكوارث المتعددة والفساد الهائل الذي أصاب مشروع إعادة الإعمار. شهدت كل منطقة من مناطق البنية التحتية انخفاضا لم يكن ما تأمله الحكومة الأمريكية والمتعاقدون الخاصون بها، وأصبح بعضها كوارث

(1) Lando, «Analysis: Iraqis without Fuel, Power.»

(2) «Update 1: Shell Seeks Iraq Gas Deal, Decision Soon—Minister,» Reuters, January 31, 2008.

عامة. ومع ذلك، وعلى الرغم من هذه المشاكل، كان هنالك أمل لتغذية خط الأساس للشركة المتعاقدة، في الوقت الذي ساهم فيه مشروع إدارة بوش الكبير بتفكيك اقتصاد العراق الذي تتمحور حوله الدولة.

بالنسبة للعراقيين، ليس لديهم شعور بأمل. في أوائل عام 2008، عرضت اللجنة الدولية للصليب الأحمر هذا التقييم المرعب للطاقة الكهربائية:

> لقد تدهورت شبكة إمدادات الكهرباء بشكل أكبر خلال العام الماضي، باستثناء المحافظات الشمالية ومحافظتي بابل وذي قار.ونتيجة لذلك تم غلق العديد من محطات معالجة المياه تمامًا أو تركها تعمل بسعة منخفضة. إن أجزاء من بغداد التي تصل درجات الحرارة فيها إلى 50 درجة مئوية في الصيف، غالبا ما يكون لديها ساعة واحدة فقط من الكهرباء يوميا. وهذا الوضع مشابه في محافظة الأنبار. إن هذه الأزمة ناجمة عن سوء الصيانة، وعدم كفاية الإمدادات من الوقود المكرر، واستخدام الوقود الثقيل من النفط بدلا من الغاز الطبيعي في محطات توربينات الغاز، وأعمال التخريب، وأخيرا وليس آخرا، الفشل في إجراء الاصلاحات اللازمة لزيادة القدرة على توليد الطاقة. ونتيجة لذلك، فإن محطات معالجة المياه ومراكز الرعاية الصحية الأولية والمستشفيات يجب أن تعتمد على المولدات في وقتها، ولكن حتى هذه الآلية الاحتياطية تفشل بانتظام بسبب الاستخدام المفرط والنقص الحاد في الوقود المكرر.[1]

أم علي، وهي ربة منزل في بغداد، وجدت طريقة ساخرة وحيوية لوصف الوضع «الكهرباء في أوقات رئيس الوزراء نوري المالكي تأتي ساعة واحدة كل ثلاثة أيام. في عهد صدام حسين توقف التيار الكهربائي لمدة ساعتين خلال النهار وساعتين ليلاً وكان هناك يوم راحة واحد حيث لا تتوقف الكهرباء على الإطلاق. أنا أكره وأخشى صدام وعصره، لكني أشعر بالأسف لأن أيامه قد ولت الآن.»[2]

(1) «Iraq: No Let-Up in the Humanitarian Crisis,» International Committee of the Red Cross, March 17, 2008, http://www.reliefweb.int/rw/RWFiles2008.nsf/FilesByRWDocUnidFilename/YSAR-7CQN6P-full_report.pdf/$File/full_report.pdf.

(2) Basil Adas, «Ex-Dictator's Rule 'Was Better than Al-Maliki's',»Gulf News, December 30, 2007, http://archive.gulfnews.com/articles/0710178316/30/12/.html

الفصل الثاني عشر

السقوط اللولبي

في بعض الأحيان يجب علينا إعادة استخدام وسيلة حقن الإبر.
ليس لدينا خيار.

ـ دكتور. قاسم النويسري

آلية المد والجزر من أجل مياه نظيفة

لقد تضرر نظام الصرف الصحي العراقي، وتآكل بشكل كبير خلال فترة العقوبات من 1991 إلى 2003، جراء الاحتلال الأمريكي.[1] على الرغم من أن الولايات المتحدة لم تستهدف إمدادات المياه خلال القتال الأولي، إلاّ أن تواجد القنابل الثقيلة المستخدمة في الطرق والمباني بكثرة هدمت قنوات التخلص من النفايات تحت الأرض، وأطلقت مياه الصرف الصحي في الشوارع، والمياه الجوفية، والأنهار الرئيسة في البلاد.[2] وغمرت الطرق العامة للعديد من المدن بالقمامة. [3]

---

(1) Dahr Jamail, Beyond the Green Zone: Dispatches From an Unembedded Journalist in Occupied Iraq (Chicago: Haymarket Books, 2007), 197.

ويمكن الاطلاع على معلومات جيدة عن خلفية ما قبل الحرب وجهود إعادة البناء الأولية في المياه والصرف الصحي في مكتب المساءلة العامة في الولايات المتحدة (USGAO), «Rebuilding Iraq: Water and Sanitation Efforts Need Improved Measures for Assessing Impact and Sustained Resourced for Maintaining Facilities» (GAO-05-872), U.S. Government Accountability Office (September 7, 2005), http://www.gao.gov/new.items/d05872.pdf.

(2) According to the U.S.Government Accountability Office, «Operation Iraqi Freedom largely spared water and wastewater treatment plants; however, water networks were seriously damaged.» (USGAO, «Rebuilding Iraq,» (September 7, 2005), 7n4.)

(3) Dahr Jamail, «Iraq: The Devastation,» TomDispatch, January 7, 2005, http://www.tomdispatch.com/index.mhtml?pid=2109.

أدى انقطاع التيار الكهربائي الذي أصبح مستوطناً في عراق ما بعد الحرب إلى تفاقم مشكلة الصرف الصحي، حيث أن محطات معالجة المياه لم تستطع العمل بما يكفي من الاتساق لتنقية المياه الملوثة للاستخدام المنزلي. إنّ نسبة متزايدة من العائلات العراقية لم تكن قادرة على الحصول على مياه شرب صحية.

في البداية، بدا أن الاحتلال يدرك مدى إلحاح المشكلة، وقد تضمن عقد إعادة الإمداد بالمياه، الذي تضمن تكلفة محدودة، إضافة إلى 680 مليون دولار، والذي تم منحه لشركة بكتل في ربيع عام 2003) وفيه فقرة تدعو إلى إصلاح إمدادات المياه في غضون عام: «في الأشهر الستة الأولى سيقوم المقاول بإصلاح أو إعادة تأهيل المعالجة الحيوية للمياه، أنظمة الضخ والتوزيع في 15 منطقة حضرية. وفي غضون 12 شهرًا، سيتم إعادة إمدادات مياه الشرب إلى جميع المراكز الحضرية».[1]

وحتى بعد أن فشلت في تحقيق أي جزء مهم من هذا العقد الأول، تم اختيار شركة بكتل كمقاول رئيس للجزء الأكبر من 4.6 مليار دولار في مشاريع المياه والصرف الصحي الممولة من قبل الاحتلال الأمريكي.[2] وكما هو الحال مع الشبكة الكهربائية، فقد تضاءل التوزيع بسبب عدم الكفاءة والفساد، وكان نظام الصرف الصحي أسوأ حالاً عندما انتهى العقد مع بكتل.

وبحلول أواخر عام 2005، انخفض عدد الأشخاص الذين يخدمون في شبكات الصرف الصحي إلى أكثر من 4.5 مليون، مقارنة بمستويات ما قبل الحرب التي بلغت 6.2 مليون. وغالبًا ما تتدفق المياه القذرة في شوارع المدينة، وتلوث الجو وتهدد الأحياء المجاورة بالمرض. وبمجرد تدفقها إلى الشوارع، تسبب القمامة في تلويث الأنهار وإمدادات المياه الجوفية، مما يؤدي إلى تناقص في عدد أنظمة تنقية المياه وخلق تهديد للصحة العامة على طول نهري دجلة والفرات، حتى في المناطق الواقعة أسفل النهر حيث لم يكن هناك سوى القليل من القتال المستمر[3]. أدى هذا التلوث المتنامي إلى توسيع نطاق الحاجة

(1) Quoted in Dahr Jamail, Bechtel's Dry Run: Iraqis SufferWater Crisis, a special report of Public Citizen's Water for All Campaign (Washington, D.C.: Public Citizen, April, 2004), http://www.citizen.org/documents/bechteliniraq.pdf.

(2) USGAO, «Rebuilding Iraq» (September 7, 2005).

(3) Pratap Chatterjee, Iraq, Inc (New York: Seven Stories, 2004), 80–84; Stephen Farrell

إلى محطات معالجة المياه على طول هذه الأنهار، حيث اعتمدت العديد من المدن والبلدات الواقعة على مجرى النهر، قبل الحرب، على مياه الأنهار غير المعالجة من أجل الشرب والطهي.

لكن لم يتم تلبية هذه الحاجة. وقد وعدت سلطة التحالف المؤقتة بزيادة حجم معالجة المياه ثلاثة أضعاف من ثلاثة إلى عشرة ملايين متر مكعب في اليوم؛ وبدلاً من ذلك، انخفضت الطاقة بمقدار الثلثين تقريبًا إلى 1.1 مليون متر مكعب.[1] وفي استطلاع أجرته في أغسطس 2005، سئل العراقيون عن عدد المرات التي كان لديهم فيها «مياه آمنة ونظيفة»، 71 % منهم أجابوا بـ «أبدًا». [2]وأصبح تفشي الأمراض المنقولة بالقنابل شائعا.[3]

مما زاد الطين بلة، بحلول أيلول / سبتمبر 2005، أعيد توزيع ما يقرب من نصف (44 %) المخصص الأصلي البالغ 4.6 بليون دولار لنظام المياه، إلى ما اعتبره مسؤولو الاحتلال مشاريع أكثر إلحاحا.[4] قدم ستيوارت بوين (Stuart Bowen)، المفتش العام والخاص بمشاريع اعادة إعمار العراق، تقريراً حول هذا التحول امام الكونجرس أوائل عام 2005: بأنّه «تم تقليص الخطط الأولية لإعادة تأهيل أجزاء كبيرة من نظام المياه والصرف الصحي في البلاد من خلال صندوق إنفاق الموارد المالية....وتم إعادة تخصيص أموال

«Fear of Fanatics Overshadows Problems of Everyday Life,» Times (London), December 22, 2005; Michael Schwartz, «Forgotten Iraq: The War in Maysan Province on What We Don't See in Iraq,» TomDispatch, November 2, 2005, http://www.tomdispatch.com/index.mhtml?pid=32961.

(1) Brookings Institution, Iraq Index: Tracking Variables of Reconstruction & Security in Post-Saddam Iraq, May 18, 2006 (Washington D.C.: Brookings Institution, 2006), http://www.brookings.edu/fp/saban/iraq/index20060530.pdf, 41.

(2) Ibid.

(3) للمناقشات حول العواقب الصحية لانهيار أنظمة معالجة مياه الصرف الصحي العراقي، seeJamail, «Iraq: The Devastation»; Dahr Jamail, «Iraqi Hospitals Ailing Under Occupation,» World Tribunal on Iraq, June 23, 2005, http://www.uruknet.info/?p=m12845&l=i&size=1&hd=0; Joel Kovel, «Ecological Implications of the War,» World Tribunal on Iraq (June 24, 2005), http://www.worldtribunal.org/main/popup/kovel_eco.doc; Antonia Juhasz, «The Economic Colonization of Iraq,» World Tribunal .on Iraq, May 8, 2004, http://www.ifg.org/analysis/globalization/IraqTestimony.html

(4) USGAO, «Rebuilding Iraq,» 7.

قطاع المياه والصرف الصحي للأمن، والحكومة, وتخفيف الديون والجهود المبذولة لتعزيز فرص التوظيف في العراق.»[1]

وفي 11 يونيو / حزيران 2005، بعد مرور عام كامل على التعاقد مع شركة بكتل لجلب مياه الشرب إلى جميع مدن البلاد، نقلت صحيفة لوس أنجليس تايمز عن أحد المديرين التنفيذيين في شركة بكتل قوله إنه لم يكن هناك أي مشروع من بين المشاريع الأربعين قد تم إنجازها حتى الآن.[2] وبعد ذلك ببضعة أشهر، اعترف قائد الجيش الأمريكي في العراق، الملازم الجنرال بيتر كياريلي (Peter Chiarelli)، بأن «حوالي ربع السكان فقط» لديها «مياه صالحة للشرب». وأعلن مسؤولو الإدارة أن هناك حاجة ضرورية وملحة لضخ الأموال للحد من هذا السقوط اللولبي.[3] وقدرت شركة بكتل أن التكلفة الحقيقية لإعادة إعمار المياه ستكون 16 مليار دولار، وأكثر من ثلاثة أضعاف التقدير الأصلي، وأكثر من خمسة أضعاف النفقات الفعلية. ومع ذلك، أعلنت سلطات الاحتلال الأمريكية في أوائل عام 2006 أنه لن يتم إكمال أكثر من 40 في المائة من برنامج تنقية المياه وأنه لن يتم البدء في مشاريع أخرى.[4]

فشل نظام المياه في الحلة.

تدهورت شبكات الصرف الصحي والمياه بشكل حاد مع احتلال الولايات المتحدة، حتى في المدن التي لم يكن هناك فيها أي تمرد مستمر أو (لم يكن هناك أي حاجة إلى النفقات «الأمنية» المتقنة، ذكرت سلطات الاحتلال أنها تستنزف الميزانيات.)كانت مدينة الحلة، وهي مدينة شيعية في جنوب بغداد، مسرحا لمعركة كبيرة خلال الغزو الأولي ولكنها كانت هادئة نسبيا. نجا مصنع

(1) Stuart W. Bowen, Jr., Report to Congress of the Special Inspector General for Iraq Reconstruction (Washington D.C.: U.S. Congress, 2005), http://www.sigir.mil/ reports/ QuarterlyReports/pdf/Jan05/SIGIR %20Jan05 %20- %20Report %20to % 20Congress. pdf, quoted in Harriman «Where Has All the Money Gone?»

(2) T. Christian Miller, «Millions Said Going to Waste in Iraq Utilities,» Los Angeles Times, April 11, 2005.

(3) Ali A. Allawi, The Occupation of Iraq: Winning the War, Losing the Peace (New Haven, CT: Yale University Press, 2007), 260.

(4) James Rainey, «Aiming for aMore Subtle Fighting Force,» Los Angeles Times,May 9, 2006. See also Brookings, Iraq Index,May 18, 2006, 50; and Kovel, «Ecological Implications of theWar.»

المياه القديم من القتال، ولكن كانت هناك حاجة إلى الصيانة لاستبدال الأنابيب والمضخات القديمة قبل نهاية عام 2003 لمنع انقطاع التيار الكهربائي والانهيارات الخطيرة.[1] وحتى في ظل التقشف الشديد لنظام صدام حسين، كانت هذه الأنواع من قطع الغيار متوفرة على الرغم من تعثر النظام، مما وفر إمدادات مياه كافية دون انقطاع قبل وأثناء الحرب.

لكن الاحتلال غيّر كل ذلك. إن إغلاق المؤسسات الحكومية وتفكيك جهاز الدولة البعثية جعل العملية البسيطة المتمثلة في توفير قطع الغيار شاقة إدارياً. وفي الوقت نفسه، لم يكن لدى بكتل، وهي المقاول الرئيس في قطاع المياه، اهتمامٌ كبيرٌ بإنفاق مواردها على صيانة أو إصلاح المرافق التي كانت تأمل في استبدالها بمرافق جديدة.

ونتيجة لذلك، لم يتم شحن أي من الإمدادات اللازمة إلى مصنع الحلة، ولم يتمكن الفنيون المحليون من الحفاظ على آلية معالجة المياه الهشة. وقد تفاقمت هذه المشاكل بشكل ملموس بسبب البنية التحتية الكهربائية الفاشلة، وأغلقت أجزاء من نظام مصنع الحلة بينما انتظر الموظفون الفنيون وصول الأجزاء. وكانت المرافق المغلقة هدفًا سهلاً بالنسبة إلى اللصوص، الذين تسببوا في إلحاق أضرار دائمة بالآلات التي لا تزال موجودة. وبحلول ربيع عام 2004، بعد عام واحد فقط من الغزو، ربما تجاوز مصنع الحلة نقطة اللاعودة. وقال المهندس سلمان حسن كادل، كبير مهندسي المحطة، لـبراتاب تشاترجي (Pratap Chatterjee)، إن مدينة الحلة لا تملك سوى 50 في المائة من المياه التي تحتاجها، وأن القرى الواقعة خارج المدينة تواجه أزمة صحية كبيرة: «لم تكن القرى المحيطة بها مياه، ولم يتم تزويدهم بالأنابيب التي يحتاجونها لإنجاز العمل. أفاد كادل أن مصنعه لم يكن لديه عقد مع شركة بكتل، أو أي من مقاوليها الفرعيين، بصرف النظرعن الشكاوى من حدوث تفشي هائل لأمراض الكوليرا والإسهال والغثيان وحصى الكلى في منطقته.»[2] عرض الصحفي المستقل ظاهر جميل هذه الصورة القاتمة للوضع في إحدى القرى خارج المدينة:

> لم تكن هناك مياه جارية للتحدث عنها وكنا محرومين من الكهرباء من ساعتين إلى أربع ساعات في اليوم، وقد حاولوا من خلالها تشغيل مضخاتهم الضعيفة واستخلاص المياه الملوثة من مجرى ملوث لتستخدمه العائلات.

(1) Chatterjee, Iraq, Inc., 81. This account is based on Chatterjee, Bechtel's Dry Run, and on Jamail, Beyond the Green Zone, 91–94.

(2) Chatterjee, Iraq, Inc., 81–82.

> تحسّر رجل عجوز يدعى حسين حمامة نجم: «نحن جميعًا مصابون بمشاكل في المعدة وحصوات في الكلى. محاصيلنا تموت.»[1]

وكما هو الحال مع الطاقة الكهربائية، ركزت بكتل على تركيب أنظمة جديدة تمامًا. ولأنها غير متوافقة مع النظام الحالي، فإن البناء الجديد أصبح غير عملي. وكان الأكثر تدميرا لعدم التوافق هذا هو التأثير السلبي على الخبرة العراقية، حيث أن الفنيين والمهندسين المحليين كانوا غير ملمين بالمعدات وبالرغم من الشكاوى العراقية القوية، رفضت بكتل ومقاولوها الفرعيون تكييف النظام الجديد للاستفادة من رأس المال البشري العراقي، كما فشلت في تدريب العراقيين على استخدام المعدات الجديدة. لكن عندما عجزت الوحدات عن العمل، ألقى اللوم على قلة خبرة العراق، وقال لمراسل صحيفة لوس أنجلوس تايمز ت. كريستيان ميلر إن الأداء غير المرضي للمرافق الجديدة نتج عن فشل الفنيين العراقيين في «الحفاظ عليها وتشغيلهم بشكل صحيح.»[2] سلط مكتب محاسبة الحكومة الأمريكية الضوء على هذه المشكلة في تقييمه الصادر في شباط / فبراير 2006 للعمل المتعلق بنظام المياه والصرف الصحي:

> وفي حزيران / يونيو 2005، كان ما يقرب من 52 مليون دولار من مجموع 200 مليون دولار من مشاريع المياه والصرف الصحي المنجزة واسعة النطاق لا تعمل أو انها تعمل بقدرة أقل بسبب نهب المعدات الرئيسة ونقص الطاقة الموثوقة والموظفين العراقيين المدربين والمواد الكيميائية والإمدادات اللازمة. على سبيل المثال، تم إغلاق محطة مياه الصرف الصحي التي تم إصلاحها جزئيًا بسبب نهب المعدات الكهربائية الرئيسة لإصلاح محطات المياه في إحدى المحافظات الجنوبية التي تفتقر إلى الكهرباء الكافية والمواد الكيميائية اللازمة لمعالجة المياه. وبالإضافة إلى ذلك، كان هناك مشروعان يفتقران إلى مصدر طاقة يمكن الاعتماد عليه، ويفتقر أحدهما إلى ما يكفي من الموظفين للعمل بشكل سليم، ويفتقر الاخر إلى ما يكفي من الموظفين وإمدادات الطاقة.

في قطاع المياه والصرف الصحي، حددت الوكالات الأمريكية قيوداً على قدرة العراق على صيانة وتشغيل المرافق التي أعيد بناؤها، بما في ذلك مشكلات التوظيف، والقدرة

(1) Jamail, Beyond the Green Zone, 93.

(2) Miller, «Millions Said Going toWaste in Iraq Utilities.»

غير الموثوقة لتشغيل محطات المعالجة، وعدم كفاية قطع الغيار، وضعف إجراءات التشغيل والصيانة. [انظر الملاحظة 15.] صرحت السفارة الأمريكية في بغداد بأنها كانت تنتقل من النموذج السابق للبناء وتحويل المشاريع إلى إدارة عراقية نحو نظام «بناء ـ تدريب ـ تدوير» لحماية الاستثمار الأمريكي. ومع ذلك، فإن هذه الجهود بدأت توّاً وليس من الواضح ما إذا كان العراقيون قادرين على الحفاظ وتشغيل المشاريع المنجزة. ان أكثر من مليار دولار خصصت لمشاريع إضافية واسعة النطاق للمياه والصرف الصحي من المتوقع أن تنتهي خلال عام 2008.[1]

بالإضافة إلى الأثر المدمر نتيجة أدخال أحدث ما توصلت إليه التكنولوجيا إلى البنية التحتية العراقية القائمة، ونحن نرى في هذا التقييم عنصرا آخر في دوامة البنية التحتية العراقية: النهب المتواصل من قبل العصابات الإجرامية التي باعت الآلات المسروقة وقطع الغيار في السوق السوداء. وذكر تقرير مكتب المحاسبة الحكومى المذكور أعلاه محطة محددة لمياه الصرف الصحي تسبب فيها نشاط العصابات الإجرامية في هذه المنطقة «السلمية» بنفس النوع من التدمير التي ولّدته الحرب في مناطق أخرى.

لا يمكن للنهب المنظم أن يعمل إلا في الفراغ الناشئ عن ديناميكية أوسع نطاقاً. لقد حدث نهب في نظام معالجة مياه الحلة، على سبيل المثال، في مرافق متخلفة ومهجورة، وكان هذا العطل نتيجة لعدم التطابق بين البنية التحتية العراقية القائمة والبناء الجديد الذي ترعاه الولايات المتحدة.[2]

كان فشل شبكة المياه العراقية انتكاسة لشركة بكتل والمقاولين الآخرين الذين وظفتهم

(1) United States General Accountability Office (USGAO), Rebuilding Iraq: Stabilization, Reconstruction, and Financing Challenges (Washington, DC: U.S. Government Accountability Office, February 8, 2006), http://www.gao.gov/ htext/d06428t.html. The internal footnote is to another GAO report: United States General Accountability Office (USGAO), Rebuilding Iraq: Enhancing Security,Measuring Program Results, andMaintaining Infrastructure Are Necessary to Make Significant and Sustainable Progress (GAO-06179-T) (Washington, DC: U.S. Government Accountability Office, October 18, 2005), http://www.gao.gov/ htext/d06179t.html. See also John Ward Anderson and Bassam Sebti, «Billion- Dollar Start Falls Short in Iraq,» Washington Post, April 16, 2006.

(2) See also Anderson and Sebti, «Billion-Dollar Start Falls Short in Iraq.»

الولايات المتحدة للقيام بأعمال إعادة البناء. وكانت الخسارة الأكبر للشركة هي الجيل الثاني من الأعمال التي تمكّنت من الحصول عليها إذا تم تحقيق الرؤية الشاملة الطموحة للشركة. ربما حصلت بكتل على عقود طويلة الأجل لتوريد المواد الكيميائية المستوردة التي يتطلبها نظام معالجة مياه الصرف الصحي الذي تم تركيبه حديثًا، وكان من الممكن أن تكون في وضع ممتاز لتقديم عطاءات للحصول على عقود لبناء المرافق الكهربائية الجديدة اللازمة لخدمة شبكات الصرف الصحي. غير أن التمويل الأولي غير الكافي، والتخلي عن إعادة الإعمار من قبل الاحتلال الأمريكي، والتكاليف الهائلة وتوفير المتطلبات الفائقة لرؤيا إدارة بوش، جعلت هذه المشاريع الثانوية غير عملية.

ونتيجة لذلك، ساهمت مرافق معالجة مياه الصرف المعطلة أو غير القابلة للتشغيل في ديناميكية الهبوط من خلال الإمدادات غير الكافية أو الدعم الفني غير المؤهل أو النهب. إلاّ أن هذه النتيجة المخيبة للآمال لم تكن كارثة بالنسبة للمتعاقدين الأمريكيين، الذين قاموا بجمع المبلغ الكامل (بما في ذلك أرباح «التكلفة الإضافية») لعملهم المبدئي. وفي حديثه لصحيفة واشنطن بوست عن إعادة الإعمار ككل، لخص أحد كبار مستشاري بريمر التأثير الشامل لهذه المشاريع: «كان من المفترض أن يكون هذا جهدنا الكبير لمساعدتهم (ـ 18 مليار دولار من دولارات ضرائبنا لإصلاح بلدهم.)... لكن الحقيقة المحزنة هي أن هذا البرنامج لن يكون له تأثير كبير بالنسبة للعراقيين. وستكون الشركات الأمريكية هي المستفيدة الكبرى».[1]

الحياة بدون مياه صالحة للشرب

في أواخر 2007، تدهورت شبكة المياه في العراق بشكل كامل. وعلى الرغم من أن مسؤولين أمريكيين أبلغوا عن الانتهاء من تنفيذ 1500 محطة لمعالجة المياه والصرف الصحي، انخفضت النسبة المئوية للعراقيين الذين لديهم مياه صالحة للشرب من 50 في المئة إلى 30 في المئة خلال فترة الاحتلال. إلاّ أن 80 في المئة من السكان يفتقرون تماماً إلى الصرف الصحي الكافي. لم يكن مشروع معالجة المياه في حي مدينة الصدر الفقير الذي لم يسبق له مثيل، والذي كان من المقرر أصلا أن ينتهي عام 2004، قد انتهى وتم التخلي عنه

(1) Rajiv Chandrasekaran, «Mistakes Loom Large as Handover Nears,» Washington Post, June 20, 2004.

في نهاية عام 2007، مما ترك مياه الصرف الصحي المملوءة بالفضلات في مواقع مختلفة.[(1)] وكانت المياه في نهري دجلة والفرات ملوثة إلى حد كبير وغير صالحة للشرب، وفي كثير من الأماكن، ملوثة جدا للاستخدام في الزراعة وكان المسؤولون الأميركيون، الذين تعاقدوا أصلاً مع بكتل لإيصال المياه الصالحة للشرب إلى جميع العراقيين بحلول منتصف عام 2004، يقدمون هدفًا أكثر تواضعاً بكثير بنسبة 55 بالمائة قبل أن يتم استنفاد التمويل النهائي.[(2)] ومع ذلك، وبوجود150 مشروع قيد التنفيذ، كان واضحاً أنّ هذا الهدف بعيد المنال، حيث تبدو آفاق تحسين الأوضاع قاتمة.[(3)]

وقد تجلت المشكلة في مشروع المياه في الناصرية، وهي مدينة في جنوب العراق كانت موقعًا لمعركة أثناء الاحتلال، وكانت هادئة بعد ذلك. انتظرت المدينة أكثر من أربع سنوات (حتى 12 سبتمبر 2007) لكي يبدأ نظام تنقية المياه الخاص بها بضخ مياه نظيفة، ليكتشفوا بعد ذلك أنه يعمل بمعدل 6 بالمائة من السعة. ووفقًا لوزارة الدفاع الأمريكية، كان الناتج المنخفض نتيجة «عدم وجود قوة [كهربائية] دائمة وعدد غير كافٍ من المشغلين [العراقيين] المدربين» ومع عدم وجود إمكان فورية لزيادة الطاقة الكهربائية، كانت آفاق تحسين الأداء في المستقبل القريب قاتمة. علاوة على ذلك، وبالرغم من عدم التوافق بين التدريب العراقي والمهارات اللازمة لتشغيل المعدات الجديدة، فقد سحبت الولايات المتحدة فنييها بعد شهرين فقط، مما زاد من احتمال أن تنخفض المرافق دون أن تصل إلى إنتاجها المقدر. عندما سئل عن هذا النمط من سحب الفنيين الأمريكيين من مثل هذه

(1) Amit R. Paley and Karen DeYoung, «Iraqis' Quality of Life Marked By Slow Gains,Many Setbacks,»Washington Post, November 30, 2007.

(2) United States Department of Defense (USDOD), «Measuring Stability and Security in Iraq,» (Report to Congress in accordance with the Department of Defense Appropriations Act 2007 [Section 9010, Public Law 109289-]), December 14, 2007, 13, http://www.defenselink.mil/pubs/pdfs/FINAL-SecDef %20Signed- 20071214.pdf.

(3) U.S. claims cited in Bobby Caina Calvan, «Most Iraqis Still Don't Have Access to Clean Water,» McClatchy Newspapers, November 19, 2007, http://www.contra costatimes.com/nationandworld/ci_7504787?nclick_check=1. UN report cited in Oxfam International and NGO Coordination Committee in Iraq, Rising to the Humanitarian Challenge in Iraq (Briefing Paper 105), July 30, 2007, 11, http:// www.oxfam.org/en/policy/briefingpapers/bp105_humanitarian_challenge_in_ira q_0707.

المشاريع، قال بيل تيلور (Bill Taylor)، المسؤول بالسفارة الأمريكية المسؤولة عن إعادة الإعمار، لصحيفة لوس أنجليس تايمز تي كريستيان ميلر،[1] «هذا بلدهم. وهذه هي محطة معالجة المياه الخاصة بهم. انهم بحاجة لتحمل المسؤولية.ونحن لن نكون مسؤولين عن ذلك.إذا قاموا بتشغيله في الأرض، فسوف نشعر بخيبة أمل. لكن هذا بلدهم».[2]

إن قرية السعدية في جنوب العراق، البعيدة عن مركز التمرد، تمثل ما يواجهه العديد من العراقيين من ظروف أليمة وبشكل يومي. وبحلول نوفمبر / تشرين الثاني 2007، كانت مياه الصنبور غير صالحة للشرب منذ سنوات لأن مياه المجاري غير المعالجة من مدن المنبع قد تسببت في تلوث نهر الفرات. ووفقًا لمراسل ماكلاتشي نيوز (McClatchy News) بوبي كاينا كالفن (Bobby Caina Calvan)، فإن الماء «يبدو نظيفًا بما فيه الكفاية، ولكن تكسوه طبقة خفيفة من محلول ملحي، تفوح منه روائح في بعض الأحيان». ومع عدم وجود محطة لمعالجة المياه، اعتمد القرويون على المياه المعبأة في زجاجات، والتي يتم شحنها على أساس غير منتظم. ولكن للأسف حتى هذه المياه كانت مشبوهة. كما أفادت كايريا فاي (Kayria Fay) لكالفن (Calvan)، أن أحداً من السكان المحليين «يقول [ان المياه المعبأة في زجاجات] مياه نظيفة، ولكن في بعض الأحيان تكون المياه خضراء.وفي بعض الأحيان، يطفو الصدأ على سطحها.» ومع ذلك، استخدمها القرويون للطهي والشرب و«للغسيل إذ أصبحت (الحكة) التي سببتها المياه الجوفية غير محتملة».[3]

كان سكان السعدية، مثلهم مثل العراقيين في جميع أنحاء البلاد، يخشون من أن تتعرض مجتمعاتهم للكوليرا. وفي صيف عام 2007، انتشر المرض الذي ينقل عن طريق المياه غير النقية، من المقاطعات الكردية الشمالية إلى الجنوب، حيث تأكد وجود أكثر من ثلاثة آلاف إصابة والشك في وجود ثلاثين ألف إصابة في تسع من محافظات العراق الثمانية والعشرين.[4]

(1) USDOD, «Measuring Stability and Security in Iraq,» December 14, 2007, 13.

(2) Miller, «Millions Said Going toWaste in Iraq Utilities.»

(3) Calvan, «Most Iraqis Still Don't Have access to CleanWater.»

(4) Associated Press, «Cholera Outbreak Highlights Iraq's Plight,»October 5, 2007;World Health Organization, «Daily Situation Report on Cholera Outbreak in Northern Iraq,»WHO, September 19, 2007, http://www.reliefweb.int/rw/RWFiles2007. nsf/Files ByRWDocUnidFilename/LSGZ-778GJS-Full_Report.pdf/$File/ Full_Report.pdf; Ben Lando, «Oil-Rich Iraqis Face Cholera Still,»United Press International, December 21,

وكان وجود الكوليرا يشكل خطورة على نظام المياه العراقي، لكن سمات محددة للوباء أكدت عمق الأزمة بعد أربع سنوات من الاحتلال الأمريكي.

أولاً، بدأ تفشي المرض في الأقاليم الكردية، وهي المنطقة التي لم تكن معزولة عن العنف والاحتلال فحسب، بل أيضاً محمية جزئياً من الكساد الاقتصادي الناجم عن الاحتلال. وبسبب هذا العزل، كان نظام المياه في كردستان أقل تدهوراً من أي مكان آخر، وكان مواطنوه أكثر صحة ومقاومة للإصابة. علاوة على ذلك، ولأن كردستان تقع في منطقة جبلية بعيداً عن أكثر المناطق تدميرا في البلد، فإنها لم تكن عرضة للتلوث الذي تنقله الانهار. وحقيقة أن تفشي المرض في أقل المناطق تدميراً يبيّن أن النظام بكامله، وليس جزء منه، كان متدهوراً إلى حد كبير.[1]

ثانياً، ان الوباء لم يوقفه التدخل البشري. وكان نظام المياه العراقي متدهوراً إلى الحد الذي لم يتمكن الاحتلال الأمريكي ولا الحكومة العراقية، من إعلان حالة الطوارئ وتوفير ما يكفي من مياه الشرب أو ما يكفي من التدخل الطبي الكافي في المناطق المتضررة للسيطرة عليه. ولكن، وبدلاً من ذلك، وبسبب الطقس البارد الذي أدى إلى قتل جرثومة الكوليرا، توقف أخيراً انتشار المرض.

ثالثًا، كان شبه مؤكد تفشي المرض مرة أخرى بوجود مياه ملوثة وطقسٍ أكثر دفئاً. وحذر وزير الصحة العراقي عبد يونس من «ازدياد تفشي المرض» في السنوات القادمة: «ما تزال المشكلة قائمة. وهذا هو السبب في أنني أقول إنه قد يكون لدينا المشكلة نفسها في الصيف القادم والصيف الذي يليه».[2]

وأخيراً، قد تصبح مرافق تنقية المياه جزءاً من المشكلة بدلاً من الحل. ووفقاً للدكتور سعيد حقي، رئيس جمعية الهلال الأحمر في العراق، فإن أحد أعراض النظام الفاشل كان «سيطرة

2007; James Glanz and Denise Grady, «Cholera Epidemic Infects 7,000 People in Iraq,» New York Times, September 12, 2007.

(1) للحصول على استنتاج مماثل حول الرعاية الصحية الكردية, see MedAct, Rehabilitation Under Fire: Health Care in Iraq 2003–7 (London: MedAct and Physicians for the Prevention of Nuclear War), January 21, 2008, http://www.medact.org/content/ violence/ MedactIraq08final.pdf, 1.

(2) Lando, «Oil-Rich Iraqis Face Cholera Still.»

ضعيفة على مستويات الكوليرا.» كان جزء من هذه المشكلة هو فشل مكائن تنقية المياه والجزء الآخر نتيجة لتقييد الولايات المتحدة استيراد الكلور إلى العراق لإمكان استخدامه لصنع قنابل متفجرة.[1] حيث أدى انخفاض مستويات الكلورين إلى ظهور بكتيريا كوليرا مستعمرة في محطات المعالجة نفسها. وفي هذه الحالة، عندما يعود الطقس الدافئ، يمكن أن ينتشر المرض مثل «حريق في كومة قش» وحتى «لعبة القفز» من المناطق الكردية في أقصى الشمال إلى البصرة في أقصى الجنوب، مما يضمن توزيع أوسع وأكثر عمقًا للمرض.[2]

الظروف السيئة للرعاية الصحية

كان نظام الرعاية الصحية العراقي، وهو الأفضل في الشرق الأوسط خلال السبعينيات، يعاني في الأساس(وحتى قبل اندلاع الحرب)[3]حيث أصيبت بعض المستشفيات بأضرار في الهجوم الأمريكي الأول، ولكن مع تصاعد التمرد تضررت المرافق في المدن المحاصرة بسبب المدفعية الأمريكية، والهجمات الجوية، أو غزوات المشاة. كانت بعض هذه الغزوات تهدف إلى منع أفراد العصابات من استخدام هذه المرافق للقنص أو الحصول على الرعاية الطبية، بينما قام آخرون منهم وانتقاما للمستشفيات المتضررة، بالإفراج عن الضحايا من المدنيين. وقد زادت الوفيات من المشاعر المناهضة للولايات المتحدة محلياً ووطنياً. [4]

وفي أواخر عام 2005، على سبيل المثال، عندما كانت الرمادي موقعًا لقتال كبير، أخبر مدير مستشفى محلي الصحفي المستقل ضاهر جميل أن المستشفى الرئيس «يُداهم بانتظام من قبل الجيش الأمريكي»: «إن مستشفى الولادة والمستشفى العام في مدينتنا هما اكبر المستشفيات....وقد داهمتهما القوات الأمريكية مرتين في الأسبوع على حد سواء بحجة أنهم يبحثون عن متشددين. إنهم يكسرون كل باب مغلق، يلعبون بسجلاتنا، وفي

(1) «Iraq: No Let-up in the Humanitarian Crisis,» International Committee of the Red Cross, March 17, 2008, http://www.reliefweb.int/rw/RWFiles2008.nsf/FilesByRWDocUnidFilename/YSAR-7CQN6P-full_report.pdf/$File/full_report.pdf.

(2) Glanz and Grady, «Cholera Epidemic Infects 7,000 People in Iraq.»

(3) تتركز هذه المناقشة حول الرعاية الصحية العراقية بشكل أساسي على from Jamail, «Iraqi Hospitals Ailing Under Occupation.»

(4) Jamail, «Iraqi Hospitals Ailing Under Occupation.» See also Jamail, Beyond the Green Zone.

بعض الأحيان يحتجزون بعض موظفينا.»[1] وحتى تهديد المتمردين باستخدام المستشفى كان سبباً كافياً للتدخل في عملها. في إحدى الحالات، أغلق الجيش الأمريكي مستشفى لأنّه يقع على تلة تطل على قاعدة عسكرية تتوفر فيها مواد يمكن أن تكون مفيدة للقناصة المتمردين.[2] بغض النظر عن الدوافع، فإن هذه الهجمات ـ التي نفاها المسؤولون الأمريكيون في بعض الأحيان ـ كانت انتهاكاً مباشراً للقانون الدولي، الذي يحظر أي اشتباك عسكري مع الكوادر الطبية.

ابتداءً من الستينيات، كانت الرعاية الصحية العراقية نظاماً باهظ التكاليف، ممولاً من قبل الدولة، حيث كانت المستشفيات تبنى من أموال عائدات النفط. وقد وضعت الحرب بين العراق وإيران في الثمانينيات ضغوطا هائلة على النظام، وزادت هذه الضغوط بعد عملية تحويل صدام حسين للموارد المالية لتمويل حملاته العسكرية. وقد زاد تردي الواقع الصحي خلال التسعينات عندما قلصت العقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة من عائدات النفط، وحظرت شراء معدات وإمدادات جديدة أو بديلة.[3] وتفاقمت كل هذه المشاكل بدورها بسبب الاحتلال، حيث فرضت سلطة التحالف المؤقتة قيوداً على سلطة الحكومة العراقية. وقد استمدت هذه القيود من اتفاق صندوق النقد الدولي لتخفيف عبء الديون، الذي يمنح الدول الأجنبية حق النقض (الفيتو) على استخدام عائدات النفط.[4] وكانت هذه التدابير، وفقاً لمنظمة MedActالطبية غير الحكومية، ضارة بشكل خاص لنظام المستشفيات العراقي،

(1) Dahr Jamail, «Hospitals Come Under Siege,» Inter Press Service, November 29, 2005, http://www.dahrjamailiraq.com/hard_news/archives/hard_news/000327.php. For discussions of U.S. attacks on health care facilities, see also Jamail, «Iraqi Hospitals Ailing Under Occupation»; Ali, «Behind the Steel Curtain»; Zaid Al-Ali, «Iraq—The Lost Generation,» Open Democracy, July 10, 2004, http://www.open democracy.net/debates/article-22143-114-.jsp; Michael Schwartz, «Guerrilla Warfare in Sadr City,» Against the Current 20 (January/February 2005), 26–40, http://www.atimes.com/atimes/Middle_East/ GA12Ak02.html.

(2) Jamail, Beyond the Green Zone, 151.

(3) وكما هو الحال في القطاعات الأخرى، فقد تم تعريف كمية كبيرة من المعدات الطبية والأدوية بأنها «متعددة الاستخدام» - أي أنها لها تطبيقات عسكرية - وبالتالي كانت محظورة بموجب عقوبات الأمم المتحدة.

(4) Karen DeYoung, «Petraeus, Crocker Testify Before Impatient Lawmakers,» Washington Post, April 8, 2008.

منذ «حملة الخصخصة»، وكان باعتقاد وزارة الدفاع الأمريكية أنه «لا توجد بنية تحتية صحية تستحق الحفاظ عليها».[1]

وركزت الخطة الأمريكية على إعادة هيكلة المستشفيات العراقية بنقل الرعاية الأولية من هذه المستشفيات التي تديرها الدولة. ومن ثم، كلّف البرنامج الأهم في القطاع الصحي عقداً قيمته 243 مليون دولار لم يتم منحه شركة بارسونز Parsons Corporation المتعددة الجنسيات لبناء مائة وخمسين عيادة طبية في جميع أنحاء البلاد.[2] وكما هو الحال مع المشاريع الأخرى، تم تصميم هذه العيادات لتكون محور نظام جديد يقوم فيه الأطباء الممارسون، المجهزون بأحدث التقنيات والخبرات، بمعالجة معظم القضايا الصحية الروتينية وإحالة القضايا الصحية الأكثر صعوبة إلى الرعاية متخصصة. وقد خصصت ميزانية إعادة الإعمار حوالي 550 مليون دولار لدعم نظام المستشفيات ـ وهو أقل من 10 في المائة من المبلغ الذي قدرته وزارة الصحة العراقية أي 7 إلى 8 مليار دولار والتي هي بحاجة إليه على مدى السنوات الأربع المقبلة.[3] مما زاد الطين بلة، انه بحلول نهاية عام 2005.كانت أقل من ثلث هذه المخصصات قد فقدت[4]. وهناك جزء مفقود غير معروف مما تبقى من هذه المخصصات يعود إلى الفساد المستشري في كل من الاحتلال وادارة الحكومة العراقية.[5]

وفي نفس الوقت، كانت المستشفيات العراقية، في حاجة ماسة إلى الموارد، وقد استمرت في مسارها النزولي. يبدو أن مدينة الطب في بغداد، وهي واحدة من المراكز الطبية الرئيسة في البلاد، حالة نموذجية. قال الدكتور حماد حسين للمراسل المستقل ضاهر جميل في أواخر عام 2004:

لم أر أي شيء يشير إلى إعادة إعمار سوى بنايتنا وسلالم الطوارئ التي

(1) MedAct, Rehabilitation Under Fire, 8. On Iraqi officials' resistance to Bush administration and IMF dictates, see page 4 of this report.

(2) James Glanz «US pays for 150 Iraqi Clinics and Manages to Build 20,» New York Times, April 30, 2006.

(3) World Bank, «Iraqi Needs up to $8 Billion to Revive Health Sector,» January 13, 2006, http://www.noticias.info/asp/aspComunicados.asp?nid=135350&src=0.

(4) Calculated from Brookings, Iraq Index, May 18, 2006, 33, 36, and Glanz, «US Pays for 150 Iraqi Clinics and Manages to Build 20.»

(5) Ali A. Allawi, The Occupation of Iraq: Winning the War, Losing the Peace (New Haven: Yale University Press, 2007), 426–67.

> أعيد طلاؤها باللونين الوردي والأزرق....وما يفتقر إليه هذا المجمع الطبي الأكبر في العراق هو الأدوية. فالصيدلية ببساطة ليس لديها من دواء لإعطاء المريض. وتفتقر [المستشفى] للكراسي المتحركة، كما أن نصف المصاعد مكسورة، وأفراد عائلات المرضى يضطرون للعمل كممرضات بسبب نقص العاملين في المجال الطبي. [1]

في مستشفى الجوادر العام، وفي المرفق الرئيس للحي الشيعي الضخم وفي شرق بغداد، قدم مدير المستشفى الدكتور قاسم النويسري رواية سلبية مماثلة عن الظروف:

> «نحن نفتقر إلى كل دواء»، كما قال، وهو أمر لم يكن موجوداً في السابق، حتى في ظل العقوبات الاقتصادية. «إنه ممنوع، لكن في بعض الأحيان يتعين علينا إعادة استخدام IVs، وحتى الإبر. ليس لدينا خيار....مشكلة رئيسة أخرى ذكرها جميع الأطباء هي نقص المياه الصالحة للشرب. بالطبع لدينا التيفوئيد والكوليرا وحصى الكلى... ولدينا الآن أندر أنواع الأمراض وهو التهاب الكبد الفايروسي... وهذا أصبح شائعا في منطقتنا». وينتقل التهاب الكبد الفايروسي المقام الأول عن طريق تناول مياه الشرب الملوثة والقذرة. وقد زرت العديد من البيوت حيث كان أهلها يفتحون الصنبور لأشاهد المياه البنية التي تظهر. لون الماء مثل لون جورب قذر تفوح منه رائحة البنزين.
>
> وداخل المستشفى، رأينا مياه الصرف الصحي مفتوحة في الحمام. [2]

وبعد مرور عام، أبلغ جميل عن ظروف أسوأ في بغداد وأماكن أخرى:

> الدكتور عبد القادر، الذي يعمل في مستشفى الرمادي العام، أخبر IPS أن وحدة الرعاية الحرجة أو العناية المركزة أو الطوارئ هناك تفتقر إلى المراقبين، تم كسر الأشعة المقطعية (CT scan)، فضلاً عن أنّ العديد من الأدوات الأخرى لم تكن تعمل.وهذه المشاكل شائعة الآن في جميع أنحاء المحافظة....

وقال الدكتور قادر، «بالإضافة إلى نقص الطاقة الكهربائية، غالباً ما نفتقر إلى إمدادات الوقود لمولداتنا». «آلاتنا تتعطل في كثير من الأحيان، مما يضع مرضانا في حالات حرجة للغاية».

(1) Dahr Jamail, «Iraqi Healthcare Given a New Look,» Antiwar.com, December 8, 2004, http://www.antiwar.com/jamail/?articleid=4128.

(2) Jamail, Beyond the Green Zone, 197.

وكانت مشاكل مماثلة واضحة في بغداد منذ العام الماضي. «لقد كان لدينا انقطاع في التيار الكهربائي بينما كان هناك شخص ما يخضع لعملية جراحية في غرفة العمليات»، قال أهلان بار(Ahlan Bar)، مدير الممرضات في مستشفى اليرموك التعليمي في بغداد لـIPS«لقد مات على الطاولة لأننا لم نمتلك الطاقة الكهربائية اللازمة لتشغيل لأجهزتنا».

وقال المسؤول الصحي إن هجمات المسلحين المستمرة يمكن أن تستفز القوات الأمريكية لاحتجاز المزيد من الأطباء. وقال أيضاً: «لدينا 40 في المائة فقط من الموظفين الذين نحتاجهم للعمل بفعالية». «حتى الآن، ليس لدينا اختصاصي في التخدير، لذلك يتم التعامل مع هذا من قبل طاقم التمريض. معظم الموظفين الطبيين الآن خائفون للغاية من العمل في مقاطعتنا».

وأعرب الأطباء عن إحباطهم من حظر التجوال المفروض من الولايات المتحدة والذي يبدأ في السابعة مساءً يومياً. تنتهي الخدمات الصحية في مستشفى الرمادي العام في الساعة الخامسة مساءً حتى يتمكن الموظفون الطبيون من العودة إلى منازلهم قبل بدء حظر التجول.[1]

وبحلول أوائل عام 2008 كان نظام المستشفيات يحتضر، «الكل غير قادر على ذلك رعاية» إصابات الحرب أو الأمراض الخطيرة.[2] إن مستشفى اليرموك، واحدة من أكبر المراكز في بغداد، تدهورت لدرجة أن تقرير الهلال الأحمر أعلن أنه يجب «إلغائها». حيث قال مدير الهلال الأحمر لصحيفة واشنطن بوست: «إنها لا تصلح حتى لعلاج الحيوانات». ثم أضاف: «لا يوجد نظام طبي في العراق يمكن الحديث عنه. هذا غير موجود اطلاقاً».[3]

الإهمال المؤذي للمستشفيات

لا يوجد لدى سلطات الاحتلال الأمريكية ولا المقاولين الرئيسين حافز كبير لتغيير نظام المستشفيات، الذي يدارمن قلب المؤسسة الطبية التي تديرها الدولة وبالتالي قررت الولايات

(1) Jamail, «Hospitals Come Under Siege.»

(2) Joshua Partlow, «For Broken Iraqis, a Haven for Healing,» Washington Post, February 9, 2008. See also ICRC, «Iraq: No Let-up in the Humanitarian Crisis.»

(3) Partlow, «For Broken Iraqis, a Haven for Healing.»

المتحدة التخلي عنه.[1] لم تساهم الاموال التي أنفقت على الصيانة، والدواء، والمعدات الأخرى المطلوبة في برامج سلطات الاحتلال الأمريكية طويلة الأجل والتي سعت من خلالها أن تقوم بها بارسونز في بناء نظام جديد حول مرافق الرعاية الأولية. لم تذكر التقارير الربع سنوية للاحتلال الأمريكي والمقدمة للكونجرس نظام المستشفيات كمركز لجهود إعادة الإعمار.[2] وجد الموظفون الطبيون العراقيون العاملون ضمن النظام المنكوب أن المسؤولين كانوا لا يستجيبون لطلباتهم، بغض النظر عن مدى إصرارهم، على الحاجة للمواد.

في أوائل عام 2006، اعترف عمار الصفار، القائد الثاني لوزارة الصحة العراقية، ضمنا بأن الولايات المتحدة لن تساهم في إصلاح نظام المستشفيات العراقي. وفي إعلان البنك الدولي عن عدم امتلاك العراق الأموال الكافية، أعرب عن أمله في أن تكون المعونة قادمة من بلدان أخرى: «خلال السنوات الأربع القادمة، نحتاج من 7 إلى 8 مليارات دولار فقط لإعادة الإعمار. وهذا لا يشمل الميزانية التشغيلية. ولكنه حذر من أن الخزينة العراقية وحدها غير قادرة على تمويل مثل هذا الاستثمار. «نحن نتطلع هنا وهناك للحصول على تبرعات من المجتمع الدولي».[3]

وفي غضون ذلك، تصدرت مراكز الرعاية الأولية عناوين الأخبار في أوائل عام 2006، عندما توصل تحقيق أجرته الحكومة الأمريكية إلى أن ست من أصل مائة وخمسين عيادة تم التخطيط لها قد اكتملت بحلول الموعد المحدد، في حين قد يتم الانتهاء من أربعة عشر مركزًا آخر في المستقبل المنظور. ووجد التحقيق أن «الإجراءات التصحيحية لم تكن قادرة على إنقاذ البرنامج الإجمالي» وأن ما تبقى من مائة وثلاثين منشأة، والتي ستكون مسؤولية مقاول جديد، قد لا يصبح لها دور وظيفي أبداً. عانت بارسونز من بعض العقوبات بسبب فشلها: إن العقد تم «إنهاؤه بالإجماع، بدون سبب يذكر» وكان ذلك في يناير 2006 بعد تم بالفعل جمع مبلغ العقد الكامل.[4]

---

(1) MedAct, Rehabilitation Under Fire, 5.

(2) See, for example, USDOD, Measuring Stability and Security in Iraq, December 14, 2007, 14.

(3) World Bank, «Iraq Needs up to $8 Billion to Revive Health Sector.»

(4) Ellen Knickmeyer, «U.S. Plan to Build Iraq Clinics Falters; Contractor Will Try to Finish 20 of 142 Sites,»Washington Post,May 3, 2006.

وكما اتضح، لم يكن مطلوبا حتى بارسونز إكمال المراكز الأربعة عشر التي كانت من مسؤوليتها. وقد تفاوضت بارسونز فقط «بمحاولة إنهاء 14 عيادة أخرى بحلول أوائل أبريل / نيسان [2006] ثم مغادرة المشروع»[1] في يناير / كانون الثاني 2008، ومع استنفاد أموال إعادة الإعمار الأمريكية تقريباً، تم فتح 39 مركزاً وكان العديد من هذه المراكز مهددة بالإغلاق بسبب نقص العاملين.[2]

بحلول منتصف عام 2007 أفادت منظمة أوكسفام (Oxfam) أن الخدمات الصحية في كل جزء من العراق كانت «بشكل عام في وضع كارثي». وصلت MedAct إلى نفس الاستنتاج في أوائل عام 2008، وذكرت أن الحرب وما بعدها كان لها «تأثير كارثي» على الرعاية الصحية العراقية.[3] وقد خفض الاحتلال بشكل كبير قائمة الأدوية المتاحة من المستوصف الوطني (ست وعشرون من أصل من اثنتين وثلاثين) لم تعد العقاقير المستخدمة لعلاج الأمراض المزمنة متوفرة، ولم يكن لدى المستشفيات أي أموال يمكن من خلالها شراء بدائل مستوردة من الموردين المعينين في الولايات المتحدة. وأن نظام توزيع الإمدادات والأدوية في الجهاز الإداري الحكومي المعزول كان «مشلولاً»، مما أدى إلى نقص في المواد التي لم يتم حذفها من القائمة. في عام 2007، أصبح هذا العجز الإداري كبيراً لدرجة أن وزارة الصحة لم تنفق تخصيصاتها الطبية بالكامل، على الرغم من النقص الحاد في كل مكان تقريبًا. وكان 90 % من المستشفيات العراقية تفتقر إلى «الموارد الأساسية». واعتمد الأطباء على أقارب المرضى «للبحث عن مصارف الدم المحلية» وغيرها من الأدوية والمعدات اللازمة. وقد تم إجراء العديد من العمليات الجراحية المعقدة باستخدام «أبسط المعدات فقط».[4]

تم التأكيد على تدهور النظام الصحي العراقي من خلال النجاح الذي تم تسجيله في تقرير اليونيسف في أواخر عام 2007 عن الأطفال في العراق. وقد أدت حملات التحصين الوطنية ضد شلل الأطفال والحصبة إلى القضاء على كل الأمراض في العام السابق، ولكن

(1) Ibid. [Emphasis added.]

(2) USDOD,Measuring Stability and Security in Iraq, December 14, 2007, 14.

(3) Oxfam, Rising to the Humanitarian Challenge in Iraq, 11;MedAct, Rehabilitation Under Fire, Introduction.

(4) Oxfam, Rising to the Humanitarian Challenge in Iraq, 11;MedAct, Rehabilitation Under Fire, 2, 5.

هذه الحملات أجريت خارج نظام الرعاية الصحية المتعثر من خلال عملية تفتيش من منزل إلى منزل.[1]

وفي الوقت الذي كان يتم فيه بناء نظام جديد استمر انخفاض المستوى في المرافق القائمة بسبب نزوح الأطباء المهنيين الصحيين مما أدى إلى تعثره وفشله بعد ذلك. وكان لدى الأطباء والممرضين والفنيين في المرافق الطبية العراقية أسبابهم لترك وظائفهم بسبب العنف المستشري في المجتمع العراقي والذي يستهدف الأطباء المهنيين ذوي المهمات الخاصة. وفي أواخر عام 2006، قُتل ما لا يقل عن مائتي طبيب، وخُطِف ما لا يقل عن مائتي وخمسين شخصاً للمطالبة بفدية وقد قامت بها عصابات خارجة على القانون، وهذه العصابات استهدفت الأسر ذات الثراء. وبحلول ذلك الصيف، غادر العراق ثمانية عشر ألف طبيب من أصل أربعة وثلاثين ألفًا من العراق، كجزء من نزوح جماعي بسبب (والتي ساهمت فيه) الأزمة الإنسانية المتصاعدة في البلاد.[2] وفي أواخر عام 2007، ذكرت وزارة الصحة العراقية أن لديها 35 % فقط من الأطباء لتشغيل نظام المستشفى.وفي مستشفى ديالى العام، وهو الأكبر في المحافظة، قال أحد الموظفين لخدمة إنتر برس إن هناك أوقاتاً «لا نرى فيها طبيبًا واحدًا في المستشفى بأكمله».[3] في العديد من المدن الصغيرة والمناطق الريفية، كان المهنيون الصحيون «شبه غائبين تماماً». و إذا كانت مراكز الرعاية الأولية في تلك المناطق قد اكتملت، فربما تكون قد أزيلت بسبب غياب الموظفين المدربين.[4]

التفكيك، وليس إعادة الإعمار

بحلول أواخر عام 2007، استمرت الظروف بالتدهور وبات هذا التدهور كبيراً، حتى عند غياب العنف بالرغم من الجهود المبذولة لتحقيق تغييرات جذرية.

---

(1) «Little Respite for Iraq's Children in 2007,» UNICEF, December 21, 2007, http://www.unicef.org/media/media_42256.html.

(2) Brookings, Iraq Index (May 16, 2006), 40; Naomi Klein, Shock Doctrine: The Rise of Disaster Capitalism (New York: Holt, 2007), 373; Dahr Jamail, Beyond the Green Zone, 285–86.

(3) Ali al-Fadhily, «'Arrowhead' Becomes Fountainhead of Anger,» Inter Press Service, July 10, 2007, http://www.dahrjamailiraq.com/hard_news/archives/iraq/ 000608.php.

(4) Associated Press, «Violence Creates Doctor Shortage in Iraq,» September 11, 2007.

ربما يمكن العثور على المؤشر الأكثر دلالة على هذا التدهور الغريب في الأخبار التي تتعلق ببناء سفارة الولايات المتحدة في بغداد. يشار إلى أن مجمع «لندن تايمز» (Times of London)، الذي يُشار إليه باسم «قصر جورج دبليو»، قد وصفه مجمع «التايمز بلندن» بأنه «أكبر سفارة على وجه الأرض»، وهو يتميز «بالمقر المثير للإعجاب». للسفير ونائبه، ست شقق لكبار المسؤولين، واثنين من المكاتب الضخمة لـ8000 موظف للعمل فيها. وسيكون هناك ما يُشاع أنه أكبر حوض سباحة في العراق، وصالة ألعاب رياضية، ودار سينما، ومطاعم تقدم أشهى المأكولات في قوائم الطعام الأمريكية المفضلة، وملاعب التنس، ونادي أميركي ساحر للمناسبات المسائية.[1]

لم يكن بناء السفارة في مأمن من المشاكل المتنوعة المستوطنة في القرار الأمريكي، بما في ذلك التجاوزات في التكاليف التي أضافت ما يقرب من 150 مليون دولار إلى الميزانية الأصلية البالغة 592 مليون دولار. أدى التنظيم الذاتي للمقاولين إلى تقارير عن مشاكل هيكلية لا يمكن إصلاحها، وعلى الأخص في نظام مكافحة الحرائق، والتي قال أحد المسؤولين عنها لصحيفة واشنطن بوست «كانت خطيرة بما يكفي لقتل الناس».[2]

مهما كانت نقاط ضعفها إلاّ أن السفارة لن تكون عرضة لتقلبات البنية التحتية العراقية، حيث سيكون لديها «محطاتها الخاصة لتوليد الكهرباء والمياه»، وبالتالي ستكون معزولة عن الانقطاعات والتلوث الذي يعاني منه سكان بغداد وغيرهم من العراقيين. أي أن السلطات الأمريكية، في التحضير لسفارتها الجديدة، لم تكن تعتمد على تجديد أي عنصر في البنية التحتية العراقية في المستقبل المنظور.

وفي يناير 2006 أعلنت الولايات المتحدة أنه لن تكون هناك مخصصات أمريكية جديدة لإعادة إعمار العراق. وقال مسؤول أمريكي لصحيفة التايمز اللندنية: «إن مشروع إعادة الإعمار الأمريكي على أمل أن يكتمل هذا العام. لا أحد على الإطلاق يريد أن تستمر المساعدة الخارجية إلى أجل غير مسمى، وإنما لتهيئة الظروف التي يمكن للاقتصاد العراقي أن يستخدم فيها إعادة بناء الخدمات الأساسية من أجل المضي قدمًا بمفرده.»[3]

---

(1) Daniel McGrory, «Exodus of the Iraqi Middle Class,» Times Online (London), May 11, 2006.

(2) «U.S. Embassy in Baghdad Unsafe?» United Press International, January 12, 2008.

(3) Stephen Farrell, «IraqMust Rebuild Itself After £11bn Fund Is Exhausted,»Times (London), January 3, 2006.

في نفس الوقت تقريبًا، قدرت وزارة الطاقة الأمريكية تكلفة إعادة الإعمار في العراق بـ«100 مليار دولار أو أكثر»، أي بزيادة قدرها 40 مليار دولار تقريبًا عن تقديرات الأمم المتحدة الأصلية. [1] أما فيما يتعلق بإمكان الحكومة العراقية التعامل مع هذه التكاليف بمفردها، فإن صحيفة فاينانشيال تايمز (Financial Times) ذكرت أن «معظم مشتريات الحكومة هي احتياجات قصيرة الأجل» وبالتالي «لم تتوفر سوى القليل من الأموال لإعادة الإعمار الممول من العراق».[2]

ذكرت صحيفة لوس أنجلس تايمز أن واشنطن تتجه نحو هذه المعضلة الواضحة:

> فالمبلغ الـ18.6 مليار دولار الذي أقره الكونجرس في عام 2003 سينفق بحلول نهاية هذا العام. ولم تمنح الحكومات الأجنبية سوى جزء صغير من المليارات التي تعهدوا بها قبل عامين.
>
> مع استمرار البلاد في حالة من الفوضى، كان لدى المسؤولين الأميركيين رؤية قاسية لإعادة البناء التي تضع العبء على عاتق الشعب العراقي.
>
> وقال توم ديلر (Tom Delare)، مستشار الاقتصاد في السفارة الأمريكية، هذا الشهر خلال مؤتمر صحفي: «إن العالم مكان تنافسي».«عليك أن تقنع المستثمر بأن الأمر يستحق وقته لوضع أمواله في مجتمعك».[3]

هذا التعليق يبرز بشكل واضح المنطق الشامل للوجود الأمريكي في العراق، والذي يشمل كلا من الدمار الذي أحدثته الحرب والتفكك الناجم عن السياسة الاقتصادية الأمريكية هناك. لقد وصل الاقتصاد العراقي إلى نقطة «سيضطر فيها إلى إقناع المستثمر بأن يشارك بأمواله» مع العراقيين. ولقد بلغ المشروع الليبرالي الجديد لحظة حاسمة: ستبقى البنية التحتية الاقتصادية للعراق مختلة حتى يجد المجتمع المالي العالمي فرصاً مربحة للاستثمار هناك. تم تلخيص هذا المنظور بإيجاز في تقرير وزارة الدفاع إلى الكونغرس في ديسمبر 2007: «سيتعين على حكومة العراق تسريع برامج الإصلاح الاقتصادي من أجل بناء قطاع

(1) Anderson and Sebti, «Billion-Dollar Start Falls Short in Iraq.»

(2) Neil MacDonald, «Billions Pour into Iraqi Reconstruction Efforts,» Financial Times, December 7, 2005.

(3) Doug Smith and Borzou Daragahi, «'Marshall Plan' for Iraq Fades,» Los Angeles Times, January 15, 2006.

خاص قوي قادر على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية ودعم الاستدامة الذاتية للنمو والاقتصاد على المدى الطويل.»[1]

في أربع سنوات فقط، وضع الانحدار الاقتصادي الذي ترعاه الولايات المتحدة العراق ـ الذي هو دولة من أغنى دول العالم من حيث الموارد الطبيعية ـ في مثل هذه الضائقة الاقتصادية الصعبة، وأصبحت الحكومة العراقية تحت حراسة صندوق النقد الدولي، المؤسسة التي أشرفت على التآكل الليبرالي الجديد لأمريكا اللاتينية وأفريقيا، و(بالتعاون مع البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية) القوة الرئيسة في إنشاء مدن الأحياء الفقيرة في تلك القارات. في هذا السياق، كتب ماثيو روتشيلد (Mathew Rothschild)، الخبر الآتي:

إن صندوق النقد الدولي، مقابل منح قرض قيمته 685 مليون دولار للحكومة العراقية، أصرّ على أن يرفع العراقيون الدعم عن أسعار النفط، ويفتحوا الاقتصاد لمزيد من الاستثمارات الخاصة.

وكما قال صندوق النقد الدولي في بيان صحفي صادر في 23 ديسمبر / كانون الأول، فإن الحكومة العراقية يجب أن تلتزم «بالتحكم في قانون الأجور والمعاشات، وتخفيض الدعم على المنتجات البترولية، وتوسيع مشاركة القطاع الخاص في السوق المحلية للمنتجات البترولية».[2]

هذه الإجراءات، التي إذا ما تم سنها، ستؤدي إلى خفض الأجور والدخل للمستهلكين العراقيين الفقراء، وهي الوصفة الليبرالية الجديدة لجذب 100 مليار دولار لإعادة بناء الاقتصاد من خلال الاستثمار الخاص.

كان مقدراً لهذه الاتفاقية أن تكون عقيمة. وبموجب هذه الاتفاقية، انضم العراق إلى شركة غير قادرة اقتصادياً على تحقيق ازدهارها بنفسها، ومن ثمّ أصبح خاضعاً للانضباط المالي الدولي. ولذا كانت تلك هي اللحظة التي اندمجت فيها ديناميكيات الحرب العراقية مع ديناميكيات الإصلاح الليبرالي الجديد.

ومع اتساع الاحتلال، كان واضحًا أن برنامج إعادة الإعمار الأمريكي لم يحقق حتى الهدف

(1) USDOD, Measuring Stability and Security in Iraq, December 14, 2007, 8.

(2) Matthew Rothschild, «IMF Occupies Iraq, Riots Follow,» Progressive, January 3, 2006.

المتواضع المتمثل في وضع الأساس للعراق لأن «يبدأ بمفرده».[1] وفي محاسبة رسمية في صيف عام 2007، اعترف المسؤولون الأمريكيون بأن 5.8 مليار دولار فقط من المخصصات الأصلية التي بلغت 18 مليار دولار قد تم إنفاقها بالفعل على إعادة الإعمار في العراق، وأنه لم يكن هناك حساب دقيق للباقي، رغم أن الكثير قد تم تحويله إلى نفقات أمنية، بما في ذلك تخصيص 5 مليارات دولار لتدريب أفراد الشرطة والجيش العراقيين. علاوة على ذلك، من بين 2797 مشروعًا مكتملاً، كانت الحكومة العراقية قد قبلت المسؤولية الإدارية عن أقل من ربعها (435)، إما لأنها اعتبرت أنها غير مبنية بشكل ملائم لأداء الوظيفة المحددة، أو لأن العراقيين لم يكونوا مؤهلين لإدارتها.[2] وفي كلتا الحالتين، ساهمت جهود إعادة الإعمار بشكل كبير في عجز المجتمع العراقي عن الاعتناء بنفسه.

وفي غضون ذلك، استمرت الظروف التي يواجهها العراقيون في التدهور. [3] وبحلول مارس / آذار 2007، عندما بدأ الاحتلال عامه الخامس، أظهر مسح لسكان بغداد أن أكثر من نصفهم كانوا غير راضين فيما يخص الضروريات اليومية الأربعة وهي: الكهرباء وإزالة القمامة ومياه الشرب والوقود. بعد عشرة أشهر، وفي قبضة أبرد فصل منذ سنوات، ذكرت وثائق رسمية لوزارة الخارجية الأمريكية أن توفر الكهرباء «كان الأدنى منذ ديسمبر 2003 على الأقل».[4]

وقدرت الأمم المتحدة البطالة بنسبة 60 في المائة على الصعيد الوطني، مع وجود كثير من العمال العاطلين عن العمل. أفاد أكثر من 90 بالمائة من سكان بغداد بأن وضعهم في العمل غير مرضٍ. وانخفضت معدلات التضخم، التي تجاوزت 30 في المائة في عام 2005

(1) Farrell, «Iraq Must Rebuild Itself After £11bn Fund Is Exhausted.»

(2) Dana Hedgpeth, «Report Says Iraq Lags on Rebuilding: Special Inspector Derides Iraqi Government's Lack of Responsibility,»Washington Post, July 29, 2007.

(3) تم مناقشة هذه الشروط في عام 2007 من بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، تقرير حقوق الإنسان, January 1–3; March 31, 2007), 19–20, http://www.uniraq.org/FileLib/misc/HR %20) Report %20Jan %20Mar %202007 % 20EN.pdf; Brookings, Iraq Index (May 16, 2006): 32; Paley and DeYoung, «Iraqis' Quality of Life Marked by Slow Gains, Many Setbacks»; .Oxfam, Rising to the Humanitarian Challenge in Iraq, 10–11

(4) United States Department of State, Bureau of Near Eastern Affairs, Iraq Weekly Status Report, January 16, 2008 (Washington D.C., USDOS, 2008), 19, http:// www.state.gov/documents/organization/99563.pdf; quoted in Ben Lando, «Analysis: IraqisWithout Fuel, Power,» United Press International, January 22.

و50 في المائة في عام 2006، إلى 20 في المائة في عام 2007، في حين أن رواتب العاملين الذين لا يزالون يعملون قد تراجعت. كان أكثر من نصف السكان (54 بالمائة) يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم، وهو المستوى الذي جعل العراق بلداً من أفقر بلدان العالم. وفقاً لمنظمة أوكسفام، كان نصف العراقيين تقريباً (43 %) يعيشون في «فقر مدقع» ووفقاً للأمم المتحدة، كان ما يقرب من الثلث (ثمانية ملايين شخص) بحاجة إلى «مساعدة فورية». وكان 11 في المئة من الأطفال حديثي الولادة يعانون من نقص الوزن سريرياً. وأكثر من ربع الأطفال (28 بالمائة) لم يحصلوا على ما يكفي من الغذاء للحفاظ على نمو الطبيعي.[1]

في خضم هذه الأزمة، أعلنت الحكومة العراقية، وفقًا للمبادئ التوجيهية في العقد الذي رعته الولايات المتحدة مع صندوق النقد الدولي، نصف حجم الحصة الغذائية التي كان يحق للعراقيين جميعهم الحصول عليها منذ بدء حرب الخليج عام 1991. ومنذ بداية الاحتلال، انخفضت نسبة التغطية لبرنامج الحصص الغذائية من 96 % لجميع العائلات العراقية إلى 60 % فقط، حيث فقد المشردون حقوقهم في حصص الإعاشة، وتم تنفيذ التخفيضات السابقة التي فرضها صندوق النقد الدولي. ومن بين ستة عشر مليون مستفيد من الحصة الغذائية، اعتمد حوالي 10 مليون شخص على الحصة مصدراً رئيساً للاعالة.[2]

كانت التخفيضات لعام 2007 ضرورية، (وفقاً لمسؤول حكومي عراقي عن البرنامج)، لأن «أسعار المواد الغذائية المهمة تضاعفت في العام الماضي»، مما زاد تكلفة البرنامج من 3.2 مليار دولار إلى 7.2 مليار دولار، وهو ما يتجاوز قدرة الدولة العراقية الفقيرة.[3] أصبحت هذه، إذن، نتيجة ساخرة أخرى للبرنامج الأمريكي لفتح الاقتصاد العراقي للمنافسة العالمية. أولاً، تسبب في عدم قدرة المزارعين المحليين على الزراعة العراقية، مما جعل الملايين من المزارعين السابقين الذين يدعمون أنفسهم يعتمدون على نظام دعم الغذاء. وفي وقت لاحق، مع زيادة أسعار الأغذية العالمية، تم تخفيض الإعانات نفسها، ووجد المزارعون السابقون المعتمدون الآن أنفسهم دون العتبة الغذائية.

---

(1) United Nations, Human Rights Report, 19–20.

(2) Ahmed Ali and Dahr Jamail, «Iraq Slashes Food Rations, Putting Lives at Risk,» Inter Press Service,December 28, 2007, http://www.commondreams.org/archive/20076033/28/12/; Dahr Jamail, «Iraq Progresses to Some of ItsWorst,» Inter Press Service, December 31, 2007, http://www.commondreams.org/archive/2007/ 126076/31/.

(3) Ali and Jamail, «Iraq Slashes Food Rations, Putting Lives at Risk.»

قام أحد العراقيين باختصار بتلخيص الموقف إلى مراسل وكالة الأنباء الدولية أحمد علي: «لا أمن، لا طعام، لا كهرباء ولا تجارة ولا خدمات. لذا فالحياة جيدة.»[1]

البؤس لا يؤدي بالضرورة إلى الاحتجاج، ولكن عندما يقابل التقاعس البؤس المتزايد، يشعر الناس بأنهم مجبرون على إيقاف تدهور الوضع. وعندما يدعو التقاعس إلى وضع يهدد الحياة أو ـ بشكل أكثر إلحاحًا ـ خطر على حياة الأطفال في مجتمع ما، فإن طاقة العمل الجماعي تتضخم بشكل كبير.[2] في حين أن ردود الفعل بين العراقيين على تآكلهم الاجتماعي أخذت أشكالًا عديدة، بما في ذلك الهجرة بعيدا من المناطق المتدهورة وتشكيل مشاريع المساعدة الذاتية المحلية، وغالباً ما يتم توجيهها إلى الاحتجاجات.

هذه الاحتجاجات ـ سواء تم التعبير عنها في الانتخابات أو في المظاهرات السلمية أو في المواجهات العنيفة ـ أدت حتمًا إلى مزيد من الإحباط، حيث عانى المتظاهرون عاجلاً أو آجلاً من القبضة الحديدية للقمع، وعادةً ما كانت من قوات الاحتلال منذ أن كان الجيش والشرطة العراقيون مترددين في كثير من الأحيان في محاربة شعوبهم وعندما واجه قوات الجيش والشرطة العراقية المتظاهرين كانت مواجهتهم غير فعالة. وساهمت مواجهات الاحتلال للمتظاهرين في زيادة البؤس والغضب، وبالتالي ساهمت في دعم مطالبهم وبقوة في طرد قوات الاحتلال.

(1) Ibid.

(2) See, for example, the reaction to the unusually cold winter of 2007–8. Hamza Hendawi, «Discontent Surges in Iraq,» Associated Press, January 19, 2008, http://www.truthout.org/docs_2006/printer_012008C.shtml.

الفصل الثالث عشر

الموجة الكاسحة من البؤس

لا يمكن عدُّها هجرة جماعية بقدر ما هي هجرة قسرية. فالعلماء والمهندسون والأطباء والمهندسون المعماريون والكتاب والشعراء، كلّهم يغادرون المدينة.

ـ هذا ما صرحت به المدونة العراقية AnaRki13.

بحلول عام 2008، كانت موجة عظيمة من البؤس تجتاح العراق، ولكنها كانت مرتبطة بشكل غير مباشر بالأحداث المروعة التي كانت تظهر بشكل منتظم في التغطية الإعلامية الأمريكية. على الرغم من إنّها كانت ذات صلة بتفجيرات السيارات المفخخة وفرق الموت التي صنعت الأخبار المسائية، كان هذا التسونامي من البؤس اجتماعيًا واقتصاديًا بطبيعته. لقد طردت الناس من وظائفهم، وأخرجتهم من منازلهم، وجردتهم من ممتلكاتهم المادية، وأبعدتهم عن عائلاتهم ومجتمعاتهم. لقد تركتهم محاصرين في مدن معادية أو دول أجنبية بدون وجود ما يشعرهم بالأمان وما يساعدهم على مقاومة الموجة التالية من النزوح.

كان ضحايا هذا التسونامي البشري هم اللاجئين إذا ما جرفهم الشاطئ إلى خارج البلاد، أو النازحين داخلياً إذا كان مكان هبوطهم داخل حدود العراق. وفي كلتا الحالتين، تركوا في العادة بدون مسكن دائم، ولا يوجد مصدر رزق موثوق به، ولا دعم مجتمعي، ولا مساعدات حكومية. تلاشت جميع الدعائم الاجتماعية العادية التي تدعم حياة الإنسان.

تداخل موجات المستضعفين

في سنوات العراق الأربع الأولى، خلقت حرب العراق ثلاث موجات متداخلة من اللاجئين النازحين.

بدأ كل شيء مع سلطة التحالف المؤقتة، التي أنشأتها إدارة بوش داخل المنطقة الخضراء في بغداد وفي مايو 2003 وضعت تحت سيطرة بول بريمر. عندما بدأت سلطة التحالف المؤقتة بتفكيك جهاز الدولة العراقي، تم تطهير الحكومة من الآلاف من البيروقراطيين من حزب البعث، وتم تسريح عشرات الآلاف من العمال من الصناعات المملوكة للدولة، ومئات الآلاف من أفراد القوات المسلحة العراقية. حيث تم فصلهم من الجيش العراقي المفكك. وتضاعفت أعدادهم في وقت قصير مع تداعيات تأثير القوة الشرائية المفقودة في الاقتصاد. وجد العديد من العاطلين عن العمل حديثا وظائف أخرى (أقل عوضًا)، وبعضهم يتسكعون في انتظار مرور الأوقات العصيبة، وما زال آخرون يغادرون منازلهم ويسعون إلى العمل في مكان آخر، وبعضهم من أصحاب المهارات العالية يهاجرون إلى البلدان المجاورة حيث تكون مهاراتهم مطلوبة. وكان هؤلاء هم الموجة الأولى من اللاجئين العراقيين.

ومع استمرار الفوضى في مرحلة ما بعد الحرب، أصبح الاختطاف مؤشراً لتطور الوضع المريع للبلد، حيث يستهدف أي أسرة مزدهرة مع مواطنيها لدفع فدية. وقد أدى ذلك إلى تسريع معدل المغادرة أو الهجرة، لا سيما بين أولئك الذين تعطلت أعمالهم بالفعل. وهرب عدد كبير من العمال المهنيين والفنيين والإداريين من العراق بحثاً عن الأمن الشخصي والوظيفي.

تم التعبير عن روح هذه الهجرة الأولية ببلاغة من قبل مدوِّن عراقي يحمل الاسم الإلكتروني AnaRki13:

> لا شيء يستحق البقاء هنا. سني أو شيعي أو مسيحي ـ الجميع، نحن جميعاً نغادر، أو غادرنا بالفعل.
>
> أحد أصدقائي ظل يوبخني كيف لي أن أحب هذا البلد، أرض أجدادي، حيث ولدت وترعرعت. كيف ينبغي أن أكون ممتناً وأعود إلى المكان الذي أعطاني كل شيء. أنا دائما أقول له الشيء نفسه: «العراق، كما عرفته أنا وأنت ضاع الآن. وما تبقى من ذلك، فلا أريده..».
>
> لقد غادر بالفعل معظم الأطباء وأساتذة الجامعات المشهورين البلاد لأن العديد منهم، بما في ذلك الأشخاص الذين أعرفهم شخصياً، قد تم اغتيالهم أو قتلهم، وفهم الباقون مغزى الرسالة ـ وحصلوا على وظائف في الغرب، حيث تم استقبالهم بحرارة وحصلوا على وظائف جيدة. الملايين من العراقيين، (عراقيون عاديون) غادروا وهم يغادرون ـ بدون خطط وبأمل كبير.[1]

(1) Quoted in Khalid Jarrar, «As if ThereWere No Tomorrow, Sunnis Leaving Iraq,» Islam On Line,March 5, 2006, http://www.uruknet.de/?s1=1&p=21257&s2=06.

في عام 2004، أطلق الاحتلال موجة ثانية من اللاجئين عندما بدأوا في مهاجمة معاقل المتمردين، مثل مدينة الفلوجة ذات الأغلبية السنية وكان ذلك باستخدام القوة الحركية الكاملة لجيشها. واضطرت أعداد كبيرة من السكان المحليين إلى الفرار من أحياء أو مدن ساحات المعارك. تم تلخيص العملية في مراجعة شاملة لتاريخ الحرب التي جمعها المنتدى العالمي للسياسات وثلاثون منظمة دولية غير حكومية أخرى:

> ومن بين أولئك الذين يفرون، فإن الأكثر حظاً هم الذين يمكنهم اللجوء إلى أقارب خارج المدينة، لكن العديد منهم يهربون إلى الريف حيث يواجهون ظروفاً صعبة للغاية، بما في ذلك نقص الغذاء والماء. وفي نهاية المطاف، أنشأ الهلال الأحمر أو الأمم المتحدة أو منظمات الإغاثة مخيمات. في الفلوجة، وهي مدينة يبلغ عدد سكانها حوالي 300،000 نسمة، اضطر أكثر من 216،000 نازح إلى البحث عن مأوى في مخيمات مزدحمة خلال أشهر الشتاء، ولم يحصلوا على ما يكفي من الطعام والماء والرعاية الطبية. هرب ما يُقدر بـ100،000 شخص من مدينة القائم، المدينة التي يبلغ عدد سكانها 150،000 نسمة، وفقاً لجمعية الهلال الأحمر العراقي (IRCS). في الرمادي، حوالي 70 في المئة من سكان المدينة البالغ عددهم 400000 غادروا قبل الهجوم الأمريكي.

هذه اللحظات تمثل بداية أزمة التشرد الكبيرة في العراق.[1]

رغم أن معظم هؤلاء اللاجئين عادوا بعد القتال، إلاّ أن أقلية مهمة لم تفعل ذلك، إما

Quoted in Khalid Jarrar, «As if ThereWere No Tomorrow, Sunnis Leaving Iraq.» See also Sami Alkhojaand Charles Racknagel, «Professionals Increasingly Eye Emigration as Security Problems Continue,» [Radio Free Europe Online,] August 3, 2004, http://www.rferl.org/featuresarticle/2004599/08/df9b59-ee0- 4d0e-947d-ba92bf7156cb.html. and Daniel McGrory, «Exodus of the Iraqi Middle Class,» Times Online (London),May 11, 2006.

(1) James Paul and Celine Nahory, War and Occupation in Iraq (London: Global Policy Forum, June 2007), http://www.globalpolicy.org/security/issues/iraq/ occupation/report/full.pdf. Internal footnotes are to United Nations, Emergency Working Group – Falluja Crisis (December 19, 2004); «Iraq: Displaced in theWest Need More,» United Nations Integrated Regional Information Networks (November 16, 2005); Yasin al-Dulaimi and Daud Salman, «Ramadi: Mass Exodus Amid Rising Tensions,» Institute forWar and Peace Reporting (June 15, 2006).

بسبب تدمير منازلهم أو سبل عيشهم، أو بسبب خوفهم من استمرار العنف. ومثل النازحين اقتصادياً من الموجة السابقة، بحث هؤلاء اللاجئين عن مناطق جديدة كانت أقل خطورة أو أكثر ازدهاراً، بما في ذلك الدول المجاورة. وكما هو الحال في تلك الموجة الأولى من النزوح، كان العمال المهنيون والتقنيون والإداريون هم الأكثر احتمالاً لأن يكون لديهم الموارد اللازمة لمغادرة العراق.

في أوائل عام 2005. بدأت الموجة الثالثة من النزوح في الارتفاع بشكل مطرد وخلال عام 2006 تحولت إلى كارثة تسونامي حقيقية من التطهير العرقي والحرب الأهلية والتي دفعت أعداداً كبيرة من العراقيين إلى النزوح عن ديارهم. إن تسارع هذه الأحداث، وفقا لعلي علاوي ـ وزير المالية العراقي في ذلك الوقت ـ كانت قد أثيرت من قبل اللاجئين من الموجة الثانية الذين طردوا من مدينة الفلوجة السنية في شتاء 2004:

> هؤلاء اللاجئون الذين تركوا الفلوجة تلاقوا في الضواحي السنية الغربية من بغداد والعامرية والغزالية، والتي أصبحت تحت سيطرة التمرد. قام المسلحون، المدعومون غالباً من قبل أقارب لاجئين من الفلوجة، بالتمرد على السكان الشيعة في هذه الأحياء. تم طرد مئات العائلات الشيعية من منازلهم، وتم الاستيلاء عليها من قبل اللاجئين. كان الاستياء العربي السني من «تعاون» الشيعة مع قوات الاحتلال يتراكم، وتفاقم بسبب عدم اكتراث الشيعة الواضح بالاعتداء على الفلوجة.
>
> في المقابل، أصبح الشيعة يشعرون بالغضب بسبب الهجمات اليومية على رجال الشرطة والجنود، ومعظمهم من الفقراء من الشيعة. وبدأ استهداف السنة في الأحياء الشيعية ذات الأغلبية في أوائل عام 2005. في حي الشعب في بغداد، على سبيل المثال، أدى اغتيال رجل الدين الصدري المعروف، الشيخ هيثم الأنصاري، إلى تشكيل واحدة من أوائل فرق الموت الشيعية.... فأعيدت دورة القتل والاغتيالات والتفجيرات وعمليات الطرد التي أصبحت تغذي بعضها بعضاً، وسرعان ما تحولت هذه الهجمات إلى تطهير عرقي شامل لأحياء المدن والبلدات.[1]

وتسارعت العملية في أوائل عام 2006 بعد تفجير القبة الذهبية في سامراء وهو مزار شيعي مقدّس. لقد توجت في عام 2007 عندما خُفِض «الاندفاع» العسكري الأمريكي في بغداد من

(1) Ali A. Allawi, The Occupation of Iraq: Winning the War, Losing the Peace (New Haven, CT: Yale University Press, 2007), 447.

قبضة المتمردين السنة على العديد من الأحياء المختلطة وكذلك الأحياء ذات الغالبية السنية في العاصمة. في نهاية المطاف أصبح كل خمسة وخمسين من الأحياء المائتين تقريباً في بغداد متجانسين عرقياً.[1] وحدثت عملية مماثلة في الضواحي الجنوبية للعاصمة.[2]

إذ تم طرد مجموعات الأقليات في الأحياء والمدن المختلطة. فانضموا إلى جيش من المشردين، واستقروا في كثير من الأحيان في منازل تم إخلاؤها في أحياء مطهرة جديدة تهيمن عليها طائفتهم. لكن الكثيرين (كهؤلاء الموجودين في موجات اللاجئين السابقة) وجدوا أن عليهم أن يتحركوا بعيداً عن العنف، ومرة أخرى، وببساطة غادر العراق عدد كبير منهم. كما هو الحال مع موجات النزوح السابقة، فالعوائل الاغنى أو الاكثر ازدهاراً هم الأكثر احتمالا وميولاً للرحيل، وبالتالي فقد العراق الكثير منهم حيث أخذوا معهم مهارات مهنية وتقنية وإدارية.

من بين أولئك الذين غادروا في هذه الموجة الثالثة كان ريفربند (**Riverbend**)، وهي «مدوّنة من بغداد»(**Girl Blogger from Baghdad**) مجهول الهوية، والذي حقق شهرة دولية عن وصفه للحياة في العراق في ظل الاحتلال الأمريكي.[3] وكانت روايتها لرحلتها إلى المنفى تؤرخ للعاطفة المأساة التي عانى منها ملايين العراقيين:

> كانت الساعات وداعا لكل شيء. قلت وداعا لمكتبي ـ الذي استعملت كل ما به من خلال المدرسة الثانوية عندما كنا أصغر سنا. قلت وداعاً للطاولة الكبيرة التي كانت تجمعنا لتناول وجبات الطعام والقيام بالواجبات

---

(1) James Glanz and Stephen Farrell, «More Iraqis Said to Flee Since Troop Increase,» New York Times, August 24, 2007. The Washington Post used maps to chart the process of neighborhood changing: Gene Thorp and Dita Smith, «Changing Baghdad,» Washington Post, December 15, 2007.

(2) Allawi, Occupation of Iraq, 387.

(3) Riverbend's work can be found at her blog, Baghdad Burning:... I'll meet you 'round the bend my friend, where hearts can heal and souls can mend... , http://riverbendblog.blogspot.com, two books of her collected essays, Baghdad Burning: Girl Blog from Iraq (New York: Feminist Press, 2005) and Baghdad Burning II:More Girl Blog from Iraq (New York: Feminist Press, 2006), and a play based on her work: «Iraqi Woman's Blog Adapted for Stage,» BBC News, August 14, 2006, http://news.bbc.co.uk/2/hi/entertainment/4790577.stm.

المنزلية. قلت وداعاً لأشباح الصور المؤطرة التي كانت معلقة على الجدران، لأن الصور قد أخفيت منذ زمن بعيد وخُزنت، لكنني كنت أعرف ما علق في المكان.قلت وداعا لألعاب المجلس السخيفة التي حاربناها حتما ـ لعبة المونوبولي باللغة العربية مع البطاقات المفقودة والمال التي لم يكن لدى أي شخص القلب لرميه....

كانت الرحلة طويلة وهادئة، بخلاف نقطتي تفتيش يديرهما رجال مقنعون. طلبوا معرفة الهوية، وألقوا نظرة خاطفة على جوازات السفر وسألوا إلى أين نحن ذاهبون. وقد حدث نفس الشيء للسيارة وراءنا. نقاط التفتيش هذه مرعبة، لكني تعلمت أن أفضل أسلوب هو تجنب الاتصال بالعين أو النظر بالعيون، والإجابة عن الأسئلة بأدب، والصلاة تحت أنفاسك. لقد حرصت أنا ووالدتي على ألا نرتدي أي مجوهرات ظاهرة، فقط للحذر، وكنا كلانا في تنورات طويلة وأغطية الرأس....

كيف لهذه الحدود التي لا يمكن لأحد رؤيتها أو لمسها أن تقف بين السيارات المفخخة والميليشيات وفرق الموت و...السلام، والأمان؟ من الصعب تصديق هذا ـ حتى الآن. اني أجلس هنا وأكتب هذا وأتساءل لماذا لا أستطيع سماع الانفجارات....[1]

الخسائر البشرية

ما يزال من الصعب تحديد أعداد العراقيين الذين لجأوا إلى الجوار الإقليمي أو نازحين. غير أن أكثر المراقبين حذرًا، قد أبلغوا عن معدلات نزوح هائلة منذ غزو إدارة بوش في مارس 2003. وتجاوزت هذه الأرقام بسرعة تدفق المغتربين الذين فروا من البلاد خلال عهد صدام حسين الوحشي.

وبحلول أوائل عام 2006، كان مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين يقدر أن 1.7 مليون عراقي قد غادروا البلاد وربما تم إنشاء عدد متساو من النازحين في نفس فترة الثلاث سنوات.[2] وقد ارتفع المعدل بشكل كبير مرة أخرى مع أعمال العنف الطائفي. وقد ترسخت

(1) Riverbend, Baghdad Burning (blog), September 6, 2007.

(2) Sabrina Tavernise, «For Iraqis, Exodus to Syria and Jordan Continues,» New York Times, June 14, 2006; UNHCR «Statistics on Displaced Iraqis Around the World,» United Nations High Commissioner for Refugees, September 2007, http://www.unhcr.org/cgibin/texis/vtx/home/opendoc.pdf?tbl=SUBSITES&id= 470387fc2.

عمليات الطرد العرقي. وقدرت المنظمة الدولية للهجرة معدل النزوح خلال عامي 2006 و2007 بنحو ستين ألف شهريًا. في منتصف عام 2007، أعلنت منظمة «اللاجئون الدوليون» أن العراق يمثل «أزمة اللاجئين الأسرع نمواً في العالم»، بينما وصفت الأمم المتحدة الأزمة بأنها «أسوأ نزوح بشري في تاريخ العراق الحديث.»[1] استنتج باتريك كوكبيرن، الصحفي في الشرق الأوسط المخضرم، أن «أزمة اللاجئين العراقيين تتفوق الآن على أعداد أي شيء في الشرق الأوسط، بما في ذلك فرار الفلسطينيين أو هربهم في عام 1948».[2]

سوريا، البلد الوحيد الذي لم يضع منذ البداية أي قيود على الهجرة العراقية، كانت (حسب إحصائيات الأمم المتحدة) قد أخذت حوالي 1.25 مليون نازح عراقي بحلول أوائل عام 2007. بالإضافة إلى ذلك، قدرت الأمم المتحدة أن أكثر من خمسمائة ألف لاجئ عراقي كانوا في الأردن، وسبعين ألفاً في مصر، وستين ألفًا في إيران، وثلاثين ألفًا في لبنان، ومائتي ألف في جميع أنحاء دول الخليج، ومائة ألف في أوروبا، خمسون ألفاً في بلدان أخرى حول العالم.[3] الولايات المتحدة، التي قبلت حوالي ثلاثين ألف لاجئ عراقي خلال سنوات صدام حسين، اعترفت بـ463 لاجىء فقط بين بداية الحرب وأواسط 2007.[4] واعترفت بذلك أيضا الشريك الرئيس للاحتلال ألا وهي بريطانيا العظمى بقبول أكثر من 150 لاجئ في السنة.[5]

استراتيجية «النزوح» للرئيس بوش ـ التي أضافت 30 ألف جندي أمريكي إلى القتال المكثف في بغداد في الأشهر الستة الأولى من عام 2007، أدت إلى زيادة النزوح البشري، وخاصة من النازحين داخليًا. وفقا لجيمس غلانز وستيفن فاريل من نيويورك تايمز، «جلبت العمليات التي تقودها الولايات المتحدة قتالًا جديدًا، مما دفع العراقيين الخائفون أو القلقون

(1) Oxfam International and NGO Coordination Committee in Iraq, Rising to the Humanitarian Challenge in Iraq (Briefing Paper 105), July 30, 2007, http://www.oxfam.org/en/policy/briefingpapers/bp105_humanitarian_challenge_in_iraq_0707, 14; Glanz and Farrell, «More Iraqis Said to Flee Since Troop Increase.»

(2) Patrick Cockburn, «UNWarns of FiveMillion Iraqi Refugees,» Independent, June 10, 2007.

(3) UNHCR «Statistics on Displaced Iraqis around theWorld.»

(4) أدى تغيير في السياسة، الذي أعلن في أوائل عام 2007، إلى زيادة عدد اللاجئين إلى سبعة آلاف لاجئ عراقي في السنة. MattWeaver,«U.S. toWelcome 7,000 Iraqi Refugees,» Guardian, February 14, 2007.

(5) Hannah Godfrey, «From Baghdad to Britain,» Guardian,March 20, 2008.

إلى مغادرة منازلهم بمعدلات أعلى بكثير مما كان عليه قبل وصول عشرات الآلاف من القوات الإضافية». أدى التأثير المشترك للنزوح وعمليات الفرار العرقي المتسارعة إلى معدل نزوح مائة ألف شهريا في بغداد وحدها خلال النصف الأول من عام 2007، وهو الرقم الذي فاجأ حتى سعيد حقي، مدير الهلال الأحمر العراقي، الذي كان يراقب أزمة اللاجئين منذ بداية الحرب.[1]

وخلال 2007، ووفقا لتقديرات الأمم المتحدة، اعترفت سوريا بمائة وخمسين ألف لاجئ عراقي إضافي. ومع تشكيل العراقيين ما يقرب من 10 % من سكان البلاد في ذاك الوقت، بدأت الحكومة السورية، التي تشعر بالضغط على الموارد، بوضع قيود على تدفق اللاجئين وحاولت إطلاق سياسة إعادة توطين جماعي.[2] وكانت جهود الإعادة هذه ـ في سوريا وأماكن أخرى ـ مع ذلك، عقيمة إلى حد كبير. حتى عندما انخفض العنف في بغداد في أواخر عام 2007، وجد اللاجئون الذين يحاولون العودة أن منازلهم المهجورة كانت قد تضررت بفعل الهجمات التي قامت بها الولايات المتحدة ومن الصعب اعادة ترميمها وقد تم الاستيلاء عليها من قبل غرباء (في الغالب لطائفة مختلفة)، أو كانوا موجودين في أحياء تم «تطهيرها» حديثاً ومن الصعب إيواؤهم مجدداً [3] لم تكن هذه العوائق تمنع سوريا والأردن من إغلاق الحدود ومحاولة طرد أعداد كبيرة من اللاجئين العراقيين المستقرين بالفعل.

في السنوات نفسها، ازداد عدد أو ثقل أو نفوذ النازحين داخل العراق بسرعة أكبر. وفي تقديرات الأمم المتحدة بمقدار 2،25 مليون في أيلول / سبتمبر 2007، بدأ هذا التدفق الجزئي للأسر المشردة داخلياً، والذين غالباً ما يبدون عوائل بلا مأوى، بالتأثير على موارد

(1) Glanz and Farrell, «More Iraqis Said to Flee Since Troop Increase.»

(2) UNHCR, «Statistics on Displaced Iraqis around theWorld»; Jennifer Pagonis,«Iraqi Refugees: Fresh Research Studies,» United Nations High Commissioner on Refugees, December 14, 2007, http://www.unhcr.org/cgi-bin/texis/vtx/iraq?page=briefing&id=47626dbe14; Riverbend, Baghdad Burning (blog), October 22, 2007. For a vivid description of refugee life in Syria, see Deborah Campbell, «Exodus:WhereWill Iraq Go Next?» Harpers, April 2008, 50–6.

(3) Campbell, «Exodus»; Cara Buckley, «Iraq Premier Sees Families Returning to Safer Capital,» New York Times, November 12, 2007; Karen DeYoung, «Balkanized Homecoming: As Iraqi Refugees Start to Trickle Back, Authorities Worry About How They Will Fit into the New Baghdad,» *Washington Post*, December 16, 2007.

المحافظات التي تستقبلهم.[1] وقد وجدت النجف، وهي أول مدينة كبيرة جنوب بغداد، حيث تقع المقامات الشيعية المقدسة في العراق، أن عدد سكانها البالغ سبعمائة ألف نسمة قد زاد بما يقدر بنحو أربعمائة ألف نازح شيعي. و بحلول منتصف عام 2007، كافحت ثلاث محافظات شيعية جنوبية أخرى لدمج النازحين داخليًا والذين كانوا يشكلون نصف عدد السكان بحلول تلك المرحلة.[2]

وكان هذا العبء ساحقاً. بحلول عام 2007، كانت كربلاء، إحدى المحافظات الأكثر تضرراً، تحاول فرض إجراء صارم كان قد صدر في العام السابق مفاده انه سيتم طرد المقيمين الجدد ما لم يكن هناك رعاة رسميون لهم من أعضاء مجلس المحافظة.[3] كما حاولت محافظات أخرى بطرق مختلفة، وإلى حد كبير من وقف تدفق اللاجئين ولكن بدون نجاح.[4]

سواء داخل أو خارج البلاد، واجهت حتى العائلات التي كانت ثرية قبل الحرب ظروفا قاتمة. وفي سوريا، حيث تم إجراء مسح دقيق للظروف في أكتوبر / تشرين الأول 2007، كانت 24 % فقط من جميع العائلات العراقية مدعومة بالرواتب أو الأجور. وتركت معظم العائلات لتعيش أفضل ما تستطيعه من خلال شحة المدخرات أو التحويلات المالية من الأقارب، وثلث الذين لديهم أموال في متناول اليد من المتوقع أن ينفد في غضون ثلاثة أشهر.[5]

تجربة محمد سليم، الذي كان يدير سوبر ماركت ناجح في بغداد خلال السنوات التي سبقت الاحتلال الأمريكي، كان نموذجيًا، قال لمراسل وكالة الأنباء الصحفية مكي النزاعي:

> «إنّ المعاناة الحقيقية بدأت مع الاحتلال عام 2003 الذي أنشأ الطرق المغلقة وخفض الدخل للناس». ومع تعثر أعماله، والطائفية العنيفة التي

---

(1) UNHCR, «Statistics on Displaced Iraqis around theWorld.»

(2) Olivier Beucher, «Vital Role of Legal Assistance for Displaced Iraqis,» Forced Migration Review, June 2007, 49.

(3) Alissa J. Rubin, «Shiite Refugees Feel Forsaken in Their Holy City,» New York Times, October 19, 2007.

(4) Haroon Siddiqui, «Humanitarian Tsunami Sweeping Across Iraq,» Toronto Star, November 4, 2007.

(5) IPSOS, «Second IPSOS Survey on Iraqi Refugees,» November 2007, quoted in Hannah Allam, «Survey: Many Iraqis in Syria Fled During U.S. Troop Buildup,» McClatchy, December 14, 2007 http://www.mcclatchydc.com/iraq/story/ 23159.html.

> انتشرت في البلاد كانت هذه الاسباب دافعاً قوياً له للمغادرة. وكانت الميليشيات المحلية قد اخبرته أن عليه أن «يغادر في غضون 24 ساعة»، وسرعان ما جمع أفراد أسرته وغادر إلى سوريا. وكان الوضع امن لكنه غير قادر على العثور على عمل أو بدء عمل تجاري، كان شقيق سليم في بغداد «يبيع ممتلكاتنا قطعة قطعة حتى يمكننا البقاء على قيد الحياة»[1]

وتحت هذا النوع من الضغط، كان هناك تزايد في أعمال البغاء أو مصادر دخل استغلالية أو غير قانونية.[2] ووفقًا لصحافية مستقلة وهي ديبورا كامبل (Debora Campbell)، فإن النوادي الليلية في دمشق كانت «مليئة بعشرات الآلاف من الفتيات والأرامل العراقيات الذين يدعمون عائلاتهم عن طريق بيع أنفسهم».[3]

وكان الغذاء قضية رئيسة للعديد من عائلات اللاجئين. وفقاً للأمم المتحدة، كان نصفهم تقريباً بحاجة إلى «مساعدات غذائية عاجلة». وأبلغت نسبة كبيرة من البالغين عن تخطي وجبة واحدة على الأقل يومياً لإطعام أطفالهم. وآخرون عانوا أياماً من عدم وجود طعام لديهم وذلك «من أجل مواكبة الإيجار والمرافق». قالت إحدى الأمهات اللاجئات لمراسلة ماكلاتشي هانا علام (Hannah Allam): «نحن نشتري ما يكفي من اللحوم لنكهة الطعام ـ فنحن نشتريها ببنسات.»[4] قالت زوجة أخرى لمهندس بناء متمكن في وقت ما، للمراسلة المستقلة كارولين بانكروفت (Carolyn Bancroft): «في العراق، لسنا آمنين ولكن يمكننا أن نأكل. وعائلتنا تساعدنا. وفي مصر، نحن آمنون ولكن لا يمكننا تناول الطعام.»[5]

وفقاً لاستبيان دقيق لماكلاتشي، فإن معظم اللاجئين العراقيين في سوريا كانوا يعيشون في ظروف صعبة، إذ يعيش أكثر من شخص في غرفة واحدة (وأحياناً كثيرة يزداد العدد أكثر في الغرفة الواحدة) خمسة وعشرون في المئة من الأسر تعيش في شقق بغرفة واحدة؛

---

(1) Maki al-Nazzal and Dahr Jamail, «Iraq: Poverty Gets the Survivors,» Inter Press Service, April 26, 2008 http://www.commondreams.org/archive/20088544/26/04/.

(2) Oxfam, Rising to the Humanitarian Challenge in Iraq, 15.

(3) Campbell, «Exodus.»

(4) Allam, «Survey: Many Iraqis in Syria Fled During U.S. Troop Buildup.»

(5) Carolyn Bancroft, «Becoming a Refugee,» Iraq Voices in Cairo, American University in Cairo (website), http://www.aucegypt.edu/ResearchatAUC/rc/fmrs/ iraqivoicesincairo/Pages/becomingarefugee.aspx.

حوالي واحد من كل ستة لاجئين تم تشخيصهم بمرض مزمن (غير معالج عادة)؛ وقد أصيب خمس الأطفال بالإسهال في الأسبوعين التي سبقت مقابلة عوائلهم.[1] وعلى الرغم من أن المسؤولين السوريين قد ساعدوا عوائل اللاجئين بإلحاق أكثر من ثلثي الأطفال بالمدارس، فإن 46 بالمائة منهم قد تركوا الدراسة ـ ويرجع ذلك أساسًا إلى عدم وجود وثائق الهجرة المناسبة أو عدم وجود أموال كافية لدفع نفقات المدرسة، أو لوجود قضايا نفسية وعاطفية. كان معدل انسحاب الطلبة يتصاعد. وبحسب المراسل المستقل ديبورا كامبل، أصبح التعليم هو الاستثناء وليس القاعدة:

> من بين الأشياء التي صدمتني بالفعل حول أزمة اللاجئين هي الطريقة ـ فقد كان العراق في الماضي، قبل الحرب، البلد الأكثر تعليماً في الشرق الأوسط، وكل هؤلاء الأطفال (اللاجئين) الذين قابلتهم... كانوا في المدرسة قبل الحرب. والآن، فإن 70 إلى 90 في المائة من أطفال اللاجئيين العراقيين ليسوا في المدارس، رغم أن الحكومة السورية تسمح لهم بذلك. ولدى المدارس السورية الآن ستين او سبعين طفلًا في كل فصل دراسي. إذا لم يكن لديك وثائق، وإذا كنت تفرّ من إنذار قبل أربع وعشرين ساعة، فلن تذهب ولن يكن باستطاعتك ان تحصل على سجلات أطفالك قبل مغادرتك. ففقدوا بالفعل قسم ثلاثة أو أربعة أعوام من سني دراستهم، لذا هم لا يذهبون إلى المدرسة. والعديد منهم بدأوا العمل الآن لدعم عائلاتهم، سواء في تلميع الأحذية أو بيع الأشياء المتنوعة في الشارع.[2]

زادت أعداد اللاجئين جراء هذه المشاكل وتضخمت. ويجعل الاكتظاظ الإيجارات في المدن المستقبلة مرتفعة؛ في سوريا تضاعفت الإيجارات ثلاث مرات خلال التدفق الهائل بين عامي 2005 و2007. كما تضاعفت أيضاً أسعار المواد الغذائية هناك ثلاث مرات وبدأت العائلات تتنافس على الإمدادات المحدودة. إن التنافس على الوظائف، وحتى التنافس على العمل في الدعارة، أدى إلى انخفاض في الأجور. بدأت أعداد الأطفال الملتحقين في المدارس يقل. [3]

(1) IPSOS, «Second IPSOS Survey on Iraqi Refugees.»

(2) «Deborah Campbell on the Iraq Refugee Crisis,»Democracy Now!,March 31, 2008, http://www.democracynow.org/200831/3//exodus_where_will_iraq_go_next.

(3) Ibid.

ومثل اللاجئين المغتربين، واجه العراقيون النازحون داخلياً ظروفاً قاسية ومتواصلة باستمرار. وضعت الحكومة المركزية العراقية التي لا حول لها ولا قوة تقريباً، والمحصورة إلى حد كبير داخل المنطقة الخضراء في بغداد ـ وتحت ضغط مستمر من صندوق النقد الدولي لتخفيض تكاليف نظام الرعاية الاجتماعية ـ سياسة تطلبت من الأشخاص الذين انتقلوا من مكان إلى آخر التسجيل شخصيًا في بغداد من أجل الحفاظ على أهلية برنامج الدعم الغذائي الوطني. كان هذا التسجيل مستحيلاً من قبل العائلات التي طردت من منازلها في الحرب الأهلية الوحشية والعنيفة في البلاد. مع عدم وجود طريقة للتسجيل، دخلت الأسر النازحة خارج بغداد مساكنها الجديدة دون توفر الاعانات المضمونة لإمدادات الطعام الأساسية.[1]

ومما زاد الطين بلة، كان حوالي ثلاثة أرباع المشردين من النساء والأطفال، وكان عدد قليل من هذه العائلات لديها آباء يعملون. وبلغت معدلات البطالة في معظم المدن بالفعل 50 في المائة أو أكثر، وبالتالي أصبح البغاء وعمالة الأطفال على نحو متزايد خيارين قابلين للتطبيق، عندما يكون ذلك متاحاً. وأفادت اليونيسيف (UNICEF) أن نسبة كبيرة من الأطفال في هذه العائلات كانوا يعانون من الجوع، ونقص الوزن السريري، وتوقف النمو لديهم. «في بعض المناطق، ما يصل إلى 90 في المائة من الأطفال [المشردين] لا يلتحقون بالمدرسة»، هذا ماأفادت به وكالة الأمم المتحدة.[2]

ربا أرملة مشردة والبالغة من العمر ثمانية وثلاثين عاماً، أخبرت قصة واقعية مؤسفة إلى الصليب الأحمر (Red Cross):

> غادرت أنا وأولادي منزلي في محافظة الأنبار قبل نحو عامين. وكان زوجي قد قُتل أمامنا. اضطررت إلى حماية أطفالي، لذلك هربنا في الليلة نفسها بدون أي شيء سوى بعض المال. بالنسبة لي، اليوم، لا يوجد ماضٍ ولا مستقبل، فقط حاضر مروع. وكنت أتمنى فقط أن يكون لدي بعض الصور لزوجي وعائلتي. أستطيع أن أرى كل شيء في ذهني ولكنني لا أعرف كم من الوقت سأتذكر ذلك. كان هناك وقت كنا نجلس فيه معاً لتناول الغداء ونضحك معاً. واليوم نحن نعيش مع عائلة ابن عمي. وهناك 12 منا في

(1) Beucher, «Vital Role of Legal Assistance for Displaced Iraqis»; Rubin, «Shiite Refugees Feel Forsaken in Their Holy City.»

(2) Haroon Siddiqui, «Iraq's Little-Known Humanitarian Crisis,» Toronto Star, November 1, 2007.

غرفة واحدة. ولا أريد العودة لحياتي القديمة مرة أخرى لأنني أعرف أنها مستحيلة بدون زوجي. كل ما أريده هو أن يذهب أطفالي إلى المدرسة ويعيشوا حياة طبيعية. [1]

قال علي، البالغ من العمر 13 عامًا، للصليب الأحمر إن هناك حكاية موجعة أكثر:

قبل سنتين، غادرت أنا وشقيقتي التي تبلغ من العمر ثلاث سنوات منزلنا في البصرة وذهبت للبقاء في منزل عمتنا.قال والداي أن كل شيء على ما يرام وأنهم سيلتحقون بنا في غضون أسبوع. أخذنا بعض الملابس وأخذت أختي دميتها. انتظرنا لأسابيع ولكن والديّ لم يأتيا قط. وأخبرتني عمتي أنني رجل العائلة الآن وأنه ينبغي لي أن أعتني بأختي. إنها لا تعرف إلى الآن أن والدينا قد ماتا، ودائمًا ما تسأل متى سنذهب إلى البيت. لكني عندما أكبر سأعود بها إلى البيت وسأعتني بها.[2]

انهيار التعليم

ومن ضمن المجالات التي تساعد في علاج ونهوض المجتمع العراقي الجديد التعليم هو التعليم، حيث يمكن تدريب جيل جديد من الموظفين الفنيين والتقنيين ليستبدلوا أو حتى يرتقوا برأس المال البشري المفقود للعراق. مثل هذه الرؤية، بالتأكيد، هي التي كانت الوعود الأولى للقيادة الأمريكية، لكن الآمال تلاشت مع انتشار واقع سياسة الاحتلال.

قبل عام 1980 كان نظام التعليم العراقي هو الأفضل في الشرق الأوسط، مع اعتبار نظام الجامعات «مركزاً للأكاديميات في العالم العربي».[3] كان الفشل التربوي لنظام صدام متعدد، سواء في مضمون المناهج أو في عزل المهنيين التربويين من التقدم العلمي (والعملي).[4]

---

(1) «Iraq: No Let-up in the Humanitarian Crisis,» International Committee of the Red Cross, March 17, 2008 http://www.reliefweb.int/rw/RWFiles2008.nsf/FilesByRWDocUnidFilename/YSAR-7CQN6P-full_report.pdf/$File/full_report.pdf, 3.

(2) Ibid.

(3) Zaineb Naji, «Iraq's Scholars Reluctant to Return,» Institute for War and Peace Crisis Report No. 243, January 18, 2008, http://www.reliefweb.int/rw/RWB.NSF/ db900SID/KHII-7B32SJ?Open Document.

(4) من أجل تحليل تراجع التعليم العراقي في عهد حسين الذي يؤكد دور حرب الخليج في عام 1991 و(لذلك) تكون أمريكا مذنبة، والذي يصف الأحداث الأخيرة من منظور المقاومة العراقية, see Ghali Hassan, «The Destruction of Iraq's Education System under US Occupation,» Global Research, May 11, 2005, http://globalresearch.ca/ articles/HAS505B.html.

وفي البداية، وعدت سلطة التحالف المؤقتة بحدوث نهضة تعليمية وفكرية وزيادة معدلات الالتحاق بالمدارس، ونهضة المجتمعات الفكرية المعارضة، وتفجر الصحف والدوريات الأخرى التي تدعو إلى نشأة وجهات نظر سياسية واجتماعية جديدة.[1] ومع ذلك، سرعان ما أصبح واضحًا أن نظام التعليم في العراق كان يتجه إلى الخلف، وليس إلى الأمام.[2]

ثمة مؤشر عرضي ودالّ هو احتلال القوات العسكرية الأمريكية للمدارس الابتدائية. بالنسبة للجيش المحتل، كانت المدارس أماكن مغرية: فهي تحتوي على العديد من الغرف للمقرات والثكنات، والمساحات المفتوحة لمركبات وقوف السيارات وحشد الجنود، ويتم فصلها عن المجتمعات المحيطة بالجدران، والأسوار، والحواجز الطبيعية التي يمكن استخدامها كمناطق دفاعية. في العراق، أصبحت المئات من المدارس منازل مؤقتة للوحدات العسكرية.[3] بدأت المقاومة الشرسة في مدينة الفلوجة عندما اطلق الجنود الأمريكيون النار على محتجين ضد هذا الاحتلال. وقد نوقش في الفصل الرابع الحادث الذي وقع في حديثة، فضلاً عن الحديث عن وحدة أمريكية قادت مدرسة محلية[4].

وبالإضافة إلى تفجر الغضب الشديد لدى سكان هذه المجتمعات، تسبب احتلال المدارس خسائر كبيرة تتطلب الإصلاح قبل أن تصبح هذه المدارس مهنية من جديد. وفي صيف 2003، استأجرت سلطات الاحتلال مجموعة بكتل مقابل 50 مليون دولار من أجل «توفير «حل سريع»

---

(1) للحصول على صورة مقنعة عن هذه النهضة خلال الأشهر الأولى بعد سقوط النظام البعثي, see the film The Dreams of Sparrows (Hayder Jaffar, director, produced by the Iraq Eye Group, 2005).

(2) استندت هذه المناقشة على Chatterjee and Docena, «Occupation, Inc.»; Catherine Taylor, «Contrary to Policy, US Forces Occupy Schools and Church,» Christian Science Monitor, March 4, 2003; and Center for Economic and Social Rights (CESR),«11. ViolationVIII: Failure to Protect the Rights to Food and Education,» Beyond Torture: US Violations of Occupation Law in Iraq (Brooklyn, NY: Center for Economic and Social Rights, 2004), http://cesr.org/node/238?PHPSESSID=75fd950a443bd804bcb5ab624794e907.

(3) EvanWright, Generation Kill, passim.

(4) see الفصول 6 و7, and Edmund Blair, «Anger Mounts After US Troops Kill 13 Iraqi Protesters,» Reuters, April 29, 2003; Rone Tempest, «Sight of Carnage in Iraq Town Still Haunts Young Marine,» Los Angeles Times, May 30, 2006.

لإصلاح أضرار الحرب والتدهور المتراكم الذي تعانيه المدارس قبل بدء العام الدراسي.»[1] بحلول أوائل الخريف نشرت بكتل (Bechtel) قائمة بما يقرب من 116«مشروعا تأهيلياً» للمدارس وـ وفقاً لسياسة الولايات المتحدة فإن مقاولي مشاريع إعادة الإعمار سيخضعون وفقاً لقوى السوق ـ قبلت سلطة التحالف المؤقتة تقرير بكتل دون أي تفتيش رسمي. إلاّ أن زيارات مراسلي نيوزويك إلى خمس مدارس في بغداد على أنها «أعيد بناؤها» من قبل بكتل، وجدت أنه «لا يوجد فيها كتب مدرسية، ورحلات، وسبورات كافية. وكان فيها نفايات في كل مكان، والمرافق الصحية لا تعمل، والرحلات التي صُنعت لطفلين تُستعمل لأربعة أطفال.»[2] عندما أجرى الصحفيان المستقلان براتاب تشاترجي وهربرت دوسينا (Herbert Docena) تقييمات مماثلة لأربع من المدارس التي أعيد تأهيلها في الجنوب الشيعي، بعيداً عن التمرد السني المتزايد، وجدوا مرافق غير صالحة للاستعمال في الأساس يقطنها معلمون يشعرون بالمرارة وقد ازداد غضبهم تجاه الاحتلال بشكل كبير في الأشهر القليلة أو بعد أشهر من سقوط نظام صدام حسين. [3]

تمكن مراسلون من إجراء كشف على إحدى هذه المدارس ليكتشفوا غياب الكفاءة والفساد والتفكيك الذي ميز الجهد الاقتصادي الأمريكي في العراق:

> هذه مدرسة حواء، تديرها بتول مهدي حسين.... هي... تشعر بمرارة بما يخص المقاولين. فالمدرسة لديها طبقة جديدة من الطلاء في الخارج مع جميع الشخصيات من عالم دزني مثل نسخة علاء الدين، كاملة مع المارد والأمير.
>
> ولكنها تقول إن الأمور أسوأ من عهد صدام. «صبغت اليونيسف (UNICEF) جدراننا وأصبحت لدينا أشكال يابانية جديدة رسمت على الجدران في الخارج. وعندما جاء المتعاقدون الأميركيون، أزالوا الأشكال اليابانية واستبدلوها بالسورية»، تقول غاضبة....
>
> تأخذنا مديرة المدرسة إلى المراحيض حيث تم تركيب نظام مياه جديد، أنابيب، صنابير ومحرك لضخ المياه. المشكلة هي أن المحرك لا يعمل، لذا فإن المراحيض تنظف بأنابيب غير مغطاة. ومن ثم كشفت لنا عن غطاء تصريف جديد لتظهر لنا أنه ليس سوى غطاء. إنها تمشي بسرعة، ولا تنتظر أن تلتقط الكاميرا صوراً. «هذه الأبواب، المفصلات مكسورة. كان من المفترض أن نحصل على أبواب حديدية، لدينا أبواب خشبية. الطلاء الجديد

(1) Larry Kaplow, «Bechtel Criticized over School Project in Iraq,» Cox News Service, December 14, 2003 http://www.corpwatch.org/article.php?id=11120.

(2) «Iraq—An Expensive & Corrupt Vietnam?» Newsweek, October 27, 2003.

(3) Chatterjee and Docena, «Occupation, Inc.»

يتقشر. ولا توجد طاقة كافية لتشغيل مدرستنا».
بينما نودعها، تخرجنا من البوابة وتشير إلى حطام البناء في الطريق.... لم يأخذوا القمامة معهم. ولم يعطونا أي أوراق لإخبارنا بما قاموا به، وما لم يفعلوه كان علينا أن ندفع لنقل القمامة. بصراحة، كانت حالة مدرستنا أفضل قبل أن يأتي المقاولون».[1]

وقد أظهرت مدارس أخرى «أعيد بناؤها بالكامل» مشاكل مماثلة. تحدثت مديرة مدرسة الحارثية هدى صباح عبد الرزاق لكثير من المعلمين الآخرين عندما قالت: «يمكنني إصلاح كل شيء هنا مقابل 1000 دولار فقط. أنفق السيد جيف (Jeff) [أحد المتعاقدين من الباطن] 20000 دولار» بسقوف مسربة، وانقطاع للطاقة، وطلاء مقشر، وأرضية «تم إصلاحها» والتي أصبحت أسوأ مما كانت عليه قبل مشروع إعادة الإعمار. [2]

تمثلت أوجه القصور المؤلمة في مشروع بكتل بمضخة مياه جديدة لم تعمل وفي الوقت لم يعد من الممكن إصلاحها أو صيانتها بواسطة الفنيين المحليين، فضلا عن مصدر طاقة لم يولد الكهرباء الكافية لتشغيل المدرسة، ولم يكن بالإمكان إصلاحها محليًا، والأهم من ذلك كله، دفع استمرار الظروف السلبية العديد من المعلمين وغيرهم من المهنيين إلى الفرار من المدرسة والمدينة والبلد.

بحلول عام 2007، أفادت اليونيسيف أن سدس الأطفال العراقيين ـ ومعظم الأطفال المشردين ـ لم يتلقوا تعليماً. ومن بين الذين التحقوا، كان ما يقرب من ثلثيهم يحضرون بصورة غير منتظمة. [3] بالنسبة للبنات، أدت هجمة الأصولية الأبوية (التعصب) إلى خلق عبء إضافي، مما جعل من الخطورة عليهن الذهاب إلى المدرسة أو العثور على مدارس تقبلهن في بعض الأماكن. وفي أوائل عام 2007، قدرت منظمة الأمم المتحدة للطفولة أن 30 في المائة فقط من الفتيات يحضرن بانتظام.[4] وفي المحافظات ذات مستويات العنف المرتفعة، لم يتمكن العديد من المدرسين من الوصول إلى العمل، تاركين نسبة كبيرة من الطلاب المتبقين بدون مدربين. وأصبحت الأمور أكثر

(1) Ibid.

(2) Ibid.See also Kaplow, «Bechtel Criticized over School Project in Iraq.»

(3) «Little Respite for Iraq's Children in 2007,» UNICEF, December 21, 2007, http://www.unicef.org/media/media_42256.html; Klein, «The Erasing of Iraq.»

(4) Dahr Jamail, «Women's Day–Iraq: Surviving Somehow Behind a Concrete Purdah,» Inter Press Service,March 6, 2008, http://dahrjamailiraq.com/hard_news/ archives/ iraq/000757.php.

بؤسا عندما دفع التآكل المؤسسي في وزارة التربية كل من المسؤولين الحكوميين والمدرسين إلى الانقطاع، مما سارع من معدل مغادرة الموظفين.[1] في ديسمبر 2007، دعا المدرسون والمعلمون العراقيون إلى إضراب وطني للاحتجاج على الرواتب المنخفضة وغير المنتظمة، وانعدام الأمن، وتدهور هياكل المدارس. [2]

إن التدهور المتسارع قد تبلور في ربيع عام 2007 عندما كان 28 في المائة فقط من العراقيين في سن السابعة عشرة يتابعون الامتحانات النهائية، وأقل من نصف هؤلاء الذين حضروا اجتازوا الامتحان في نهاية المطاف، فإن ما يزيد قليلاً عن 10 في المائة من طلاب عام 2007 كانوا مؤهلين للحصول على شهادات أكاديمية. [3] حذرت مؤسسة إنقاذ الطفل (Save the Children Foundation) أنه وبدون تغييرات جذرية، كانت نسبة كبيرة من الأطفال العراقيين معرضين لخطر عدم التحصيل العلمي.[4]

قد يكون الوضع في الجامعات ازداد سوءاً. فاجتثاث البعث في بداية الاحتلال طرد حوالي ألف محاضر وباحث. وأصبح الأساتذة هدفاً مفضلاً للخاطفين الساعين للحصول على فدية، أو القتلة الذين يعتدون على متعاونين مع الأمريكيين، بالإضافة إلى أشخاص ممن كانوا ينتقدون الاحتلال، وبذلك يكون قد قتل المئات في السنوات المتتالية. حدد وزير التعليم العراقي 296 أستاذاً قتلوا عام 2005 وحده. [5] قالت كوثر أحمد فاضل، طالبة في التاسعة عشر من عمرها في جامعة المستنصرية ببغداد، للمراسل المستقل زينب ناجي، «استهدف العنف أفضل الأساتذة.... لم يمر اسبوع دون الاعلان عن مقتل أستاذ أو عضو هيئة تدريس آخر.»[6]

قدرت وزارة التعليم العالي العراقية أن أكثر من ثلاثة آلاف أستاذ قد غادروا البلاد بحلول

(1) Ahmed Ali, «Living Becomes Hard in a Death City,» Inter Press Service, July 23, 2007, http://www.dahrjamailiraq.com/hard_news/archives/iraq/000614.php.

(2) Ben Lando, «Iraqi Oil, Health, Teacher Demands Unmet,» United Press International, December 21, 2007 http://www.upi.com/International_Security/ Energy/ Briefing/200721/12//iraqi_oil_health_teacher_demands_unmet/6675.

(3) UNICEF, «Little Respite for Iraq's Children in 2007.»

(4) Cited in J. R.A.Williams, «Education Crisis for Iraqi Children,» ForcedMigration Review, June 2007, 45.

(5) Nicolas J. S. Davies, «Evidence of an American Dirty War in Iraq,» Peace Review 19 (September 2007): 435–6; Naji, «Iraq's Scholars Reluctant to Return.»

(6) Naji, «Iraq's Scholars Reluctant to Return.»

أوائل عام 2006، مع ارتفاع معدل النزوح.[1] وطبقاً لطاهر البكاء، الذي شغل منصب وزير التعليم العالي حتى عام 2004، «أغلقت الحكومة 153 تخصصاً أكاديمياً لأنه لم يعد هناك خبراء في هذه المجالات». إنّ المدارس الطبية «دمرت بالكامل بسبب نقص الخبرة.» وفشلت الوعود بزيادة الأجور وتحسين الأمن من قبل الحكومة العراقية في حث الأساتذة المهاجرين على العودة وبعيداً عن مسألة الخطر الشخصي، وجد الأكاديميون أن الظروف في الخارج كانت أفضل من تلك الموجودة في العراق.[2]

أصبحت جامعة بغداد، التي تضم ثمانين ألف طالب، مثالاً نموذجياً على الانحطاط الذي هدد بتقويض استمرارية التعليم العراقي. وقد بدأت السنة الدراسية 2007 ـ 2008 خلال تراجع دراماتيكي في العنف في المدينة وفي الحرم الجامعي، مما أدى إلى انتعاش الجامعات وازداد حضور الطلبة من 50 % إلى 80 %، ولكنه ما زال يمثل مشكلة، ومع ذلك، كان الأفضل. بيد أن هذا التطور المشجع أدى إلى التركيز على البنية التحتية الموهنة للجامعة. ولم يعد العديد من «كبار الاساتذة» واستعيض عنهم «بالمحاضرين عديمي الخبرة». ولم يكن لدى المختبرات سوى «معدات ضئيلة». وأجبر الطلاب على استخدام كتب مستنسخة من الكتب المدرسية القديمة. وكانت المناقشات داخل الصف (وكذلك القيل والقال في غرفة الطعام) تقيدها طبقة رجال الدين المتشددين. ووجد أولئك الذين نجوا من هذه الظروف المتدهورة وأنهوا دراستهم أن تعليمهم لم يقدم سوى القليل من الوعود بالعمل المهني: فقد دخلوا «سوق عمل عاطل» في العراق، ولم تكن «شهاداتهم» معترفاً بها في البلدان المجاورة [3]. وبدلاً من ذلك، أصبح التعليم، خلافاً لرسالته المتمثلة في تجديد رأس المال البشري، مصدراً لرأس المال البشري المتدهور.

(1) «Threatened Teachers Fleeing the Country,» Integrated Regional Information Networks (IRIN), (United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs), August 24, 2006 http://www.alertnet.org/thenews/newsdesk/IRIN/ 9c65cf0098d9fd852b6cc81cfa749748.htm

(2) Naji, «Iraq's Scholars Reluctant to Return.»

(3) Joshua Partlow, «A Cautious Comeback on Campus at Baghdad University, Students Welcome the Decline in Violence, but Still Look Toward the Future Warily,» Washington Post, January 15, 2008.

هجرة العقول

كانت الخلفيات الوظيفية لنسبة غير عادية من اللاجئين العراقيين في سوريا مهنية أو إدارية. فلديهم مهارات جيدة ستكون ضرورية للحفاظ على البنية التحتية المدمرة في بلدهم وإصلاحها وإعادة بنائها في نهاية المطاف. في العراق، كان ما يقرب من 10 % من البالغين قد التحقوا بالكلية، لكن أكثر من ثلث اللاجئين في سوريا كانوا متعلمين جامعيين. في حين أن أقل من واحد في المئة من العراقيين حصلوا على شهادات في الدراسات العليا وحصل 10 % منهم على درجات علمية متقدمة في سوريا، بما في ذلك 4.5 % حصلوا على شهادة الدكتوراه. وفي ظل شبح الانهيار الاقتصادي، لم يحصل 20 % من العراقيين على تعليم، في حين أن 3 % فقط من اللاجئين الذين وصلوا إلى سوريا لم يحصلوا على أي تعليم[1]

وليس من الصعب العثور على أسباب هجرة الكفاءات المتميزة. وحتى اليأس وعملية الفرار من المنازل اتضح أنها بحاجة إلى موارد، وبالتالي فإن اللاجئين من معظم الكوارث الذين يسافرون لمسافات بعيدة يميلون إلى أن يكونوا مرفهين بشكل لا يتناسب مع ظروفهم. ما حدث يشبه التبعات لإعصار كاترينا (Katrina Hurricane) في نيو اوليانز (New Orleans)

في أوائل عام 2006، قدرت لجنة الولايات المتحدة المعنية باللاجئين والمهاجرين أن 40 في المائة من الطبقة المهنية العراقية قد غادر البلد. والجدير بالذكر أن الجامعات والمرافق الطبية تضررت بشكل خاص، حيث كان هناك أقل من خمس الموظفين المطلوبين.[2] وعانت صناعة النفط مما أسماه وول ستريت جورنال «نزوحًا نفطيًا» شمل رحيل ثلثي أعضائها. مائة مدير بالإضافة إلى أعداد كبيرة من العمال الاداريين والمهنيين.[3]

---

(1) International Republican Institute, Survey of Iraqi Public Opinion, November 24–December 5, 2004, http://www.iraqfoundation.org/studies/2004/December IraqiPublicOpinionSurvey.ppt; IPSOS, «Second IPSOS Survey on Iraqi Refugees.» See also «Deborah Campbell on the Iraq Refugee Crisis.»

(2) Jim Lobe, «Iraq Exodus Ends Four-Year Decline in Refugees.» Inter Press Service, June 14, 2006, http://www.ipsnews.net/news.asp?idnews=33613. United Nations High Commissioner on Refugees, Update on the Current Iraq Situation, November 2006, (New York: UNHCR, 2006), http://www.internal-displacement. org/8025708F004CE90B/(httpDocuments)/8911DEDCD9E41687C12572 210042D466/$file/Iraq+Situation+Update+Oct+06+Final.pdf; Oxfam, Rising to the Humanitarian Challenge in Iraq, 15.

(3) Chip Cummins, «Energy Security Is Hostage to Supply of Oil Professionals,» Wall

وحتى قبل الهجرة الجماعية الضخمة من بغداد عام 2007، حذر مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين من أن «المهارات المطلوبة لتوفير الخدمات الأساسية أصبحت أكثر ندرة»، مشيراً بشكل خاص إلى الأطباء، والمعلمين، وفنيي الكمبيوتر، والحرفيين المهرة مثل الخبازين.[1]

بحلول منتصف عام 2007، كان فقدان هذه الموارد واضحًا. وتطلبت المرافق الطبية عادة من أسر المرضى أن تعمل كممرضات وفنيين، ومع ذلك ما زالوا غير قادرين على أداء العديد من الخدمات. وغالبًا ما كانت المدارس مغلقة أو لم تفتح إلا بشكل متقطع بسبب غياب المعلمين المؤهلين. وأجلت الجامعات أو ألغت الدورات المطلوبة أو الامتحانات التأهيلية بسبب عدم كفاية الموظفين. في ذروة وباء الكوليرا في صيف عام 2007، كانت محطات تنقية المياه معطلة بسبب عدم وجود ما يكفي من الفنيين.[2]

بيد أن التأثير الأكثر تدميراً لأزمة اللاجئين العراقيين كان تأثيره على قدرة الحكومة الوطنية، فاجتثاث البعث والخصخصة ترك آثاره بالفعل في دولة هشة. في كل مجال من المتوقع أن تعمل فيه الحكومة، كان للخبرات الإدارية والفنية والمهنية المفقودة أثر مدمر، حيث تضررت «إعادة الإعمار» بعد الحرب. وحتى قدرة الحكومة على استثمار دخلها (معظمها من عائدات من النفط) كانت مشلولة مما وصفه وزراء الحكومة «بنقص الموظفين المدربين لكتابة العقود» و«هروب الخبرات العلمية والهندسية من البلاد».[3]

ويمكن قياس عمق المشكلة من خلال حقيقة أن وزارة الكهرباء أنفقت 26 في المائة فقط

Street Journal, August 22, 2006, quoted in Luke Mitchell, «The Black Box,» Harper's, December 2007, 40. See also Ahmed Rasheed and Simon Webb, «Iraq Oil Flows Faster, But Not Fast Enough,» Reuters,March 19, 2008.

(1) UNHCR, Update on the Current Iraq Situation.

(2) see 12 الفصل; «Cholera Outbreak Highlights Iraq's Plight,» Associated Press, October 5, 2007; Tom Engelhardt, «Having a Carnage Party: We Count, They Don't,» TomDispatch, October 12, 2007, http://www.tomdispatch.com/post/ 174844/having_a_carnage_party; Joshua Partlow, «For Broken Iraqis, a Haven for Healing,»Washington Post, February 9, 2008.

(3) Ben Lando, «Analysis: Iraqis Without Fuel, Power,» United Press International, January 22, 2008; James Glanz, «Provinces Use Rebuilding Money in Iraq,» New York Times, October 1, 2007.

من ميزانيتها الرأسمالية في عام 2006. وأما الثلاثة أرباع المتبقية فلم تنفق أو تم استنزافها في الحسابات الشخصية للمسؤولين الفاسدين. حتى مع هذا السجل الكئيب، فقد تفوقت على معظم الوكالات الحكومية الأخرى والوزارات، التي أنفقت نسبة أصغر من ميزانياتها على إجراء أنشطة مناسبة. [1] وتحت ضغوط مسؤولي الاحتلال لتحسين الأداء في عام 2007، بذلت الحكومة جهوداً متضافرة لزيادة ميزانيتها ومدفوعاتها لإعادة البناء. وعلى الرغم من التقارير المتفائلة في البداية، كانت الأخبار قاتمة بحلول نهاية العام. وكانت النفقات الفعلية على البنية التحتية الكهربائية أقل من العام السابق وربما انخفضت إلى 1 في المائة من المبلغ المدرج في الميزانية. وشهدت وزارات أخرى انتكاسات مماثلة.[2]

وبسبب هذه الانتكاسات كانت النجاحات القليلة والاخفاقات أكثر لإعادة بناء البنية التحتية وهذا ما وجدها مراسل صحيفة نيويورك تايمز جيمس غلانز في دراسة استقصائية عن تشييد رأس المال في جميع أنحاء البلد. وقد بدأت معظم البرامج الناجحة التي استعرضها وأدارها مسؤولون مرتبطون بالحكومات المحلية والإقليمية، في مناطق كانت لها علاقات عدائية فقط مع حكومة المنطقة الخضراء. ولخص أو استنتج غلانز إلى أن مشاريع إعادة البناء الناجحة تعتمد في الغالب على تجنب أي تفاعل مع الحكومة المركزية غير الفاعلة والفاسدة. ووصف حاكم محافظة بابل، سليم المسلماوي، المفتاح لنجاح محافظته: «اجتزنا مرحلة الروتين، البيروقراطية، ونحن نعتمد على أعضاء جدد ـ فريق جديد». لقد تعلموا هذا الدرس بعد استخدام أموال المحافظات والمتعاقدين المحليين لبناء مدرسة فقط حتى تظل مغلقة لأن الحكومة الوطنية لم تكن قادرة على توفير الأثاث اللازم.[3]

وكان عجز الحكومة المؤسسي المذهل بالتأكيد ظاهرة معقدة، مع العديد من العوامل المساهمة ما بعد استنزاف رأس المال البشري. إلاّ أن تدفق المديرين والمهنيين والفنيين إلى خارج البلاد كان له تداعيات حادة على المدى الطويل لأن رحيلهم خلق عقبة حاسمة أمام إعادة الإعمار المنتج. وبالاقتران مع انحطاط نظام التعليم الذي كان نظاما هائلا في يوم من الأيام، كان رحيل العديد من الأفراد المهمين إلى حد كبير أمرا لا رجعة فيه، ويشكل هجرة عقول على نطاق نادر الحدوث في القرن الماضي.

(1) Glanz, «Provinces Use Rebuilding Money in Iraq»; Allawi, Occupation of Iraq, 426–67.

(2) Lando, «Analysis.»

(3) Glanz, «Provinces Use Rebuilding Money in Iraq.»

العديد من المنفيين كانوا يريدون ـ حتى يتوقون إلى ـ العودة إلى العراق، متى ما استعاد البلد توازنه. ولكن الوقت غالبًا ما يكون عدوًا لمثل هذه النوايا. في اللحظة التي يصل فيها الفرد إلى بلد جديد، يبدأ أو ينشئ علاقات اجتماعية جديدة. ويصدق ذلك أكثر على اولئك الذين يغادرون مع عائلاتهم، كما فعل الكثير من العراقيين. ومع استمرار عملية بناء الشبكة أو العلاقات الجديدة، يتلاشى احتمال العودة. وفي الوقت نفسه، أولئك الذين يتمتعون بمهارات قابلة للتسويق، حتى في الظروف الصعبة التي تواجه معظم اللاجئين العراقيين، يواصلون البحث عن عمل في شركات تستفيد من تدريبهم ان الأكثر قابلية للتسويق هي الأكثر احتمالا للنجاح والبدء في بناء وظائف جديدة في المنفى

نزوح تسونامي

كان حجم الفشل والفساد في عام 2007 كارثة كاملة للمجتمع العراقي بالإضافة إلى إحراج ومشاكل مالية للاحتلال من وجهة نظر أهداف الولايات المتحدة طويلة الأجل في العراق، ومع ذلك، كان لهذا الوضع آمال عريضة. أصبح عجز الحكومة العراقية عن أداء أي مستوى تقريبًا مبرراً إضافياً للمطالبات التي قدمها بول بريمر في بداية الاحتلال، وهو أن إعادة إعمار البلاد من الأفضل أن تناط بالشركات الخاصة. وعلاوة على ذلك، فإن هروب أو غياب المهنيين العراقيين كان يعني ان الاعمار لن يكن متاحا في البلد. وهذا بدوره أثبت صحة ادعاء بريمر بأن الشركات متعددة الجنسيات المملوكة لأجانب كانت هي الوسيلة الوحيدة القابلة للتطبيق لإعادة إعمار العراق.

تم التركيز على هذه الضرورة الليبرالية الجديدة في أواخر عام 2007، حيث تم إنفاق آخر الأموال التي خصصها الكونغرس الأمريكي لإعادة إعمار العراق. وكان «النزوح النفطي» قد حدد قبل فترة طويلة بأن معظم المهندسين الذين يحتاجون إلى سد العجز الحاصل في صناعة النفط كانوا بالفعل أجانب، معظمهم «مستوردون من تكساس وأوكلاهوما»[1].وقد أصبح الوجود الأجنبي في واقع الأمر منتشراً إلى حد كبير، حيث كان يتم تنمية حقل الرميلة

(1) Cummins, «Energy Security is Hostage to Supply of Oil Professionals»; see also Walid Khadduri, «Oil In a Week (The Battle of Basra and its Oil Dimension),» Al-Hayat, March 31, 2008, found at http://english.daralhayat.com/business/03- 2008/Article-2008033104-eb2134-c0a810-ed-017c-432453bc65dc/story.html.

في جنوب العراق (مصدر أكثر من ثلثي نفط البلد في ذلك الوقت) في كل من العراق ومدينة هيوستن (Houston).كانت الشركات الأمريكية المسؤولة عن صيانة وتطوير الحقل تستخدم عددًا كبيرًا من المقاولين الفرعيين، معظمهم أمريكيون أو بريطانيون، وعدد قليل منهم عراقيون.

في غضون أشهر، عندما نفدت الأموال، كانت هناك حاجة إلى أموال جديدة ضخمة فقط من أجل الحفاظ على إنتاج المستوى المنخفض في حقل الرميلة.[1]ووفقا لما ذكره رئيس المحررين في هاربر لوك ميتشل (Luke Mitchell)، الذي زار هذا الحقل في صيف عام 2007، كان المهندسون والتقنيون العراقيون «أذكياء وطموحين بما فيه الكفاية» للحفاظ على النظام ورفع مستواه بمجرد انتهاء عقود الولايات المتحدة، لكن مثل هذا المشروع سيتطلب ما يزيد عن عقدين بسبب الوضع المتهرئ للحكومة المركزية ونقص المهندسين والفنيين المحليين المهرة. فكانت النتيجة المرجحة (بعد أن سحبت الأموال الامريكية) مشاريع يستمر العمل فيها «بشكل غير دائم» أو على الأرجح إنشاء عقود جديدة مع شركات الأجنبية تقوم «بمواصلة عملها»، مدفوعة من الحكومة العراقية.

وفيما يتعلق بصناعة البترول، على الحكومة العراقية عندها ان تتخذ قرارات مستقلة بشأن التنمية الاقتصادية وان اتخذت، فسيكون لها الخيار في المضي قدمًا في «أعمال غير مستمرة» ولذا تحققت الرؤية الأساسية للاحتلال بأن الاقتصاد العراقي سيندمج بالكامل مع الشركات الأجنبية المتعددة الجنسيات ويعتمد عليها.

انتهت معظم قصص الرعب، ولكن في عام 2008 لم يكن هناك راحة في الأفق بالنسبة للعراقيين. واجه اللاجئون حياة بائسة في حالة من عدم اليقين، حيث استنفدت سوريا والدول المستقبلة الأخرى مواردها الهزيلة وسعت لطرد كل شيء ما عدا الموارد الأكثر قيمة. واجه الذين يبحثون عن مأوى داخل العراق عن قلة أنظمة تدعم استنفاد في المجتمعات المضيفة لهم التي يمكن أن يتعرض سكانها أنفسهم للتهديد بسبب النزوح. ان الوجود الأميركي المستمر يساهم في خلق موجات مستمرة من البؤس.

(1) Ibid., 45, 49. See also Khadduri, «Oil in aWeek.»

الجزء الرابع

السيادة المفقودة

الفصل الرابع عشر

من هم أصحاب السيادة الآن؟

في الوقت الذي تستعد فيه واشنطن لتسليم السلطة، يبني المدير الإداري للولايات المتحدة، بول بريمر ومسؤولون آخرون، بهدوء المؤسسات التي ستعطي أذرع قوية للولايات المتحدة للتأثير على كل قرار مهم تقريباً ستقوم به الحكومة المؤقتة. وفي سلسلة من المراسيم أو الفتاوى الصادرة في وقت سابق من هذا الربيع، أنشأت سلطة الائتلاف المؤقتة لبول بريمر لجاناً جديدة تلغي فعلياً جميع الصلاحيات تقريباً التي كانت تملكها وزارات عدة.

صحيفة وول ستريت

تقف السيادة على ثلاث أرجل. ولتحقيق ذلك، يجب على الحكومة أن تحتكر بشكل شبه كامل وسائل القسر والإكراه، وأن تمتلك الموارد اللازمة للحفاظ على البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد، ويجب أن تدعم جهازًا إداريًا قادرًا على الإشراف على سياستها وإدارتها للبلاد . إذا كانت لدى الحكومة هذه القدرات الثلاث، فستحصل دائمًا على شرط أساسي رابع لحكومة منظمة: سيؤمن مواطنوها بشرعيتها، أي حقها في المطالبة بامتثالهم للقواعد الحكومية المُنشَأة على النحو الواجب. وأخيراً، في ظل هذه الظروف، من المرجح أن تكتسب الحكومة سمة أساسية أخرى: اعتراف بلدان أخرى، خاصة الجيران، بقدرتها على تقديم التزامات وتعهدات دولية والدفاع عن حدودها.

رغم كل الكراهية الدولية لنظام صدام حسين، لم تكن سيادته موضع تساؤل طوال السنوات العديدة التي حكم فيها العراق. كان صدام حسين متعصباً في تأكيد احتكاره للعنف، فقد كان يتأكد من أن الاقتصاد مستمر في العمل (ولو بالكاد أحياناً، وإن كان فقط لضمان حصته التي لا تتناسب مع المكافآت)، وقد بنى جهاز دولة مفصلاً وواسعاً لم يكن قادراً على

إدارة سياسة الحكومة فحسب بل أيضاً على التدخل في العديد من الجوانب الأخرى لحياة الناس. ونتيجة لهذه الصفات الهيكلية، نادراً ما شكك العراقيون، الذين كانوا يرددون أنهم يكرهونه وحكومته، في حقه في المطالبة بامتثالهم. ولم يكن المجتمع الدولي، ولا سيما جيرانه، واثقاً فحسب بل خائفاً أيضاً من قدرته على الوفاء بمختلف التهديدات والوعود التي قطعها على الساحة الدولية.

ووضعت بداية الغزو الذي قادته الولايات المتحدة الأوجه الثلاثة للسيادة العراقية موضع تساؤل. بمجرد بدء الهجوم، لم يعد هناك أي احتكار على وسائل القسر والإكراه وطالما استمر القتال بين الجيشين، تم التنازل عن الامتيازات القهرية. خلال تلك الفترة من القتال توقفت الخدمات الأساسية في البلاد عن العمل ـ حملة الصدمة والرعب التي شنتها القوات الجوية الأمريكية في بداية الحرب كانت ناجحة في خلق تعطيل مبدئي، والذي كان من الصعب اصلاحه في الأساس في فترة عزل نظام صدام حسين. وعندما عبر الجنود الأمريكيون إلى العراق، بدأ الجهاز الإداري في الانهيار، مع تخلي المسؤولين في الوظائف الحكومية عن مناصبهم حتى يتوقف القتال أو يدوم لفترة أطول. ونتيجة لذلك، لم يكن معظم العراقيين متأكدين من حقهم في فرض النظام، خاصة في المناطق العديدة التي سارعت اليها القوات الأمريكية دون أن يكون لديها رغبة وجود دائم في تلك المناطق. كان هذا الارتباك واضحا للجنود في الجيش المتقدم، وذلك لأن المواطنين العراقيين كانوا يتأرجحون بين معاملتهم كملاذات جديدة أو كمتطفلين خطرين. [1]

لكن ما كان أقل وضوحا هو الوضع بعد انتهاء «العمليات القتالية الكبرى» والنظام البعثي الذي «اصبح من التاريخ.»[2] لوقت ما، كان الاحتلال قد حقق نوعًا من السيادة. في إبريل / نيسان ومايو 2003، قبل ان يجتاح البلد الكساد الاقتصادي بكل قوته وقبل ان يكون للتمرد وجودا محسوسًا، احتكر الاحتلال بشكل واضح كل وسائل العنف. وبدا أن

(1) Yochi J. Dreazen and Christopher Cooper, «Behind the Scenes, US Tightens Grip on Iraq's Future,»Wall Street Journal,May 13, 2004.
Evan Wright, Generation Kill (New York: Berkley Caliber, 2004); see, for example, 232–33.

(2) GeorgeW. Bush, «Major Combat Operations Have Ended,» remarks from the USS Abraham Lincoln, May 1, 2003, http://www.whitehouse.gov/news/releases/200315-20030501/05/.html.

هذا الاحتكار أصبح أكثر رغبة لدى العراقيين المستعدين للالتزام بالقرارات الحكومية التي اتخذتها سلطة الائتلاف المؤقتة.[1]

غير أن العناصر الأخرى للسيطرة والشرعية لم تكن موجودة أبداً. والتساؤل عن تمكّن الاحتلال من الحفاظ على استمرار الاقتصاد العراقي خلال هذه المرحلة الانتقالية يبيّنه اختيار إدارة بوش سياسات كانت في أفضل الأحوال غير مبالية. فالنهب الهائل ـ وهو أكثر العلامات وضوحاً على هذه اللامبالاة ـ لم يؤد فقط إلى تعطل الحياة الطبيعية، بل إنه أيضاً أضعف البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية في العراق، مما ادى إلى فترة طويلة من الفوضى. وأدى إغلاق المؤسسات الصناعية المملوكة للحكومة وتسريح العدد الهائل من العمال إلى شلل في الاقتصاد. إن إزالة بنية الحكومة البعثية بهذا الشكل الذي ربما استخدمه الاحتلال لتأكيد وجوده الإداري. مع مرور الوقت، كان الميل الأولي للشعب العراقي هو انهاء شرعنة قاعدة الاحتلال والتي بدأت تتبدد. فقد تفككت مناطق كالفلوجة مثلا بشكل كامل حيث ازدادت قوة التمرد فيها في فترة من الفترات.[2]

هذه الانهيارات ليست غريبة في التاريخ، ويمكننا أن نجد تلك اللحظات «السيادية» في كثير من حالات التحول من حكومة إلى أخرى، خاصة عندما يكون هذا التحول مدفوعاً بتحركات لجيش محتل. غالباً ما يشفي الوقت من إخفاق الحكومة الجديدة ويثبت صحة مطالبها السيادية. سعى بول بريمر، القنصل الأمريكي خلال فترة 2003 إلى 2004 من الحكم الأجنبي المباشر، إلى إتمام هذا التحول. كانت استراتيجيته الرئيسة هي استخدام القوة الكاملة للجيش الأمريكي لتأكيد احتكار الاحتلال لوسائل القسر والإكراه. كما سعى إلى إعادة تنشيط وإعادة بناء البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك باستخدام مليارات الدولارات التي خصصها الكونجرس الأمريكي ومبلغ مساوٍ من خزينة صدام

(1) A. Allawi, The Occupation of Iraq: Winning the War, Losing the Peace (New Haven, CT: Yale University Press, 2007). The documentary video by Hayder Mousa Daffar, The Dreams of Sparrows (Harbinger Productions, 2003), captures the early postwar mood very effectively.

(2) ومن أجل الحصول على تحليل ممتاز لتأثير النهب على الشرعنة in Charles Ferguson's filmNo End in Sight (2007); see also the accompanying book, Charles Ferguson, No End in Sight .((New York: Public Affairs, 2008

حسين.[1] بالإضافة إلى ذلك، سعى إلى بناء جهاز إداري جديد لإدارة جميع المؤسسات من السجون إلى الشبكة الكهربائية.

لم يكن حكم التاريخ ملائماً بشكل خاص لجهود بريمر، التي وصفها وزير المالية العراقي السابق علي ك.علاوي بأنه «إدارة موحّدة» «انحرفت بشكل غير مريح بين اعتبار نفسها إدارة تصريف أعمال» من شأنها أن تلعب دور «حميداً» لتوجيه العراق إلى المعسكر او الحكم الديمقراطي «وهندسة نظام ثوري من شأنه احداث إصلاح جذري لقوانين البلاد ومؤسساتها السياسية والثقافية»[2] لقد أوضحت سياسة عزل الشعب العراقي (الذي سجل بالفعل أغلبية كبيرة لصالح الانسحاب الأمريكي) أن اثنين من الشروط الأساسية للسيادة ـ وهما احتكار العنف والشعور بالشرعية أو الأهلية ـ كانا في حالة يرثى لها.

بعد عام، أقرت سلطة التحالف المؤقتة بشكل فعال فشلها في إنشاء جهاز قادر على ترسيخ السيادة من خلال التحول إلى خطة جديدة لحكم البلاد. إن السمة المميزة لهذا التحول هو إعلان الولايات المتحدة انها ستنقل مسؤولية إدارة العراق إلى حكومة عراقية. حدد بريمر وزملاؤه في سلطة التحالف المؤقتة، وبموافقة الأمم المتحدة ومشاركتها، فترة انتقالية مدتها ثمانية عشر شهراً تتحول إلى ديمقراطية برلمانية. في الخطوة الأولى، ستعين الولايات المتحدة حكومة انتقالية ذات سلطة تشريعية محدودة في صيف عام 2004. ستطبق هذه الإدارة المؤقتة القوانين القائمة (التي أصدرها بريمر) حتى الانتخابات الوطنية الأولى، التي عقدت في يناير 2005، واختارت برلمانًا بمسؤوليْن رئيسين ـ للإشراف على صياغة دستور جديد واختيار مجلس وزراء جديد ليحلوا محل الوزراء المعينين.و بمجرد التصديق على الدستور في انتخابات وطنية ثانية، فإن انتخابات ثالثة في كانون الأول / ديسمبر 2005 ستجلب برلماناً جديداً يحكم البلاد.

وبعد أسابيع من المفاوضات والجدل، أصدر مجلس الأمن الدولي موافقته بالإجماع على النسخة الخامسة من قرار التفويض للولايات المتحدة والمملكة المتحدة وهذا الإجراء كان في 30 يونيو 2004 باعتباره اليوم الذي يتم فيه نقل «السيادة» إلى الحكومة العراقية المؤقتة المشكلة حديثًا.

(1) ينظر الفصل الثالث.

(2) Allawi, The Occupation of Iraq. This discussion of the shift from United States to Iraqi rule is based on Allawi's account.

هناك عنصران رئيسان في تشريع عملية الانتقال يعكسان الأهداف الأمريكية الأكبر في العراق: ألا تكون الدولة العراقية الجديدة تملك القوة الشاملة لسلفها البعثي (أو حتى قوة جيرانها في الشرق الأوسط) وأن الإدارة الجديدة التي تشكلت بها يجب أن تكون مقيدة وموجهة من قبل المستشارين الأمريكيين. إن ترسيخ هذه القواعد في جهاز الدولة الجديد أكد لمخططي واشنطن أنه وإن ظهرت بالفعل حكومة ذات سيادة حقيقية من مرجل العراق (جعبة هذا البلد)، فإنها ستتبع المخططات السياسية والاقتصادية التي كرستها الولايات المتحدة للعراق، وأنها ستكون متكاملة بشكل جيد في الاقتصاد العالمي. باختصار، سعت الولايات المتحدة إلى إقامة دولة تابعة في العراق.

التحول إلى دولة تابعة

كانت عمالة الدولة العراقية الجديدة مرئيةً وواضحةً خلال فترة تشكيل الحكومة العراقية. مع الأخذ في الاعتبار أن واحدة من أسس السيادة الثلاث تكمن في احتكارهم لوسائل القسر أو العنف، من المهم بشكل خاص أن يتم التدقيق في الطريقة التي قام بها المسؤولون الأمريكيون ببناء العلاقة بين القوات العسكرية الأمريكية المتمركزة في العراق والجيش العراقي الجديد وقوات الشرطة العراقية.

وكانت هذه القضية نقطة خلاف خلال مناقشة الأمم المتحدة حول خطة الانتقال. كان رئيس الوزراء البريطاني توني بلير يرى بأن العراقيين يجب أن يكون لهم حق النقض (الفيتو) على التصرف في القوة العسكرية الأمريكية: «إذا كان هناك قرار سياسي حول ما إذا كنت ستذهب إلى مكان مثل الفلوجة بطريقة معينة، يجب أن يتم ذلك بموافقة الحكومة العراقية....هذا ما يعنيه نقل السيادة».[1] في المقابل، جادل كولن باول، وزير الخارجية، بأن على العراقيين ألا يتمتعوا بسلطة الفيتو: «من الواضح أننا سنأخذ في الاعتبار ما قد يقولونه على المستوى السياسي أو العسكري.... وللتأكد من حدوث ذلك، سننشئ هيئات تنسيقية، وهيئات تنسيقية سياسية، وهيئات تنسيق عسكرية، كي تكون هناك شفافية فيما يتعلق بما نقوم به.»[2] على الرغم من أن موقف باول قد تم تأييده في نهاية المطاف، إلا أنه لم

(1) Steven R. Weisman, Patrick E. Tyler, and Warren Hoge, «The Struggle for Iraq: Iraqi Government; Scientist Jailed by Hussein Is Favored for Premier's Post,» New York Times,May 26, 2004.

(2) Ibid.

يحدث سوى القليل من الاختلاف، حيث كان هذا حجة شكلية بحتة. تاريخياً، لم تكن القوات الأمريكية خاضعة أبداً لقيادة قوة أجنبية إلا في حالات نادرة وواسعة للغاية، ووضع الجيش الأمريكي الحالي لم يكن خاضعاً لقوى أجنبية. وبما أن الجيش الأمريكي سيكون أقوى بكثير من أي جيش عراقي أنشأته الولايات المتحدة، فإن حق النقض الصادر من الأمم المتحدة على النشاط العسكري الأمريكي سيكون غير قابل للتنفيذ. ما دام أن الجيش الأمريكي اختار العمل داخل العراق، فإن العراقيين لن يفشلوا فقط في تحقيق احتكار لوسائل العنف أو القسر، بل إنهم لن يكونوا قادرين حتى على مواجهة القوات الأمريكية والتفوق عليها.

هل هذا يعني أن السيادة تتعرض للخطر في أي وقت تتمركز فيه القوات الأجنبية في بلد ما؟ نعم بالفعل. لكن التوافقية قد تكون أكبر أو أقل وهذا حسب الظروف. إن احتلال كوريا واليابان وألمانيا من قبل الولايات المتحدة على المدى الطويل كان يتذرع به السياسيون في واشنطن على أنها سوابق لاحتلال العراق، وظلت تلك القوات في تلك البلدان نشطة داخل البلدان لفترة وجيزة فقط بعد انتهاء القتال. ومن ثم تم نقلهم إلى قواعد أو إلى حدود غير آمنة. لقد تصرفوا كجنود فقط في قواعدهم المعزولة وتفاعلوا مع المواطنين المحليين كمدنيين عند الخروج من القواعد. [1] على الرغم من أن الجنود لم يكونوا من الناحية الفنية خاضعين للسيادة المحلية وأحيانًا فروا من المحاكمة بسبب انتهاك القوانين المحلية، إلاّ أن هذه الأحداث نادرة ولم تحدد وجودهم داخل البلاد.

في حالة العراق، تعرضت السيادة للخطر بسبب الوجود المتفشي للجنود الأمريكيين الذين يعملون كواضعين للرقابة الاجتماعية على السكان العراقيين، كمقدمين للخدمات الاجتماعية، وكمستهلكين للمنتجات والخدمات العراقية بينما يعفون أو يحمون في الوقت نفسه أنفسهم من القانون أو العرف العراقي. وطالما استمرت هذه الديناميكية لا يمكن لأي حكومة عراقية (معينة أو منتخبة) أن تطالب بالسيطرة على وسائل القمع.

هذه النقطة أدلى بها بقوة كاتب العمود المحافظ جِد بابين (Jed Babbin) في المجلة الوطنية. وصف القوات الأمريكية ك «فجوة» في خطة إدارة بوش «لتحويل العراق إلى عراق حر»:

أصر الرئيس على أن «تحول» السيادة العراقية سيكون تحولاً كاملاً. ولكن

(1) See, for example, Arizona Senator John McCain on Meet the Press, January 27, 2008, http://www.msnbc.msn.com/id/21134540/vp/22867420#22867420#.

كيف يكون ذلك، وكما قال، سيظل 138 ألف جندي أمريكي هناك عند الضرورة، تحت قيادة أمريكية؟ وإذا لم يخضعوا لقانون وسلطة الحكومة العراقية المؤقتة الجديدة، فلن يكونوا إلاّ قوة احتلال؟ على الرغم من أن «سلطة التحالف المؤقتة» ستنتهي في 30 حزيران / يونيو، إلاّ أن اعطاء السيادة للعراق وترك القوات الأمريكية هناك تحت القيادة الأمريكية (وهي الطريقة الوحيدة التي يمكن أن تبقى) سيبقي الاحتلال.[1]

تقوّضت شرعية الحكومة العراقية أكثر عندما ظهر أفراد الأمن المرتزقة، لا سيما أولئك المرتبطين ببلاك ووتر، مصدراً للقسر والقمع أو العنف الذي لم يخضع للسلطة أو القيادة العراقية. إن إعفاء المرتزقة من القانون العراقي، الذي كان (موضعاً للنقاش(لفترة وجيزة في أواخر عام 2007، بعد أن قتل رجال بلاكووتر أكثر من عشرة مدنيين في تقاطع مزدحم في وسط بغداد، يعني أن المواطنين العراقيين يواجهون على أساس يومي مع دليل واضح على افتقار حكومتهم إلى الأسبقية أو الأولوية القسرية. وأصبح التواجد المتفشي للمرتزقة تأكيدًا يوميًا آخر على غياب السيادة داخل الدولة.[2]

ولكن ماذا عن الشرطة والجيش العراقيين؟ ومن المهم أن النقاش الذي دار في مجلس الأمن للأمم المتحدة كان بمثابة خلاف حول من يجب أن يقود هذه القوات. وكان مدير سلطة التحالف المؤقتة بول بريمر قد أصر في الأصل على تدريب الأفراد العراقيين من قبل أفراد أمريكيين حتى تعلن الولايات المتحدة استعدادها للعمل بشكل مستقل. وكان من شأن هذه السياسة أن تجعلهم جزءًا وظيفيًا من الجيش الأمريكي طالما كانت القيادة الأمريكية تعتقد أنه ضروري، مع عجز الحكومة العراقية عن الإعلان عن خلاف ذلك على الرغم من حقيقة أن جميع أعضاء مجلس الأمن الآخرين عارضوا هذا الإجراء. وتبنت الأمم المتحدة في نهاية المطاف حلا وسطا ظاهريا وهو ترك الجيش والشرطة العراقية تحت قيادة الولايات المتحدة.

وتم التأكيد على هيمنة الولايات المتحدة من خلال ثلاث سمات أساسية في خطة الحل

(1) Jed Babbin, «Mission Report: Two Steps Forward, One Step Back,» National Review Online, May 25, 2004, http://www.nationalreview.com/babbin/babbin 200405250938.asp.

(2) See Jeremy Scahill, Blackwater: The Rise of the World's Most Powerful Mercenary Army (New York: Nation Books, 2007); Jeremy Scahill, «Blackwater: Hired Guns, Above the Law,» testimony before the Senate Democratic Policy Committee, September 21, 2007, http://www.thenation.com/doc/20071008/scahill0921.

الوسط. أهم ميزة هي القوة المتواضعة للجيش الجديد، التي لا يزيد عددها على أربعين ألف جندي ومجهزة فقط بأسلحة خفيفة ولا دبابات أو قوة جوية أو مدرعات.[1] وكانت هذه القوة غير قادرة على تأمين البلاد. ففي وقت الانتقال في أوائل عام 2004، كانت قوات الاحتلال تتكون من أكثر من مائة وستين ألف جندي من الولايات المتحدة وحلفائها «تحالف الراغبين»، وذلك باستخدام مجموعة كاملة من الأسلحة الثقيلة. وتم تعزيز هذه الأرقام من قبل عشرات الآلاف من المتعاقدين الأمنيين الخاصين. إن القوات العراقية، حتى المدربة بالكامل، ستكون قادرة على استبدال نسبة متواضعة فقط من هذه القوة. لذا، افترضت الخطة وجود الولايات المتحدة المسيطر والمستمر على الأقل على تمرد المسلحين بالكامل. لذا، لا يمكن أن يتوقع من الحكومة العراقية ـ حتى لو كانت تسيطر فعليًا على قواتها العسكرية ـ أن تحقق احتكارًا لوسائل القمع لسنوات قادمة على الأقل.

حتى على المدى الطويل، لن يكون للجيش العراقي قوة كافية تديمه. ومثل هذه القوات المحدودة ستجعلها الأضعف في الشرق الأوسط. جيران العراق الأربعة المهمين ـ سوريا وإيران وتركيا والمملكة العربية السعودية (كلهم على علاقة تاريخية مع العراق) ـ تحافظ على أرقام جيوشها بين مائتي ألف وستمائة ألف جندي. وعلاوة على ذلك، تم تجهيز هذه الجيوش بالكامل بالمركبات المدرعة وأنظمة الصواريخ التي لم تمنحها الخطة (أو الحكومة) الأمريكية للعراقيين. حتى دولة الإمارات العربية المتحدة الصغيرة، التي يبلغ عدد سكانها ثلاثة ملايين نسمة فقط، حافظت على قوة مجهزة بالكامل مؤلفة من خمسين ألف جندي.[2] وما دام الجيش العراقي صغيراً، وما دام يفتقر إلى الأسلحة الثقيلة الحديثة، فإن ذلك يتطلب وجوداً أميركياً مستمراً لجعله قوة كافية للدفاع الوطني.

هذه الخطط، التي لم تتغير خلال السنوات الثلاث التالية من الاحتلال، عبرت عن الهدف الأول من إدارة بوش: حرمان العراق من قوة عسكرية مماثلة لتلك التي كان يمتلكها صدام

(1) This discussion based on John F. Burns, Thom Shanker, and Steven R.Weisman, «US Officials Fashion Legal Basis to Keep Force in Iraq,»New York Times,March 26, 2004; Ann Scott Tyson, «Iraq May Need Military Help for Years, Officials Say,»Washington Post, January 18, 2008; Tom Engelhardt, «The Natives of Planet Earth,» TomDispatch, April 3, 2008, http://www.tomdispatch.com/post/174914/ the_natives_of_planet_earth.

(2) Wikipedia, «List of Countries by Size of Armed Forces,» download, February 3, 2008, http://en.wikipedia.org/wiki/List_of_countries_by_size_of_armed_forces.

حسين، والتي بالإمكان دعم حروب أو مناوشات أجنبية عدوانية. إن أي مواجهة دولية خطيرة تتطلب تعاوناً أمريكياً نشطاً، في حين تتطلب أي اضطرابات داخلية خطيرة على الأقل التسلح الأمريكي واللوجستيات، وربما الأفراد الأمريكيين. وبعبارة أخرى، فإن الحكومة العراقية لن تكون قادرة على القيام بأي نشاط عسكري جدي دون مشاركة نشطة من الولايات المتحدة، مما يعني أنها لا تستطيع القيام بأي نشاط عسكري إن لم تدعمه الولايات المتحدة.

وبالإضافة إلى ذلك، سعت الخطة العسكرية أيضا إلى ضمان التنسيق السلس بين سياسة واشنطن وأنشطة الجيش والشرطة العراقية. وسيتم تحقيق ذلك بوضع الجيش الأمريكي مسؤولاً عن تمويل وتجنيد وتدريب وتزويد قوات الجيش والشرطة العراقية. وأكدت هذه المجموعة الكثيفة من العلاقات الإدارية أنه حتى بعد أن تم تدريب الوحدات العراقية بشكل كامل (ومن المفترض تسليمها إلى القيادة العراقية) ـ لم يكن بوسعها العمل دون استمرار تدفق التمويل واللوجستيات الأمريكية. قال الملازم الجنرال جيمس دوبك (James Dubik)، المسؤول عن تدريب القوات المسلحة العراقية، أمام لجنة القوات المسلحة في يناير 2008 أن الجيش العراقي لن يتمكن من تحمل المسؤولية الكاملة للدفاع عن حدوده حتى عام 2018 أو في وقت لاحق.[1]

قوى السيطرة هذه لم تغب على مديري الاحتلال، الذين قالوا لصحفيين في صحيفة نيويورك تايمز جون ف. بيرنز وتوم شانكر (John F. Burns and Thom Shanker) أنه إذا كان هناك خلاف على الإطلاق حول السياسة العسكرية أو البوليسية، «سيكون على القائد الأمريكي أن يقول فقط،» حسنا، سنخرج من هنا، «والعراقيون سيتراجعون.»[2] وبعد حوالي أربع سنوات لم يتغير شيء. حاولت الحكومة العراقية في أوائل عام 2008 شراء معدات عسكرية ثقيلة من صربيا ودول أخرى خارج نطاق الولايات المتحدة. وخلال الجدل الذي تلا ذلك، أخبر مسؤول عراقي كبير مراسلي صحيفة النيويورك تايمز 7، سولومون مور (Solomon Moore)، أن جهودهم للحصول على مثل هذه المعدات من الولايات المتحدة قد واجهت عقبات لا يمكن تجاوزها، وأن الكثيرين في الحكومة يعتقدون أن «الولايات المتحدة تحاول إبقاءنا غير مسلحين لنكون دائماً في حاجة للأميركيين.»[3]

---

(1) Tyson, «Iraq May Need Military Help for Years.»

(2) Burns, et al., «US Officials Fashion Legal Basis to Keep Force in Iraq.»

(3) Solomon Moore, «Secret Iraqi Deal Shows Problems in Arms Orders,» New York Times, April 13, 2008.

كان الشعور بكيفية عمل النظام في نهاية المطاف واضحًا في مايو 2004، عندما نظم الجيش الأمريكي غارة على مكتب أحمد الجلبي، عضو في مجلس الحكومة العراقية (المجموعة السابقة للحكومة المؤقتة). الذي سبق أن لعب دورًا رئيسًا في خطط الغزو قبل الحرب.[1] كانت إدارة بوش تشتبه في أنه تعاون مع الجهود الإيرانية للتأثير على السياسة العراقية، على الرغم من أن كبار المسؤولين العراقيين نفوا بشدة أن يرتكب أحمد الجلبي أيّ خطأ من هذا القبيل. نظم الجيش الأمريكي غارة منسقة على منزل الجلبي تهدف إلى جمع أدلة تجريم، واستخدم أفراد عسكريين، وضباط أمن مرتزقة من الشركة الأمريكية الخاصة دينكورب (DynCorp)، والشرطة العراقية.[2]

ووصفت الغارة التي قدمها الناطق باسم دان سينور (Dan Senor) أنها اتخذت الشرطة العراقية أوامرها من هيكل القيادة الأمريكية حتى عندما كانت الحكومة العراقية تعارض هذا الإجراء. وصرح سينور لمراسل صحيفة واشنطن بوست ريني ميرل (Renae Merle) بأن الشرطة العراقية قامت بهذه الغارة، حيث قدمت القوات الأمريكية الدعم اللازم في حال واجه العراقيون المجهزون مقاومة عنيفة. كان هناك أربعة من عملاء «دينكورب» «لمراقبة الشرطة العراقية وتقديم المشورة لها خلال هذه العملية، كما يفعلون في العديد من العمليات».[3] كانت الشرطة العراقية تعرف أن مجلس الحكم العراقي، وهم المسؤولون الذين هيمنوا من الناحية الفنية على القوات العراقية المشاركة في الغارة، سيعارض هذا الهجوم على أحد أعضائه. ولكنهم كانوا يعرفون أيضًا أن القادة الأمريكيين أرادوا الانتهاء من الغارة. وقد أدى اعتماد الشرطة العراقية على دعم الاحتلال وعلى المعدات واللوجستيات ووجود عناصر دينكورب داخل الوحدات إلى تنسيق العمل بسلاسة بين القادة العسكريين الأمريكيين والشرطة العراقية. لم تتمكن احتجاجات الحكومة العراقية من منافسة القوى المتعددة الوجوه للولايات المتحدة.

ولخص علي عبد الأمير علاوي، الذي عمل وزيراً للدفاع في الحكومات العراقية التالية،

(1) This account based on «US under Fire over Chalabi Raid,» BBC, May 21, 2004, http://news.bbc.co.uk/1/hi/world/middle_east/3734443.stm; Renae Merle, «Dyn- Corp Took Part in Chalabi Raid,»Washington Post, June 4, 2004.

(2) Merle, «DynCorp Took Part in Chalabi Raid.»

(3) Ibid.

من تجربته إلى أن «الجيش العراقي يبدو كأنه متشابك مع قوات الاحتلال [القوات المتعددة الجنسيات] وإنّه لم يمتثل عادة إلى أوامر الحكومة العراقية.»[1]

السيطرة على الموازنة

كان الوجه الثاني للسيادة، والحفاظ على أساسيات الحياة الاجتماعية والاقتصادية، يعتمد على استعادة البنية التحتية المادية التي تضررت بالعراق، والتي كانت قد تعرضت لخطر شديد خلال نظام صدام حسين، ولكن كان يتجه نحو الهاوية بعد الغزو. لقد سجلنا بالفعل تدهور البنية التحتية، وهذا بحد ذاته يكشف عن فشل الحكومة العراقية الجديدة في تحقيق هذا الجانب من السيادة.[2] وفي عام 2004 عندما نقلت واشنطن السلطة الرسمية إلى الحكومة العراقية المؤقتة الجديدة، فإن هذا الاضمحلال (التدهور، الانحلال، الخراب)، رغم أنه ظاهر بوضوح، ربما كان لا يزال قابلاً للتغيير أو الانقلاب. ولكن من أجل القيام بإعادة البناء اللازمة لاستعادة أسس الحياة الاجتماعية العراقية، فإن الحكومة الجديدة بحاجة إلى الوصول إلى إيرادات كافية لتمويل هذه المشاريع، وهي أموال لا يمكن الحصول عليها إلا من خلال المطالبة بنسب كبيرة من عائدات النفط. كان رئيس سلطة التحالف المؤقتة بريمر يعارض بشدة السماح للحكومة العراقية غير المختبرة بحرية التصرف المطلق بأموال عائدات النفط. لذلك فإن اقتراح واشنطن المقدم إلى الامم المتحدة يدعو الولايات المتحدة إلى الحفاظ على سيطرتها المباشرة حتى بعد نقل السلطة. عندما تمت هزيمة هذا الجانب من اقتراح إدارة بوش من قبل مجلس الأمن الدولي، سعت سلطات التحالف المؤقتة بالحصول على الموافقة لمجموعة من القيود التي من شأنها أن تضمن توجيه الحكومة التي شكلت حديثا إلى قرارات مقبولة تتعلق بعائدات النفط.

وضع أحد القيود الرئيسة إدارة عائدات النفط العراقي في يد لجنة تنظيمية مستقلة، الا وهي صندوق تنمية العراق (the Development Fund for Iraq) (DFI). وتألفت المجموعة من عشرة أجانب وعراقي واحد، عينهم بريمر. وقد دعا قرار الأمم المتحدة إلى تشكيل هذه المجموعة ـ مع بقاء تعيين بريمر في منصبه ـ لمواصلة عمله لمدة خمس سنوات أخرى، مما يضمن أن الحكومة المؤقتة التي عينتها الولايات المتحدة لإياد علاوي

(1) Allawi, The Occupation of Iraq, 450.

(2) see الفصول 5-7.

والحكومات المنتخبة في وقت لاحق برئاسة إبراهيم الجعفري ونوري المالكي لن يكون لها أي سيطرة مباشرة على الإنفاق الفعلي لعائدات النفط خلال الفترة الحرجة وعندما كانت هناك حاجة ماسة إلى إعادة الإعمار والحاجة إلى تعزيز السيادة. [1]

إن إدخال صندوق تنمية العراق في عملية السياسة الخاصة بعائدات النفط لا تستطيع في حد ذاتها القضاء على نفوذ الحكومة العراقية على التصرف في الأموال. ومن حيث المبدأ، يمكن للحكومة تغيير السياسات العامة المتعلقة بعائدات النفط، بما في ذلك حجم المخصصات لإعادة الإعمار وما إذا كان سيتم توسيع إنتاج النفط، ومن ثم تمرير إدارة هذه السياسات إلى صندوق تنمية العراق DFI للتنفيذ. ولمنع هذا، كانت سلطة صنع السياسة الحكومية محدودة للغاية من خلال التدابير الأخرى المتضمنة في قرار الأمم المتحدة. على المدى القصير، تم حظر الحكومة المؤقتة بشكل صريح من إجراء تغييرات على السياسة النفطية التي وضعتها وكالة حماية البيئة. لقد طُلب من رئيس الوزراء إياد علاوي، وحكومته المعينين حديثا من قبل الولايات المتحدة، الاستمرار في السياسات التي وضعها بريمر إلى أن يتم استبدالها بحكومة منتخبة، أي «إلى أن يتم تشكيل حكومة تمثيلية معترف بها دوليًا في العراق».[2] أوضح المسؤول في الأمم المتحدة، الاخضر الابراهيمي، الذي كان شخصية بارزة في المرحلة الانتقالية، أن هذه ليست محاولة للحد من السيادة العراقية، بل لحماية الحكومة الدائمة المنتخبة من سياسات غير مفهومة تسنها إدارة انتقالية معينة. وأوضح أن الحكومة المؤقتة «يجب أن تمتنع عن تقييد الحكومة المنتخبة التي ستتبعها».[3]

ومن المفارقات أن الحكومة العراقية المؤقتة، في أحد قوانينها الرئيسة الأولى، دخلت في العقد الصارم مع صندوق النقد الدولي الذي أضر بشدة باستقلالية الحكومات التي خلفتها. هذا الاتفاق تم إبرامه قبل أن ينتخب البرلمان في كانون الثاني / يناير 2005 مباشرة، كجزء من إلغاء القروض التي تم تنفيذها بواسطة صدام حسين مع مجموعة نادي باريس من المقرضين لتمويل حروبه العسكرية المختلفة. وكان الشرط الأساسي لإعفاء 32 مليار دولار

(1) Andrew Cockburn, «Raiding Iraq’s Piggy Bank,» Salon.com, May 17, 2004, http://fairuse.1accesshost.com/news1/salon12.htm.

(2) Ibid.

(3) Maggie Farley and Mary Curtius, «U.S., Britain Present Proposal on Iraq to United Nations,» Los Angeles Times, May 25, 2004.

من ديون صدام حسين البالغة 120 مليار دولار هو أن العراق يقبل سياسات صندوق النقد الدولي فيما يتعلق بعائدات النفط والتنمية الاقتصادية.

لم يقتصر الاتفاق الناتج على تحديد المبادئ العامة والمحددة التي سيتم اتباعها، بل أعطى أيضاً الرقابة المستمرة من صندوق النقد الدولي لتفاصيل السياسة الاقتصادية والاجتماعية العراقية، وبالتالي (لاستحضار صور الإبراهيمي المفعمة بالحيوية) «ربط أيدي الحكومة المنتخبة» بصرامة والتي استولت على السلطة بعد إبرام الاتفاق. يمكن العثور على توضيح لجودة هذا الإشراف في الطلب الناجح لصندوق النقد الدولي بأن تقوم حكومة نوري المالكي بتطبيق تخفيض بنسبة 50 % في سلة الغذاء الوطنية خلال أزمة اللاجئين المتفاقمة في عام 2007، وهو تغيير في السياسة يهدد الصحة والرفاهية لجزء كبير من الشعب العراقي. تماشياً مع اهتمام صندوق النقد الدولي بوضع العراق في الاقتصاد العالمي، اعتبرت هذه التخفيضات ضرورية للحفاظ على الأموال الكافية لخدمة الديون وغيرها من الالتزامات التجارية الدولية.[1]

بسبب هذه الرهانات للتصرف في صندوق النفط، فإن معظم عائدات النفط العراقي خصصت لدفع الديون المتبقية ومواصلة الإصلاحات الليبرالية الجديدة التي بدأها بريمر واتفاقية السلام الشامل. ونتيجة لذلك، على الرغم من أن سعر النفط قد تضاعف ثلاث مرات خلال فترة سنتين واستمر في الارتفاع بعد ذلك، فإن مبالغ عائدات النفط المتاحة لإعادة بناء البنية التحتية على المدى القصير أو البعيد كانت أقل بكثير من الحد الأدنى لتحقيق تقدم ذي مغزى. [2] مثال واحد فقط سيوضح مدى القيود المفروضة على أعمال الحكومة العراقية. كان صندوق التنمية للعراق وغيره من المؤسسات التي تشرف عليها الولايات المتحدة شديد الإصرار على اتباع سياسة تطالب بصادرات نفطية قصوى، ففي أوائل عام 2008، كان 33 في المائة من الطاقة الكهربائية غير الكافية بالفعل في العراق معطلة بسبب عدم كفاية إمدادات النفط اللازمة لتشغيلها.[3]

---

(1) see الفصل 13.

(2) «History of Illinois Basin Post Crude Oil Prices,» http://www.ioga.com/Special/crudeoil_Hist.htm. See chapters 10–13.

(3) Glenn Zorpette, «Oil and Electricity MinistriesWon't Mix,» International Herald Tribune,March 10, 2008.

بالنظر إلى هذه القيود على نفقات الحكومة العراقية، فإن الجزء الأكبر من الأموال لإعادة إعمار العراق خلال السنوات الأربع الأولى بعد سقوط نظام صدام حسين استمد من تخصيص الكونغرس الأمريكي لمرة واحدة فقط لعام 2003 والذي بلغ 18.4 مليار دولار. وكان توزيع هذه الأموال في أيدي المسؤولين الأميركيين، مما حرم العراقيين من أي سيطرة حقيقية على تخصيص الأموال أو اختيار المقاولين الذين سيقومون بهذا العمل. وقد تم تخفيف هذا العجز من خلال الوعد القائل بأنه في مرحلة ما قد تزداد عائدات النفط بما فيه الكفاية أو يتم إطلاقها بشكل كاف لتوفير الأساس الاقتصادي لحكومة عراقية مستقلة. بما أن أيا من هذه الأحداث لم يتم تجسيدها، فإن النفوذ المالي للولايات المتحدة وحليفتها في صندوق النقد الدولي سليمتين تمامًا اعتبارًا من عام 2008. وكما قال أحد كبار مساعدي بول بريمر لصحيفة نيويورك تايمز في وقت نقل السيادة، فإن «القوات الأمريكية ستعمل كأكبر ضامن للنفوذ الأمريكي. فضلاً عن.. 18.4 مليار دولار لصالح إعادة إعمار العراق في الخريف الماضي من قبل كونغرس الولايات المتحدة ـ بما في ذلك أكثر من 2 مليار دولار للقوات العراقية الجديدة ـ ستعطي الأميركيين صوتا حاسما».[1] في هذه الظروف، لم تكن لدى الحكومات العراقية التي خلفت سلطة التحالف المؤقتة القدرة على الحفاظ على شروط البنية التحتية المسبقة للسيادة. مثل هذا القدر يتطلب التعاون النشط من صندوق التنمية المالية المعين من قبل الولايات المتحدة وصندوق النقد الدولي.

من يدير ذلك؟

إن التاريخ مليء بحطام القوى المحتلة التي أقامت سيطرة عسكرية ومالية ولكن لم تكن لديها القدرة الإدارية للحفاظ على حكمها. أشار العديد من القادة العسكريين الأمريكيين في العراق إلى هذه النقطة خلال السنوات الأولى من الحرب، وشكوا أيضاً من الفشل «السياسي» الذي قوض العمل الفعال «الحركي» لجنودهم. في السنة الأولى من الاحتلال، كانت هذه الشكاوى موجهة إلى سلطة الائتلاف المؤقتة، التي لم تتمكن من توفير الإمدادات الكافية، والمعدات، والخبرة، وقوة العمل إلى المشاريع المختلفة التي تم تصميمها لإثبات سلطة الولايات المتحدة وبالتالي تعزيزها. وأدى الجمع بين هذا القصور الإداري والوضع الاقتصادي الكارثي إلى الاستياء الذي غذاه وحماه المتمردون الذين ارتقوا لمعارضة الوجود الأمريكي. كان

(1) Burns et al., «US Officials Fashion Legal Basis to Keep Force in Iraq.»

نقل السلطة من الولايات المتحدة إلى الحكومة العراقية المؤقتة في مايو 2004 محاولة في جزء منها تصحيح الفشل الإداري لاتفاقية السلام الشامل عن طريق نقل المسؤولية والتطبيق اليومي المستمر إلى المدراء العراقيين الذين سيتم تعيينهم والإشراف عليهم من قبل الحكومة الجديدة. وهذا يعني أن مهمة الحكومة العراقية المؤقتة ستكون بناء الجهاز الإداري اللازم لتنفيذ السياسات التي طورها وأصدرها الاحتلال الأمريكي.

إلا أن نوع الإشراف على صنع السياسات الذي يمنحه اتفاق صندوق النقد الدولي، ترك مجالاً كبيراً لمناورة المسؤولين عن تنفيذ هذه السياسة. على الرغم من أن صندوق التنمية العراقي عزل السياسة النفطية عن الرقابة الإدارية، كان من المقرر أن يتم تزويد باقي الأجهزة الحكومية العراقية بالموظفين والإشراف عليها من قبل البيروقراطيين العراقيين. منح هذا الهيكل الإداري إلى هؤلاء المسؤولين إمكان تغيير أو تقويض أو حتى عكس السياسات التي أعلنتها الولايات المتحدة أو صندوق النقد الدولي. باختصار، إذا قام العراقيون ببناء بيروقراطية متقنة تتحمل معظم أو كل مسؤولية التنفيذ، فان أولئك المتورطين في هذا الهيكل سيعملون في نهاية المطاف على تطوير سلطة صنع القرار. [1]

إن احتمال قيام إدارة الحكومة العراقية بتطوير ديناميكية مستقلة كان متوقعًا من قبل المخططين لدى بول بريمر. وضع مسؤولو سلطة التحالف المؤقتة نظام تنسيق متقن وُضِع بموجبه الموظفين الأمريكيين في مكاتب معظم المسؤولين العراقيين الرئيسين. كانت مهمتهم هي توجيه التنمية والعملية أو الادارة اليومية للحكومة العراقية.

وتستحق رؤية كولن باول لـ«التعاون» على إنّها إعادة التلخيص في هذا السياق، لأنها كانت تعبيرًا شفافاً متبلوراً عن المبادئ العامة التي تنوي الولايات المتحدة تطبيقها في إنشاء نظام تابع: «سننشئ هيئات تنسيق، وهيئات تنسيقية سياسية، وهيئات التنسيق العسكرية».[2] وبعبارة أخرى، فإن الجهاز الإداري العراقي سيكون تحت المراقبة المستمرة والإشراف من قبل ممثلي السفارة الأمريكية.

وقد عرضت صورة أكثر تفصيلاً حول كيفية عمل هذا التنسيق من قبل مراسلي

(1) Beth Mintz and Michael Schwartz, The Power Structure of American Business (Chicago: University of Chicago Press, 1986), chapters 1–3; Robert Jackal, Moral Mazes: The World of Corporate Managers (New York: Oxford University Press, 1989).

(2) Weisman et al., «Struggle for Iraq.»

وول ستريت جورنال يوشي دريفن (Yochi Dreaven) وكريستوفر كوبر (Christoper Cooper):

> بينما تستعد واشنطن لتسليم السلطة، يقوم المسؤول الأمريكي بول بريمر ومسؤولون آخرون ببناء المؤسسات الهادئة التي ستمنح الولايات المتحدة القوة. أدوات للتأثير على كل قرار مهم تقريبا ستقوم به الحكومة المؤقتة. وفي سلسلة من المراسيم الصادرة في وقت سابق من هذ الربيع، أنشأت سلطة الائتلاف المؤقتة للسيد بريمر لجاناً جديدة تعمل فعلياً على سحب جميع الصلاحيات تقريباً التي كانت تمتلكها عدة وزارات. إن اتفاق السلام الشامل أيضا. وضع عدد من المؤسسات الرقابية التي ستسخدم كرقابة على الوزارات الفردية وتسمح بمراقبة أمريكية مستمرة. وفي الوقت نفسه، كرر اتفاق السلام الشامل أن مستشاري التحالف سيبقون في جميع الوزارات المتبقية تقريبا بعد التسليم.[1]

وكان هذا التنسيق الإداري يهدف إلى الوصول إلى الحكومة المحلية. وفي كلمته أمام الكلية الحربية للجيش في أيار / مايو 2004، أكد الرئيس بوش لجمهوره أن الولايات المتحدة ستحتفظ «بالمكاتب الإقليمية في المدن الرئيسة [التي] ستعمل بشكل وثيق مع العراقيين على جميع مستويات الحكومة». [2]

في بعض القطاعات الحساسة، وعلى وجه الخصوص وسائل الإعلام، أنشأ فريق بريمر لجانًا مستقلة مثل صندوق التنمية للعراق الذي يشرف فعليًا على عمل الوكالة التي كانت مسؤولة عنها. وقدمت صحيفة وول ستريت جورنال وصفاً غير مقيد لهذه اللجان: «نقل سلطة الترخيص لمحطات التلفزيون العراقية، وفرض العقوبات على الصحف وتنظيم شركات الهواتف الخلوية نقلت مؤخراً إلى لجنة اختارت واشنطن أعضاءها. تمتد فترة ولاية المفوضين لخمسة أعوام متجاوزة بذلك تشكيل الحكومة العراقية المؤقتة المزمع عقدها والتي ستتولى السيادة في 30 يونيو.»[3]

الدليل الأكثر دراماتيكية على النوايا الإدارية للاحتلال الأمريكي جاء في شكل جديد

(1) Yochi J. Dreazen and Christopher Cooper, «Behind the Scenes, US Tightens Grip on Iraq's Future,»Wall Street Journal, May 13, 2004.

(2) Ibid.

(3) Ibid.

للسفارة الأمريكية أطلق عليها العراقيون اسم «قصر جورج دبليو.»، و«The Mega - Bunker of Baghdad» من قبل فانيتي فير، و«عملاق بغداد» من قبل الصحفي المستقل توم إنغلهارد.[1] أنها أكبر سفارة تم بناؤها على الإطلاق من أي دولة، وقد أضيفت إلى تكلفة وميزانية عملاق بغداد البالغة 600 مليون دولار 150 مليون دولار أخرى عندما تأخر افتتاحها إلى «أجل غير مسمى» في أواخر عام 2007.[2] ومع وجود ثلاثة آلاف موظف، تم تصميم السفارة لتوفير السكن لألف مدير أمريكي وبشكل غير مسبوق. لم يكن هؤلاء المسؤولون جزءًا من الجهد العسكري، وإنما كانوا موظفين في وزارة الخارجية يحملون مسؤوليات مدنية أكثر انسجامًا مع الإدارة الاستعمارية. في الواقع، كان العدد المتوقع للمسؤولين مساويا تقريبا لعدد الإداريين البريطانيين الذين أشرفوا على الهند الاستعمارية في عام 1900، عندما كان عدد سكانها عشرة أضعاف سكان العراق حاليا.[3]

وفي تقرير أعدته مجموعة الأزمات الدولية (a Washington, D.C. think tank)، أكد أن معظم العراقيين رأوا حجم السفارة والعمارة على غرار القلعة «كمؤشر على من يمارس السلطة فعليًا في بلدهم»، بدأ المراسلون في استجواب قصير لمسؤولين أمريكيين

(1) Daniel McGrory, «Exodus of the Iraqi Middle Class,» Times Online (London), May 11, 2006. http://www.timesonline.co.uk/article/0,,32174643,00-.html; William Langewiesche, «The Mega-Bunker of Baghdad,» Vanity Fair, November 2007. This account is also based on Tom Engelhardt,» A Permanent Basis for Withdrawal?» TomDispatch, February 14, 2006, found at http://www.tom dispatch.com/index. mhtml?pid=59774; Tom Engelhardt, «The Colossus of Baghdad,» TomDispatch, May 29, 2007, http://www.tomdispatch.com/index. mhtml?pid=199798; Anne Gearan, «U.S. Embassy in Iraq to be Biggest Ever,» Associated Press, May 19, 2007; Martin Fletcher, «Welcome to the New U.S. Embassy,» Times Online (London), September 1, 2007, http://www.timeson line.co.uk/tol/news/world/iraq/article2364255.ece.

(2) Sue Pleming, «US Embassy Opening in Baghdad Delayed Indefinitely,» Reuters, October 9, 2007; Warren P. Strobel, «New Baghdad Embassy's Fire-Fighting System Is Defective,»McClatchy, January 11, 2008, http://www.mcclatchydc.com/ 227/ story/24626.html.

(3) في أوائل القرن العشرين، حكمت بريطانيا العظمى الهند، التي يبلغ عدد سكانها ثلاثمائة مليون (حوالي عشرة أضعاف حجم العراق الحالي)، مع طاقم إداري من حوالي 1200. see United States Bureau of Insular Affairs, Report of the Philippine Commission, 1905, Part I (Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office, 1906), 712.

حول حجمها الكبير. وأوضحت الردود أن السفارة الكبيرة والوجود الأمريكي في بيروقراطية الحكومة العراقية كانا جزءًا من جهد لإضفاء الطابع المؤسسي على نفوذ واشنطن. وقال مسؤولو السفارة لصحيفة التايمز اللندنية إن «حجم السفارة يعكس الكثير من توقعاتنا لعلاقة قوية طويلة الأمد مع العراق».[1] أكد جوستين هيغينز (Justin Higgins)، المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية، أن هذا الوجود لم يكن مؤقتًا، حيث قال لوكالة أسوشيتد برس إنه «من الواضح نوعًا ما أنه سيكون هناك التزام كبير إلى حد كبير تجاه الحكومة الأمريكية في العراق بجميع أشكاله لعدة سنوات».[2]

إن الوجود الإداري الكبير بحد ذاته لا يمنح السيطرة على مجموعة ضخمة من البيروقراطيات، حتى بالوجود المهيب لكل من بغداد والمدن الاقليمية. غير أن هذه العلاقات كانت مدمجة في نظام التحكم الأكبر الذي تمت مراجعته في أعلاه، بما في ذلك الوجود العسكري الأمريكي المستمر، والرقابة المالية التي تمنحها إدارة DFI لعائدات النفط، واستمرار نفوذ صندوق النقد الدولي على الاقتصاد، والسيطرة الأمريكية على تمويل إعادة الإعمار. تم تصميم هذه الأدوات مجتمعة لضمان أن الحكومة العراقية الجديدة ستكون مخلصة للمبادئ والسياسات التي ستسعى الولايات المتحدة إلى تنفيذها حتى بعد تفكيك سلطة التحالف المؤقتة.

وصف علي عبد الأمير علاوي، الذي كان وزيرا للتجارة والدفاع، قرار الحكومة العراقية في ظل هذا النظام انه يشير إلى شخص أو مؤسسة تتمتع بسلطة قانونية كبيرة ولكن سلطة فعلية ضعيفة تم إنشاؤها من المسؤولين والوكالات الأمريكية، «وعلى العموم، فإن وضع الحكومة ذات السيادة والتي كانت غير قادرة على إدارة الدولة تم عرقلتها من خلال جهود من وراء الكواليس قام بها المستشارون الأجانب لتمرير مجموعة من السياسات والبرامج التي تغطي مجموعة مذهلة من القطاعات يتم تمريرها كمبادرات للحكومة العراقية، والتي غالباً ما تترجم حرفياً إلى استراتيجية «تكنو ـ عربي» غريب، دون أي مناقشات داخلية جادة.»[3]

(1) Fletcher, «Welcome to the New U.S. Embassy.»

(2) Hanley, «Massive New Embassy in Iraq.

(3) Allawi, The Occupation of Iraq, 349. See also 288, 350f, 450f, passim.

السيادة الضائعة

سعى الغزو الأمريكي للعراق منذ البداية إلى إنشاء حكومة عراقية صديقة ترحب بالتأثير المستمر لواشنطن وتدخلها، وسيتم دمجها في الاقتصاد العالمي، والذي من شأنه أن يغذي حكومة خصخصة اقتصادية مطيعة. ستقوم الحكومة الجديدة، من بين سياسات أخرى، بزيادة الإنتاج النفطي بشكل كبير عن طريق نقل المسؤولية عن تطوير واستخراج الموارد الهيدروكربونية للبلاد إلى الاحتراف الذي تحركه السوق لشركات النفط الدولية الأكبر والأكثر نجاحًا، وربما حتى إخراج العراق من منظمة أوبك. من خلال تركيزهم على هذه الأهداف، ليس من المستغرب أن يسعى مسؤولو الاحتلال إلى توجيه الحكومة المؤقتة المعينة وخلفائها المنتخبين نحو تحقيق هذه الأهداف. وليس من الغريب أن الحكومة العراقية الجديدة، كما تم تصميمها وتنفيذها في عام 2004، لم يكن لها أفق في تطوير وسيلة لاحتكار وسائل القمع طالما تواجدت القوات العسكرية الامريكية وتدخلت في قيادة القوات المسلحة والشرطة العراقية. ولم يكن لدى الحكومة الجديدة سوى تأثير ضئيل على التصرف في مواردها المالية طالما كان العاملون في صندوق النقد الدولي والولايات المتحدة هم المتحكمون النهائيون في السياسة الاقتصادية، كما أشرف صندوق التنمية للعراق وغيره من اللجان الخاضعة للسيطرة الخارجية على النفط والاتصالات وغيرها من الصناعات. ولم تكن لدى الحكومة الجديدة قدرة إدارية مستقلة ما دامت الولايات المتحدة تحتفظ بهيكل تنسيقي دقيق مصمم لرصد وتوجيه البيروقراطية الحكومية.

وبالتالي فإن الحكومة العراقية لم تستطع كسب الشرعية من الشعب العراقي. و بالنسبة لمعظم العراقيين، كانت علاقة الحكومة التابعة مع الولايات المتحدة واضحة. ومثل حجم وهيكلة السفارة الأمريكية، كانت العلاقات الرقابية المتقنة «مؤشراً على من يمارس السلطة فعليًا» على الجيش، وعائدات النفط، والبيروقراطية. وقد أكدت ترتيبات السلطة هذه، التي واجهها جميع العراقيين بشكل منتظم، أن الحكومة لا تستطيع الحصول على الشرعية التي هي دليل وجوهر السيادة.

بالنسبة لجيران العراق، أدت هذه الترتيبات نفسها إلى عدم رغبتها في الاعتراف رسميا بحكومة عراقية كانت غير قادرة بوضوح على الدفاع عن نفسها أو تقديم التزامات دون موافقة الولايات المتحدة. ولذلك رفضت دول الخليج الاعتراف بتعاقب الحكومات في بغداد،

ودائماً ما طلبت موافقة واشنطن الرسمية على أي أمور تؤثر على علاقتها بالعراق. وطالما لم تتمكن من تطوير ثلاثة جوانب للسيادة، فإن الحكومة العراقية لم تكن قادرة على اكتساب الشرعية من مواطنيها أو جيرانها.

وبما أن الحكومة التابعة التي سعت حكومة بوش إلى بنائها فقدت مصداقيتها، فإن الاحتلال الأمريكي ـ الذي كان متشابكًا بشكل وثيق مع البنية الفاشلة ـ فقد أيضًا المصداقية. أصبح الفشل في إنتاج نظام تابع ناجح دليلاً قاطعاً على أن الولايات المتحدة نفسها تفتقر إلى القدرة على حكم البلاد. لم تتمكن الشرطة العراقية المدربة والمسلحة من قبل الولايات المتحدة، والتي تعمل مع الجيش الأمريكي، من تأسيس حتى ولو القليل من «القانون والنظام.» بل على العكس تماما: كانت معظم المدن أكثر سلما عندما كان الجيش الأمريكي وحلفاؤه من العراق مشغولين في أماكن أخرى. لم تؤد إرشادات واشنطن الخاصة بتوزيع عائدات النفط العراقي إلى إصلاح واضح للبنية الأساسية المتحللة أو المتدهورة في البلاد. في الواقع، أيا كان نوع التطورات فقد كانت من قبل الجهود المحلية وليس من الاحتلال أو الحكومة المركزية. ولم يؤد التنسيق الأمريكي مع البيروقراطية العراقية إلى وجود نظام إداري قابل للتطبيق. وبدلاً من ذلك، انسحبت الحكومة العراقية الضعيفة إلى المنطقة الخضراء المعزولة في بغداد ولم تكن واضحة إلا عندما انكشفت فضائح فساد مختلفة للصحف.

في عام 2004، تحول «نقل السلطة» إلى سلطة مفقودة.

الفصل الخامس عشر

تأسيس الدويلات الشيعية

عندما دخل الأميركيون العراق، تسامح الشيعة معهم، بل حتى رحبوا بهم في كثير من الحالات. على مدى السنوات الثلاث الماضية، تغير ذلك بشكل كبير، والآن ما نراه وما سمعناه هو أن الشيعة لم يعودوا يرون أي فائدة من الأمريكيين. لقد قاموا ببناء قوات الأمن [المليشيات المحلية] بما فيه الكفاية، وقد أصبحوا يسيطرون على الحكومة المحلية، ويشعرون أنه في هذه المرحلة، الأمريكيون، فضلا عن البريطانيين في الجنوب... يسببون مشاكل وأكثر مما يستحقون أو يتحملون، ويريدون أن يخرج الأمريكيون.

ـ مراسل لوس أنجلوس تايمز بورزو دراغاهي (Borzou Daragahi).

وفي الوقت الذي تم فيه تطبيق النموذج الأمريكي لحكومة عراقية معتمدة، بدا يظهر جزء كبير مخفي من الفساد في الحكومة العراقية، وأثار اهتمام وسائل الإعلام. أحدها كان ظهور فرق الموت في بغداد، التي أصبحت بحلول عام 2006 عنصراً أساسياً من الأخبار السائدة في العراق. إذ تم العثور على جثث المئات، ثم تم العثور على آلاف من السنّة ملقاة جثثهم في أماكن عامة بارزة بعد ساعات أو أيام من إلقاء القبض عليهم من قبل «رجال يرتدون ملابس في زي الشرطة العراقية.»[1] ظهرت لحظة إعلامية ثانية عندما قام أفراد عسكريون

(1) Borzou Dargahi, «More People Are Dying Violently Now,» Democracy Now!, May 9, 2006, http://www.democracynow.org/article.pl?sid=061415215/09/05/.
Michael Hirsh and John Barry, «Pentagon May put Special Forces–Led Assassination or Kidnapping Teams in Iraq,» Newsweek, January 8, 2005; Max Fuller, «For Iraq, Salvador Option Becomes Reality,» Global Research, http://globalresearch.ca/articles/FUL506A.html.

أمريكيون بمهاجمة مراكز الاعتقال التابعة للحكومة العراقية، واتهموهم بتعذيب السجناء وإساءة معاملتهم.[1] وحدث ثالث في أواخر الصيف عندما كانت البصرة، الميناء النفطي في الطرف الجنوبي من البلاد، بعيدة عن التمرد، اشتعلت فيها النيران وظهرت في الأخبار بسبب معركة مستمرة بين الجيش البريطاني والشرطة المحلية.[2]

جميع هذه الحوادث ـ وكثير منها حظيت بتغطية إعلامية قليلة ـ شاركت بها وزارة الداخلية العراقية، التي كان لها سلطة إدارية على القوات الخاصة والشرطة. بدا أن هذه الأحداث كانت بمثابة عرض لإساءة استخدام السلطة من قبل الوزارة والاستقلال الذاتي لهذه الوحدات من سيطرة الاحتلال الأمريكي.

وعندما نتمعن في النظر في هذه الخلافات، تكشف أنه في حين أن إساءة استخدام السلطة ربما كانت حقيقية للغاية، فإن مفهوم الاستقلال كان مضللاً وأن التنسيق بين الاحتلال ووزارة الداخلية بقي سليماً إلى حد كبير. كان هناك نوع مختلف من الاستقلالية ـ وهو شكل أقل وضوحا حيث انقطعت العديد من المناطق في جميع أنحاء البلاد عن كل من الاحتلال والحكومة العراقية، وتشكيل وحدات حكم مستقلة سواء على مستوى المدينة أو على مستوى المحافظات. كان لهذه التشكيلات مجموعة متنوعة من العلاقات مع الاحتلال وعملائه العراقيين، لكنهم سعوا جميعاً إلى استبعاد كل من الجيش الأمريكي والحكومة العراقية من مجالهم. وبعبارة أخرى، عندما أصبح ضعف السلطة المركزية (بما في ذلك الاحتلال) حقيقة من حقائق الحياة العراقية، سعت الحكومات المحلية إلى فصل بعضها وبشكل واضح عن مركز البلد المتدهور، وطالبت الحكومات المحلية بإعطائه الأموال اللازمة للبرامج الوطنية وإعادة الإعمار دون مقابل أو فرض رسوم.

وتوضح عدة أمثلة الوحدة المستمرة وغير المريحة بين الاحتلال وحكومة بغداد. تم تشكيل فرق الموت، على الرغم من إدانتها في بعض الأحيان من قبل الجيش الأمريكي، داخل وزارة الداخلية في أوائل عام 2005 تحت إشراف موظفي وزارة الخارجية الأمريكية الذين

(1) John F. Burns, «Torture Alleged at Ministry Site Outside Baghdad,» New York Times, November 16, 2005.

(2) Tom Regan, «Britain Will Scrap and Replace Police Force in Basra,» Christian Science Monitor, September 26, 2005. See also Jill Carroll, «Old Brutality Among New Iraqi Forces,» Christian Science Monitor,May 4, 2005.

عملوا مع مثل هذه الوحدات في أمريكا الوسطى.[1] وقد تم تصميمهم لقتل المسلحين السنة المشتبه بهم ولكن بحلول منتصف العام قاموا بتوسيع نطاق عملياتهم، وبصورة أكثر وضوحاً كطرف للتطهير العرقي.[2] وقد عبر مسؤولون من الولايات المتحدة عن هذا التطور بأن هذه السياسة وضعتها وسنتها الحكومة العراقية ـ أو على الأقل وزارة الداخلية العراقية ـ على عكس ما تفضل فرضه السياسية الأمريكية.

صورت وسائل الإعلام الرئيسة أن المشاركين في فرق الموت هم أعضاء في ميليشيات طائفية شيعية، ولا سيما فيلق بدر الذي يديره المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق وجيش المهدي الذي يديره الصدريون. لكن هذه التوصيفات تجاهلت حقيقة أن العديد من المشاركين، وربما معظمهم، استخدموا الزي الرسمي والمعدات وحتى مرافق أو معدات وزارة الداخلية. لم يكن بوسعهم فعل ذلك بدون تعاون الحكومة العراقية.[3] وبالنظر إلى أن المسؤولين الأمريكيين قاموا بتنظيم فرق الموت الأصلية وأن الاحتلال احتفظ بمجموعة من المستشارين في الوزارة، فإنه من الصعب الإفلات من الاستنتاج بأن المسؤولين الأمريكيين ضمنياً على الأقل أيدوا جميع أنشطة فرق الموت. وقد تعزز هذا الرأي عندما ندرك أن حملتهم الوحشية ضد سكان بغداد السُنّة كانت متسقة مع الحملات العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية ضد التمرد السني، والتي استهدفت أيضا جميع الرجال في سن القتال في المجتمعات المحلية حيث هناك تمرد قوي. ان حقيقة أن فرق الموت تعمل دون أي تدخل حكومي هام، ليست دليلاً على استقلال الحكومة العراقية، وإنما كشف لحقيقة أخرى أن أنشطة الحكومة العراقية كانت دائمًا متفقة مع السياسة الأمريكية.[4]

إن السخط الذي عبّر عنه المسؤولون الأمريكيون بعد أن كشفت وسائل الإعلام عن وجود مراكز احتجاز كان أفراد الأمن العراقيون فيها يسيئون معاملة السجناء، يشير إلى أن

(1) see الفصل 8. للمناقشات حول أولوية الولايات المتحدة في إنشاء فرق الموت, see Hirsch and Barry, «Pentagon May Put Special Forces–Led Assassination or Kidnapping Teams into Iraq»; Fuller, «For Iraq, Salvador Option Becomes Reality».

(2) see الفصل 8 والفصل 13.

(3) Nir Rosen, «On the Ground in Iraq: The Roots of Sectarian Violence,» Boston Review,March/April 2006.

(4) لنقاش مفصل حول لفرق الموت, see chapters 6, 7, and 18. See also Dahr Jamail, «The Myth of Sectarianism,» International Socialist Review, January 4, 2008.

الحكومة العراقية قد تصرفت فعلاً بشكل مستقل عن السيطرة الأمريكية في الحفاظ على مرافق التعذيب هذه. ومع ذلك، كان السخط ينطوي على نفاق، حيث تم اتهام الاحتلال نفسه مرارًا وتكرارًا بارتكاب انتهاكات مماثلة تجاه أكثر من عشرين ألف سجين.[1] وقد تعمّق النفاق عندما ظهرت أخبار أن القوات الأمريكية كانت محورية في «التجنيد والتدريب والدعم وتوجيه القوات المسؤولة عن هذه الفظائع.»[2] وقال مسؤولو الاحتلال لصحيفة لوس أنجلس تايمز إنهم «عرفوا بتجاوزات الشرطة لسنوات لكنهم يريدون من العراقيين حل المشكلة.»[3]

ان المغزى من هذا السخط يكمن في قرار فرض تغيير في سياسة الحكومة العراقية، وأكثر من ذلك، في السرعة التي تمكنت بها القوات الأمريكية من فرض إرادتها على قوات الأمن العراقية.. وفي غضون أيام قليلة فقط تم إصلاح مراكز الاعتقال، وأعلن الاحتلال عن تغيير جذري في هيكل وأداء قوات وزارة الداخلية. تصدرت العناوين الرئيسة في الصحف الأمريكية وضوح الهيمنة الأمريكية في المنطقة: «جيش الولايات المتحدة وطيران من القوات الجوية للجيش الولايات المتحدة وزيادة الإشراف على الشرطة العراقية» (نيويورك تايمز)،[4] «الولايات المتحدة لتقييد الشرطة العراقية» (لوس أنجلوس تايمز)،[5] و«القوات الأمريكية لتوجيه الشرطة العراقية»(واشنطن بوست).[6] زادت الخطة التي تم تنفيذها فيما بعد من عدد القوات الأمريكية المخصصة للشرطة العراقية ووحدات الخدمة الخاصة بعشر مرات، مع ما يصل إلى خمسمائة جندي أمريكي يعملون مع لواء من مائتين وخمسين أو نحو ذلك من العراقيين، كما هو الحال دائما، مع القيادة النهائية المتمثلة في الضباط الأمريكيين.[7]

---

(1) ينظر الفصل السادس.

(2) Nicolas J. S. Davies, «Evidence of an American Dirty War in Iraq,» Peace Review 19 (September 2007), 440.

(3) Los Angeles Times, July 9, 2006, quoted in «Iraqi Police Rife with Abuse, Corruption: Ministry of Interior Document,» Agence-France Presse, July 9, 2006, http://www.lebanonwire.com/0607MLN/06070917MAF.asp.

(4) Dexter Filkins, «GIs to Increase US Supervision of Iraqi Police,»New York Times, December 30, 2005.

(5) Louise Roug, «US to Restrict Iraqi Police,» Los Angeles Times, November 22, 2005.

(6) Ellen Knickmeyer, «US Troops to Mentor Iraqi Police,» Washington Post, December 30, 2005.

(7) Filkins, «GIs to Increase US Supervision of Iraqi Police.»

هذه الحلقة مثال على السيطرة الشديدة التي يمارسها الاحتلال على مهام الشرطة للحكومة العراقية. وفي نفس الوقت تقريباً، أبرزت حادثة أخرى عدم قدرة الحكومة العراقية على التصرف بمفردها.

وشكا عبد العزيز الحكيم، القيادي في المجلس الأعلى، الحزب السياسي المهيمن في الحكومة، بمرارة من أن الولايات المتحدة تمنع الحكومة العراقية من شن حملة قوية ضد المتمردين السنة، على ما يبدو لأن مثل هذه الحملة ستتداخل مع الجهود الأمريكية في نفس المناطق. وقال لصحيفة واشنطن بوست مراسل إيلين نكمير: «إن وزارتي الداخلية والدفاع تريدان تنفيذ بعض العمليات لتنظيف بعض المناطق [محافظة الأنبار].كانت هناك خطط كان يجب تنفيذها منذ شهور، لكن المسؤولين الأمريكيين والقوات الأمريكية رفضوها».[1]

ويوضح هذا التعليق أن العراقيين لا يمكنهم القيام بعمل مستقل حتى عندما يسعون إلى استخدام أفراد عراقيين فقط. أن أي إجراء عسكري أو بوليسي مهم تم فحصه بشكل روتيني من قبل القادة العسكريين الأمريكيين، وكانت القرارات الأمريكية نهائية حتى لو اختلف كبار المسؤولين العراقيين تماماً معهم.

والأهم من ذلك أن شكوى حكيم أشارت إلى عجز أكبر من القوات العراقية والأمريكية. كانت دعوته لاتخاذ إجراءات أكثر جذرية من الولايات المتحدة بمثابة فرضية لمدى فشل الجهود المنسقة للجيش الأمريكي والعراقيين في منع معاقل المتمردين في محافظة الأنبار من أن تصبح مستقلة عن الحكومة ـ وهو تصريح صريح بأن هناك في تلك المنطقة لم تكن هناك سيادة حكومية أو احتلال في محافظة الأنبار، أو في مناطق أخرى حيث كان التمرد فيها قوياً.

وأخيرا، خذ بعين الاعتبار رد الفعل الوحشي من البريطانيين لمواجهتهم مع شرطة البصرة. واشتمل الحادث المترسب على جنديين بريطانيين متنكرين في هيئة مواطنين محليين، اعتقلتهم الشرطة المحلية في سيارة مجهزة بأجهزة متفجرة يستخدمها عادة الإرهابيون. وطلبت القيادة العسكرية البريطانية إطلاق سراحهم ورفضت السلطات المحلية. وشنت القوات البريطانية هجوما مستمرا على مبان حكومية محلية وأطلقت النار قبل أن ينجحوا

(1) Ellen Knickmeyer, «Shiite Urges US to Give Iraqis Leeway in Rebel Fight,» Washington Post, November 27, 2005.

في إطلاق سراح المعتقلين. ثم أعلنوا أنهم سيحلون كامل قوة شرطة البصرة البالغ عددهم 25.000 فرد، وأن «يحلوا محلها بوحدة عسكرية جديدة قادرة على الحفاظ على القانون والنظام.»[1]وكانوا يتوقعون الكثير من المقاومة بأن خطتهم لتطبيق هذا الإصلاح شملت حشد جميع القوات العسكرية البريطانية المتمركزة في ذلك الوقت في جنوب العراق. ولإنتاج هذا الاستعراض للقوة، تخلوا عن خطة طويلة الأمد «يمكن أن تكون قد شهدت انسحاب القوات البريطانية بحلول [منتصف عام 2006]. وبدلا من ذلك، يبدو مؤكداً للبعض أنّ رئيس الوزراء توني بلير سيسعى إلى إبقاء القوات البريطانية في البلاد حتى عام 2007 على أقرب تقدير.»[2] حدث هذا التأخير بالفعل، ولكن حتى مع القوات التي كان لديهم، لم يتمكن البريطانيون من تنفيذ خطتهم بحل قوة الشرطة المحلية.

كانت هذه الأحداث دليلاً لا يقبل الجدل حول تدهور سيادة الحكومة المحتلة. كانت في البصرة، البعيدة عن بغداد، مركز فرق الموت، أو محافظة الأنبار، مركز التمرد السني، حكومة شيعية محلية مستقلة على خلاف مع الجيش البريطاني وحكومة بغداد المركزية حول مجموعة كاملة من القضايا. أصر مجلس محافظة البصرة على تنظيم النفط التي يتدفق عبر مينائها، وسحب جزء منه، والسيطرة على شحن الطاقة الكهربائية التي يتم إنتاجها في محطة توليد الكهرباء إلى مناطق أخرى، وتأكيد حقها في اعتقال الجنود البريطانيين (وبالتالي إنتاج الحادث الذي تسبب في الأزمة). بتأكيد هذه الحقوق السيادية، رفض المجلس بانتظام تلبية مطالب من حكومة بغداد أو القادة العسكريين البريطانيين، باستخدام قوة الشرطة كجزء من مقاومتهم. وهكذا كانت الخطة البريطانية لتفكيك قوة شرطة البصرة جزءًا من جهد أكبر لكبح ما أصبح حكومة شبه نهائية في أغنى منطقة نفطية في البلاد. وكانت هذه الحكومة المحلية تذكرنا بدويلات المدن التي تضم اليونان القديمة، في مطلبها بأن يكون لها القول الفصل في جميع القرارات التي أثرت على مواطنيها.

على عكس دويلات المدن التي تضم اليونان القديمة، كان على البصرة أن تتعامل مع جيش احتلال وحكومة مركزية تنافست على سيادتها. هذه الأحداث وغيرها الكثير خلال

(1) Tom Regan, «Britain Will Scrap and Replace Police Force in Basra,» Christian Science Monitor, September 25, 2005.

(2) Brian Brady, «Scrap Basra Police and Start Again Orders MoD,» Scotsman, September 25, 2005.

عامي 2005 و2006، أشار إلى طبيعة هذه المسابقة غير الرابحة. ومع ذلك، فإن النضال اليومي يعني أن حكومة بغداد والاحتلال العسكري الذي كان يركز على مطالبه لا يملكان إلا القليل من القدرة على السيطرة وإدارة الأحداث في البصرة أو غيرها من المحافظات ذات الأغلبية الشيعية. وكما لم تكن لديه قدرة كبيرة على فرض سيطرة إدارية أو عسكرية في المناطق ذات الأغلبية السنية حيث ازدهر التمرد. حتى في بغداد كانت سلطتها في أفضل حالاتها مشكلة. وقد حدثت الاضطرابات العرقية التي اجتاحت المدينة خلال عام 2006 بشكل كبير في الأحياء التي أقامت فيها ميليشيات سنية مناهضة للحكومة وجودًا مهيمنًا. في جميع أنحاء العراق، باستثناء أوقات محددة عندما كانت قوات الاحتلال ناشطة في المنطقة، كانت المجتمعات المحلية تحكمها تجمعات سياسية عرقية ـ دينية كانت أفعالها ونواياها مناقضة للاحتلال واستياء من السياسات الليبرالية الجديدة التي خلقت ضائقة اقتصادية واسعة النطاق.[1] ولفهم كيف فقد النظام السياسي العراقي مركزه السيادي، يجب علينا النظر في كل منطقة من مناطق البلاد على حدة.

الأصولية الشيعية تهيمن على الجنوب العراقي

باستثناء كربلاء والنجف، عالج الاحتلال مدن الجنوب، حيث كان غالبية السكان من الشيعة، بشكل أقل عنفاً[2]. بعد أن قامت سلطة التحالف المؤقتة بحل نظام صدام حسين، كانت هذه المدن كغيرها من المدن في جميع أنحاء البلاد، تركت دون أي مؤسسات أو هياكل للشرطة. وقد حددت سلطة التحالف المؤقتة قواتها العسكرية لحماية منشآت النفط والبحث عن مناطق سنية لإبقاء الجيش العراقي المهزوم فيها، في حين أن البريطانيين، الذين سيطروا على أربع محافظات جنوبية بشكل رئيس، اتخذوا نهجًا واضحًا بعدم التدخل، في البداية لم يقوموا

---

(1) see أدناه للحصول على مناقشة أكثر تفصيلا لهذه القضايا. يمكن العثور على ملخص قصير جيد في مقال لانتوني شديد وستيفن فاينارو Anthony Shadid وSteve Fainaru, «Militias Wresting Control Across Iraq's North and South,»Washington Post, August 20, 2005.

(2) لمزيد من النقاش حول المعارك في النجف وكربلاء، see, Michael Schwartz, «Guerrilla Warfare in Sadr City,»Against the Current 20 (January/Febuary 2005) 26–40; Jeremy Scahill, Blackwater: The Rise of the World's Most Powerful Mercenary Army (New York: Nation Books, 2007), 117–32; Ali A. Allawi, The Occupation of Iraq: Winning theWar, Losing the Peace (New Haven: Yale University Press, 2007), 316–33.

بأي محاولة منهجية لإعادة تأسيس جيش أوهيكلية الدولة أو الشرطة. اجتاحت موجات من الجرائم تلك المدن وتركت للمحافظات المحلية والمجتمعات الفردية لإعادة تأسيس النظام.

وقد أثر هذا الإهمال على البلد بأكمله باستثناء الشمال الكردي، حيث استمر وجود هيكل حكم سابق بقواته المسلحة ومستقل بذاته.[1] وفي باقي أنحاء العراق، تم ملء فراغ السلطة من قبل الحكومات الخاصة والمليشيات المرتبطة بالعشائر المحلية أو المساجد، أو المؤسسات المتداخلة التي كانت مركز المجتمع المدني العراقي. وقد اختلفت الترتيبات بين المدن وبين الجيوب العرقية، ولكنها عادة ما تحضر إلى ثلاث مجموعات واسعة من القضايا، حيث تقدم مجموعة ضئيلة من الخدمات الاجتماعية (ذات التمويل الضعيف) مثل السلال الغذائية وإصلاح البنية التحتية وتطوير وتطبيق الشريعة الصارمة (الدينية) التي تفصل القضايا الشخصية بناء على التفسير الديني للشريعة الإسلامية، وتعيين وظائف الشرطة للميليشيات المعينة محليا التي يسيطر عليها القادة القبليون أو رجال الدين. في المناطق السنية تأخر تطور هذه الحكومات المحلية، أو توقف، أو انتهى بتوغلات عسكرية أمريكية تهدف إلى استئصال الميليشيات وقادتها العشائرية الدينية، والتي عارضت سياسيا وعسكريا الوجود والسياسات الأمريكية. [2]

في معركتين كبيرتين في منطقتي كربلاء والنجف، لم تقم القوات الأمريكية والبريطانية بتوجيه حملات عسكرية كبيرة لتأكيد سيطرتها على المدن ذات الأغلبية الشيعية في الجنوب. وفي هذه المجالات، أصبحت المؤسسات المحلية المشكلة حديثًا حكومة الأمر الواقع، وسمحت انتخابات يناير 2005 لقادة هذه المؤسسات بالسيطرة على المجالس الإقليمية والهيئات المنتخبة الأخرى التي أنشئت حديثًا. في أوائل عام 2005، علق مراسلو لندن تيلغراف (London Telegraph) جاك فيرويذر (Jack Fairweather) وحيدر صمد على نتائج هذه العملية: «أدت ثورة اجتماعية صامتة وغير موثقة إلى تحويل جنوب العراق الذي يسيطر عليه الشيعة إلى دولة إسلامية افتراضية في غضون عامين منذ غزو الجيش الأمريكي».[3]

امتدت هذه العملية إلى مدينة الصدر، وهي الأحياء الفقيرة الشيعية في بغداد، والتي كانت

(1) see الفصل 16.

(2) see الفصل 6-8.

(3) Jack Fairweather and Haider Samad, «Clerics Become Powerbrokers in the South,» Telegraph, February 14, 2005.

تهيمن عليها الحركة الصدرية التي يقودها رجل الدين الشاب «الثوري» مقتدى الصدر، والتي كانت تحت سيطرة ميليشياتهم، جيش المهدي. ووصف مراسل صحيفة «نيويورك تايمز» إدوارد ونغ (Edward Wong) احتضان مدينة الصدر للثقافة المهديّة، وبالتالي، دور هذه الميليشيات في الجنوب الشيعي: «بالنسبة لكثير من الشيعة الفقراء، بل وحتى في بعض المناطق التي تسودها الطبقة المتوسطة... فإن جيش المهدي هو الجيش المدافع عن الإيمان والقوة الشعبية. لقد تغلغل أعضاء الجيش في كل جوانب الحياة العراقية، من قوات الشرطة الرسمية إلى مجموعات الطلاب في حرم بغداد، حيث يفرضون قوانين إسلامية صارمة، مثل غطاء الرأس للنساء.»[1]

ماذا حدث في البصرة؟

توضح مدينة البصرة، وهي المركز النفطي الجنوبي وثاني أكبر مدينة في العراق، أصول وخصائص السلطة المحلية في المناطق الشيعية، وعلاقتها الإشكالية بالاحتلال وحلفائه العراقيين في بغداد، الطرق التي أسهمت بها علاقة النزاع في تدهور السيادة.[2]

اعتمد البريطانيون، الذين سيطرت قواتهم على البصرة بعد سقوط نظام حسين، نهج عدم التدخل في السياسة والمشاكل المحلية في جميع أنحاء المناطق الشيعية في الجنوب. في السنة الأولى بعد انهيار نظام صدام حسين، أمضوا معظم وقتهم في قواعد خارج المدينة. كانت المدينة خالية تقريبا من نقاط التفتيش والقوافل التي عطلت الحياة اليومية في المناطق السنية المخصصة للقوات الأمريكية، ولم يقم البريطانيون بتسيير الدوريات المدرعة العدوانية والاجتياحات المنزلية العنيفة التي لعبت دورا هاما في توليد التمرد السني. عندما كانوا يقومون بدوريات داخل المدينة، كانوا يسيرون في الأحياء بدون عربات مدرعة، مرتدين القبعات بدلاً من الخوذ المحصنة والسترات الواقية.[3] وقد نجحت هذه الاستراتيجية في

(1) Edward Wong, «Shiite Militiamen Reclaim Mosque from the Sunnis,» New York Times, March 3, 2003. See also Christian Parenti, «The Rough Guide to Baghdad,» Nation, July 1, 2004.

(2) يمكن العثور على تحليل ممتاز للبصرة تحت الاحتلال البريطاني في International Crisis Group, «Where Is Iraq Heading? Lessons from Basra,» Middle East Report 67, June 25, 2007, http://www.crisisgroup.org/library/documents/middle_east_north_africa/iraq_iran_gulf/67_iraq_lessons_from_basra_web.doc.

(3) Ghaith Abdul-Ahad, «The British Officer Said: 'We Are Now Just Another Tribe,'» Guardian, October 14, 2006.

تجنب نوع الاستفزاز الذي وضع مدينة الفلوجة والمدن السنية الأخرى على الطريق نحو التمرد النشط، لكنها لم تحل فراغ السلطة الذي نشأ عندما قامت سلطة التحالف المؤقتة بحل قوة الشرطة، وفككت الحكومة الوطنية، وأغلقت جميع الشركات المملوكة للحكومة والتي لم تكن مترابطة. وكما هو الحال في مدن عراقية أخرى، سعى قادة المجتمع المدني المحلي إلى سد هذه السلطة والفراغ الاقتصادي.

وسعت مختلف الفصائل الشيعية إلى الهيمنة باستخدام مزيج من التنظيم السياسي (بما في ذلك المحسوبية وبرامج الرعاية الاجتماعية)، وتوفير القانون والنظام (بتنظيم الميليشيات التي تعتمد على المساجد والقبائل)، والتطبيق الليبرالية الجديدة للقمع العنيف ضد الأحزاب المتنافسة. بحلول منتصف عام 2004، هيمن المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق (نفس المجموعة التي ستسيطر قريباً على وزارة الداخلية) بشكل مزعج على المدينة، وبدلاً من ذلك أيدها ومن ثم عارضها الفضيلة، وهي مجموعة أصولية محلية. وجيش المهدي التابع لمقتدى الصدر، على الرغم من ضعفه في البداية، الا انه ينظم بقوة في الأحياء، ويكتسب نفوذاً مع استمرار الاحتلال. وقد ادعت جميع الفصائل الثلاثة الرئيسة والجماعات الخمس عشرة أو الأصغر حجماً أجزاء معينة من المدينة وضواحيها بأنها خاصة بها، وأرسلت أعضاء ميليشياهم إلى قوة الشرطة. وفي خريف عام 2005 قدر مسؤول حكومي عراقي أن 90 % من الشرطة المحلية كانوا موالين في المقام الأول للقادة المحليين بدلاً من الحكومة الوطنية التي استخدمتهم تقنياً. [1] لا الحكومة الوطنية ولا الاحتلال كان لهما وجود إداري أو إنفاذ قانوني في المدينة.

تم إقصاء المجموعات السائدة كمسؤولين منتخبين في أواخر عام 2005. ومع ذلك، أدى التكامل الاقتصادي والاجتماعي للبلاد إلى الحد بشدة من قدرة الحكومة المحلية على التأثير على قضايا الحياة الرئيسة ونوعيتها التي تواجه المدينة. على سبيل المثال، لم يحرز أي مشروع طموح لتطهير أنهار المدينة أي تقدم في أواخر عام 2007، وكانت النتيجة محبطة بسبب الإفتقار ووجود مصادر التلوث المباشرة. [2] لقد قام النظام المحلي بدلًا من ذلك

(1) Anthony Shadid and Steve Fainaru, «Militias Wresting Control Across Iraq's North and South,» Washington Post, August 20, 2005; Bernhard Zand, «British Leaving Basra to the Mahdi Militia,» Spiegel Online, February 23, 2007, http:// www.spiegel.de:80/international/0,1518,468118,00.html.

(2) «Rivers of Basra... Pollution and Unfulfilled Promises,»Voices of Iraq,December 17, 2007, http://www.iraqupdates.com/scr/preview.php?article=25140.

بتنفيذ أجندة دينية صارمة، والتي شملت تطبيق الشريعة الأصولية لمجتمع البصرة. وذكرت صحيفة «تلغراف لندن» أن «الشريعة الإسلامية في محاكم البصرة تُستخدم الآن بشكل روتيني بدلاً من القوانين المدنية. ويعمل الساسة بموافقة ضمنية من رجال الدين الشيعة ويحيلون العديد من القرارات المهمة إلى القادة الدينيين.»[1] تحولت المدينة، التي كانت مركزًا للثقافة العلمانية والعالمية، إلى عرض للقيم الثقافية الشيعية التقليدية. اختفى الكحول من المتاجر، واختفت الحياة الليلية في المدينة، وظهرت النساء ترتدي الاوشحة فقط في الأماكن العامة ومع مرافقات. وفي حادثة مميتة تعرض فيها مجموعة من طلاب من كلا الجنسين في نزهة للهجوم من قبل نشطاء الفضيلة أعطوا دعاية دولية للتغير الحاصل في ثقافة البصرة.[2] وفي أواخر عام 2007 أفاد قائد شرطة البصرة أن «ما لا يقل عن 40 امرأة قد قُتلوا خلال الأشهر الخمسة الماضية،» أساسا من قبل لجان الشريعة.[3]

يمكن أن تستنزف الحكومة المحلية في البصرة موارد قليلة من الحكومة الوطنية أو من ميزانية إعادة الإعمار للاحتلال وليس لديها الوسائل الإدارية أو المالية اللازمة لإدارة العديد من المشاكل الاقتصادية نفسها. ومن ثم، فإن الخدمات التي قدمتها الحكومة الوطنية في السابق، والتي شملت توفير الإمدادات الطبية وصيانة البنية التحتية من جميع الأنواع، قد تدهورت بدرجة أكبر.[4] وأدت هذه الإخفاقات في النهاية إلى حث الحكومة الإقليمية على اتخاذ تدابير تهدف إلى اكتساب المزيد من السلطة والموارد. تم تطوير أشكال مختلفة من تحصيل الضرائب، بما في ذلك الضرائب غير القانونية. قررت الحكومة المحلية لتوفير كل الطاقة الكهربائية المنتجة في البصرة، وهو أكبر الإنتاج في البلاد، للاستخدام المحلي بدلاً من إرساله إلى الشبكة الوطنية.[5] والشيء الأكثر دراماتيكية، ان الجماعات المختلفة في الحكومة المحلية بدأت بشفط جزء من النفط الذي يعبر أو يمر في المدينة، وطالبت بأن يصبح هذا

(1) Fairweather and Samad, «Clerics Become Powerbrokers in the South.»

(2) Catherine Philip, «Death at 'Immoral' Picnic in the Park,» Times Online (London), February 25, 2005 http://www.timesonline.co.uk/article/0,,73741537512,00-.html.

(3) Dahr Jamail, «Women's Day–Iraq: Surviving Somehow Behind a Concrete Purdah,» Inter Press Service,March 6, 2008, found at http://dahrjamailiraq.com/ hard_news/ archives/iraq/000757.php.

(4) International Crisis Group,Where Is Iraq Heading?

(5) Dana Hedgpeth, «Iraq Far from U.S. Goals for Energy: $50 Billion Needed to Meet Demand,»Washington Post, September 2, 2007.

النوع من الأنشطة قانونية. في فبراير / شباط 2006، كتب خمسة عشر ألف عامل ومهندس في شركة نفط الجنوب المملوكة للدولة إلى بغداد مطالبين بوضع الشركة بالكامل تحت «مجلس للطاقة يعمل مباشرة داخل حكومة محافظة البصرة.»[1]

وفي أواخر 2005 سعى البريطانيون إلى عكس هذه التطورات وغيرها من خلال التدخل العسكري. لقد كانت هذه العدوانية الجديدة هي التي أدت إلى المعركة بين الشرطة المحلية والقوات البريطانية وإلى القرار البريطاني إلى حل قوة الشرطة. رداً على ذلك، صوت مجلس محافظة البصرة على وقف التعاون مع البريطانيين في جميع الأمور المتعلقة بالسياسة المحلية، مما مهد الطريق لأشهر عديدة من المواجهة المسلحة.[2]

وخلال معظم عام 2006، حاول البريطانيون تهدئة البصرة عسكريًا، باستخدام الاستراتيجيات والتكتيكات التي كان الجيش الأمريكي ينفذها في المناطق السنية من العراق.[3] قبل هذه العملية كان هناك مستوى مرتفع من العنف غير مقبول في المدينة، بسبب أنشطة إجرامية كبيرة لم تقم بقمعها بالكامل الميليشيات والشرطة المحلية، والاحتكاك المستمر، ومعارك بين الحين والآخر بين الأطراف المتنازعة. إنّ الهجوم البريطاني الجديد، الذي أطلق عليه العنوان العنصري «عملية السندباد» من قبل القادة البريطانيين، أثار فترة من العنف أكبر بكثير ـ «الفترة الأكثر دموية» منذ الغزو الأولي.[4]

استخدم البريطانيون القوة الكاملة لمركباتهم المدرعة، وأمروا جنودهم باستبدال القبعات بالخوذ والسترات الواقية، وغزوا معاقل خصومهم المتعددين.وكان جيش المهدي، الذي كان

(1) Bernhard Zand, «Iraq on theVerge of Collapse,» Spiegel Online,May 1, 2006, http://service.spiegel.de/cache/international/spiegel/0,1518,druck-413981,00.html.

(2) «Basra Council Breaks Ties with Coalition,» CNN, February 14, 2006.

(3) This account based on International Crisis Group, «Where Is Iraq Heading?»; Abdul-Ahad, «The British Officer Said...»; Anthony Shadid, «In a LandWithout Order, Punishment Is Power: Conflicts Among Shiites Challenge a Village Sheik in Southern Iraq,»Washington Post, October 22, 2006; Paul von Zielbauer, «Iraqi and British Troops Clash with Shiite Militias,» New York Times, August 17, 2008; Thomas Harding, «British to Evacuate Consulate in Basra After Mortar Attacks,» Telegraph, October 30, 2006.

(4) «Iraq Police Block Militia as UK Troops Quit Centre,» Reuters, August 26, 2007.

معادياً بشكل خاص خلال السنة الماضية يهدف إلى قنص الدوريات البريطانية ووضع قنابل مزروعة على جانب الطريق تستهدف السيارات المدرعة، هو الهدف الرئيس. وفي قتال جيش المهدي والمجموعات الأخرى، استخدم البريطانيون المدفعية والصواريخ لمهاجمة المباني التي تؤوي المتمردين، وردت المقاومة بقنابل صاروخية (RPG). وأصبحت حياة الشارع والمجتمع في المدينة غير مقبولة: فقد فر السكان من المدينة أو انتظروا خلف أبواب مغلقة، آملين ألا تتعرض منازلهم للضرب. كما أثار الهجوم البريطاني أعمال عنف أكبر بكثير بين الفصائل المتنازعة.

ومع وجود نحو عشرين ميليشيا نشطة في المدينة، كانت الجهود البريطانية لإخضاع مجموعة واحدة بمثابة فرص مغرية لجماعات أخرى للمطالبة بأراضي جديدة أو أعضاء جدد. بدأت دائرة الهجوم والانتقام تتصاعد، مما حول العديد من الأحياء إلى مناطق حرب مع العديد من الأحزاب المختلفة، بما في ذلك البريطانيون، الذين يسعون للهيمنة.

وأدت عملية السندباد إلى تصعيد العنف حيث أصبح البريطانيون طرفاً بين العديد من الأحزاب المتنافسة. وصف الملازم سايمون براون (Simon Brown)، قائد الكتيبة البريطانية الثانية، الوضع بأنه نوع من الحرب الكل ضد الجميع: «نحن في مجتمع قبلي في البصرة، ونحن في الواقع، واحدة من هذه القبائل (أو العشائر). طالما نحن هنا فإن الآخرين سيهاجموننا لأننا القبيلة الأكثر نفوذاً.»[1] وهذه الصورة ربما أفضل وصف لانتقال الغزاة المنتصرين لعام 2003 إلى منافس آخر للسلطة. وفي البصرة اختفت السيادة ببساطة.

وبحلول نهاية عام 2006، تخلى البريطانيون عن جهودهم لتهدئة المدينة.[2] وفي

---

(1) Abdul-Ahad, «The British Officer Said...»

(2) تستند هذه المعلومات حول نهاية الاحتلال البريطاني للبصرة إلى مجموعة الأزمات الدولية, Where is Iraq Heading?; Aref Mohammed, «Iraqis Say Basra Quieter After British Troop Pullout,» Reuters, October 1, 2006; Harding, «British to Evacuate Consulate in Basra After Mortar Attacks»; Reuters, «Iraq Police Block Militia as UK Troops Quit Centre»; Ghaith Abdul-Ahad, «Welcome to Tehran–How Iran Took Control of Basra,» Guardian, May 19, 2007; Zand, «British Leaving Basra to the Mahdi Militia»; Sam Dagher, «In the 'Venice of the East,' a History of Diversity» (three parts), Christian Science Monitor, September 18–19, 2007; Ben Lando, «Analysis: Iraq's '08 Fate—Basra, Kirkuk,» United Press International, January 4, 2008.

سبتمبر، بعد شهرين من هجمات RPG العادية، تخلوا عن مقرهم في قصر البصرة وتراجعوا إلى قواعدهم خارج المدينة. وبعد أربعة أشهر، أوقفوا جميع الدوريات في المدينة. وفي أغسطس 2007 انسحبوا رسميا من المحافظة. على الرغم من أن الأوامر العسكرية الأمريكية والبريطانية أصرت على أن هذه الانسحابات كانت علامات نجاح، فقد عاملها البصريون على أنها «هزيمة مخزية» للبريطانيين من قبل الميليشيات المحلية.[1]

ولعل الأهم من ذلك أنه خلال عام الحرب، «فقدت الميليشيات سوى القليل أو لا شيء من سلطتهم، «وسرعان ما استعادت هذه الميليشيات القيادة المحلية.ولأنهم كانوا الهدف الرئيس للبريطانيين، فإن جيش الصدريين يستطيع أن يدعي أنه المهندس الرئيس للنصر، وبالتالي ظهر كقوة أقوى بكثير داخل المدينة.[2]

حالما غادر البريطانيون، شهدت البصرة انخفاضاً دراماتيكياً في العنف، لا سيما في المناطق التي كان البريطانيون فيها أكثر نشاطًا. وقد زار مراسل رويترز عارف محمد حيًا بالقرب من قصر البصرة بعد أن تخلى عنه البريطانيون، ووجد أن السكان المحليين «بدأوا في التجول في شوارع الواجهة البحرية مرة أخرى». ربة البيت خيرية سلمان أخبرته، «الوضع في هذه الأيام أفضل. كنا نعيش في الجحيم...المنطقة هادئة منذ انسحابها».[3]

بعد رحيل البريطانيين، عادت المدينة إلى وضع غير مستقر. في غضون بضعة أسابيع، تفاوضت الأطراف المتنازعة على وقف إطلاق النار الخاص بهم، حيث أعادت تقسيم المدينة إلى مناطق نفوذ تستند إلى توازن القوى الجديد، مع حصول الصدريين على أرضية مهمة. وواصلت مختلف الفصائل النضال مع القضايا الأكبر للبنية التحتية المتدهورة والاقتصاد الخامل دون الموارد اللازمة لمعالجتها. ووجدوا مواجهتهم مع الحكومة الوطنية حول توزيع الطاقة الكهربائية والنفط وسعوا إلى الموارد لمعالجة العديد من القضايا التي تواجه المدينة. وسرعان ما جددوا نضالهم العنيف من حين لآخر من أجل السيطرة السياسية، مع قيام الصدريين بتوسيع مناطق سيطرتهم بشكل رئيس على حساب المجلس الأعلى، الذي عانى من ارتباطه بالحكومة المركزية المكروهة.

من خلال كل هذا، لم تكن الحكومة الوطنية في العراق أكثر من مجرد وجود للرؤساء. خلال

(1) International Crisis Group,Where Is Iraq Heading?

(2) Ibid.

(3) Mohammed, «Iraqis Say Basra Quieter After British Troop Pullout.»

المواجهات العسكرية، دخلت وحدة من القوات الحكومية البصرة وسرعان ما تراجعت. وبعد الانسحاب البريطاني، استنكرت الحكومة الوطنية قيام حكومة البصرة المحلية بخزن الكهرباء، لكنها لم تفعل شيئًا لإبطال القرار. لعدة شهور، تم القبول ببساطة أن البصرة ستظل مستقلة.

في أوائل عام 2008، أورد مراسل «يونايتد برس إنترناشونال» (United Press International)، بن لاندو (Ben Lando)، وهو أحد أكثر المراقبين الغربيين علمًا في السياسة العراقية، عن الانتهاء من المفاوضات الناجحة بين المتنافسين المحليين: «انتهى العام الماضي على ما بدا بشكل مرضي أو جيد. قبل أسبوع من قيام البريطانيين بتسليم الملف الأمني إلى المسؤولين العراقيين. وقد وقّعت الأحزاب السياسية والدينية الرئيسة اتفاقية حول تقسيم السلطة والحقوق في البصرة ذات السيادة نسبياً.[1] وكانت حكومة وطنية ليست طرفا في أي الانسحاب البريطاني النهائي من المقاطعة أو الاتفاق الجديد بين أصحاب السلطة المحلية.

بحلول ربيع عام 2008، أصبح الحكم الذاتي للبصرة تهديدًا فعليًا للاحتلال وحلفائه في بغداد.[2] مع اقتراب الانتخابات المحلية في أكتوبر، كان من شبه المؤكد أن الصدريين سيزعمون السيطرة على حكومة المقاطعة، ويستخدمونها كمنبر لتنشيط حملتهم لاستبدال القيادة الوطنية الموالية للولايات المتحدة، وتأكيد مطلبهم بالانسحاب الأمريكي الكامل. في خريف عام 2007، بدأ القادة العسكريون الأمريكيون التخطيط لهجوم أمريكي عراقي على المدينة. في آذار / مارس 2008، أخذت الوحدات العراقية القيادة، مع الخدمات اللوجستية والمدفعية والدعم الجوي والمستشارين الذين يقدمهم الجيش الأمريكي. ركز الاعتداء على المناطق التي يسيطر عليها التيار الصدري في المدينة ولكن سرعان ما تم صدها. وبنسبة 30 في المائة من القوات الحكومية رفضت القتال، وتم إهمال الوحدات المتبقية أو المحاطة

(1) Lando, «Analysis: Iraq's '08 Fate.»

(2) هذه المعلومات حول معركة البصرة عام 2008 يمكن الحصول عليها من Michael R. Gordon, Eric Schmitt, and Stephen Farrell, «U.S. Cites Gaps in Planning of Iraqi Assault on Basra,»New York Times,April 3, 2008; Sudarsan Raghavan and Ernesto Londoño, «Basra Assault Exposed U.S., Iraqi Limits Anti-Sadr Gambit Seen Aiding Cleric,» Washington Post, April 4, 2008; Robert Dreyfuss, «Lessons of Basra,» Nation, March 31, 2008; Patrick Cockburn, «Violence Erupts in Basra as Iraqi Forces Battle Mehdi Army,» Independent, March 26, 2008; Patrick Cockburn, «Police Refuse to Support Iraqi PM's Attacks on Mehdi Army,» Independent, March 29, 2008; Ned Parker, «In Iraq, U.S. Caught in Middle of Shiite Rivalry,» Los Angeles Times, March 30, 2008.

بمقاتلي جيش المهدي.وانتقلت قوات الولايات المتحدة إلى المدينة لإنقاذ الوحدات المحيطة بها، في حين قصفت القوات الجوية الأمريكية أحياء الصدريين بمدافع عيار 30 ملم ومدافع موجهة بالليزر وقنابل تصل إلى 2000 رطل. ومع عدم تحديد المعركة بعد، دعا مسؤولو بغداد إيران إلى التوسط لوقف إطلاق النار. سمحت التسوية للحكومة بالحفاظ على وجود عسكري في المدينة، لكنها تركت الصدريين يسيطرون على أجزاء كبيرة من المدينة. ولذا استمروا في التهديد بأخذ السيطرة الرسمية على مجلس المحافظة عندما حل موعد الانتخابات. وبقي الحكم المحلي في أيدي القادة المحليين. هذا الجهد الأمريكي العراقي المشترك لإخضاع دولة مدينة البصرة، مثله في ذلك مثل أسلافها البريطانيين، لم ينجح.

الدويلات المستقلة في الجنوب الشيعي

ما جرى في البصرة وتاريخ هذا المدينة ردد صداه عبر المدن والمحافظات الجنوبية في العراق. وعندما استولى البريطانيون على محافظة ميسان، موطن عرب الاهوار، استمر تمرد أناس يبلغون من العمر خمسة وعشرين عاماً بقيادة التيار الصدري والذين كانوا يحاربون ضد نظام صدام حسين دون هوادة.[1] منذ أن كان البريطانيون غير نشطين في البداية، كان هناك بعض الاضطراب بسبب الاحتكاكات المحلية التي تم التعبير عنها. لكن المنطقة كانت سلمية بشكل عام. في وقت لاحق، أدت محاولات بريطانيا للسيطرة إلى القتال العنيف. في مرحلة ما، كانت هناك معارك بين المقاتلين البريطانيين والمحليين في العاصمة العمارة لمدة 250 يومًا متتالية. في هذه الحالات والحالات الأخرى في جميع أنحاء الجنوب، لم تبذل الحكومة الوطنية العراقية أي محاولة للتأثير على الأحداث المحلية أو، عندما فعلت ذلك، كانت جهودها الهزيلة قد رفضت بالقوة.[2] في إحدى الحالات النموذجية، قائد شرطة تم تعيينه من قبل حكومة بغداد ليستخدم شرطة ميسان المحلية لإخراج قيادة التيار الصدري المحلية منها. وقد تم اغتياله على الفور.[3]

وردت الولايات المتحدة بالمثل ولكن بشكل منفصل. وفي حرب المجموعات القتالية الطويلة

(1) Michael Schwartz, «Forgotten Iraq: TheWar inMaysan Province,»TomDispatch, November 3, 2005.

(2) Shadid and Fainaru, «MilitiasWresting Control Across Iraq's North and South.»

(3) «Deadly Clashes Erupt in Second Iraq Town,» CNN, October 24, 2006.

التي خاضها عرب الاهوار ضد صدام حسين دفعت النظام البعثي إلى تصريف الاهوار التي كانت تؤمن الإمدادات الاقتصادية للمحافظة، ودفعت عشرات الآلاف من سكان ميسان إلى بغداد ومدن أخرى. وبعد الغزو، فجر رجال العصابات المحليين السدود والحواجز وأعيدوا إلى أراضيهم التاريخية فقط ليكتشفوا أن مجموعة من المشاكل تحتاج إلى عناية قبل أن تصبح المنطقة قابلة للحياة اقتصادياً. وبمجرد أن أصبحت المنطقة معقلاً لجيش المهدي، تم إيقاف التمويل الأمريكي لإعادة الترميم وإعادة توزيع الأموال على مشاريع أخرى.[1] بينما كان المجتمع المحلي يكافح من أجل استعادة الأرض، بقي مسؤولو الإحتلال مثلهم مثل أتباعهم العراقيون بعيدين وغير مهتمين في المنطقة الخضراء في بغداد. ومثل البصرة، أصبحت محافظة ميسان دولة مدينة.

وعبر الجنوب الذي يهيمن عليه الشيعة، وحتى في المناطق التي لم يبذل فيها البريطانيون جهداً لتهدئة الحكومات المحلية المشاكسة، تدهورت العلاقات مع المنطقة الخضراء بمرور الوقت مع تصاعد القضايا الاقتصادية التي تعاني منها المناطق. كان لدى كل منطقة قضايا محددة، مثل مرافق النفط في البصرة ومشاريع ميسان، ولكنها جميعها تتشارك في مشاكل عامة، مثل شبكة الكهرباء غير الملائمة، ونظام المياه الملوثة، وتدهور المرافق الطبية، والمدارس الفاشلة.[2] تلك المطالب غير المحققة قادت كل من الحكومة العراقية والاحتلال الذي تقوده الولايات المتحدة، إلى التصريح علناً بالسياسات الليبرالية الجديدة التي سنتها الولايات المتحدة وحلفاؤها العراقيون. وطالبت الحكومات المحلية التي تسعى إلى إنعاش اقتصاداتها المحلية بإعادة فتح المؤسسات المملوكة للدولة التي تم إغلاقها لخلق فرص العمل والتجارة، وبالتالي تحدت حملة الخصخصة. فقد أصروا على استعادة إعانات الغذاء والوقود أو صيانتها أو زيادتها لتخفيف الأزمة الاقتصادية، وبالتالي تحدي التخفيضات التي فرضها صندوق النقد الدولي في الإعانات الحكومية، وطالبوا بإعادة حماية الدولة للمنتجات الزراعية المحلية من أجل تحييد الزراعة المحلية، وبالتالي تحد خطط الولايات المتحدة للتجارة الحرة. وسعت جميع المحليات إلى الوصول إلى أجزاء كبيرة من عائدات النفط لإعادة الإعمار المحلي، مما جعلها على خلاف مع النظام الذي كان يشرف عليه صندوق النقد الدولي ويديره صندوق تنمية العراق، وهو الهيئة المعينة من قبل بريمر والتي تألفت من تسعة أجانب وعراقي واحد.[3]

(1) Ibid.

(2) see الفصول 9-12.

(3) see الفصل 14.

كانت كل القضايا متشابكة ومن ضمن هذه القضايا مسألة إيران. على الرغم من أن الصدريين وبعض الجماعات الشيعية الأخرى توترت علاقاتها التاريخية مع ايران، إلاّ أنّ معظم التكوينات السياسية الشيعية، وعلى الأخص المجلس الأعلى الذي سيطر على الائتلاف الحاكم في الحكومة الوطنية، كانت لديها علاقات ودية طويلة مع أقرب الجيران للعراق. وكان على جميع المجموعات التزام لا يتزعزع بإقامة علاقات سياسية وثقافية واقتصادية مع النظام الشيعي الوحيد في الشرق الأوسط.

الزيارات السنوية لملايين الحجاج الإيرانيين إلى مختلف الأضرحة الشيعية في العراق، التي أعيد إحياؤها بعد سقوط نظام صدام حسين، أعطت مضمونًا أوليًا لهذه العلاقات. وقد تم تعزيزها مع تجديد التجار المحليين للعلاقات التجارية عبر الحدود الإيرانية التي ظلت كامنة خلال عقود من العداء بين البلدين. وفي البصرة، قام تجار الخمور، غير القادرين على بيع الكحول المستوردة في أمريكا الشمالية بسبب قانون الشريعة الجديد، بتهريب بضائعهم عبر الحدود لبيعها في السوق السوداء الإيرانية. أقامت المليشيات المحلية علاقات للتدريب والإمداد مع إيران، وخلقت المزيد من الخصومة بين المجموعات المحلية الحاكمة والمنطقة الخضراء، التي ظلت تشكو من الدعم الإيراني لأعدائها المتمردين.[1]

الحكومة الوطنية العراقية، في استقلال نادر عن الرعاة الأمريكيين لها، قدمت الدعم الرسمي للعلاقات الاقتصادية المتزايدة الكثيفة عندما وقعت، في عام 2006، سلسلة من الاتفاقيات التجارية والاقتصادية مع إيران. وذلك اخذ مجرى آخر أو معنى أعمق حيث عززت الزيادة في أسعار النفط الاقتصاد الإيراني وسمحت لها بتقديم مساعدات اقتصادية ملموسة ـ تستهدف المدن الجنوبية ـ بما في ذلك مطار واحد وغيره من المشاريع الرأسمالية في مدينتي كربلاء والنجف. إلاّ أن الحكومة الوطنية كانت مقيدة بإحكام بتوجيهات صريحة من الولايات المتحدة حول طبيعة هذه العلاقات، مما خلق دافعاً آخر للحكومات المحلية والجماعات المدنية لإقامة علاقاتها عبر الحدود. كانت هذه العلاقات الإيرانية واحدة من العوامل الرئيسة التي أدت إلى حركة قادها المجلس الأعلى لإقامة منطقة حكم ذاتي في الجنوب الشيعي.[2]

(1) Michael Schwartz, «The Irony of Conquest,» TomDispatch, August 9, 2005; Robert Dreyfuss, «Is IranWinning the IraqWar?» Nation,March 10, 2008.

(2) Schwartz, «The Irony of Conquest»; Jonathan Finer and Omar Fekeiki, «Iraq to Build

وفي أوائل عام 2006، وصف مراسل صحيفة لوس أنجلس بورزو دراغاهي الوضع في الجنوب الشيعي بأنه معادٍ بشكل موحد الاحتلال:

> عندما دخل الأميركيون العراق، تسامح الشيعة معهم، بل حتى رحبوا بهم في كثير من الحالات. على مدى السنوات الثلاث الماضية، تغير ذلك بشكل كبير، والآن ما نراه وما سمعناه هو أن الشيعة لم يعد لهم أي فائدة مرجوة من الأمريكيين. لقد بنوا قوات الأمن [المليشيات المحلية] بما فيه الكفاية، وحصلوا على سيطرة على الحكومة المحلية، ويشعرون أنه في هذه المرحلة، الأمريكيون، فضلا عن البريطانيين في الجنوب... تسببوا في المزيد من المشاكل وأكثر مما يستحقون، وأنهم يرغبون في أن يخرج الأميركيون.[1]

وقابل ذلك تراجع في السيادة في المنطقة الخضراء وبدلا من ذلك وسعت الكيانات المحلية من سلطتها في المدن ذات الغالبية الشيعية في الجنوب. وبدلاً من ذلك، فقد أعطت نوعًا من الحكم شبه السلطوي على هذه الكيانات المحلية، والتي كانت قادرة على توفير قدر من القانون والنظام (عندما لم يكن الاحتلال يحاول إخضاعها) ولكنهم لم يتمكنوا من تلبية الاحتياجات على المدى الطويل بطريقة متسقة ومنظمة. وبحلول عام 2007، سقط الوضع في جنوب العراق في مأزق غير مستقر. وكانت الإدارات المحلية، على الرغم من أنها غالباً ما كانت هشة نتيجة الانقسامات الداخلية واعتمادها على الميليشيات من أجل ضبط الشرطة، وتوفير حكومة تحقق مطالب يومية معقولة.[2] يمكن للناس التسوق بأمان للحصول على الطعام أو الملابس إذا كان لديهم المال، والتجول في السيارات في جميع أنحاء المدينة والمحافظة إذا كانوا يستطيعون تحمل تكاليف الوقود، وإطعام أسرهم إذا تمكنوا من العثور على وظيفة. غير أن الحكومات المحلية لم تتمكن من إحراز تقدم كبير في مواجهة الأزمات الأكبر، بما في ذلك البنية التحتية المتدهورة، والبطالة التي تتراوح بين 30 و70 في المائة، وغياب الأموال أو الخبرة لإعادة الإعمار. لذلك فإن الأوضاع المتدهورة أدت إلى احتجاجات ومطالبات ضد هذه الحكومات المحلية التي قوضت شرعيتها، بينما قوضت أيضاً شرعية

Airport with Help from Iran Loan Would Pay for Project in Shiite Area,» Washington Post, August 3, 2005.

(1) Borzou Dargahi, «More People Are Dying Violently Now,»Democracy Now!,May 9, 2006.

(2) Sudarsan Raghavan, «Shiite Contest Sharpens in Iraq,»

الحكومات البعيدة الواقعة في المنطقة الخضراء في بغداد. أدت الأزمات المتصاعدة إلى استمرار عدم الاستقرار والتهجير المستمر حيث واجه الأفراد والأسر والمجتمعات المحلية مشاكل خطيرة بشكل متزايد دون أي حكومة يمكن لها أن تدعي أنه من الضروري التعامل معها بمصداقية.

الفصل السادس عشر:

كردستان شبه المستقلة

أدخل زعماء الأكراد في كردستان أكثر من 10 آلاف من أفراد ميليشياتهم في فرق الجيش العراقي في شمال العراق لوضع الأساس للاحتشاد جنوباً والاستيلاء على مدينة كركوك الغنية بالنفط، وربما نصف مدينة الموصل، ثالث أكبر مدينة في العراق، وتأمين حدود مستقلة لكردستان.

ـ مراسل صحيفة «نايت ريدر» (Knight Ridder) توم لاسيتر (Tom Lasseter)

كانت الخطط الأصلية لغزو العراق عام 2003 قد دعت إلى دخول قوة كبيرة إلى العراق قادمة من تركيا، والانتقال جنوبًا عبر كردستان العراق، والالتقاء بالقوة الرئيسة التي تتحرك باتجاه الشمال في بغداد أو حولها[1] والتي تم تغييرها في أوائل عام 2003 عندما صوت البرلمان التركي ضد السماح لوحدات عسكرية أمريكية بالتجمع داخل حدودها، وهو أبرز دليل على المقاومة بين دول الشرق الأوسط للغزو.

لم يكن الرفض التركي يذكرعند الهجوم على النظام البعثي، وعندما سقطت بغداد بسرعة ودون مقاومة مستمرة. ولكن الأمر كان له أهمية خاصة للتطورات السياسية والعسكرية في وقت لاحق لأنه كان أول إشارة ـ وربما أكثر دلالة ـ للحكم الذاتي الذي تتمتع به كردستان في عراق ما بعد صدام حسين.

(1) Tom Lasseter, «Kurds in Iraqi Army Proclaim Loyalty to Militia,» Knight Ridder, December 27, 2005.

يمكن العثور على سرد موجز للدور الكردي في الغزو الأمريكي Ali A. Allawi, The Occupation: Winning the War, Losing the Peace (New Haven, CT: Yale University Press, 2007), 87–93.

وبدلاً من القوة الضخمة التي ربما كانت قد مرت عبر الشمال، عزا الجيش الأميركي تحرير هذه المنطقة إلى البشمركة، الميليشيا الكردية التي يبلغ قوامها مائة ألف والتي تشكلت قبل عدة عقود وحاربت صدام حسين لسنوات عديدة. وبمساعدة القوات الأمريكية الخاصة، قامت البيشمركة بمهمتها دون جهد، مما يعكس حقيقة أن المنطقة معزولة سياسيا من البعثيين منذ نهاية حرب الخليج عام 1991.

في نهاية تلك الحرب السابقة، قرر الرئيس جورج بوش الأب عدم الإطاحة مباشرة بصدام حسين. وبدلاً من ذلك، قام بدعوة الأكراد في الشمال والشيعة في الجنوب للثورة ضد النظام.[1] كلا المجموعتين تولت اقتراحه. في الجنوب، استخدم صدام حسين الحرس الجمهوري الخاص للنخبة والعناصر الباقية في سلاحه الجوي لمهاجمة معاقل الشيعة، مما أسفر عن مقتل عشرات الآلاف وفي النهاية هزيمة التمرد. ولكن في كردستان فرضت القوات الجوية الأمريكية منطقة حظر جوي منعت النظام البعثي من استخدام قوته الجوية أو قواته البرية لقمع التمرد. وبهذه الطريقة، تمكن الأكراد من طرد الجيش البعثي وتفكيك جهازه الإداري في المحافظات الثلاث التي سيطروا عليها، على الرغم من أن المنطقة ظلت مدمجة اقتصاديًا مع العراق. كانت المجموعتان القوميتان (المتقاتلتان في الغالب)، وهما الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني، قد حكمتا معاً المنطقة في ائتلاف غير مستقر خلال السنوات العشر الأخيرة من نظام صدام حسين.

أصبحت البيشمركة، التي كانت قوة حرب عصابات قبل حرب الخليج، الميليشيا الرسمية للحكومة الإقليمية الكردية والوجود العسكري المهيمن في المنطقة. وكجزء من مسؤوليتها عن القتال في المناطق الشمالية والغربية من البلاد خلال الغزو الأمريكي عام 2003، تراوحت حدودها من المقاطعات الكردية وتوسعت نطاق نفوذها. وعندما انتهى القتال الأولي، كان الأكراد جيشًا محتلاً في عدد من المدن الرئيسة خارج نطاقهم السابق. كان أهمها كركوك، مركز تجاري رئيس ذو تاريخ عرقي متنوع، عاصمة النفط الشمالية للعراق، وبحسب الأكراد، فإنّها تاريخياً وديمغرافيا عاصمة كردستان العراق. كما أصبحت البشمركة قوة مهيمنة في الموصل، ثالث أكبر مدينة في البلاد، والتي أصبحت مركزًا للعنف الطائفي حيث ناضل الأكراد والعرب والتركمان من أجل الهيمنة.[2]

---

(1) يمكن الاطلاع على بيان موجز لتطورات ما بعد مؤتمر الخليج in Thomas E. Ricks, Fiasco: The American Military Adventure in Iraq (New York: Penguin, 2006), 3–11.

(2) Ned Parker, «A Battle for Land in Northern Iraq,» Los Angeles Times, April 5, 2008.

كردستان المتمتعة بالحكم الذاتي

بمجرد خلع نظام صدام، كان القانون والنظام في المناطق الكردية تم الحفاظ عليها من قبل أعضاء البشمركة، والتي تم استيعابها بالكامل في الجيش الوطني العراقي الناشيء. بينما وضع هذا الحال البشمركة تقنياً تحت قيادة قادة القوات المسلحة الأمريكية، وفي وقت لاحق، أصبحت الحكومة العراقية موالية للقيادة الكردية والتي ما زال يحكمها ضباط كانوا قد قادوها قبل الغزو. وكما قال الصحفيان في واشنطن بوست أنتوني شديد وستيف فاينارو (Steve Fainaru)، فإن هذه القوات كانت «اسمياً تحت سلطة الولايات المتحدة الأمريكية مدعومة من قبل الجيش العراقي.»[1] قلة قليلة من الوحدات العسكرية الأمريكية دخلت في كردستان، وفي الواقع، تم تجنيد قوات البيشمركة، مع قيادتها الكردية، لتقوية الجهود لمكافحة التمرد في المناطق الساخنة السنية وحتى الشيعية.

في غضون ذلك، واصل الحزبان السياسيان الكرديان المسيطران زعامتهما السياسية في المحافظات الكردية الثلاث سعيا إلى حماية وتمديد الحكم الذاتي الذي حققاه في عهد صدام حسين. استمرت الحكومة الإقليمية ـ المنقسمة على الرغم من أنها كانت بين الحزبين الرئيسين ـ في العمل حتى بعد قيام سلطة التحالف المؤقتة بتفكيك الدولة العراقية، ولذلك كانت المنطقة محمية من التداعيات الاقتصادية للإصلاحات الليبرالية الجديدة. نتيجة لذلك، شهدت كردستان القليل من عمليات النهب والفوضى الإدارية والبطالة المفاجئة التي ابتليت بها مناطق أخرى من البلاد.

وكان أبرز الأعراض المبكرة لمستوى الاستقلال الذاتي الذي احتفظ به الأكراد هو التطور الأحادي الجانب لحقول النفط داخل مجالهم، والذي وصفه مراسل صحيفة دير شبيجل (Der Spiegel) بيرنهارد زاند (Bernard Zand) في منتصف عام 2006: «إن الأكراد يسعون بالفعل إلى انتهاج سياسة نفطية مستقلة إلى حد كبير ودون أي اكتراث للحكومة المركزية في بغداد. ووقعت بعض الشركات التركية والكندية والنرويجية التي تقوم بالتنقيب عن النفط في شمال العراق الكردي عقودا مباشرة مع الإدارة الإقليمية في أربيل، متجاوزة وزير النفط في بغداد.[2]

(1) Anthony Shadid and Steve Fainaru, «Militias Wresting Control Across Iraq's North and South,»Washington Post, August 20, 2005.

(2) Bernhard Zand,«Iraq on theVerge of Collapse,» SpiegelOnline,May 1, 2006, http://service.spiegel.de/cache/international/spiegel/0,1518,druck-413981,00.html. For the

على الرغم من الإنذار المبكر والمعارضة المستمرة من حكومة العراق المركزية والاحتلال، استمر الأكراد في التفاوض على هذه العقود، بما في ذلك اتفاقية مثيرة للجدل خاصة مع شركة هنت أويل، وهي شركة مقرها في هيوستن ولها صلات قوية بإدارة بوش.[1]

هذه العقود والاستقرار الداخلي الذي سهل لهم امور كثيرة أشارت إلى أن الأكراد كانوا يحققون درجة من السيادة لا مثيل لها من قبل الحكومة الوطنية العراقية أو دول المدن في الجنوب الشيعي.[2] بحلول أوائل عام 2008، وقعت كردستان خمسة عشر عقدًا مع عشرين شركة دولية بينما فشلت الحكومة العراقية في إتمام اتفاقية واحدة، على الرغم من الجهد النشط والمشاركة النشطة للاحتلال الأمريكي.[3]

كانت هذه الإخفاقات في جزء كبير منها نتيجة لتدهور الأمن في العراق غير الكردي. ورفضت شركات النفط المخاطرة بموارد مالية وموارد أخرى في أماكن قد تكون فيها استثماراتهم أو عمالهم أو آلياتهم في خطر. كانت هذه المشكلة دائمة لدرجة أنه في ربيع عام 2008، عين الاحتلال الجنرال ديفيد بترايوس (David Petraeus) «للبدء بالتحرك» والعمل مع «كبار القادة في عالم الشركات»، في محاولة لإقناعهم بأن العراق غير الكردي هو استثمار آمن.[4]

ومع ذلك، كانت القضية الأكثر وضوحاً هي التي منعت الحكومة العراقية من التفاوض الناجح مع الشركات العالمية. ووفقًا لصحيفة فاينانشيال تايمز، فإن إحجام شركات النفط مستمد أيضًا من «ضعف الحكومة المركزية وسيطرتها غير المربوطة على الجزء الجنوبي

history of Kurdish oil development, see Borzou Daragahi, «Kurdish Oil Deal Shocks Iraq's Political Leaders: A Norwegian Company Begins Drilling in the North without Approval from Baghdad,» Los Angeles Times, December 1, 2005; «Dispute over Kurdistan Oil Deals Might Be Solved at Federal Court, Minister Says,» Associated Press,March 10, 2008.

(1) Jay Price, «U.S. Officials Criticize Hunt Oil's Iraq Deal,» McClatchy, September 27, 2007, http://www.mcclatchydc.com/iraq/story/20038.html.

(2) This account is based on Roula Khalaf and Steve Negus, «Forbidden Fields: Oil Groups Circle the Prize of Iraq's Vast Reserves,» Financial Times,March 19, 2008; Ben Lando, «Analysis: Petraeus Makes Iraq Energy Calls,» United Press International,March 18, 2008. See also chapter 4.

(3) see الفصل الرابع لتفاصيل أكر حول جهود الولايات المتحدة لتطوير انتاج النفط. see الفصل الأول من اجل فهم الخطط الطموحة لتحفيز هذه الجهود.

(4) Lando, «Analysis: Petraeus Makes Iraq Energy Calls.»

من البلاد، التي تضم 80 بالمائة من احتياطيات النفط المثبتة.»[1] وهذا التردد يبرز التناقض مع المحافظات الكردية. وكان الأكراد يتمتعون بحضور إداري قوي في حدود مجالهم، دون أدنى شك بشأن سيطرتهم الفعلية على احتياطيات النفط. لقد أشارت «السيطرة المتقلبة في الجنوب» بشكل خاص إلى القيادة المحلية المشاكسة في محافظة البصرة، التي كانت مستوحاة من النجاح الكردي، كانت تسعى للتفاوض على عقود نفطية أحادية من جانبها.[2]

المعركة على كركوك

إن المفاوضات الناجحة بشأن عقود النفط أشارت إلى أن كردستان وقفت على أعتاب الاستقلال وهي قريبة جداً من حقيقة أن بعض شركات النفط الأجنبية، وإن لم تكن الشركات الكبرى متعددة الجنسيات على استعداد للثقة بقدرة المنطقة على الدخول في عقود دولية ملزمة. في هذه الأثناء، أصبحت قضية الاستقلال الكردي واحدة من القضايا المركزية في السياسة العراقية، حيث كانت مدينة كركوك في مركز الاحتكاك. في حين أن معظم العراقيين كانوا على استعداد لقبول أن كردستان ستحتفظ بالحكم الذاتي السياسي الذي حققته في السنوات الأخيرة من نظام صدام حسين، فقد كان هناك جدل كبير حول الاستقلال الكامل، لا سيما أن مثل هذه المقترحات تتضمن حتمًا الطلب الكردستاني بدمج كركوك في (وجعلها عاصمة) مجالهم أو مع كردستان.

تاريخياً، كانت كركوك مدينة متعددة اللغات، بما في ذلك وحدات كبيرة جداً من التركمان والأكراد، وتركيزات كبيرة ولكنها أصغر من الآشوريين والمسيحيين، وعدد قليل من العرب السنة والشيعة. [3] نظراً لأهميتها كمركز للنفط ومركز تجاري، طردت العديد من الأنظمة السابقة في كركوك التركمان والأكراد وأرسلوا العرب المستعمرين للعودة إلى أماكنهم. بعد أن أدت حرب الخليج إلى إنشاء إقليم كردستان المستقل، قام صدام حسين بتسريع هذه الجهود، مما أدى إلى نزوح أكثر من مائة ألف كردي في محاولة «لتعريب» المدينة.[4] وبحلول عام

(1) Khalaf and Negus, «Forbidden fields.»

(2) Zand, «Iraq on the Verge of Collapse.» See chapter 15.

(3) معلومات مفيدة حول الخلاف في كركوك in K. Gajendra Singh, «The Kirkuk Tinderbox,» Asia Times, January 22, 2005.

(4) Ibid.

2003، بعد عدة عقود من الاستبدال العرقي، كانت هذه الجهود لم تنتج فقط عددًا كبيرًا من المستوطنين العرب، ولكن أيضًا أعدادًا كبيرة من اللاجئين الأكراد والتركمان الذين يعيشون بشكل غير مريح في المناطق المحيطة.

وعلى الفور أصبحت الحملة الكردية لضم كركوك نقطة عنف مثيرة للجدل تقريبا بين المجموعات العرقية المختلفة داخل المدينة. وكان الاحتكاك الرئيس في البداية بين الأكراد والعرب. وسعى الأكراد إلى إعادة جميع المنفيين الأكراد وطرد المستعمرين العرب، حتى الذين ولدوا في المدينة. تحالف التركمان والآشوريون مع العرب لأنهم رأوا الجهود الكردية لجعل دولة كردستان شبه مستقلة وتطهيرها، ومن المتوقع أن يتم طردهم أيضا قريبا. وقد هدّدت مراراً وتكراراً تركيا ـ بالتدخل دفاعاً عن مصالحها الخاصة وكذلك مصالح التركمان ذوي الصلة العرقية. [1]

اقترحت الحكومة الوطنية العراقية، بموافقة الولايات المتحدة، تسوية هذا الخلاف مع استفتاء يجري في كانون الأول / ديسمبر 2007 في كركوك يصوت فيه المواطنون للاندماج في كردستان أم لا. وغير أن الأحداث اللاحقة أبرزت عدم أهمية هذا القرار والقرارات الأخرى المتخذة في المنطقة الخضراء بشأن هذا النزاع. إن الأكراد، الذين سرعان ما زادت هيمنتهم العسكرية على المدينة بفوزهم السياسي في انتخابات مجالس المحافظات، سيطروا على الشرطة المحلية، وأعطوها نفس النوع من الحكم الذاتي الذي حققته القيادة الشيعية المحلية في المدن الجنوبية. وقال الجنرال توهان يوسف عبد الرحمن، قائد شرطة كركوك الذي عينته بغداد لصحفيي واشنطن بوست، في حديثه لصحيفي واشنطن بوست، ستيف فاينارو وأنتوني شديد: «المشكلة الرئيسة هي أن ولاء الشرطة للأحزاب [السياسية الكردية] وليس قوات الشرطة.... سيطيعون أوامر الأحزاب ويعصوننا.»[2]

كان هناك عنصر آخر في الجهد الكردي لضم كركوك ألا وهو عودة الأكراد الذين شردهم نظام صدام حسين وإعادتهم من قبل الحكومة المحلية التي يسيطر عليها الأكراد. وبحلول أواخر عام 2004، وصل ما يصل إلى مائة ألف كردي إلى مدينة يبلغ عدد سكانها مليون نسمة

(1) Ibid.

(2) Steve Fainaru and Anthony Shadid, «Kurdish Officials Sanction Abductions in Kirkuk,»Washington Post, June 15, 2005.

ولم تكن لديها القدرة على استيعابهم. لقد ساعدت حالات البؤس بين العائلات التي وصلت حديثًا، والتي نفيت إلى مدن خاوية وتركوا «بائسين تماماً كأولئك الذين غادروا» إلى مخيمات اللاجئين في كردستان، في دعم جهود حكومة المقاطعة لطرد أحفاد المستعمرين العرب، الذين ولد كثير منهم وترعرعوا في المدينة. [1]

وفي نهاية عام 2005، أثارت هذه الإجراءات معارضة عنيفة هددت بجعل كركوك نقطة محورية للحرب الأهلية. وتركزت المقاومة على التركمان الذين استهدفهم التطهير العرقي لنظام صدام حسين، كالأكراد. وعلى عكس الأكراد، لم يكن لديهم دعم مؤسسي لإعادة اللاجئين التركمان المنتشرين حول المنطقة المحيطة. وخوفًا من أن يؤدي الضم الكردي إلى طردهم من المدينة أو من حياتها الاقتصادية والسياسية، فقد شكلوا تحالفًا مع العرب السنة الأقل عددًا ـ الذين كان لهم بدورهم العديد من الاتصالات بالمقاومة السنية الجارية في المدن المجاورة. بحلول منتصف عام 2005، شكلت هذه المعارضة تهديدًا خطيرًا للبرنامج الكردي، وبدأوا في الاحتجاج على ما يعتبرونه إرهابًا للدولة من قبل الأكراد.

في يونيو / حزيران 2005، نشرت صحيفة واشنطن بوست تقريراً حول «برقية وزارة الخارجية السرية» التي تفصِّل نمطاً من «الاعتقالات خارج نطاق القضاء»، والتي كانت «جزءاً من» مبادرة منسقة وواسعة النطاق «من قبل الأحزاب الكردية السياسية حتى «تمارس السلطة في كركوك بطريقة استفزازية وبشكل متزايد.»[2] ذكرت فيه الصحيفة أن «وحدات الشرطة والأمن، والقوى التي تقودها الأحزاب السياسية الكردية... خطفوا مئات من الأقلية العربية والتركمانية في هذه المدينة شديدة التقلب، وأخفوهم في سجون في شمال العراق الذي يسيطر عليه الأكراد.»[3] هذه الحملة، الموجهة ضد أولئك الذين يحتجون على ضم كركوك الوشيك، عززت الجهود المستمرة لإجبار العرب على الخروج من كركوك وإفساح المجال للأكراد العائدين إلى وطنهم.

ولم يكن لدى الحكومة العراقية موارد أو سلطة للتدخل والقضاء على العنف المتصاعد. لم يكن لديها جيش أو شرطة عاملة في كركوك، حيث كان كلاهما تحت السيطرة الكردية.

(1) «Claims in Conflict: Reversing Ethnic Cleansing in Northern Iraq,»Human Rights Watch Reports, August 2004, http://hrw.org/reports/2004/iraq08047/.htm#_Toc78803822; Singh, «The Kirkuk Tinderbox.»

(2) Fainaru and Shadid, «Kurdish officials sanction abductions in Kirkuk.»

(3) Ibid.

كما لم يكن لديها جهاز إداري والحكومة المحلية، بقدر ما تعمل، قد تم بناؤها والسيطرة عليها من قبل الأكراد. وليس لديها مؤسسات وطنية يمكنها التدخل حل النزاعات المختلفة. إن الهيكل القانوني الذي كان يفترض فيه الفصل في دعاوى العرب والتركمان والأكراد فيما يتعلق بالسكن والإقامة لم يبدأ عمله. وكان من المقرر أن يتم تحديد أهلية الانتخابات من قبل مسؤولين محليين يعينهم الأكراد، وأن «الاحتجاز خارج نطاق القضاء» يقع في كردستان، حيث لا يوجد للحكومة أي وجود.

وكان لدى الولايات المتحدة قدرة أكبر بشكل هامشي للتأثير على هذا النزاع، باستثناء حملة عسكرية كبيرة. وتم تحديد سياسة الحكومة المحلية في كركوك من خلال التفاعل بين الحكومة الكردية الخاضعة للسيطرة الأمريكية ومختلف المجموعات المتمردة، مع احتفاظ الولايات المتحدة بمجموعة صغيرة فقط من المستشارين العسكريين الملحقين بالقوات الكردية. وكما هو الحال في الجنوب، فإن القوة العسكرية الساحقة للاحتلال هي وحدها التي يمكن أن تولد نفوذاً ضد الحكومة المحلية التي يسيطر عليها الأكراد.[1]

بحلول منتصف حزيران (يونيو) 2005، تم رسم الخطوط بين الجانبين. عبّر حميد أفندي، أحد قادة الحزب الديمقراطي الكردستاني، عن الجانب الكردي لمراسل نايت رايدر، توم لاسيتر: «كركوك هي كردستان؛ لا تنتمي للعرب.... إذا استطعنا حل هذه المشكلة بالكلام، لكن إذا لم يكن الأمر كذلك، فسنحلها عن طريق القتال.»[2] لاستر، وهو أحد أكثر المراسلين علمًا في العراق، لخص الموقف الكردي: «قام القادة الأكراد بإدخال أكثر من 10 آلاف من أعضاء ميليشياتهم في فرق الجيش العراقي في شمال العراق لوضع الأساس لاحتشاد جنوباً للاستيلاء على مدينة النفط الغنية كركوك وربما نصف الموصل، ثالث أكبر مدينة في العراق، وتأمين حدود كردستان المستقلة.»[3]

---

(1) لكن على عكس الجنوب، لم يتم تفعيل هذا التهديد بشكل واضح. كان أسلوب الاحتلال في كركوك، الذي كان أقل حركة من المدن الشيعية مثل النجف والبصرة، قد تجلى في رد الفعل الرسمي على تقرير واشنطن بوست حول «الاعتقالات خارج نطاق القضاء». عندما أفاد «فينانو» و«شديد» أن معظم سكان كركوك يعتقدون أن المستشارون العسكريون الأمريكيون يؤيدون هذه السياسة، وقال مسؤول أمريكي إنهم اكتشفوا هذه الممارسة في مايو 2005، بعد أشهر من بدئها. عندئذ، وفقا لما قاله الرائد دارين بلاغبوم، ضابط المخابرات في فريق اللواء القتالي رقم 116 المتمركز هناك، «وضعنا حدًا لها». سواء كان هذا صحيحًا أم لا، كان ذلك من أعراض الطريقة التي اختار بها الاحتلال ممارسة نفوذه المحدود في كركوك.

(2) Lasseter, «Kurds in Iraqi Army Proclaim Loyalty to Militia.»

(3) Ibid.On the struggle for control of Mosul, see Parker, «A Battle for Land in Northern Iraq.» Ned Parker, «A Battle for Land in Northern Iraq,» Los Angeles Times, April 5, 2008.

تم التعبير عن الجانب الآخر من قبل عيسى رمضان، وهو من أهالي كركوك، والذي تم نقل والده البالغ من العمر سبعة وثمانين عاماً إلى جانب إخوانه الثلاثة وابنيه في «احتجاز خارج نطاق القضاء.» وقال للصحفيين فينارو وشديد «إذا تمكنت من رؤية منزلنا في أي يوم، فسترى أن لدينا جنازات بدون الجثث.... الأطفال يبحثون عن آبائهم، والزوجات لا يعرفن مصير أزواجهن، والأمهات يموتن 40 مرة في اليوم. ومن ثم نطق رمضان بدعوة لحمل السلاح: «غدا، يمكنني تجنيد القبيلة بأكملها.... ويمكنني أن أمنع الشارع في كركوك وأختطف 40 كرديًا. عندما تفقد الصبر، يمكنك فعل أي شيء.»[1]

بحلول نهاية عام 2005، أصبحت كركوك جبهة حربية مستمرة مليئة بالسيارات المفخخة، والهجمات على مراكز الشرطة، وتصنيع من العبوات الناسفة. في منتصف شباط / فبراير 2006، قام المسلحون باغتيال رئيس الشرطة. [2]

تراجع القتال في كركوك وانخفض خلال السنتين القادمتين. ومع اقتراب موعد استفتاء الضم، أصبح من الواضح أن التصويت لن يحسم شيئًا وربما يزيد الوضع سوءًا، وقد تم تأجيله إلى أجل غير مسمى. كما هو الحال في العديد من المجالات الأخرى في الحياة العراقية، أصبح الوضع الراهن واحداً من حالات عدم التوازن المتوطنة.

كوردستان السيادية المستقلة؟

عندما تم وضع الدستور العراقي خلال عام 2005، كان الحكم الذاتي الكردي متجسداً في القانون الأساسي للعراق من خلال السماح بنوع من الفدرالية تضمن تسليم 17 % من إيرادات الحكومة دون شروط إلى الحكومة الإقليمية الكردية.[3] وفي الوقت نفسه تم دمج القادة الأكراد في الحكومة الوطنية المشكلة حديثًا، وتولّوا رئاسة الجمهورية بالإضافة إلى المناصب الوزارية الرئيسة. هذا المزيج من التكامل والانفصال يجسد تماما العلاقة التاريخية والمعاصرة الغامضة لكردستان مع الأمة العراقية.[4]

(1) Fainaru and Shadid, «Kurdish Officials Sanction Abductions in Kirkuk.»

(2) «Police chief in Northern Iraq killed,» United Press International, February 19, 2006.

(3) من الناحية العملية، كانت النسبة الفعلية مصدرا لنزاع كبير see،«Iraq Crisis Report: Kurdish Frustration with Maliki Grows,» Institute for War and Peace Research, January 25, 2008, http://www.iwpr.net/?p=icr&s=f&o=342253&apc_state=henpicr.

(4) Ibid.

إن قضية المحافظات الكردية ذات السيادة كانت تسلط عليها الضوء التوترات مع تركيا التي امتدت إلى الحرب العسكرية في أواخر عام 2007.[1] وحافظت المحافظات الكردية داخل العراق منذ فترة طويلة على العلاقات العرقية والسياسية مع عشرين مليون كردي في إيران من الشرق وتركيا من الشمال والغرب. هذا التقارب ضمن أيضا تحالفات سياسية وعسكرية مع الحركات الكردية في تلك البلدان، ولا سيما حزب العمال الكردستاني (PKK)، الذي كان يحارب الحكومة التركية منذ عام 1980.

وركزت الحكومة التركية عن كثب على كل التطورات داخل العراق الكردي، خشية أن تعزز قوة حزب العمال الكردستاني والمطالب القومية بين الأقلية الكردية. كان الموقف العام الأكثر تناسقاً في تركيا هو معارضة قوية للاستقلال الكردي الكامل، لكنهم هددوا بالتدخل حول عدد من القضايا، بما فيها الوعد بالدعم العسكري للأقلية التركمانية في كركوك والموصل. إحدى هذه القضايا كانت استخدام حزب العمال الكردستاني للمنطقة الجبلية داخل الحدود العراقية كمنطقة خلفية آمنة لعملياته العسكرية داخل تركيا. وكان قرار تركيا بغزو كردستان الشمالية مبررا كجهد لقمع هذه الغارات.

أحد الجوانب الهامة لهذا التوغل يكمن في ردود أفعال الأكراد، وإدارة بوش، والحكومة العراقية. أدان الأكراد، بمن فيهم القادة في الحكومة المركزية، العمل التركي بقوة، واصفا إياه بالعدوان غير المبرر ووعدوا بمقاومة عسكرية كاملة للقوات الغازية. ومن ناحية أخرى، أيدت واشنطن حق تركيا في قمع حزب العمال الكردستاني ـ وهي الجماعة التي حددتها وزارة الخارجية الأمريكية رسمياً كمنظمة إرهابية ـ في الوقت الذي تطالب فيه بوضع حد سريع لعملية التوغل. وتحدث الزعماء العراقيون من غير الأكراد على جانبي القضية دون اتخاذ موقف نهائي.

بالتغاضي عن غزو القوات الأجنبية في أراضيها، فشلت الحكومة العراقية في الاستجابة لتحدي أساسي لسيادة البلاد. وحتى لو قبلنا شكاوى أعضاء الحكومة الكردستانية كسياسة رسمية للحكومة العراقية، فإن هذا يعني أن رد الحكومة العراقية كان بلاغياً بشكل صارم،

(1) «Turkey Launches Major Iraq Incursion,» CNN, February 23, 2008; Joshua Partlow and Ellen Knickmeyer, «Kurdish Soldiers in Iraq Caught Between Competing Allegiances,» Washington Post, February 24, 2008; Singh, «The Kirkuk Tinderbox.»

مثل تلك التصريحات التي تقدمها الدول عندما لا تكون راغبة في الدفاع عن حليف. ربما يكون هذا أفضل تعبير عن الموقف تجاه المنطقة الكردية ـ فقد كان حليفًا طويلًا لم تتحمل الحكومة المركزية مسؤوليتها الفعلية. كان سلوك الولايات المتحدة كاشفاً على نحو مشابه. بمعنى أن الأكراد كانوا على أهبة الاستعداد لصد أي هجوم من قبل كل من الاحتلال والحكومة الوطنية العراقية، وتركوا ليقفوا بمفردهم في الشؤون الدولية.

كل هذا يبدو بأن الأكراد، تحت غطاء الفوضى داخل البلاد، قد حققوا نوعًا من السيادة. ومع عدم وجود قوات أمريكية متمركزة في المنطقة، أعطتهم البيشمركة احتكارًا فعليًا لوسائل القمع، باستثناء المناطق المتنازع عليها مثل كركوك. هذا وقد زودتهم سيطرتهم الكاملة على الحكومات الإقليمية والمدن بالقدرة الإدارية اللازمة للحكم. ولكن عددا من القضايا منعتهم من تحقيق شرعية حقيقية. ورغم أن قلة من البيروقراطية والمنشآت الصناعية التي تم تفكيكها في العراق كانت تقع في المحافظات الكردية الشمالية، إلاّ أن الاقتصاد الكردي كان مرتبطًا ارتباطا وثيقًا بالاقتصاد العراقي الأكبر. واستخدمت المصانع المملوكة للدولة، والتي تشكل 35 في المائة من اقتصاد ما قبل الغزو، استخدمت الشركات الكردية للحصول على الإمدادات وكعملاء، وعملية اغلاقها، رغم أنها لم تنتج الصدمة الفورية التي حدثت في أماكن أخرى، كان لها في النهاية تأثير عميق على الشركات الكردية. والكثير منها لا يمكن أن ينجو من زوال شركائهم التجاريين المهيمنين. وكما أثر الاكتئاب العميق الذي اجتاح باقي البلاد على كردستان أيضاً. وقد تم التأكيد على اعتماد مصير كردستان على الأوضاع العراقية الأوسع من خلال أزمة الكوليرا 2007.[1]

وباء الكوليرا بدأ في كردستان لأن الحكومة الكردية لا تستطيع منع نظام الصرف الصحي وتنقية المياه العاطل عن تلويث مياه المنطقة. وانتشر المرض عبر الأقاليم الكردية لأن الحكومة الإقليمية لم تستطع الاستعانة بالموظفين الطبيين ومهندسي تنقية المياه لوقفه. [2]

وكما هو الحال في المناطق الأخرى من العراق، انخفضت الخدمة الكهربائية في كردستان خلال فترة الاحتلال. وكجزء من الشبكة الكهربائية الوطنية، لم يكن لدى الأكراد إنتاج كهربائي

(1) see الصول 11 و12.

(2) Ben Lando, «Oil-rich Iraqis Face Cholera still,» United Press International, December 21, 2007.

مستقل كافٍ لإمداد أنفسهم. ولقد سعوا إلى معالجة هذه المشكلة عن طريق استيراد الكهرباء من تركيا مقابل صادرات النفط، لكن هذا الجهد لم يكن كافياً للاحتياجات الكردية، وفي النهاية تعثر عندما لم يتمكن الأكراد من الحفاظ على الصادرات التي تعتمد على المصافي وخطوط الأنابيب التي كانت موجودة في أجزاء أخرى من البلاد.

مع تدهور البنية التحتية الوطنية، تدهورت كذلك البنية التحتية في كردستان، مما قوضت وأضعفت شرعية الحكومة. ومع استمرار التدهور، تراجعت الشرعية أكثر، مما قوض إمكان أن تحقق المنطقة الكردية أهدافها في التطور. في كردستان، كما هو الحال في الجنوب الشيعي، كانت السيادة تضيع.

وعلى عكس الجنوب الشيعي، يمكن لكردستان أن تنفصل عن النظام السياسي الأوسع وتخرج من دائرة أو نطاق الفساد. مثل هذا الانفصال، الذي كان في أواخر 2007 مدعومًا بالرأي العام الكردي، [1] قد يتطلب ضم كركوك، مركز حقول النفط الشمالية ومفترق طرق تجاري من شأنه أن يطور الاقتصاد الكردي المستقل. كما أن هذا الضم، الذي يمثل إشكالية بالفعل، أثار قضية أكبر. على الرغم من أن الاحتلال لم يتدخل في القتال الدائر هناك، أو في المواجهة مع تركيا، إلاّ أن إمكان التدخل العسكري الكبير (من قبل الاحتلال) كانت تلوح في الأفق، وهي تذكير دائم بالقوة التي تم تطبيقها في المدن السنية الرئيسة مثل الفلوجة ومدن الرمادي أو المدن الشيعية مثل النجف. طالما بقي الجيش الأمريكي في البلاد، لم يتمكن الأكراد من تهيئة الظروف اللازمة لبناء دولة مستقلة ذات سيادة دون موافقة ضمنية أو صريحة من الولايات المتحدة. كان بإمكان الأكراد فقط البحث عن وجود سيادي إذا توقفت واشنطن عن معارضتها.

في السنوات الخمس الأولى من الاحتلال، فشلت الولايات المتحدة في إقامة سيادتها أو سيادة الحكومة العراقية. ومع ذلك استمرت في منع أي كيان آخر، إقليمي أو وطني، من إقامة سيادة بديلة، تاركةً العراقيين بلا مؤسسات حكومية قابلة للحياة.

(1) Anthony H. Cordesman, Pandora's Box: Iraq Federalism, Separatism, 'Hard' Partitioning, and US Policy (Washington D.C.: Center for Strategic and International Studies), http://www.csis.org/media/csis/pubs/071009_pandorasbox.pdf.

الفصل السابع عشر

المدن السنية المتمردة

المقاومة العراقية شيء والإرهاب شيء آخر. نحن لا نخطف الصحفيين ولا نخرب أنابيب النفط ومحطات الطاقة الكهربائية. ونحن لا نقتل العراقيين الأبرياء. نحن نقاوم الاحتلال.

ـ عبد اللّه الجنابي، زعيم المتمردين في الفلوجة

المقاومة السنية

ما كان العالم يطلق عليه «التمرد» في العراق كان يتركز في بغداد وضواحيها الجنوبية وفي المدن التي يهيمن عليها السنة شمال وغرب العاصمة. قاومت مناطق أخرى طموحات السياسة الأمريكية والسيطرة الحكومية العراقية، لكن كما رأينا لم ينفذ الأكراد ولا الشيعة حرباً مستمرة ضد الاحتلال.

وبينما ركزت وسائل الإعلام الرئيسة على الاهتمام العام بالتمرد السني، فإن الطبيعة الفعلية للحرب لم يتم الإبلاغ عنها إلى حد كبير. وبدلاً من ذلك، تناولت التغطية الإخبارية بعض اللحظات المذهلة: بعض المعارك الكبرى ـ في الفلوجة وتلعفر وحفنة من المدن الأخرى ـ وأكثر الهجمات الانتحارية بسيارات ملغومة وهجمات انتحارية أخرى تستهدف أهدافاً مدنية، معظمها من الشيعة. ونادرا ما ذكرت وسائل الإعلام الأمريكية حرب الاستنزاف الطاحنة، وهي تعدد المواجهات الصغيرة بين مقاتلي المقاومة وقوات الاحتلال التي تقوم بدوريات، والتي تمثل الغالبية العظمى من حوادث العنف. (انظر الفصول من 6 إلى 9.)

ما عدا الذروة معركة بغداد (انظر الفصل 18)، كان الجزء الأكبر من القتال والموت والدمار يحدث في أربع محافظات سنية شكلت منطقة على شكل إسفين بين بغداد والحدود

السورية، أطلق عليها الاحتلال «المثلث السني.» كانت هذه الحرب بين الجيش الأمريكي والمقاومة، حيث لعبت القوات العراقية تحت قيادة الولايات المتحدة دورًا أصغر ولكنه مهماً. ولم تكن للحكومة العراقية سيطرة عملية على القوات العراقية، ولم تلعب القيادة العراقية أي دور مهم في التخطيط العسكري والسياسي لمختلف الحملات. ونادراً ما ورد ذكرهما في حسابات جهود مكافحة التمرد.

ولم يتمكن الاحتلال في هذه الأثناء من فرض سيطرة إدارية منظمة على أي من مدن المثلث السني. وفي الفلوجة بعد الهجوم الأمريكي في تشرين الثاني (نوفمبر) عام 2004، لم ينجح أي احتلال طويل الأمد واستمر آلاف الجنود في إخماد المقاومة العنيدة. (انظر الفصل 8). بحلول عام 2008، كانت الفلوجة سجناً فعلياً في مدينة خربة لا يمكن الوصول إليها إلا للأفراد المرخصين الذين يمرون عبر نقاط تفتيش عسكرية شديدة التحصين. ولم تكن الجهود التي بذلتها الولايات المتحدة لتطوير إدارات محلية ملتزمة قادرة على إدارة الحياة الاقتصادية والاجتماعية القابلة للتطبيق في مدن أخرى أكثر نجاحًا.

على الجانب الآخر، باستثناء الفلوجة خلال الفترة القصيرة من المعارك، لم يستطع التمرد حتى إقامة حكومة شبه مستقرة تحققها القيادة الشيعية المحلية في البصرة وأماكن أخرى في الجنوب. (انظر الفصل 7). ان الجهود المستمرة للاحتلال لتهدئة المدن السنية حالت دون هذا المستوى من الحكومة. وأحبط كل جانب الآخر من إقامة حكمه.

وبالنسبة للمراقب الخارجي، كان العنصر المفاجئ في هذه الحالة هو قدرة المقاومة على الوصول إلى مثل هذا المأزق مع الولايات المتحدة، بالنظر إلى الميزة الحركية الهائلة التي يتمتع بها الجيش الأمريكي، المجهز بقوة نيران هائلة، على المتمردين الذين كانوا مسلحين ببنادق كلاشنيكوف والقنابل الصاروخية والقنابل اليدوية المزروعة على جانب الطريق. كان الاحتلال «ربح» كل مواجهة مسلحة (أي انتهت بحيازة ساحة المعركة)، لكن المتمردين يمكن أن يدّعوا بصدق أنهم كانوا الحضور اليومي المهيمن في هذه المدن المتنازع عليها.

التنظيم السياسي للتمرد السني المحلي

لفهم القوة والضغط الذي مارسته المقاومة، نحتاج إلى النظر في تنظيم المقاومة السنية في العديد من مدن العراق حيث أصبحت الحرب جزءًا مستمرًا من الحياة.

أنظر أولاً إلى الفلوجة، قبل أن يغزوها الجيش الأميركي وبعد قتال ممتد من منزل إلى منزل في نوفمبر / تشرين الثاني 2004.[1] انسحبت القوات الأمريكية من الفلوجة بعد معركة فاشلة في أبريل الماضي، تاركا المدينة في يد لواء الفلوجة، وهي جماعة مؤلفة في الغالب من قدامى المحاربين من البعثيين الذين تم تكليفهم بمهمة تهدئة المدينة. وبدلاً من العمل وكيلاً للاحتلال، دعم لواء الفلوجة مجموعة من الزعماء الدينيين المحليين الذين كانوا متحالفين مع التمرد. خلال الأشهر التالية، تطورت هذه المجموعة إلى حكومة محلية استعارت هيكلها التنظيمي من العشائر المحلية والمساجد السنية (بما في ذلك المحاكم الشرعية)، باستخدام مقاتلي المقاومة وكتائب الفلوجة كقوة شرطة.

حتى معركة نوفمبر 2004، كانت الفلوجة تحكمها هذه الحكومة بطريقة تشبه حكومة البصرة ـ مع روابط ضعيفة فقط مع الحكومة الوطنية ولا علاقات على الإطلاق مع الاحتلال.[2] ومثل البصرة، كان هناك صراع داخل المدينة. كان أحد العناصر المهمة هو التوتر بين الجهاديين، الذين أرادوا إقامة الفلوجة كمنطقة خلفية آمنة لأهدافهم الكبيرة بما في ذلك الإخضاع العنيف للشيعة، والمقاومة المحلية، التي كانت مصممة على إبقاء الاحتلال خارج البلاد، لكنها عارضت الهجمات على المدنيين الشيعة.[3] كان هناك أيضا احتكاك بين الحكومة وأقلية كبيرة من المواطنين الذين شعروا بأنهم مقيدون بسبب العقيدة الدينية التي تم إجبارهم عليها حديثا: فرض الحجاب على النساء، وشعر الوجه للرجال، وإلغاء الخمور والموسيقى الغربية.

على الرغم من هذا الاحتكاك، ومع ذلك، كانت جرائم (حرب) الشوارع مهملة وكانت المواجهات المسلحة نادرة. ومن أبريل إلى نوفمبر 2004 كانت الفترة الأكثر سلماً في الفلوجة خلال السنوات الخمس الأولى للاحتلال.

تشير الفترات الفاصلة في الفلوجة إلى حقيقة رئيسة حول الاحتلال. وفي كل مكان تقريباً

---

(1) Rajiv Chandrasekaran, «Marines Bide Their Time in Insurgent-Held Fallujah,» Washington Post, September 21, 2004.

see الفصول 7-8.

(2) عن البصرة، see الفصل 16.

(3) Michael Schwartz, «Contradictions of the Iraqi Resistance: Guerilla War Vs. Terrorism,» Against the Current, January–February 2006 (120), 19–26.

ـ سنيًا أو شيعيًا ـ كان زعماء العشائر ورجال الدين المحليين يشكلون حكومة دينية قادرة على إقامة حياة منظمة (حتى وإن كان أصوليًا). ولأنها يمكن أن تستخدم المساجد وعمليات التطهير القبلية لضمان التنسيق المحلي، فقد كانت قادرة عمومًا على توفير خدمات المدن الخاضعة للمراقبة المحلية (مثل جمع القمامة والتحكم في حركة المرور) ولكنها غير قادرة على توفير الخدمات التي تعتمد على دعم البنية التحتية من الاقتصاد السياسي الأكبر (مثل الكهرباء، مياه الشرب، التخلص من مياه الصرف الصحي، أو البرامج الاجتماعية). ومن خلال تنظيم الميليشيات المحلية وإنشاء المحاكم الشرعية، يمكنهم الحفاظ على القانون والنظام على نحو فعال، وفصل النزاعات المحلية، وقمع الجريمة. ولكن الميليشيات ـ في الفلوجة وأماكن أخرى ـ يمكن أن تحافظ فقط على احتكار القهر إذا لم يتم تحديها من قبل الجيش الأمريكي. وتفاوتت مصداقيتها مع تواتر دوريات الاحتلال وتوغلات أكبر.

لقد وقع العنف على وجه التحديد عندما غزت قوات الاحتلال المدينة للقبض على المتمردين، أو على نحو أكثر طموحًا، لانتزاع السيطرة من هذه القوات المحلية. وكانت هذه العمليات الأمريكية مدمرة حتى عندما لم تطلق معارك مستمرة. غارات الولايات المتحدة الهادئة نسبياً، التي تتخللها عبوات ناسفة أو قنص، أو لا مقاومة على الإطلاق، لا تزال تقود الميليشيات المحلية سراً ـ في كثير من الأحيان لفترات طويلة ـ وبالتالي حرمت المجتمع من مهام الشرطة العادية. لم يكن هذا يعني زيادة جرائم الشوارع فحسب، بل أعطى إجازة لعصابات إجرامية منظمة، كجزء من الحياة اليومية في العراق، لاختطاف مواطنين بارزين، ومهاجمة أهداف إستراتيجية، وإفساد الحياة الروتينية. أدى هذا الخطر الثانوي على تشجيع الميليشيات المحلية على المحاربة والاصرار، في محاولة لجعل منطقتهم منطقة «ممنوعة» عن القوات الأجنبية.

لذلك ارتبط القتال في المدن السنية مباشرة بوجود القوات العسكرية الأمريكية.[1] في العادة، عندما دخلت قوات الاحتلال مدينة، بدأ القتال في شكل قنابل على جانب الطريق انفجرت عن بعد، تكملها عمليات قنص وهجمات قتال، مصممة لردع أو تأخير الدوريات الأمريكية. عندما توقفت القوات الأمريكية عن هجومها، عادةً لأنها انتقلت إلى مدينة أخرى، عادت السيطرة على المدينة إلى زعماء العشائر المحليين ورجال الدين وفرضوا حكمهم من قبل مقاتلي المقاومة، الذين يعملون الآن كقوات شرطة غير رسمية.

(1) see الفصول 5-7.

ولم تظهر الحكومة العراقية في أي وقت من الأوقات كموال أو كوسيط. في بعض الأحيان، تم تعيين حاكم أو رئيس شرطة من قبل الحكومة المركزية، لكن هؤلاء الموظفين اكتشفوا بسرعة (تماماً كما اكتشف رؤساء الشرطة في البصرة وكركوك) أن اداة تطبيق القانون الفعلي كان متحالفاً مع (أو يتحكم فيه) المقاومة المحلية. وبالتالي، فقد قبل هؤلاء الموظفون هذه الحقيقة وعملوا مع هيكل السلطة المحلي، واستقالوا احتجاجاً على افتقارهم إلى السلطة، أو أصبحوا هدفاً لمحاولات الاغتيال.[1]

هذا يعني، إذن، أن الفرق بين المدن السنية ـ ومعظمها تم تدميرها جزئياً على الأقل من خلال القتال المكثف ـ والمدن في المناطق الشيعية والكردية من البلاد هي تصميم إدارة بوش على تهدئة السنة، في الوقت الذي كانت تتسامح فيه مع الحكومات المحلية شبه الحكومية في الجنوب الشيعي واحتضنت بشكل رسمي الحكم الذاتي الشمال الكردي.

حرب العصابات في بيجي

الأحداث في مدينة بيجي تقدم توضيحًا لكيفية مقاومة التمرد فعليًا لجهود الاحتلال في التهدئة.[2] على الرغم من أن عدد سكانها لا يتجاوز السبعين ألفًا، إلّا أن المدينة كانت موقعًا لأكبر محطة تكرير نفط في العراق وبالتالي فهي مهمة للاقتصاد العراقي.

عندما أغلق بول بريمر جميع المؤسسات الحكومية غير النفطية، بقيت المصفاة مفتوحة ولكن المنطقة الصناعية المحيطة أغلقت. واجتاحت البطالة بيجي، مما تسبب في مرارة عميقة بين السكان المحليين وساعدت على ظهور مجموعة متنوعة من الاحتجاجات.[3]

(1) see الفصول 15،16.

(2) This account of Baiji is based, unless otherwise noted, on Ann Scott Tyson, «In Iraqi Oil City a Formidable Foe,»Washington Post, January 19, 2006; «Clashes Erupt in Iraqi Oil City of Baiji,» San Francisco Bay Area Independent Media, November 11, 2004, http://www.indybay.org/news/20041704793/11/.php; Ryan Lenz, «Troops Build Wall of Sand to Keep Insurgents in Their Homes,» Army Times, January 9, 2006; Brian Conley and IsamRashid, «Siniyah Isolated and Simmering,» Inter Press Service, February 9, 2006, http://ipsnews.net/news.asp?idnews=32100.

(3) See chapter 3. See also Naomi Klein, «Pillaging Iraq in Pursuit of a Neocon Utopia,» Harper's, September 2004.

وفي أواخر عام 2003، استجابة للسخط المتزايد، بدأت الولايات المتحدة ما وصفه مراسل واشنطن بوست آن تايسون بأنه «عمليات تفتيش عنيفة عبر بيجي من قبل القوات الامريكية... [الذي] ترك العديد من الناس غاضبين وخائفين ومذلين.» ونقل تايسون عن عادل فايز جيل، مدير مصفاة النفط في المدينة، قوله إن هذه الحملات، إلى جانب الكساد الاقتصادي، عززت الدعم المحلي للمقاومة المسلحة: «يقول معظم الناس الذين يقاتلون أن الأمريكيين لا يفعلون شيئًا لنا غير تدمير المنازل والقبض على الناس.... لا توجد وظائف ولا مياه ولا كهرباء.»[1]

في أواخر عام 2004، كان الرجال المقاتلون في بيجي، وبدعم من رجال دين محليين وزعماء عشائر، أقوياء بما يكفي للسيطرة على المدينة. بالإضافة إلى المناوشات مع القوات الأمريكية والشرطة العراقية، قام المتمردون بتخريب خطوط الأنابيب التي تنقل النفط إلى المصفاة المحلية وشاحنات مختطفة تنقل النفط المكرر المنتج في المصنع. ووقعت أكبر معركة في وسط المدينة عندما شن مسلحون هجوماً بقذائف الهاون على دورية أمريكية عراقية مشتركة مما أدى إلى اندلاع معارك استمرت يومين. أخبر طبيب في المستشفى المحلي وكالة الصحافة الفرنسية أن ما لا يقل عن عشرة مدنيين قتلوا وجرح ستة وعشرون.[2]

للسنة التالية كانت بيجي بعيداً عن الأخبار، إلى حد كبير لأن الجيش الأمريكي كان مشغولاً بالحملات العسكرية في الغرب من محافظة الانبار. انتهى هذا الهدوء في أواخر عام 2005 عندما عاد الجيش الأمريكي إلى بيجي، وكما وصفه مراسل صحيفة واشنطن بوست تايسون بأنه «طالما أهملتها القوات الأمريكية ستظل في قبضة المتمردين».

وقد تم استفزاز المحاولة الجديدة للتهدئة، حسب مصادر الاحتلال، عن طريق الشكوك بأن المقاتلين المحليين كانت تستخدم بيجي كمنطقة لشن الهجمات في الموصل وبغداد، و- على الفور - من خلال أدلة متزايدة على أن الرجال المقاتلين قد حولوا عملياتهم من تخريب المنشآت النفطية إلى الاستيلاء عليها. ووفقًا لمصادر أمريكية، كان العراقيون يستولون على نسبة معينة من إنتاج مصافي النفط للبيع في السوق السوداء ولتمويل المقاومة. وقد برر أحد مؤيدي المقاومة في بيجي، وهو يتحدث إلى مراسلات وكالة الصحافة الدولية براين كونلي

(1) المؤلف لم يذكر الهامش

(2) Cited in IndyBay, «Clashes Erupt in Iraqi Oil City of Baiji.»

وعصام رشيد، واصفاً عمليات بيع النفط كمحاولة لوقف سرقة النفط العراقي: «سيذهب هذا البنزين إلى تركيا وتسرقه قوات الاحتلال أو عندما تشتري تركيا هذا البنزين، فإن قوات الاحتلال تأخذ هذه الأموال.»[1]

وأرسل الاحتلال الفرقة 101 المحمولة جوا التابعة للجيش لإغلاق المصفاة. غير أن محاولتهم لاستعادة البلدة لم تنجح. نسب الرقيب أول داني كيد، المحارب القديم في الحرب الأفغانية والعراقية، أن من الصعب تصديق أن سكان بيجي دعموا المقاتلين: «فهم مسيطرون على المدينة كلياً. ليس لدينا تقريبا أي دعم من السكان المحليين. نتحدث مع 1000 شخص وهناك من يشهد على ذلك.»[2]

تلخص هذه الملاحظة تجارب الولايات المتحدة في جميع أنحاء المثلث السني: لا يمكن العثور على المتمردين المخفيين إلا إذا أشار السكان المحليون إليهم إلى الدوريات التي تقوم بيها القوات الأمريكية، لكن الاحتلال لم يجد سوى القلة التي ستساعد في تحديد الهوية. وبالتالي كانت عمليات التوغل غير مجدية وتم دفع القادة إلى استخدام التكتيكات الإرهابية ـ تخويف أو اعتقال أو حتى تعذيب السكان في محاولة إما لكسر جدار الصمت أو اكتساح المتمردين في شبكة سحب احتجزت معظم السكان المحليين من الذكور.[3]

وقد تم توضيح درجة الدعم للمقاومة من قبل السكان المحليين في حادثة شنيعة وقعت خلال الأسابيع الأولى من عام 2006. سعى النقيب مات بارتليت (Matt Bartlett)، برفقة قافلة من الدبابات وناقلات الأفراد، للحصول على معلومات من أحد زعماء العشائر حول مجموعة من صانعي القنابل المشتبه في أنهم يعملون لدى زعيم العشيرة أو المحافظ. وتم استقبال القافلة بحرارة من قبل أطفال الشيخ، الذين قبلوا هدايا الضباط و«تبادلوا معهم الأطفال دون سن الخامسة.» وأخبر الكابتن بارتليت، مع ذلك، أن الشيخ كان يستضيف تجمعًا كبيرًا ولم يتمكن من المقابلة في ذلك اليوم. عندما عزم الأميركيون على الرحيل، وجدوا الشارع محجوباً من قبل الناس والسيارات التي يبدو أنها جزء من التجمع. ولوح الناس «بالجنود على طريق بديل وطويل على طول نهر دجلة الملقب بطريق 'المهربين».

وتبين أن هذه هي خدعة متقنة صممت لجذب قوات الاحتلال إلى كمين:

(1) Conley and Rashid, «Siniyah Isolated and Simmering.»

(2) Ibid

(3) see الفصل 6.

> على بعد بضع مئات من الياردات على طريق، تحدها الحقول، تعرضت القافلة إلى انفجار هائل.
>
> خلف الانفجار، قفز [النقيب الاول روبرت غودي] (Goudy) من سيارته الهمفي وركض نحو السحابة الضخمة من الدخان والحطام. وعندما اتضح كل شيء، كان مرتبكًا بما وجده.
>
> «رأيت هذه القطعة الكبيرة من اللحم، واعتقدت أنها كانت عنزة أو بقرة. فكرت، «ياللهول، هؤلاء الرجال وضعوا عبوة ناسفة في حيوان ميت»، قال ذلك وهو يتذكر ماحدث له. وذهب على أمل العثور على رجاله جالسين في الشاحنة. ولكن عندما اقترب منهم، قال: «لم أشاهد الشاحنة. وبدأت في رؤية الأطراف وأجزاء الجسم». وتعثر غودي بما تبقى من جندي واحد. ومن ثم وجد الناجي الوحيد من الجنود الخمسة في عربة همفي، أعمى ويصرخ.
>
> قال بارتليت: «كان الأمر مروعًا». «وكان علينا التقاط أجزاء من الجسم على بعد 200 متر». وقال إن سيارة همفي كانت «ممزقة إلى نصفين ومقطعة»، وأضاف أنها قنبلة هائلة تبين لاحقا أنها تحتوي على 1000 رطل من المتفجرات واثنان من الألغام المضادة للدبابات، مع مدفعية عيار 155 ملم على السطح، [1]

بينما كان النقيب غودي والناجون الآخرون «مقتنعين بأن العراقيين الذين يعيشون في الجوار يعرفون عن القنبلة لكنهم لم يفعلوا أي شيء لتحذيرهم.» في الواقع، يبدو أنهم شاركوا في إلقاء القافلة في فخ. إنّ آراء الجنود او افكارهم تحولت بطبيعة الحال إلى انتقام: «شعرت بالغضب الشديد والانتهاك.... كلنا نريد أن نخرج وندمر المدينة ونطفي الأبواب ونطلق النار على المدنيين ونسف المسجد.»[2]

لا تتضمن التقارير الواردة من بيجي أي تقارير عن هذا الانتقام، ولكن الحادث وفشل الاستراتيجيات الأخرى لتهدئة المدينة أدى إلى تصعيد رسمي للاعتداء الأمريكي. ووفقًا لصحيفة فإن الاستراتيجية التي تم تبنيها بعد ذلك قد تم تصميمها على غرار «الجدران التي شيدت حول الفلوجة وسامراء في الأشهر الأخيرة [التي] قضت على خلايا التمرد المضطربة.»

---

(1) Tyson, «In Iraqi Oil City a Formidable Foe.»

(2) Ibid.For a very similar story, see Sam Slavin, «The Devil in Me: Act One, and So We Meet Again,» Episode 340 of This American Life, (National Public Radio), September 7, 2007, http://www.thislife.org/ Radio_Episode.aspx?sched=1205.

قامت القوات الأمريكية ببناء حاجز ترابي حول قرية الصينية، التي هي أحد أكثر الأحياء تمرداً في المدينة. تم إنشاء نقاط تفتيش لوقف «جميع المركبات المغادرة أو الداخلة... بينما يبحث الجنود عن المتمردين المعروفين، ومواد صنع القنابل والأسلحة غير القانونية.»[1] وهذه الإجراءات الوحشية قاطعت كل الحياة الطبيعية في المنطقة. لا يمكن لأي شخص لديه عمل خارج المجتمع أن يمر عبر نقطة التفتيش بشكل موثوق: فقد أُجبر طلاب الجامعات على ترك المدرسة، وفقد الموظفون وظائفهم.

وقال أحد السكان لوكالة إنتر برس «إننا نعيش في سجن كبير للغاية لثلاثة آلاف شخص»، بينما قال رجل دين محلي لصحيفة إن الصينية أصبحت «معسكر اعتقال.»[2] أصبحت هذه الاستراتيجية هي المعيار في مناطق التمرد السني، وتم تطبيقها لاحقًا في أحياء بغداد خلال (عمليات معاً إلى الأمام) الأولى والثانية وخلفهم الأكثر شهرة المعروف باسم «الاندفاع.»[3] لكن في الفلوجة فقط، جعل الاحتلال من بناء هذا الحاجز المتشدد سمة دائمة للحياة في المناطق الأسيرة أو المقيدة. وفي بيجي وغيرها من معاقل المتمردين، تضاءل الوجود الأمريكي بعد فترة، حيث حاولت مجموعة صغيرة من قوات الاحتلال دون نجاح كبير إبقاء التمرد تحت السيطرة. غير أن وجود الاحتلال منع المقاومة المحلية من إقامة نوع من السيطرة العلنية التي أصبحت حقيقة من حقائق الحياة في المدن الشيعية في الجنوب. منع هذا زعماء العشائر المحلية ورجال الدين من توفير خدمات ثابتة وإنفاذ القانون وتركهم أقل قدرة على الحصول على أقل الاحتياجات المحلية.

في بيجي، على سبيل المثال، عملت الحكومة الدينية المتمردة بشكل سري تقريباً. كان أحد قادة المقاومة المشهودة هو شقيق رئيس البلدية الرسمي ومن الواضح أنهم قاموا بعلاقات تعاونية مختلفة على الرغم من وجود القوات الأمريكية.[4] أوقف التمرد الهجمات على منشآت إنتاج النفط، مفضلين بدلاً من ذلك تمويل عمليات الرعاية العسكرية والاجتماعية الخاصة بهم عن طريق خطف الشاحنات التي تحمل ما يصل إلى ثلث الإنتاج. كما تم تطوير

(1) Lenz, «Troops BuildWall of Sand to Keep Insurgents in Their Homes.»

(2) Conley and Rashid, «Siniyah Isolated and Simmering»; Lenz, «Troops BuildWall of Sand to Keep Insurgents in Their Homes.»

(3) see الفصل 17.

(4) This account based on Richard A. Oppel, Jr., «Iraq's Insurgency Runs on Stolen Oil Profits,» New York Times,March 16, 2008.

عمليات اقتصادية أخرى في إطار الرادار، مع مسؤولين منتخبين ومعينين بما في ذلك قائد الشرطة والحاكم الإقليمي الذين شاركوا في العملية. وفقا لقائد الجيش الأمريكي في بيجي، الكابتن النقيب جو دا سيلفا (Joe DaSilva)، فان المصفى حيث كان رجاله متمركزين كان «بؤرة الأموال التي تغذي التمرد.» ومع ذلك، فإن شبكة الاتصالات كانت معقدة للغاية وشارك فيها العديد من المسؤولين المحليين الذين لم يتمكن من إحداث تأثير في العملية.[1]

ومن خلال المراحل العديدة المختلفة للمعركة من أجل السيطرة على بيجي، كان الأمر الثابت الدائم هو دعم تمرد المواطنين المحليين. لقد تطلب الكمين من وحدة الكابتن بارتليت تعاون المجتمع المحلي بأكمله، وكان عدم رغبة السكان في تحديد هوية المتمردين عائقاً مستمرًا لعدم وجود مواطنين على استعداد لمساعدة الاحتلال. كان غياب المتعاونين هذا شرطًا ضروريًا لسحب جزء كبير من نفط المصافي، وأظهر ولاء إحدى الدوائر المهمة جدًا ـ الموظفون في المصفاة ـ إلى عملية السوق السوداء. في المدن السنية في وسط العراق، اعتمد المتمردون على الدعم الملتزم من الغالبية العظمى من السكان. أعطى الدعم الشعبي التمرد في بيجي وفي أماكن أخرى وسيلة للبقاء بل والتوسع، على الرغم من القوة المعارضة الكاملة للاحتلال. إلا أنه لم يزود القادة المحليين بالموارد الكافية لإعادة بناء المجتمعات المدمرة مثل الصينية، لاستعادة الوظائف المفقودة وتعطيل الاقتصاد الذي كان الإرث المزدوج لمعالجة بريمر للكساد الاقتصادي وكل محاولة أمريكية للتهدئة، أو للتعامل مع الوضع المادي الراهن، الوهن العاطفي، والهيكلي للشعب والبنية التحتية. لم يكن لدى الحكومات المحلية التي تم تزويرها إلا القليل من الموارد للتعامل مع هذه المشاكل، خاصة وأن معظمها يتطلب موارد وطنية.

على الرغم من فترات الاستقرار النسبي، ظل التدهور المادي والاقتصادي والبني تحتية مستمرًا إلى حد ما؛ ان غياب الموارد والسيطرة تعني أن كل مواجهة ستترك المدن متدهورة إلى حد كبير. بالنسبة لسكان بيجي، استمرت الأوضاع في التدهور، مما أثار غضبهم على الاحتلال وعلى الحكومة العراقية. ومع مرور السنوات، أدى منطق الاضمحلال الوطني إلى خلق منطق مواز للاضمحلال المحلي، وازداد اليأس، مما أدى إلى تزايد النزوح مع ترك الناس يبحثون عن حياة أفضل، وتمرد أكبر مع سعي الناس لرفع العبء المستمر للاحتلال، وتجديد المطالب على القيادة المحلية ـ المتمردة والمدنية ـ كلما تعمق الأزمة.

(1) Ibid.

الجهاديون ضد المقاتلين: أصول صحوة الأنبار

بالنسبة للمتابعين بشغف للأعلام الامريكي في الولايات المتحدة، فأن ما يسمى بصحوة الانبار ظهرت فجأة واجتاحت بشكل كامل الاعلام الامريكي، على ما يبدو من قبل رئيس قوات التحالف المشتركة الجنرال الأمريكي ديفيد بترايوس، في صيف عام 2007. كان ذلك خلال فصل الصيف المفاجئ، عندما كان القتال في بغداد في أشد مظاهره حيث غزا الآلاف من الجنود الأمريكيين حيًا بعد حي، أن جيش الاحتلال أعلن رسمياً أنه كان يدفع «للمواطنين المحليين المعنيين» على مهاجمة وقهر الجماعات الجهادية المختلفة، التي حددتها واشنطن تحت عنوان واحد، تنظيم القاعدة في العراق. وبحلول أوائل عام 2008، كان الفضل في نجاح هذه الخطة هو تحويل محافظة الأنبار من مركز التمرد السني إلى واحدة من أهدأ المناطق وفي البلاد.

في الواقع، فإن الصحوة ـ في الأنبار وخارجها ـ كانت متجذرة في تاريخ التمرد وفي الانقسامات والإحباطات التي نضجت خلال السنوات الخمس التي سعى إليها مقاتلو المقاومة المحلية لطرد الاحتلال من مجتمعاتهم.

منذ بداية التمرد، كانت هناك اختلافات قوية وواضحة بين معظم مقاتلي حرب العصابات، الذين كان هدفهم الرئيس طرد الولايات المتحدة، وأقلية صغيرة نسبيا من الجهاديين (تقدر بأقل من 15 % من جميع المقاتلين)،[1] الذين سعوا إلى إقامة «الخلافة» في جميع أنحاء الشرق الأوسط العربي الذي يجسد مبادئ الإسلام السلفي. [2] تم التعبير عن الفرق العسكري الرئيس بين المتمردين الوطنيين والجهاديين في مواقفهم تجاه الهجوم على المدنيين، وخاصة الشيعة.[3]

بالنسبة للجهاديين لم يكن الشيعة مؤمنين مرتدين فقط في عقيدة دينية زائفة، ولكن أيضاً بسبب دعمهم للحكومة العراقية التي تخلت عن وعدها الانتخابي لإنهاء الاحتلال ـ وهو الدعم الداخلي الرئيس لوجود الجيش الأمريكي. بالنسبة للجهاديين، إذن، كان

(1) Radha Iyengar and Jonathan Monten, «Is There an 'Emboldenment' Effect? Evidence from the Insurgency in Iraq,» Princeton Industrial Relations Section, February 2008, http://www.irs.princeton.edu/seminars/pdfs/Iyengar.pdf.

(2) Global Security, «Salafi Islam,» http://www.globalsecurity.org/military/intro/islam-salafi.htm.

(3) يستند هذا الاحتكاك المبكر بين المقاتلين والجهاديين إلى حد كبير on Michael Schwartz, «Contradictions of the Iraqi Resistance. See also chapter 8».

الشيعة أعداء لا يمكن أن يغتفر لهم. علاوة على ذلك، من وجهة نظرهم، لا يمكن للاحتلال البقاء دون موافقة الحكومة العراقية، وخاصة القوات العراقية ـ وجميعهم تقريباً من الشيعة ـ الذين تم حشدهم لمحاربة التمرد تحت قيادة الولايات المتحدة. وكما قال أيمن الظواهري من القاعدة، فإن هذه القوات الشيعية كانت «كفوف المحتل الصليبي، الذي استخدم لضرب المسلمين في العراق.»[1] تحت ضغط الهجوم، إذا تخلى المدنيون الشيعة عن دعمهم للحكومة وتوقفوا عن الانضمام إلى الجيش، فإن الاحتلال سوف ينحل. كان منطق الجهاديين مماثلاً للمنطق الذي طبقه الاحتلال في الفلوجة ـ أن المدنيين الذين أيدوا العدو سيتخلون عن دعمهم هذا للعدو بمجرد أن يعاقبوا.[2] هذا المنطق ـ والمنطق المختلف جداً الذي تم تبنيه من غير الجهاديين والقوميين المتمردين ـ يتضح بشكل واضح من خلال هجوم إرهابي في الفترة التي سبقت الانتخابات العراقية الأولى في يناير 2005. كما ذكرت صحيفة نيويورك تايمز في ذلك الوقت:

> قام مسلحون باغتيال ممثل عن رجل الدين الشيعي الأعلى في العراق، آية اللّه العظمى علي السيستاني، وخمسة أشخاص آخرين في هجوم جنوبي بغداد يوم الأربعاء.... وقتل الشيخ محمود المديني مع ابنه وأربعة من حراسه بعد أن غادروا صلاة المغرب في مسجد في مدينة المدائن التي يهيمن عليها السنة على بعد 12 ميلا جنوب العاصمة، حسبما ذكر مسؤول في مكتب آية اللّه.[3]

وفي عدة مواقع على الويب، أعلنت الجماعة الجهادية «أنصار الإسلام» مسؤوليتها عن قتل رجل الدين، ووصفتها بأنها جزء من حملة لمنع المواطنين الشيعة من المشاركة في الانتخابات. ووفقاً لمراسل صحيفة واشنطن بوست أنتوني شديد، فقد وصفت الجماعة المديني بأنه «أحد أنصار الانتخابات وأكّدوا على تهديداتهم باستهداف الناخبين والمرشحين ومهاجمة مراكز

(1) Video by Zawahiri, summarized and posted (in Arabic) by the United States Government Open Source Center, translation by Juan Cole, posted at Juan Cole, «Zawahiri: Iraq Main Field of Jihad; Attacks Iran, Muqtada, Nasrallah,» Informed Comment, December 18, 2007.

(2) see الفصل 8.

(3) Christine Hauser, «Shiite Cleric's Representative Killed in Iraq After Prayers,» New York Times, January 13, 2005.

الاقتراع.» [1] وكما أفادت صحيفة نيويورك تايمز عن رد الفعل السلبي على هذا الاغتيال لأبرز الممثلين السنّة للمتمردين الوطنيين:

> فقد نددت هيئة علماء المسلمين القوية بقتل المدعي على أنه عمل «عملاء إجرام.» وقد دعت الجمعية إلى مقاطعة الانتخابات وتضم أعضاء يدعون إلى المقاومة العنيفة للاحتلال الأمريكي. غير أن بيانها الصادر يوم الجمعة دعم النظرية القائلة بأن المتشددين المحليين وأولئك الذين لهم روابط أجنبية لديهم أهداف متفاوتة.[2]

وكانت هيئة علماء (AMS) مجموعة تتألف من رجال دين سُنَّة تربطهم صلات وثيقة مع المقاتلين. كان هذا البيان أقرب إلى السياسة العامة التي يمكن أن تقوم بها جماعة المقاتلين السنة، بالنظر إلى طبيعتها اللامركزية والمحلية. وقد استحوذت على الموقف الأكثر عمومية للمقاومة القومية، التي اعتقدت في مهاجمة قوات الاحتلال العسكرية فقط، وسعت إلى تجنب جميع الضحايا المدنيين العراقيين.

المنطق الكامن وراء هيئة علماء المسلمين كان عكسًا تمامًا لمنطق الجهاديين. ورأوا الشيعة حلفاءَ محتملين ضد الاحتلال. فبدلاً من مهاجمتهم لتورطهم في الحكومة، كانت هيئة علماء المسلمين تأمل في كسب دعمهم للمقاطعة الانتخابية، وكذلك القتال معهم ضد قوات الاحتلال. ولتحقيق هذه الغاية، لعبت هيئة علماء المسلمين دورا رئيسا في تنظيم التحالفات بين السنة والشيعة حول القتال في الفلوجة في أبريل 2004. (انظر الفصل 8).وبهذا التوجه ـ سيكون هناك تحالف طويل الأمد بين السنة والشيعة لطرد الولايات المتحدة ـ فقد عارضت حركة تحرير السودان والمتمردون الذين قاتلوا تحت الراية القومية بقوة الحملة الإرهابية التي شنها الجهاديون.

علاوة على ذلك، فإن العديد من القوميين، رغم أنهم مؤمنون بالأوجه الأصولية للإسلام، لم يكونوا مرتاحين للهدف الجهادي الأكبر المتمثل في إعادة تنظيم الحياة الداخلية للمجتمعات المتمردة وفقًا لوجهات نظرهم السلفية المحددة بالسلوك المناسب. وقد أدت هذه الخلافات،

(1) Anthony Shadid, «Sunni Group Says it Killed Shiite Cleric,» Washington Post, January 15, 2005.

(2) Erik Eckholm, «Iraq Militants Claim Murder of Shiite Cleric's Aid,» New York Times, January 15, 2005.

على سبيل المثال، إلى احتكاك كبير في الفلوجة خلال الفترة التي حكم فيها تمرد المدينة، وأصبحوا مرئيين للعالم الخارجي مع اقتراب معركة الفلوجة الثانية. قبل تلك المعركة مباشرة، تحدث مراسل صحيفة الواشنطن بوست راجيف شاندريسيكاران (Rajiv Chandersekaran) مع مختلف قادة المقاتلين في الفلوجة، وأفادوا بعدم رضاهم عن وجود الجهاديين، الذين كانوا في ذلك الوقت بقيادة أبو مصعب الزرقاوي:

> يبدو أن العديد من سكان الفلوجة يشعرون بالقلق المتزايد من أتباع الزرقاوي، وفقا لسكان قابلتهم عن طريق الهاتف. ويبدو أن أجندة الزرقاوي تتعدى هدف السكان الذين يريدون إبقاء القوات الأمريكية خارج المدينة. وقد حول هو ومؤيدوه المدينة إلى قاعدة لشن هجمات أوسع، وخاصة ضد المسؤولين العراقيين وقوات الأمن العراقية. كما حاول الموالون له، الذين يلتزم العديد منهم بالمدرسة السلفية الإسلامية الصارمة، فرض قيود اجتماعية متشددة، مطالبين بأن ترتدي النساء الحجاب ومنع الرجال من حلق الحى. على الرغم من أن الفلوجة مدينة دينية بعمق، إلاّ أن العديد من السكان يتبعون معتقدات صوفية باطنية، مثل الصلاة قرب قبور الأقارب، والتي يعتبرها السلفيون تكفيرية.
>
> في ما قد يكون أقوى علامة على التوتر بين السكان والأجانب، أصدر رئيس مجلس الشورى، عبد اللّه الجنابي، الذي دعا الأجانب إلى المدينة في أبريل/نيسان، بيانا يوم الجمعة وصف فيه الزرقاوي بأنه «مجرم.»
>
> «نحن لا نحتاج إلى الزرقاوي للدفاع عن مدينتنا»، قال الجنابي الذي سعى إلى التمييز بين ما أسماه «مقاتلي المقاومة العراقية» والمقاتلين الأجانب المشاركين في حملة ضد البنية التحتية العراقية والمدنيين الأجانب وقوات الأمن العراقية. «ان المقاومة العراقية شيء والإرهاب شيء آخر. ونحن لا نخطف الصحفيين ولا نخرب أنابيب النفط ومحطات الطاقة الكهربائية. ولا نقتل العراقيين الأبرياء. نحن نقاوم الاحتلال.»[1]

خلال المفاوضات الفاشلة مع الاحتلال الهادفة إلى تجنب المعركة الوشيكة، عرضت قيادة المتمردين في الفلوجة طرد الجهاديين مقابل الصبر الأميركي ـ وهو عرض شدد على التفريق أو التنفير بين المجموعتين. رفضت الولايات المتحدة العرض، ويبدو أنها تنظر إلى المقاتلين الوطنيين على الأقل كعائق كبير أمام أهداف الاحتلال مثل الجهاديين. كما لم تكن

(1) Chandrasekaran, «Marines Bide Their Time in Insurgent-Held Fallujah.»

راغبة في تحمل الهيمنة المستمرة للمسلحين على المدينة.[1] حتى بعد معركة الفلوجة الثانية، التي عززت المشاعر الجهادية في جميع أنحاء المناطق السنية، استمر القوميون في اعتبار الهجمات على المدنيين الشيعة جرائم جنائية ومضرة بهدف طرد الولايات المتحدة. في 4 فبراير/شباط 2005، دعا اجتماع قمة للقوى الوطنية المناهضة للاحتلال بقيادة هيئة علماء المسلمين والمتمردين الشيعة الموالين لمقتدى الصدر إلى تحالف واسع من شأنه «أن يؤدي إلى انسحاب الأمريكيين من بلادنا.» وقد دعا أحد المكونات الرئيسة للبيان الصادر عن الاجتماع إلى «فصل واضح بين المقاومة والإرهاب، لأن البعض يحاول أن يربط المقاومة العراقية بمجموعة الزرقاوي والموالين للنظام السابق.» جاءت المطالب التي انبثقت عن هذا الاجتماع لاحقاً كلاً من هذه المبادئ ووقعت عليها 21 مجموعة، بما في ذلك المنظمات العلمانية والدينية الشيعية والسنية.[2]

ولم تكن معارضة القوميين للجهاديين مجرد خطاب. أن الخلاف في الفلوجة خلال الفترة بين المعركتين تكرر في أماكن أخرى كلما كان هناك استقرار كاف في المجتمعات المحلية من أجل ظهور الاختلافات الدينية والفلسفية والاستراتيجية في الممارسات اليومية. في المناطق التي كان فيها الجهاديون أقوياء بشكل خاص، سعوا إلى فرض قواعد للزي المدرسي والسلوكي وتسخير الموارد المحلية لحملتهم الأوسع ضد الشيعة، مستخدمين اشكالاً للعنف أكثر من أن تكون مجرد ممارسات عرضية ضد المعارضة المحلية لخططهم.

وصفت مراسلة صحيفة الواشنطن بوست، إلين نيكماير، إحدى الأمثلة الدراماتيكية لهذا الصراع خلال هجوم في محافظة الأنبار الغربية. توصل رجال حرب العصابات المحليين إلى قوات الاحتلال، وطلبوا المساعدة في طرد الجهاديين من بلدة حصيبة، لكن الجيش الأمريكي رفض التحالف. وبدلا من ذلك، أوقفوا تقدمهم في المدينة وانتظروا المعركة التالية بين المجموعتين لتكتمل:

> لمدة أربعة أيام هذا الشهر، وقف مشاة البحرية الأمريكية وقفة المتفرج أمام نوع القتال الذي كانوا يأملون في رؤيته: معركة بين من يشتبه في أنهم من أتباع أبو مصعب الزرقاوي، متمرّد مولود في الخارج، ومقاتلون قبليون

(1) Schwartz, «Contradictions of the Iraqi Resistance.»

(2) «Statement of the Anti-Occupation Patriotic Forces,» Informed Comment,March 5, 2005 http://www.juancole.com/200503//achcar-allawis-offensive-gilbert.html.

(أو مقاتلو عشائر السنة) سُنة عراقيون في بلدة الحصيبة الغربية. وفي الاشتباكات التي اندلعت نتيجة لاغتيال شيخ قبلي، الذي كلفه الزرقاوي، قام المتمردون الأجانب والمقاتلون القبليون العراقيون بقصف بعضهم بعضا بأسلحة صغيرة وقذائف هاون في شوارع البلدة بينما كان الجيش الأمريكي يراقب من بعيد.[1]

في منتصف عام 2005، مع استخدام الولايات المتحدة لعدد متزايد من القوات الشيعية للقتال ضد المقاتلين السنة، حصل الجهاديون على عدد أكبر من الأنصار الذين وافقوا على أن الشيعة كانوا هدفا مشروعا. وتمكنوا من تجنيد أعداد أكبر من المفجرين الانتحاريين داخل وخارج العراق، وبالتالي تمكنوا من شن أعداد متزايدة من تفجيرات السيارات وغيرها من الهجمات المدهشة ضد المدنيين الشيعة. وفي الوقت نفسه، أكدوا وجهات نظرهم بقوة أكبر داخل المجتمعات السنية المحلية. وبينما كان الجهاديون أبعد ما يكون عن كونهم أغلبية المقاومة، إلاّ أنهم كانوا في بعض الأحيان قادرين على التنافس على السلطة داخل هذه المجتمعات، وخاصة بسبب تكتيكاتهم العنيفة ضد الخصوم المحليين.

كانت معركة الحصيبة شاذة في أحد الجوانب الهامة، حيث لم تقم قوات الاحتلال بتقييد نفسها من أجل السماح للخلاف (بتصاعد الخلاف) بين القوى الجهادية والقومية بالتزايد. عندما دخلت القوات الأمريكية إلى المنطقة، تحركوا بسرعة لتهدئة الوضع بدون أي اهتمام للانقسامات الداخلية داخل المجتمع. لذلك كان وجود الاحتلال يميل إلى قمع الصراع، حيث انضم الجانبان لمحاربة العدو المشترك. طالما استمر الاحتلال في محاولة تهدئة مراكز التمرد السني، بقي الصراع بين الجهاديين والقوميين مقمعاً بشكل كبير.

الصحوة

إن الصورة السائدة في وسائل الإعلام الأمريكية بأن الاحتلال هو من أطلق ما يسمى بالصحوة في الأنبار، لم تتجاهل فقط تاريخ الانقسام بين القوميين والجهاديين، بل أيضاً العملية التي تتطور بها التوتر بين المقاتلين والجهاديين. حتى قبل تهدئة الوجود الأمريكي، تضخم التوتر مع نمو التمرد، وتضخّم أكثر مع تحول الخلاف الطائفي إلى سمة مركزية

(1) Ellen Knickmeyer, «Zarqawi Followers Clash with Local Sunnis,» Washington Post,May 29, 2005.

في المشهد الوطني. ومع تزايد الهجمات على الشيعة، أصبح العديد من المتمردين السنة مقتنعين بالتأثير الخبيث للجهاديين، وشعروا أنهم «قوضوا صورة المقاومة السنية وفرضوا قوانين إسلامية مفرطة في التقييد.»[1]

بدأت الجوانب التنظيمية لما أصبح يعرف باسم «صحوة الأنبار» تتجمع بعد تفجير ضريح القبة الذهبية في شباط / فبراير 2006، وهو مزار شيعي رئيس يقع في مدينة سامراء ذات الغالبية السنية.[2] تصاعد نشاط فرق الموت الشيعية التي اجتاحت بغداد بعد تفجير المزار إلى حصاد سنوي من القتلى من السُنة وسيل من اللاجئين السنة الذين يبحثون عن ملاذ آمن في محافظة الأنبار. في البداية، قدمت هذه الأحداث مزيدًا من المصداقية للمزاعم الجهادية بأن الشيعة أعداء لا يمكن تصديقهم. ومن بين النتائج التي أسفرت عنها هذه الخلافات الطائفية المعززة، التهجير العرقي الانتقائي في مدن الأنبار التي يهيمن عليها السنة. وأصبحت الجماعات الشيعية الصغيرة نسبياً في هذه المدن، رغم أنها لم تهدد مطلقاً الهيمنة السياسية السنية، هدفاً للجهاديين المحليين الذين أجبروا، بدعم من العديد من السكان المحليين، أعداداً كبيرة من الشيعة على الرحيل.

وبينما زاد الجهاديون وجودهم وقوتهم في المدن السنية، سعوا بقوة إلى فرض نسختهم

(1) Sudarsan Raghavan, «New Leaders of Sunnis Make Gains in Influence,» Washington Post, January 8, 2008.

(2) This history of the Sahwamovement is based on Alissa J. Rubin and Damien Cave, «In a Force for Iraqi Calm, Seeds of Conflict,»New York Times,December 23, 2007; Damien Cave, Michael Kamber, and Diana Oliva Cave, «The Anbar Awakening,» (video), New York Times, March 30, 2008; United States Department of Defense, Measuring Stability and Security in Iraq, December 14, 2007 (Report to Congress, Department of Defense Appropriations Act, 2007), http://www.defenselink.mil/ pubs/pdfs/FINAL-SecDef %20 Signed-20071214.pdf; Raghavan, «New Leaders of Sunnis Make Gains in Influence,» «Anbar: US Trophy for Iraq Security Losing Its Shine,» Reuters, March 24, 2008; Ned Parker, «Iraq Calmer, but More Divided,» Los Angeles Times, December 10, 2007; Ahmed Ali and Dahr Jamail, «Sahwa Forces Challenge Govt, and Win,» Inter Press Service, March 5, 2008, http:// dahrjamailiraq.com/hard_news/ archives/iraq/000751. php; Ahmed Ali and Dahr Jamail, «Tensions Rise Between Sahwa and Govt Forces,» Inter Press Service, March 1, 2008, http://dahrjamailiraq.com/hard_news/archives/ iraq/000747.php.

من الشريعة، مما خلق خلافاً كبيرًا مع السكان المحليين الذين لم يشاركوا رؤيتهم الدينية. وبينما أثارت هذه الديناميكية نزاعًا، طبق الجهاديون جرعات متزايدة من العنف على هذا الخليط، واغتالوا المتمردين المحليين أو القادة السياسيين الذين عارضوهم، بل وشاركوا في هجمات انتحارية ضد هؤلاء الخصوم.

في منتصف عام 2006، مع تصاعد هذا التوتر، بدأ الاحتلال في تحويل القوات القتالية من الأنبار إلى بغداد كجزء من عملية «معا إلى الأمام»، التي تهدف إلى استعادة المدينة من مختلف الميليشيات المذهبية العاملة هناك.[1] أصبحت أعمال الاحتلال في محافظتي الأنبار وديالى أصغر وأقل، كما تم تخفيض أو سحب الوحدات الضخمة من القوات الأمريكية في مدن مختلفة أو قريبة منها.

ولقد أتاح هذا الاسترخاء للوجود العسكري للاحتلال الفرصة للقادة الوطنيين المحليين لاجتثاث الجهاديين. ويمكنهم استخدام ميزتهم العددية الواسعة لإفشال الجهاديين دون تعريض أنفسهم لهجوم أمريكي. وعلاوة على ذلك، وعلى خلاف الجيش الأمريكي، لم يواجه هؤلاء القادة المحليون مشكلة في تحديد هوية الجهاديين. إن قاعدتهم في المجتمع المحلي، بالإضافة إلى استياء متزايد من قبل السكان المحليين حول السلوك المهين للجهاديين، ضمنت أن يعرف القوميون بالضبط من هم خصومهم.

بحلول صيف عام 2006، بدأ العديد من القادة المحليين، الذين أطلقوا على أنفسهم اسم الصحوة، تنظيم هجمات منسقة على الجهاديين. كان هذا التنسيق حتمياً، لأن حركة الجهاديين سمحت لهم بالبقاء من خلال الانتقال إلى موقع آخر واستخدام مقارهم الجديدة للانتقام من الخصوم القدامى. سمح التنسيق للقادة المحليين بمواجهة هذا التكتيك ونجحوا في طرد أو تصفية الجهاديين، الذين أجبروا على حلها أو العثور على قواعد جديدة بعيدة.

على الرغم من أن الصحوة، التي صدرت باللغة الإنجليزية باسم «الصحوة»، أصبحت قوة مرئية في البلاد ككل في أواخر عام 2006، إلاّ أن الجيش الأمريكي لم يعترف رسميا بوجودها. واصل الاحتلال سياسته المتمثلة في غزو معاقل المتمردين، سعياً وراء أسر أو قتل جميع المتمردين دون تمييز بين القوميين والجهاديين.

في حين رد قادة محليون أمريكيون معينون في محافظة الأنبار على منظمة الصحوة من خلال تخفيف الهجمات على مجتمعاتهم، ظل كبار الضباط مراقبين متحيرين بشأن هذه

(1) see الفصل 18.

التطورات. في أبريل / نيسان 2007، عندما اجتمع قادة الصحوة لتشكيل حزب سياسي لرفع مطالبهم إلى الحكومة العراقية، لم يكن لدى الاحتلال أي معلومات مسبقة عن الاجتماع. وقال الرائد جيف بول (Jeff Pool)، المتحدث باسم القيادة العسكرية الأمريكية في الأنبار، لوكالة أسوشيتد برس إنه ليس لديه أي معلومات عن الاجتماع. ووصفها بأنها «حدث عراقي بالكامل.... ونأمل في معرفة التفاصيل في وقت لاحق من هذا الأسبوع.» [1]

مع ازدياد الضغط على نقل قوات إضافية من الأنبار لإدارة معركة بغداد، بدأت القيادة العسكرية الأمريكية تنظر في اتباع منهج التعايش السلمي في التفاعل مع تمرد الأنبار الذي اعتمده عدد قليل من القادة المحليين الأمريكيين ضمنياً. رسميا، وصف كبار القادة العسكريين النظام الجديد بأنه عملية تطبيق قانون محلي جديد التي يمولها الاحتلال. وأطلقوا على المجموعات المحلية تسمية المواطنون تسمية المواطنين المحليين المعنيين (CLC) وأعلنوا أنهم سيتحملون مسؤولية تطبيق القانون والنظام في أحيائهم، مع تفويض خاص لقمع أو اعتقال أو قتل الكادر الجهادي المحلي.

ضمت التسمية «المواطنون المحليون المعنيون» مجموعة من السكان المحليين السابقين الذين كانوا عاجزين عن فعل اي شيء أو حتى مرعوبين، منشغلين باحتمال الحصول على الدعم من الجيش الأمريكي لاستعادة أحيائهم من المتطرفين الجهاديين المتزمتين. لكن هذه الصور كانت مضللة تمامًا: لم تكن الغالبية العظمى من أعضاء المواطنين المحليين المعنيين مواطنين سلبيين. كانوا بدلاً من ذلك متمرّدين نشطين كانوا يقاتلون ضد الولايات المتحدة بضعة أيام أو أسابيع فقط، غالباً لسنوات عديدة. علاوة على ذلك، فإن نسبة كبيرة كانت تحارب الجهاديين حتى أنهم أخضعوهم أو طردوهم قبل أن يعترف الاحتلال حتى بنشاطهم، في حين أن نسبة أصغر كانت نفسها جهادية لم يسبق لها مثيل من قبل. جزئيا، إذن، كانت واشنطن تعترف بأمر واقع من خلال دعم جماعات الصحوة، حيث أن عملية قمع الجهاديين كانت جيدة قبل أن يؤيد الجيش الأمريكي الحركة رسميا.[2]

ومع ذلك، كان الاحتضان الرسمي لحركة الصحوة من قبل الولايات المتحدة تطور مهم في

(1) «Sunni Sheiks in Anbar to Form New National Party to Oppose al-Qaida,» Associated Press, April 20, 2007.

(2) WayneWhite, «Iraq: Dark Shadows of Things to Come,»MEI Commentary, April 3, 2008 http://www.mideasti.org/commentary/iraq-dark-shadows-things-come.

الحرب: وقف إطلاق نار متفاوض عليه بين الجيش الأمريكي والتمرد السني في أجزاء كبيرة من المثلث السني.

وتم إنشاء اتفاقية نموذجية حول موافقة الاحتلال على التنازل عن سلطة إنفاذ القانون المحلية إلى مجموعة الصحوة في المدينة أو الحي. من الناحية العملية، كان هذا يعني أن الجيش الأمريكي وافق على وقف التوغلات العنيفة في مجال المتمردين. وهذا يشكل تنازلاً هائلاً للمقاتلين ولسكان هذه المناطق، لأن غرضهم الرئيس من خلال سنوات الحرب كان لمنع مثل هذه الغارات.

في المقابل، وافق المتمردون على قمع ما وصفته إدارة بوش «بالهجمات الإرهابية» المنبثقة من جوارهم، والتي تنطوي عمليا على نشاطين مختلفين للغاية. أولا وافق الصحراويون على القضاء على النشاط الجهادي في مناطقهم؛ أي أنهم وافقوا على وقف الجهاديين من بناء وتصدير السيارات المفخخة والقيام بهجمات إرهابية تستهدف المدنيين (ومعظمهم من الشيعة) خارج الحي. ثانيا، اتفقوا على إنهاء عملياتهم الهجومية ضد الاحتلال، لا سيما هجمات قذائف الهاون على القواعد الأمامية الأمريكية، والهجمات بالعبوات الناسفة على القوافل، والكمائن في المجتمع أو عند نقاط التفتيش.

وبالإضافة إلى وقف إطلاق النار العسكري هذا، وعد الاحتلال بدفع أجور للمتمردين تبلغ حوالي 300 دولار شهريًا، مع وعود بأنهم سيحصلون في النهاية على عمل دائم من قبل الحكومة العراقية في تطبيق القانون أو في أي وكالة حكومية أخرى. وفضلا عن ذلك، كان هناك هدف أكبر يلوح في الأفق، وهو أن وقف إطلاق النار مع الاحتلال سيسمح للمدن السنية التي طال أمدها بالحصول على الموارد اللازمة لإحياء الاقتصاد، مع ظهور الوظائف والبنية التحتية والخدمات والتجارة مرة أخرى في المناطق التي كانت تتدهور منذ سنوات.[1]

وأكد إعلام الولايات المتحدة (الاعلام الامريكي) على تراجع العنف في المناطق الرئيسة للتمرد السني. ولا شك في أن هذا الانخفاض كان حقيقيًا. وقال ضباط الجيش الأمريكي المتمركزون في الأنبار لصحيفة نيويورك تايمز إن المواجهات العنيفة في الأنبار قد انخفضت من أكثر من خمسمائة أسبوعياً في ديسمبر / كانون الأول 2006 إلى أقل من ثلاثين أسبوعياً في أوائل عام 2008. وتعبر هذه الأرقام عن تأثير وقف إطلاق النار بدلاً من قمع الجهاديين. (كان العنف بسبب الإرهاب موجوداً في المناطق الشيعية في بغداد وحولها ولم يكن ينعكس في

(1) Rubin and Cave, «In a Force for Iraqi Calm, Seeds of Conflict.»

أرقام محافظة الأنبار). مع توقف الاحتلال عن الغزوات والاجتياحات المنزلية، تم القضاء على المصدر الرئيس للعنف. وهذا بدوره أوقف الغالبية العظمى لجميع أعمال العنف التي بدأها المتمردون، وهي العبوات الناسفة ونيران القنص وغيرها من الأعمال التي تهدف إلى تأخير وردع الدوريات الأمريكية. وحظي رجال العصابات المحليين على العموم بالتزامهم بالتوقف عن العمليات الهجومية وتوقفوا عن شن هجماتهم على القوافل والقواعد الأمامية، مما أدى إلى القضاء تقريبا على جميع الهجمات المتبقية من جانب المتمردين.

أما بالنسبة للجهاديين، فقد اختفوا من معظم المدن التي نظمت الصحوة فيها لكنهم استمروا في العمل في بغداد وغيرها من المناطق التي قام فيها الاحتلال بعمليات هجومية. استمر تزايد عدد التفجيرات الجهادية خلال النصف الأول من عام 2007 ولم ينخفض حتى بدأت الولايات المتحدة بإدراك مشاكل تعاطي المخدرات في بغداد.[1]

يمثل تراجع العنف في الأنبار تحسنا كبيرا في حياة السكان هناك. حيث خفضت بشكل كبير من خطر اقتحام المنازل، رمي المدفعية، والهجمات. وقضت عمليا على العنف اليومي الذي ولده وجود الاحتلال. وأعطت وعوداً بأن المدن ستبدأ في الانتعاش.

حالما بدأ العنف في الانخفاض، ركز المقاتلون الجدد وحلفاؤهم السياسيون المحليون اهتمامهم على تعزيز السيطرة على السلطة الرسمية. في معظم المواقع، أصبحت قيادة المتمردين القيادة السياسية الرسمية، وهي عملية كانت محدودة خلال الفترة التي منعتها فيها المعارضة الأمريكية من إقامة سيطرة إدارية محلية. [2] وفي تقريرها إلى الكونغرس في ديسمبر 2007، أقر البنتاغون بهذا الواقع الجديد، أن الصحوة «تظهر قدرتهم على التأثير على مستويات متعددة من الحكومة في الأنبار، بما في ذلك التأثير على تعيين مسؤولين مثل المحافظ وقائد شرطة المحافظة.»[3]

إلا أن هذه السلطة التي تم الحصول عليها مؤخراً ساعدت على إبراز القضايا الاقتصادية

(1) Brookings Institution, Iraq Index: Tracking Variables of Reconstruction & Security in Post-Saddam Iraq, (Washington D.C.: Brookings, April 4, 2008), http://www3.brookings.edu/fp/saban/iraq/index20080404.pdf, 10.

(2) Jim Lobe, «Toward National Reconciliation of a Warlord State?» Inter Press Service, November 20, 2007, http://www.ipsnews.net/news.asp?idnews=40140.

(3) USDOD, «Measuring Stability and Security in Iraq,» 23.

والاجتماعية والعصبية الكامنة التي تواجه المدن السنية. ولم يتمكن القادة الجدد من البدء في معالجة القضايا المتعددة دون ضخ كميات كبيرة من الموارد والخدمات من الحكومة الوطنية.[1] وكان هذا التسريب مستحيلًا. جزئيا، عكس هذا الفشل الانقسامات الطائفية التي فصلت الحكومة الوطنية الشيعية عن المناطق السنية. لكن على مستوى أعمق، عكس ذلك عجز الحكومة الشامل، الذي عززه التصميم الأمريكي الأصلي، ثم ترسخ في سنوات الدمار التي تلت تسلم القيادة العراقية.

وقد عبّر كمال نوري، أحد قادة مجلس صحوة الأنبار، عن طبيعة المشكلة بشكل قاطع: «ظننا أنه عندما تم تأسيس الأمن في الأنبار، فإن الوضع سيتحول إلى التنمية وإعادة الإعمار، لكننا نفاجأ برؤية الإهمال من الحكومة.» كان أحد قادة المجلس سلام فرج أكثر شخصنة أيضاً، وألقى باللوم على رئيس الوزراء نوري المالكي: «أين رئيس الوزراء؟ هل يعرف ما علينا القيام به لكسب لقمة العيش لإطعام عائلاتنا؟ هل يسمي هذا عملاً هل هو واجب علينا؟ لقد فشلت الحكومة.»[2]

واتهم علي حاتم سليمان، أحد قادة الصحوة الآخرين، مجلس محافظة الأنبار، الذي كان يدين للحكومة الوطنية، باختلاس أموال إعادة البناء: «هل تعلم أن المشاريع في الأنبار حبر على ورق فقط؟» سأله مراسل صحيفة لوس أنجلوس تايمز نيد باركر (Ned Parkner). وقال «الحقيقة» هي أن الأموال المخصصة للمشروعات «سرقها مجلس المحافظة.»[3]

على الفور، أثار إحياء السياسة المحلية العداء للحكومة الوطنية العراقية والشركات التابعة لها، مما ساهم في خلق مناخ من الاستقطاب الطائفي.[4] لذلك، حوّل الكثير من العراقيين انتباههم إلى تقوية الحكومات المحلية، في أعقاب نموذج البصرة حيث المدن تسعى إلى تلبية احتياجات مواطنيهم دون الاعتماد على الحكومة الوطنية. وطالبوا بالسلطة التقديرية على الأموال الحكومية المخصصة لمناطقهم، التي تم تخصيصها (كما فعل في بيجي)، بغض النظر عن الموارد التي يمكن استنزافها من التجارة المحلية، وأقامت مبادرات محلية، مثل

(1) Rubin and Cave, «In a Force for Iraqi Calm, Seeds of Conflict.»

(2) Abbas, «U.S. Trophy for Iraq Security Losing Its Shine.»

(3) Parker, «Iraq Calmer, but More Divided.»

(4) See Ali and Jamail, «Sahwa Forces Challenge Govt, andWin,» and «Tensions Rise Between Sahwa and Govt Forces.»

البصرة، تعمل دون مساعدة أو تدخل من الحكومة الوطنية. أي أنهم سعوا لأن يصبحوا دولاً ذات سيادة محلية.

في هذه الأثناء، خلق العداء المتزايد للحكومة العراقية علاقات متوترة مع الاحتلال أيضاً. عندما وافقت حكومة بغداد على دمج عشرين ألفاً فقط من الثمانين ألف عضو في الصحوة في قوات الشرطة المحلية، انفجر السخط إلى ضربة مهددة. بحلول ربيع 2008، هددت جماعات الصحوة المحلية، التي تحملت عدة أشهر بدون أجر، بخرق وقف إطلاق النار وإعادة الانخراط في المقاومة المسلحة.[1] قال أبو عبد العزيز، زعيم الصحوة في أبو غريب، لصحيفة الغارديان: «حصل الأمريكيون على ما يريدونه. لقد قمنا بتطهير تنظيم القاعدة من أجلهم والآن الناس يقولون 'لماذا يجب أن نفقد المزيد من القتلى من أجل الأميركيين.' لم يعطونا شيئا.»[2]

وقد عزز وقف إطلاق النار الذي تفاوضت فيه قوات الاحتلال مع مقاومة الأنبار التمرد السني بعدة طرق. وقد اعترف بالسيطرة المحلية على المقاتلين وحلفائهم السياسيين، وسمحت لهم بالمطالبة بالقيادة الرسمية للأحياء والمدن، وسلحتهم لتقديم مطالبات للحصول على موارد من الحكومة الوطنية. ومع نضوج هذه الترتيبات المؤسسية، عززت قاعدة دعم التمرد في الوقت الذي عززت فيه اغترابها عن الاحتلال وحكومتها. في العديد من المناطق، تمكنت قيادة المتمردين المحليين من الحصول على أغلبية السلطة، وأصبحوا سماسرة القوة وأمراء الحرب الأوائل.[3]

وقد لخصت الديناميكيات التي أطلقتها الصحوة بإيجاز من قبل جوست هيلترمان (Joost Hiltermann) من مجموعة الأزمات الدولية (International Crisis Group): «العراق يتحرك في اتجاه دولة فاشلة، وضع لا مركزي إلى حد كبير ـ غير مخطط له على الإطلاق، بالطبع ـ مع مراكز قوة متنافسة يديرها أمراء الحرب والميليشيات. لا تملك الحكومة المركزية أي سيطرة سياسية على الإطلاق خارج بغداد، ربما حتى خارج المنطقة الخضراء.»[4]

---

(1) Peter Spiegel, «US Shifts Sunni Strategy in Iraq,» Los Angeles Times, January 14, 2008.

(2) Maggie O'Kane and Ian Black, «Sunni Militia Strike Could Derail US Strategy Against Al-Qaida,» Guardian,March 21, 2008.

(3) Lobe, «Iraq: Toward National Reconciliation or aWarlord State?»

(4) Rosa Brooks, «The Walls Around Bush's Iraq Strategy,» Los Angeles Times, December 20, 2007.

الفصل الثامن عشر

معركة بغداد

بغداد تبدو مدينة من العصور الوسطى، مقسمة إلى بلدات معادية. وقد تحولت المقاطعات إلى حصون تحيط بها جدران مصنوعة من ألواح خرسانية. تتحقق الشرطة والجنود من جميع الهويات عند المداخل والمخارج.

ـ باتريك كوكبورن، مراسل مستقل

خلال السنوات الخمس الأولى من الحرب، تحولت بغداد، عاصمة العراق، من عاصمة إلى صحراء متمدنة مكونة من مبانٍ نصف مدمرة، تنتشر فيها أحياء معادية معزولة مهجورة بشكل جزئي، محاطة بحواجز الاسمنت تذكرنا بحصون القرون الوسطى. وأبرز هذه الأحياء المعزولة، وهي الوحيدة التي تتمتع ببنية تحتية سليمة، كانت المدينة المحصنة بشدة داخل مدينة يطلق عليها اسم المنطقة الخضراء، حيث كان مقر قيادة الجيش الأمريكي وأكثر الميليشيات العراقية المخيفة.

كانت الأحياء المنعزلة المتبقية، كبيرها وصغيرها، محكومة من قبل ميليشيات محلية، معظمهم من أعداء الولايات المتحدة ونظام المالكي. في المناطق الشيعية المتوسعة في العاصمة، كان الأوصياء المحليون عادة أعضاء في جيش المهدي، ميليشيا رجل الدين مقتدى الصدر التي عارضت الاحتلال منذ بدئه. في ضواحي المدينة، كان المسؤولون عادة أعضاء في قوات الصحوة (الصحوة أو، بلغة الجيش الأمريكي، المواطنون المحليون). وكانت إدارة بوش قد تنازلت لهم عن سيطرتها على مناطقهم المغلقة بالأسمنت طالما أنهم توقفوا عن شن هجمات في أماكن أخرى. وكما وصفه مراسل صحيفة «غارديان» في لندن غيث عبد الأحد، فإن معظم سكان بغداد «يعيشون الآن داخل جدران، وبمجاميع مطهرة عرقياً. إن السفر عبر

المدينة يعني التنقل من جبهة إلى أخرى والتفاوض مع الميليشيات التي تسيطر على هذه الاقطاعيات.»[1]

كان سكان هذه الإقطاعات يعيشون في منازل بها «الجرذان والمراحيض المسدودة ولكن لا توجد كهرباء أو ماء ساخن، ولا تكييف هواء أو تدفئة.»[2] كانوا «يغرقون في مياه الصرف الصحي، متعطشين بالماء وعاجزين عن العمل إلى حد كبير»، غير قادرين على الوصول إلى وظائف أو مدارس عبر حواجز إسمنتية غير صالحة، وجوعًا متزايدًا لأن المتاجر المحلية لم تتمكن من الحصول على شحنات كافية من الطعام.[3] ولم يتمكن الرجال من زيارة الأصدقاء والعائلة «الذين يعيشون خمس دقائق بعيدين عنهم» خلف الحواجز الإسمنتية، وبقيت النساء في المنزل «ما لم يكن هنالك شيئاً ضرورياً للغاية» لتجنب تطبيق قوانين الشريعة الصارمة.[4] وفقاً لأستاذ في بغداد وهو عبد المجيد حسن، «عليك أن تودع عائلتك في كل مرة تخرج لشراء الخبز لأنك لا تعرف ما إذا كنت ستراهم مرة أخرى.... إذا كنا محظوظين، فإننا نحصل على بضع ساعات من الكهرباء يومياً، بالكاد مياه شرب كافية، لا رعاية صحية، ولا وظائف لإطعام أطفالنا.»[5]

في منتصف عام 2008 ـ حيث كان عشرات الآلاف من السكان شهرياً يتتبعون مئات

(1) Patrick Cockburn, «AWeek in Iraq: 'People Say Things Are Better, But It's Still Terrible Here,'» Independent, February 3, 2008.
Ghaith Abdul-Ahad, «Death, Destruction and Fear on the Streets of Cafes, Poets and Booksellers,» Guardian,March 17, 2008.

(2) Leila Fadel, «GIs in Sadr City Under Fire from Friends and Foes,» McClatchy, April 18, 2008, http://www.truthout.org/docs_2006041908/A.shtml.

(3) «Baghdad Drowning in Sewage: Iraqi Official,» Agence-France Presse, February 3, 2008, «They Don't Think About Us,» McClatchy, March 29, 2008, http://washingtonbureau.typepad.com/iraq/200803//they-dont-think.html.

(4) Spiegel Staff, «Life in Baghdad Since the Fall of Saddam,» Spiegel Online, March 17, 2008, http://www.spiegel.de:80/international/world/0,1518,541977,00.html; Mark KacKinnon, «Women: Iraq's PersecutedMajority,»Toronto Globe andMail, March 18, 2008.

(5) Dahr Jamail, «Missing Voices in the Iraq Debate,» TomDispatch, January 27, 2008, http://www.tomdispatch.com/post/174886/dahr_jamail_missing_voices_in_the_ iraq_debate.

الآلاف من جيرانهم الذين فروا بالفعل من المدينة ـ انتظرت بغداد إما مواجهة عسكرية نهائية أو تغيير أقل عنفاً من شأنه أن يضع نهاية لمحنتها الطويلة. كيف أصبح كل هذا؟

الحكومة عديمة الفائدة

لمدة ثمانية عشر شهراً، من يونيو 2004 حتى نهاية 2005، كانت السيادة العراقية غير واضحة. كانت الحكومة العراقية المؤقتة المعينة لإياد علاوي والحكومة الانتقالية المنتخبة لإبراهيم الجعفري لديها عمليات توكيل صريحة، لذا فإن سجلاتها لعدم العمل كانت ـ على الأقل من حيث المبدأ ـ مفهومة.[1] ومع وضع الدستور الجديد، ومع ذلك، فإن الانتخابات الوطنية في الأول (ديسمبر) عام 2005 قد تم الترحيب بها باعتبارها اللحظة التي سيسيطر فيها العراقيون على مصيرهم. لقد أثار الرئيس بوش طموح إدارته في تغيير المنطقة عندما وصف الانتخابات بأنها «نقطة تحول في تاريخ العراق وتاريخ الشرق الأوسط وتاريخ الحرية.»[2] ستبدأ الحكومة الدائمة المنتخبة حديثاً في تأكيد سيادتها على البلاد، وبناء بنية تحتية إدارية، والارتقاء إلى مستوى التحدي المتمثل في الحكم على جمهور غير مستقر، متمرد، وعنيف في كثير من الأحيان. كما أنه إذا كانت رؤية بوش دقيقة، فقد بدأوا في بناء اقتصاد النفط الليبرالية الجديدة المحدث والمخصخص الذي سيصبح نموذجًا لجيران العراق وسبباً في نهضة الشرق الأوسط.

بعد ثلاثة أشهر فقط، كانت هذه الرؤية المفعمة بالأمل في حالة خراب. في حين أن أزمات متعددة انفجرت حول ملجأهم في المنطقة الخضراء، العديد من الفصائل البرلمانية أنهكت نفسها مع مفاوضات مضنية حول من الذي سيكون رئيس الوزراء المقبل، مدعوماً بتدخلات السفير الأميركي في واشنطن زلماي خليل زاد.[3]

بينما ركزت وسائل الإعلام الأمريكية على هذه المناورة البرلمانية، انبثقت بعض الأزمات

(1) For a detailed discussion of these administrations, see Ali A. Allawi, The Occupation of Iraq: Winning the War, Losing the Peace (New Haven, CT: Yale University Press, 2007), especially chapters 16–24.

(2) «Bush: 30,000 Iraqis Killed in War: President Hails Iraqi Elections in Speech in Philadelphia,» CBS News, December 12, 2005.

(3) Allawi, Occupation of Iraq, 404f.

الكامنة في عناوين الأخبار وخارجها، بما في ذلك الجدل حول الاحتجاز غير القانوني ومواقع التعذيب التي يديرها شيعة في وزارة الداخلية، موجة متصاعدة من هجمات المسلحين في بغداد، وأشدها تفجير مسجد «القبة الذهبية» في سامراء، والذي أثار هجمات انتقامية ضد المساجد السنية، مظاهرات على مستوى البلاد تدعو إلى انسحاب القوات الأمريكية، وموجة من جرائم قتل فرق الموت التي استمرت لأكثر من عامين. وكما ورد أعلاه، استمرت الأزمات الأخرى في التطور دون الالتفات إليها من قبل وسائل الإعلام: نزاع متعدد الأعراق على السيطرة على كركوك، والمركز النفطي الشمالي، ورأس المال المتوقع لكردستان في المستقبل؛ التصعيد المستمر للمعارك بين المقاتلين وقوات الاحتلال؛ ارتفاع كبير في الضربات الجوية الأمريكية ضد المدن السنية. مزيد من التدهور في توصيل الكهرباء ومياه الشرب والوقود ومعظم أساسيات الحياة الحديثة الأخرى؛ معدل نمو هائل في عدد اللاجئين المشردين؛ الهجرة الجماعية للمهنيين؛ وتقدر مستويات البطالة بشكل متفاوت ما بين 30 % و70 % من القوى العاملة.[1]

وفي التعامل مع كل هذه الأزمات، كانت الحكومة العراقية غائبة بشكل واضح. عدم الاكتراث هذا كان بالطبع ليس جديدًا. الحكومات السابقة لعلاوي والجعفري كانت غير ذات أهمية. إن الحكومة العراقية، الواقعة داخل المنطقة الخضراء غير القادرة على الوصول إلى ما وراء حدودها الإسمنتية، لم تكن تملك الموارد اللازمة لممارسة السيادة.

وكان هذا العجز في أكثر وضوحا بعد فشل الحكومة في لعب دور ثانوي في العنف المتصاعد داخل بغداد. وعلى مقربة من الحاجز الإسمنتي الذي يصل ارتفاعه إلى 15 قدماً في المنطقة الخضراء، نجحت حملة مذهلة لسيارات مفخخة نظمها الجهاديون السنّة ضد المواطنين الشيعة في اجتياح بغداد بكامل قوتها عام 2006. وفي عام 2004، استهدفت معظم السيارات المفخخة مسؤولين أو موظفين حكوميين، مع اهتمام خاص لمقدمي طلبات الشرطة والوظائف العسكرية الذين تجمعوا في الأماكن المفتوحة خارج مراكز التجنيد. لكن في أواخر عام 2005، نقل الجهاديون انتباههم إلى المدنيين الشيعة كعقوبة على دعمهم للحكومات العراقية المتحالفة مع الاحتلال. في نظر الجهاديين، كان هذا الاعتداء المنهجي على المدنيين مبرراً بعدم شرعية الاحتلال وحقيقة أن الحكومة قد خانت وعدها الانتخابي

(1) see الفصل 3، و12.

بتحديد موعد معين للانسحاب الأمريكي.[1] من وجهة نظرهم كانت الحملة ضرورية لإجبار الشيعة لسحب هذا الدعم من الحكومة التابعة (حكومة الدمى)، مما يمهد الطريق للمتمردين لدفع الولايات المتحدة للخروج من العراق.[2]

أصبح تفجير القبة الذهبية في كانون الثاني / يناير 2006 بمثابة التحريض لانتقام الشيعة ضد أهل السنة. كانت فرق الموت هي الوكالة الرئيسة لهذا الهجوم المضاد.[3] وكان هذا التنظيم في الأصل ينظمه نشطاء أمريكيون داخل وزارة الداخلية العراقية، وبحلول عام 2006، انضموا داخل وخارج قوات الشرطة الخاصة التي تقودها الوزارة. (انظر الفصل 7).استخدم الدجالون وكذلك الشرطة الحقيقية نقاط التفتيش للبحث عن الجهاديين المشتبه بهم، واستخدموا سيارات الشرطة والزي الرسمي للقبض على المتمردين المتهمين والمتعاطفين المحتملين.

وطبقت فرق الإعدام التعذيب عادة لانتزاع اعترافات بالنشاط الإرهابي وأعدمت على الفور الإرهابيين «المدانين.» وغالباً ما كانت الجثث مودعة في مواقع شديدة الوضوح حول المدينة كتحذير للجهاديين المحتملين. في أعين قادة فرق الموت، كانت هذه الحملة ضرورية لأن الحكومة العراقية ورعاتها من الولايات المتحدة فشلت في تهدئة حملة السيارات المفخخة

(1) حول الوعود انتخابية عند انسحاب الولايات المتحدة، see, Allawi, Occupation of Iraq, 340.

(2) حول منطق الجهاديين, see chapters 8 and 17. See also Michael Schwartz, «Contradictions of the Iraqi Resistance: GuerillaWar vs. Terrorism,» Against the Current, January–February 2006, 19–26.

(3) On death squads, see Ali Al-Fadhily and Dahr Jamail, «IRAQ: Govt. Death Squads Ravaging Baghdad,» Inter Press Service, October 19, 2006, http://www.ips news.net/news.asp?idnews=35159; Kim Sengupta, «Operation Enduring Chaos: The Retreat of the Coalition & Rise of the Militias,» Independent, October 29, 2006; A. K. Gupta, «New Exit Strategy for Iraq: Civil War,» Z Magazine (online), 18 (September 2005), http://zmagsite.zmag.org/Sep2005/ gupta0905.html; Inge Van de Merlen, «The Assault on Adhamiya,» Global Research, June 25, 2006, http://www.global research.ca/index.php?context=viewArticle& code=VAN20060625&articleId=2690; Sabrina Tavernise, «Iraq's Leader Jabs at U.S. on Timetables andMilitias,»New York Times, October 26, 2006. On the origins of the death squads, see chapter 8 and Michael Hirsh and John Barry, «The Salvador Option: The Pentagon May Put Special-Forces-Led Assassination or Kidnapping Teams in Iraq,» Newsweek, January 8, 2005.

المتصاعدة باستمرار ضد المدنيين الشيعة. ومن وجهة نظرهم، فإن التطبيق المنهجي لهذا الشكل من إرهاب الدولة من شأنه أن يردع الجهاديين السنة عن تنظيم أي هجمات أخرى ضدهم.

التطهير العرقي في بغداد

عندما بدأ احتلال بغداد في أبريل / نيسان 2003، لم يكن لحوالي نصف أحياء المدينة طابع إثني أو ديني سائد.[1] في أواخر عام 2004، وبسبب هجمات الولايات لمتحدة، عشرات الآلاف من السنة، طردوا من الفلوجة وغيرها من معاقل المتمردين وبدأت في الوصول إلى بغداد. في هذه الأحياء المزدحمة على نحو متزايد، ارتفعت حدة الاحتكاك العرقي، يغذيها غضب السنة في حكومة يسيطر عليها الشيعة، وأرسلت قواتها في معركة إلى جانب قوات الاحتلال.[2]

ميليشيا سنية، نظمت أصلاً للتعامل مع الجريمة المحلية (بعد أن قام الاحتلال بتفكيك قوة الشرطة العراقية) بدأت تنقلب ضد السكان الشيعة في أحياء العاصمة المختلطة التي يبلغ عددها مائتي حي. وفي نهاية المطاف، تحولت أعمال المضايقة المتفرقة إلى حملات طرد منتظمة، تبررها الاحتياجات السكنية للجمع السكاني المتنامي بسرعة كبيرة، والانتقام من الهجمات التي تدعمها الحكومة على المدن السنية. خلال عام 2005 بدأ التيار الأول من الطرد الشيعي يصل إلى الحي الفقير الشيعي المكتظ في بغداد، والمزدحم بالفعل في مدينة الصدر وفي المدن الشيعية في جنوب العراق.

في يناير 2006، أدى تفجير مسجد القبة الذهبية في سامراء إلى عمليات انتقام شيعية واسعة ضد الطوائف السنية. في العاصمة تصاعدت النضال من أجل هيمنة الأحياء المختلطة بشكل كبير. واستخدمت في المعارك المحتدة بين المليشيات الشيعية والسنية كل الطرق والاسلحة، بما في ذلك السيارات المفخخة وفرق الموت. أصبحت مجموعات الأقليات، بما في ذلك المسيحيون والأكراد والفلسطينيون، أهدافًا في هذه الدوافع للحصول على نقاء عرقي وأجبرت على الفرار أو القتل. وأصبح التطهير العرقي أمراً مركزياً في العنف المتصاعد في بغداد.

(1) Gene Thorp and Dita Smith, «Changing Baghdad,»Washington Post, December 15, 2007.

(2) For an excellent account of the origins and development of ethnic expulsions in Baghdad, see Nir Rosen, «Anatomy of a Civil War: Iraq's Descent into Chaos,» Boston Review, November/December 2006. See also Allawi, Occupation of Iraq, 447–52.

وظلت عدد المواجهات العنيفة والوفيات الناجمة عن السيارات المفخخة وفرق الموت في ازدياد، لكن هذه التخمة لم تقترب من العنف التدميري للعنف الذي ينخرط فيه الجيش الأمريكي، والذي ما زال يسعى إلى تحقيق هدفه في قهر وتهدئة معاقل المتمردين في المدن السنية وأحيائها. ومع ذلك، أصبحت السيارات المفخخة وفرق الموت تهيمن على التغطية الإخبارية، على الأقل في الولايات المتحدة، جزئياً لأنها صُممت كعروض عامة للوحشية، ويرجع ذلك جزئياً إلى أنها تناسب ميل الولايات المتحدة للنظر إلى العنف في العراق أساساً كنتيجة لذلك العداء العرقي والديني.[1]

ولم يؤد العنف المتصاعد الذي بدأ في أوائل عام 2005 حتى عام 2006، إلى ردود فعل واضحة من تعاقب الحكومات العراقية أو سلطات الاحتلال. تحدث رئيس الوزراء الانتقالي إبراهيم الجعفري وخليفته الدائم، نوري المالكي، عن قمع المفجرين والجهاديين الآخرين، لكن لم يتم تنظيم أي برامج فعلية.

أما بالنسبة لفرق الموت، فلم يتخذ الجعفري والمالكي موقفًا قويًا ضدهم. وعندما تم ذكرهم، كان من الطبيعي أن يبينوا وجهة نظر هذه الفرق كردود معقولة على الجهاديين المنفلتين. على سبيل المثال، قال المالكي لصحيفة نيويورك تايمز إن فرق الموت كانت «ردة فعل»... لصداميين ومجموعات إرهابية. [2] لم يكن هذا مفاجئاً لأن العديد من فرق الموت بقيت تحت إشراف وزارة الداخلية، وبالتالي اتبعت النمط العالمي للرعب شبه العسكري المدعوم من قبل الحكومة.[3]

صعود نظام المالكي، الذي أعلنه الرئيس بوش بأنه «نقطة تحول في تاريخ العراق وتاريخ الشرق الأوسط وتاريخ الحرية «أصبح بدلاً من ذلك مجرد دليل آخر على أن السيادة لم تكن موجودة في الحكومة الجديدة.[4]

---

(1) see الفصل 8.

(2) Tavernise, «Iraq's Leader Jabs at U.S.»

(3) For the origins of this pattern in Latin America, see Greg Grandin, Empire's Workshop: Latin America, the United States, and the Rise of the New Imperialism (New York: Metropolitan Books, 2007). For similar developments relating to Hindu-Muslim-Sikh violence in India, see Paul R. Brass, Forms of Collective Violence: Riots, Pogroms, and Genocide in Modern India (Palam Vihar, India: Three Essays Collective, 2006).

(4) «Bush: 30,000 Iraqis Killed In War: President Hails Iraqi Elections in Speech in Philadelphia,» CBS News, December 12, 2005.

لم يكن هذا الخبر بالكاد مهماً للعديد من العراقيين، الذين شهدوا عجز النظام الجديد منذ بدايته. وما كان يمكن أن يكون أكثر إثارة للدهشة هو اكتشاف أن السيادة قد انحرفت أيضا بعيداً عن الولايات المتحدة، حتى عندما سعت لتأكيد ذلك بمساعدة القوة الكاملة العسكرية الأمريكية.

التدخل العسكري الأمريكي

بحلول منتصف عام 2006 أجبر الوضع السيئ في بغداد الولايات المتحدة على قبول التحدي المتمثل في وقف التفكك العرقي واستعادة القانون والنظام. من أجل القيام بذلك، اضطر المسؤولون العسكريون والمدنيون الأمريكيون إلى عكس سياسة قديمة لمدة عامين، بدأت عندما تشكلت الحكومة العراقية المؤقتة، والتي مكنت الاحتلال من تغلغل نفوذها من خلال الحكومة العراقية باستثناء المناطق الساخنة المعينة، ومعظمها في محافظة الأنبار، حيث كان التمرد السني هو الأقوى. ويشكل شن هجوم في بغداد اعترافاً بأن الانتقال إلى الإدارة العراقية لم يكن فعالاً وأن العديد من أحياء بغداد لا يمكن السيطرة عليها من قبل الحكومة العراقية. وشكّل التدخل الأميركي الحاسم لوقف هذا التفكك اعترافا بأن السيادة ـ حتى النسخة المحدودة التي تم تصورها عند صياغة الخطة ـ لم يتم نقلها إلى العراقيين، بل بقيت في أيدي الاحتلال.

كان الجهد الذي استمر لمدة عام بهدف استعادة القانون والنظام وتخفيض معدل النزوح العرقي في بغداد، محاولة منهجية، صريحة، لتأكيد سيادة الولايات المتحدة. وبدلاً من ذلك أنجزت العكس. فتضخم العنف وزيادة معدلات النزوح والطرد العرقي عززت في نهاية المطاف الميليشيات السنية والشيعية التي عارضت كل من الاحتلال والحكومة العراقية التي رعته.

في نهاية صيف 2007، تم التخلي عن الحملة (بدون أي إعلان رسمي) لتسوية الخلافات مع المتمردين السنة والشيعة، وهي استراتيجية جديدة تطلبت تسليح طرفي النزاع الطائفي وتسهيل إنشاء أحياء متجانسة عرقياً تحيط بها حواجز إسمنتية منعت أي مظهر من مظاهر الحياة الاقتصادية أو الاجتماعية الطبيعية في المدينة. ولم تمارس أي حكومة مركزية قيادة اقتصادية أو إدارية أو عسكرية متكاملة على مدينة بغداد. أصبحت العاصمة مجموعة متحللة من البلدات المعادية والمتناحرة، والتي تفتقر إلى كل الشروط الأساسية الموعودة من قبل الحكومة وتفتقر إلى أبسط وسائل العيش.

إن حملات الولايات المتحدة ـ عمليات معاً إلى الأمام الأولى والثانية التي بدأت في صيف عام 2006 و«الزيادة» التي بدأت في يناير 2007 ـ لم تؤدِّ إلا إلى تفاقم الأزمة. ربما كان الإنجاز الوحيد لهذه الحملات هو إقناع العراقيين وجيران العراق، كما قال الصحفي المستقل نير روزن، «بأنّ الأمريكيين مجرد ميليشيا أخرى ضائعة في الفوضى.»[1]

الولايات المتحدة تدخل المعركة

بدأ التدخل الأمريكي الممنهج في بغداد في مايو 2006 بنقل عدة ألوية من القوات المقاتلة من الأنبار إلى العاصمة. على الرغم من أن الأنبار كانت ما تزال القاعدة النشطة للتمرد السني، إلاّ أن الموارد العسكرية الأمريكية التي كانت تعاني من ضغوط شديدة كانت في حاجة ماسة إليها في العاصمة.

وتعكس الاستراتيجية في بغداد كلاً من الأهداف الأكبر للاحتلال والمبادئ العسكرية التي طبقتها قوات الاحتلال في مكان آخر خلال العامين الماضيين. لم يحاول الاحتلال، على سبيل المثال، تقديم وجود بوليسي في المناطق المتنازع عليها لحمايتها من السيارات المفخخة، أو فرق الموت، أو عمليات الطرد العرقي. كما أنهم لم يتبنوا نهج كسب «القلوب والعقول» ببرامج تحسينية لتوفير الإسكان وغيره من الخدمات للأسر المشردة أو الضعيفة وانما زادوا العمل العسكري. وربما عملت هذه الاستراتيجيات على معالجة المشكلة الفورية للعنف الطائفي، ولكنها لم تكن لتتصدى للأهداف الأمريكية طويلة المدى المتمثلة في استئصال المتمردين السنة وتفكيك جيش المهدي. وبالفعل، ولأن الاستراتيجيات التحسينية لم تكن لتستهدف معاقل المتمردين السنة وجيش المهدي، فقد شجعوا كبار خصوم أميركا على تعزيز قوتهم في هذه الأحياء، فكان من الصعب إزاحتهم لاحقا. في هذا السيناريو، كانت الإستراتيجيات التحسينية تحف بالمخاطر بشكل خاص، حيث إن أي شخص يسيطر على المناطق المحلية سيحاول أن يجعل الفضل له لأنه أجبر الاحتلال على تنفيذ مثل هذه الإصلاحات.

ولإدخال النظام إلى بغداد مع السعي إلى تحقيق الأهداف الكبرى للقضاء على التمرد، سعت القيادة العسكرية الأمريكية إلى تطبيق الإستراتيجية التي استخدمتها في الفلوجة في مدن أخرى في المناطق النائية. وشمل ذلك غزو معاقل التمرد السني والميليشيات الصدرية

(1) Nir Rosen, «Iraq Is the Republic of Fear,»Washington Post,May 28, 2006.

في محاولة لطردهم مرة واحدة وإلى الأبد. من حيث المبدأ، ستقضي هذه الهجمات على المنظمات والقادة الذين كانوا يخططون ويفجرون السيارات المفخخة، وفرق الموت، والتطهير العرقي، وفي الوقت نفسه تحذر المصادر الرئيسة للمقاومة لكل من الاحتلال والحكومة العراقية المشكلة حديثًا.

عملية معا إلى الأمام الأولى (أو عملية التقدم إلى الأمام)، وهي الأولى من هذه الحملات، كعملية مشتركة تم فيها الجمع بين الوحدات العراقية ووحدات أمريكية تحت قيادة ضباط أمريكيين. بتطبيق النموذج الذي تم تطويره في الأنبار، كانت الجماعات المعينة محاطة بقوات وعوائق أو حواجز ومن ثم تم الاستطلاع عنها بشكل منهجي بواسطة دوريات مسلحة تبحث عن أي علامة من علامات التمرد، بما في ذلك مخابئ الأسلحة ومصانع القنابل ومعاقل المتمردين. تم إلقاء القبض على المتمردين المشتبه بهم أو القناصة أو مفجري العبوات الناسفة بالقوة النارية الهائلة على الدوريات الراجلة والمركبات المدرعة، وتمت الإجابة على المقاومة المستمرة من حين لآخر بالقوة الجوية، بما في ذلك صواريخ وقنابل تصل إلى ألفي جنيه.

في مايو 2006، انضمت قوات الاحتلال لأول مرة إلى «معركة بغداد» بشكل كبير. مع بدء «عملية معاً إلى الأمام»، بدأ الجيش الأمريكي بنقل الألوية المقاتلة إلى العاصمة في محاولة للسيطرة على معاقل المليشيات السنية والشيعية. وهذه الاستراتيجية أثبتت نفسها بسرعة بأنّها غير فعّالة. في أغسطس 2006، ذكرت صحيفة نيويورك تايمز أن العنف الطائفي «خرج عن السيطرة.» وبحلول الخريف، زاد عدد هجمات المتمردين في بغداد بنسبة 26 في المائة وتضاعف عدد الوفيات أربع مرات عن طريق تقرير من قبل الطب العدلي.[1]

يمكن تفسير التناقض الظاهري لحملة التهدئة التي تولد المزيد من العنف بالنظر إلى آليات الهجوم.

على الرغم من تورطهم في العنف العرقي، فإن الميليشيات السنية والشيعية التي سعى

(1) EdwardWong and Damien Cave, «Iraqi Death Toll Rose Above 3,400 in July,» New York Times, August 15, 2006; Mark Danner, «How a War of Unbound Fantasies Happened,» TomDispatch, November 21, 2006, http://www.tomdispatch.com/ index.mhtml?pid=142383.

الجيش الأمريكي إلى اجتثاثها كانت هي أيضاً تمثل قوى القانون والنظام في أحياء بغداد الخارجة عن القانون. وجهوا حركة المرور، واعتقلوا أو عوقبوا المجرمين العاديين، وتوسطوا في حل النزاعات. كما قاموا بحماية الأحياء من الغرباء، بما في ذلك الاحتلال أو الجنود العراقيين، والمفجرين الانتحاريين، وفرق الموت، والعصابات الإجرامية.

قبل أن تدخل الولايات المتحدة النزاع، كان العنف العرقي مقصوراً إلى حد كبير على الأحياء المختلطة المتنازع عليها حيث لم تكن هناك ميليشيا مهيمنة. في المقابل، كانت معاقل الميليشيات معرضة نسبياً للهجوم الطائفي، لأن الشوارع كانت مشبعة بالرجال المسلحين بحثاً عن الأعداء. تم رصد السيارات المفخخة وفرق الموت بسرعة وتحييدها وتحجيمها بسهولة، ونادرا ما حاولت شن هجمات. وقد استهدف الجيش الأميركي هذه المجتمعات التي كانت هادئة في السابق، وسرعان ما سيطر على الميليشيات المحلية، وطارد أعضاء المليشيات الناجين في الشوارع حتى خارج الأحياء. وبدون قوات الشرطة والدفاع المحلية، أصبحت هذه المجتمعات عرضة للهجوم الطائفي.

ظهرت هذه الثغرة بشكل واضح في مدينة الصدر، معقل التيار الصدري. وباعتبارها القاعدة الرئيسة لجيش المهدي، لم تشهد هذه المدينة هجومًا بسيارة مفخخة خلال عامين حتى أغلقتها القوات الأمريكية في أكتوبر 2006، وأقامت نقاط تفتيش عند نقاط الدخول والخروج الرئيسة، وبدأت دوريات تهدف إلى مطاردة أعضاء جيش المهدي يشتبهون في مشاركتهم في فرق الموت واختطاف جندي أمريكي.[1] قال سكان محليون لصحيفة النيويورك تايمز سابرينا تافرنيز (Sabrina Tavernise) إن العملية «أجبرت أعضاء جيش المهدي الذين كانوا يقومون بدوريات في الشوارع على الاختفاء.» بعد فترة وجيزة، تم تفجير أول سيارة مفخخة.[2]

وقد تصاعدت أعمال العنف في نوفمبر 2006 عندما أسفرت مجموعة من خمس سيارات مفخخة عن مقتل 215 على الأقل وإصابة 257 عراقياً.[3] تحدث الدكتور قصي عبد الوهاب

(1) John Ward Anderson and Ellen Knickmeyer, «Twofold Operation Seals Sadr City: Troops Seek U.S. Soldier,Militiaman,»Washington Post, October 30, 2006.

(2) Sabrina Tavernise, «Spate of Bombs Sweep Baghdad—Cleric Faults U.S.,» New York Times, October 30, 2006.

(3) EdwardWong and Kirk Semple, «Iraq Death Toll Rises; Shiites Threaten to Leave Government,»New York Times, November 24, 2006.

السهيل، عضو البرلمان عن التيار الصدري، عن العديد من سكان المدينة عندما قال لوكالة أسوشيتد برس إن «قوات الاحتلال تتحمل المسؤولية الكاملة عن هذه الأعمال.»(1)

أثارت مثل هذه الأحداث مرارة هائلة بين الشيعة، الذين أخذوهم كدليل على أن الاحتلال والحكومة العراقية لم يهتم إلا بمهاجمة جيش المهدي، وليس قمع الهجمات الجهادية. شجع هذا دعمهم لفرق الموت، التي سعت إلى الانتقام من الجماعات السنية التي اعتقدت أنها تؤوي القاذفات. وساهم تدخل الولايات المتحدة مرة أخرى في تصعيد العنف الطائفي. وكما يسرت هجمات الاحتلال الهجمات الانتقامية للشيعة. على سبيل المثال، يشتبه في أن المتمردين السنة في ضاحيتي بلد والضلوعية في بغداد ذبحوا سبعة عشر عاملاً شيعياً في حالة من الوحشية الطائفية. وقامت القوات الأمريكية وحلفاؤهم العراقيون بتطويق المدينتين وغزو الأحياء. سارعت القوات الغازية إلى إسكات الميليشيات المتمردة، تاركة الشوارع غير محكومة أو من دون دوريات حراسة. بعد فترة وجيزة، ظهرت فرق الموت الشيعية. ويبدو أن البعض منها قد تم تنظيمهم داخل وحدات عراقية عسكرية (يغلب عليها الشيعة) ورافقت الجيش الأمريكي إلى مجتمعات سنية. ووفقًا لصحيفة الواشنطن بوست، «اتهم ضابط شرطة في الضلوعية، وهو النقيب قائد العزاوي القوات الأمريكية بالوقوف في مدينة بلد بينما كان رجال ميليشيا شيعية في سيارات الشرطة وأزياء الشرطة يذبحون السنة.»(2) وفي مواجهة هذه الهجمات، فرّ عدد كبير من السكان، الذين أضيفوا إلى نهر اللاجئين والذين غمروا البلاد. لقد أصبحت حملة تهدئة الولايات المتحدة معاكسة وزادت من حدة دائرة الذبح، بينما أفرغت الأحياء من أفراد الطوائف المختلفة وبالتالي فقدوا أرضهم.

كما هو الحال مع العديد من التطورات الأخرى في الحرب، كانت هذه الكارثة التي لا يمكن تجنبها لسكان بغداد أقلّ أهمية بالنسبة للاحتلال. بالنسبة لإدارة بوش، كان لعاصفة العنف في العاصمة العراقية فائدة واحدة على الأقل: كان عدوا الاحتلال الرئيسان الآن يتقاتلان. وكما قال مسؤول استخباراتي أميركي لمراسل التحقيقات سيمور هيرش، «يعتقد البيت الأبيض أنه إذا بقيت القوات الأمريكية في العراق لفترة كافية ـ مع وجود عدد كافٍ من الجنود ـ سينتهي الأمر بالأشرار إلى قتل بعضهم البعض.»(3)

---

(1) «Two Bombs Explode, Killing 22 in Iraq, Following Bombings in Baghdad Slum That Killed 215,» Associated Press, November 24, 2006.

(2) Anderson and Knickmeyer, «Twofold Operation Seals Sadr City.»

(3) Seymour Hersh, «The Next Act: Is a Damaged Administration Less Likely to Attack Iran, or More?» New Yorker, November 11, 2006.

عملية «الاندفاع»

عند استمرار (عملية معاً إلى الأمام)، انتشرت أعمال العنف الشديد في جميع أنحاء المدينة. ووصلت الوفيات القتالية الأمريكية إلى أعلى مستوى لها في عامين وهو 113 جندياً في نوفمبر 2006، وهو ليس مفاجئًا في حد ذاته منذ دخول قوات الاحتلال إلى معاقل المليشيات. كانت إحصاءات أخرى، ومع ذلك، تتحدى توقعات واشنطن.

عدد الهجمات على المتمردين، والتي كان من المفترض أن تكون قد انخفضت، ازدادت بشكل كبير. أقل بقليل من مائة في اليوم خلال النصف الأول من عام 2006، وصل العدد إلى 140 بعد وقت قصير من بدء الهجوم، ثم تراوح بين 160 و180 في اليوم لبقية العام. كما ارتفع عدد التفجيرات القاتلة، وهو الهدف الرئيس للهجوم. ووفقًا للإحصاءات العسكرية الأمريكية التي نشرتها مؤسسة بروكينغز (Brookings Institution)، فقد ارتفعت في أواخر عام 2005 من أقل من عشرين عامًا إلى أكثر من أربعين كل شهر، ثم بدأت في الارتفاع مرة أخرى مع بدء الهجوم الأمريكي في أواخر ربيع عام 2006، حيث وصلت إلى تسع وستين في ديسمبر. ارتفع عدد الوفيات المرتبطة بهذه التفجيرات من أقل من خمسمائة شهريا في أوائل عام 2006 إلى ما يقرب من ألف شهريا في النصف الثاني من العام.[1] كما بلغ النزوح السكاني ارتفاعات جديدة ـ خاصة في المجتمعات التي كانت قوات الاحتلال الأكثر نشاطا فيها.[2]

سعى الجيش الأمريكي إلى خطة جديدة لتهدئة بغداد، والتي ستعرف باسم «الاندفاع». وبدلاً من تغيير المبادئ الأساسية للعملية «معاً إلى الأمام» الاولى والثانية[3]، جادل مخططو عملية (التعزيز) هذه بأن الحملة السابقة قد فشلت بسبب تطبيق القوة غير الكافية. والآن، سيتم إرسال عشرات الآلاف من القوات الأمريكية الجديدة إلى بغداد، باستخدام التكتيكات المستعارة من هجوم 2004 على مدينة الفلوجة السنية. وستحاط كل منطقة مستهدفة أولاً لمنع المتمردين من الفرار. بعد ذلك، وبمجرد الانضمام إلى المعركة، ستتم الاستعانة بقوة

(1) Brookings Institution, Iraq Index: Tracking Variables of Reconstruction & Security in Post-Saddam Iraq, (Washington D.C.: Brookings, August 30, 2007), 5–10.

(2) See chapter 13.

(3) Michael Schwartz, «Baghdad Surges into Hell: First Results from the President's Offensive,» TomDispatch, February 11, 2007, http://www.tomdispatch.com/index.mhtml?pid=165183.

نيران هائلة. وكما أوضح الكابتن بول فاولر لمراسل صحيفة بوسطن غلوب (Boston Globe) آن بارنارد (ِAnne Barnard)خلال قتال الفلوجة: «السبيل الوحيد لاجتثاث [المتمردين] هو تدمير كل شيء في طريقك.» [1]

كما في الفلوجة، دعت خطة زيادة القوات الجديدة أيضاً إلى بقاء القوات الغازية في المدينة لمنع المتمردين من العودة والإشراف على وحدات الجيش العراقي الذين قادوهم إلى المعركة.

معركة شارع حيفا

تم تطبيق نموذج زيادة القوات لأول مرة في يناير 2008، حتى قبل خطاب بوش الرسمي إلى الأمة، في معركة شارع حيفا.

كان شارع حيفا، وهو طريق مزدهر بطول 3.2 كم خارج المنطقة الخضراء التي تسيطر عليها الولايات المتحدة في بغداد، مركزاً للمقاومة السنية منذ بداية الحرب. ومثل معظم معاقل المتمردين، ومنذ سقوط صدام حسين، حاولت قوات الاحتلال تهدئته.

بعد فترة وجيزة من سقوط بغداد، بنى الزعماء المحليون في المنطقة ميليشيات لمكافحة موجة العنف الإجرامي التي اجتاحت العاصمة بعد أن قامت سلطة التحالف المؤقتة بتفكيك الجيش والشرطة العراقيين. بحلول أوائل 2004 كان قادة الميليشيات، جنبا إلى جنب مع رجال الدين من المساجد المجاورة، هم الحكومة المحلية الفعلية. وعلى الرغم من أنها أضفت الطابع الأصولي السني، حتى منتصف عام 2005، فقد تحملوا وجود ممارسات كبيرة من الأقلية الشيعية، والتي كانت قد استمرت في العيش بسلام بين الأغلبية السنية.

خلال السنة الأولى بعد سقوط نظام صدام، وقع العنف الخطير عندما دخلت قوات الاحتلال المنطقة. فعندما وصل الجيش الأمريكي، قُوبل من قبل القناصة وبقنابل زرعت على جانب الطريق والتي سعت إلى تحويل المتسللين عن هدفهم المتمثل في اعتقال أو

(1) Ann Barnard, «Inside Fallujah's War: Empathy, Destruction Mark a Week with US Troops,» Boston Globe, November 28, 2004; quoted in Gregory, «The Rush to the Intimate.»

قتل المتمردين المشتبه بهم.[1] كانت المعارك التي غالبًا ما أعقبت هذه الحوادث شرسة جدًا لدرجة أن الجنود الأمريكيين أطلقوا على الحي اسم «شارع الموت» وتضاءلت الدوريات كما أصبح شارع حيفا واحدة من العديد من المناطق التي لا يمكن الذهاب إليها في العاصمة «ومحظور أيضاً حتى على الجنود الأمريكيين والعراقيين.»[2]

وفي نوفمبر / تشرين الثاني 2004 انفجرت عبوة ناسفة بالقرب من إحدى دوريات الاحتلال العرضية، فدمرت سيارة همفي، وظهرت مجموعة من الأحداث المتتالية التي بلغت ذروتها عندما قامت طائرة هليكوبتر أمريكية بإطلاق النار على حشد من الناس وقتلت مازن توميزي، وهو مراسل فلسطيني لشبكة أخبار الفضائية العربية في دبي. كان توميزي يصور متابعته للحادث السابق عندما أطلق الرصاص عليه، أصبحت وفاته واحدة من أكثر الصور المروعة على نطاق واسع والتي تم عرضها على نطاق واسع في الحرب ـ على الأقل في الشرق الأوسط ـ مع تناثر دمه على الكاميرا وهو يصرخ، «سأموت، سأموت.»[3] أقنعت هذه الحادثة القيادة العسكرية الأمريكية بمحاولة أخرى لتهدئة شارع حيفا.[4]

تحت عنوان «شارع عنيف يجد الهدوء»، وصف سكوت بيترسون (Scott Peterson)، مراسل صحيفة كريستيان ساينس مونيتور (Christian Science Monitor)، كيف سيطر الجيش الأمريكي على الحي في غضون ستة أشهر. إن الهجوم العسكري الذي شمل «القناصة على السطح» وغيرها من «التدابير الصارمة التي ورد أنها شملت إساءة معاملة المعتقلين.»[5] هذه المعركة الدائرة، التي بدأت في يناير 2005، أصبحت أكثر فترة عنيفة في تاريخ شارع حيفا ـ حتى وصلت حركة «الاندفاع». لكن في الإعلام الأمريكي كان التركيز على التهدئة والهدوء اللذين تم تحقيقهما، في وقت ما، وبحلول أواخر ربيع 2005، قام الاحتلال بقمع المقاومة النشطة.

كان من بين هؤلاء القاطنين الذين يشعرون بالامتنان والترحيب بنهاية القتال من لا يؤيد

(1) Tom Engelhardt, «Incident on Haifa Street,» TomDispatch, September 19, 2004, http://www.tomdispatch.com/index.mhtml?pid=1830.

(2) NickWatt, «Once Notorious Baghdad Street New Peaceful,» ABC News, June 29, 2005.

(3) Engelhardt, «Incident on Haifa Street.»

(4) Scott Peterson, «A Violent Street Finds Calm,» Christian Science Monitor, May 26, 2005.

(5) Peterson, «A Violent Street Finds Calm.»

وجود القوات العسكرية الأمريكية: فبعض السكان سوف «ينظرون بسخط» عندما تمر القوات الأمريكية. و«كانت التوترات أعلى بقليل» كلما دخلت قوات الاحتلال في الشارع؛ وسرعان ما استعيدت الشعارات على الجدران التي تقول «عاش المجاهدون» بعد أن حاول الجنود طمسهم. ومع ذلك، في يونيو 2005، أعلن مراسل اي بي سي نيوز (ABC News) نيك ووات (Nick Watt) أن «شارع الموت هو في الواقع شيء من الماضي.»[1]

مع ذلك، انهارت سيطرة الاحتلال في نهاية المطاف لأن رجال العصابات في شارع حيفا قد اختفوا بين سكان المنطقة في انتظار تحشدهم من جديد. وقبل إصدار إعلانات النجاح مباشرة، بدأت «موجة العنف» الخاصة بهم قبل أن يعودوا إلى الحي بشكل علني. وحتى في اللحظة التي كان فيها مراسل ABCWatts يقدم نعيًا لـ«Death Street»، كانت القوات الأمريكية ونظرائهم العراقيين يقومون بعشرات الدوريات الأسبوعية، حيث اقتحموا المنازل في حي شارع حيفا لاعتقال أو قتل السكان المشتبه في عضويتهم أو دعمهم. [2]أدت هذه الدوريات، إلى جانب الزيادة الهائلة في البطالة، والتدهور المتفاقم للخدمات العامة، والصدمات الاقتصادية الناتجة عن إزالة دعم الحكومة للغذاء والوقود، إلى تأمين دعم إضافي للمقاومة وعضويتها.

في فبراير / شباط 2006، مع تصاعد العنف في جميع أنحاء بغداد رداً على قصف القبة الذهبية، سحب الاحتلال قواته من شارع حيفا، تاركاً مجموعة من القوات الحكومية المسؤولة. وبسرعة كبيرة بعد ذلك، عاد المقاتلون إلى الظهور وطردوا الجيش العراقي، ووضعوا حداً للدوريات العسكرية، والغزوات المنزلية، والاعتقالات، فضلاً عن المعارك التي ولّدتها. مرة أخرى، أصبح شارع حيفا جيبًا للعدو يشتبه في أنه «إيواء إرهابيين.» وكما قال مراسل صحيفة «نيويورك تايمز» مارك سانتورا (Marc Santora) في أوائل عام 2007: «على مدى العامين الماضيين، كان [شارع حيفا] هادئًا نسبيًا، لكن في الأشهر الأخيرة، مع اشتداد القتال الطائفي، شكك المسؤولون العسكريون العراقيون والأمريكيون في أنه يستخدم كقاعدة لعمليات المتمردين الذين يركزون على السكان المدنيين الشيعة والقوات الأمريكية.» [3]

---

(1) Watt, «Once Notorious Baghdad Street Now Peaceful.»

(2) Peterson, «A Violent Street Finds Calm.»

(3) Marc Santora, «US and Iraqis Hit Insurgents in All-Day Fight,» New York Times, January 10, 2007.

قوات الاحتلال أعادت فتح شارع حيفا، جلبت العنف الطائفي معهم

تم الحفاظ على هدوء نسبي في شارع حيفا حتى في الوقت الذي اندلع فيه عنف طائفي شرس في مكان آخر في العاصمة. فالتطهير العرقي، المنتشر في أجزاء أخرى من المدينة، لم يغير الحي بعد، وظل معظم أفراد المجتمع الشيعي في بيوتهم.

عندما هدأت الأحياء المجاورة أيضا، عم سلام غير مستقر ولكنه حقيقي نوعا ما في المنطقة. لم يكن أساس هذه الهدنة غموضًا: فقد تم حشد أعضاء ميليشيا شارع حيفا، الذين تحرروا من المعارك الدفاعية ضد الجيش الأمريكي وعززهم انتصارهم على الجيش العراقي، من أجل حماية والدفاع عن المجتمع الأكبر ضد فرق الموت الشيعية. في الواقع، كانت الميليشيات السنية في جميع أنحاء بغداد قد استجابت لنشاط فرق الموت الشيعية المتصاعدة من خلال التركيز على منع أي من أفراد الشرطة من دخول أحيائهم، حيث إن فرق الموت كانت غالباً ما تأتي بزي رسمي ومركبات. وكما صرحت مها عابدين في صحيفة: «يرحب المقيمون على نطاق واسع بوجود المقاتلين كحماية ضرورية ضد الشيعة «هي قوات شبه عسكرية (تعمل في الغالب كقوات أمن عراقية).»[1]

وكان نجاح هذه التدابير ـ إضافة إلى تدابير مماثلة من جيش المهدي في مجتمعات شيعية جيدة التنظيم ـ أحد المكونات التي ركز عليها مفجرو السيارات وفرق الموت لأحياء مختلطة لا تحظى بالحماية الكافية. في عامي 2006 و2007، خرج الشيعة من هذه المنافسة في الأحياء المختلطة بالفوز بها. وزاد عددهم، واندماجهم في قوات الأمن الرسمية، وتركيز «عملية معاً إلى الأمام» الأولى والثانية على المتمردين السنة، لإحداث موجة من عمليات التطهير من الأحياء المختلطة. بعد ذلك، أصبحت المناطق الشيعية التي تم دمجها حديثًا مجتمعات جديدة ووسّعت المزايا الشيعية، مما أدى إلى وضع أكثر صعوبة بين الجماعات السنية المتبقية، والتي واجهت أيضًا مشكلة محاولة دمج سيل من اللاجئين الجدد الذين طردوا من الأحياء التي كانت مختلطة سابقاً.

في غضون ذلك، كان جيش المهدي قوة محورية في توسيع المناطق الشيعية في بغداد. ومع انتشار العنف في الأحياء المتنازع عليها، انتشر جيش المهدي أيضاً، وشارك في عمليات التطهير العرقي، وتعزيز القيادة المحلية المستقلة عن الحكومة الرسمية، التي استمروا في

(1) Mahan Abedin, «The Surge: Don’t Hold Your Breath,» Asia Times, January 30, 2007.

معارضتها كأداة للاحتلال. في نهاية المطاف، أصبحت المناطق المختلطة في شارع حيفا مدمجة في معاقل الشيعة، حيث نقل جيش المهدي العائلات الشيعية النازحة من مناطق أخرى إلى المساكن السنية الشاغرة. قام جيش المهدي، مثل نظرائه من السنة، بدوريات في الشوارع للحماية من المتطفلين الطائفيين، وبالتالي منع أي تقلبات في حالات النزوح العرقي. وكما أن هذه الدوريات أوجدت شكلا من أشكال الردع المتبادل على جانبي الانقسام الطائفي الذي يتميز الآن بقسم شارع حيفا في المدينة. على الرغم من أن الشيعة لم يغادروا حتى الآن الأقسام السنية من المجتمع، إلاّ أن الحدود بين الأحياء كانت راسخة ولم يكن لدى أي طرف القوة لمهاجمة الطرف الآخر.

صعود الاحتلال إلى شارع حيفا

خلال عملية «معا إلى الأمام» ركزت قوات الاحتلال هجماتها على معاقل السنة على الرغم من تنامي قوة الصدريين وميليشياتهم، جيش المهدي. خلال عملية «معا إلى الأمام» الثانية تحول هذا التركيز، وأصبحت الغارات والهجمات الأمريكية على المناطق الشيعية أكثر شيوعًا. وقع توغل واحد في أوائل يناير 2007، عندما دخلت القوات منطقة حدودية بالقرب من شارع حيفا وألقت القبض على أحد كبار قادة المهدي، على ما يبدو القائد المحلي في ذلك الجزء من المدينة.[1] وأدت إزالة هذا الضابط الرئيس إلى إضعاف فعالية دوريات المهدي الوقائية. نقلاً عن مسؤول أمريكي لم يذكر اسمه، ذكر مراسل صحيفة نيويورك تايمز مارك سانتورا أن: «الاعتقال... خلق فتحا للمسلحين السنة، وبدأوا في استفراد الشيعة الذين كانوا قد انتقلوا إلى الجنوب من حي الكاظمية».[2]

قد تكون هذه الهجمات قد نشأت أو لم تكن قد نشأت في شارع حيفا، ولكن عندما تم إلقاء سبع وعشرين جثة شيعية هناك في 6 يناير / كانون الثاني، أصبحت مناسبة لأحداث «هجوم» جديد من قبل ادارة بوش في فترة وجيزة. وكما أوضح المتحدث العسكري الأمريكي المقدم سكوت بليشويل (Scott Bleichwehl)، «إنها منطقة تحتاج إلى إعادة

(1) Michael Schwartz, «The Myth of More,» TomDispatch, December 6, 2006, http://www.tomdispatch.com/index.mhtml?pid=145524.

(2) Santora, «US and Iraqis Hit Insurgents in All-Day Fight.»

السيطرة الأمنية العراقية إليها.»[1] كان علي الدباغ، المتحدث باسم رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي، أكثر صرامة: «يجب تطهير هذه المنطقة»، مشيرًا إلى أن الحل يكمن في إزالة جميع السكان من الحي.[2]

صدّق ساكنو شارع حيفا الدباغ، خصوصًا بعد أن ذكر القادة الأمريكيون معركة تلعفر لعام 2005 كنموذج لاستراتيجيتهم الجديدة.[3] في تلعفر، وهي مدينة تضم حوالي ثلاثمائة ألف بالقرب من الحدود السورية، تم نقل جميع سكان الأحياء الموالية للتمرد كجزء من عملية التهدئة.

وأرسلت القوات العسكرية العراقية في البداية ولكن في غضون يومين تم صدهم. أدت هذه المعارك والعنف الطائفي المتنامي في المناطق الحدودية في تلعفر إلى تحطيم الأساس الهش للسلم الطائفي داخل شارع حيفا، وبدأت الأقلية الشيعية الصغيرة المتبقية تتلقى تهديدات بأنهم سيُقتلون «إذا لم يغادروا على الفور.»[4]

حل الوضع العقد

قبل الفجر في 9 يناير، بعد إغلاق المنطقة، بدأ هجوم قوات الاحتلال، بدعم من الطائرات المروحية والطائرات الحربية وتليها القوات العراقية. قدم مراسلو واشنطن بوست سودارسان راغافان (Sudarsan Raghavan) وجوشوا بارتلو (Joshua Partlow) هذا الوصف للمعركة، نقلا عن الرائد جيسي بيرسون (Jesse Pearson) والرقيب إسرائيل شيفر(Israel Shaeffer):

> في الظلام قبل الفجر، سيطرت القوات المشتركة على المباني المحيطة بـTallil Square، وهو هدف رئيس للعملية.
>
> وقال بيرسون: «ظهرنا في غرفة المعيشة لتناول الإفطار». حوالي الساعة

(1) «Ethnic Cleansing in Baghdad: Baghdad Street Becomes New Fallujah,» Australian, January 10, 2007.

(2) Ibid.

(3) Peter Grier, «Counterinsurgency Takes Center Stage in Iraq,» Christian Science Monitor, January 22, 2007.

(4) Damien Cave, «'Man Down'—When One Bullet Alters Everything,» New York Times, January 29, 2007.

> السابعة صباحاً، بدأت المشكلة. وقال: «بمجرد ظهور الشمس، بدأ المسلحون في إطلاق النار».
>
> قال شيفر: «بدأنا نسمع اطلاقات النار جميع الجهات».
>
> من أسطح المنازل والمداخل، أطلق المسلحون نيران بنادق كلاشنيكوف وبنادق آلية. وكما كان القناصون يستهدفون الجنود الأمريكيين والعراقيين. وبدأ الجنود الأمريكيون في إطلاق النار من خلال مدافع رشاشة من عيار 50 مركبة أو موضوعة على مركبات سترايكر المدرعة. استخدموا صواريخ TOW وقاذفات القنابل اليدوية. قامت الطائرات المقاتلة من طراز F ـ 15 بمحاذاة أسطح المنازل بالمدافع، بينما أطلق الأباتشي صواريخ هيلفاير.[1]

وبعد 11 ساعة من الموت والدمار، سادت قوات الاحتلال وبدأ ألف جندي أمريكي وعراقي عمليات تفتيش من منزل إلى منزل، واعتقال وقتل المشتبه بهم من المتمردين.

في اليوم التالي، قدمت مراسلة أخبار شبكة سي بي اس لارا لوجان (Lara Logan) دليلاً مرئياً مروعًا على الأوضاع في شارع حيفا في تقرير ظهر على الإنترنت فقط. وأظهرت المباني المهدمة والأحياء المهجورة ونتائج التعذيب الطائفي على كلا الجانبين. وقد اختتمت مع أحد المقيمين الذي ألقى باللوم على الولايات المتحدة لمحنة مجتمعه: «قالوا لنا أنهم سيجلبون الديمقراطية. وعدوا الحياة بأنها ستكون أفضل مما كانت عليه في عهد صدام حسين. ولكنهم لم يجلبوا لنا إلا الموت والقتل. جلبوا الدمار الشامل إلى بغداد.»[2] وفقاً لمراسلي مكلاتشي يوسف وعبيد، «قال متحدث باسم الجيش الأمريكي أنه ليس لديه سبب للاعتقاد أو تصديق بروايات سكان شارع حيفا.» في غضون ذلك، قال السفير الأميركي زلماي خليل زاد في مؤتمر صحفي: «أنا مشجع لما رأيته»[3]

بعد أسبوع كانت معركة شارع حيفا مستمرة.[4] كان المزيد والمزيد من السكان يفرون من المنطقة، في محاولة للهرب من الضربات الجوية الأمريكية، لتجنب تبادل اطلاق النار

(1) Sudarsan Raghavan and Joshua Partlow, «Airstrikes Back Troops in Baghdad Clash,»Washington Post, January 10, 2007.

(2) Lara Logan, CBS News Online, January 17, 2007, http://www.cbsnews.com/ sections/i_video/main500251.shtml?id=2371456n.

(3) Youssef and Obeid, «Residents Say Snipers Are Firing at Random.»

(4) Damien Cave and James Glanz, «In a New Joint U.S.-Iraqi Patrol, the Americans Go First,» New York Times, January 25, 2007.

بين الاحتلال والمتمردين، أو التملص من تهديدات القتل التي ارتكبها كلا الجانبين من الانقسام الطائفي.

وفي معرض حديثه عن معركة من أجل منطقة مجاورة «قاتلت الولايات المتحدة الآن لاستعادة عدو غامض ثلاث مرات على الأقل في العامين الماضيين»، قال الرقيب رتبة اولى مارك بيليتسكي (Marc Biletski) لصحفيي نيويورك تايمز داميان كيف (Damien Cave) وجيمس غلانز: «هذا المكان فاشل.... في كل مرة نأتي إلى هنا، يجب أن نعود».[1]

نتائج عملية «الاندفاع»

كان شارع «حيفا» نموذجاً للعديد من مجتمعات بغداد التي سرعان ما شعرت بالتأثير الكامل للهجوم المتزايد. وبعد مرور عام، كان الحي لا يزال يحمل جميع علامات المعركة. لم يكن هناك أي جهد لاستعادة الخدمات العامة بما في ذلك الشبكة الكهربائية أو نظام معالجة المياه؛ لم تكن هناك خدمات طبية، ولم تكن هناك أي وسائل نقل عام.

وقد لخص رالف بيترز (Ralph Peters) من صحيفة نيويورك بوست موقف حكومة المالكي داخل المنطقة الخضراء: «إن الحكومة العراقية لا تساعد كثيراً، لا شيء، بقدر ما يتعلق الأمر بإعادة إحياء شارع حيفا.» أخبره القائد العسكري الأمريكي في شارع حيفا أن الولايات المتحدة كانت تعتمد على «التنمية الاقتصادية التلقائية» ـ كان من المتوقع أن يقوم المواطنون المحليون بتطوير المنطقة من خلال جهودهم الخاصة بمساعدة محدودة عدد من القروض الصغرى (بضع مئات من الدولارات لكل منها) من أموال الجيش غير القتالية الضئيلة. لم يكن من المفاجئ إذن أنه باستثناء عدد قليل من أسواق المواد الغذائية، لم يكن هناك اقتصاد يمكن الحديث عنه.[2] وفي غضون ذلك، غادر عشرات الآلاف من السكان من السنة، مع تحول أجزاء كبيرة من المنطقة من السنة إلى الشيعة والأقسام الأصغر حجماً في الجهة الأخرى.[3] بقيت مجموعة كبيرة من الجنود الأمريكيين في المنطقة في حين تم وضع حاجز إسمنتي شاسع يحتوي على عدد قليل من البوابات المدرعة، مما أدى إلى فصل المجتمع عن باقي المدينة. تراجع المتمردون المسلحون إلى حرب عصابات متقطعة، ونظموا نحو عشرين

(1) Ibid.

(2) Peters, «Back from Hell.»

(3) Ibid.

هجومًا على القوات الأمريكية كل شهر ـ وهو انخفاض حاد من أربعة وسبعين معركة كبرى كانوا قد شنوها في يناير كانون الثاني على القوات الأمريكية. قامت القوات الأمريكية بما يقارب أربع وثلاثين دورية قتالية كل يوم بهدف القبض عليهم أو قمعهم. [1]

في يناير 2008، قدر المقدم توني أغوتو (Tony Aguto)، القائد الأمريكي في شارع حيفا، أن حوالي 50 ألف من سكان المنطقة البالغ عددهم خمسمائة ألف تشردوا العام الماضي.[2] في بغداد ككل، قدر مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين أن القتال العنيف في النصف الأول من عام 2007 كان ينتج تسعين ألف لاجئ في الشهر، معظمهم من بغداد.[3]وفي الوقت الذي اكتمل فيه التطهير العرقي في شارع حيفا وفي أماكن أخرى، بدأ معدل نزوح اللاجئين في الانخفاض، وانخفض إلى ثلاثين ألفا بحلول كانون الأول / ديسمبر 2007. واجه السكان النازحين في بغداد، الذين يبحثون يائسين عن أماكن يقطنون بها، وواجهوا أيضا التحدي الكاسح المتمثل في دعم الأسر في اقتصاد راكد إلى حد كبير مع تراجع الدعم الحكومي. لم يكن هذا، كما قال العقيد، مشكلة يجب على الاحتلال معالجتها. «إنه»، كما قال، «مهمة الحكومة العراقية لأيجاد حل لذلك او لاكتشاف ذلك.»[4]

عملية «الاندفاع» في ذروتها

توضح معارك حي حيفا، تصاعد القوة وتزايد العنف في العاصمة بشكل كبير. لمدة ستة أشهر غزت القوات الأمريكية مجتمعا واحدا تلو الآخر، باستخدام قوة النيران في قيادتهم. عندما انتهى القتال العنيف سعى الاحتلال إلى تعزيز انتصارهم العسكري من خلال إقامة الحواجز الخرسانية في كل مكان، وضمان الفصل العرقي لكل حي أو حي جزئي. أصبحت هذه خطوط ترسيم الحدود والحواجز في الحرب الأهلية في المدينة. ضمنت الجدران أنه لن يكون هناك أي اتصال مادي أو اجتماعي أو اقتصادي مادي أو قليل بين المناطق التي تم تطهيرها عرقياً، حتى تلك التي كانت تعتمد في السابق على هذا النوع من الاتصالات

(1) Linda Robinson, «For Haifa Street, aWelcome Calm: U.S. Troops Begin a Quiet Drawdown, Hoping that Locals Don't Notice,» U.S. News and World Report, January 10, 2008.

(2) Peters, «Back from Hell.»

(3) Brookings, Iraq Index,March 4, 2008, 12.

(4) Robinson, «For Haifa Street, aWelcome Calm.»

للحصول على القوت اليومي. المدينة والتي اقتصادها في خطر كانت قد تعرضت إلى ضربة أخرى. وأصبح سكان هذه الأحياء المنعزلة الجديدة، غير القادرين على السفر للحصول على وظائف، وتزايد قنوطهم. انضم العديد منهم، بحثا عن حلول، أو دعموا الميليشيات المحلية التي تحدثت وتصرفت نيابة عنهم وقدمت أيضا عملا وأمل في التغيير. وقال الملياردير الشيعي أبو مصطفى الذهبي لمراسل صحيفة واشنطن بوست سودارسان راغافان (Sudarsan Raghavan): «وصل الناس إلى نقطة أنهم سيبيعون ثلاجتهم لشراء منصة إطلاق الصواريخ لإطلاق النار وقتل الأمريكيين.»[1]

مع استمرار النزوح الطائفي، انتقلت الميليشيات الشيعية بشكل أساسي من الشرق إلى الغرب عبر بغداد، مما أوجد مزيدًا من المناطق التي يسيطر عليها الشيعة خارج الأحياء السنية والمختلطة سابقاً. في الأجزاء الغربية والجنوبية من بغداد، استمرت الميليشيات السنية في تعزيز سيطرتها على المناطق التي لم يسبق للاحتلال أن غزوها.

عزل بغداد، الذي بدأ نسبيا في أوائل عام 2005، وتصاعد في أوائل عام 2007 مع زيادة عدد القوات، وانتهى عزلها بالكامل في خريف عام 2007. وبحلول ذلك الوقت، تحولت المدينة التي كانت في يوم من الأيام منقسمة بين السنة والشيعة إلى عاصمة شيعية تبلغ نسبتها 75 بالمائة. جعل الجيش الأمريكي وجوده في نقاط التفتيش، في العديد من القواعد الصغيرة التي أنشئت في جميع أنحاء المدينة، والدوريات في الأحياء التي تم ترسيمها الآن بواسطة حواجز الاسمنت. ومع ذلك كانت المناطق المجاورة لا تزال محكومة من قبل الميليشيات المحلية في ما لم تعد مدينة متكاملة، بل كانت عبارة عن مجموعة معزولة من المقاطعات أو المناطق المطوقة التي تم تطهيرها عرقياً.

نهاية عملية «الاندفاع»

بعد صراع ربيعي وصيفي صاخب، لم ينو الاحتلال تهدئة بغداد. عملية «الاندفاع» هذه زادت الوضع سوءًا. قبل أن تبدأ هذه، لم تكن الميليشيات السنية والشيعية مهيمنة في العديد من الأحياء. بحلول منتصف عام 2007، كان لدى كل مجتمع تقريباً حكومته الصغيرة

---

(1) Sudarsan Raghavan, «19 Tense Hours in Sadr City Alongside the Mahdi Army,» Washington Post,March 29, 2008.

الخاصة به، التي تهيمن عليها عادة ميليشيا معادية للاحتلال وللحكومة المركزية. لتأكيد السلطة المركزية على المدينة، يجب أن يتم احتلال كل حي مرة أخرى.

وبدون الإعلان عن تغيير في السياسة، تخلى الجيش الأمريكي عن زيادة عدد القوات في أواخر صيف 2007 لصالح برنامج التعايش المشترك. في الجانب السني من الشارع، اتبع الاحتلال نسخة من حركة الصحوة التي نشأت دون تشجيع الاحتلال في محافظة الأنبار في العام السابق، ثم اعتنقها القادة العسكريون الأمريكيون الذين حاولوا تمشيط التمرد السني في تلك المدن.[1] في بغداد، كما في الأنبار، تم إنشاء ما يسمى جماعات المواطنين المحليين المهتمين (CLC) من خلال التفاوض على هدنة مسلحة مع خصوم المتمردين على أساس المجتمع (أو على أساس كل مجتمع على حدة).

على الجانب الشيعي، تفاوض الاحتلال بشكل أساسي على وقف مؤقت لإطلاق النار مع جيش المهدي، وصفه علانية زعيمها مقتدى الصدر بأنه من جانب واحد.. وتوقف الصدريون عن زرع قنابل مميتة على جانب الطريق ضد الجيش الأمريكي ولم يعد يسعون إلى نصب الكمائن للاحتلال وقوات الجيش العراقي التي تتحرك عبر أحيائهم. وقلص الجيش الأمريكي غاراته وهجماته في أحياء الصدريين وأقضى أقل بكثير من الجهد في تعقب واعتقال زعماء التيار الصدري.

وكانت نتيجة هذا الانفراج المزدوج انخفاضاً كبيراً في العنف في بغداد. ومع بقاء قوات الولايات المتحدة في صفها من الصفقة، تراجعت المعارك الضخمة المرتبطة بهجمات الاحتلال على معاقل السنة مثل شارع حيفا، وحتى المعارك الصغيرة الناتجة عن محاولات القبض على مسلحين معينين تراجعت. وفي المقابل قلل المتمردون السنة والشيعة من هجماتهم ضد القواعد والقوافل الأمريكية في بغداد، أما الجهاديون الذين طُردوا إلى حد كبير من المجتمعات المتمردة السنية، فقد سُرحوا أو انتقلوا إلى شمال العراق حيث لم تكن هناك مفاوضات مع المتمردين.

غير أن هذا لم يكن أكثر من هدنة مسلحة هشة بين الأعداء، وهي هدنة عززت بالفعل الميليشيات داخل مجتمعاتها. بدأ المسلحون السنّة، الذين تم التحقق من صحتهم الآن كشرطة شرعية، مدفوعين ومسلحين من الجيش الأميركي، بتقديم مطالب سياسية لاستعادة الخدمات وكذلك لإعادة بناء البنية التحتية وبرامج خلق فرص العمل

(1) see الفصل 17.

لمقوماتهم اليائسة، في الوقت الذي شجبوا الحكومة العراقية على أنها تابع السياسة الأمريكية والإيرانية.

استخدمت ميليشيات جيش المهدي، بعد أن وسعت نفوذها في أحياء مختلطة سابقاً، الهدنة لنشر برامج الخدمة الاجتماعية الهزيلة ولكنها ذات مغزى، وتطلب زيادة الوصول إلى الموارد التي قد تنعش اقتصاد المدينة. استمر الناطقون الرسميون الوطنيون في الإصرار على عدم تمكن البلاد من البدء في إعادة البناء الحقيقي إلى أن غادرت الولايات المتحدة. وعلى الرغم من أن العديد من مجتمعات بغداد شهدت أدنى مستويات للعنف خلال عامين، إلاّ أن الحواجز الإسمنتية جعلت الحياة الاجتماعية والاقتصادية شبه مستحيلة. كان معظم الناس محاصرين في أحياء منعزلة، مرعوبين من الغرباء، خائفين من إرسال أبنائهم إلى المدارس، وغير قادرين على الوصول إلى وظائفهم (وبالتالي الاحتفاظ بها). أرباب العمل، المحرومون من العمال والزبائن، أغلقت مؤسساتهم. الاقتصاد بالكاد موجود.[1]

بالنسبة لمعظم بغداد، مثل بقية البلاد، ولم يكن للحكومة العراقية أي دور. ولم يكن لديها جهاز إداري في أي مجتمع ولم تبذل أي محاولة لاستعادة الخدمات المطلوبة. كان ما يثبت وجودها الوحيد، هو الجيش العراقي، وكان له دور في بعض الأحيان وكان عادةً تحت قيادة ضباط أميركيين أو تحت سيطرتهم. عندما ظهر الجيش العراقي كقوة مستقلة كانوا حينها يسكنون مع الشيعة بقيادة الميليشيات الشيعية، وليس من قبل الحكومة المركزية. في الأحياء على بعد بضع مئات من الأقدام من المنطقة الخضراء، لم تكن الحكومة العراقية موجودة.

ولقد فقد الاحتلال منذ فترة طويلة أي مظهر من مظاهر السيادة. لقد حافظ على أكثر الميليشيات إخافة في بغداد، وقادرة عسكريا على التغلب على أي عدو، ولكن غير قادر على خلق حكم مستقر، حتى في الأحياء المغلقة المطوقة بالاسمنت مثل شارع حيفا. ولم تستطع قوات الاحتلال توصيل الكهرباء أو المياه أو الوظائف ـ أو حتى المرور الآمن إلى الحي التالي.

وفي وقت مبكر من مايو 2006، وصف نير روزين موقف الجيش الأمريكي بهذه الطريقة: «لقد خسر الجيش الأمريكي في العراق، كما كان منذ وصوله. ضرب السُنة، وضرب الشيعة، وضرب معظمهم من الأبرياء. وغير قادر على التمييز بين أي شخص، وبالتأكيد غير قادر على

(1) Dahr Jamail, «Iraq: Five Years, and Counting,» Inter Press Service, March 18, 2008, http://dahrjamailiraq.com/hard_news/archives/newscommentary/000766.php#more.

استخدام أي سلطة، باستثناء فرض سيطرته على ركن الشارع المتواجد فيه... إن الأمريكيين هم مجرد ميليشيا أخرى ضائعة في الفوضى.» [1]

وفي ربيع 2008 كان سكان بغداد ينتظرون. كانوا ينتظرون سقوط الجدران حول أحيائهم، واستعادة وسائل النقل العام، وإعادة فتح الطرق حتى يتمكنوا من البدء في التنقل في أنحاء المدينة. كانوا ينتظرون إعادة بناء الخدمات العامة حتى يتمكنوا من الاعتماد على القدرة على تشغيل الأضواء، وإخراج المياه النظيفة من الصنابير، وربما حتى المساهمة في «التنمية الاقتصادية التلقائية». انتظروا أرباب العمل للبدء في إعادة التعيين حتى يتمكنوا من البدء في دعم أسرهم التي تعاني.[2]

كانوا ينتظرون مغادرة الولايات المتحدة.

(1) Rosen, «Iraq Is the Republic of Fear.»

(2) Cockburn, «AWeek in Iraq.»

الخاتمة

نهر المقاومة: كيف تعثر حلم واشنطن في العراق

تذكر دائماً أن روح الشعب أكبر من تكنولوجيا الإنسان. ـ قال ذلك

هاي نيوتن (Huey P. Newton)

في 15 فبراير 2003، تدفق المواطنون العاديون في جميع أنحاء العالم إلى الشوارع للاحتجاج على غزو جورج دبليو بوش الغاشم للعراق.جرت مظاهرات في المدن الكبيرة والبلدات الصغيرة على مستوى العالم، بما في ذلك احتجاج صاخب ولكنه مفعم بالحيوية في محطة ماكموردو (McMurdo) في أنتاركتيكا (Antarctica). وشارك ما يصل إلى ثلاثين مليون شخص، استشعروا كارثة وشيكة، في ما وصفته الكاتبة ريبيكا سولنيت (Rebecca Solnit)»بأكبر وأضخم احتجاج جماعي شهده العالم على الإطلاق». [1]

أول تقييم واضح للتاريخ وصف هذا الاحتجاج الضخم والرائع بأنه إخفاق قياسي، منذ أن أمرت إدارة بوش، بعد أقل من شهر واحد، القوات الأمريكية عبور الحدود الكويتية ثم إلى بغداد.

وقد تم نسيانها إلى حد كبير (أو ربما أفضل وضعها) من الذاكرة الرسمية والإعلامية. لكن الاحتجاج الشعبي يشبه النهر أكثر من كونه عاصفة. إنه يستمر في التدفق إلى مناطق جديدة، تحمل أجزاء من خططها السابقة إلى عوالم أخرى وحركات أخرى جديدة. نادرًا ما نعرف عواقبه حتى سنوات عديدة بعد ذلك، إن كنا محظوظين، نختار أخيراً مساره المتعرج.[2]

(1) Bobby Seale, Seize the Time: The Story of the Black Panther Party and Huey P. Newton (New York: Random House, 1970), 140.

هذه المعلومات حول مظاهرات 15 شباط 2003، see is taken from Rebecca Solnit, Hope in the Dark: Untold Histories, Wild Possibilities (New York: Nation Books, 2004), 54.

(2) لمناقشة الطرق الخفية التي تؤثر بها الحركات الاحتجاجية على الحياة الاجتماعية والسياسية، والآثار

يتحدث للمتظاهرين مرة أخرى في مايو 2003، بعد شهر واحد فقط من دخول القوات الأمريكية إلى العاصمة العراقية، قدم سولنيت ما يلي:

> قد لا تكون لدينا معرفة، لكن يبدو أن إدارة بوش قررت إلغاء حركة «الصدمة والرعب» في بغداد لأننا أوضحنا تكلفة ذلك في الرأي العام العالمي وأن الاضطرابات المدنية ستكون مرتفعة للغاية. قد نكون قد أنقذنا بضعة آلاف أو بضعة عشرات آلاف من الأرواح. ولكن الجدل العالمي حول الحرب أدى إلى تأجيلها لأشهر، وهي الأشهر التي سمحت للعديد من العراقيين بإعطائهم الوقت لتهيئة المخازن، والإخلاء، والاستعداد للهجوم.[1]

أيا كان التاريخ الذي يختتم في نهاية الأمر عن لحظة الاحتجاج غير المتوقعة، بمجرد أن تبدأ الحرب، فإن أشكالا أخرى من المقاومة ظهرت ـ بشكل رئيس في العراق نفسها ـ التي كانت غير متوقعة على حد سواء. ويمكن تتبع آثارها على الهدف الأكبر لمخططي إدارة بوش بسهولة أكبر. في أرض بحجم كاليفورنيا، يبلغ عدد سكانها 26 مليون نسمة، مزيج من البعثيين والأصوليين والرجال العسكريين السابقين ومنظمي النقابات والعلمانيين الديمقراطيين وزعماء القبائل المحليين ورجال الدين النشطين سياسياً والمواطنين العاديين الغاضبين ـ وغالباً ما يكونون بعضهم بعضاً. تمكنت من إحباط خطط «روما الجديدة» التي أعلنت نفسها، «القوة العظمى» و«العمدة العالمي» لكوكب الأرض. هذه الحقيقة، حتى في أول تقييم مبهر للتاريخ، قد تثبت أنها تاريخية بالفعل.

العهد الأمريكي الجديد يذهب في عداد المفقودين

من الصعب الآن حتى أن نتذكر الرؤية الأصلية التي كان جورج دبليو بوش وكبار مسؤوليه حول كيف يمكن لغزو العراق أن ينكشف كجزء من خطة واسعة في الحرب العالمية على الإرهاب. وفي أذهان مخططي الحرب، كان من المؤكد أن الغزو سيحقق انتصارا سريعا، يتبعه إنشاء دولة تابعة في العراق من شأنها أن توفر قواعد عسكرية

طويلة الأجل لحركة الحقوق المدنية في مسيسيبي.، see Kenneth T. Andrews, Freedom Is a Constant Struggle: The Mississippi Civil Rights Movement and Its Legacy (Chicago: University of Chicago Press, 2004).

(1) Solnit,Hope in the Dark, 23. On the reduction of the «shock and awe» campaign, see chapter 5.

أمريكية «دائمة» حاسمة، والتي من خلالها ستقوم واشنطن بإبراز القوة في كل ما تسميه «الشرق الأوسط الكبير». [1]

بالإضافة إلى ذلك، سرعان ما سيصبح العراق جنة سوق حرة، مليئة بخصخصة النفط المتدفق بمعدلات قياسية في السوق العالمية. وحدث السقوط بالتتابع، فإن سوريا وإيران، اللذين يدينان بمثل هذا التظاهر للقوة الأمريكية، سوف تحذو حذوهما، إما من الزخم العسكري الإضافي أو لأن أنظمتهما ـ وتلك التي تصل إلى ستين دولة في جميع أنحاء العالم ـ ستقدر عب مقاومة مطالب واشنطن.[2] في نهاية المطاف، فإن «اللحظة الأحادية القطبية» للهيمنة الأمريكية العالمية، التي أطلقها انهيار الاتحاد السوفييتي، سوف تمتد إلى «قرن أمريكي جديد» (يرافقه جيل من «Pax Republicana» في الداخل).[3]

هذه الرؤية الآن، بالطبع، منذ فترة طويلة، وذلك بفضل المقاومة غير المتوقعة والعنيدة داخل العراق.هذه المقاومة تألفت أكثر بكثير من التمرد السني الأولي، الذي ربط ما يتباهى دونالد رامسفيلد بأنه «أعظم قوة عسكرية على وجه الأرض».[4] ليس بالفعل بيانًا متعجرفًا يشير إلى أن الشعب العراقي، على جميع مستويات المجتمع، وفي تضحيات كبيرة عادة، أحبط التصاميم الإمبريالية لأعظم قوة عظمى في العالم.

خذ بعين الاعتبار، وعلى سبيل المثال، الطرق التي لا تعد ولا تحصى التي قاوم فيها السنة العراقيين احتلال بلادهم من اللحظة التي أصبح فيها واضحًا أن إدارة بوش كانت تنوي تفكيك

(1) Tom Engelhardt, «A Permanent Basis for Withdrawal?,» TomDispatch, February 14, 2006, http://www.tomdispatch.com/index.mhtml?pid=59774.

(2) «American Widens 'Crusade,'» BBC, September 16, 2001 http://news.bbc.co.uk/ 1/ hi/world/americas/1547561.stm; Jane Perlez, «After the Attacks: U.S. Demands Arab Countries 'Choose Sides,'»New York Times, September 15, 2001; see also Tom Engelhardt, «The $100 Barrel of Oil vs. the Global War on Terror,» TomDispatch, January 8, 2008, http://www.tomdispatch.com/post/174878/if_the_gwot_ were_gone_.

(3) Donald Kagan, Gary Schmitt, and Thomas Donnelly, Rebuilding America's Defenses: Strategy, Forces and Resources for a New Century (Washington D.C.: Project for a New American Century, 2000), http://72.14.205.104/search?q= cache: ruMnHnl98cAJ:www.newamericancentury.org/RebuildingAmericasDefenses.pdf+ Rebuilding+America %27s+Defenses&hl=en&ct=clnk&cd=1&gl=us.

(4) Donald Rumsfeld,Meet the Press with Tim Russert, NBC News, January 20, 2002.

الجهاز الحاكم للنظام البعثي لصدام حسين. مدينة الفلوجة ذات الأغلبية السنية، شأنها في ذلك شأن معظم المجتمعات الأخرى في جميع أنحاء البلاد، شكلت بشكل عفوي حكومة جديدة تقوم على القيم الدينية والتقاليد العشائرية المحلية. ومثل العديد من هذه المدن، تجنبت أسوأ أعمال النهب التي وقعت بعد الانتخابات من خلال تحريض تشكيل الميليشيات المحلية للمحافظة على أمن المنطقة. من المفارقات العجيبة هنا، أن الافراط في النهب الذي حدث في بغداد كان، على الأقل جزئياً، نتيجة للوجود العسكري الأمريكي، الذي أخر إنشاء مثل هذه الميليشيات هناك. لكن في نهاية المطاف، جلبت الميليشيات الطائفية قدراً من النظام والقانون حتى إلى بغداد.

في الفلوجة وفي أماكن أخرى، سرعان ما أصبحت هذه الميليشيات أدوات فعالة للحد من الوجود العسكري الأمريكي، ولإزالته. تعتمد فعالية هذه المليشيات على الدعم المقدم لأعضائها من قبل الأقارب والأصدقاء، والجيران، والمواطنين العاديين من كل مجتمع الذين خاطروا بسلامتهم عن طريق إخفاء المقاتلين، من خلال تزويد الغذاء والتسليح ورفض الكشف عن هويات المقاتلين للاحتلال.

واجهت القوات الأمريكية خلال النصف الأكبر من السنة، الكثير من العبوات الناسفة والكمائن من المتمردين والحماية السرية للمجتمع، أعلن الجيش الأمريكي أن الفلوجة منطقة محظورة، وانسحب إلى قواعد خارج المدينة، ووقف عمليات التوغل العنيفة في الأحياء المعادية. وتمت مطابقة هذا التراجع في العديد من المدن والبلدات الأخرى. إن غياب الدوريات من قبل قوات الاحتلال أنقذ عشرات الآلاف من المتمردين المشتبه بهم من العنف المميت في الغالب من الغزوات المنزلية، ومنعوا أقاربهم وجيرانهم من تدمير المنازل والاحتجاز.

حتى أنجح حملة عسكرية أمريكية في تلك الفترة، وهي معركة الفلوجة الثانية في نوفمبر 2004، يمكن رؤيتها ـ إذا نظر إليها من منظور مختلف تمامًا عن تلك التي قدمتها وسائل الإعلام المؤسسة ـ كعمل مقاومة ناجح. ولأن الولايات المتحدة مطالبة بتجميع نسبة كبيرة من كتائبها القتالية للهجوم (حتى نقل القوات البريطانية من الجنوب لأداء واجبات لوجستية)، فإن معظم المدن الأخرى تُركت بمفردها، وبالتالي، ولعدة أشهر، لا تخضع للعنف وانما لتوغلات الاحتلال. وعلاوة على ذلك، استخدم العديد من هذه المدن هذه الفترة لتأسيس أو دمج الميليشيات شبه الحكومية والميليشيات الدفاعية، مما يجعل من الصعب على الاحتلال مهاجمتها والسيطرة عليها.

لقد دُمّرت الفلوجة نفسها، بطبيعة الحال، مع تحول 70% من مبانيها إلى ركام، وقتل الآلاف، ونزوح عشرات الآلاف من سكانها بشكل دائم، وهي تضحية كبيرة كان لها مع ذلك تأثير غير متوقع لتخفيف الضغط عن المدن العراقية الأخرى، حتى لو لفترة.[1] ربما كان أكثر المستفيدين حظا من تضحية الفلوجة هم المدن الشيعية في الجنوب. وأجبرت ضراوة المقاومة في الفلوجة والمدن السنية الأخرى الجيش الأمريكي على الانتظار أربع سنوات تقريبا قبل تجديد جهوده الأولية عام 2004 لتهدئة المقاومة التي يسيطر عليها التيار الصدري في المناطق التي يغلب عليها الشيعة في البلاد.

تمرد عمال النفط

في ساحة أخرى تماما، ولننظر في أحلام إدارة بوش في تسخير إنتاج النفط العراقي إلى طموحات سياستها الخارجية.[2] إن الأهداف المباشرة، كما رآها مخططو إدارة بوش، كانت مضاعفة الإنتاج قبل الحرب وبدء عملية النقل والسيطرة على الإنتاج من ملكية الدولة إلى الشركات الأجنبية. وفي أواخر عام 2007، تم إحباط ثلاث مبادرات رئيسة للطاقة تهدف إلى تحقيق هذه الأهداف بمقاومة من كل شرائح المجتمع العراقي. لعب عمال النفط المنظمون في العراق دوراً رئيساً في هذه الحملة الطويلة من خلال استخدام قدرتهم لوقف الإنتاج توقفاً تاماً. بعد أشهر قليلة فقط من إطاحة الولايات المتحدة بنظام صدام حسين، أوقفت نقابة النفط جميع شحنات النفط لإجهاض نقل ميناء البصرة النفطي الجنوبي إلى إدارة شركة KBR (لا تزال في تلك المرحلة شركة تابعة لشركة هاليبرتون). وفي مواجهة انقطاع غير محدد في شحنات النفط، أعاد الاحتلال السيطرة على شركة النفط المملوكة للحكومة.

وهذا وتحولت الأفعال المبكرة الأخرى من العمل تحولت مرة أخرى إلى الهجوم الأولي على نظام الإنتاج النفطي الذي تسيطر عليه الحكومة العراقية. وكما أرست هذه الأفعال الأساس لجهود ناجحة لمنع تمرير السياسات النفطية التي تشكلت في واشنطن والتي كانت تهدف إلى نقل استكشاف وإنتاج الطاقة إلى شركات أجنبية. وفي هذه الجهود، انضم عمال النفط كل من جماعات المقاومة السنية والشيعية، والحكومات المحلية، وأخيرا البرلمان الوطني الجديد.

(1) see chapert 7.

(2) see chapter 1 4و.

وامتد هذا النوع من المقاومة إلى كامل قائمة الإصلاحات الليبرالية الجديدة التي رعتها اتفاقية السلام الشامل التي تسيطر عليها الولايات المتحدة. منذ بداية الاحتلال، كانت هناك احتجاجات ضد البطالة الجماعية الناجمة عن تفكيك الدولة البعثية، إغلاق المصانع المملوكة للدولة، ومبادرات سلطة التحالف المؤقتة الأخرى. وكان الكثير من المقاومة المسلحة رداً على قمع الاحتلال العنيف للاحتجاجات اللاعنفية.

وربما كان الأمر الأكثر أهمية هو الجهود المحلية لاستبدال الخدمات الحكومية التي أوقفتها سلطة التحالف المؤقتة. نفس الحكومات شبه الحكومية التي رعت الميليشيات سعت للحفاظ على أو استبدال البرامج المجتمعية البعثية، وغالبا ما تمولها عن طريق سحب النفط المتجه إلى التصدير وبيعه في السوق السوداء. وكانت النتيجة هي إنشاء مدينة افتراضية حيث لا توجد القوات الأمريكية، مما يؤدي إلى عدم قدرة الاحتلال على تهدئة أي جزء كبير من البلاد.

كانت للتيار الصدري وميليشيا جيش المهدي التابعة لرجل الدين مقتدى الصدر ربما الأكثر نجاحا وأكثر الحركات مناهضة للاحتلال ـ من الأحزاب السياسية الشيعية ومن بين الميليشيات التي تسعى بشكل منهجي لتطوير المنظمات شبه الحكومية. حاولوا أن يرتقوا، على أقل تقدير، بالاحتياجات الأساسية لمجتمعاتهم، ويقدمون السلال الغذائية وخدمات الإسكان، ويؤدون مجموعة من المهام الأخرى التي كانت الحكومة البعثية قد وعدت بها سابقاً، لكنهم نبذوها من قبل الاحتلال الأمريكي والحكومة العراقية التي قامت الولايات المتحدة بتثبيتها. عندما «تسلم» السيادة في حزيران / يونيو 2004.[1]

توقعت سلطات الاحتلال الأمريكي أن خططها السريعة للخصخصة وتحويل الاقتصاد المدفوع من قبل الدولة من شأنها أن تولد مقاومة بالفعل، لكنهم كانوا مقتنعين بأن هذا سيهدأ بسرعة بمجرد اثبات جيش الاحتلال لوجوده والعمل بتطبيق السياسة الاقتصادية الجديدة. وبدلاً من ذلك، ومع تعميق الكساد الاقتصادي وتزايد القمع العسكري، اصبحت مطالب الإغاثة أكثر حدة وإصرارًا، وأصبحت البلاد نفسها، في حالة من الفوضى والانهيار القريب، وما ذلك إلا دليلاً واضحًا على فشل سياسات إدارة السوق الحرة التي تتبعها إدارة بوش.

(1) See chapters 2 3و. See also Adam Hochschild and Tom Engelhard, «On Hubris and the Pseudostate,» TomDispatch, June 27, 2004, http://www.tomdispatch.com/ post/1516/ adam_hochschild_on_hubris_and_the_pseudostate.

الأجندة العراقية من أجل الانسحاب

واجه مسؤولو الاحتلال المعضلة نفسها في المجال السياسي. كان الهدف الأساسي لإدارة بوش هو حكومة مستقرة موالية لواشنطن، تجرد من هيمنتها الاقتصادية والسياسية على المجتمع العراقي، ولكن يمكن أن تكون معقل للقوة الإقليمية الإيرانية والمضيف لشبكة واسعة من القواعد «العسكرية» الدائمة. تحت وطأة المقاومة العراقية، هذه الرؤية، مثل مثيلاتها العسكرية والاقتصادية، كانت محبطة بالكامل بعد أربع سنوات.

لنأخذ على سبيل المثال الانتخابات العراقية البارزة، التي يتم الاحتفال بها في الولايات المتحدة باعتبارها إنجازاً فريدا لإدارة بوش في الشرق الأوسط الاستبدادي الذي لا هوادة فيه. وداخل العراق كان لهذه الانتخابات نظرة مختلفة. ومن المهم أن نتذكر أن الولايات المتحدة خططت في البداية للحفاظ على حكمها المباشر ـ من خلال سلطة التحالف المؤقتة ـ حتى تم إخماد العراق بالكامل وإتمام إصلاحاته الاقتصادية[1]. عندما أصبح اتفاق السلام الشامل رمزًا بغيضاً للاحتلال غير المرغوب فيه، تحول التخطيط إلى فكرة تثبيت حكومة عراقية معينة، تستند على اجتماعات يمكن أن يحضرها أنصار الاحتلال وحدهم. وسيتم تأجيل الانتخابات الكاملة حتى يتم ضمان الرابحين الداعمين الكامل لجدول أعمال بوش. ولكن تدفق الاحتجاجات من المناطق التي أغلب سكانها من الشيعة، بقيادة آية اللّه العظمى علي السيستاني، أجبرت مديري سلطة التحالف المؤقتة للتحول إلى استراتيجية قائمة على الانتخابات.

أن أول انتخابات في يناير 2005 سلمت أغلبية برلمانية كبيرة مع مناهج تذكر تحديدا جداول زمنية صارمة للانسحاب الكامل العسكرية الامريكية من البلاد. ومن ثم ضغط ممثلو إدارة بوش بقوة على الحكومة التي تم تركيبها حديثًا للتخلي عن هذا الموقف.

وجاءت الانتخابات البرلمانية الثانية في ديسمبر 2005 متبوعة بنمط مماثل. وهذه المرة، كانت المساومة في الكواليس فعالة جزئيا فقط. ونكث رئيس الوزراء الجديد، نوري المالكي، وعود حملته الانتخابية عبر دعمه العلني لوجود عسكري أميركي مستمر، الأمر الذي تسبب في انشقاقات عميقة في الائتلاف الحاكم. بعد عام من المفاوضات غير المنتجة، سحب التيار الصدري الثلاثين عضو في البرلمان، الذي كان في الأصل جزءاً رئيساً من ائتلاف المالكي

(1) see الفصل 3.

الحاكم، من الائتلاف والحكومة احتجاجاً على رفض رئيس الوزراء تحديد موعد لإنهاء الاحتلال. وتم تجاهل المطالب البرلمانية اللاحقة لتاريخ معين للانسحاب من قبل الحكومة والمسؤولين الأمريكيين. وبينما استمر المالكي في منصبه بدون أغلبية برلمانية، ساهم الجدل في زيادة شعبية الصدريين وتراجع الدعم للأحزاب الحاكمة الشيعية الأخرى.

وبحلول أوائل عام 2008، مع اقتراب موعد انتخابات المحافظات في نوفمبر، كان هناك القليل من الشك في أن الصدريين سوف يكتسحون السلطة في المحافظات التي يغلب على سكانها الشيعة، وأهمهم البصرة، وثاني أكبر مدينة في العراق، ومركز النفط الجنوبي. ولمنع هذه الكارثة، سعت قوات الحكومة العراقية، المدعومة من قبل الجيش الأمريكي والتي قدمت لها المشورة، إلى طرد الصدريين من المناطق الرئيسة في البصرة، وشنوا هجومًا كبيرًا في مارس.[1]

وكان استخدام القوة العسكرية لمنع الهزيمة الانتخابية واحدًا فقط من العديد من المناطق مؤشرات على أن الحكومة العراقية كانت تشعر بضغط الرأي العام. وشيء آخر كان إحجام رئيس الوزراء المالكي عن الحفاظ على موقف عدائي تجاه إيران. على الرغم من الجهود الحثيثة التي بذلتها إدارة بوش، شجعت حكومته العلاقات الاجتماعية والدينية والاقتصادية بين العراقيين والإيرانيين. وشمل ذلك تسهيل زيارة المدن المقدسة في كربلاء والنجف من قبل مئات الآلاف من الحجاج الشيعة الإيرانيين، بالإضافة إلى دعم معاملات نفطية واسعة بين البصرة والشركات الإيرانية، بما في ذلك خدمات التوزيع والتكرير التي وعدت بدمج التدبيرين الاقتصاديين للطاقة. تم الاعتراض على العلاقات العسكرية الرسمية بين البلدين من قبل السلطات الأمريكية، ولكن هذا لم يُلْغِ التعاون. (في الواقع، توسطت إيران في وقف إطلاق النار لإنهاء الهجوم الأمريكي والعراقي المشترك على البصرة.[2])

نهر المقاومة

وجدت إدارة بوش نفسها تسبح ضد تيار من المقاومة من نوع لا يمكن تصوره من قبل، وبالتالي ابتعدت عن أهدافها أكثر من أي وقت مضى. في عام 2008، كانت المدن والبلدات

(1) Juan Cole, «Why al-Maliki Attacked Basra,» Salon.com, April 1, 2008, http://www.salon.com/opinion/feature/200801/04//basra/index.html.

(2) Michael R. Gordon, Eric Schmitt, and Stephen Farrell, «U.S. Cites Gaps in Planning of Iraqi Assault on Basra,» New York Times, April 3, 2008.

في جميع أنحاء البلاد تحت سيطرة الشيعة أو الميليشيات السنية التي، حتى عند تدريبها أو دفعها من قبل الاحتلال، تظل معارضة بشدة للوجود الأمريكي. علاوة على ذلك، وعلى الرغم من خصخصة الاقتصاد العراقي الرسمي بشكل رسمي، إلاّ أن هذه الميليشيات المحلية ـ والقادة السياسيين الذين عملوا معهم ـ استمرت في زيادة الطلب على برامج إعادة الإعمار والتنمية الاقتصادية الهائلة التي تمولها الحكومة، مما يهدد في كثير من الأحيان بتخصيص الموارد من جانب واحد إذا لم تمتثل الحكومة لذلك.

بقيت القيادة السياسية الرسمية للعراق، المحصورة داخل المنطقة الخضراء شديدة التحصين وتسيطر عليها الولايات المتحدة في بغداد، وظلت متوافقة مع خطط إدارة بوش لتحويل العراق إلى مركز للشرق الأوسط، بما في ذلك استمرار سيطرة القوات الأمريكية على قواعد ضخمة في قلب البلد.[1] وكانت بقية البيروقراطية الحكومية والجزء الأكبر من جوانب العراق أكثر إصرارًا على تاريخ المغادرة المبكر وعكس السياسات الاقتصادية التي استحدثها الاحتلال.

في واشنطن، بالنسبة للسياسيين الديمقراطيين والجمهوريين، بقيت الفكرة الاستيطانية في قلب أجندة السياسة للعراق في الحملة الانتخابية لعام 2008، إلى جانب فكرة إقامة اقتصاد ليبرالي جديد في العراق، يضم قطاعاً نفطياً حديثاً متعدد الجنسيات. طبقت الشركات أحدث التقنيات لتعظيم إنتاج البلاد المتخلف من النفط.

والمقاومة العراقية من كل نوع وعلى كل المستويات أحبطت هذه الرؤية بالفعل لمدة أربع سنوات. بسبب العراقيين، تحولت الحرب العالمية المجازية على الإرهاب إلى حرب فعلية لا نهاية لها.

ولكن العراقيين دفعوا ثمنا باهظا لمقاومتهم. لقد دمر الغزو والسياسات الاجتماعية والاقتصادية التي رافقته العراق، تاركاً شعبه معدماً بشكل أساسي. وفي السنوات الخمس الأولى من هذه الحرب التي لا نهاية لها، عانى العراقيون أكثر لمقاومتهم مما لو كانوا قد قبلوا وعانوا الهيمنة العسكرية والاقتصادية الأمريكية. وسواء تم ذلك عن وعي أم لا، فقد ضحوا بأنفسهم لوقف مسيرة واشنطن العسكرية والاقتصادية المتوقعة من خلال الشرق الأوسط الغني بالنفط على الطريق إلى القرن الأمريكي الجديد الذي لن يكون كذلك أبداً.

---

(1) Tom Engelhardt, «Baseless Considerations,» TomDispatch, November 4, 2007, http://www.tomdispatch.com:80/post/174858/baseless_considerations.

ولقد حان الوقت الآن لبقية العالم لتحمل على الأقل حصة صغيرة من عبء المقاومة. مثلما كانت الاحتجاجات العالمية قبل الحرب من بين مصادر المقاومة العراقية القادمة، لذلك على الآخرين الآن، وخاصة المقيمين في الولايات المتحدة، أن يقاوموا فكرة أن العراق يمكن أن يصبح المقر الرئيس لوجود أميركي دائم، على حد تعبير دافيد فروم، كاتب خطابات بوش، «جعل أمريكا أكثر مسؤولية عن المنطقة أكثر من أي سلطة منذ العثمانيين، أو حتى الرومان.»[1] على عكس العراقيين، فإن شعب الولايات المتحدة في وضع فريد لدفن هذا الحلم الإمبراطوري طوال الوقت.

(1) Quoted inWilliam Bowles, «SoWhat Gives?» Investigating Imperialism (website), March 12, 2007, http://www.williambowles.info/ini/20070307//ini-0475.html.

شكر وتقدير

إن الهدف من كتابي حول الحرب في العراق هو الوصول إلى ما هو أبعد من العالم الأكاديمي الذي أسكنه عادة.

كانت المقالات التي كتبتها خلال السنوات القليلة الماضية موضوعية في الغالب، ومصممة لمعالجة قضايا محددة كانت تثير الجدل العام آنذاك. هذا الكتاب له نشأة مختلفة. آمل أن يوفر للناس فهماً واسعاً للديناميكيات التي أنتجت وأدت إلى استمرار الحرب، وتأثيرها الممنهج على المجتمع العراقي، ونقاط الضغط التي قد تؤدي إلى الانسحاب الأميركي. لقد أجبرني الهدف المختلف هذا على العمل بأسلوب مختلف أيضاً.وفي الوقت الذي كتبت فيه مقالاتي القصيرة في لحظات من الغضب أو الإلهام أو الحزن، فقد تطلب الكتاب جهداً كبيراً.إن الرغبة في الاستمرار بالكتابة كانت دائما بحاجة لأن تُغذّى وأن تتجدد بتشجيع مستمر، أفكار جديدة، نقد حاد، أو دعم مهدئ. وكل هذا حصلت عليه من قائمة طويلة من الأصدقاء والزملاء. وعلى رأس هذه القائمة، توم إنغلهارد (Tom Engelhardt) وجيلدا زورمان (Gilda Zwerman): أعلم أن الكتاب ماكان ليكتب من دون مشاركتهم وتفاعلهم بكل جوارحهم واستهلك ذلك الكثير من وقتهم.لقد كانت غيلدا (Gilda) صديقتي الدائمة: ضميري، صداي، وناقدي، ومرشدي، والمكان الآمن الذي ألجأ إليه حالما تسوء الأمور. لقد كان توم (Tom) معاوني (وهو لا يعترف بذلك في الغالب). في كل فصل، تجد جزء او كل من أفكاره، جزء أو كل من جدله، جزء أو كل من لغته. هناك الكثير ممن كانوا ذوي فضل مرئي أو خفي. وممن كنت أتذكرهم مراراً وتكراراً هم روبرت زوسمان (Robert Zussman) لتعصبه الصارم ضد الرومانسية؛ تايسون سميث (Tyson Smith) لاصغائه اللامتناهي؛ كاثي سيلفرشتاين (Cathy Silverstein) لالتزامها بالوضوح. جوزيف شوارتز (Joseph Schwartz) لكونه دائما بجانبي وقتما أحتاجه؛ ناعومي روزنتال (Naomi Rosenthal) لتوجيهي وإعادته توازني عند شعوري بنوبات الهلع؛ غابرييلا بوليت دويناس (Duenas ـ Gabriela Polit) لروحها الجميلة المؤثرة؛ إيلين أوتيس (Eileen Otis) لتشجيعها المستمر؛ سوزي أورباخ (Susie Orbach) لإشعاري

بأن هذا الكتاب لا بد له أن ينجز او يكتمل. جيف جودوين (Jeff Goodwin) لتشجيعه في الوقت المناسب. ناعومي غيرستل (Nami Gerstel) لتشجيعه الممنهج. لويس اسبارزا (Louis Esparza) لاستجوابه كل شيء؛ جوناثان كاتلر (Jonathan Cutler) لمحاولة فهم كل شيء. فيفيك تشيببر (Vivek Chibber) للنقد الداعم؛ خافيير اوييرو (Javier Auyero) لهاجسه في التشجيع. أنتوني أرنوف (Anthony Arnover) لإبداءه الرأي النهائي. جيلبرت أشقر لإعطاءه فهماً في مالا يمكن استيعابه.وأود أن أشكر أيضاً من قدموا مساهمات أخرى مختلفة أمثال رينا أغاروالا (Rina Agarwala)، زيد الراوي، جويل أندرياس (Joel Andereas)، روب أنغيرت (Rob Angert)، ديان بارتيل بوتشيير (Bouchier ـ Diane Barthel)، سينثيا بوجارد (Cynthia Bogard)، نيتسان تشوريف (Nitsan Chorev)، لي كلارك (Lee Clarke)، دان كلاوسون (Dan Clawson)، ماريان كلاوسون (Maryann Clawson)، ستيفن كول (Steven Cole)، أنطوني دي دوناتو (Anthony Di Donato)، فرانسيس دي دوناتو (Francis Di Donato)، جريج دوركين (Greg Durkin)، كارولين أيزنبرغ (Carolyn Eisenberg)، كاتي إيفن (Katie Even)، صموئيل فاربر (Samuel Farber)، سوجاثا فرنانديز (Sujatha Fernandes)، فرنسيس فوكس ـ بيبفن (Piven ـ Francis Fox)، ويليام فوترساك (William Futtersak)، جون غاغنون (John Gagnon)، إيرين غيندزييه (Irene Gendzier)، ستانلي جوف (Stanely Goff)، كريستوفر غولدسميث (Kristofer Goldsmith)، جيري جاكوبز (Jerry Jacobs)، إيه جي جوليوس (A. J. Julius)، مايكل كميل (Michael Kimmel)، مايكل كوغان (Michael Kogan)، ريتشارد لاخمان (Richard Lachmann)، جين ليبوفيتش (Gene Lebovics)، جيك ليفيتش (Jake Levich)، دانيال ليفي (Daniel Levy)، ستيفن لوكس (Steven Lukes)، بشير أبو مانح، مارتن ماركويتز (Martin Matkowitz)، إدواردو مينديتا (Eduardo Mendieta)، مايك ميلر (Mike Miller)، تيموثي موران (Timothy Moran)، ماجد محمدي، رينيه بواتفين (Rene Poitevin)، بيتي روبنسون (Betty Robinson)، مايكل روسمان (Michael Rossman)، كين ساندرسون (Ken Sanderson)، ماغالي سارفاتي ـ لارسن (Magali Sarfatti)، ستيفن شالوم (Stephen Shalom)، آنا شير (Anna Sher)، هوا جي شين (Hwa Ji Shin)، مارينا سيترين (Marina Sitrin)، جاكي سميث (Jackie Smith)، جودي تانور (Judy Smith)، اليري تيرش (Alerie Tirsch)، مارلين يونغ (Marilyn Young)، مايكل زويج (Michael Zweig).في ربيع عام 2003، أصر الطلاب

في ندوتي الخاصة بعلم الاجتماع الاقتصادي على أن تبدأ كل جلسة بنقاش حول الاقتصاد السياسي لحرب العراق المعلقة (ومن ثم نشطت). ولقد نظمت الأفكار التحليلية التي طورناها بشكل جماعي في ذلك الفصل مفهوم هذا الكتاب وتنفيذه. ومنذ ذلك الحين، وجدت الحرب مكانًا في جميع الحلقات الدراسية للخريجين، ومناقشات في ممرات الجامعة، وفي سلسلة الندوات التي تعقدها الإدارات المنتظمة. ولم أخجل (أو اتردد) في وضع كل الأفكار والحجج والأدلة من جميع هذه المصادر. أود تقديم شكر خاص إلى الطلاب في ندوتي الخاصة بالطلاب الجدد بعنوان «فهم الحرب في العراق»، والتي درستها أربع مرات بين عامي 2006 و2008.لقد قاوم الطلاب في هذه الصفوف وبكل شجاعة تعقيدات الحرب والارتباك الذي أحدثته وسائل الإعلام الأمريكية، وبهذا قاموا بلفت انتباه بلا هوادة إلى القضايا الأساسية. وبطرق لا تعد ولا تحصى ـ وأكثر من أن أكون واعياً بذلك ـ وجهوني نحو الأسئلة والإجابات الواردة في هذا الكتاب. وأكثر ما أشكرهم عليه مطالبتهم لمعلومات حول تأثير الحرب على العامة في العراق والولايات المتحدة، وهي قضية ذات محور رئيس للكتاب.وأنا لست باحثًا في الشرق الأوسط ولا أتكلم أو أقرأ اللغة العربية أو أي لغة شرق أوسطية أخرى. ولذلك فأنا اعتمد على أدلة من المتخصصين الذين يعيشون في العراق أو يسافرون إليه ويتحدثون اللغة العربية. ومثل الكثير من الأشخاص الآخرين الذين يتابعون الحرب أو يدرسونها، المدونة التي كنت أتابعها باستمرار ولا غنى لي عنها وذات «التعليق المستنير» في الأيام الأولى للدراسة هو خوان كول (Juan Cole)، وتحتوي مدونتها على الأخبار والقلق والتحليل الذي غالباً ما يشكل الأساس لفهم ما هو يدور في العراق. ومن ثم أذهب إلى TomDispatch، حيث أبحث عن تغطية للمشاكل التي يتم إهمالها أو قمعها في منافذ أخرى.ثم انتقل بعد ذلك إلى عدد كبير من الصحفيين الذين نشروا الأخبار تحت ظروف قاهرة في كثير من الأحيان، خاطر البعض منهم بحياتهم لجمع أدلة كانت الحكومة الأمريكية تحرص على عدم كشفها. وأنا مدين للعديد من المراسلين المستقلين الذين رفضوا الحماية والقيود التي يفرضها الجيش الأمريكي، ولذلك كان عملهم لا غنى عنه لفهم ما يجري على أرض العراق. ظاهر جميل ونير روزن هما أول ما أتذكرهما، وأحرص على قراءة كل ما يكتبان.وأشكرهم وكثيرين غيرهم على شجاعتهم الجسدية في جلب أحداث من أرض العراق، لشجاعتهم الأخلاقية من أجل التحدث بالحقيقة إلى السلطة، وعن جودة تقاريرهم، والتي ستكون رائعة حتى في أحلك الظروف. أود أن أضيف إليهم باتريك كوكبرن (Patrick Cockburn)، الذي يعمل كصحفي مستقل في الوقت

الذي تُقرأ فيه أعمدته الدائمة في صحيفة «لندن إندبندنت» (London Independent) من قبل الجماهير في جميع أنحاء إنجلترا وباقي العالم الناطق بالإنجليزية. وينشط عمل هؤلاء الصحفيين من الغرب ويرفعه المراسلون والمدونون العراقيون الذين يكتبون باللغة الإنجليزية والذين تكون مساهماتهم أقل ظهوراً ـ ولكنها لا تقل أهمية عما يكتب في الغرب. إن أكثر ما أعجبني هو ريفربند (Riverbend)، «الفتاة المدونة» الأسطورية، التي تعيش الآن في المنفى (الصامت) في سوريا. ورائد جرار، وهو الآن في المنفى (الرنان) في الولايات المتحدة.وأود أيضا أن أذكر الصحفيين في واشنطن، العاصمة، الذين يعرفون الكثير مما يجري في أحلك عقول مسؤولي واشنطن.جيم لوب (Jim Lobe) وسيمور هيرش هما من أكن لهما إعجاباً. ثم هناك كتاب الأعمدة الذين اقترضت منهم الكثير من تحليلي. بيب اسكوبار (Pepe Escobar) وبراين كونلي (Brian Conley) وهما على حد سواء من اعتمدت على تحليلاتهما كثيراً.وعلى الرغم من أن التغطية الإعلامية الأمريكية كانت في كثير من الأحيان مضللة وغير مكتملة، إلاّ أن نسبة كبيرة بشكل مثير للدهشة من المراسلين الرئيسين كانوا قد تغلبوا دوماً على المخاطر الجسدية التي من الممكن أن تلحق بهم جراء تقديمهم لتقارير حول ما يجري في العراق والقيود التحريرية المفروضة عليهم من قبل أصحاب العمل. هؤلاء الأشخاص الذين أجد نفسي متأثر وشديد الاعجاب بشخصيتهم في كثير من الأحيان، هم أنتوني شديد ونانسي يوسف وبن لاندو (Ben Lando) وإلين نيكماير (Ellen Knickmeyer)، ولكن هناك آخرين أيضاً شكلوا أساسًا لعملي وآخرين ممن يكتبون عن الحرب.وتعاملت جولي فين (Julie Fain) والأشخاص الآخرين في دار نشر Haymarket Books مع التأخيرات المستمرة التي سببتها لهم، وبالتالي أنتجوا كتابًا رائعًا في الوقت المناسب. ظهرت لأول مرة أجزاء من الكتاب، مقالات مطولة، وأقسام كاملة من فصول مختلفة على مر السنين في مواقع أخرى، مثل موقع TomDispatch. نُشرت أجزاء كبيرة من الفصل الأول «الصراع حول النفط العراقي: ترقب مستمر لحصد المكاسب (الغنائم)» في موقع TomDispatch في 6 مايو / أيار 2007.نُشرت أجزاء من الفصول 2 ـ 4، و12 ـ 9 لأول مرة «الليبرالية الجديدة على الهاوية: المدن تحت الحصار في العراق» في موقع City 11 في (أبريل 2007). تم نشر قصة حديثة في الفصل الخامس من قبل ZNet بعنوان «ما هي أهمية مذبحة حديثة؟»(11 يونيو 2006). استند الفصل السابع إلى حد كبير على «الآمال الأمريكية في معركة الفلوجة التي قد بدأت بالفعل في الانهيار» والتي نشرت من قبل ZNet في (18 تشرين الثاني، 2004)، «الخطط الأمريكية

الشريرة في الفلوجة»، نشرتها TomDispatch في (12 كانون الأول، 2004)، و«الفلوجة ـ مدينة بلا مستقبل»، نُشر أيضًا على موقع TomDispatch في (14 كانون الثاني، 2005).نُشر جزء كبير من الفصل الثامن «هل الولايات المتحدة تقتل 10،000عراقي كل شهر؟ أم هو أكثر؟ ونشرت من قبل After Downing Street في 5 تموز 2007. الفصل الثالث عشر مأخوذ بشكل مباشر من «موجة البؤس في العراق: التاريخ الأول لأزمة اللاجئين الكبرى،» الذي نشره TomDispatch لأول مرة(10 فبراير 2008).والفصل 14 هو دمج موسع لفصل «من هو السيادي الآن؟» و نشر»الفراغ السياسي للعراق، الجزء الأول: حكومة بلا جيش ولا إقليم» من قبل TomDispatch في 17 حزيران 2004كما شكل «الفراغ السياسي للعراق، الجزء الأول: حكومة بلا عسكرية ولا إقليم» الأساس للفصلين 15 و16. الفصل 17 هو شرح موسع لـ«فراغ السيادة العراقية، الجزء الثاني: الحملة الرامية إلى تهدئة العراق السني»، نشرته TomDispatch في 13 حزيران2006، و«تناقضات المقاومة العراقية: حرب العصابات ضد الإرهاب»، نُشرت في مجلة ضد التيار (Against the Current) في (يناير ـ فبراير 2006).ويستند الفصل 18 على ثلاث شروحات من تومديسباتش (TomDispatch)، «بغداد تصطدم بالجحيم» (11 فبراير 2007)، «اندفع وحطم» (11 مارس 2007)، و«معركة بغداد» (23 مارس 2008).تم نشر الاستنتاج أو الخاتمة من قبل موقع TomDispatch بعنوان «نهرالمقاومة» في 22 مايو 2008

عن مايكل شوارتز

حصل مايكل شوارتز على درجة الدكتوراه في علم الاجتماع من جامعة هارفارد في عام 1971.درّس في جامعة هارفارد (Harvard) وجامعة كاليفورنيا (UCLA) في لوس أنجلوس وجامعة إدنبره (Edinburgh)وجامعة تشو (Chuo) في طوكيو، وخلال السنوات الخمس والثلاثين الأخيرة، وفي جامعة ولاية نيويورك في ستوني بروك (Stony Brook)، حيث كان المدير المؤسس لكلية الدراسات الجامعية للدراسات العليا.. قام شوارتز بنشر خمسة كتب وأكثر من خمسين مقالة، بما في ذلك الاحتجاج الراديكالي والبنية الاجتماعية المشهود لها على نطاق واسع، وهو عمل رائد في تحليل علم الاجتماع التاريخي والتحليل الاجتماعي. هيكل السلطة من الأعمال الأمريكية (مع بيت مينتز Beth Mintz)، وهو تحليل حائز على جائزة هيكل للأعمال الأمريكية. والسياسة الاجتماعية وجدول الأعمال المحافظ (الذي تم تحريره مع كلارنس لوClarence Lo)، وهي مجموعة حللت مرونة الحركة المحافظة في السياسة الأمريكية خلال سنوات كلينتون.كتب شوارتز بشكل موسع عن الحرب في العراق منذ نشأتها، وقام بتحليل مواضيع متنوعة مثل الاستراتيجية العسكرية الأمريكية، وطبيعة التمرد، وتأثير الحرب على موقف إيران في سياسة الشرق الأوسط. ظهرت أعماله في العراق على العديد من مواقع الإنترنت، بما في ذلك TomDispatch وAsia Times وMother Jones وZNET. وطبعت أيضاً فيCities، Contexts، ومجلة Z.عن TomDispatch.com أطلق TomEngelhardt TomDispatch في نوفمبر 2001 كمنشور بالبريد الإلكتروني يقدم تعليقات ومقالات جمعت من الصحافة العالمية.في كانون الأول / ديسمبر 2002، اكتسبت اسمها، وأصبحت مشروعًا لـمعهد الأمة، وانتشرت عبر الإنترنت «كمضاد منتظم لوسائل الإعلام الرئيسة. «يتميز الموقع الآن بتعليقات إنجلهاردت (Engelhardt) المعتادة، بالإضافة إلى الأعمال الأصلية للمؤلفين من ريبيكا سولنيت (Rebecca Solnit)، وظاهر جميل، وبيل ماكبين (Bill McKibben)، ومايك ديفيس (Mike Davis) إلى تشالمرز جونسون (Chalmers Johnson)، ونعوم تشومسكي (Noam Chomsky)، ومايكل كلير (Michael

Klare)، ومايكل شوارتز (Michael Schwartz)، وآدم هوتشيلد (ِAdam Hochschild)، وكارين ج. غرينبيرغ (Karen J. Greenberg) من بين عدة آخرين.نك تورس (Nick Turse)، الذي يكتب أيضًا في الموقع، هو محرره المساعد ومدير الأبحاث.يهدف TomDispatch إلى تعريف القراء بالأصوات ووجهات النظر من أي مكان آخر (حتى عندما يكون هنا في مكان آخر).وتتمثل مهمتها في ربط بعض النقاط العالمية التي تبقى بشكل منتظم دون اتصال من قبل وسائل الإعلام السائدة ولتقديم إحساس أكثر وضوحًا بكيفية عمل هذا العالم الإمبراطوري. وقد تم جمع العديد من المقابلات التي أجراها توم إنغلهارد (Tom Engelhardt) للموقع في مهمة غير مكتملة: TomDispatc2} مقابلات مع American Iconoclasts وDissentersأول كتاب «أفضل» من The World، TomDispatch وفقاً لـTomDispatch: America in the New Age of Empire، تم نشره في يونيو 2008 بواسطة Verso.

وأيضا من كتب هايماركت

جندي (جنود) الشتاء: العراق وأفغانستان:

شهود عيان للاحتلال

قدامى المحاربين في العراق ضد الحرب مع آرون غلانتز (Aaron Glantz)، مقدمة من أنتوني سوفورد (Anthony Swofford)في مارس 2008، اجتمع المحاربون القدامى الذين تم تجنيدهم في العراق وأفغانستان لتبادل الأحداث أول بأول عن وحشية هذه الاحتلال. يحفظ هذا الكتاب شهادات مئات المحاربين القدامى الذين يعالجون قضايا مثل تغيير الجيش الأمريكي «قواعد الاشتباك» المتغيرة للجيش الأمريكي، وتعذيب المعتقلين، تأثير الجنسانية وفيما لو كان المجندون ذكورا أم اناث ضمن صفوف الجيش، والأزمة في الرعاية الصحية للمحاربين القدامى. ISBN 978 - 1 - 931859 - 65 - 3

ما وراء المنطقة الخضراء:

رسائل من صحفي رافق القوات الامريكية في العراق المحتل

ظاهر جميل مع مقدمة من آيمي غودمان (AmyGoodman). كواحد من الصحفيين الأمريكيين الذين أمضوا بعض الوقت في العراق، قدم جميل (Jamail)تقارير لا غنى عنها تؤرخ للكارثة التي ظهرت هناك ـ من حصار الفلوجة إلى التعذيب في السجون وغارات المنازل العراقية. متوفر الآن في طبعة موثقة ورقية. ردمك 9 - 47 - 931859 - 1 - 978

الطريق من الرمادي:

التمرد الخاص لأركان الرقيب كاميلو ميخيا (Camilo Mejia)

كاميلو ميجيا (Camilo Mejia) مع مقدمة كتبها كريس هيدجز (Chris Hedges). رواية شجاعة وشخصية عن التمرد داخل صفوف الجيش الأمريكي في زمن الحرب ـ كتبها أول جندي يرفض علنا العودة إلى القتال في العراق. ISBN: 978 - 1 - 931859 - 553 - 0

جنود الشتاء:

تاريخ شفوي عن قدامى المحاربين في فيتنام ضد الحرب

ريتشارد ستايسيتز(Richard Stacewicz). في أوجها، تكشف الحملات المؤثرة ذات الـ30000 شخص والقوي في مواجهة الإهمال العسكري للمحاربين القدماء، مخاطر أخلاقيات المواد الكيماوية، وتشهد على طبيعة الإبادة الجماعية للحرب في فيتنام. تجلب هذه الدراسة القراء داخل الجهود المبذولة للحملات ضد الفتيتناميين، وتعيد الحياة إلى تاريخ الثورة المكبوت الذي أوصل أطول حرب في أمريكا حتى الآن. **ISBN: 978 - 1 - 931859 - 60 - 8**

فيتنام: الحرب (الأخيرة) التي خسرتها الولايات المتحدة

جو ألين (Joe Allen). يقوم هذا التاريخ بتحليل عميق لأثر الحرب في فيتنام على المنطقة وشعبها، وكذلك على العمال الأمريكيين والطلاب والسياسيين، ويناقش العلاقة بين الحركات المناهضة للحرب والعمالية والحقوق المدنية. يحدد ألين (Allen) التطورات الحاسمة التي أدت إلى الهزيمة ويدرس الآثار الواضحة في السياسة الأمريكية اليوم. ISBN: 978 - 1 - 931859 - 49 - 3

الديموقراطيون: تاريخ حرج

لانس سيلفا (Lance Selfa). يتحدى سيلفا (Selfa) ثنائية الحزب المسيطرة التي تشكل السياسة الأمريكية، ويعرض سيلفا (Selfa) فحصًا واسع النطاق ومدروس جيداً للحزب الديمقراطي. إنه يثبت التوافق التاريخي للحزب مع المصالح التجارية، ودعمه المتكرر للحروب، والإحجام عن منح الإصلاحات، وتتبع الظروف المادية التي تضع الحزب على خلاف مع الالتزامات الخطابية للأقليات والعمال والفقراء. ISBN: 978 - 1 - 931859 - 55 - 4

ما بين السطور:

قراءات عن إسرائيل والفلسطينيين والولايات المتحدة «الحرب على الارهاب»

تيكفا هونيغ بارناس (Parnass ـ Tikva Honig)وتوفيق حداد. يشكل هذا التجميع للمقالات ـ الذي تم تحريره من قبل فلسطيني وإسرائيلي ـ تحديًا لإعادة التفكير بشكل نقدي في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. ISBN: 978 - 1 - 931859 - 44 - 8

جنود في ثورة: مقاومة مشاكل الحكومة خلال حرب فيتنام

ديفيد كورترايت (David Cortright) مع مقدمة جديدة من قبل هوارد زين (Howard Zinn). «سرد شامل للتمرد في جميع القوات المسلحة، ليس فقط في فيتنام ولكن في جميع أنحاء العالم.» ـ نيويورك (New York Review of Books). 1 - 27 - 931859 - 1 - 978 :ISBN

لا أحد غير قانوني:

مكافحة العنصرية وعنف الدولة على الحدود بين الولايات المتحدة والمكسيك

جاستين آكرز تشاكون (Justin Akers Chacon) ومايك ديفيس (Mike Davis). يعارض جوقة الأصوات المناهضة للهجرة، ويكشف ديفيز (Davis) وآكرز شاكونٍ(Akers Chacon)عن العنصرية في لجان الأمن المناهضة للهجرة ويضع وجها إنسانيا على المهاجرين الذين يخاطرون بحياتهم لعبور الحدود للعمل في الولايات المتحدة.. 3 - 35 - 931859 - 1 - 978 :ISBN

في مديح البرابرة: مقالات ضد الإمبراطورية

مايك ديفيس (Mike Davis). لا يوجد كاتب في الولايات المتحدة اليوم يجمع بين التحليل والتاريخ بشكل شامل وأنيق مثل مايك ديفيز. في هذه المقالات المعاصرة والتدخل، يتخطى ديفيس (Davis) نقده لتقديم حلول حقيقية وإمكانيات ملموسة للتغيير. 4 - 42 - 931859 - 1 - 978 :ISBN

نيران صديقة: قصة ملحوظة لصحفي مختطف في العراق، تم إنقاذه من قبل وكيل خدمات سري إيطالي، وأطلق عليه الرصاص من قبل القوات الأمريكية

جوليانا سغرينا (Giuliana Sgrena). تصف الصحفية الإيطالية، التي ظهرت قصتها الشخصية في 60 دقيقة، القصة الحقيقية لإلقاء القبض عليها وإطلاق النار في عام 2004. كما تعطي سغرينا (Sgrena) نظرة ثاقبة عن واقع الحياة في العراق المحتل، حيث تعرض جرائم الحرب الأمريكية هناك. 4 - 39 - 931859 - 1 - 978 :ISBN

مرحبًا بك في: الألم، السياسة، والوعود الكاذبة

هذه التكملة التي طال انتظارها إلى كتاب آخر بعنوان ماسمي، أيها الاحمق؟ من قبل كاتب المقالات التي تخص الرياضة الشهير Dave Zirin يكسر أرضية جديدة في كتابة

الرياضة، بالنظر إلى الخلافات والاتجاهات التي تشكل الرياضة في الولايات المتحدة وخارجها. دائما ثاقبة، لا يمكن التنبؤ به. ISBN: 978 - 1 - 931859 - 41 - 7

(سيت باترون): قصص من مصانع ارجنتينا المحتلة

مجموعة لافاكا (lavaca)، مع مقدمة كتبها ناعومي كلاين (Naomi Klein) وآفي لويس (Avi Lewis). القصة الداخلية لحركة الأرجنتين الرائعة لإنشاء المصانع التي يديرها العمال أنفسهم ديمقراطياً. ISBN: 978 - 1 - 931859 - 43 - 1

اطلب هذه العناوين والمزيد من الإنترنت على www.haymarketbooks.org أو اتصل بالرقم 773 ـ 583 ـ 7884.

حول كتب هايماركت (Haymarket)

كتب هايماركت (Haymarket) هو موزع وناشر كتاب تقدمي غير ربحي، وهو مشروع تابع لمركز البحوث الاقتصادية والتغيير الاجتماعي. نحن نعتقد أن النشطاء بحاجة إلى أخذ الأفكار والتاريخ والسياسة إلى النضالات الكثيرة من أجل العدالة الاجتماعية اليوم.إن تعلم دروس الانتصارات السابقة، وكذلك الهزائم، يمكن أن يسلح جيلًا جديدًا من المقاتلين من أجل عالم أفضل. كما قال كارل ماركس، «الفلاسفة فسروا العالم بطرق مختلفة ولكن المهم هو تغييره»

نستمد الإلهام والشجاعة من أسمائنا، وهم شهداء هايماركت، الذين ضحوا بحياتهم من أجل عالم أفضل. إن صراعهم لثمان ساعات من العمل في عام 1886والذي اعطانا يوم اسميناه اليوم يوم العمال، وهو عطلة العمال الدولية، يذكر العمال في جميع أنحاء العالم بأن الناس العاديين يمكنهم التنظيم والكفاح من أجل تحريرهم. وتستمر هذه الصراعات اليوم في جميع أنحاء العالم ـ كفاح ضد الظلم والاستغلال والجوع والفقر.

كان «أوغست سبايز» (August Spies)، واحدًا من الرواد الذين تم استهدافهم لكونهم مهاجرين وفوضويين، الذين توقعوا المعارك التي خاضت حتى يومنا هذا. قال سبايس للقاضي «إذا كنت تظن أنه من خلال شنقنا يمكنك القضاء على الحركة العمالية»، ثم «اذن اشنقنا».هنا سوف تتدحرج شرارة، ولكن هنا، وهناك، وخلفك، وأمامك، وفي كل مكان، ستشتعل النيران. إنها نار جوفية. لا يمكنك اخمادها. النار تشتعل في العالم الذي تعيش فيه. »

ولم نتمكن من النجاح في جهودنا للنشر دون الدعم المالي السخي من قرائنا. يساهم العديد من الأشخاص في مشروعنا من خلال برنامج Haymarket Sustainers، حيث يتلقى المانحون كتبًا مجانية مقابل دعمهم النقدي.

إذا كنت ترغب في أن تكون جزءًا من هذا البرنامج، فيرجى الاتصال بنا على info@ haymarketbooks.org.

دليل الأعلام والمصطلحات والأماكن

عن المؤلف:

حصل مايكل شوارتز على درجة الدكتوراه في علم الاجتماع من جامعة هارفارد في عام ١٩٧١.درّس في جامعة هارفارد (Harvard) وجامعة كاليفورنيا (UCLA) في لوس أنجلوس وجامعة إدنبره (Edinburgh) وجامعة تشو (Chuo) في طوكيو، وخلال السنوات الخمس والثلاثين الأخيرة، وفي جامعة ولاية نيويورك في ستوني بروك (Stony Brook)، حيث كان المدير المؤسس لكلية الدراسات الجامعية للدراسات العليا.. قام شوارتز بنشر خمسة كتب وأكثر من خمسين مقالة، بما في ذلك الاحتجاج الراديكالي والبنية الاجتماعية المشهود لها على نطاق واسع، وهو عمل رائد في تحليل علم الاجتماع التاريخي والتحليل الاجتماعي. هيكل السلطة من الأعمال الأمريكية (مع بيت مينتز Beth Mintz)، وهو تحليل حائز على جائزة هيكل للأعمال الأمريكية. والسياسة الاجتماعية وجدول الأعمال المحافظ (الذي تم تحريره مع كلارنس لو Clarence Lo)، وهي مجموعة حللت مرونة الحركة المحافظة في السياسة الأمريكية خلال سنوات كلينتون.كتب شوارتز بشكل موسع عن الحرب في العراق منذ نشأتها، وقام بتحليل مواضيع متنوعة مثل الاستراتيجية العسكرية الأمريكية، وطبيعة التمرد، وتأثير الحرب على موقف إيران في سياسة الشرق الأوسط.



www.alrafidaincenter.com
info@alrafidaincenter.com
0 0 9 6 4 7 8 2 6 2 2 2 2 4 6
ص.ب. 252
جمهورية العراق - النجف الأشرف - حي الحوراء - امتداد شارع الإسكان